



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

باب  
عبارتي حسن

# العلم والعرفان

لمحمد اللؤلؤ

مع ربطه بالأمثال النبوية الرفيعة والحجاء اللغوية المحيطة

الضمير للطلبة الذين يمانون بالتميز والتصرفية بالباسات  
والفصل للباسات والتفصيل بين شتم الأهل والضرار  
والإفهام التي تميزها الجامع اللغوية وتزورها الرسمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# النحو الوافى

كاتب:

صباح عباس حسن الساعدى

نشرت فى الطباعة:

مجهول ( بي جا ، بي نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٥	النحو الوافى المجلد ١
١٥	اشاره
١٦	مقدمه الكتاب
٢٨	المسأله الأولى: الكلام
٢٨	اشاره
٢٨	الكلمه
٣٠	الكلام (أو : الجمله)
٣١	الكلم
٣١	القول
٣٣	زياده وتفصيل
٤٠	المسأله الثانيه : الاسم
٤٠	اشاره
٤٣	زياده وتفصيل
٤٧	المسأله ٣ : أقسام التنوين ، وأحكامه
٤٧	اشاره
٤٧	النوع الأول : تنوين الأمكنيه
٥٢	النوع الثاني : تنوين التنكير
٥٣	النوع الثالث : تنوين التعويض
٥٨	النوع الرابع : تنوين المقابله
٦١	زياده وتفصيل
٦٤	المسأله ٤ : الفعل
٦٤	اشاره
٦٨	زياده وتفصيل

٧٥	زيادة وتفصيل
٨٣	زيادة وتفصيل
٨٤	المسألة ٥: الحرف
٨٤	اشاره
٨٨	زيادة وتفصيل
٩٠	المسألة ٦: الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني
٩٠	اشاره
٩٥	المعرب والمبني
١٠٥	زيادة وتفصيل
١٠٥	اشاره
١١٠	أولها : الشبه الوضعي
١١٠	ثانيهما : الشبه المعنوي
١١١	ثالثها : الشبه الاستعمالي
١١٢	رابعها : الشبه الافتقاري
١١٢	خامسها : الشبه اللفظي
١١٨	المسألة ٧: انواع البناء والإعراب
١١٨	اشاره
١٢٠	علامات البناء الأصليه ، والفرعيه ، ومواضعها
١٢٤	زيادة وتفصيل
١٢٥	المسألة ٨: الأسماء الستة
١٢٥	اشاره
١٣٢	زيادة وتفصيل
١٣٥	المسألة ٩: المثني
١٣٥	اشاره
١٤١	زيادة وتفصيل
١٥٢	المسألة ١٠: جمع المذكر السالم

- ١٥٢ ..... اشاره
- ١٦١ ..... زياده وتفصيل
- ١٦٣ ..... المسأله ١١: الملحق بجمع المذكر السالم
- ١٦٣ ..... اشاره
- ١٦٩ ..... زياده وتفصيل
- ١٧٨ ..... المسأله ١٢: جمع المؤنث السالم
- ١٧٨ ..... اشاره
- ١٨١ ..... ملحقاته
- ١٨٤ ..... زياده وتفصيل
- ١٩٠ ..... المسأله ١٣: إعراب ما لا ينصرف
- ١٩٠ ..... اشاره
- ١٩٢ ..... زياده وتفصيل
- ١٩٣ ..... المسأله ١٤: الأفعال الخمسه
- ١٩٣ ..... اشاره
- ١٩٥ ..... زياده وتفصيل
- ١٩٨ ..... المسأله ١٥: المضارع المعتل الآخر
- ١٩٨ ..... اشاره
- ٢٠٠ ..... زياده وتفصيل
- ٢٠٢ ..... المسأله ١٦: الاسم المعرب المعتل الآخر
- ٢٠٢ ..... اشاره
- ٢١١ ..... زياده وتفصيل
- ٢١٢ ..... مواضع الإعراب التقديرى
- ٢٢١ ..... المسأله ١٧: النكره والمعرفه
- ٢٢١ ..... اشاره
- ٢٢٧ ..... والمعارف سبعه
- ٢٢٩ ..... حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات

٢٣٢	زيادة وتفصيل
٢٣٤	المسألة ١٨: الضمير
٢٣٤	اشاره
٢٤٣	زيادة وتفصيل
٢٥٠	زيادة وتفصيل
٢٥١	أقسام البارز
٢٥٢	أقسام الضمير المستتر
٢٥٣	المسألة ١٩: الضمير المفرد
٢٥٣	اشاره
٢٥٤	كيفية إعراب الضمير
٢٥٦	زيادة وتفصيل
٢٦٢	شروط ضمير الفصل
٢٦٥	إعراب ضمير الفصل
٢٨٦	المسألة ٢٠: حكم اتصال الضمير بعامله
٢٨٦	اشاره
٢٩١	زيادة وتفصيل
٢٩٥	المسألة ٢١: زيادة نون الوقايه
٢٩٥	اشاره
٢٩٩	زيادة وتفصيل
٣٠٢	المسألة ٢٢: «ب» العلم
٣٠٢	اشاره
٣١٠	المسألة ٢٣: أقسام العلم
٣١٠	اشاره
٣١٥	علم الجنس
٣١٥	تعريفه
٣١٦	أحكامه اللفظيه



- ٣١٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٢٥ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٣١ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٣٩ ----- المسألة ٢٤: اسم الإشارة
- ٣٣٩ ----- اشاره
- ٣٣٩ ----- تقسيم أسماء الإشارة
- ٣٥١ ----- المسألة ٢٥: كيفية استعمال أسماء الإشارة ، وإعرابها
- ٣٥١ ----- اشاره
- ٣٥٦ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٥٩ ----- المسألة ٢٦: الموصول
- ٣٥٩ ----- اشاره
- ٣٧١ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٧٤ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٨١ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٨٦ ----- زيادة وتفصيل
- ٣٨٦ ----- اشاره
- ٣٩١ ----- (١) الألفاظ المختصه الثمانيه
- ٣٩٣ ----- (ب) الألفاظ الستة العامه
- ٣٩٥ ----- كيفية إعراب أسماء الموصول
- ٣٩٧ ----- المسألة ٢٧: صلة الموصول ، والرابط
- ٣٩٧ ----- اشاره
- ٣٩٧ ----- شروطها
- ٤٠٢ ----- زيادة وتفصيل
- ٤١٥ ----- زيادة وتفصيل
- ٤١٩ ----- المسألة ٢٨: حذف الرابط
- ٤١٩ ----- اشاره

- ٤٢٧ ----- زيادة وتفصيل
- ٤٣٣ ----- المسأله ٢٩: الموصولات الحرفيه
- ٤٣٣ ----- اشاره
- ٤٤١ ----- زيادة وتفصيل
- ٤٥٠ ----- المسأله ٣٠: المعرف بأل
- ٤٥٠ ----- اشاره
- ٤٥٩ ----- المسأله ٣١: «أل» الزائده
- ٤٥٩ ----- اشاره
- ٤٦٤ ----- المسأله ٣٢: العلم بالغلبه
- ٤٦٤ ----- اشاره
- ٤٦٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٤٧٠ ----- الاسم النكره المضاف إلى معرفه - المنادى النكره المقصوده
- ٤٧١ ----- المسأله ٣٣: المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما تعريفهما
- ٤٧١ ----- اشاره
- ٤٧٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٤٨٣ ----- المسأله ٣٤: تطابق
- ٤٨٣ ----- اشاره
- ٤٨٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٤٩٣ ----- المسأله ٣٥: أقسام الخبر
- ٤٩٣ ----- اشاره
- ٥٠٤ ----- زيادة وتفصيل
- ٥١٤ ----- زيادة وتفصيل
- ٥١٨ ----- المسأله ٣٦: المبتدأ المعرفه ، والمبتدأ النكره
- ٥١٨ ----- اشاره
- ٥٢٤ ----- زيادة وتفصيل
- ٥٢٩ ----- المسأله ٣٧: تأخير الخبر ، جوازا ووجوبا

- ٥٢٩ ..... اشارة
- ٥٣٥ ..... زياده وتفصيل
- ٥٣٨ ..... المسأله ٣٨: يتقدم الخبر وجوبا فى مواضع
- ٥٣٨ ..... اشارة
- ٥٤٠ ..... زياده وتفصيل
- ٥٤٢ ..... المسأله ٣٩: حذف المبتدأ والخبر
- ٥٤٢ ..... اشارة
- ٥٥٣ ..... زياده وتفصيل
- ٥٦٦ ..... زياده وتفصيل
- ٥٦٨ ..... المسأله ٤٠: تعدد الخبر
- ٥٦٨ ..... اشارة
- ٥٧١ ..... نستخلص من كل ما سبق أن الأخبار المتعدده
- ٥٧٢ ..... زياده وتفصيل
- ٥٧٥ ..... المسأله ٤١: مواضع اقتران الخبر بالفاء
- ٥٧٥ ..... اشارة
- ٥٧٨ ..... زياده وتفصيل
- ٥٨٢ ..... المسأله ٤٢: نواسخ الابتداء
- ٥٨٢ ..... اشارة
- ٥٨٩ ..... زياده وتفصيل
- ٥٩٥ ..... زياده وتفصيل
- ٥٩٩ ..... زياده وتفصيل
- ٦٠٨ ..... المسأله ٤٣: حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير
- ٦٠٨ ..... اشارة
- ٦١٦ ..... زياده وتفصيل
- ٦١٩ ..... المسأله ٤٤: «كان» وبعض أخواتها
- ٦١٩ ..... زياده

- المسألة ٤٥: حذف «كان» وحذف معموليها ..... ٦٢٢
- اشاره - ..... ٦٢٢
- زياده وتفصيل ..... ٦٢٦
- المسألة ٤٦: حذف «النون» من مضارع ..... ٦٢٧
- اشاره - ..... ٦٢٧
- المسألة ٤٧: نفي الأخبار ..... ٦٢٩
- اشاره - ..... ٦٢٩
- المسألة ٤٨: الحروف التي تشبه ليس في المعنى والعمل ..... ٦٣٢
- اشاره - ..... ٦٣٢
- (ما - لا - لات - إن) ..... ٦٣٢
- حكم المعطوف على خبرها ..... ٦٣٧
- زياده وتفصيل ..... ٦٤٠
- زياده وتفصيل ..... ٦٤٨
- المسألة ٤٩: زياده باء الجر في خبر هذه الأحرف ..... ٦٤٩
- اشاره - ..... ٦٤٩
- زياده وتفصيل ..... ٦٥١
- المسألة ٥٠: أفعال المقاربه ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء ..... ٦٥٥
- اشاره - ..... ٦٥٥
- زياده وتفصيل ..... ٦٦٠
- أفعال الشروع - ..... ٦٦٢
- عملها ..... ٦٦٢
- أفعال الرجاء ..... ٦٦٣
- زياده وتفصيل ..... ٦٦٨
- المسألة ٥١: الحروف الناسخه - ..... ٦٧١
- اشاره - ..... ٦٧١
- شروط إعمالها ..... ٦٧٨

- ٦٨٥ ----- زيادة وتفصيل
- ٦٨٦ ----- المسألة ٥٢: فتح همزه «إِنْ» وكسرها
- ٦٨٦ ----- اشاره
- ٦٨٦ ----- الحالة الأولى
- ٦٨٦ ----- اشاره
- ٦٨٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٦٩٣ ----- الحالة الثانية
- ٦٩٣ ----- اشاره
- ٦٩٨ ----- زيادة وتفصيل
- ٦٩٩ ----- الحالة الثالثة
- ٦٩٩ ----- جواز الأمرين
- ٧٠٢ ----- زيادة وتفصيل
- ٧٠٤ ----- المسألة ٥٣: لام الابتداء
- ٧١١ ----- المسألة ٥٤: حكم المعطوف بعد خبر
- ٧١١ ----- اشاره
- ٧٢٣ ----- المسألة ٥٥: تخفيف الحروف المشدده الناسخه
- ٧٢٣ ----- اشاره
- ٧٢٧ ----- زيادة وتفصيل
- ٧٣٦ ----- زيادة وتفصيل
- ٧٣٩ ----- المسألة ٥٦: «لا»
- ٧٣٩ ----- اشاره
- ٧٤٢ ----- عملها وشروطه
- ٧٥٢ ----- زيادة وتفصيل
- ٧٥٤ ----- المسألة ٥٧: اسم «لا» المتكرره مع العطف
- ٧٥٤ ----- اشاره
- ٧٦١ ----- المسألة ٥٨ : حكم نعت اسم «لا»

٧٦١ ----- اشارة

٧٦٤ ----- زياده وتفصيل

٧٦٥ ----- المسأله ٥٩ : دخول همزه الاستفهام على «لا» النافيه للجنس

٧٦٥ ----- اشارة

٧٦٦ ----- زياده وتفصيل

٧٧١ ----- تعريف مركز

سرشناسه : حسن، عباس

عنوان و نام پدیدآور : النحو الوافی مع ربطه بالا سالیب الرفیعه و الحیاه اللغویه المتجدده/ تالیف عباس حسن.

مشخصات نشر : تهران : ناصر خسرو، ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

مندرجات : ج. ۱. القسم الموجز للطلبة الجامعات. و المفصل للاساتذہ و المتخصصین. -- ج. ۲. القسم الموجز للطلبة الجامعات. و المفصل للاساتذہ و المتخصصین. -- ج. ۳. القسم الموجز للطلبة الدراسات النحویه و الصرفیه بالجامعات و المفصل للاساتذہ و المتخصصین مشتمل علی ضوابط و الاحکام التي قررتها الجامع اللغویه و موتمراتها الرسمیه. -- ج. ۴. القسم الموجز للطلبة الدراسات النحویه بالجامعات و المفصل للاساتذہ و المتخصصین

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : ۳۱۳۸۰ / PJ۶۱۵۱ / ح ۴۵ ن ۳۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۸-۶۸۵

توضیح : «النحو الوافی»، تألیف عباس حسن، از جمله آثار معاصر در موضوع علم نحو است که به شیوه ای آموزشی، در چهار مجلد به زبان عربی تألیف شده است. کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و چهار جزء است. ابواب کتاب، بنا بر ترتیبی که ابن مالک در «الفیه» انتخاب کرده و بسیاری از نحوین پس از او اختیار کرده اند، مرتب شده است.

نویسنده در تألیف کتاب، به شیوه آموزشی معینی ملتزم نبوده و به تناسب از شیوه های استنباطی، القائی و محاوره ای استفاده کرده است. همچنین در پاورقی پس از بیان قاعده و شرح آن، ابیاتی از الفیه را که مرتبت با بحث بوده نقل کرده و به طور خلاصه توضیح داده است.

در مواردی که بین یک مبحث از صفحات پیشین یا پسین رابطه ای با مسئله مورد بحث بوده، به صفحه آن بحث اشاره شده است.

مقدمه الكتاب ، ودستور تأليفه.

بيان هام.

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولى ، والصلاه على أنبيائه ورسله ؛ دعاه الهدى ، ومصابيح الرشاد. وبعد.

فهذا كتاب جديد فى النحو. والنحو - كما وصفته من قبل - (١) دعامة العلوم العربيه ، وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ؛ ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو. أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير نوره وهداه.

وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم الخطير ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدله الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهيه ، وبحوث شرعيه مختلفه قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الإمامه ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين - إلا بإلهام النحو وإرشاده؟ ولأمر ما قالوا: (إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبه على أنه شرط فى رتبه الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبه الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف به ال معانى التى لا- سبيل لمعرفة غيره. فرتبه الاجتهاد متوقفه عليه ، لا- تتم إلا به (٢)...) وهذه اللغه التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداة طيِّعه للتفاهم ، ونسخرها مركبا ذلولاً للإبانه عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هياها لنا ، وأقدرنا على استخدامها قدره الأولين من العرب عليها. ومكّن لنا من نظمها ونشرها تمكنهم منها ، وأطلق لساننا فى العصور المختلفه صحيحا فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعه ، ومنا تطبعاً؟ .

١- فى كتابي المسمى : «رأى فى بعض الأصول اللغويه والنحويه».

٢- الفصل الحادى عشر من كتاب : «لمع الأدله فى أصول النحو» لأبى البركات كمال الدين محمد الأنبارى ، المتوفى سنه ٥٧٧



إنه النحو؛ وسيله المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغى، وأداه المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربيه والإسلاميه جميعا.

فليس عجيبا أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: خ خ ميزان العربيه، والقانون الذى تحكم به فى كل صورته من صورها (1) وأن يفرغ له العباقره من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخا، ركينا، فى إخلاص نادر، وصبر لا ينفد. ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم؛ من مرض، وضعف، وفقر؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه، كما كان يقدر على سواهم، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياه كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم، ومرضى النفوس، من طلاب المغانم، ورواد المطامع. ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهـم الساعات الطوال، بل قد يترصدهم الموت؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقه درس، أو قاعه بحث، أو جلسه تأليف، أو ميدان مناظره، أو رحله مخطره فى طلب النحو. وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم؛ ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم؛ إذ كانوا يعدون لهذا اليوم عدته من قبل؛ فيدونون بحوثهم، ويسجلون قواعدهم، ويختارون خلفاء من تلاميذهم؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم. ويشرفون على تنشئتهم، وتعهد مواهبهم؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفى الأمين. حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنه، واثقه أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه، وأنهم خلفوا وراءهم خلفا صالحا يسير على الدرب، ويحتذى المثال. وربما كان أسعد حظا وأوفر نجحا من سابقه، وأسرع إدراكا لما لم يدركه الأوائل.

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاه، وتوالت زمهرهم فى ميدانه، وتلقى الرايه نابغ عن نابغ، والمعنى فى إثر المعنى، وتسابقوا مخلصين دائبين. فرادى وزرافات، فى إقامه صرحه، وتشيد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدعامه، مكين الأساس. حتى وصل إلى أهل العصور الحديثه التى يسمونها: عصور النهضه، راسخا، قويا؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ الرعايه؛ فاستحقوا منا عظيم التقدير، وخالد الثناء. وحملوا كثيرا من علماء

ص: ٢

١- صبح الأعشى.

اللغة الأجنب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم (١) ...

هذه كلمه حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لنسب الفضل لروّاده ، وإلا كُنّا من عصبه الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

٢

وليس من شك أن التراث النحوى الذى تركه أسلافنا نفيس غايه النفاسه ، وأن الجهد الناجح الذى بذلوه فيه خلال الأزمان المتعاقبه جهد لم يهياً للكثير من العلوم المختلفه فى عصورها القديمه والحديثه ، ولا- يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - علم الله - بغمز النحو بغير حق ، وطعن أئمته الأفاضل .

بيد أن النحو - كسائر العلوم - تنشأ ضعيفه . ثم تأخذ طريقها إلى النمو ، والقوه والاستكمال بخطا وثيده أو سريعه ؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم ، والنمو ، والتشكل بما يلائم البيئه ، فتظل الحاجه إليها شديده ، والرغبه فيها قويه . وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور ، فيضعف الميل إليها ، وتفتر الرغبه فيها . وقد يشتط فى مقاومتها ؛ فيرمى بها إلى الوراء ، فتصبح فى عداد المهملات ، أو تكاد .

وقد خضع النحو العربى لهذا الناموس الطبيعى (٢) ؛ فولد فى القرن الأول الهجرى ضعيفا ، وحسبا وثيدا أول القرن الثانى ، وشب - بالرغم من شوائب خالطته - وبلغ الفتاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ، فلمع من أئمته نجوم زاهره ؛ كعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل ، وأبى زيد ، وسيبويه ، والكسائى ، والفراء ، ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالى أخلافهم ، على تفاوت فى المنهج ، وتخالف فى ماده ، إلى عصر النهضه الحديثه التى يجرى اسمها على الألسنه اليوم ، ويتخذون

ص: ٣

١- من ذلك ما قاله العلامة الكبير : «دى بور» فى كتابه : تاريخ الفلسفه فى الإسلام ، ونصه - كما جاء فى ترجمه الدكتور محمد أبو ريده ص ٤ - : «علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى . بما له من دقه فى الملاحظه ، ومن نشاط فى جمع ما تفرق .

وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به .»

٢- هذا النسب صحيح .

مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها. فمن هذا المبدأ ألح الوهن والضعف ، على النحو ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستورا ، وأثقلت من حمله ما كان خفًا ، وزاحمته العلوم العصريه فقهرته ، وخلفته وراءها مبهورا. ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقه من علوم الحياه ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون ، ووضحت بعد خفاء - تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفارا منه ، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخما ، والقليل كثيرا ، والموهوم واقعا. وإذا معاهد العلم الحديث تزورّ عنه ، وتجره بعجزها عن استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويخنع.

والحق أن النحو منذ نشأته داخلته - كما قلنا - شوائب ؛ نمت على مر الليالي ، وتغلغلت برعايه الصروف ، وغفله الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت شأنه ، وانتهت به إلى ما نرى.

فلم يبق بد أن تمتد إليه الأيدى البارّه القويه ، متمالته فى تخليصه مما شابه ، متعاونه على إنقاذه مما أصابه. وأن تبادر إليه النفوس الوفيه للغتتها وتراثها ؛ المعتره بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل فى سبيل إنهاضه ، وحياطته ، وإعلاء شأنه - ما لا غايه بعده لمستزيد.

ومن كريم الاستجابه أن رأينا فى عصرنا هذا - طوائف من تلك النفوس البارّه الوفيه سارعت إلى النجده ؛ كلّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم من ذلل للناشئه لغته ، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقه تدريسه ، أو أراحهم من مصنوع العلل ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا الجليله الشأن. لكننا - على الرغم من ذلك - لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدره ، ومكنته الوسيله ؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهدا مخلصا قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمه الجليله ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيله ، ومظانها الوفيه الوثيقه ، وضممت إليها ما ظهر فى عصرنا من كتب ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجيل

الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما حتى انتهيت إلى خطه جديده ؛ تجمع مزايهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنيا صبورا. ولا أدري مبلغ توفيقى. ولكن الذى أدريه أنى لم أدرج جهدا ، ولا إخلاصا.

إن تلك الشوائب كثيره ، ومن حق النحو علينا - ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه - أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها. وهذا كله - وأكثر منه - قد عرضنا له فى رساله سابقه نشرناها منذ سنوات بعنوان : «رأى فى بعض الأصول اللغويه والنحويه» ، ثم أتمناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعا فى مجله رساله الإسلام ، خلال سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م وجاوزت صفحاتها المائه. وقد جعلت من هذه وتلك ، ولمحات غيرهما ، مقدمه لهذا الكتاب ستشتر مستقلة ؛ بسبب طولها ، وكثره ما اشتملت عليه - فى رساله عنوانها : «مقدمه كتاب النحو الوافى» وهى اليوم فى طريقها للنشر (١).

على أن هذا لا يعينى من الإشاره العابره إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعينا بخبره طويله ناجعه ، وتجربه صادقه فى تعلم النحو ؛ طالبا مستوعبا ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكوميه مدرسا ، فأستاذنا ورئيسنا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ، بجامعة القاهره ، سنوات طوالا.

٣

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ - تجميع ماده النحو كله فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعه كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها. على أن يقسم كل جزء قسمين ، تقسيما فنيا بارعا. أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحويه ، بالجامعات - دون غيرهم - غايه المناسبه ، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غايه التوفيه الحكيمه التى تسير مناهجهم الرسميه ، ومكانه أول المسائل ، وصدرها. ويليه الآخر (٢) - بعد نهايه كل مسأله - بعنوان مستقل هو :

ص: ٥

١- ما كدت أعلن هذا فى الطبعة الأولى حتى أخرجت دور الطباعه والنشر كتابان يضربان فى منحنى واحد ؛ هو : أصول النحو وأشهر مذاهبه ومدارسه ... فاقضانى ظهورهما أن أترث إلى حين.

٢- فى صفحه جديده ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقيه المتقاربه ؛ لتكون رمزا يميز صحف الزيادة من غيرها.

«زياده وتفصيل» ؛ ويلائم الأساتذه والمتخصصين أكمل الملاءمه وأتمها ، فتبتدئ «المسأله» - وبجانبيها رقم خاص بها - بتقديم ماده النحويه الصالحه للطالب الجامعي ، الموائمه لقدرته ومقرره الرسمى ، ودرجته فى التحصيل والفهم ، مع توخى الدقه والإحكام فيما يقدم له ، نوعا ومقدارا. فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلت إلى بسط يتطلع إليه المتخصص ، وزياده يتطلبها المستكمل. كل ذلك فى إحكام وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب. وبهذا التقسم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسره ، موائمه ، قريه التناول ؛ لا يكّدون فى استخلاصها ولا يجهدون فى السعى وراءها فى متاهات الكتب القديمه ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون.

٢ - العنايه أكمل العنايه بلغه الكتاب وضوحا ، وإشراقا ، وإحكاما ، واسترسالا ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا- توقف لمناقشه لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابه عنه ؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم. إلا حين تسايرنا فى البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل.

أما الاصطلاحات العلميه المأثوره فلم أفكر فى تغييرها ، إيماننا واقتناعا بما سجله العلماء قديما وحديثا من ضرر هذا التغيير الفردى ، ووفاء بما اشترطوه فى تغيير «المصطلحات» ، أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذى يحويها.

٣ - اختيار الأمثله ناصعه ، بارعه فى أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعده ، وكشف غامضها فى سهوله ويسر ، واقتراب ، لهذا تركت كثيرا من الشواهد القديمه ، المتردده بين أغلب المراجع النحويه ؛ لأنها مليئه بالألفاظ اللغويه الصعبه ، وبالمعاني البعيده التى تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدا لا- يطيقهما ، ولا- يتسع وقته لشىء منهما ، فإن خلت من هذا العيب ، وتجملت بالوضوح والطرافه فقد نستبقها.

والحق أن كثيرا من تلك الشواهد يحتل المكانه العليا من سمو التعبير ، وجمال الأداء ، وروع الأسلوب. وفتنه المعنى. لكنها اختيرت فى عصور تباين عصرنا ، ولدواع تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسره ، والمطالب

قليله ، والقصد استنباط قاعده ، أو تأييد مذهب. وكان طالب العلم حافظا القرآن. مستظها الكثیر من الأحاديث والنصوص الأدبيه ، متفرغا للعلوم العربيه والشرعيه أو كالمترغ. أما اليوم فالحال غير الحال ، ووسائل العيش صعبه ، والمطالب كثيره ؛ فطالب العلم (1) يمر بهذه العلوم مرًا سريعًا عابرا قبل الدراره الجامعيه ، فإن قدر له الدخول في الجامعه ، انقطعت صلته بتلك العلوم ، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراريه سببا ، إلا إن كان متفرغا للدراسات اللغويه ؛ فيزاولها وحصيلته منها ضئيله ، لا تمكنه من فهم دقائقها ، ولا ترغبه في مزيد ، وغايته المستقبله لا ترتبط - في الغالب - ارتباطا وثيقا بالضلاعه في هذه العلوم ، والتمكن منها ؛ فمن الإساءه إليه وإلى اللغه أن نستمسك بالشواهد الموروثه ، ونقيمها حجازا يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات. نعم إنها نماذج من الأدب الرائع ؛ ولكن يجب ألا ننسى الغايه إزاء الروعه ، أو نغفل القصد أمام المظهر ، وإلا- فقدنا الاثني معا ، وفي دروس النصوص الأدبيه ، وفي القراءه الحره ، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو - متسع للأدباء والمتأديين ؛ يشبع رغبتهم ، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراره النحو دراره نافع ، لا تطفئ على وقت رصده النظم التعليميه الحديثه لغيرها ، ولا تنتهب جهدا ووقته الحياه المعاصره على سواها.

وإن بعض معلمى اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين - ليسرف في اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسميه : «التطبيق النحوى» ، وماده مهياه لدرسه. وليس هذا من وكدى. ولا وكد من احتشد للمهمه الكبرى ، مهمه : «النحو الأصيل» التى تتلخص في إعداد مادته إعدادا وافيا شاملا- ، وعرضها عرضا حديثا شائقا ، وكتابتها كتابه مشرقه بهيه ، مع استصفاء أصولها النافعه. واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى. ودعوات الإصلاح ، وتهيتها لتلائم طبقات كثيره ، وأجبالا متعاقبه في بلدان متباينه. كل هذا بل بعض هذا - لا يساير ذلك خ خ التطبيق التعليمى ؛ فإنه مدرسى موضعى متغير لا يتسم بسمه العموم. أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال.

ص: ٧

١- وهو اليوم من حملة الشهاده الثانويه العامه - غالبا - أو ما فى مستواها.

على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميدانا لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغويه التى أوضحناها. وطلاب اليوم - خاصة - أشد احتياجا لذلك الوقت والجهد ، كى يبذلوهما فى تحصيل ما يتطلبه مستقبلهم الغامض. كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكلف الأداء ، كالشواهد التى نحن بصدددها. وإن مناقشه لنص أدبى كامل ، أو صفحه من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى - لهى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفاده فى النواحي اللغويه المتعدده ، وأعمق أثرا فى علومها وآدابها - من أكثر تلك الشواهد المبتوره المعقده. فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العمليه ، فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون.

على أن لتلك الشواهد خطرا آخر ؛ هى أنها - فى كثير من اتجاهاتها - قد تمثل لهجات عرييه متعارضه ، وتقوم دليلا على لغات قديمه متباينه ، وتساق لتأييد آراء متناقضه ؛ فهى معوان على البلبله اللغويه ، ووسيله للحيره والشك فى ضبط قواعدها ، وباب للفوضى فى التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغه ، والمخلصون لها.

وعلى الرغم من هذا قد نسجل - أحيانا مع الحيطه والحذر - بعض الشواهد الغريبه ، أو الشاذه ، وبعض الآراء الضعيفه ، لا لمحاكاتهما ، ولا- للأخذ بها - ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمه الوارده بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيره ، أو توقف فى فهمها.

٤ - الفرار من العلل الزائفه (١) ، وتعدد الآراء الضاره فى المسأله الواحده ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبه ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل : أن يقال : المطابقه للكلام العربى الناصع ، ومن الآراء أن يقال : مساييره فصيح اللغه وأفصحها. والقرآن الكريم - بقرآته الثابته الوارده عن الثقات - فى

ص: ٨

١- وفى مقدمتها ما كان تعليلا- لأمر واقع ، ولا- سبب له إلا- نطق العربى ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات - انظر رقم ٣ من هامش ص ٨٤- فإن التعليل لهذه الأمور الوضعيه عيب وفساد ؛ إذ الوضعيات لا تعلق ؛ كما قال أبو حيان وغيره ، ونقله الهمع ح ١ ص ٥٦.

مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربي الذائع. والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحويه بأن الخير في اتباع رأى دون آخر، وأن الأفضل إثارة على سواه... أو غير هذا من العبارات الداله على الترجيح. وإنما كان الخير وتمام الفضل في إثارة؛ لأنه يجمع الناطقين بلغه العرب على أنصع الأساليب وأسمائها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خلف المذاهب، وبلبله اللهجات، في وقت نتلقى فيه اللغه تعلمًا وكسبا، لا فطره ومحاكاه أصيله، ونقتطع لها من حياتنا التعليميه المزدحمه المرهقه - الأيام القليله، والساعات المحدوده؛ فمن الحكمه والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائده وثيقه، وتوسعه محموده، دون تعصب لبصرى أو لكوفى، أو بغدادى، أو أندلسى... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب الفوضى في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبله في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر النفع الاستعانه «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب في تيسير مفيد، أو فى تشريع لغوى مأمون، أو تبصير المتخصصين - وحدهم - ببعض اللغات واللهجات التى تعينهم على فهم النصوص القديمه الوارده بها، لا لمحاكاتها - فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق - ولكن ليدركوها، ويفسروا بعض الظواهر اللغويه الغامضه، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول فى هذا كله، وفى أسبابه، ونتائجه - فى المقدمه التى أشرنا إليها.

٥ - تدوين أسماء المراجع أحيانا فى بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاء لحقيقه، أو إزاله لوهم. وفى ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

٦ - عدم التزام طريقه تربويه معينه فى التأليف، فقد تكون الطريقه استنباطيه، وقد تكون إلقائيه، وقد تكون حوارا، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبره، وملاءمه الموضوع. وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب، وللأساتذه المتخصصين، وأن موضوعاته كثيره متباينه - أدركنا الحكمه فى اختلاف الطرائق



باختلاف تلك الموضوعات وقراءتها. على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجاح من أيسر السبل وأقربها. ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من جدل ، ونقاش ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل ... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به ، أو بتجديد عهده.

على أن بحوثهم وطرائقهم تنطوي - والحق يقال - على ذخائر غالية ، وتضم في ثناياها كنوزا نفيسة. إلا- أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشيها اليوم عسير أى عسير على جمهوره الراغبين - كما أسلفنا.

٧- تسجيل أبيات : «ابن مالك» كما تضمنتها «ألفيته» ، المشهوره ، وتدوين كل بيت فى أنسب مكان من الهامش ، بعد القاعده وشرحها ، مع الدقه التامه فى نقله ، وإيضاح المراد منه ؛ فى إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبيات ، إلا إن خالفت فى ترتيبها تسلسل المسائل وتماسكها المنطقى النحوى الذى ارتضيناه. فعندئذ نوفق بين الأمرين ؛ ترتيب الناظم : وما يقتضيه التسلسل المنطقى التعليمى ؛ فننقل البيت من مكانه فى «الألفيه» ، ونضعه فى المكان الذى نراه مناسباً ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفى بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسأله المتصله بالبيت الذى قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ؛ تأييدا لها - نعود فنذكر البيت الذى نقلناه من مكانه ، ونضعه فى مكانه الأصيل الذى ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه فى مكانه الأنسب من صفحه كذا ...

وقد دعانا إلى تسجيل أبيات : «ابن مالك» - فى الهامش - ما نعلمه من تمسك بعض المعاهد والكليات الجامعيه بها ، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها ، والتشدد فى دراستها واستظهارهم كثيرا منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخيرنا لها مكانا فى ذيل الصفحات ، يقربها من راغبيها ، ويبعدها من الزاهدين فيها. ٨- الإشارة إلى صفحه سابقه أو لاحقه ، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلّه وثيقه بالمسأله المعروضه ؛ كى يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها فى

سهوله ويسر ، ويضم - بغير عناء - فروعها وما تفرق منها فى مناسبات وموضوعات مختلفه.

ولا- نكتفى بذكر الرقم الخاص بالصفحه ، وإنما نذكره ونذكر بعده رقم المسأله. ونرمز للمسأله بالحرف الهجائى الأول من حروفها ، وهو : «م» اختصارا.

والسبب فى الجمع بينهما أن رقم الصفحه عرضه للتغيير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسأله فثابت لا يتغير وإن تعددت الطبقات ، فالإحاله عليه إحاله على شىء موجود دائما ؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

٩- ترتيب أبواب الكتاب على النسق الذى ارتضاه ابن مالك فى : «ألفيته» وارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ، لأنه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوعه - أكثر ملاءمه فى طريقته ، وأوفر إفاده فى التحصيل والتعليم ، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصه بالأسماء متعاقبه ، يليها الخاصه بالأفعال ثم الحروف ... كما فعل الزمخشري فى مفصله. وتبعه عليه شراحه. وهذه طريقه حميده أيضا. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين فى المعرفه العامه أولا فأولا ؛ فالمبتدأ يلازمه الخبر أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الخبر جمله فعليه ، أو شبه جمله ، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بد له من الاثنين ... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التى نراها لا تعدل مزيه الترتيب الذى اخترناه. ولا تناسب عصرنا القائم.

والله أرجو مخلصا أن يجعل الكتاب نافعا لغه القرآن ، عونا لطلابها ، محققا الغايه النبيله التى دعت لتأليفه ، والقصد الكريم من إعداده.

المؤلف

ص: ١١



الكلام ، وما يتألف منه.

الكلمه - الكلام (أو : الجملة) - الكلمه - القول.

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحيه فى عرف النحويين؟

### الكلمه

حروف الهجاء تسعه وعشرون حرفا ، (وهى : (١) - ب - ت - ث - ج ... ) وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلا لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : «الكلمه». فاتصال الفاء بالميم - مثلا - يوجد كلمه : «فم» ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمه : «عين» ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمه : «منزل» ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائيه ، والثلاثيه ، والرابعيه - وغيرها (٢) - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض (٣).

وكل كلمه من هذه الكلمات التى نشأت بالطريقه السالفه تدل على معنى ؛ لكنه معنى جزئى ؛ (أى : مفرد) ؛ فكلمه : «فم» حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شىء معين. أما حصول أمر من هذا الشىء ، أو عدم حصوله ... ، أما تكوينه ، أو وصفه ، أو دلالاته على زمان أو مكان ، أو معنى آخر - فلا نفهمه من كلمه : «فم» وحدها. وكذلك الشأن فى كلمه : «عين» ، و «منزل» وغيرهما من باقى الكلمات المفرده.

ص: ١٣

١- الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : «الهمزه» وليس الألف التى تحملها فوقها ، لتظهرها بارزه لا تختفى ، ولا تختلط بغيرها ، فشأن الألف فى هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزه فى كتابه بعض الكلمات. أما الألف الأصليه ، فمكانها فى الترتيب الأبجدى بعد اللام مباشره ، حتى لقد اندمجت فى اللام ، وصارتا : «لا» مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد.

٢- لا- تزيد أحرف الاسم على سبعة : نحو : «استغفار». ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : «استغفر» ، ولا أحرف الحرف على خمس ؛ نحو : «لكن» ، باعتبارها كلمه واحده - على الأصح - ، مشدده النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقا. ومن النحاه من يجعل : «حيثما» كلمه واحده ، ويعدها من الحروف. ورأيه ضعيف مردود. - انظر ص ٦٦ -

٣- لهذا تسمى الحروف الهجائيه : «حروف المباني» ؛ لأنها أساس بنيه الكلمه. وهى غير «حروف الربط» التى ستجىء فى ص

ولكن الأمر يتغير حين نقول : «الفم مفيد» - «العين نافعه» - «المنزل واسع النواحي» ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ؛ (أى : غير مفرد) ؛ لأن السامع يفهم منه فائده وافية إلى حد كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً- ينشأ عنه معنى مركب. فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة.

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائده التى : «يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفى بها». وهذه الفائده - وأشباهاها - وإن شئت فقل : هذا المعنى المركب ، هو الذى يهتم به النحاه ، ويسمونه بأسماء مختلفه ، المراد منها واحد ؛ فهو : «المعنى المركب» ، أو : «المعنى التام» ، أو : «المعنى المفيد» أو : «المعنى الذى يحسن السكوت عليه» ...

يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفى به ؛ فلا- يستزيد من الكلام. بخلاف المعنى الجزئى ، فإن المتكلم لا- يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا- يعطى السامع الفائده التى ينتظرها من الكلام. أو : لا يكتفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمه منفرده مثل : باب ، أو : ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها ... لا يقنع بها.

لذلك لا يقال عن الكلمه الواحده إنها تامه الفائده ، برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى «كلمه» بدونه ؛ لأن الفائده التامه لا تكون بمعنى جزئى واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمه هى : (اللفظه الواحده التى تتركب من بعض الحروف الهجائيه ، وتدل على معنى جزئى ؛ أى : «مفرد»). فإن لم تدل على معنى عربى وضعت لأدائه فليست كلمه ، وإنما هى مجرد صوت.

هو: «ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل» (١). مثل: أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجبا ...

فلا- بد في الكلام من أمرين معا؛ هما: «التركيب»، و «الإفاده المستقله» فلو قلنا: «أقبل» فقط، أو: «فاز» فقط، لم يكن هذا كلاما؛ لأنه غير مركب. ولو قلنا: أقبل صباحا ... أو: فاز في يوم الخميس ... أو: لن يهمل واجبه ...، لم يكن هذا كلاما أيضا؛ لأنه - على رغم تركيبه - غير مفيد فائده يكتفى بها المتكلم أو السامع ...

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهره، والأخرى مستتره؛ كأن تقول للضيف: تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين؛ إحداهما ظاهره، وهى: تفضل (٢)، والأخرى مستتره، وهى: أنت (٣). ومثل: «تفضل»: «أسافر» ... أو:

ص: ١٥

١- (١) إذا وقعت الجملة الخبرية صله الموصول، أو نعتا، أو حالا، أو تابعه لشيء آخر - فإنها لا تسمى جملة؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذى كانت مستقلة فيه. فإذا صارت صله، أو تابعه لغيرها لم يصح تسميتها: «خبرية»؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب، تنفرد به، ويقتصر عليها وحدها. بل هى لذلك لا تسمى: «كلاما» ولا «جملة»؛ فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى.. ومثلها الجملة الواقعة خبرا، ... فلا تسمى واحده من كل ما سبق كلاما ولا جملة، إذ ليس لها كيان معنوى مستقل. - كما سيجئ عند الكلام على صله الموصول رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ م ٢٧. - (ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذى شرحناه فصارت علما على مسمى معين؛ فإنها فى حالتها الجديدة لا تسمى جملة. ومن هذا بعض الأعلام الشائعه اليوم؛ مثل: فتح الله - زاد المجد - بهر النور - الحسن كامل - ... فكل واحده من هذه الألفاظ كانت فى أصلها جملة خبرية ثم صارت بعد التسميه بها نوعا من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول فتحولت مفردة بالوضع - راجع شرح المفصل ج ١ ص ١٨ معنى الكلم. -

٢- فعل الأمر.

٣- فاعله. ولما كان الكلام هنا مفيدا ولا يظهر منه فى النطق إلا الفعل، والفعل لا بد له من فاعل - وجب التسليم بأن الكلمه الثانيه مستتره.

«نشكر» أو : «تخرج» ... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاما ، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

## الكلم

هو : ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد. فالكلم المفيد مثل : النيل ثروه مصر - القطن محصول أساسى فى بلادنا. وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات ...

## القول

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظا مفردا أم مركبا ، وسواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد. فهو ينطبق على : «الكلمه» كما ينطبق على : «الكلام» وعلى : «الكلم». فكل نوع من هذه الثلاثه يدخل فى نطاق : «القول» ويصح أن يسمى : «قولا» على الصحيح ، وقد سبقت الأمثله. كما ينطبق أيضا على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل : إن مصر ... - أو : قد حضر ... أو : هل أنت. أو : كتاب على (١) ... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : «كلمه» ؛ لأنه ليس لفظا مفردا ، ولا- يصح أن يسمى : «كلاما» ؛ لأنه ليس مفيدا. ولا : «كلما» ؛ لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : «قولا».

ويقول أهل اللغة : إن «الكلمه» واحد : «الكلم». ولكنها قد تستعمل أحيانا (٢) بمعنى : «الكلام» ؛ فتقول : حضرت حفل تكريم الأوائل ؛ فسمعت «كلمه» رائعه لرئيس الحفل ، و «كلمه» أخرى لأحد الحاضرين ، و «كلمه» ثالثه من أحد الأوائل يشكر المحتفلين. ومثل : اسمع منى «كلمه» غاليه ؛ وهى :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم

فطالما استعبد الإنسان إحسان

ص: ١٦

١- وهذا هو : المركب الإضافى. ومثله المركب الوصفى ، نحو : رجل شجاع ، والمزجى ، نحو : سيويه ... ويلحق به العددى نحو : خمسه عشر.

٢- مجازا.

فالمراد بالكلمه فى كل ما سبق هو : «الكلام» ، وهو استعمال فصيح ، يشيع على ألسنه الأدباء وغيرهم .

وللكلمه ثلاثه أقسام ، اسم . وفعل ، وحرف (١).

ص : ١٧

---

١- أما اسم الفعل الذى اعتبره بعض النحاه قسما رابعا ، فالتحقيق أنه داخل فى قسم : «الاسم» - كما سيجىء فى بابہ الخاص ج ٤ م ١٤١ - وقد لخص ابن مالك فى ألفيته ما سبق بقوله : كلامنا لفظ مفيد كاستقم و (اسم) ، و (فعل) ثم (حرف) : الكلم واحدہ : «كلمه.» و «القول» عم وكلمه بها كلام قد يؤم يريد : أن «الكلام» عند النحاه هو : اللفظ المفيد (ولا يكون مفيدا إلا إذا كان مركبا ؛ كاستقم) «والكلم» ثلاثه أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف .، وواحدہ : «كلمه.» و «القول» يشمل بمعناه كل الأقسام ؛ (فكلمه : عم) فعل ماض . والكلمه قد يؤم بها الكلام ، أى : يقصد إطلاقها على الكلام بمعناه الذى سبق .



تعود النحاه - بعد الكلام على الأنواع الأربعة السابقة - أن يوازنوا بينها موازنه أساسها : «علم المنطق» ويطلبوا فيها الجدل المرهق ، مع أن الموضوع فى غنى عن الموازنه ؛ لبعده صلتها «بالنحو». وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم ... (وقد يكون الخير فى الاستغناء عنه).

(١) يقولون : إن موازنه الأنواع السابقه بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولاً ، وأكثرها أفراداً - تدل على أن : «القول» هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه ينطبق عليها جميعاً ، وعلى كل فرد من أفرادها. أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصه به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : «كلمه» أو : «كلام» أو : «كلم» - يصدق عليه أنه : «قول» ، ويعدّ من أفراد : «القول» ، ولا عكس.

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفاده تامه منهما ؛ مثل : «إن حضر» ... «ليس حامد» - «ليت مصر» ... - «سياره رجل» ... فمثل هذا لا يصح أن يسمى : «كلمه» ، ولا «كلاماً» ، ولا «كلماً» ومن هنا يقول النحاه : إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثه عموماً مطلقاً ، وأن كل نوع أخص منه خصوصاً مطلقاً ... يريدون بالعموم : أن «القول» يشمل من الأنواع أكثر من غيره. ويريدون «بالإطلاق» : أن ذلك الشمول عام فى كل الأحوال ، بغير تقييد بحاله معينه ؛ فكلما وجد نوع وجد أن «القول» ؛ يشمله وينطبق على كل فرد من أفراده - دائماً -

وأما أن كل نوع أخص - وأن ذاك الخصوص مطلق - فلأن كل نوع من الثلاثه لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفه بقدر ما يشمله «القول» ولا ما يزيد عليه. وأن هذا شأنه فى كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتى :

كتب : كلمه ، ويصح أن تسمى : «قولاً». وكذلك كل كلمه أخرى. كتب على : كلام ، ويصح أن يسمى : «قولاً». وكذلك كل جمله مفيده مستقله بمعناها ، مكونه من كلمتين. - أو أكثر كما سيجىء - قد كتب صباحاً : كلم ، ويصح أن يسمى : «قولاً». وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد.

كتب على صباحا : كلم أيضا. ويصح أن يسمى : خ كلاما ، أو : قولاً. وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع الإفاده المستقله. كتاب على : يسمى : «قولاً» فقط .. وكذلك كل تركيب يشتمل على كلمتين فقط من غير إفاده.

فالقول منطبق على كل نوع ، وصادق على كل فرد من أفراد ذلك النوع ومن غيره. وقد يوضح هذا كلمه أخرى مثل : «معدن» ؛ فإن «المعدن» أنواع كثيره ؛ منها الذهب ، والفضه ، والنحاس ... فكلمه ؛ «معدن» أعم من كل كلمه من تلك الكلمات عموما مطلقا ، وكل نوع أخص منه خصوصا مطلقا ؛ لأن كلمه «معدن» بالنسبه للذهب - مثلا - تشمله. وتشمل نوعا أو أكثر غيره - كالفضه - . أما الذهب فمقصود على نوعه الخاص. فالمعدن عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر. والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعا واحدا. و «المعدن» عام عموما مطلقا ؛ لأنه ينطبق دائما على كل فرد من أفراد نوعيه أو أنواعه وذلك في كل الحالات.

\*\*\*

(ب) ثم تأتي الموازنه بين «الكلم» و «الكلام» فتدل على أمرين :

أحدهما : أن «الكلم» و «الكلام» يشتركان معا في بعض الأنواع التي يصدق على كل منها أنه : «كلم» وأنه : «كلام» - ؛ فيصح أن نسميه بهذا أو ذاك ؛ كالعبارات التي تتكون من ثلاث كلمات مفيده ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : «كلاما» أو : «كلمًا». وكالعبارات التي تتكون من أربع كلمات مفيده ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : «كلاما» أو : «كلمًا» وهكذا كل جمله اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفاده المستقله.

ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر فيصير أعم من نظيره أنواعا ، وأوسع أفرادا ؛ مثال ذلك : أن «الكلم» وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيده ، مثل : (أنت خير مرشد) أم غير مفيده ، مثل : (لما حضر في يوم الخميس) فهو من هذه الناحيه أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعا وأفرادا ؛ فهو أخص.

لكن «الكلام» - من جهه أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه «الكلم» كالنوع الذي يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : «أنت عالم» وهذا يجعل

ص: ١٩

الكلام أعم. وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص.

فخلاصه الموازنه بين الاثنين : أنهما يشتركان حيناً في نوع (أى : فى عدد من الأفراد) ، ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره ؛ فيصير به أعم وأشمل. فكل منهما أعم وأشمل حيناً ، وأخص وأضيق حيناً آخر. ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : «إن بينهما العموم من وجه ، والخصوص من وجه». أو : «بينهما العموم والخصوص الوجهى».

يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حيناً فى بعض الحالات ، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضاً ؛ فكلاهما أعم وأخص معاً. وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه (أى ؛ الوجهى) فيجتمعان فى مثل قد غاب على ... وينفرد الكلام بمثل : حضر محمود ... وينفرد الكلم بمثل : إن جاء رجل ... فالكلم أعم من جهه المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهه اللفظ ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين.

والكلام أعم من جهه اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر. وأخص من جهه المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد.

\* \* \*

(ح) أما موازنه الكلمه بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعاً.

\* \* \*

شئ آخر يعرض له النحاه بمناسبه : «كلم». يقولون :

إننا حين نسمع كلمه : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمه تدل على جماعه لا تقل عن ثلاثه ، وقد تزيد. ثانيهما : أن لهذا الجمع مفرداً نعرفه من اللغه ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : «كلم» نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعه من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ (لأن «الكلم» فى الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهه يشبه الجمع فى الدلاله العدديه ؛ فكلاهما يدل على ثلاث أو أكثر).

ثانيهما : أن «الكلم» مفرداً نعرفه ونصل إليه بزياده تاء للتأنيث فى آخره ؛

فيصير بزيادتها - وموافقته اللغه - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على الجمع ، فتكون : «كلمه» هي مفرد : «الكلم» ؛ مع أنهما متشابهان في الحروف ، وفي ضبطها ، ولا يختلفان في شيء ؛ إلا في زياده التاء في آخر : «الكلمه» - بموافقته اللغه - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما ينقلب مفردا وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التانيث بآخره. ولذلك لا يسمونه جمعا ، وإنما يسمونه : «اسم جنس (١) جمعيا (٢)». ويقولون في تعريفه : «إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التانيث - غالبا - صار مفردا». أو هو : «ما يفرق بينه وبين واحده بزياده تاء التانيث - غالبا - في آخره». ومن أمثله : تفاح وتفاحه - عنب وعنبه - تمر وتمره - شجر وشجره - وهذا هو النوع (٣) الغالب ، كما أشرنا.

وهناك نوع يفرق بينه وبين مفرده بالياء المشدده ، مثل : عرب وعربى ، جند وجندى ، روم ورومى ، ترك وتركى .

وقد يفرق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه ، لا في مفرده ؛ مثل كمأه ، وكمء (٤).

ص: ٢١

١- سيجيء تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، في مكانه الخاص من الكتاب ؛ هنا ، وفي باب النكرة والمعرفة (ص ١٨٦ م ١٧). وسنعرف أن النكرة (اسم الجنس) إن قصد بها معين فهي النكرة المقصوده ، وإلا فهي النكرة غير المقصوده. ولكل منهما أحكامه الخاصه ، ولا سيما عند ندائه (كما سيجيء في باب النداء أول ج ٤).

٢- صفه لكلمه اسم ، حتما ، لأن الاسم هو الذى يدل على الجمعيه ؛ فلا يكون اسم الجنس الجمعى إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى. وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعى يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيته وجمعه فى أغلب أحواله ... فالمراد من وصفه بالجمعى : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثه على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاه.

٣- هذا النوع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطه إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشاره - جاز فى صفته إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ، أو : مع التانيث على تأويل معنى الجماعه ؛ نحو قوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) و (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ). وإما جمع الصفه جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما ، نحو قوله تعالى : (السَّحَابِ الثَّقَالَ ...) وقوله : (وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ) ومثل : الصفه الخبر ، والإشاره إليه ، والضمير العائد عليه كما أسلفنا - وفى كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، فى باب العدد). هذا ، ولا يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء المربوطه ؛ فلا يقال : - فى الغالب - حمامه أو بطه ، أو شاه ، للمؤنثه المفرده. وحمام ، وبط ، وشاه ، للمذكر المفرد ؛ منعا للالتباس ، وإنما يؤنثونه بالصفه ، فيقال : حمامه أنثى ، وحمامه ذكر ، وبطه أنثى ، وبطه ذكر. أما تانيث عامله فمكان الكلام عليه باب الفاعل ج ٢ ص ٦٨ وما بعدها م ٦٦.

٤- اسم نبات صحراوى.

ولهم فى اسم الجنس الجمعى - من ناحيه أنه جمع تكسير ، أو أنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربه ومجادلات عنيفه ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير فى الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير (١). وهو رأى فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفه أصل من أصول اللغه ، أو خروج على قاعده من قواعدها ، وأحكامها السليمه.

هذا من جهه الجمع أو عدمه. بقى الكلام فى المراد من : «اسم الجنس» والمعنى الدقيق له. وفيما يلى إشاره موجزه إليهما (٢) :

إن كلمه مثل كلمه : «حديد» تدل على معنى خاص ؛ هو : تلك الماده المعروفه ، وذلك العنصر المفهوم لنا. فمن أين جاء لنا فهمه؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره فى باطنه؟

رأينا قطعه من الحديد أول مره ، ثم قطعه أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثه ، فابعه ، فخامسه ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع فى شئونا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسيه ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعا من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبه على عقولنا ، ونشعر بحاجه إلى اسم نسمى به هذا الصنف ...

فإذا رأينا بعد ذلك قطعه من جنس آخر (أى : من صنف آخر) كالذهب ، ولم نكن استعملناه فى شئونا - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتيه ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصورا عقليا من غير حاجه إلى رؤيه تلك القطع والنماذج ؛ فوضعنا للجنس الأول اسما هو : «الحديد» ، ووضعنا للجنس الثانى اسما يخالفه هو : «الذهب». فالحديد اسم لذلك الجنس (الصنف المعروف) ، وكذلك «الذهب» ، وغيرهما من أسماء الأجناس ... وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمه : «الذهب» أو «الحديد» ندرك المراد منها إدراكا عقليا بحتا ، فيقفز إلى ذهننا مباشره مدلولها الخاص ، من غير ربط - فى الغالب (٣) - بينها وبين شىء آخر

ص: ٢٢

- ١- راجع الأشمونى ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسأله المذكوره.
- ٢- أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فمكانهما ص ٢٥٩ من باب العلم ، (فى النكره والمعرفه).
- ٣- لأن اسم الجنس الأحادى الذى سيجىء الكلام عليه يرتبط بصوره فرد من أفراده.

من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما. وهذا الفهم هو ما يعبر عنه : بأنه «إدراك الماهية المجردة» أى : «إدراك حقيقه الشئ الذهنى ، وصورته المرسومه فى العقل وحده». يريدون بذلك : المعنى الذى يفهم من الكلمه فهما عقليا مجردا - فى الغالب - أى : بعيدا عن عالم الحس ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفه المصنوعه منه ، أو غير المصنوعه ، والتي تساعد فى إيضاح المراد منه (١).

ومثل كلمه : ال «حديد» غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضه ، رجل ، خشب. طائر ...

ثم إن هذا الجنس (أو : الماهية المجرده ، والحقيقه الذهنية البحتة) ثلاثه أنواع ، لكل منها اسم : الأول : اسم الجنس الجمعى (٢) ، وقد سبق.

الثانى : اسم الجنس الإفرادى ؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية (أى : من الحقيقه الذهنية) من غير اعتبار للقله أو الكثره. (مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء) فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلا أم كثيرا.

والثالث : اسم الجنس الآحادى ؛ وهو : الذى يدل على الماهية (أى الحقيقه الذهنية) ممثله فى فرد غير معين من أفرادها ، ولا يمكن تصورهما فى العقل إلا بتخيل ذلك الفرد غير المعهود ، واستحضار صورته له فى الذهن ؛ مثل : أسامه للأسد (٣).

\*\*\*

ملاحظه : يردد النحاه وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفه كلمه : «القاعده» ويذكرونها فى المناسبات المختلفه ، فما تعريفها؟

قالوا : «القاعده - وجمعها : قواعد - هى فى اللغه : الأساس. وفى الاصطلاح : حكم كلى ينطبق على جميع أجزاءه وأفراده ؛ لتعرف أحكامها منه».

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف فى مراجعهم ومطولاتهم - عارض بعض النحاه فى كلمه : «حكم» مفضلا عليها كلمه «قضية» كليله بحجه أن القاعده فى مثل قولنا : «كل فاعل مرفوع» تشمل «المحكوم به» ، و «المحكوم عليه» ،

ص: ٢٣

١- انظر رقم ١ من هامش صفحتى ١٨٦ و ٢٥٩.

٢- قد أوضحنا المراد من كلمه : «اسم» ومن كلمه : «جنس» وأشرفنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمه «جمعى» هى صفه : ل «اسم» حتما ؛ وليست صفه : لجنس.

٣- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٥٩ وص ٢٦١ وما بعدهما.

و «الحكم» ، فلا بدّ أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على «الحكم».

وقد دفع الاعتراض : بأن الاقتصار على «الحكم» فى ذلك التعريف الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهو الحكم - على القضية الكلية التى هى اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم (1).

ص: ٢٤

---

١- راجع فى كل ما سبق عن «القاعده» شرح التصريح وحاشيه ياسين عليه ، ج ١ باب الضمير ، أول الفصل الخاص باتصال الضمير.

الكلام على أقسام الكلمه الثلاثه : الاسم ، والفعل ، والحرف.

كلمه تدل بذاتها (١) على شىء محسوس ، - مثل : نحاس ، بيت ، جمل ، نخله ، عصفوره ، محمد ... - أو شىء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ (مثل : شجاعه ، مروءه ، شرف ، نبل ، نبوغ ...) وهو فى الحاليتين لا يقترن بزمن (٢).

علاماته : أهمها خمس ، إذا وجدت واحده منها كانت دليلا على أن الكلمه «اسم».

العلامه الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمه مجروره لداع من الدواعى النحويه ، عرفنا أنها اسم ؛ مثل : كنت فى زياده صديق كريم . فكلمه : «زياره» اسم ؛ لأنها مجروره بحرف الجر «فى» ، وكلمه : «صديق» اسم ؛ لأنها مجروره ؛ إذ هى «مضاف إليه» ، وكلمه : «كريم» اسم ؛ لأنها مجروره بالتبعيه لما قبلها ؛ فهى نعت لها .

العلامه الثانيه : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون فى آخره ضمتان ، أو فحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : جاء حامد - رأيت حامدا -

ص : ٢٥

١- أى : من غير أن تحتاج إلى كلمه أخرى.

٢- لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتى : لو وضعنا فاكهه معينه أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه؟ فأجبنا : «رمان» - مثلا - لكنت كلمه : «رمان» هى الرمز أو العلامه ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهه . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهه المعينه ، دون غيرها . فعندنا شيئا ؛ فاكهه لها أوصاف حسيه خاصه بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهه الخاصه . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد . وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهه . وإن شئت فقل : إنه اسم هى معناه ومسماه ، وأن هذا المعنى والمسمى له اسم هو : «الرمان» فالاسم ليس إلا رمزا ، أو علامه ، أو شاره يراد بها أن تدل على شىء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه ، وهذا الشىء الآخر هو المراد من تلك الشاره ، والغرض من اتخاذها ؛ فهو مدلولها ومرماها ؛ أى : هو المسمى بها ، وهى الاسم الذى يميزه من غيره ويحدده فلا يختلط بسواه ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامه ، وأن المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنا فى ذاته كل أوصاف المسمى ؛ فهو كالصوره التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرىء الاسم أولا دل على الصوره ومضمونها كامله . ومثل ما سبق يقال فى كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحيانا بأنه : ما يدل على مسمى فقط ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شىء آخر . - ولهذا الكلام أمثله متعدده فى ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ رقم ١ من هامشها .



ذهبت إلى حامد. طار عصفور جميل - شاهدت عصفورا جميلا - استمعت إلى عصفور جميل ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء «العروض» هكذا : حامدن - حامدن حامدن. عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... أى : بزيادة نون ساكنه فى آخر الكلمة ؛ تحدث رنينا خاصا ؛ وتنغيمًا عند النطق بها. ولهذا يسمونها : «التنوين» أى : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل (١) ، ووضعوا مكان «النون» (٢) رمزا مختصرا يعنى عنها ، ويدل - عند النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمه الثانيه ، والفتحه الثانيه ، والكسره الثانيه ... على حسب الجمل ... ويسمونه : «التنوين» ، كما كانوا يسمون النون السالفه ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن «النون» ؛ فحذفوها فى الكتابه ، ولكنها لا تزال ملحوظه ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف.

ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنه ، زائده (٣). تلحق آخر الأسماء لفظا ، لا خطأ ولا وقفا (٤). العلامه الثالثه : أن تكون الكلمه مناداه ، مثل : يا محمد ، ساعد الضعيف. يا فاطمه ، أكرمى أهلك. فنحن ننادى محمدا ، وفاطمه. وكل كلمه نناديها اسم ، وننادؤها علامه اسميتها (٥).

ص: ٢٦

- ١- اختصارا ؛ ومنعا للخلط بين هذه النون الزائده. وغيرها من الأنواع الأخرى ، الزائده والأصليه.
- ٢- راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٣٥) فى الكلام على «التنوين» حيث تراه مكتوبا «بالنون» كما فى الأمثله السالفه ...
- ٣- أى : ليست من أصل بنيه الكلمه ، ولا- من حروفها الأصليه ؛ لأن هذه النون - وإن كانت حرفا واحدا - تعد كلمه كامله ، وتدخل فى قسم الحرف المعنوى من أقسام الكلمه الثلاثه ؛ فمثلها مثل واو العطف ، وفائه ، وباء الجر ، وتائه ... وغيرها من حروف المعانى التى سيجىء الكلام عليها فى هامش ص ٦٢ وص ٦٦ وفى الجزء الثانى م ٧٨ (أول باب الظرف) وبينون على هذا تعليقات لبعض الأحكام ؛ كتعليقهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمه كامله ولا يصح الفصل بكلمه بين المضاف والمضاف إليه ، وهما شيان متلازمان.
- ٤- سيجىء فى المسأله الثالثه : (ص ٣٢) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع.
- ٥- إذا رأينا حرف النداء داخلا فى الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل ، أو : الحرف ، نحو يا ... ادخل الحجره - يا .. ليتك تحترم الميعاد) فإنه يكون فى الحقيقه داخلا على منادى محذوف ، لسبب بلاغى. أو : تكون «يا» حرف تنبيه ؛ وليست حرف نداء. وسيجىء البيان فى أول الجزء الرابع : (باب المنادى).

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل) (١) مثل : العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبا إليها - أى : إلى مدلولها - حصول شىء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوبا منها إحدائه ، مثل : على سافر. محمود لم يسافر. سافر يا سعيد. فقد تحدثنا عن خ خ على شىء نسبناه إليه. هو : السفر ، وتحدثنا عن خ خ محمود بشىء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من خ خ سعيد السفر. فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تتم به الفائده الأساسيه يسمى : إسنادا ، وكذلك الحكم بطلب شىء من إنسان أو غيره ... فالإسناد هو : «إثبات شىء لشىء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه». هذا ، واللفظ الذى نسب إلى صاحبه فعل شىء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمى : «مسندا إليه» ، أى : منسوبا إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء. أما الشىء الذى حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله - فيسمى : «مسندا» ، ولا يكون المسند إليه إلا اسما. والإسناد هو العلامة (٢) التى دلت على أن المسند إليه اسم (٣).

ص: ٢٧

١- زائده كانت أم أصيله (إلا الاستفهاميه عند من يستعملها فى الاستفهام ، والموصوله عند من يجيز دخولها على الفعل) وبهذه العلامة قوى الحكم على كلمه : «العزى» - أنها اسم ، وهى كلمه مؤنثه ، علم لصنم مشهور فى الجاهليه ، ومذكرها : الأعز ، و «أل» فى أولها زائده لازمه لا تفارقها ،

٢- بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسميه على ضمائر الرفع ؛ كالتاء ، ونا ، وأنا. وعلى «ما» الاستفهاميه ، والموصوله ...

٣- أشار ابن مالك فى ألفيته إلى تلك العلامات بقوله : بالجرّ والتّنين ، والندا ، وأل ومسند - للاسم تمييز حصل أى : حصل تمييز للاسم من غيره بالجر ، والتّنين ، والندا ، وأل ، ومسند ، أى : إسناد والإسناد هو الذى يدل على أن الضمائر المرفوعه أسماء ، مثل «أنا» كتبت رساله - كما تقدم - ...

(١) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فما يصلح علامه لبعض منها ، لا يصلح لبعض آخر ، كالجر ، فإنه لا يصلح علامه لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قَطَّ : وعوض . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربه المنصرفه ، ولا يصلح لكثير من المبنيات . وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمه للنداء ؛ مثل : يا فل (أى : يا فلان) ، ويا مكرمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء ...

(ب) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ - أن يكون مضافا ؛ مثل : تطرب نفسى لسماع الغناء . وقراءه كتب الأدب .

٢ - أن يعود عليه الضمير (١) ، مثل : جاء المحسن . ففي «المحسن» ضمير . فما مرجعه؟ لا مرجع له إلا «أل» (٢) ؛ لأن المعنى : «جاء الذى هو محسن» ولهذا قالوا «أل» هنا : اسم موصول . وكذلك قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .

٣ - أن يكون مجموعا . مثل : مفاتيح الحضاره بيد علماء ، وهبوا أنفسهم للعلم . فكون الاسم جمعا خاصه من خواص الأسماء .

٤ - أن يكون مصغرا ؛ «لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك» مثل : حسين أصغر من أخيه الحسن .

٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف على؟ أم مريض؟ فكلمه : «صحيح» اسم واضح الاسمي ، وهو بدل من كلمه : «كيف» فدل على أن «كيف» اسم .

ص : ٢٨

١- بهذه العلامه أمكن الحكم بالاسمي على «ما» التعجيبه ، وعلى : «مهما» فى مثل : ما أجمل المعروف! ومثل : قوله تعالى : ((وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ... إِنْخ)).

٢- سيجىء بيان السبب مفصلا عند الكلام على صله «أل» فى باب الموصول . (رقم ٢ من هامش ص ٣١٩).

٦ - أن يكون لفظه موافقا لوزن اسم آخر ، لا- خلاف في اسميته ؛ كتنزال (١) فإنه موافق في اللفظ لوزن : «حذام» اسم امرأه ، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء. ولو لا هذه العلامة لصعب الحكم على «نزال» بالاسميه ؛ لصعوبه الاهتداء إلى علامه أخرى.

٧ - أن يكون معناه موافقا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسميه ؛ مثل : قطّ. عوض. حيث ... فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضى (٢) ، والثانيه ظرف يدل على الزمن المستقبل (٣) ، والثالثه بمعنى المكان - فى الأءلب - وبهذه العلامه أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسميه ؛ إذ يصعب وجود علامه أخرى.

(ج) سبق أن من علامات الاسم الإسناد : وقد وضحناه. وبقي أن نقول : إذا أسندت إلى كلمه قاصدا منها لفظها ، وكان لفظها مبنيا - كما لو رأيت كلمه مكتوبه ؛ مثل : «قطف» أو : «من» «أو : ربّ» ، وأردت أن تقول عن لفظها المكتوب ؛ إنه جميل ، وهو لفظ مبنى فى أصله كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين.

أولهما : أن تحكيها بحاله لفظها ، وهو الأكثر ؛ فيكون إعرابها مقدرا ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولا ؛ من حرکه ، أو سكون ، فلا يدخل على آخر الكلمه تغيير (٤).

ثانيهما : أن تعربها على حسب العوامل إعرابا ظاهرا مع التنوين ؛ فتقول : قطف جميله - بالرفع والتنوين فى هذا المثال - إلا إن كان فى آخر الكلمه ما يمنع ظهور الحرکه ؛ كوجود ألف مثلا ، كقولك : «على» حرف جر ، فإنها تعرب بحرکه مقدره ، وتنون ، ما لم يمنع من تنوينها مانع ؛ كالإضافه (٥) ...

وإذا كانت الكلمه ثنائيه. وثانيها حرف لين ، ضاعفته. فتقول فى «لو» : لو. وفى كلمه «فى» : فى. وفى كلمه «ما» : «ماء». بقلب الألف الثانيه الحادثه من التضعيف همزه ، لامتناع اجتماع ألفين.

ص : ٢٩

- ١- اسم فعل ، بمعنى : انزل
- ٢- ولا تستعمل إلا فى جمله منفيه. والمراد هنا : أنها بمعنى كلمه : زمن.
- ٣- ولا تستعمل إلا فى جمله منفيه. والمراد هنا : أنها بمعنى كلمه : زمن.
- ٤- إلا- إن كان اللفظ فى أصله حرفا ثنائيا ؛ فيجوز أن يكون مبنيا للشبه اللفظى بالحروف - كما ستعرف. - وهذه صوره من الحمايه غير التى ستجىء فى رقم - ٧ - من ص ١٨١ -
- ٥- يلاحظ الفرق الواضح بين الأمرين السابقين فى «ج» والملاحظه التى فى أول صفحه ٧٤

ويرى بعض النحاه : أن الحرف الثانى الصحيح من الكلمه الثنائيه لا يضاعف إلا إذا صارت الكلمه علما لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئا : «بل» أو : «قد» أو : «هل» ... أما إذا بقيت على معناها الأصيلى وقصد إعرابها فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحا مثل : «قد» أم لنا مثل : «لو» (١) ...

- الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ، مثل كلمه : «محمد» فى : «محمد عاقل» ، ومضمر (٢) ، أى : غير ظاهر فى الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل الفاعل فى قولنا : أكرم صديقك (٣) ؛

ص : ٣٠

١- راجع الصبان - ج ١ - الباب الأول عند الكلام على علامه الإسناد. وانظر تعريف الحكايه. فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨ الآتيه. والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيتة التى تدعو إلى تفضيله حينا ، أو العدول عنه إلى نظيره حينا آخر ؛ تبعا لما يقضى به المقام الكلامى. فمزيه الحكايه أنها تحمل الذهن سريعا إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومردد لداع بلاغى ، والذى يدل على هذه الإعاده مخالفه اللفظ فى ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابيه معينه. فمن يسمع : «قطف» السابقه ببقائهما على حركاتها الأصيليه سيدرك سريعا أنها معاده مردده ، أى : محكيه فلو لم تكن فى التركيب السابق محكيه لكانت مبتدأ مرفوعا ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : «الحكايه» أى : على أن الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقا. ولو اقتضى المقام الإعرابى الجديد إدخال تغيير على حركاتها. ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلا - المغنى يترنم بكلمه : «قطف» فيشجينا بها ، ويبدع فيها ، أكثر من غيرها ، أو : حين نراها مكتوبه بخط بارع ، فنقول : «قطف» جميله ، فيكون النطق بها على سبيل الحكايه إعلانا ورمزا إلى أنها جميله فى حاله معينه ، وصوره خاصه دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطف جميله ، فليس فى هذا التعبير ما يدل على ذلك التقييد الهام. ومما يزيد الأمر وضوحا ما قالوه فى موضع آخر ؛ فمن الأعلام من اسمه «أبو الفضل» ، و «أبو جهل» ... فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحه ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلا - مدح الناس «أبو الفضل» ، وذموا «أبو جهل» عرفنا سريعا أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل «مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل» وإنما قال : «أبو» فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكايه ؛ لحكمه بلاغيه قد تكون رغبته فى إظهار أن : «أبو الفضل» و «أبو جهل» علمان لشخصين معينين وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال «مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل» لجاء الكلام خاليا من التعيين الدقيق ، محتملا العلميه وأن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص ... أما الرأى الآخر فمزيتة عمومه وشموله كل الحالات المختلفه ؛ ومنها السابقه ودخوله تحت القاعده الإعرابيه المطيرده فيه نوع تيسير. ولهذه المسأله صلّه بما يجىء فى ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٧٧ باب النسب وما فيها من خلاف.

٢- راجع «ب» من ص ١٩٧.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ١٥.

فإن الفاعل مستتر وجوبا تقديره : «أنت» ، ومبهم» ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر ، وهو اسم الإشارة ؛ مثل :  
هذا نافع ، واسم الموصول ؛ مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع (١).

ص: ٣١

---

١- لأن اسم الإشارة لا- يتضح المراد منه إلا- بالمشار إليه ، والموصول لا- يتضح إلا بصلته. ولا مبهم فى الأسماء غير هذين.  
وسيجىء البيان فى «ج» من ص ٣٠٤ وفى أول باب الموصول (رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ م ٢٦).

التنوين الذى يعتبره النحاه علامه على أن الكلمه اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هى : تنوين الأَمْكِنِيَه - تنوين التَّنْكِير - تنوين التعويض - تنوين المقابله ، ولهم فى كل نوع آراء مختلفه ، سنستخلص الرأى السليم منها :

### النوع الأول : تنوين الأَمْكِنِيَه

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

(أ) قسم تتغير حركه آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ويدخله التنوين فى آخره ؛ مثل : علىّ ، شجره ، عصفور ، ... تقول : جاء علىّ ، برفع آخره وتنوينه ... رأيت علىّيا ؛ بنصب آخره وتنوينه. ذهبت إلى علىّ ، بجر آخره وتنوينه ... وكذلك باقى الأسماء السابقه وما يشبهها. وهذا القسم من الأسماء يسمى : «المعرب المنصرف» (١).

(ب) قسم تتغير حركه آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ولكنه لا ينون ؛ مثل : أحمد ، فاطمه ، عثمان ... تقول : جاء أحمد ، رأيت أحمد ، ذهبت إلى أحمد ... وكذلك باقى الأسماء السالفه ، وما أشبهها : فإنها لا تنون ، مهما اختلفت العوامل (٢). وهذا القسم يسمى : «المعرب غير المنصرف». وله باب

ص : ٣٢

١- وقد يسمى اختصارا : «المنصرف» - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٧. وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد : تنوين «المعرب المنصرف» لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ (أى : عند عدم ذكر النوع). أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التَّنْكِير ، أو : تنوين العوض .. والمعرب هو اللفظ الذى تتغير علامه آخره بتغير العوامل ؛ كما سيجىء قريبا فى باب الخاص (ص ٦٧ م ٦). و «المنصرف» هو الذى يكون فى آخره هذا التنوين.

٢- هذا القسم قد يدخله التنوين أحيانا لغرض معين - كما سيجىء فى ص ٣٦ أما البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ - تقول : رأيت أحمدا ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحدا غير معين ممن اسمهم : «أحمد» بخلاف ما لو رأيت رجلا معين اسمها : أحمد ، معهودا بينك وبين من تخاطبه .. (شرح المفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع التنوين). ، هذا ، والتمثيل بكلمه : «أحمد» هو من صنيع صاحب «المفصل» نفسه ، وكان الأولى التمثيل بكلمه مثل : «يزيد» ونحوها .... لما سيجىء - فى ج ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذى لا ينصرف أن الاسم الممنوع من الصرف للعلميه ووزن الفعل إذا زالت علميته لم يمنع من الصرف إن كان فى أصله وصفا سابقا على العلميه - - وترك وصفيته السابقه ، وانتقل إلى العلميه. مثل : «أحمر» علم ، فإنه حين تزول عنه العلميه الطارئه يرجع إلى ما كان عليه قبلها ويعود وصفا كما كان ويظل ممنوعا من الصرف بشرط وجود العله الثانيه. وكلمه : «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحيه رجوعها إلى الوصفيه السابقه حين تزول عنها العلميه الطارئه ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العله الثانيه؟ ربما كان يرى فرقا بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوغل فى علميته حتى نسيت وصفيته وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقه عليها ؛ بخلاف : «أحمر» وأشباهه ؛ فوصفيته قويه ملحوظه.

لكن الأفضل - كما قلنا - التمثيل بما لا احتمال معه.



خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف (١)...

(ح) قسم لا تتغير حركه آخره بتغير التراكيب (٢). لكن قد يدخله التنوين أحيانا لغرض. وإليك الإيضاح.

ص: ٣٣

١- سيجيء في الجزء الرابع. وللنحاه تعليل طويل في عدم تنوينه ؛ ولكنه تعليل يرفضه التأمل. وقد آن الوقت لإهماله وإنما نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصه - إلى أنه تعليل مصنوع متكلف. فهم يقولون: إن الفعل ثقيل على اللسان ؛ لقله استعماله ، بالنسبه للاسم ؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل اسم ؛ أما الاسم فقد يستعمل أحيانا مع الفعل ؛ مثل : (نفع الكتاب) ، وقد يستعمل أحيانا مع الاسم مثل : (الكتاب نافع). فالمواضع التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل ؛ وكثره الاستعمال داعيه إلى خفه النطق وسهولته. وشيء آخر ؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل كما سبق ، وقد يحتاج إلى مفعول. ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفردا ، ولا يدل على معنى بنفسه ، وإنما يوجد في كلام مركب. أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يراد منه إلا مجرد الدلاله على شيء (أى : على مسمى) كما عرفنا - في ص ٢٥ - . والمفرد أخف من المركب في النطق والاستعمال. فمن أجل خفته دخله التنوين الذى هو علامه الخفه ، ورمز السهوله ، وامتنع دخوله على الأفعال ؛ لثقلها ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن فى كل فعل ظاهرتين ؛ إحداهما : لفظيه ، وهى : اشتقاقه من المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيهما فى الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعا من الاسم. والأخرى : معنويه ، وهى : حاجه الفعل إلى الفاعل الاسم كما سبق. والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل. ولما كان القسم الثانى من الأسماء (وهو المعرب غير المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا- إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان : إحداهما لفظيه ، والأخرى معنويه ، كان شبيها بالفعل فى ذلك ؛ فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمه : «فاطمه» فيها عله لفظيه ؛ وهى التأنيث ؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعله معنويه هى : العلميه ؛ والعلميه فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان فى كلمه «فاطمه» ؛ فلا بد من الظاهرتين (العلتين) ، أو من ظاهره تقوم مقامهما ؛ وذلك فى كل كلمه تمنع من الصرف. وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التى يريدونها ؛ وهى : أن الفعل فى العلتان ، ولا يدخله التنوين. وكذلك بعض الأسماء فى الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضا بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين؟ ذلك ملخص كلامهم. وهو مدفوع بأن السبب الحق فى تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منونا ، وبذاك غير منون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ؛ كمراعاه لقواعد علميه ، وتطبيق لأسس فلسفيه منطقيه ؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفه لديهم فى عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهليه ؛ فلم يستخدموا المشابهه ، ولم يستعينوا بقياس المناطقه أو غيره من مسالك الجدل ، والتوهم ، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشاء اللغه.

٢- ويسمى : المبني ، وسيجىء الكلام عليه فى بابها الخاص (ص ٦٧ م ٦).

من الأسماء القديمة : خالويه ، نبطويه ، عمرويه ، سيبويه . وغيرها من أعلام الأشخاص المبنيه على الكسر - غالبا - المختومه بكلمه : «ويه». فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان معنا معهودا بينك وبين من تخاطبه ، معروفا بهذا الاسم ، لا- تختلط صورته في الذهن بصوره غيره - فإنك تنطق باسمه من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربه التي يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه ؛ مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم (١) ...

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمه فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير معين ، لا- يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ، فكأنك تتحدث عن رجل أي رجل مسمى بهذا الاسم .

ومن الأمثله أيضا ما ليس بعلم ، مثل : صه (٢) ، إيه (٣) ، غاق (٤).

وهذه الكلمات المبنيه وأشباهاها تكون منونه حيناً ، وغير منونه حيناً آخر (٥) ، كأن تسمع شخصا يتحدث في أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صه ، (بسكون الهاء من غير تنوينها). فكأنك تقول له : اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص ، ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت. أما إذا قلت له : صه (بالتنوين) فمرادك : اترك الكلام مطلقا في جميع الموضوعات ؛ لا- في موضوع معين .

ولو قلت له : «إيه» (بالكسر من غير التنوين) لكان المقصود : زدني من الحديث المعين الذي تتكلم فيه الآن. ولا تتركه. أما إذا قلت : «إيه» بالتنوين فإن المراد يكون : زدني من حديث أي حديث ؛ سواء أكان ما نحن فيه أم غيره .

ص : ٣٤

١- راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب الممنوع من الصرف في ص ١٥٧ و ٢٧٩ و ٢٨٣ .

٢- اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت .

٣- اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زد ...

٤- اسم صوت الغراب .

٥- التنوين وعدمه مقصور على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل الذي سيجيء في بابهما في الجزء الرابع . بخلاف الأسماء المختومه بكلمه : «وييه» من مثل : خالويه ، ونبطويه ، وأشباهما ؛ فإنه قياسي .

كذلك : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فالمراد أنه يصيح صياحا خاصًا ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطاله ... أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح.

فعدم التنوين فى الكلمات المبنيه السابقه - وأشباهاها - هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معينًا ، واضحا فى ذهنك ، معهودًا لك ولمخاطبك ؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصًا أم غير شخص ، والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير معين بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثله له ، ولا- يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره. ويسمون الكلمه التى من النوع الأول الخالى من التنوين : «معرفة» (١) ، لأن مدلولها معروف معين. والكلمه التى من النوع الثانى المنون : «نكره» ؛ لأن معناها منكر - أى : شائع - غير معين وغير محدد. ويسمون التنوين الذى يدخلها : «تنوين التنكير» أى : التنوين الذى يدل فى الكلمه المبنيه على الشيوخ وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبنيه. فهو : «العلامه التى تدل بوجودها على أن الكلمه المبنيه نكره ، وتدل بحذفها على أنها معرفة».

(د) قسم لا- تتغير حركه آخره ولا- يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاء ... حيث ... كم ... تقول : جاء هؤلاء ، أبصرت هؤلاء ، انتفعت بهؤلاء ... (بالكسر فى كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبنى ، وغير منون).

من التقسيم السابق نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبنى ، وأن كل واحد منهما قد يكون منونا ، وقد يكون غير منون.

والقسم الأول : «ا» وحده هو الذى يجتمع فيه الإعراب والتنوين معا. والنحاه يقررون أن الأصل فى الأسماء أن تكون معربه (٢) ومنونه ، وأن الأصل فى الحروف وأكثر الأفعال أن تكون مبنيه وغير منونه ؛ فكلما ابتعد الاسم عن

ص: ٣٥

---

١- وللمعرفه والنكره وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريبا (ص ١٨٦ م ١٧).

٢- لأن استقراءهم للأسماء دلهم على غلبه الإعراب والتنوين فيها ، كما دلهم على أن الحروف كلها مبنيه وغير منونه ، وأن الأفعال كلها غير منونه وأكثرها مبنى دائما ؛ فالماضى والأمر مبنيان دائما ، والمضارع يعرب فى حالات ، ويبنى فى غيرها.

مشابهه الحرف والفعل فى البناء وعدم التنوين (١) كان أكثر أصاله فى الاسميه ، وأشدّ تمكنا.

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفه يتبين أن القسم الأول أقواها جميعا فى الاسميه ، وأعلاها فى درجتها ؛ لأنه لا يشبههما فى شىء ؛ فهو معرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فمبنيه. وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف. ثم يليه فى القوه والأصاله ؛ القسم الثانى : «ب» ؛ لأنه معرب ، والحروف وأكثر الأفعال مبنيه - كما سبق - لكنه يشبه الأفعال والحروف فى عدم التنوين. ثم يليه القسم الثالث : «ح» وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم. ولعدم تنوينه أحيانا. أما الرابع : «د» فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائما ، ولا ينون مطلقا. فاجتمع فى القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهه ، أما القسم الثانى فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : «المتمكن الأمكن» ، أى : القوى فى الاسميه ، الذى هو أقوى أصاله فيها ، وأثبت مكانه من غيره. ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين «الأمكنيه» أو : «الصرف» ويقولون فى تعريفه - «إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربه المنصرفه ؛ ليدل على خفتها (٢) ، وعلى أنها أمكن ، وأقوى فى الاسميه من غيرها» كما يسمى القسم الثانى : «المتمكن» فقط. وما عداها ما فغير متمكن.

\*\*\*

## النوع الثانى : تنوين التنكير

وهو «الذى يلحق - فى الأغلب (٣) - بعض الأسماء المبنيه ؛ ليكون وجوده دليلا- على أنها نكره. وحذفه دليلا على أنها معرفه» (٤) وهو الذى سبق إيضاحه وشرحه فى القسم الثالث : «ح» من الأسماء.

ص: ٣٦

- ١- أو فى غيرهما ؛ كبعض الظواهر الخاصه التى تظهر فى الفعل - فى رأيهم - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٣.
- ٢- أثر هذا التنوين فى الخفه وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب ج ٤ باب «ما لا ينصرف».
- ٣- الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنيه. ولكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربه المنصرفه للسبب السابق فى الرقم : «٢» من هامش ص ٣٢ وللبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤.
- ٤- لم نذكر فى التعريف : «أنه يلحق الأسماء المبنيه» - مع أن الغالب لحاقه بها ، لأنه قد يلحق الأسماء المعربه غير المنصرفه لغرض أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣ وللبيان الذى فى هامش ص ٢٦٤ فتقييد الأسماء بأنها «مبنيه» غير صحيح.

## النوع الثالث : تنوين التعويض

(١)

، أو العوض

من الدواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمه ، أو حذف كلمه كامله ، أو حذف جمله بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضا عنه. فمن أمثله - حذف الحرف (٢) ما يأتى :

الفعل الثلاثى

بعض المشتقات منه

(اسم الفاعل)

وضع المشتق فى جمله بعد

جمعه جمع تكسير

الحرف المحذوف

بقى

باقيه

النقود بواق. سأزيد على بواق لا أحزن لمواض

مضى

ماضيه

الليالى مواض بحوادثها. لا أحزن لمواض

هو الحرف الأخير من الجمع ،

باكيه

العيون بواك. أسفت لبواك على ما فات

وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث

ساقيه

هذه سواق. شرب الزرع من من سواق فباضه

الأصلى من الفعل الماضى

نسمى

ناميه

الزرع نوام. سوف أحرص على نوام من الزرع

رنا (بمعنى نظر)

رانيه

العيون وأن للزهر. عجبت من روان للزهر

فهنا بعض أفعال ثلاثيه ، أصلية الحروف ، أى : لا يحذف منها حرف فى المشتقات المختلفه إلا لداع قوئى ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد حذف فى جمع التكسير ، وحل مكانه التنوين ؛ عوضا عنه ، فالتنوين المشاهد فى آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف المحذوف. وعند الإعراب نقول : الكلمه مرفوعه بالضمه على الياء المحذوفه. ومجروره بفتحه نيابه عن الكسره

ص: ٣٧

١- ويدخل الأسماء المعربه والمينيه.

٢- وهذا الحذف مقصور على حالتى الرفع والجر ، مع وجود التنوين فيهما ، كما فى الأمثله. فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمه مضافه ، أو : مبدوءه بأل ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء. وكذلك لا تحذف فى حاله النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين.

أما حذف كلمه ومجىء التنوين عوضا عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظه : «كل» ، أو «بعض (٢)» - وما فى حكمهما - ومن أمثلته :

ص: ٣٨

١- هذا خير ما يقال اليوم ، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاه فمردود عقلا ، وفيه التواء وصعوبه ؛ فهم يقولون : إن كلمه : باقيه ؛ أو : ناميه ، أو : ماضيه ، أو : ما يشبهها «من كل كلمه مؤنثه على وزن فاعله» يجوز جمعها جمع تكسير على وزن : «فواعل» ؛ فتصير الكلمه بعد تكسيورها «بواقى» «نوامى» «مواضى» - بالضم بغير تنوين - ؛ لأنها ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع (وهى كل جمع تكسير بعد ألف تكسيوره حرفان ؛ مثل : معابد - طوائف - جواهر - مدارس ، أو ثلاثه أحرف أو سطرها ساكن ، مثل : مفاتيح - قناديل - أزاهير ؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام عليها فى الباب الخاص بما لا ينصرف ج ٤ م ١٤٥ وم ١٧٣). ثم تحذف الضمه ، لأنها ثقيله على الياء ، فتصير الكلمه : «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى» ، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضا. ويجىء التنوين عوضا عنها ؛ لأنها حرف أصلى ، لا يحذف من غير تعويض ؛ وإلا كان الحذف جورا على الكلمه ، كما يقولون!! هذا على اعتبار أن الكلمه كانت ممنوعه من الصرف أول الأمر ، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعه من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها : «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى». بالتنوين فى كل هذا ، ثم حذفت الضمه وحدها ، لأنها ثقيله على الياء (وبقى التنوين الذى تدل الضمه الثانيه عليه). فالتقى ساكنان لا- يجوز اجتماعهما هما : الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء أولا ، ثم حذف التنوين بعدها ؛ (بسبب أن الكلمه ممنوعه من الصرف ؛ لصيغه منتهى الجموع). فصارت «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى» بكسره واحده ، أى (بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المجذوف ؛ ليكون عوضا عن الياء ، ولينع رجوعها عند النطق. فمنع الصرف فى الحاله الأولى سابق فى وجوده على الحذف ، ومقدم عليه ، أما فى الحاله الثانيه فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف فى رأيهم. وكلتا الحالتين تجرى على الجموع السابقه وأشباهاها فى حاله الجر أيضا ؛ فبدلا من أن يقال : حذفت الضمه ؛ لثقلها .. يقال : حذفت الكسره ، لثقلها ... أو حذفت الفتحة التى هى نائبه عن الكسره ؛ بسبب منع الصرف ، ثم حذفت الياء ... ولا يخفى ما فى هذا من تكلف بغير داع ، ولف ، وتعقيد. والواجب أن نقول فى سبب الحذف فى «فواعل» وأشباهاها ؛ (من كل صيغه لمنتهى الجموع ، آخرها ياء لازمه ، مكسور ما قبلها ، ولكنها تحذف كحذفها فى الجموع السابقه) ، «إنه استعمال العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء ؛ رفعا ، وجرا ، إذا وقعت آخر صيغه منتهى الجموع ، وما أشبهها - من غير أن يفكروا فى قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاه ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئا. فلا- علينا إن تركنا ذلك المنقول ، واكتفينا بما ذكرناه ؛ مسايره للعقل ، وتجنبنا للوعر الذى لا خير فيه. ومما يؤيد رأينا - إن كان فى حاجه إلى تأييد - أن العرب يقولون أكرمت جوارى ... ورأيت سواقى ؛ بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة فى مثل هذه الحاله بالخفه وتفوز بالبقاء؟ ولم توصف فى حاله الجر حين تكون نائبه عن الكسره بالثقل وتحذف - فى رأى المشهور - ثم تحذف الياء؟ .. فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد ، وكذلك حركته وهى الفتحة ، وكذلك الحنجره ، واللسان والقم ، وجهاز النطق والكلام؟ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ١٧٣.

٢- والتنوين فيهما تنوين «عوض» و «أمكنيه» معا ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان منصرفان - راجع حاشيه الخضرى

، أول باب الممنوع من الصرف - وسيجيء في الجزء الثالث (باب الإضافة م ٩٤ ص ٦٢) أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنه فقط ؛ بحجه - - وقوعه في اسم معرب منصرف ، لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويهاً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين «الأمكنه» الذي يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المعربة المنصرفه كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان. ويترتب على هذا الرأي منع دخول «أل» التى للتعريف على «كل» وبعض ، - لأن الأضافة ملحوظه - دون الرأي الآخر ، طبقاً للبيان الذى فى الجزء الثالث.



قسمت المال بين المستحقين ؛ فأعطيت كلّاً نصيبه ، أى : كل مستحق.

حضرت الضيوف فصافحت كلّاً منهم. أى : كل ضيف.

تعجبني الصحف اليوميه غير بعض. أى : بعض الصحف.

اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً. أى : بعض أيام.

وأما حذف جمله ، أو أكثر ، ومجىء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمه «إذ» (١) المضافه ، المسبوقه بكلمه «حين» أو «ساعه» وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى : «إذ». ويتضح من الأمثله الآتيه :

جاء الصديق ، وكنت (حين إذ جاء الصديق) غائباً - جاء الصديق وكنت «حينئذ» غائباً.

أكرمتنى ؛ فأثنت عليك (حين إذ أكرمتنى) - أكرمتنى فأثنت عليك «حينئذ».

سأبقت ، وكان زملاؤك (ساعه إذ سأبقت) يرجون لك الفوز - سأبقت وكان زملاؤك «ساعتئذ» يرجون لك الفوز.

مشيت فى الحديق. وقطفت الزهر. وكنت (ساعه إذ مشيت) وقطفت قريباً منك ، أو : وكنت «ساعتئذ» قريباً منك.

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف. وتكلم مع جاره ، وكنت معه وقت «إذ سافر» ، وجلس يقرأ ويتكلم.

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، وتكلم مع جاره. وكنت معه «وقتئذ» ...

ومنه قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)

فقد حذف - فى الأمثله السالفه جمله أو أكثر بعد : (إذ) مباشره . وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف. ولما كانت الذال ساكنه ، وكذلك التنوين - حركنا الذال

ص : ٣٩

---

١- كما سيجىء فى ج ٢ ص ٢٢٢ م ٧٩ باب الظرف وفى ج ٣ ص ٦٨ م ٩٤ باب الإضافة.

بالكسر ؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين ، ووصلنا كلمة : «إذ» في الكتابه بما قبلها ، عملا بقواعد رسم الحروف (الإملاء).

مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يجيء بدلا من حرف أصلى حذف ، أو من كلمه ، أو جمله ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغنى عنه.

ومما يجب التنبه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : «التعويض» فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء. ولهذا يدخل فى آخر الأسماء المتمكنه وغير المتمكنه : أى : يدخل فى آخر الأسماء المعربه والمبنيه.

\*\*\*

### النوع الرابع : تنوين المقابله

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلا على أن ذلك الاسم قد تم ، واستكمل حروفه ، كما فى نحو : محمد مسافر ، أمين مهذب ، حلیم عالم.

لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالما فنقول : المحمدون (١) مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحلیمون عالمون؟ لم لم يبق فى الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد؟

يرى النحاه أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع. ولما كانت غير موجوده إلا فى جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين. (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامه - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين فى الثانى ، ليكون مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحيه (٢). ويسمونه لذلك ، تنوين المقابله ؛ ويقولون فى تعريفه :

ص: ٤٠

١- يلاحظ أن تشبيه العلم وجمعه مذكرا يزيلان علميته ؛ فتجىء «أل» لتفيده التعريف - كما سنعرف فى رقم ٣ من ص ١١٨ -  
٢- ونرى أن النون فى جمع المذكر السالم ، والتنوين فى جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب. وكل تعليل يخالف هذا فمفروض. ولو صح أن النون فى جمع المذكر السالم بدل التنوين فى مفرده ، لكان من الغريب وجودها فى جمع المذكر السالم الذى لا تنوين فى مفرده ؛ بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدين ، والعمرين ، واليزيدين ، والأفضلين ، وأشباهاها ؛ فإن مفردها - وهو : أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل .. لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف. ولكان من الغريب أيضا احتياج جمع المؤنث إلى المقابل «وهو التنوين» مع أن مفرده يخلو فى كثير من الأحوال من التنوين ؛ كفاطمه ، وزينب. على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفرده يكثر فيه التنوين. هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف. ومن المستحسن تسميته : «تنوين جمع المؤنث السالم» أو : الأخذ بالرأى الصائب ، الذى يرى إدماج تنوين المقابله. فى تنوين التمكين ، لأنه منه ، برغم مخالفه بعض النحاه فى ذلك. (راجع الجزء الأول من حاشيه الخضرى فى تنوين المقابله). هذا ، وقد تركه «صاحب»

المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له).

إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم ؛ ليكون في مقابله النون في جمع المذكر السالم.

إلى هنا انته الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده.

وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعى لإثباتها هنا. ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصوره على الشعر دون النثر. فموضوعها المناسب لها هو : «علم الشعر» المسمى : «علم العروض والقوافى».

ص: ٤١

(١) التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضا ؛ فيتحرك التنوين بالكسر (١) ، وقد يجوز تحريكه بالضم (٢) ، مثل : «وقف خطيب استمعت خطبته (خطيبين استمعت خطبته) ، وصاح قائلًا- أفهموا ، (قائلن أفهموا). فقد وقعت السين ساكنه ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوما (٣) ؛ مثل : «أقبل عالم اخرج لاستقباله» - فالخاء الساكنه بعد التنوين وليها حرف مضموم حتما ؛ فيكون الأ-حسن تحريك التنوين بالضم ، فتقول : «عالمن اخرج» ؛ لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق. ومثله : «هذه ورقه اكتب فيها». فالكاف الساكنه بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومه ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم. تقول : «هذه ورقتن اكتب فيها». ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن. وهذا أسهل اللغات كلها ؛ فيقول : «وقف خطيب اسمع خطبته» ؛ وصاح «قائل أفهموا» و «أقبل عالم اخرج لاستقباله» وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعه من الصرف (٤).

وبهذه المناسبه نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبا ، منها :

١ - وجود «أل» ، في صدر الكلمه المنونه ؛ مثل : جاء رجل ، بالتنوين من غير «أل» ، وبحذفه وجوبا معها ؛ مثل : جاء الرجل .

٢ - أن تضاف الكلمه المنونه ؛ مثل : جاء رجل المروءه .

ص: ٤٢

١- لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر.

٢- راجع شرح المفصل ج ٩ ص ٣٥ عند الكلام على التنوين. وحاشيه الصبان أيضا عند الكلام عليه.

٣- يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمه الحرف أصلية ؛ مثل : ضمه الراء في مثل : «اخرج» لأنها ضمه لا تتغير أبدا. بخلافها في مثل : حضر رجل ابنيك يعرفه ، فضمه «النون» في كلمه : «ابن» تتغير بتغير إعراب كلمه : «ابن». وفي هذه الحاله يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر.

٤- انظر «ح» من ص ٤٨ في الكلام على التقاء الساكنين.

٣ - أن تكون الكلمه المنونه شبيهه بالمضاف (١) ؛ مثل : لا مال لمحمود ، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر «لا» النافيه للجنس محذوف. أى : لا مال لمحمود حاضر. فكأنك تقول : «لا مال محمود حاضر» فتفترض إضافه ملحوظه ، مقدره ، لغرض يتصل بالمعنى المراد. وقد تفترض أن اللام زائده ؛ كأنها غير موجوده بين المضاف والمضاف إليه وأن الكلام يحوى إضافه ظاهره .. ومن المستحسن عدم الالتجاء لهذا ، قدر الاستطاعه.

أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف. وإنما فتحه بناء فى آخر كلمه : «مال» التى هى اسم «لا» النافيه للجنس.

٤ - أن تكون الكلمه ممنوعه من الصرف ؛ مثل : اشتهر «سحبان» بالفصاحه لم أسمع «سحبان» ... ولكن قرأت خطب «سحبان» ...

٥ - الوقف على الكلمه المنونه فى حاله الرفع أو الجر. ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها. مثل : هذا أمر عجيب - فكّرت فى أمر عجيب ... فإن كانت منصوبه فإن التنوين ينقلب ألفا فى اللغه المشهوره. مثل : شاهدت أمرا ، عند الوقوف على كلمه : «أمرا» المنونه. وشاهدت أمرا «عجيبا» ؛ عند الوقوف على كلمه : «عجيبا» المنونه.

٦ - أن يكون الاسم المنون علما (٢) ، مفردا ، موصوفا ، مباشره - أى من غير فاصل - بكلمه : «ابن» أو : «ابنه» وكتاهما مفرده ، مضافه إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد. ولا بد أن تكون البنوه حقيقيه. ولا يشترط فى واحد من العلمين

ص: ٤٣

١- المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذى اتصل به شىء يتمم معناه ويزيد فائدته. وسيجىء بيانه فى باب : «لا» النافيه للجنس ....  
٢- سواء أكان اسما ، أم كنيه ، أم لقباً (وسيجىء تعريف الثلاثه فى باب العلم ص ٢٧٦ م ٢٣ كما سيجىء لهذه المسأله مناسبه أخرى فى باب المنادى ج ٤ ص ١٣ م ١٢٨). ويجوز أن يراعى فى حذف الهمزه أن تكون الأعلام جنسيه يكتنى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ، أو الحارث بن هيثم الذى تخيله الحريرى ، وأدار الحديث على لسانه فى كثير من المقامات. وقد وقع الخلاف فى حذف التنوين وهمزه الوصل وألفها من : «ابن» و «ابنه» إذا كان العلم الأول (وهو الموصوف) كنيه ، أو كان العلم الثانى المضاف إليه كنيه ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفه الثانى أبو حفص بن الخطاب ، ومن أولاده : عبد الله بن أبى حفص. فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزه الوصل والألف ، ويرى آخرون صحه الحذف والإثبات. ويبدو أن الأفضل الحذف لتكون القاعده عامه مطرده كما سنشير لهذا فى باب المنادى ج ٤ ص ١٣ م ١٢٨.

التذكير. فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعه حذف التنوين نطقا وكتابه ، وحذفت همزه الوصل وألفها من «ابن وابنه» كتابه ونطقا ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعه لضروره شعريه تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم. وهذه هند (1) بنه محمود. وإن اختلف شرط من الشروط السبعه لم يحذف التنوين ، ولا ألف «ابن وابنه».

ص: ٤٤

---

١- قلنا «هند» لأنها علم مؤنث ؛ : يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه. أما أكثر الأعلام المؤنثه الأخرى فلا تنون مطلقا ؛ لأنها ممنوعه من الصرف.

، وأقسامه ، وعلامه كل قسم.

(١) فهم الطالب. سافر الرحاله. رجع الغائب.

كل كلمه من الكلمات : «فهم» «سافر» «رجع» ، ... تدل بنفسها مباشرة (من غير حاجه إلى كلمه أخرى) ... على أمرين.

أولهما : معنى ندركه بالعقل ؛ وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ، ويسمى : «الحدث» ،

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى (أى : ذلك الحدث) وانه قبل النطق بتلك الكلمه ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام.

(ب) وإذا غيرنا صيغه تلك الكلمات فقلنا : «يفهم». «يسافر». «يرجع» ... دلت الكلمه فى صيغتها الجديده على الأمرين أيضا ؛ المعنى (الحدث) والزمن. ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو زمن صالح للحال (١) ، والاستقبال.

(ح) وإذا غيرنا الصيغه مره أخرى فقلنا : «افهم» ، «سافر» ، «ارجع» ... دلت كل واحده على الأمرين ؛ المعنى (الحدث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع. والزمن الذى يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشئ الذى يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا فى المستقبل ... فكل واحده من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى : «فعلا». فالفعل :

كلمه تدل على أمرين معا ؛ هما : معنى (أى : حدث) وزمن يقترب به (٢)

ص: ٤٥

١- الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة. والماضى هو : الزمن الذى قبل الكلام.

٢- دلالة على الأمرين هو الأعم الأغلب ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلميه لا يدل على زمان ؛ وإنما هو منسلخ عنه ، مجرد منه. ويرى فريق من النحاه أن «كان» الناسخه لا- تدل على معنى (حدث) وإنما تقتصر دلالتها على إفاده الماضى وحده ، مخالفه أخواتها وأكثر الأفعال الأخرى. ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : المعنى والزمن. وقد أشرنا إلى هذا الموضوع فى أول باب : «كان» وأخواتها ، - وأوضحنا أن رأى الثانى هو السديد ؛ لأدله كثيره جاوزت العشره ساقها - - أنصاره. وهناك بعض أفعال ماضيه ، ولكنها سلبت الدلاله على الزمان الماضى بسبب استعمالها للحال فى الإنشاء ، وقيل لا تدل على زمن مطلقا ؛ وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصه له ؛ مثل : «فعلى التعجب» فى أكثر أحوالهما - كما يجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩ وكما يجىء فى بابهما ج ٣ ص ٢٧٥ م ١٠٨ - فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٩٣ - ومثل : «نعم» ، المستعمله فى إنشاء المدح ، و



«بئس» المستعمله فى إنشاء الذم ، وسيجىء الإيضاح فى بابهما بالجزء الثالث (راجع حاشيه التصريح ج ١ باب «إن» ، عند الكلام على : «لام الابتداء» ، وتاج العروس عند الكلام على ماده كل من الفعلين ، والهمع).

وأقسامه ثلاثة (١): ماضٍ ، وهو : كلمه تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثله قوله تعالى :  
(تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ؛ وَقَمَرًا مُنِيرًا).

ومضارع ، وهو : «كلمه تدل على أمرين معا : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال. كقوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِ يَتَّبِعُهَا أَذَى) ، ولا- بد أن يكون مبدوءا بالهمزه ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء (٢) ... وتسمى هذه الأحرف : «أحرف المضارعه». وفتحها واجب ، إلا- فى المضارع الرباعى فتضمّ ، وكذا فى : المضارع المبنى للمجهول. أما المضارع : «إخال» فالأفصح كسر همزته لا فتحها.

وأمر ، وهو : كلمه تدل بنفسها على أمرين مجتمعين : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل : كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ، ولا بد فى فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشره على الطلب من غير زياده على صيغته ؛ فمثل «لتخرج» ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب شىء ليحصل فى المستقبل ؛ لأن الدلاله على الطلب جاءت من لام الأمر التى فى أوله ، لا من صيغه الفعل نفسها (٣).

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة فى قوله تعالى : (وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ،

ص: ٤٤

- ١- وسيجىء فى ص ٤٩ وما بعدها بيان الأزمنه المختلفه التى يدل عليها الفعل الماضى ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظه أن لكل نوع من الأفعال زمنا خاصا يشتهر به ، ويغلب عليه. لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - ومما تجب ملاحظته أيضا : أن الفعل والجملة بنوعيهما الاسميه ، والفعليه ، فى حكم النكره طبقا للبيان الوارد فى رقم ١ من هامش ١٩٢.
- ٢- يجب أن يكون المضارع مبدوءا بالهمزه للدلاله على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ؛ نحو : إنى أتخير ما أتكلمه وما أقرؤه. ويجب أن يكون مبدوءا بالنون للدلاله على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ؛ مثل : عند الزياره نحسن استقبالك ، ونكرم ضيافتك. ويجب أن يكون مبدوءا بالتاء لمخاطبه المفرد المذكر ، أو للتحدث عن المفرده الغائبه ؛ نحو : أنت تتقن عملك ، وهى تتقن عملها. ويجب أن يكون مبدوءا بالياء للمفرد ، المذكر الغائب ، نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئا. وإذا كان المضارع مبدوءا بالهمزه أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوبا طبقا للبيان الآتى فى ص ٢٠٦.
- ٣- كما سيجىء فى ص ٤٠.

وَدَعَّ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ،) وقول الشاعر :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهمو

فطالما استعبد الإنسان إحسان

ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصه تميزه من غيره ؛ فعلامه الماضى : أن يقبل فى آخره إحدى التاءين ؛ «تاء التأنيث الساكنه» (١) مثل : أقبلت سعاد. وصافحت أباهما ، أو : «التاء المتحركه» التى تكون فاعلا- ؛ مثل : كلمتك كلاما فرحت به ، (وتكون مبنيه على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبه).

وليس من اللازم أن تكون إحدى التاءين ظاهره فى آخر الفعل الماضى ؛ بل يكفى أن يكون صالحا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلا. مثل : أقبل الطائر ؛ فنزل فوق الشجره ؛ فكلمه : «أقبل» و «نزل» فعل ماض ، لأنه - مع خلوه من إحدى التاءين - صالح لقبول واحده منهما : فتقول : أقبلت ... نزلت ... فإن دلت الكلمه على ما يدل عليه الفعل الماضى ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل ماض ، وإنما هى : «اسم فعل ماض» (٢). مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بعد جدا ... ومثل : شتان المنصف والباغى ؛ بمعنى : افترقا جدا. أو : هى اسم مشتق بمعنى الماضى ؛ مثل : أنت مكرم أمس ضيفك.

ومما تقدم نعلم أن كلمتى : «نعم» (وهى : كلمه للمدح) «وبئس» (وهى : كلمه للذم) فعلان ماضيان (٣) ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنه ؛ تقول : نعمت شهاده الحق ، وبئست شهاده الزور ، كما نعرف أن «ليس» و «عسى» فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين.

ص: ٤٧

١- المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التى لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتى تتصل ببعض الحروف مثل : ربت ، وثيمت فى تأنيث الحرفين «رب» الجاره «وثم» العاطفه وغيرهما. - انظر الصفحه الآتية -

٢- اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل فى المعنى ، والزمن ، والعمل. ولكنه لا يقبل علامه الفعل الذى يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل. ولذا لا يسمى : فعلا- ؛ لأن الفعل قد يتأثر بعوامل النصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا- تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلغظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل ... واسم الفعل ثلاثه أقسام ؛ اسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر ... ولكل منها أحكام خاصه تضمنها الباب المنعقد لذلك فى الجزء الرابع ولها هنا إشاره فى رقم ٦ من ص ٧٣ -

٣- بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المضىّ إلى إنشاء المدح والذم.

(أ) تاء التأنيث التي تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث إن كانت ساكنه لحقت بآخر الماضي ، وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع ، مثل : هند تصلى وتشكر ربها. أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون متحركة ؛ مثل : الكلمه الطيبه كالشجره الطيبه. عظيمه النفع. وقد اتصل التاء بآخر الحروف ؛ مثل ، (رَبِّ ، وِثْم ، ولا ...) تقول : رَبَّيتَ (١) كلمه فتحت باب شقاق ، ثَمَّتْ جلبت لصاحبها بلاء ؛ فيندم ولات حين ندم.

(ب) هناك أفعال ماضيه لا- تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحالیه ، لا بحسب حالتها التي قبل هذا ؛ مثل : «أفعل» للتعجب ، و «حبذا» (٢) للمدح. ومثل : (عدا ، وخلا ، وحاشا) ، من أفعال الاستثناء. والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكوره تصير أفعالا جامده ، تلازم حاله واحده لا تتغير ؛ كالأمثال العربيه التي تلازم حاله واحده ، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزياده ، أو النقص ، أو تغيير الضبط ؛ لهذا لا يمكن زياده التاء في آخرها ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء.

(ح) يقول النحاه : إن تاء التأنيث الساكنه تظل ساكنه إذا وليها متحرك ، مثل : حضرت زينب. فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالبا - مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : كتبت البنت المتعلمه. إلا إذا كان الساكن ألف اثنتين فتفتح. مثل : البنتان قالتا إنا في الحديقته.

هذا ، وقد عرفنا - في ص ٤٢ - حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن. وبقي حكم عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمه فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده - مباشره - ساكن آخر ؛ نحو : خذ العفو ، ولا تظلم الناس. إلا في موضعين ، أحدهما : أن تكون الكلمه الأولى هي : «من» والثانيه : «أل» فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفق من المال الحلال.

ص: ٤٨

١- اللغه الشائعه تحرك تاء التأنيث بالفتحه عند اتصالها بآخر «رب» و «ثم» ، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : «لات» و «لعل» فلا يجوز فيها إلا الفتح.

٢- الفعل الماضي هو : «حب» فقط. أما كلمه : «ذا» فهي فاعله.

والآخر : أن تكون الكلمه الأولى منتهيه بميم الجمع ؛ فإنه يحرك بالضم ؛ مثل : لكم الخير.

فإن كان آخر الكلمه الأولى حرف مدّ (١) ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، حذف نطقا. لا كتابه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : نحن عرفنا العلوم النافعه - الطلاب سألوا المولى أن يوفقههم - أسألى المولى الهدايه.

ويجوز تلاقى الساكنين فى الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : كاف - لام - جيم - (راجع هذا بمناسبه أخرى فى ج ٤ عند الكلام على ما تختص به نون التوكيد) ، أما فى غيرهما فيجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدّ (٢) ، يليه حرف مدغم فى نظيره ، (أى : حرف مشدد).

والآخر : أن يكونا فى كلمه واحده. مثل عامه ، خاصه ، الضالين ، الصادون عن الخير. وهذا متفق عليه. ويرى آخرون أن مثله ما هو فى حكم الكلمه الواحده. على الوجه المشروح فى مكانه. المناسب من ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ باب : نون التوكيد. وللمسأله بقيه هامه فى «ح» من ص ٨٨ و ١٦٢ و ٢٥٥.

(د) عرفنا (٣) أن كل فعل لا بد أن يدل - فى الغالب - على شيئين ؛ معنى «حدث» وزمن. فالماضى له أربع حالات من ناحيه الزمن (٤) :

الأولى : (وهى الأصل الغالب) أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى - أى : قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريبا من وقت الكلام أم بعيدا. وهذا هو الماضى لفظا ومعنى. ولكن إذا سبقته : «قد» (٥) - وهى لا تسبقه إلا فى الكلام

ص : ٤٩

١- أى : حرف عله ، قبله حركه تناسبه.

٢- فى ص ٤٥ و ٤٦.

٣- وقد عرفنا بيانا هاما - فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضيه لا يدل على زمن ؛ مثل : «نعم وبئس» وأخواتهما عند قصد المدح والذم. ومثل : «أفعل» فى التعجب إذا لم تتوسط «كان» الزائده بينه وبين «ما» التعجيبه ، نحو : ما أنفع نهر النيل. فالفعل : «أنفع» متجرد لإنشاء المدح بغير دلالة على الماضى إلا أن جاءت قبله «كان» الزائده ، نحو : ما كان أنفع النيل - كما سيجىء فى مبحث زياده «كان» م ٤٤

٤- وقد عرفنا بيانا هاما - فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضيه لا يدل على زمن ؛ مثل : «نعم وبئس» وأخواتهما عند قصد المدح والذم. ومثل : «أفعل» فى التعجب إذا لم تتوسط «كان» الزائده بينه وبين «ما» التعجيبه ، نحو : ما أنفع نهر النيل. فالفعل : «أنفع» متجرد لإنشاء المدح بغير دلالة على الماضى إلا أن جاءت قبله «كان» الزائده ، نحو : ما كان أنفع النيل - كما سيجىء فى مبحث زياده «كان» م ٤٤

٥- «قد» الحرفيه بجميع أنواعها إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شىء من معمولاته - (راجع الخضرى ج ١ ص ١١٢ باب «كان» ، عند بيت ابن مالك : \* وغير ماض مثله قد عملا\* ...) وبهذه المناسبه نقول جاء فى المغنى والقاموس معا ما نصه

المشترك بينهما : «قد» الحرفيه مختصه بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهى مع الفعل كالجاء ؛ فلا- تفصل - - منه بفاصل ، اللهم إلا- بالقسم و...» اه. ولكن رأيهما فى اشتراط الإثبات مدفوع فى المضارع المنفى ، بالسماح المتعدد الصحيح الوارد عن الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا المثل العربى الوارد فى كتاب لسان العرب فى ماده «ذام» ونصه :

المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل : «خرج الصاحبان» يحتمل الماضى القريب والبعيد ، بخلاف : «قد خرج الصاحبان ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضى قريبا من الحال ؛ بسبب وجود : قد ، وإذا وجدت قبله «ما» النافية كان معناه منفيًا ، وكان زمنه قريبا من الحال ؛ كأن يقول قائل : قد سافر عليّ ، فتجيب : ما سافر عليّ ؛ فكلمه : «قد» أفادته فى الجملة الأولى المثبتة قريبا من الزمن الحالى ، وجاءت كلمه : «ما» النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضا ، ولا سيما مع القرينه الحاليه السابقه (1). وكذلك يكون زمنه ماضيا قريبا من الحال إذا كان فعلا ماضيا من أفعال «المقاربه» ؛ (مثل : «كاد») فإن زمنه ماض قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ، ليساير المعنى المراد - كما سيجىء فى باب أفعال المقاربه -.

الثانيه : أن يتعين معناه فى زمن الحال (أى : وقت الكلام). وذلك إذا قصد به الإنشاء ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعث. واشتريت. ووهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التى يراد بكل لفظ منها إحداث معنى فى الحال. يقارنه فى الوجود الزمنى ، ويحصل معه فى وقت واحد. أو كان من الأفعال الداله على «الشروع». مثل : «طفق وشرع» وغيرهما مما سيجىء الكلام عليه فى باب : «أفعال المقاربه»

ص: ٥٠

١- جاء فى شرح المفصل ج ٨ ص ١٠٧ ما ملخصه عن كلمه : «ما» النافية : إنها لنفى الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا : الحال - وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل. فقد سلبت معنى الفعل فى الزمن الحالى ونفيته. ولو كان الفعل ماضيا قريبا من الحال بسبب وجود : «قد» قبله - وهى مما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا ، وأردنا نفيه ، أتينا بكلمه : «ما» النافية ، نحو : ما سافر محمد ، لأنها تقرب زمن الماضى المنفى. من الزمن الحالى ... ثم قال : (ما محمد منطلق) هو نفى لجمله مثبتة هى : (محمد منطلق) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعملت على لغه أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقا. - وستجىء إشارة لهذا فى أول م ٤٨ -

الثالثة : أن يتعين معناه فى زمن مستقبل (أى : بعد الكلام) ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلبا ؛ نحو : ساعدك الله ، ورفعك الله مكانا عليا ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء.

ومما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لما (١) سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شىء إلا السفر فى المستقبل.

أو تضمن وعدا ؛ مثل : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ). فالإعطاء سيكون فى المستقبل ؛ لأن الكوثر فى الجنة ، ولم يجىء وقت دخولها.

أو عطف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : (يَقْسُدُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ، وقوله تعالى : (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ...)

أو تضمن رجاء يقع فى المستقبل ، مثل : خ عسى وأخواتها من أفعال الرجاء الآتية فى باب : خ خ أفعال المقاربه ، نحو : «عسى الله أن يأتى بالفتح ...».

أو يكون قبله نفى بكلمه : «لا» المسبوقه بقسم ، مثل : والله لا زرت الخائن ، ولا أكرمت الأثيم.

أو يكون قبله نفى بكلمه «إن» المسبوقه بقسم ، مثل قوله تعالى : (خ خ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ.) «أى : ما يمسكهما!» (٢) ...

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب على غاب محمود ، لأن جميع أدوات الشرط الجازمه تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلا خالصا .... فالفعل الماضى فى كل الحالات السالفه ماضى اللفظ دون المعنى.

الرابعه : أن يصلح معناه لزمن يحتمل الماضى والاستقبال ، ويتعين لأحدهما بقرينه وذلك إذا وقع بعد همزه التسويه ؛ نحو : سواء على أقمت أم قعدت.

ص: ٥١

١- بمعنى : إلا.

٢- «إن» الأولى ، شرطيه ، والثانيه «نافيه» داخله على جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على «إن» الأولى الشرطيه. أما جواب الشرط فمحذوف وجوبا ؛ عملا- بقاعده حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب - غالبا - للمتقدم منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور.



فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلا من قيام أو قعود في زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل.

ولا- فرق في التسويه بين أن توجد معها «أم» التي للمعادله ، كما مثل ، وألا توجد ؛ مثل : سواء على أى وقت جئتنى. فإن كان الفعل بعد «أم» المعادله مضارعا مقرونا «بلم» تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ؛ لأن الثانى ماض معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له. أو وقع بعد أداءه تحضيض ؛ مثل : هالما ساعدت المحتاج. فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل.

أو بعد : «كلما» ، نحو قوله تعالى : (كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّهَ رَسُولُهَا كَدَّبُوهُ) فهذا للمضى ؛ لوجود قرينه تدل على ذلك ، وهى الأخبار القاطعه بحصوله. وقوله تعالى عن أهل النار : (كَلَّمَا نَفِثَ بَجْتِ جُلُودُهُمْ يَدْلُنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ؛ لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ). فهذا للمستقبل ؛ لقرينه تدل على ذلك ؛ وهى أن يوم القيامة لم يجىء.

أو بعد حيث ، نحو : ادخل الهرم من حيث دخل بانيه. فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحه المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه فى المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين ... بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمن الخطر ؛ فهو للمستقبل.

أو وقع صله ؛ مثل : الذى أسس القاهره هو : المعز لدين الله ؛ فهذا للمضى. بخلاف : سيفرح الطلاب عقب ظهور النتجه غدا بنجاحهم إلا الذى رسب. فهذا للاستقبال لوجود كلمه : «غدا».

أو وقع صفة لنكره عامه ، نحو : رب عطاء بذلته للمحتاج فانشرحت نفسى. فهذا للمضى ، - لوجود : رب (1) - بخلاف قوله عليه السلام : «نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها. فأدأها كما سمعها». فهذا للاستقبال أى : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول فى أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه ...

«ملاحظه» : قد يراد من الزمن فى الفعل : «كان» الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنه الثلاثه ، بشرط وجود قرينه تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفورا رحيمًا (2) ...

هذا تفصيل حالات الزمن فى الفعل الماضى.

ص: ٥٢

١- لأن الأغلب دخولها على الماضى (انظر رقم ١ من هامش ص ٥٨).

٢- سيجىء إشارة لهذا فى باب «كان».

وأما علامات المضارع فمنها : أن ينصب بناصر ، أو يجزم بجازم ، مثل : لم أقصّر في أداء الواجب ... ولن أتأخر عن معاونه البائس .

ومنها : قبوله «السين» ، أو : «سوف» (١) في أوله ، مثل : سأزورك ، أو : سوف أزورك .. و.. (٢) ، ومثل قول الشاعر :

سيكثر المال يوما بعد قلته

ويكتسى العود بعد اليبس بالورق

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بمضارع ؛ وإنما هي : خ اسم فعل مضارع ؛ مثل : «آه» ، بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، «وأف» بمعنى : أتضجر كثيرا . و «ويك» ماذا تفعل؟ بمعنى أعجب لك كثيرا!! ماذا تفعل؟ أو : هي اسم مشتق بمعنى المضارع ؛ مثل الطائر مسافر الآن أو غدا .

ص : ٥٣

---

١- من علامات المضارع المثبت قبوله «السين» أو «سوف» وإذا اتصلت به إحداهما خلصته للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نفي . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع (في الزيادة والتفصيل ص ٥٥) .

٢- ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء المخاطبه ونون التوكيد . وسيجيء ذكرهما في ص ٦٠ .

(١) للمضارع من ناحيه الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حاله منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينه تعينها لحاله أخرى.

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينه تقيده بأحدهما. وتقصره عليه. وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضى له صيغه خاصه تدل عليه ، وللمستقبل صيغه خاصه أيضا ، (هى : الأمر) ، وليس للحال صيغه تخصّه ، فجعلت دلالاته على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبرا لما فاتته من الاختصاص بصيغه مقصوره عليه (كما يقولون). هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحا للزمن الأقرب والزمن الأبعد ؛ فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحقّ بالاتجاه إليه.

فإن كان المضارع من أفعال المقاربه ، مثل : «يكاد» فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قرينه من الحال.

الثانيه : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذا اقترن بكلمه تفيد ذلك ؛ مثل : كلمه : الآن ، أو : الساعه ، أو : حالا ، أو : آنفا (١).

أو : وقع خبرا لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : «طفق» ، و «شرع» ، وأخواتهما (٢) ؛ ليساير زمنه معناها.

أو : نفى بالفعل : «ليس» (٣) أو بما يشبهها فى المعنى والعمل ؛ مثل الحرف : خ إن أو : خ ما (٤) ... فكل واحد من هذه العوامل التى تعمل عملها يشبهها أيضا فى نفي الزمن الحالى عند الإطلاق (٥) ...

ص: ٥٤

١- «آنفا» كلمه عدها النحاه من الألفاظ التى تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه.

٢- ستجىء هذه الأفعال فى باب الأفعال المقاربه.

٣- (راجع تفصيل الكلام عليها فى النواسخ ، أخوات كان).

٤- راجع هامش ص ٥٠ حيث الإيضاح للحرف «ما».

٥- أى : عند عدم وجود قرينه تدل على أن الزمن ماض أو مستقبل.

مثل : ليس يقوم محمد (١) - ، إن يخرج حليم - ما يقوم على - أو دخل عليه لام ابتداء ، مثل : إن الرجل الحقّ ليحسن عمله .

أو : وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال - فيكون زمنه حالا- بالنسبة لزمن عامله ، في الغالب - ، مثل : أقبل الأبخ يضحك. وإذا دخلت «ما المصدرية الظرفية» على المضارع كان زمن المصدر (٢) المؤول للحال في الغالب. الثالثه : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ؛ مثل «إذا...» ، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان المضارع معمولاً للظرف - بأن يكون الظرف مضافا ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر - ؛ مثل : أزورك إذا تزورني ؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذي عمل النصب في الظرف .

«إذا» (٣) و «إذا» مضاف ، وجمله المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثاني مع فاعله معمولاً للظرف. وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسندا إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - في المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال .

أو : سبقته : «هل» (٤) ، نحو : هل تقاطع مجالس السوء؟

وكذلك إذا اقتضى طلبا ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدته أداء أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِينَ عَنْ أَوْلَادِهِنَّ) . فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) ، وقوله : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ..) ، فإن طلب الإنفاق في : «لينفق» وطلب عدم «المؤاخذه» في : «لا تؤاخذنا» ، مفهوم من المضارع ، بمساعدته «اللام» و «لا» . وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل . إذ لا- يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل .

ص : ٥٥

١- راجع ص ٢٣١ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

٢- سيجيء بيان لهذا في آخر باب الموصول عند الكلام على الموصول الحرفي وصلته وسبك المصدر ص ... م ٢٩ .

٣- «إذا» هنا ظرفية محضه ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتما ؛ فلا تقع حشوا .

٤- راجع حاشيتي الخضرى والصبان في آخر باب : «ظن وأخواتها» عند الكلام على : «القول» وكذا : «المعنى» في مبحث «هل» .

أو : اقتضى وعدا أو وعيدا ، كقوله تعالى : (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) - لما سبق - ، وقول الشاعر :

من يشعل الحرب لا يأمن عواقبها

قد تحرق النار يوما موقد النار

أو : صحب أداءه توكيد ؛ مثل : «نون التوكيد» الخفيفه أو الثقيله ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو :  
أتكر من صديقك؟ وهل تساعدن البائس؟

أو : لام القسم عند فريق من النحاء ؛ لأنها فى معنى التوكيد ؛ مثل : «والله لعلى عملك تحاسب». ومثلها : «لا» النافيه غير العامله  
عمل : «ليس» عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق فى مواقف الشده (١).

ويفهم من كل ما سبق أن الجوازم جميعها - ما عدا «لم ، ولما» - - تخلصه للاستقبال

أو : أداءه رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر. أو : أداء شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمه ؛ نحو قوله تعالى : (إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ  
....) أم غير جازمه ، ومنها «لو» (٢) و «كيف» الشرطيتان (٣) ، مثل : ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع فى إهلاكهم. ومثل :  
كيف تصنع أصنع.

أو : «حرف نصب» سواء أكان ظاهرا أم مقدرا. وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ).

أو : «حرف تنفيس» ، وهو : «السين» و «سوف» ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ؛ أى : تخليص  
المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : خ زمن الحال ؛ - لأنه محدود - ، إلى الزمن

ص: ٥٦

١- جاء فى «المغنى» والهمع» أن «لا» النافيه ، غير العامله عمل «ليس» - تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته. خلافا لابن مالك  
ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاء على صحه نحو : «جاء محمد : لا يتكلم» مع إجماعهم أيضا على أن الجمله الحاليه لا  
تصدر بعلامه استقبال. ونقول : إن رأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينه التى تمنع. وقد أشرنا لهذا فى رقم ٥ من  
هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال). أما العامله عمل «ليس» فالكلام عليها فى الصفحه السابقه.

٢- التى بمعنى «إن» الشرطيه. ومثلها : «لو» المصدريه التى بمعنى : «أن» المصدريه ، وتسبك مع الجمله المضارعيه بعدها بمصدر  
، ولكن ليس لها عملها فى نصب المضارع ؛ مثل : دلو يسود السلم.

٣- «وإذا» الشرطيه أيضا.

الواسع غير المحدود ، وهو : خ خ الاستقبال ، وهما في هذا سواء ، وردا معا في معنى واحد ، كقوله تعالى : (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) ، وقول الشاعر :

وإنّا سوف نقهر من يعادى

بحدّ البيض تلهب التهابا

وقول الآخر :

وما حاله إلا سيصرف حالها

إلى حاله أخرى ، وسوف تزول

إلا أن «سوف» تستعمل أحيانا أكثر من «السين» حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتدادا ؛ فتكون داله على : «التسوية» ثم هي تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذى تدخل عليه بفعال آخر من أفعال الإلغاء ؛ نحو :

وما أدرى ، وسوف - إخال - أدرى

أقوم آل حصن أم نساء

والأمران ممتنعان فى «السين» لدى جمهوره النحاه (١) ...

كما أن «السين» تختص بمعنى لا تؤديه «سوف» ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه (أى : عدم جعله للمستقبل البعيد) أدخلت عليه السين (٢) ، ومنه قول الشاعر :

سأشكر عمرا ما تراخت منيتى

أيادى لم تمنن وإن هى جلت

الرابعة : أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته «لم» (٣) ، أو : «لما».

الجازمتين. مثل : قوله تعالى عن نفسه : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ، وقول الشاعر :

لم يمت من له أثر

وحياه من السير

فزامن المضارع هنا ماضٍ. ومثل : لما يحضر ضيفنا. أما في مثل :

إذا أنت لم تحم القديم بحادث

من المجد لم ينفعك ما كان من قبل

فزامن المضارعين هنا ماضٍ ، بسبب وقوعهما بعد «لم» قبل مجيء «إذا» الشرطيّ ، ثم صار مستقبلا محضاً بعد مجيئها - طبقاً لما سلف (٤) -.

ص: ٥٧

---

١- راجع الجزء الثاني من الهمع ص ٧٢ في الكلام عليهما.

٢- راجع ص ٨٧ ج ٣ من رغبة الآمل ، شرح الكامل. للمرصفي. والشاعر هو : عبد الله بن الزبير.

٣- يشترط في «لم» ، التي تصرف زمنه للماضي ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات الشرطية التي تخلصه للمستقبل المحض ، مثل «إن» الشرطية أو إحدى أخواتها. فإن وجدت هذه الأداه صرفته للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود «لم» - كما سيجيء في ج

٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ -

٤- في ص ٥٥.

أو : «إذ» ؛ نحو : أطربنى كلامك ؛ إذ تقول للغنى : تصدق ، بمعنى : قلت.

أو : «ربما» (١) ، نحو : فاتنى القطار فتألمت ؛ فأدركنى صديق بسيارته ، فوصلنا قبل القطار ؛ فالحمد لله ؛ ربما أكره الأمر وفيه خيرى ونفعى ، أى : ربما كرهت. أو : «قد» التى تفيد التقليل بقرينه ؛ كأن تقول لمن حملك على السفر كرها : قد أسافر مكرها ؛ فماذا عليك لو تركتنى بعيدا عن المشقه التى صادفتها؟ بخلاف «قد» التى للتكثير.

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبرا فى باب «كان» وأخواتها الناسخه ، إذا وقع الناسخ فى هذا الباب بصيغه الماضى ، ولم توجد قرينه تصرف زمنه عن الماضى إلى زمن آخر ؛ مثل : كان سائق السياره يترفق بركابها حتى وصلوا ... أى : ترفق. ولا يدخل فى هذا ما عرفناه من النواسخ التى تدل على خ خ الحال فقط ؛ كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التى تدل على خ خ الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء. وسيجىء البيان فى الباب الخاص بهما وهو : باب خ خ أفعال المقاربه.

\*\*\*

ملاحظه : إذا عطف فعل مضارع (٢) على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه فى أمور ، يتصل منها بموضوعنا : «الزمن» فىكون المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضى فقط ، أو صالحا للحال والاستقبال ... فكل ذلك يجرى فى المضارع المعطوف ؛ تبعا لنظيره المعطوف عليه حتما ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين فى الزمان (٣). فإذا قلت : أسمع الآن كلامك ؛ وأبصرك ، كان زمن الفعل «أبصر» للحال ، كزمن المعطوف

ص : ٥٨

١- لأن الأغلب دخول «رب» على الماضى ، بشرط أن تقوم القرينه الداله على زمنه حقيقه ، بخلاف ما لو كان مستقبلا محقق الوقوع ؛ فإن هذا التحقق ونحوه - وإن جعل معناه الذى لم يتحقق بمنزله ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضيا بل يبقى مستقبلا. وسيجىء هذا مفصلا فى موضعه (ح ٢ م ٩٠ ص ٤٠٢ حروف الجر).

٢- المعطوف هنا فعل مضارع والمعطوف عليه كذلك. فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس عطف جمله فعليه على جمله فعليه ؛ لأن عطف جمله الفعلية على جمله فعليه يختلف فى أحكامه عن العطف السابق على الوجه المشروح فى الجزء الثالث : (باب العطف - ص ٥١٥ م ١٢١).

٣- راجع الهمع ج ١ ص ٨ عند الكلام على المضارع - وسيجىء فى باب العطف ج ٣ ص ٥١٥ م ١٢١.



عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمه : «الآن» ، التي تقصره على الحال.

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطرب ، وأخرج للرياضه - فإن الفعل : «أخرج» للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : «أطرب» المقصور على المستقبل ، لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا.

وإذا قلت ؛ لم تتأخر عن ميعادك ، وتؤلم صاحبك .. فإن الفعل : «تؤلم» هو للماضى فقط ، تبعا للمعطوف عليه : «تتأخر» ، الذي جعلته «لم» للزمن الماضى وحده. وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ، فالفعل المضارع «يتحرك» صالح للحال والاستقبال ، تبعا للفعل : يكتب.

على أن ما سبق ليس مقصورا على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضى ؛ كقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (١) أى : فأصبحت. وقد يكون المعطوف عليه تابعا فى زمنه للمعطوف ، بسبب قرينه تدعو لذلك ؛ كقول الشاعر :

ولقد أمرَ على اللثيم يسبني

فمضيت ، ثمّ قلت : لا يعينى

أى : مررت (٢).

ص: ٥٩

١- لا- يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفا على المضارع السابق : «تر» ، لأن السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم. ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤيه ، ولكنه نتيجة شرب الزرع الماء.

٢- يفهم مما سبق أن الفعل الماضى إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول نوع الزمن فى المعطوف إلى نوع الزمن فى المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان. مع الخضوع فى ذلك لما تقتضيه القرائن ، ويستقيم به المعنى. أما عطف فعل الأمر - وحده - على غيره والعكس ، فمختلف فى جوازه ، ويميل جمهوره النحاه إلى منعه ؛ لاستحاله فصل الأمر من فاعله. وسنوضح الأمر فى مكانه فى العطف (ح ٣ ص ٥١٥ م ١٢١) كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين فى الزمن (سواء أكانا مضارعين معا ، أم ماضيين معا ، أم مختلفين) لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحّد زمنهما حتما ، ويمنع اختلافهما فيه ؛ فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما فى الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كعطف جمله على جمله ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب ما يوافق المعنى. ومما تجب ملاحظته أن هناك فرقا فى المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ؛ كما أشرنا من قبل ، وكما سيجىء فى بابها الخاص.

وأما علامه الأمر فهي : أن يدل بصيغته (١) على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبه. فلا بد من الأمرين معا ؛ أي : أن علامته مزدوجه ؛ مثل : ساعد من يحتاج للمساعدة ، وتكلم بالحق ، واحرص على إنجاز عملك. وتقول : ساعدى .. وتكلمى ... واحرصى ... ومن الأمثله قوله تعالى للرسول الكريم : (خذ العفو (٢) ، وأمر بالعرف (٣) ، وأعرض عن الجاهلين) - وتقول : خذى ... - وأمرى ... - وأعرضى ...

ومن فعل الأمر كلمه : «هات» و : «تعال» لقبولهما علامته. تقول : هاتى يا شاعره ما نظمت ، وتعالى نقرؤه.

فإن دلت الكلمه على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هي : خ اسم فعل أمر ؛ مثل : «صه» ، بمعنى : اسكت. و «مه» بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و «نزال» بمعنى : انزل. و «حيهل» بمعنى : أقبل علينا.

وهناك علامتان مشتركتان (٤) بين المضارع والأمر.

الأولى : نون التوكيد خفيفه وثقله ، فى نحو ؛ والله لأجتهدن. واجتهدنْ يا صديقى ... بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل.

الثانيه : ياء المخاطبه ، مثل : أنت يا زميلتى تحسنين أداء الواجب ، ومؤاساه المحتاجين ؛ فداومى على ذلك. فقد اتصلت ياء المخاطبه بآخر المضارع ؛ وهو : «تحسنين» و آخر الأمر ؛ وهو : داومى ...

ص : ٦٠

١- سبق (فى ص ٤٦) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالاته مستمده من صيغته ، دون زياده شيء على حروفه ؛ فالدلاله على الأمرية فى مثل : «لتخرج» مستمده من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى بعد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع.

٢- الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذى لا يطيقونه.

٣- الأمر المحمود المستحسن شرعا.

٤- سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣.

زمن الأمر مستقبل (١) في أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فمثال الأول : سافر زمن الصيف إلى الشواطىء (٢) . ومثال الثاني قوله تعالى : ( يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ... ) لأن النبي لا يترك التقوى مطلقا . فإذا أمر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن في الأمر للماضى إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعه شارك فيها ، ؛ فيقول : صرعت كثيرا من الأعداء . فتجيبه : «اقتل ولا- لوم عليك ... وافتكك بهم ؛ فإن الله معك» ... فالأمر هنا بمعنى : قتلت وفتكت ... والمعول عليه في ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائما في هذه المسأله ، وغيرها .

ص: ٦١

- 
- ١- هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ؛ المطلوب تحققه ووقوعه ابتداء ، إن كان غير حاصل ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعا وحاصلا وقت الكلام وفي أثناؤه . أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظه وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال . (راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبنى ، عند الكلام على إعراب المضارع) .
  - ٢- إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينه .

من ، فى ، على ، لم ، إن ، إن ، حتى ...

لا- تدل كلمه من الكلمات السابقه على معنى ، أى معنى ، ما دامت منفرده بنفسها. لكن إذا وضعت فى كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل ، مثال ذلك : (سافرت «من» القاهره) ... فهذه جمله ؛ المراد منها : الإخبار بوقوع سفرى ،

ص: ٦٢

١- النحاء يسمون الحروف : «أدوات الربط» ؛ لأن الكلمه إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها. فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط. وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : «حروف المعانى» ، لأنه يفيد معنى جديدا يجلبه معه ، ونوع ليس للمعانى ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ لتوكيد معنى موجود ، ومثله : «ما» الزائده ، و «الباء» ، و «من» وغيرها من الحروف الزائده أو المكرره (مثل : نعم ، نعم ، أو : لا. لا ...). لإفاده توكيد المعنى القائم. والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديدا - يدخلون هذا النوع فى حروف المعانى. أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور. وأكثر الكوفيين يقتصر على تسميه الحروف : «أدوات». أما تفصيل الكلام على حروف المعانى ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها. التعلق بها ، فى موضعه المناسب ؛ كالذى فى ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨. حيث حروف الحر ، وفى ج ٣ حيث حروف العطف وح ٤ حيث النواصب والجوازم. وحروف الربط بنوعيهما غير حروف المباني التى سبقت فى هامش ص ١٣ بقى بيان المراد الدقيق الذى يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ - حرفا كان أو غير حرف - «زائدا». لقد تباينت آراؤهم فى تعريف الزائد. وخير ما يستخلص منها : أنه الذى يمكن الاستغناء عنه ، فى الغالب ، فلا يتأثر المعنى بحذفه ، وربما لا يستغنى عنه فتكون معنى زيادته هو تركه مهملا لا يؤثر فى غيره ولا يتأثر بغيره - سواء أكان فى أصله مهملا مثل : «لا» النافيه الزائده ، أم كان فى أصله عاملا ، مثل : «كان» الزائده. وفيما يأتى بعض ما دوتته المراجع خاصا بهذا. (١) جاء فى المعنى عند الكلام على الحرف : «لا» ما نصه : (من أقسام «لا» النافيه - المعترضه بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا- زاد ، وغضبت من لا- شىء. وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها. وأن ما بعدها خفض بالإضافه. أما غيرهم فيراها حرفا ، ويسميها زائده ، كما يسمون : «كان» فى نحو : (محمد كان فاضل) زائده ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضى والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ؛ كما فى مسأله : «لا» فى نحو : غضبت من لا شىء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما فى مسأله : «كان» ، و «كذلك» «لا» المقترنه بالعاطف فى نحو : ما جاءنى محمد ولا على ، ويسمونها : «الزائده» وليست بزائده البته ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءنى محمد وعلى ... ؛ احتمال أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجيء ؛ فإذا جىء بكلمه : «لا» صار الكلام نصا فى المعنى الأول. نعم هى فى قوله تعالى (وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْواتُ ..) لمجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل لا يستوى حامد ولا محمود اه أى : لأن اللبس غير محتمل فى المثالين الأخيرين مطلقا.

ولهذا إيضاح في ح ٣ م ١١٨ ص ٥٤٨ باب العطف ، عند الكلام عند ما انفردت به واو العطف. وجاء في شرح المفصل ح ٧ ص ١٥٠ عند الكلام على : «كان» الزائده ، أن معنى زيادتها : - - (إلغاؤها عن العمل مع إرادته معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى. ف «ما» مبتدأ على ما كانت عليه ، و «أحسن زيدا» الخير - و «كان» ملغاه عن العمل ، مفيدا للزمان الماضي ، كما تقول : من كان ضرب زيدا - تريد : من ضرب زيدا - ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك. فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق. وهي هنا نظيره : «ظننت» إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى الزمني ، - كما سبق - وزياده لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقيا ؛ نحو : ما جاءني من أحد. ومثله قولهم : بحسبك محمد ، والمراد : بحسبك ، ومثل : «وكفى بالله شهيدا» ، والمراد كفى الله ...). ا. ه. وستجىء إشارة موضحة لهذا في ص ٦٥ وفي باب «كان وأخواتها» والواجب ترك استعمال «كان» الزائده إذا وقعت في لبس.

وأنه يتبدى من القاهره. فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطه البدء فى السفر هى : «القاهره» ، فكلمه : «من» أفادت الآن معنى جديدا ظهر على ما بعدها وهذا المعنى هو : خ خ الابتداء ، لم يفهم ولم يحدد إلا بوضعها فى جمله ؛ فلهذه الجملة الفضل فى إظهار معنى : «من».

ولو قلت : سافرت من القاهره «إلى» العراق - لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتداءه القاهره ، ونهايته العراق. فكلمه : «إلى» أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها ؛ وهذا المعنى هو : خ خ الانتهاء. ولم يظهر وهى منفردة ، وإنما ظهر بعد وضعها فى جمله ؛ كانت السبب فى إظهاره.

وكذلك : حضرت من البيت إلى النهر ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضورى ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : «البيت» ، وأن نهايته وآخره : «النهر». فأفادت : «إلى» الانتهاء ، وصبته على ما بعدها. وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه.

ولو قلت : الطلبه فى الغرفه - لكان المعنى ؛ أن الطلبه تحويهم الغرفه ؛ كما يحوى الإناء بعض الأشياء ، وكما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء أو الغلاف ما يوضع فى داخله. فمعنى كلمه : «فى» هو خ خ الظرف ، أو : خ خ الظرفيه ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظه : «فى» وحدها ، وإنما عرف منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها ... وهكذا بقيه أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى المختلفه ؛ كحروف النفي ، والاستفهام ، وسواها ... فالحرف : «كلمه لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها فقط - بعد وضعها فى جمله - دلالة خاليه من الزمن» (١).

ص: ٦٣

---

١- هذا التعريف فى اصطلاح النحاه. لكن يجرى فى استعمال بعض المراجع اللغويه والقدمات إطلاقه أحيانا على الكلمه ، مهما كان نوعها. أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجىء فى ص ٦٥.

من كل ما سبق نعلم : أن الاسم وحده - من غير كلمة أخرى معه - ، يدل على معنى جزئى فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن. وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئى مقترن بزمن. وأن الحرف وحده لا يدل على شىء منهما ما دام منفردا ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن (1).

ص: ٦٤

١- أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله : بتأفعلت ، وأتت ، ويا افعللى ، ونون أقبلن - فعل ينجلى سواهما الحرف ؛ كهل ، وفى ، ولم فعل مضارع يلى لم ؛ كيشم وماضى الأفعال بالتا - مز. وسم بالتون فعل الأمر ، إن أمر فهم والأمر إن لم يك للتون محل فيه هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل ا - يريد : أن الفعل ينجلى (أى : ينكشف) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية ؛ وهى تاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنه ، أو ياء المخاطبه. أو نون التوكيد. ب - وأن علامه الحرف (كهل ، وفى ، ولم) فى عدم قبوله علامه من علامات الأسماء ؛ أو : الأفعال. ح - وأن علامه المضارع صلاحه للمجىء بعد «لم» الجازمه ، أو إحدى أخواتها. د - وأن الماضى يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركه ، للفاعل ، أو الساكنه للتأنيث ، وكلتاها تكون فى آخره. (ومعنى : مز : ميز ؛ وصه بمعنى : اسكت ، وحيهل بمعنى : أقبل و«يشم» مضارع : شم ، من باب : فرح). ه - وأن فعل الأمر يوسم (أى : يعلم ويعرف) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالتة على الطلب. فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر. هذا ، وكلمه : «الأمر» مبتدأ ، خبره الجملة الاسميه : «هو اسم». أما جواب «إن» الشرطيه فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ؛ والتقدير : فهو اسم. والقاعده : (أنه متى تقدم المبتدأ على أداء الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشره الأداء الشرطيه - كان جوابا والخبر محذوفا ، وإلا كان خبرا والجواب محذوفا ، كما هنا) هذا هو رأى المختار ، على رغم ما حوله من خلاف (راجع حاشيتى الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعده فى مواضع ؛ منها موضع : حذف الخبر. ومما تنطبق عليه القاعده السالفه التى انطبقت على بيت ابن مالك قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل : وإنى وإن كنت ابن سيد عامر وفى السير منها والصريح المهذب فما سؤدتنى عامر عن وراثه أبى الله أن أسمو بأم ولا أب فما دخلت عليه الفاء هو الجواب ، وخبر «إن» محذوف.

(١) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه فى جملة ، ويظهر المراد منه ، فإن ذلك المعنى ينصبّ على ما بعد الحرف ، ويتركز فيه ؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة ، فالابتداء فى : «من» ، والانتهاى فى : «إلى» ، يتحقق فى الكلمة التى جاءت بعد كل منهما ، وكذلك الظرفيه ، والاستعلاء ... وإذا قلنا : ما جاء أحد ... - هل غاب أحد؟ فإن النفى والاستفهام ينصبّان على كل مضمون الجملة التى بعده ... وهكذا ...

أمّا الحروف الزائده - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى فى الجملة كلها ، لأن زياده الحرف تعتبر بمنزله إعادته الجملة كلها ، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه (١) سواء أكان الحرف الزائد فى أولها ، أم فى وسطها ، أم فى آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبك الأدب ، أى : يكفيك ، أو : كافيك ، فالباء داخله على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير فى نحو : كيف بك؟ (وأصلها ... كيف أنت؟) (٢) وكدخولها عليه بعد «إذا الفجائية» فى نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء فى استقباله .

وكدخولها على الفاعل فى مثل : كفى بالله شهيدا ، وأصلها : كفى الله شهيدا . وعلى الخير فى مثل : الأدب بحسبك ... فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها .

هذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : «ما» الزائده ، فى مثل : إذا ما المجد نادانا أجبنا ... وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر فى بعض حروف الجر ؛ كربّ ، ولعلّ ، الجارتين ... و «لو لا» على اعتبارها جازّه . وحرف الجر الزائد والشبيه به لا- يتعلقان (٣) ، إلا أن الزائد «كالباء» يزداد لتوكيد المعنى الموجود . أمّا «رب» فتفيد معنى التقليل أو التكثير ، «ولعل» تفيد الرجاء ... فهما - كغيرهما من الشبيه بالزائد - يفيدان معنى جديدا يطرأ على الجملة ؛ لا- تقويه المعنى الموجود قبل مجيئها . وكذا «لو لا» فإنها تفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

ص: ٦٥

- ١- راجع شرح التصريح ج ٢ باب : حروف الجر عند الكلام على زياده : «الكاف» .
- ٢- راجع هذا الأصل فى أول باب المبتدأ م ٣٣ .
- ٣- تفصيل هذا فى الباب الخاص بحروف الجر (ج ٢) .



(ب) الحروف نوعان ، نوع يسمى «العامل» ؛ لأنه يعمل الجر ، أو النصب ، أو الجزم ؛ كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، - ونوع آخر يسمى : «المهمل» ؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل - نعم - لا ... ومثل : التنوين (١)

وبعض النحاه يسمى حروف الجر : «حروف الإضافة» لأنها تضيف إلى الأسماء معانى (٢) الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف.

(ج) الحروف إما آحاديه ، أو ثنائيه ، أو ثلاثيه ؛ كبعض حروف الجرّ (الباء - فى - إلى ...)

وإما رباعيه ؛ مثل : «لعلّ» ولا تزيد على خمسه ؛ مثل : «لكنّ» فى الرأى الأصح الذى يعتبرها غير مركبه ، وأنها مشدده النون ، ثابته الألف بعد اللام نطقاً - كما سبق (٣) -

ص: ٦٦

- 
- ١- راجع رقم ٣ من هامش ص ٢٦.
  - ٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٦٢.
  - ٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣.

معنى المصطلحات السابقه

(أ) طلع الهلال شاهد الناس الهلال فرح القوم بالهلال.

(ب) يكثر الندى شتاء. يمتص النبات الندى. يرتوى بعض النبات بالندى.

(ج) زاد هؤلاء علما. سمعت هؤلاء يتكلمون. أصغيت إلى هؤلاء.

نلاحظ فى أمثله القسم الأول (أ) أن كلمه : «الهلال» قد اختلفت العلامه التى فى آخرها ؛ فمره كانت تلك العلامه ضمه ، ومره كانت فتحه ، ومره كانت كسره ، فما سبب هذا الاختلاف؟

سببه وجود داع متغير فى كل جمله ، يحتاج إلى كلمه : «الهلال» ؛ لتؤدى معنى معيناً فى الجمله. وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعى فى الجمل ، ويرمز إليه فى كل حاله بعلامه خاصه فى آخر الكلمه ، ففى الجمله الأولى كانت كلمه : «الهلال» مرفوعه ؛ لوجود الداعى الذى يحتاج إليها ، وهو الفعل : «طلع» فإنه يتطلب فاعلا. والفاعل يرمز له بعلامه فى آخره ، هى : الضمه - مثلا - فيكون مرفوعا.

وفى الجمله الثانيه كانت كلمه : «الهلال» منصوبه ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : «شاهد» ؛ فإنه لا- يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه - وهو كلمه : الناس - ولكنه يحتاج إلى بيان الشىء الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى فى النحو : «المفعول به» ؛ والمفعول به يرمز إليه بعلامه خاصه فى آخره هى : «الفتح» ، - مثلا - فيكون منصوبا.

وفى الجمله الثالثه كانت كلمه «الهلال» مجروره ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : الباء ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمه لتكون مجروره بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحا ، وعلامه جرهما الكسره هنا.

فنحن نرى أن الدواعى تغيرت فى الجمل الثلاث السالفه على حسب المعانى المطلوبه ، من فاعليه ، ومفعوليه ، وتكملة أخرى للفعل ... وتبعها فى كل حاله تغير العلامه التى فى آخر كلمه : «الهلل». فتغير العلامه على الوجه السالف يسمى : «الإعراب» ، والداعى الذى أوجده يسمى : «العامل» (1).

ص: ٦٨

١- كثر الكلام على العامل قديما وحديثا ، وعلى ما له من أثر سىء فى النحو العربى ، وفى الأساليب ، وصياغتها ، وفهمها. ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف. وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : ان النحاه نسبوا العمل إليه ؛ فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب ، أو يجز ، أو يجزم ؛ مع أنه قد يكون سببا فى خفاء المعنى - فى زعمهم - أو تعقيده. وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا ؛ وإنما الذى يعمل هو : المتكلم ؟ ثانيهما : أن النحاه - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه فى بعض التراكيب العربيه الصحيحه فلم يجدوه ؛ فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتعسفوا. والحق أن النحاه أبرياء مما اتهموا به ؛ بل أذكيا ، بارعون فيما قرروه بشأن : «نظريه العامل» ؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التريبه الحديثه لتعليم اللغه ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها. ونسوق لهذا مثلا- يوضحه ، ويزيد الأمثله السابقه إيضا ؛ «أكرم محمود الضيف». فمحمود فى هذه الجمله ينسب إليه شىء. وكذلك «الضيف». فما الذى ينسب إلى كل منهما؟ ١- ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ؛ فهو فاعل الكرم. فبدلا من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيره واستغينا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاه - يرشد إليها ، ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو : الضمه التى فى آخر كلمه : «محمود». فهذه الضمه على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفه الكثيره. وهذه مقدره وبراعه أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحى الذى دل على المعنى المطلوب بأخصر إشاره. - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية. لكن كيف عرفنا - فى التركيب السابق - أن (محمودا) فعل شيئا ، أى : أنه فاعل؟ عرفنا ذلك من كلمه قبله هى : «أكرم» ويسمىها النحاه : «فعلا» فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلمه ، ونذيع أنه الفاعل. وطريقه الإذاعه قد تكون بكلمات كثيره ، أو قليله ، أو برمز يغنى عن هذه وتلك ، كالضمه التى اختارها النحاه واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعليه ... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب فى الاهتداء أولا إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير فى آخره ؛ ليكون إعلانا على أنه الفاعل ، وشاره داله عليه. فالفعل هو السبب أيضا فى ذلك الرمز وفى اجتلابه والإتيان به ؛ فليس غريبا أن يقول النحاه ؛ «إن الفعل هو الذى عمل الرفع فى الفاعل» لأنه السبب فى مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : «عاملا». ب - مثل هذا يقال فى كلمه : «الضيف» فقد نسب إليه شىء - كما سبق - فما ذلك الشىء المنسوب إليه؟ هو أنه وقع عليه كرم ، أو : حصل له شىء ؛ هو : «الكرم». وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيره ، واستغينا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاه ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفتحة فى آخر : الضيف ؛ فهى تؤدى ما تؤديه الكلمات المتعدده التى حذفت. والذى أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شىء هو وجود الفعل والفاعل معا قبله. ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه - وكان الفعل هو الأصل فى الإرشاد وفى الدلاله على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضا فى جلب العلامه الداله على كل منهما ، وهو السبب الأساسى فى مجيئها ؛ فسمى لذلك : «عاملها». وما يقال فى الفعل مع فاعله ومفعوله يقال فى غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت - عوامل لفظيه ؛ كالفعل ، وكحرف الجر ، والجوازم ... ، أم معنويه ؛ كالابتداء ، وسواء أكانت أصلية أم زائده (وستجىء أنواع العوامل

فى م ٣٣ أول باب المبتدا والخبر - وانظر ص ٧١ ..) ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حيه ، تجرى فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس بما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقا بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفه ، فليس لها شىء من ذلك. إنما الذى يؤثر ، ويتأثر. ويحدث حركات الإعراب - هو المتكلم ، وليست هى. ولكن النجاه نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعانى والرموز. وهى نسبه جاريه على أصح الاستعمالات العرييه وأبلغها ، إذ هى السبب فى الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمه - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس فى اللغه مانع من نسبه العمل إليها ، وتسميتها : «عاملا» ، ولا عيب فى أن نقول مثلا : «كان» ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، و «إن» تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و «ظن» تنصبهما مفعولين لها ... و... و.. إلى غير ذلك مما يجرى هذا المجرى الذى يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربى الفصيح بل مع الأسلوب البلاغى الأعلى ، ولا داعى للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنه بعض المتسرعين. نعم لها بعض عيوب (كالتى نراها فى باب التنازع من ح ٢) ولكنها يسيره يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعا ، حين نصادفها.

فالإعراب : (هو تغيّر العلامه التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل) (١).

وفائدته : أنه رمز إلى معنى معين دون غيره - كالفاعليه ، والمفعوليه ، وغيرهما - ولولاه لا-ختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفترق بعضها من بعض. وهو - مع هذه المزيه الكبرى - موجز غايه الإيجاز ، لا- يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدلّ دلالاته على المعنى المعين الذي يرمز له (٢). وهذه مزيه أخرى.

والمعرب : هو اللفظ الذي يدخله الإعراب (٣) (أى ، التّغير الذي وصفناه) والعامل هو : ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامه إعرابيه ترمز إلى معنى خاص ؛ كالفاعليه ، أو المفعوليه ، أو غيرهما. ولا- فرق بين أن تكون تلك العلامه ظاهره كأمثله : «ا» أو مقدره. كأمثله : «ب» فإن الدليل على إعرابها وهي مفرده أن علامه آخرها تتغير عند التشبيه والجمع ، فتقول : تراكم التّديان ، وامتص النبات التّديين ، وارتوى من التّديين (٤).

ص : ٦٩

١- وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربيه ، هو : التطبيق العام على القواعد النحويه المختلفه ، بيان ما في الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول ، أو حال .. أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها في جملته ، وبنائه أو إعرابه ... أو غير ذلك.

٢- فلو أردنا أن ندل على الفاعليه أو المفعوليه في مثل : أكرم الولد الوالد لاستعملنا ألفاظا كثيره ؛ كأن نقول : إن الولد هو فاعل الإكرام ، والوالد هو الذي ناله الإكرام ... وفي هذا اسراف كلامي وزمانى. كما سبق في هامش الصفحه السابقه.

٣- فالإعراب غير المعرب ، كما أن الإكرام غير المكرم ، والإرسال غير المرسل.

٤- في ص ٨٠ إيضاح الإعراب المحلى والتقديرى ومن التقديرى نوع سيجىء في «و» من ص ١٤٣ أما تفصيل مواضعه ففي ص ١٧٩ وما بعدها.

أما أمثله القسم الثالث «ح» ففيها كلمه : «هؤلاء» لم تتغير علامه آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها. فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : بناء ؛ وهو : «لزوم آخر اللفظ علامه واحده فى كل أحواله ، مهما تغيرت العوامل».

والمبنى هو : اللفظ الذى دخله البناء.

هذا ، وقد عرفنا (١) أن المعرب المنصرف (أى : المنون) ، يسمى : «ممكننا أمكن» ، وأن غير المنصرف يسمى : «ممكننا» فقط ، وأن المبنى يسمى : «غير ممكن» . ولا توصف الكلمه بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها فى جملة (٢).

ص : ٧٠

---

١- راجع ص ٣٢ وما بعدها.

٢- راجع حاشيه الخضرى أول باب الإضافة.

(١) من الأسماء ، والأفعال ، والحروف.

(أى : من أقسام الكلمه الثلاثه)

أولا : الحروف كلها مبنيه ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى فى نفسه ، وإنما يدل على معنى فى غيره ، بعد وضعه فى جمله - كما سبق (٢) - . وإذا لا- ينسب إليه أنه فعل فعلا- ، أو وقع عليه فعل ؛ فلا- يكون بنفسه فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا متمما وحده للمعنى (أى : لا يكون مسندا إليه ولا مسندا ، ولا شيئا يتصل بذلك). لعدم الفائده من الإسناد فى كل حاله (٣) ،

ونتيجه ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجه إلى الإعراب توجد حيث توجد المعانى التركيبية الأساسيه ، والحرف وحده لا- يؤدي معنى قط. ولكنه إذا وضع فى تركيب فإنه يؤدي فى غيره بعض المعانى الجزئيه (الفرديه) بالطريقه المفصّله التى أشرنا إليها عند الكلام عليه ؛ كالاتداء ، والتبويض ، وغيرهما مما تؤديه كلمه : «من». أو الظرفيه ، والسببيه ، وغيرهما مما تؤديه كلمه : «فى» - فهذه المعانى الجزئيه تعتور الحرف ، وتتعاقب عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنويه التى تتضمنها الجمله.

\*\*\*

ثانيا : الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها ، لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به - كما سبق (٤) - فهو يدل على مسمى ؛ (أى : على شىء محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم) وهذا المسمى قد يسند إليه فعل ، فيكون فاعلا له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولا به. وقد يتحمل معنى آخر

ص : ٧١

١- يلاحظ أن المبني لا- تراعى ناحيته اللفظيه مطلقا فى توابعه أو غيرها - فتوابعه إنما تساير محله فقط - إن كان له محل من الإعراب وهذا أثر هام من آثار الإعراب المحلى. الذى يجيء الكلام عليه فى ص ٨٠ لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادى «أى أو أياه» والمنادى اسم الإشاره الذى جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأبها العالم ، ويأيتها العالمه ، ويا هذا الفاضل ... فيجب فى هاتين الصورتين رفع التابع مراعا للمظهر الشكلى للمنادى ، مع أن هذا المنادى مبني ، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعا لمحل المنادى - بفتحته مقدره على الآخر ، منع من ظهورها ضممه المماثله للفظ المنادى فى الصوره الشكليه. وتفصيل هذا وإيضاحه فى ج ٤ ص ٣٤ م ١٣٠.

٢- فى ص ٦٢ م ٥.

٣- إلا إذا قصد لفظه كما سبق فى «ج» من ص ٢٩.

٤- ص ٢٥.

غير الفاعليه والمفعوليه ، ويدل عليه بنفسه ... وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامه خاصه به فى آخر الكلمه ، ورمزا معنا يدل عليه وحده ، ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامه فى آخر الاسم ؛ تبعا لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : «الإعراب» للدلاله على تلك المعاني المتباينه ، التى تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفه - كما شرحنا من قبل (١) - .

وقليل من الأسماء مبنى (٢). وأشهر المبنى منها عشره أنواع (لكل نوع أحكامه التفصيليه فى بابه) وهى :

١- الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعا على حرف هجائى واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرت ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجبون.

٢ ، ٣- أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا- يكون أحدهما مضافا لمفرد ؛ مثل : أين توجد أكرمك. أين أراك؟ بخلاف : أى خير عمله ينفعك. أى يوم تسافر فيه؟ لإضافه «أى» الشرطيه والاستفهاميه فى المثالين لمفرد ، فهما معه معربتان (٣).

٤- أسماء الإشاره التى ليست مثناه ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنه. بخلاف : «هذان كريمان ، وهاتان محسنتان». فهما معربان عند التشنيه ؛ على الصحيح.

٥- أسماء الموصول غير المثناه ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها - وجوبا - إلى جمله أو شبهها ؛ تكمل معناها ، ولا تستغنى عنها بحال. فمثال الموصول : جاء الذى يقول الحق. وسافر الذى عندك ، أو الذى فى ضيافتك.

ومن الأسماء الأخرى التى ليست موصوله ولكنها تحتاج - وجوبا - بعدها إلى جمله : «إذا» الشرطيه الظرفيه ؛ نحو : إذا تعلمت ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذى ... فقط ، أو : إذا ... فقط ، لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة.

ص: ٧٢

١- فى ص ٦٧

٢- الغالب على الأسماء المبنيه أنها لا تضاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : «حيث» و «كم الخبريه» و «إذا» الشرطيه ، وغيرها مما هو مذكور فى باب الإضافه ج ٣.

٣- أما الإضافه للجمله فقد يكون الاسم معها مبنيًا كإضافه «إذا» الشرطيه وأشباهاها للجمل. وكل اسم يجب إضافته لجمله يجب بناؤه ، مثل : «إذا» الشرطيه. أما الذى يضاف إليها جوازا ؛ مثل «يوم» - فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣.



بخلاف جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا. فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثنى.

٦- الأسماء التي تسمى : «أسماء الأفعال» (١) وهي : التي تنوب عن الفعل في معناه وفي عمله وزمنه ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها. مثل : هيهات القمر : بمعنى بعد جدًا ، وأفّ من المهمل ، بمعنى أتصجّر جدا ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجب. فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا- يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ... بخلاف : سيرا تحت رايه الوطن ، سماعا نصيحه الوالد ، إكراما للضيف. فإن هذه الكلمات [سيرا ، وسماعا ، وإكراما ، وأشباهها] تؤدي معنى فعلها تماما ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرنى سيرك تحت رايه الوطن ، مدحت سيرك تحت رايه الوطن. طربت لسيرك ... وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربه.

٧- الأسماء المركبه ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحد عشر ... إلى تسعه عشر ؛ فإنها مبنيه دائما على فتح الجزأين. ما عدا اثني عشر ، واثنتي عشره ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى (٢).

٨- اسم «لا» النافيه للجنس (٣) - أحيانا - في نحو : لا نافع مكروه.

٩- المنادى ؛ إذا كان : مفردا ، علما ، أو نكره مقصوده ، مثل : يا حامد ، ساعد زميلك ، ويا زميل اشكر صديقك.

١٠- بعض متفرقات أخرى ؛ مثل : «كم» ، وبعض الظروف ؛ مثل : «حيث» والعلم المختوم بكلمه : «ويه» ، وما كان على وزن «فعال» - في رأى قوئى - مثل : حدام ، وقطام ... (وكلاهما اسم امرأه). وكذلك أسماء الأصوات المحكيه مثل : «قاق» ، و «غاق» ، في نحو : صاحت الدجاجة قاق ، ونعب الغراب غاق (٤) ...

ص : ٧٣

١- لها باب خاص فى الجزء الرابع. وسبقت لها إشاره فى ص ٤٧

٢- للعدد وأحكامه باب مستقل فى الجزء الرابع.

٣- لها باب خاص فى آخر هذا الجزء.

٤- لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفه باب خاص فى الجزء الرابع.

ملاحظه : يجب الإعراب والتنوين فى كل اسم أصله مفرد مبنى ، ثم سُمى به ، كما لو سَمينا رجلا بكلمه : «أمس» المبنيه على الكسر فى لغه الحجازيين - أو بكلمه «غاق» التى هى فى أصلها اسم لصوت الغراب (١) ...

\*\*\*

ثالثا : الأفعال. منها المبنى دائما ، وهو : الماضى والأمر. ومنها المبنى حيناً والمعرب أحيانا وهو : المضارع. وأحوال بناء الماضى ثلاثه :

١- يبنى على الفتح فى آخره إذا لم يتصل به شىء ، مثل : صافح ، محمد ضيفه ، ورحب به. وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التانيث الساكنه ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمه الحق. والشاهدان قالا ما عرفا.

والفتح فى الأمثله السابقه ظاهر. وقد يكون مقدرًا إذا كان الماضى معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه.

٢- يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به «التاء» المتحركه التى هى ضمير «فاعل» ، أو : «نا» التى هى ضمير فاعل ، أو «نون النسوه» التى هى كذلك. مثل أكرمت الصديق ، وفرحت به. ومثل : خرجنا فى رحله طيبه ركبنا فيها السياره ، أما الطالبات فقد ركنن القطار.

٣- يبنى على الضم فى آخره إذا اتصلت به واو الجماعه ، مثل الرجال خرجوا لأعمالهم.

وأحوال بناء الأمر أربعة :

١- يبنى على السكون فى آخره إذا لم يتصل به شىء ؛ مثل : اعمل لدنياك ولآخرتك. وصاحب أهل المروءات. أو : اتصلت به نون النسوه ، مثل : اسمعن يا زميلاتى (٢) ...

ص : ٧٤

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح آخر باب الممنوع من الصرف عند الكلام على «أمس ويلاحظ ما سبق فى «ج» من ص ٢٩ من فروق تختلف عما هنا.

٢- من الجائز توكيده بالنون المشدده مع وجود نون النسوه بشرط أن تكون نون التوكيد مشدده مكسوره ، وقبلها ألف ، زائده تفصل بينها وبين نون النسوه ، نحو : اسمعنَّ يا زميلاتى - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٧٤ وفى ج ٤ باب نون التوكيد.

٢- يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفه ؛ مثل : صاحبن كريم الأخلاق. أو الثقيله ؛ مثل : اهجرن السفينه (١)

...

٣- يبنى على حذف حرف العله إن كان آخره معتلا ؛ مثل : اسع فى الخير دائما ، وادع الناس إليه ، واقض بينهم بالحق. [فاسع : فعل أمر مبني على حذف الألف ، لأن أصله : «اسعى» (٢). وادع : فعل أمر مبني على حذف الواو ؛ لأن أصله : «ادعو». واقض : فعل أمر ، مبني على حذف الياء لأن أصله : «اقضى»]. وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العله الواو ، أو الياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحه الظاهره على الحرفين السالفين ، فإن كان حرف العله ألفا وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحه البناء ؛ لأن الأمر يكون مبني على هذه الفتحه ؛ نحو : اسعين فى الخير ، وادعون له ، واقضين بالحق.

٤- يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنتين ؛ مثل : اخرجوا ، أو واو جماعه ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبه ؛ مثل : اخرجى. فكل واحد من هذه الثلاثه فعل أمر ، مبني على حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنتين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه). ومن الأمثله قوله تعالى لموسى وفرعون : (أذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ) ، وقوله : (فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا) - وقول الشاعر :

يا دار عبلة بالجواء تكلمى

وعمى (٣) صباحا - دار

عبله - واسلمى

وأما المضارع فيكون معربا إذا لم يتصل آخره بنون التوكيد ، أو نون النسوه. ومن الأمثله - (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) إن تخلص فى عملك تنفع وطنك. فإن اتصل بآخره اتصالا مباشرا نون التوكيد الخفيفه أو الثقيله بنى على الفتح (٤) مثل : والله لأقومن بالواجب. ولأعملن ما فيه الخير ، وقول الشاعر :

ص: ٧٥

١- فهو فعل أمر مبني على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد. ولا داعى للتشدد الذى يراه بعض النحاه ، إذ يقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحه العارضه لأجل نون التوكيد. هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شىء من معمولاته إلا- للضرورة - انظر المثال فى رقم ١ من هامش ص ٩٦ - ، لأن تقدم هذا المعمول يخرج من حيز التأکید ؛ فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده. وأجاز بعض النحاه تقديم المعمول إن كان شبه جمله. وحجته ورود أمثله كثيره تكفى للقياس عليها. وهذا أحسن - كما سيجىء فى باب نون التوكيد ح ٤.

٢- تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعا لقواعد الحروف. وعلى الرغم من كتابتها تسمى ألفا ما دامت الفتحه قبلها.

٣- انعمى واسعدى.

٤- فى محل رفع - على المشهور - وقيل : لا محل له.

فإن كان الاتصال غير مباشر؛ بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر؛ كألف الاثنين، أو مقدر؛ كواو الجماعة، أو ياء المخاطبة - فإنه يكون معرباً... فمثال ألف الاثنين (ولا تكون إلا ظاهره) ماذا تعرف عن الصانعين، أيقومان بعملهما؟ ومثال واو الجماعة المقدره: هؤلاء الصانعون أيقومنّ بعملهم؟ ومثال ياء المخاطبة المقدره: أتقومنّ بعملك يا سميره؟

وإن اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون (١)؛ مثل: إن الأمهات يبذلن ما يقدرن عليه لراحة الأبناء. ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً (٢).

فلمضارع حالتان؛ الأولى: الإعراب؛ بشرط ألا يتصل بآخره - مباشرة - نون التوكيد الخفيفه أو الثقيله، أو نون النسوة.

والثانيه: البناء: إما على الفتح إذا اتصلت بآخره - مباشرة - نون التوكيد. وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة (٣).

وإذا كان المضارع مبنياً لاتصاله بإحدى النونين وسبقه ناصب أو جازم وجب أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم، أي أنه يكون مبنياً في اللفظ، معرباً في المحل. ولهذا أثر إعرابيّ يجب مراعاته. ففي التوابع - مثلاً - كالعطف، إذا عطف مضارع على المضارع المبنى المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع المعطوف

ص: ٧٦

١- في محل رفع - على المشهور - وقيل لا محل له

٢- فلا- يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقيه - ولا غيرها -؛ لما في الفصل من التناقض المفسد للمعنى. إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين؛ أحدهما: نون النسوة، وهى تدل على جماعه الإناث، والآخر ألف الاثنين، وهى تدل على المثني؟ أو. على نون النسوة وواو الجماعة، وهذه تدل على جماعه الذكور؟ أو على نون النسوة وياء المخاطبه، وهذه تدل على المفردة المؤنثه؟ أما نون التوكيد بنوعيهما فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقيه، ولكنها بعد ألف الاثنين مشدده ومكسوره، لكيلا- تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسه التى يعرب معها المضارع. ولا تكون مكسوره مشدده إلا فى هذه الحاله. ومن الممكن أن يجتمع فى آخر المضارع نون النسوة فنون التوكيد المشدده المكسوره - لا المخففه - بشرط أن يفصل بينهما الألف المزيده للفصل هنا، نحو: أترغبينانّ فى تقديم العون للبائسات. فالنون الأولى للنسوة، والمضارع معها مبنى على السكون وجوبا، والنون الأخيره المشدده للتوكيد، ولا تأثير لها على المضارع من ناحيه بنائه. وبين النونين الألف الفاصله - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٤ وكما سيجىء البيان بالتفصيل فى ج ٤ - باب نونى التوكيد.

٣- فلا- يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقيه - ولا غيرها -؛ لما في الفصل من التناقض المفسد للمعنى. إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين؛ أحدهما: نون النسوة، وهى تدل على جماعه الإناث، والآخر ألف الاثنين، وهى تدل على المثني؟ أو. على نون النسوة وواو الجماعة، وهذه تدل على جماعه الذكور؟ أو على نون النسوة وياء المخاطبه، وهذه تدل

على المفردة المؤنثه؟ أما نون التوكيد بنوعيتها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقه ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشدده ومكسوره ، لكيلا- تلتبس فى الخط بنون الأفعال الخمسه التى يعرب معها المضارع. ولا تكون مكسوره مشدده إلا فى هذه الحاله. ومن الممكن أن يجتمع فى آخر المضارع نون النسوه فنون التوكيد المشدده المكسوره - لا المخففه - بشرط أن يفصل بينهما الألف المزيده للفصل هنا ، نحو : أترغبينانّ فى تقديم العون للباثسات. فالنون الأولى للنسوه ، والمضارع معها مبنى على السكون وجوبا ، والنون الأخيره المشدده للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحيه بنائه. وبين النونين الألف الفاصله - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٤ وكما سيجىء البيان بالتفصيل فى ج ٤ - باب نونى التوكيد.

صورة

□

ص: ٧٧



أن يتبع محل المعطوف عليه في النصب أو الجزم. وكذلك المضارع المبنى إن كان معطوفا عليه ؛ فإنه يكون مبتدأ في محل رفع - في رأى المشهور (١) الذى سبقت الإشارة إليه

ص: ٧٩

١- راجع الصبان ج ١ فى هذا الباب عند الكلام على بناء المضارع وج ٣ فى أول باب إعراب الفعل. وفى بعض ما سبق يقول ابن مالك: والاسم منه معرب ومبنى ؛ لشبهه من الحروف مدنى كالشبه الوضعى فى اسمى «جئتنا» والمعنوى فى: «متى» وفى: «هنا» وكنيابه عن الفعل ، بلا تأثر ، وكافتقار أصيلا ومعرب الأسماء : ما قد سلما من شبه الحرف ، كأرض وسما يقول : الاسم قسمان ؛ معرب ، ومبنى. وسبب بنائه شبه يدييه - أى : يقربه من الحروف - وسيجيء رد هذا - وأبان الشبه المدنى من الحروف (أى : المقرب منها) فقال : إنه الشبه الوضعى بأن يكون فى صيغته موضوعا على حرف واحد ، أو على حرفين ؛ كالضميرين : «التاء» و «نا» فى جملة : «جئتنا» ، وكالشبه المعنوى فى كلمتى : «متى» «وهنا». فكل واحده منهما اسم مبنى ؛ لأنه يؤدى معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، فأشبهه الحرف فى تأديه معنى معين ، وكأن ينوب عن الفعل بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائما بعده إلى جملة. وقد سبق الكلام عليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧ وفى ص ٧٢ فالأول كاسم الفعل ، والثانى كاسم الموصول. ثم قال ابن مالك فى بناء الأفعال والحروف. وفعل «أمر» و «مضى» بنيا وأعربوا «مضارعا» إن عرى من نون توكيد مباشر ، ومن نون إناث ؛ كيرعن من فتن وكل حرف مستحق للبناء والأصل فى المبنى أن يسكنا «إن عرى من نون توكيد» أى : إن تجرد من نون توكيد.



(١) الإعراب المحلى والتقديرى.

يتردد على ألسنه المعربين أن يقولوا فى المبنيات ، وفى كثير من الجمل المحكيه وغير المحكيه ، إنه فى محل كذا - من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم ... فما معنى أنه فى محل معيّن؟ فمثلا-: يقولون فى «جاء هؤلاء» ... إن كلمه : «هؤلاء» مبنيه على الكسر فى محل رفع فاعل - وفى : «قرأت الصحف من قبل» ... إن كلمه : «قبل» مبنيه على الضم فى محل جر ... وفى : «رأيت ضيفا بيتسم» ، إن الجمله المضارعيه فى محل نصب صفه ... وهكذا.

المراد من أن الكلمه أو الجمله فى محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسما معربا لكان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا. وفى بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعا معربا لكان منصوبا أو مجزوما. فهى قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها.

أما التقديرى فقد سبق (١) أنه العلامه الإعرابيه التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف عله لا تظهر عليه الحركه الإعرابيه ، كالألف فى مثل : إن الهدى هدى الله ، واستجب لداعى الهدى.

ونتيجه لما سبق يكون الإعراب المحلى منصبا على الكلمه المبنيه كلها ، أو على الجمله كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما. وأن التقديرى منصب على الحرف الأخير من الكلمه.

وهناك رأى آخر لا يجعل الإعراب المحلى مقصورا على المبنى وبعض الجمل - كراى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضا بعض الأسماء المعربه صحيحه الآخر بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمه المعربه علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثله عنده : ما جاءنى من كتاب ، فكلمه «كتاب» مجروره بالحرف : «من» الزائد. وهى فى محل رفع فاعل للفعّل : «جاء». وقد تحقق الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب. وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى التقديرى

ص : ٨٠

١- فى ص ٦٩ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجىء فى «و» من ص ١٤٣ أما حصر مواضعه فى ص ١٧٩ وما بعدها.

يقولون في إعرابه : مجرور لفظا مرفوع تقديرا (١)... والخلاف لفظي. ولعل الأخذ بالرأى الثاني أنفع ، لأنه أعم.

ويدخل في الإعراب المحلى عدده أشياء. أظهرها المبنيات كلها ، والجمل التي لها محل من الإعراب ، محكيه وغير محكيه ، والمصادر المنسبكه ، وكذا الأسماء المجروره بحرف جرّ زائد في رأى سلف. - وكما سيجيء في ج ٢ ص ٣٥٠ م ٨٩ - والمنادى المستغاث (ج ٤)

هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلى والتقديرى ، ولا إهمال شأنهما ، إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلا - بغير معرفه الحركه المقدره أو المحكيه (٢) بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفه حركه كل منهما. وستجيء إشاره لبعض ما سبق فى ص ١٧٨ وللإعراب المحلى فى ص ٢٨١ وأيضا فى ج ٢ ص ٣٥ م ٨٩.

(ب) تلمس النحاء أسبابا للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه.

قالوا فى عله بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفه ، تفتقر فى تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفه التى تقتضى ذلك. فالفعل - وحده - لا- يؤدى معنى الفاعليه ، ولا المفعوليه ، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سببا فى إعرابه - كما سبق (٣) ، إلا المضارع فإنه قد يؤدى معنى زائدا على معناه الأصلي ، بسبب دخول بعض العوامل. فحين نقول ؛ لا تهمل عملك ، وتجلس فى البيت (بجزم : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهى عن الجلوس أيضا ، (بسبب مجيء الواو التى هى لعطف الفعل على الفعل هنا). وحين نقول : لا تهمل عملك ، وتجلس فى البيت (بنصب : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهى عن اجتماع الأمرين معا ، وهما الإهمال والجلوس. فالنهي منصب عليهما معا ، بحيث لا يجوز عملهما فى وقت واحد ؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما فى وقت يخالف وقت الآخر - (والواو هنا للمعيه وهى التى اقتضت ذلك).

ص: ٨١

١- راجع الصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع.

٢- من المهم ملاحظه ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧١.

٣- فى ص ٦٧.

وإذا قلت : لا- تهمل القراءة ، وتجلس (برفع : تجلس) ، فالنهي منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فمباح. (فالواو هنا : للاستئناف ، وهي تفيد ذلك المعنى.) فالمضارع قد تغيرت علامته آخره على حسب تغير المعاني المختلفه ، والعوامل التي تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهه ، فأعرب مثله.

أما بناؤه مع نون التوكيد ، و نون النسوه فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود إحداهما فيه أبعده من مشابهه الاسم المقتضيه للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول فى الأفعال ؛ وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء - كما سبق - وأما الإعراب فى المضارع أحيانا ، فأمر عارض ، وليس بأصيل.

هكذا يقولون! وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو دلالته فى الجملة على معنى فى غيره ، وعدم دلالته وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبى ؛ فلا حازه له بالإعراب ؛ لأن وظيفه الإعراب تمييز المعانى التركيبيه بعضها من بعض؟ إذا لم التفرقه فنقول إن كلمه : «ابتداء» وحدها التى تفهم من الحرف : «من» هى اسم ، وكلمه : «من» نفسها هى حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ ؛ شىء كان هو المبتدئ ، و شىء آخر كان المبتدأ منه؟

هل السبب ما سطره من دليل جدليّ مرهق ، هو : أن معانى الأسماء تتوقف على أمور كليه معلومه لكل فرد بداهه ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنيه عن غيرها؟ فلفظه : «ابتداء» عندهم معناها مطلق ابتداء شىء من شىء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد. و شىء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهه كل عقل. بخلاف معنى الابتداء فى لفظه : «من» حين نقول مثلا : سرت من القاهره ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء «سير» لا ابتداء قراءه : ، أو أكل ، أو كتابه ، أو سفر. أو ... وأنه ابتداء «سير» من مكان معين ؛ هو : القاهره. فليس الابتداء فى هذا المثل معنى مطلقا كما فى سابقه ، وليس فهمه ممكنا إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين ؛ يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهره. أى : أن المعنى إن لوحظ فى ذاته مجردا من كل قيد ، كان مستقلا ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، «كالابتداء» ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير

مستقل ، وكان التعبير عنه مقصورا على الحرف (١) ...

فهل نقبل هذه العلل المصنوعه الغامضه؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أو كثيرا منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم؟ ثم يعود النحاه فيقولون : إن بعض الأسماء قد بينى لمشابهته الحرف ، مثل : «من» و «أين» و «كيف» وغيرها من أسماء الاستفهام ... ومثل «من» ، و «ما» وغيرهما من أدوات الشرط والتعليق ... فأسماء الاستفهام إن دلت على معنى فى نفسها فإنها تدل فى الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها ؛ فكلمه : «من» الاستفهاميه ، اسم ؛ فهى تدل بمجرد ذاتها على مسمى خاص بها ، إنسانا غالبا ، أو غير إنسان - وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزه الاستفهام معها تقديرا ... فكأنك إذا قلت : من عندك؟ تفترض أن الأصل أمن عندك؟ وأنهما فى تقدير ككلمتان : «الهمزه» ، وهى حرف معنى ، و «من» الداله على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصه التى تدل عليها : «من» فلما كانت «من» لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوبا عن همزه الاستفهام لفظا ، للزومها كلمه : «من» معنى ، وصارت «من» نائبه عنها حتما ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسميه هى دلالة «لفظيه» ، مرجعها لفظها ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها (٢). ولا يجوز إظهار الهمزه فى الكلام كما تظهر كلمه : «فى» مع الظروف جوازا ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمنا معنى : «فى» بالطريقه السالفه ، فيستحق البناء كما بنيت «من» الاستفهاميه ، وإنما كلمه : «فى» محذوفه من الكلام جوازا لأجل التخفيف ؛ فهى فى حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها. بخلاف الهمزه (٣).

وكذلك كلمه : «أين» تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضا على الاستفهام فيما بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزه الاستفهام معها ، ثم الاستغناء عن الهمزه وجوبا ؛ لوجود ما يتضمن معناها.

ص : ٨٣

١- أول حاشيه الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم.

٢- شرح المفصل ج ١ القسم الأول - قسم الأسماء.

٣- شرح المفصل ج ٢ ص ٤١ فى الظروف.

وكلمه : «كيف» : تدل على معنى فى نفسها ، وهو : الحال ، وتدل على معنى فيما بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمه : «من» تدل على العاقل - غالبا - بنفسها ، وكلمه : «ما» تدل - غالبا - على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما ؛ فكأن كل كلمه من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها - تقوم مقام كلمتين فى وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى فى غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظا ، لوجود الاسم الذى يتضمنه تقديرا (1) ويؤدى معناه تماما. ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - فى خيال بعض النحاه - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه فى الاسميه تمكنا يعده من مشابهه الحرف.

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون فى خلق علل يثبتون بها أن الأصل فى البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركه إنما هو لسبب ، وأن الحركه تكون ضمه ، أو فتحه ، أو كسره ، لسبب آخر ، بل لأسباب!! فما هذا الكلام (2)؟ وما جدواه لدارسى النحو؟ أيعرفه العرب الخلل أصحاب اللغه ، أو يخطر ببالهم؟

علينا أن نترك هذا كله فى غير تردد ، وأن نقنع بأن العله الحقيقيه فى الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه. من غير جدل زائف ، ولا- منطلق متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين (3)) إلى أمر واحد ؛ هو : «السماع عن العرب الأوائل» ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شىء من تلك العلل ، التى لا- تثبت على التمحيص. وعلى هذا

ص: ٨٤

- ١- راجع الصفحه الأولى من الجزء الثامن من شرح المفصل القسم الثالث : الحروف.
- ٢- نرى بعضه فى حاشيه الخضرى وشروح التوضيح والصبان وغيرها ... أول باب المعرب والمبنى.
- ٣- حاشيه الخضرى الجزء الأول - أول المعرب والمبنى ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وحاشيه الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع. وكذلك ما أشرنا إليه فى المقدمه - هامش ص ٨ - من رأى «أبى حيان» الوارد فى «الهمع» ج ١ ص ٥٦ حيث يقول عن تعليقات النحاه لحركه الضمير : «إنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلق» يريد بالوضعيات : الألفاظ التى وضعها العرب على صورته خاصه وشكل معين من غير عله للوضع ، ولا سبب سابق يدعو إلى اختيار هذه الصوره وذلك الشكل ؛ فليس هناك سبب إلا مجرد النطق المحض.

لا يصح الأخذ بما قاله النحاه (1) من أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهه قويه (2) في أحد أمور أربعة :

### أولها : الشبه الوضعى

بأن يكون الاسم موضوعا أصاله على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : التاء ، ونا ، فى : جتتا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفرديه المقطع ، أو ثنائيه المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التى تزيد على حرفين ، مثل : نحن ، وإيا .... وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعه ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ....

### ثانيهما : الشبه المعنوى

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه فى جملة ، معنى جزئيا غير مستقل ، زياده على معناه المستقل الذى يؤديه فى حاله انفراده ، وعدم وضعه فى جملة .

وكان الأحق بتأديه هذا المعنى الجزئى عندهم : الحرف . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلف الحرف فعلا ، وحل محله فى إفاده معناه ، وصرف النظر عن الحرف نهائيا فلا يصح ذكره ، ولا- اعتبار أنه ملاحظ ؛ فليس حذفه للاقتصار كحذف : «فى» التى يتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمه : «من» التى يتضمنها أنواع من التمييز ، فإن هذا التضمن فى الظرف والتمييز لا يقتضى البناء - كما يقولون - . أما التضمن الذى يقتضى البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم ، الذى يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن . فيخرج الظرف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : متى تحضر أكرمك - ومتى تسافر؟

فكلمه : «متى» فى المثال الأول تشبه الحرف «إن» فى التعليق والجزاء ، وهى فى المثال الثانى تشبه همزه الاستفهام ، فكلتاهما اسم من جهه ، ومتضمنه معنى

ص : ٨٥

١- كابين هشام وغيره .

٢- هى التى لا يعارضها شىء من خصائص الأسماء كالتثنيه والإضافه .

الحرف من جهه أخرى ، فمتى الشرطيه وحدها تدل على مجرد تعليق مطلق ، ولكنها بعد وضعها فى الجمله دلت على معنى فى الجمله التى بعدها ، وهو تعليق شىء معين بشىء آخر معين : أى : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثانى المعين : مرتبط بحصول الأول المعين.

وهى وحدها فى الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير دلالة على الشىء الذى تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك. لكنها بعد وضعها فى الجمله دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد. هو الحضور ، ومتجه إلى المخاطب أيضا.

وكذلك اسم الإشاره ، مثل كلمه : هذا ؛ فإنها وهى منفردة ، تدل على مطلق الإشاره ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس؟ حيوان أم غير حيوان؟

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشاره صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلاله على ذات محسوسه لإنسان (1).

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليلات ، فلماذا أعربت : «أى» الشرطيه ، «وأى» الاستفهاميه ، وأسماء الإشاره المشابه ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابته ، وعليها اعتراض ، ثم إجابته ، ثم اعتراض ...

### ثالثها : الشبه الاستعمالى

بأن يكون الاسم عاملا- فى غيره ، ولا- يدخل عليه عامل - مطلقا - يؤثر فيه فهو كالحرف : فى أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهات القمر ، وبله المسىء ، فهيهات : اسم فعل ماض ، بمعنى بعد جدّا ، وفاعله القمر ، وبله : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، والمسىء : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع فى الفاعل ، كما أن «بله» عملت النصب فى المفعول ، ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه.

ص: ٨٦

١- راجع ٢٨٩ م ٢٤.

## رابعها : الشبه الافتقاري

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارا لازما إلى جملة بعده ، أو ما يقوم مقامها - كالوصف في صله «أل» - أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف في هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع - غالبا - لتأديه معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائما. فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقا عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى.

فإن صح هذا فلم أعربت ... «أى» الموصولة - أحيانا - ، و «اللذان» ، و «اللتان»؟ أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ؛ من الإضافة في كلمه : «أى». والتثنيه فيما عداها. والإضافة والتثنيه من خصائص الأسماء ، فضعف شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تن. وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابه ، فاعتراض ...

فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة؟ وأي نفع فيما ذكر من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار حركه معينه لبعض المبنيات دون حركه أخرى ...

## خامسها : الشبه اللفظي

زاده بعضهم (١) ، ومثّل له بكلمه «حاشا» الاسميّه قائلا : إنها مبنيه لشبهها «حاشا» الحرفيه في اللفظ. وكذا بكلمه «على» الاسميّه ، و «كلّا» بمعنى «حقّا». و «قد» الاسميّه. وقيل إن الشبه اللفظي مجوّز للبناء ، لا محتم له. وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقه أن تكون معربه تقديرا كإعراب الفتى. ما عدا «قد» فإنها تعرب لفظا - كما سبق - وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمه لها.

إن الخير في إهمال كل هذا ، وعدم الإشاره إليه في مجال الدراسه والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد المواضع التي يكون فيها الاسم مبنيا وجوبا ، وهو العشره الماضيه (٢) ومبنى جوازا في مواضع أخرى ستذكره في مواطنها.

ص: ٨٧

١- راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على أنواع الشبه ، والتنبيه الثاني.

٢- ص ٧٢



ح - اشترطوا في إعراب المضارع - كما سبق - ألا تتصل به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ، أو نون الإناء (١) ؛ فالمضارع معرب في مثل : «هل تقومان؟ وهل تقومين؟ وهل تقومن؟» لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالاً مباشراً ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أو المقدر ، وهو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؛ فأصل تقومان : تقومانن. فاجتمعت ثلاث نونات في آخر الفعل. وتوالي ثلاثه أحرف هجائيه من نوع واحد ، وكلها ليس أصليا ، وإنما هو من حروف الزيادة (٢) - أمر مخالف للأصول اللغويه ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشدده ، لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها ، وهو توكيد الكلام وتقويته. ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى التشديد لا التخفيف (٣). فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، وهي نون الرفع ، كسرت المشدده ، وصار الكلام ؛ «تقومانن» (٤).

وأصل «تقومن» هو : «تقومونن» حذفت النون الأولى للسبب السالف ، فصار «تقومونن» ؛ فالتقى ساكنان ... واو الجماعة والنون الأولى المدغمه في نظيرتها ؛

ص: ٨٨

١- لا يكون اتصال نون النسوه به إلا مباشرا.  
٢- يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثه المتماثله زوائد ؛ فليس منه : (القائلات جنن أو يجنن) ، لأن الزائد هو المثل الأخير من الثلاثه. وليس منه قوله تعالى : (لَيْسَ جَنَّ ، وَلَيْكُونًا ، مِنَ الصَّاغِرِينَ) - كما يقول الصبان في هذا الموضوع وفي باب نون التوكيد ج ٣ - وليس منه أيضا الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحييك ، أو : أنا محييك (وراجع شرح الرضى للشافيه ، ج ٢ هو ١٨٦ وما يليها). وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع ، سيجيء ذكرها في الجزء الرابع (باب تشبيه المقصور والممدود ، وجمعهما ...)

٣- إيضاح هذا ، وتفصيله في ج ٤ ص ١٤٢ م ١٤٤ باب نون التوكيد.

٤- التقاء الساكنين (وهما ألف الاثنين والنون المشدده) جائز هنا ؛ لأنه على بابه وعلى حده : أى : على الباب القياسى له ، وموافق له ؛ وذلك لتحقق الشرطين المسوغين للتلاقي ؛ وهما وجود حرف مد (أى : حرف عله قبله حركه تناسبه) وبعده في الكلمه نفسها حرف مدغم في مثله ، أى : حرف مشدد. مثل : خاصه ، دابه ، الضالين. فإن كانت نون التوكيد خفيفه لم يصح وقوعها بعد الألف مطلقا ، سواء أكانت ألف اثنين ، أم زائده للفصل بين نون التوكيد ونون النسوه ، في مثل : تعليمان يفتيات - وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب (ج ٤ باب نون التوكيد) - انظر هامش الصفحه الآتية. هذا ، ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط - كما قلنا في ص ٤٩ - وكما يجيء في ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ - وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ؛ مثل : كاف - ميم ، صاد ...

فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين (1). وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامه قبلها تدل عليها ؛ وهى : «الضمه» ولم تحذف النون ، مراعاه للغرض البلاغى السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها.

ومثل ذلك يقال فى : «تقومن» فأصلها : «تقومين» حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشدده ، فصار اللفظ أنت تقومين ؛ فالتقى . ساكنان : ياء المخاطبه والنون الأولى المدغمه فى نظيرتها. فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسره قبلها تدل عليها ، ولم تحذف النون للحاجه إليها ، فصار اللفظ تقومن ... فعند إعراب «تقومن ... السابقه ، أو تقومن ... نقول :  
فعل مضارع

ص: ٨٩

١- قال بعض النحاه : (إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز : فلا حاجه إلى حذف الواو والياء للتخلص منه. ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزا - لا يخلو من ثقل ما ، فالحذف هو للتخلص من الثقل الحاصل به. اه الصبان ج ١ فى الكلام على إعراب المضارع ...) وقال فريق آخر من النحاه : (إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد «أى : حرف عله قبله حركه تناسبه» والثانى مدغما فى مثله. وهما فى كلمه واحده لأن الواو والياء كجزئها - فلم لم يقبل كما قبل فى نحو دابه؟ أجب : بأن الساكنين هنا من كلمتين ؛ لا من كلمه واحده ؛ إذ الواو والياء كلمه مستقله ، وكونهما كالجاء لا يعطيها حكمه من كل وجه ؛ فلم يغتفر التقاؤهما لثقله ... اه خضرى فى الموضع السابق أيضا). ثم قال : وإنما اغتفر فى ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لفوات شبههما بنون المثنى فيلبس بفعل الواحد ... اه) والذى نراه فى الواو والياء - ويؤيده السماع القوى كالذى فى قوله تعالى (أَتُحَاجُّونِى فى الله ...) أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما فى الأمثله السابقه وأشباهاها على حسب الاعتبارين السالفين. لكن الحذف هو الأكثر - طبقا لما سأتى فى ص ١٦٢ و ٢٥٥ ويؤيد صحه الحذف وعدمه ما جاء فى حاشيه الألوسى على القطر (ص ٥٧) من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأول منهما حرف مد (أى : حرف عله قبله حركه تناسبه) والثانى منهما مدغما فى مثله : كدابه والضالين. فليس فى هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما فى كلمه واحده. ومن أمثله قوله تعالى : (فَأَسْتَفِيما ، وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) فقد اشتملت الآيه على المضارع «تتبعان» الذى وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا فى كلمتين. أما من يشترطون أن يكون الالتقاء فى كلمه واحده. فيقولون فى المضارع السابق وأشباهاه مما لم يحذف فيه حرف العله ، إن سبب بقاء حرف العله ، وعدم حذفه هو ضروره طارئه ، كمنع اللبس فى المضارع السالف ، لأن حذف الألف يوقع فى اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لثلا يضيع الغرض الهام الذى جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد. ويؤيد ما سبق أيضا ما جاء فى هامش الشذور - ص ١٥ - فهو شبيه بما نقله الألوسى. وجاء فى شرح التصريح (ج ٢ باب الإبدال عند الكلام على إبدال الواو من الياء) ما نصه : يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف لين - يريد حرف مدّ. والثانى مدغما - - كدابه ... اه. فقد سكت عن شرط الالتقاء فى كلمه واحده ، فكان شأنه كشأن المراجع الاخرى التى سكنت وتركت شرط التلاقي فى كلمه واحده. ولهذه المسأله بيان فى باب نون التوكيد ج ٤

مرفوع وعلامة رفعه النون المقدره (١) لتوالى النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعه ، أو : ياء المخاطبه) فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع.

وعند إعراب «تقومان» نقول فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون المقدره لتوالى النونات. والنون المشدده للتوكيد. ومثل هذا فى قوله تعالى : (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ...) فأصل ... تبلون : تبلونن ؛ تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنه مع واو الجماعه ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعه والنون الأولى من نونى التوكيد ، فحركت واو الجماعه بحركه تناسبها - وهى الضمه - للتخلص من اجتماع الساكنين. ولم تحذف الواو لعدم وجود علامه قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغى يقتضى بقاءها مشدده ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمه ، التى تناسبها.

وكذلك «ترين» فى قوله تعالى يخاطب مريم : (فَمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) أصلها : ترأينن ، نقلت حركه الهمزه إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزه تخفيفا (٢) ، فصارت الكلمه : ترينن ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو : «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده ؛ فصارت : ترينن ، والياء الأولى متحركه وقبلها فتحه ، فانقلبت

ص: ٩٠

١- نون الرفع هنا مقدره (كما هو مبين فى رقم ٥ من ص ١٨٤) لأنها محذوفه لعله : والمحذوف لعله كالثابت. ولكنها لا تظهر فليست محذوفه حذفاً نهائياً ، وإنما هى مختفيه ، ولذا فالإعراب هنا تقديرى لا لفظى. وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعه ؛ أو ياء المخاطبه ، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلاً وسواء أكانت نون التوكيد مشدده أم غير مشدده ، إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر ؛ لأن نون التوكيد الخفيفه لا تقع بعد ألف الاثنين ، وكذلك لا تقع بعد نون النسوه إلا بشرط وجود ألف زائده تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضاً وكسرها. (راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ح ١ عند الكلام) على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسه فى آخر باب المعرب والمبنى ، وشرح التوضيح وهامشه ج ١ فى أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر فى المقصور والمنقوص) ويجرى على الألسنه الآن عند الإعراب أنها محذوفه ، ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً.

٢- الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتمزم فى المضارع والأمر من ماده الفعل : «رأى».

ألفا ، فصارت الكلمه : «تراين» فالتقى ساكنان الألف وتلك الياء الأولى (1) ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت «ترين» فالتقت ياء المخاطبه ساكنه مع النون الأولى من النون المشدده ، فحركت الياء بالكسره ، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسره قبلها تدل عليها ، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشدده ؛ لأن المقام يتطلبها مشدده ؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسره التي تناسبها ؛ فصارت : ترين. وبمناسبه ما سبق من تحريك واو الجماعه وجوبا نذكر قاعده لغويه عامه تتصل بواو الجماعه ؛ هي : أنها فى غير الموضع السابق تضمّ - فى الأغلب - إذا كان ما قبلها مفتوحا وما بعدها ساكنا ، نحو : الصالحون سعوا اليوم فى الخير ، ولن يسعوا الغداه فى سوء ؛ فارضوا الخطه التي رسموها.

و - وجود التوكيد فى المثاليين الأولين (تقومنّ ، وتقومنّ) قد يوهم أنها متصله بآخر المضارع اتصالا مباشرا يقتضى بناءه ؛ لكن الحقيقه غير ذلك ؛ فهو معرب ، واتصال النون به ظاهرى ؛ لا عبره به ؛ لأنه فى الحقيقه مفصول منها بفاصل مقدر (أى : خفى غير ظاهر) هو ؛ واو الجماعه المحذوفه ، أو ياء المخاطبه المحذوفه ، وكلاهما محذوف لعله ، والمحذوف لعله كالثابت - كما أشاروا (2) - لهذا يكون المضارع فى المثاليين السالفين معربا ؛ لا مبتئا ؛ لأن نون التوكيد مفصوله منه حقيقه وتقديرا. أما فى بقيه الأمثله (تقومانّ - تبلونّ - ترينّ) فالنون لم تتصل أيضا بآخره ؛ لوجود الفاصل المنطوق به ، الحاجز بينهما ، ونعنى به : الضمير (ألف الاثنيين - واو الجماعه - ياء المخاطبه). فالمضارع هنا معرب أيضا ؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالا مباشرا. وهذا شأن المضارع دائما ؛ يظل محتفظا بإعرابه ، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصله بآخره اتصالا مباشرا ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظى ، مذكور أو مقدر.

ولهذا ضابط صحيح مطّرد ؛ هو أن المضارع إذا كان مرفوعا بالضمه قبل مجىء نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشرا. وإن كان مرفوعا بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير.

ص : ٩١

١- التي هي حرف أصلى من أصول الكلمه وليست ياء المخاطبه.

٢- انظر هامش الصفحه السابقه

ه - قلنا إن الماضى يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التى هى ضمير «فاعل» ، أو «نا» التى هى فاعل كذلك ، أو نون النسوة وهى ضمير فاعل أيضا ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واو الجماعه. لكن كثير من النحاه يقول إن هذا السكون عرضى طارئ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالى أربع حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمه واحده ، (أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة) ، فليس السكون فى رأيهم مجلوبا من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه. لهذا يقولون فى إعرابه : بنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض ... وكذلك يقولون فى الضمه التى قبل واو الجماعه ؛ إنها عرضيه طارئة ؛ لمناسبه الواو فقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهوره الضمه العارضه ... إلخ.

ولا- داعى لهذا التقدير والإعنت. فمن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشره فى الحاله الأولى ، وعلى الضم فى الحاله الثانيه.

و - ليس من المبنى الأسماء المقصوره ؛ مثل : الفتى ، الهدى ، المصطفى ، ولا- الأسماء المنقوصه ؛ مثل : الهادى ، الداعى ، المنادى ؛ لأن ثبات آخرها على حال واحده إنما هو ظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معربه تقديرا ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ فنقول فى الرفع : الفتيان ، والفتون. وفى النصب والحر : الفتيين والفتين. وكذلك : الهاديان ، والهاديين والهادون والهادين ... وكذا الباقي.

أما بناء اسم لا - أحيانا - وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه وهو وجود : «لا» و «النداء» ، فمتى زال السبب زال البناء العارض. بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم ...

أنواع (١) البناء والإعراب ، وعلامات كل منهما (٢)

للبناء أنواع أصلية ، وأخرى فرعية تنوب عنها. فالأصلية أربعة :

١- السكون (٣) وهو أخفها. يدخل أقسام الكلمة الثلاثه ؛ فيكون فى الاسم ؛ مثل : كم ، ومن. ويكون فى الحرف مثل : قد ، وهل. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثه ؛ فى الماضى المتصل بضمير رفع متحرك ، أو بنون النسوه ، مثل : حضرت (بفتح التاء ، وضمها ، وكسرهما) حضرنا - النسوه حضرن. وفى الأمر المجرد صحيح الآخر ؛ مثل : اجلس واكتب ... وفى المضارع المتصل بنون النسوه : مثل : الطالبات يتعلمن ويعملن ...

٢- الفتح ، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثه ، فيكون فى الاسم ؛ مثل : كيف وأين. ويكون فى الحرف ؛ مثل : سوف ، وثم. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثه ؛ فى الماضى المجرد ؛ مثل : كتب ، نصر ، دعا. والفتح فى : «دعا» وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالألف - يكون مقدرًا.

وفى المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد فى آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرن فى طلب العلم. سافرن - يا زميل - فى طلب العلم.

٣- الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فمثال الاسم : حيث ، والضم فيه ظاهر. وقد يكون مقدرًا فى مثل : «سيبويه» عند النداء : تقول : يا سيبويه ؛ فهو مبنى على الكسر لفظًا ، وعلى الضم تقديرًا (٤) فى محل نصب فى الحالتين. ومثال الحرف : «منذ» (على اعتبارها حرف جر).

أما الضم فى آخر الفعل فى مثل : الأبطال حضروا فليس بأصلية ، وإنما هو ضم عارض لمناسبه الواو - كما سبق - (٥).

ص: ٩٣

١- يرتضى بعض النحاه تسميتها : «بالألقاب» بدلا من الأنواع. ولا مانع من هذا أو ذاك.

٢- فى ص ٩٨ بيان السبب فى أن لكل منهما علامات خاصه.

٣- ويسمى : الوقف - كما فى ص ٩٨ - ويكثر فى عبارات الأقدمين ترديد الاثنتين

٤- ويقولون فى إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ؛ منع من ظهوره حركه البناء الأصلية - وهى الكسر - فى محل نصب.

٥- انظر صفحه ٩٢.

٤- الكسر. ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضا ؛ فمثال الاسم : هؤلاء. ومثال الحرف : باء الجر في «بك» ...

والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس :

١- ينوب عن السكون حذف حرف العله من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخش ، وارم ، واسم ؛ في نحو : اصفح عن المعتذر لك ، واخش أن يقطعك ، وارم من ذلك إلى كسب مودته ، واسم بنفسك عن الصغائر.

وينوب عن السكون أيضا حذف النون في فعل الأمر ، المسند لألف الاثنين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، مثل : اکتبا - ، اکتبوا ، اکتبى.

٢- وينوب عن الفتح الكسره في جمع المؤنث المبني ، الواقع اسم «لا» النافية للجنس. نحو : لا مهملات هنا (وفي هذا نيابه حركه بناء عن حركه أخرى).

وينوب عن الفتح أيضا الياء في المثني المبني ، وفي جمع المذكر المبني ، إذا وقع أحدهما اسم : «لا» النافية للجنس ، نحو : لا غائبين. ولا غائبين هنا (هذه نيابه حرف عن حركه بناء).

٣- وينوب عن الضم الألف في المثني ؛ إذا كان منادى مفردا (١) علما ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصوده ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنين معينين (وهذه نيابه حرف عن حركه بناء).

وتنوب الواو عن الضمه في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفردا علما. نحو ؛ يا محمدون (وهذه نيابه حرف عن حركه بناء أيضا).

ومما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيان ، وكذلك الفتح ، والضم. كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل. وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :

ص: ٩٤

١- المفرد في باب المنادى هو : ما ليس مضافا ، ولا- شبيها بالمضاف. فالمنادى المضاف مثل : يا سعد الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعا خيرا ترقب جزاءه. (وللمنادى باب مستقل في الجزء الرابع)

إلى هنا انته الكلام على علامات البناء الأصليه والفرعيه (1).

ص: ٩٥

---

١- أما بيان السبب فى أن لكل منهما علامات خاصه فيأتى - كما ذكرنا - فى ص ٩٨ - وإلى العلامات التى شرحناها يكتفى ابن مالك بقوله عنها : وكلّ حرف مستحقّ للبناء والأصل فى المبنى أن يسكّنا ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم ؛ كأين ، أمس ، حيث ، والشاكن كم



ب - وللإعراب أنواع أربعة :

١- الرفع ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيد يقوم ، ومثل الخبر والمضارع فى قول الشاعر يمدح خبيرا حكيما :

يزن الأمور ؛ كأنما هو صيرف

يزن النصار بدقه وحساب

٢- النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن سعيدا لن يقبل الهوان.

٣- الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ، مثل : بالله أستعين.

٤- الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل : لم أتأخر عن إجابته الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعيش حزًا بموطنه الفتى

فسمّ الفتى ميتا ، وموطنه قبرا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ؛ والجر مختص بالاسم ؛ والجزم مختص بالمضارع.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها :

فالعلامات الأصلية أربعة هى : الضمه فى حالة الرفع ، والفتحة فى حالة النصب ، والكسره فى حالة الجرّ ، والسكون (أى : عدم وجود حركه) فى حالة الجزم ؛ فتقول فى الكلمه المرفوعه (فى مثل : سعيد يقوم) : مرفوعه ، وعلامه رفعها الضمه ؛ وفى الكلمه المنصوبه (فى مثل : إن عليا لن يسافر) : منصوبه ، وعلامه نصبها الفتحة : وفى المجروره : علامه جرّها الكسره ، وفى المجزومه : علامه جزمها السكون (١) ...

ص: ٩٦

١- وفى الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك : والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعل ؛ نحو : لن أهابا والاسم قد خصص بالجر ؛ كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما فارفع بضمّ وانصبن فتحا ، وجر كسرا ، كذكر الله عبده يسر هذا ، وكلمه : «الرفع» تعرب مفعولا به مقدما للفعل : اجعلن. ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختيارا - كما قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٧٥ - ، وبخاصه إذا كان المعمول ليس شبه جمله عند من يبيح تقديم شبه جمله دون غيره من المعمولات - ولكن ضروره الشعر قضت بالتقديم ، ولا داعى لإعرابه مفعولا به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما فى ذلك من تهافت بلاغى. وكلمتا : «فتحا وكسرا» فى البيت الأخير منصوبتان على نزع الخافض ، إذ أصلهما : بفتح - - بكسر - وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى : «نزع الخافض». والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسى ؛

كما سيجيء في موضعه من باب تعديه الفعل ولزومه (ج ٢ ص ١٣٩ م ٧١) حيث قلنا هناك : لا داعى للأخذ بالرأى الذى يعتبره قياسيا ، لأنه يؤدى إلى الخلط والغموض والإلباس ؛ إذ يوقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قله معدوده مشغله بالشئون اللغويه.

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية. وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ (فيحذف حرف العله من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم).

والمواضع التي تقع النيايه فيها سبعة ، تسمى أبواب الإعراب بالنيايه ، وهي :

١- الأسماء الستة. ب - المثني. ح - جمع المذكر السالم.

د - جمع المؤنث السالم. ه - الاسم الذي لا ينصرف.

و - الأفعال الخمسة. ز - الفعل المضارع المعتل الآخر.

وتتلخص الفروع العشره النائيه عن الأصول فيما يأتي :

١- ينوب عن الضمه ثلاثه أحرف ، هي : الواو ، والألف ، والنون.

٢- ينوب عن الفتحة أربعة ، هي : الكسره ، والألف ، والياء ، وحذف النون.

٣- ينوب عن الكسره حرفان ، هما : الفتحة ؛ والياء.

٤- ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف عله في آخر المضارع المعتل المجزوم ، أو حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومه.

وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصه بكل واحد.

ص : ٩٧

ما السبب في أن للبناء علامات خاصه ، وللإعراب أخرى؟

قال شارح المفصل (١) ما نصه :

«اعلم أن سيويه وجماعه من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف (٢).

«وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجر ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً ، - أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن - فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل (المعرب) في حيز المبنيات. أرادوا بالمخالفه بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائده وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكفي عن أن يقال له : مضموم ضمه تزول ، أو ضمه بعامل. وربما خالف في ذلك بعض النحاه وسمى ضمه البناء رفعا ، وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه هو هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمه.» اه

ص: ٩٨

١- ج ٣ ص ٨٤

٢- هو : السكون ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٩٣.

هى : أب ، أخ ، حم (٢) ، فم ، هن (٣) ، ذو ... بمعنى صاحب (٤). فكل واحد من هذه الستة يرفع بالواو نيابه عن الضمه ، وينصب بالألف نيابه عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابه عن الكسره ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرم الناس أباك ، استمع إلى نصيحه أبيك .... ومثل قول الشاعر :

أخوك الذى إن تدعه لملّمه

يجبك وإن تغضب إلى الشيف يغضب

فتقول : إن أخاك الذى ... - تمسك بأخيك الذى ... ومثل هذا يقال فى سائر الأسماء الستة.

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقه ، أربعه شروط عامه ، وشروط خاصه بكلمه : «فم» ، وآخر خاص بكلمه : «ذو».

فأما الشرط العامه فهى :

١ - أن تكون مفرده ، فلو كانت مثناه أو مجموعه ، أعربت إعراب المثنى أو الجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوين ، ذهبت إلى أبوين. جاء آباء ، رأيت آباء ، ذهبت إلى آباء .....

ب - أن تكون مكبره (٥) ؛ فإن كانت مصغره أعربت بالحركات الثلاث الأصليه فى جميع الأحوال ، مثل : هذا أبيتك العالم .... إن أبيتك عالم ... اقتد بأبيتك ..... إلخ.

ص : ٩٩

١- وقد يسميها بعض النحاه : الأسماء الستة المعتله الآخر ، لأن فى آخرها واوا محذوفه تخفيفا إلا فى : ذو.

٢- اللحم : كل قريب للزوج أو الزوجه ؛ والدا كان أم غير والد. لكن العرف قصره على الوالد.

٣- بمعنى شىء ، أى شىء ، وبمعنى الشىء اليسير ، والتافه. وكنايه عن كل شىء يستقبح التصريح به.

٤- تقول : محمد ذو خلق ؛ وعلى ذو أدب. أى : صاحب خلق ، وصاحب أدب. وقوله عليه السّلام : شر الناس ذو الوجهين الذى يأتى هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه.

٥- غير مصغره (وللتصغير النحوى باب مستقل فى الجزء الرابع)

ح - أن تكون مضافه ؛ فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية ، مثل : تعهد أب ولده ... أحبّ الولد أبا. اعتن أب. وقد اجتمع في البيت الآتي إعرابها بالحروف وبالحرركات ، وهو :

أبونا أب لو كان للناس كلهم

أبا واحدا أغناهمو بالمناقب

د - أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم (١) ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدره قبل الياء ، مثل : أبي يحب الحق ، إن أبي يحب الحق ، اقتديت بأبي في ذلك. فكلمه : «أب» في الأمثله الثلاثه مرفوعه بضمه مقدره قبل الياء ، أو منصوبه بفتحها مقدره قبل الياء ، أو مجروره بكسره مقدره أيضا (٢). وكذلك باقى الأسماء الستة. إلّا «ذو» فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفه.

أما الشرط الخاص بكلمه : «فم» ، فهو حذف «الميم» من آخرها ، والاقتران على الفاء وحدها. مثل : ينطق «فوك» الحكمه. (أى ؛ فمك) : إن «فاك» عذب القول. تجرى كلمه الحق على «فيك». فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب «فم» بالحركات الثلاث الأصلية ، سواء أكان مضافا أم غير مضاف ، وعدم إضافته فى هذه الحاله أكثر. نحو : هذا «فم» ينطق بالحكمه - إن «فما» ينطق بالحكمه يجب أن يسمع - فى كل «فم» أداه بيان.

وأما الشرط الخاص بكلمه : «ذو» بمعنى : صاحب فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس (٣) ، مثل : والدى ذو فضل ، وصديقى

ص : ١٠٠

١- سيجىء الكلام على إضافه هذه الأسماء لياء المتكلم ، فى الجزء الثالث ، باب : الإضافه لهذه الياء.

٢- الأحسن فى هذه الحاله أن نقول : إنها الكسره الظاهره قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى أيسر وأوضح. ولا داعى للتمسك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسره الظاهره هى لمناسبه ياء المتكلم ، وأن كسره الإعراب مقدره بسبب الكسره الظاهره التى حلت محلها فأخفتها ...

٣- سبق الكلام على اسم الجنس فى ص ٢٠ وما بعدها ، وسيجىء له تفصيل فى باب العلم؟ والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : للصوره الذهنيه العامه ؛ مثل علم ، فضل ، حياء ، رجل ، طائر. ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسما ظاهرا ؛ فلا يجوز إضافه : «ذو» إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل «ذوه» أنت. كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو «فاضل ولا إلى علم مثل : أنت ذو «على» ولا إلى جمله ؛ مثل : أنت ذو «تقوم». وفيما يلى بعض البيان والتفصيل لما سبق : - جاء فى تاج العروس شرح القاموس خاصا بكلمه : «ذو» بمعنى «صاحب» ما نصه : «كلمه صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس» .. وقال شارح المفصل - ج ١ ص ٥٣ - ما نصه : «إنها لم تدخل إلا وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : «الذى» وصله إلى وصف المعارف بالجمل - وكما أتى «بأى» وصله لنداء ما فيه «الألف واللام» فى قولك : يأبها الرجل ، ويأبها الناس) اه والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامده - فى الغالب - فليست مشتقه ولا مؤوله بالمشتق ، فلا تصلح أن تقع نعتا ولا غيره

مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول ؛ - كالحال - فجاءت : «ذو» قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشق - لتكون وسيله للوصف به مع إعرابها هي الصفه المضافه ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور. فإن وقعت صفه لنكره وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكره ، وإن وقعت صفه لمعرفه وجب أن يكون اسم الجنس (وهو : المضاف إليه) معرفا بالألف واللام ، ولا يصح أن تضاف : «ذو» التي بمعنى : «صاحب» إلى علم ، ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس. فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات وأمثله هذا كثيره فى كلام العرب ؛ منها : «ذو الخلصه» ، «والخلصه : اسم صنم. و «ذو» كناية عن بيته) ومنها : ذو رعين ، وذو جدن ، وذو ييزن ، وذو المجاز ... وكل هذه أعلام سبقتها «ذو» أى : أعلام مصدره بكلمه مستقله هي : «ذو» ومن أمثله دخولها على الضمير قول كعب بن زهير : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها وقول الأحوص : ولكن رجونا منك مثل الذى به صرفنا قديما من ذويك الأوائل وقول الآخر : إنما يصطنع المع روف فى الناس ذووه «وقالوا : جاء من ذى نفسه ، ومن ذات نفسه ، أى : طائعا. - راجع تاج العروس ج ١٠ ماده : «ذو» - ... ولا قيمه للتعليل أو التأويل الذى يردده شارح المفصل (ج ١ ص ٥٣) محاولا- به أن يجعل الضمير المضاف إليه فى بعض الأمثله السابقه قريبا من اسم الجنس ، فيستساغ معه أن تكون «ذو» هي المضاف ... لا- قيمه لهذا بعد أن نطق العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثله الفصيحه الواردة عنهم ، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحه ورودها. وإذا وقعت كلمه : «ذو» صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثا سالما ؛ نحو : مضى ذو القعدة ، وذوات القعدة. ومثل هذا يقال فى اسم الجنس المصدر بكلمه : «ابن» أو : أخ ؛ نحو : ابن آوى وبنات آوى ، وأخ الجحر (للثعبان) وأخوات الجحر ، (سيجىء لهذا إشاره فى ح من ص ١٥٥ عند الكلام على جمع المؤنث ، وبيان فى الجزء الرابع ، آخر باب جمع التكسير ص ٥٠٧. هذا ، ولكلمه «أذو» ، و «ذات» استعمالات أدبيه دقيقه ، يبانها فى مكانها المناسب ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ باب الإضافه. وكذلك ج ٢ باب الظرف ص ٢١٥ و ٢٢٠ م ٧٩. وهي تختلف اختلافا تاما عن «ذو» التى هي اسم موصول ؛ بمعنى : «الذى». مثل جاء «ذو» قام. أى : جاء الذى قام ؛ فإن الموصوله تلازمها الواو - غالبا - فى أحوالها المختلفه ، وتكون مبنيه على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، كما سيجىء فى باب الموصول. رقم ٤ من ص ٣١٨.

ذو أدب وقول الشاعر :

ومن لا يكن ذا ناصر يوم حقه

يغلب عليه ذو النصير ، ويضهد (١)

ص: ١٠١

---

١- يضهد : يقهر ويغلب.



وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة ، ولذلك كان أحقها بالاتباع ، وأنسبها للمحاكاة ، دون غيره. إلا كلمة : «هن» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها ، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها «هنو» ، على ثلاثة أحرف ، ثم نقصت منها الواو ؛ بحذفها للتخفيف ، سماعا عن العرب ، وصارت الحركات الأصلية تجرى على النون ، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا- تردّ الواو المحذوفه كما - ترد في الغالب - عند إضافة الكلمات التي حذفت من آخرها ، فحكم كلمة : «هن» في حاله الإضافة كحكمها في عدمها ، تقول : هذا «هن» ، أهملت «هنا» - لم ألثفت إلى «هن». وتقول : «هن» (١) المال قليل النفع. إن «هن» المال قليل النفع. لم أنتفع «بهن» المال. لكن يجوز فيها بقله ، الإعراب بالحروف ، تقول: هذا هنو المال ، وأخذت هنا المال ، ولم أنظر إلى هنى المال.

وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة إلا كلمة : «هن» فإن هناك لغة أخرى تليه في شهره والقوه ؛ هي : «القصر» في ثلاثة أسماء ؛ «أب» ، و «أخ» ، و «حم» ، دون «ذو» و «هن» و «فم» (٢) ... ومعنى القصر : إثبات ألف (٣) في آخر كل من الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع

ص: ١٠٢

١- الشيء التافه منه.

٢- في الأغلب.

٣- وهذه الألف منقلبه عن الواو المحذوفه من آخر كل واحده ؛ فصارت كألف المقصور (وهو : الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمه ، كالهدى ، والرضا ، والمصطفى). وهذا جار على أن أصلها : «أبو» ، و «أخو» و «حمو» - كما في رقم ١ من ص ١٠٣ - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. هكذا يقول النحاه. والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا. وإنما نطقوا عن فطره وطبيعته : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا- النطق بها. «ملاحظه» : إذا حذفت من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزه الوصل عوضا عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التنبيه وجمع المؤنث السالم. أما إذا لم تأت همزه التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه. إن كان يرجع عند الإضافة. وتطبيقا لهذا الحكم ترجع - في الحالتين السالفتين - اللام المحذوفه من الثلاثي لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال في : قاض - شج (أب - خ حم أ - ...) : قاضيان - شجيان - أبوان - اخوان حموان ... لأنه يقال في الإضافة قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه ... وشذ : أبان وأخان .... أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التنبيه ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم - ابن - - يد دم - غد - فم - سنه ... ؛ فيقال : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - ستان ... وشذ : فممان ، وفميان. ومن الضروره قول الشاعر : فلو أنا على حجر ذبحتا جرى الدميان بالخبر اليقين وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محلم (محلم ، بكسر اللام : اسم رجل) وستجىء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثني في ح من ص ١٢٣ في رقم ١ من ص ١٤٩

إعرابها بحركات مقدره على الألف رفعا ونصبا وجزا؛ مثل: أباك كريم، إن أباك كريم، أثنت على أباك. فكلمه: «أبا» قد لزمها الألف في أحوالها الثلاث، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور، وهي مرفوعه بضمه مقدره على الألف، أو منصوبه بفتح مقدره عليها، أو مجروره بكسره مقدره عليها، فهي في هذا الإعراب كالمقصور.

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوه والذبيوع، وهي لغة النقص السابقه؛ فتدخل. في: «أب» و«أخ» و«حم»، كما دخلت في: «هن»، ولا تدخل في: «ذو» ولا «فم» إذا كان غير الميم. تقول كان أبك مخلصا. إن أبك مخلص، سررت من أبك لإخلاصه... وكذا الباقي. فأب مرفوعه بضمه ظاهره على الباء، أو منصوبه بفتح ظاهره، أو مجروره بكسره ظاهره (1). ومثل هذا يقال في «أخ» و«حم» كما قيل: في «أب» وفي «هن».

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب، وقوه كل علامه.

الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمه: «هن» فالأحسن فيها النقص؛ كما سبق.

الثانيه: القصر، وهو في المنزله الثانيه من الشهره والقوه بعد الإعراب بالحروف، ويدخل ثلاثه أسماء، ولا يدخل «ذو» ولا «فم» محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف. ولا يدخل: «هن» (2).

ص: ١٠٣

١- أساس هذه اللغة: مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث، والاعتداد به؛ فقد كان آخر كل واحده منها في الأصل الواو (أبو - أخو حمو) كما في رقم ٣ من ص ١٠٢ حذفت الواو تخفيفا؛ فلا ترجع عند الإضافه، بل يستغنى عنها في كل الأحوال. والحق هنا هو ما قلناه في سابقه؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء.

٢- نقل بعض النحاه فيها القصر، أيضا.

الثالثة : النقص ، وهو فى المنزل الأخره ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل «ذو» ولا «فم» محذوف الميم. لأن هذين الاسمين. ملازمان للإعراب بالحروف كما سبق.

فمن الأسماء الستة ما فيه لغه واحده وهو «ذو» و «فم» بغير ميم.

وما فيه لغتان ، وهو «هن».

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم (١).

ص: ١٠٤

---

١- على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك : وارفع بواو وانصبّ بالألف واجرر بياء - ما من الأسماء أصف من ذاك : «ذو» إن صحبه أبانا والفم حيث الميم منه بانا «أب» ، «أخ» ، «حم» ، كذاك ، وهن والنقص فى هذا الأخير أحسن وفى «أب» وتاليه يندر .. وقصرها من نقصهن أشهر فى البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النائبه عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وهى : الواو والألف ، والياء. وفى البيت الثانى : صرح أن من الأسماء الستة : ذو ، بشرط أن يبين صحبه ، أى : يدل على صحبه ؛ بأن يكون بمعنى : «صاحب». وأن منها «الفم» بشرط أن تبين (أى : تنفصل) منه الميم. وفى البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة. وصرح بأن النقص فى كلمه : «هن» أحسن من الإعراب بالحروف ... وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها - مع جوازه - ، ولكن القصر أحسن.

١ - بالرغم من تلك اللغات التي وردت عن العرب ، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها ؛ حرصا على التيسير ، ومنعا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعدده. وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذا؟

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين : وأشباههم ؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمه ، المتضمنه تلك اللهجات التي لا تروق اليوم محركاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها.

ب - جرى العرف على التسميه ببعض الأسماء الستة السالفه ، مثل : أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يزن ..... فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفيه للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف ، كما كان يعرب أولا قبل نقله إلى العلميه. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابيه الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أى : أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفيه للشروط قبل التسميه بها يصح إجراؤه عليها بعد التسميه.

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورته واحده في جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابيه ، وهذه الصوره هي التي سمي بها ، واشتهر ، فيقال - مثلا - كان أبو بكر رفيق الرسول عليه السلام في الهجره - إنَّ أبو بكر من أعظم الصحابه رضوان الله عليهم - أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء ... فكلمه : «أبو» ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حاله واحده لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها معربا بعلامه مقدره ، سواء أكانت العلامه حرفا أم حركه على حسب اللغات المختلفه (١) ...

ص: ١٠٥

١- وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى لمطابقتها للواقع الحقيقي ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسميه لا تجرى إلا على أساس الاسم الرسمى المعروف (انظر : «ح» من ص ١١٦).

ح - إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن (مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء - يحذف في النطق ، لا في الكتابة. وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعله ، فكأنه موجود. فعند الإعراب نقول : «أبو» مرفوع بواو مقدره نطقا ، و «أبا» منصوب بألف مقدره نطقا ، و «أبي» مجرور بياء مقدره نطقا ؛ فيكون هذا من نوع الإعراب التقديرى بحسب مراعاة النطق. أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير (١).

د - من الأساليب العربية الفصيحة : «لا- أبا له» (٢) ... فما إعراب كلمه : «أبا» إذا وقعت بعدها اللام الجاره لضمير الغائب ، أو غيره؟

يرى بعض النحاه أنها اسم «لا» منصوبه بالألف ، ومضافه إلى الضمير الذى بعدها ، واللام التى بينهما زائده. ومع أنها زائده هى التى جرّت الضمير دون المضاف ، فالمضاف فى هذا المثال وأشباهه لا- يعمل فى المضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : «لا».

وفى هذا الإعراب خروج على القواعد العامه التى تقضى بأن المضاف يعمل فى المضاف إليه. وفيه أيضا أن اسم «لا» النافيه للجنس وقع معرفه ؛ لإضافته إلى الضمير ، مع أن اسم «لا» المفرد لا يكون معرفه ... و... و...

وقد أجابوا عن هذا إجابته ضعيفه ؛ حيث قالوا : إن كلمه «أبا» ذات اعتبارين ؛ فهى بحسب الظاهر غير مضافه لوجود الفاصل بينهما ، فهى باقية على التثكير ، وليست معرفه ؛ والإضافه غير محضه وإذا لا- مانع من أن تكون اسم «لا» النافيه للجنس. وكان حقها

ص: ١٠٦

١- راجع رقم ١ ص ١٨٤ - الآتيه.

٢- هذا التركيب قد يراد به : المبالغه فى المدح ، وأن الممدوح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزه تولى الله إظهارها على غير ما يعرف الشير ؛ فمثله كعيسى. وقد يراد به المبالغه ، فى الذم وأنه لقيط ، (أى ، مولود غير شرعى). ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر وكلمه : «أبا» هنا ليست معرفه بالإضافه لأن إضافتها غير محضه - كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣ ص ٣٩ م ٩٣ - فإضافتها كإضافه كلمه : «مثل» فى نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو ومن يشبهه : إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقا. وفى باب : «لا» بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه.

البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبين للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقه الواقعه التي تقضى بأنها مضافه ؛ فنصبت بالألف لهذا ، وصارت معربه لا مبنيه.

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحا حين نراه لا يصلح فى بعض الحالات ، ولا يصدق عليها ، كالتى فى قولهم : «لا أبالى» فقد وقعت كلمه : «أبا» فى الأسلوب معربه بالحرف فإن اعتبرناها مضافه فى الحقيقه لىاء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لىاء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف. وإن اعتبرناها غير مضافه أصلا مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضا ، فهى على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف.

وأحسن رأى من النواحي المختلفه هو اعتبار كلمه : «أبا» اسم «لا» ، وغير مضافه ، بل مبنيه على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائما فى جميع الحالات ، وأنها خاليه من التنوين بسبب هذا البناء.

ويرى بعض النحاه إعرابا آخر هو بناء كلمه «أبا» على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنيه الكلمه كالألف التى فى آخر كلمه «هذا» فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء ، ولا يعتبره حرفا زائدا جىء به ليكون علامه إعراب.

(راجع حاشيه الخضرى ، ج ١ أول باب «لا» النافيه للجنس)

والخلاف شكلى ، لا أثر له. وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيره زائده ، أو أصلية. وسيجىء لهذه المسأله إشاره أخرى فى باب «لا».

١ - أضواء نجم. راقب الفلكي نجما. اهتديت بنجم.

ب - أضواء نجمان. راقب الفلكي نجمين. اهتديت بنجمين.

تدل كلمة: «نجم» في الأمثلة الأولى (١) على أنه واحد، وحين زدنا في آخرها الألف والنون، أو الياء المفتوح ما قبلها، وبعدها النون المكسورة - دلت دلالة عدديه على اثنين؛ كما في أمثله «ب» واستغينا بزيادة الحرفين عن أن نقول. أضواء نجم ونجم. راقب الفلكي نجما ونجما. اهتديت بنجم ونجم. أي: أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف والحركات، والمعنى العام. فكلمه: «نجمان» وما أشبهها تسمى: «مثني»، وهو:

«اسم يدل على اثنين (١)، متفقين، في الحروف والحركات، والمعنى؛ بسبب زياده في آخره (٢) تغنى عن العاطف (٣) والمعطوف». وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة (٤)، أو الياء وقبلها فتحه وبعدها نون مكسورة.

ص: ١٠٨

١- الدلالة على اثنين قد تكون حقيقيه وقد تكون مجازيه (كما سيجيء في ج ٣ ص ٨٨ باب الإضافة عند الكلام على: «كلا وكتلا») فالحقيقيه هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفى للشروط الآتية؛ مثل: الفارسين - الجنتين ... المحمدين ... وغير هذا مما يدل على مثني حقيقه لا مجازا، ولا اشتراكا معنويا بين المثني وغيره، كالضمير «نا» فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثني وغيره في نحو: قمنا، وذهبنا لزياره الصديق. وغير الحقيقيه هي التي تدل على التثنيه توسعا ومجازا، كقول الشاعر: إنَّ للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل (أي: مواجهه وطريق واضح) فكلمه «ذا» تدل في حقيقتها اللغويه على المفرد المذكور ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني؛ لأنها إشاره إلى ما ذكر من الخير والشر وهذه الدلالة مجازيه؛ لأن دلالة «ذا» على غير المفرد مجازيه.

٢- أي: أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره.

٣- وهو: حرف العطف.

٤- سيجيء الكلام على فائده هذه النون، وحركتها، وحكمها عند الكلام على فائده نون جمع المذكر السالم وحركتها (ص

١- ما يدل على مفرد ؛ مثل : نجم ، ورجلان (١).

٢- ما يدل على جمع ؛ مثل : نجوم ، وصنوان (٢) ، أو على اسم جمع ؛ مثل : قوم ، ورهط.

٣- ما يدل على اثنين (٣) ، ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم. أو : مختلفان في حركات أحرفهما ؛ كالعمر بن : لعمر بن الخطاب ، وعمرو بن هشام ، المعروف : «بأبي جهل». أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحرركاتها ؛ كالعينين ؛ تريد بإحدهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر (٤)

ص: ١٠٩

١- بمعنى : ماش (غير راكب) ؛ تقول : عليّ رجلا ن ؛ أى : ماش ؛ وليس براكب.

٢- تقول : بعض الشجر صنوان ؛ مفردة : صنو ، وهو : الشجره التى تنشأ مع أختها فى أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان فى الساق ، وتنفصل كل واحده عند أعلى الساق.

٣- سيجىء فى - ه - من ص ١٤٣ أن المثنى قد يكون لفظه فى ظاهره دالا على التثنيه ومعناه للجمع.

٤- وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين فى الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالأخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : القلم أحد اللسانين. وتقول جمهره النحاه : إن ذلك كله مقصور على ما ورد عن العرب ، وسمع منهم : كما أن العمرين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف فى مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر. فقد كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنيه على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثنى شاملا لهما معا ، منطبقا عليهما ، وهذا ما يسمى : «التغليب» وما ورد منه ملحق بالمثنى ، وليس مثنى حقيقه. والخير أن يكون التغليب قياسيا عند وجود قرينه تدل على المراد بغير لبس : كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والآخر على ؛ فقلت : جاء العليان أو المحمدان لكثرة تلازمهما ، أو شده تشابههما فى أمر واضح. وبهذا الرأى العملى النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد. هذا ، والشائع ، عند العرب تغليب المذكر على المؤنث فى التثنيه كقولهم : «القمران» فى الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ ففى مثل : صالح والعصفور يقال. الصالحان يغردان ... ولم يغلبوا المؤنث إلا فى قليل من الحالات ، أشهرها : أ - قولهم : ضبعان ، يريدون : أنثى الضبع وفحلها. ويقال للأنثى «ضبع» ولفحلها ؛ ضبعان فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى ، وتثوه وأطلقوه عليهما معا ؛ تغليبا للأنثى. ب - قولهم : فرغت من كتابه رسالتى لثلاث بين يوم وليله (أى : لثلاث محصوره بين كونها أياما وكونها ليالى). وضابط هذه المسأله : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمه : بين. وقد غلبنا فى المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد خال من علامه التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا فى حالات أهمها : أن يكون المعدود المذكور متأخرا فى الجملة ، مؤنثا حقيقه - بالأى يكون معه مذكر - أو مؤنثا تغليبا ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهميه والتغليب. ومن أمثله أيضا : قابلت تسعا بين رجل وامرأه ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسه ... إلخ. ح - المروتان : للصفاء والمروه ، وهما جبلان بمكه المكرمه. والتغليب للمروه المؤنثه. أما «التغليب» فى الجمع فيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٢٧.



فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقه ، وإنما هو ملحق بالمثنى (١).

٤- ما يدل على اثنين متفقين فى المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفه ؛ مثل :  
أضياء نجم ونجم.

٥- ما يدل على شيئين. ولكن من طريق الوضع اللغوى ، لا- من طريق تلك الزيادة ، مثل : شفع (ضد فرد ، ووتر). ومثل زوج وزكا ، وهما بمعنى شفع. فكل واحده من هذه الكلمات تدل دلالة لغويه على قسمين متماثلين متساويين تماما (وهى القسمه الزوجيه ضد الفرديه). فهى تدل على التثنيه ضمنا ، ولكن من غير أن يكون فى آخرها الزيادة السالفه.

ص: ١١٠

١- النحاه : هم الذين يطلقون اسم : «الملحق بالمثنى» على كل كلمه تعرب إعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقيا ؛ بسبب فقدها أحد الشروط الخاصه بالمثنى الحقيقى. ويشترطون فى الملحق أن يكون مسموعا (والحق أنه قد ينقاس - أحيانا - كما فى التغليب). أما اللغويون فيطلقون «المثنى» على كل ما يعرب إعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقيا أم ملحقا به. فالمسأله مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسميه أو تلك بشرط مراعاة الأحكام الخاصه بكل عند الاستعمال. وشبيه بهذا ما اصطح عليه النحاه من «الجمع» و «اسم الجمع» وفى رقم ١ من هامش ص ١٣٤ تعريف لاسم الجمع - فى حين يطلق اللغويون عليهما اسما واحدا هو : الجمع. وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين ؛ لأن الجمع فى اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين. وتؤيد هذا شواهد كثيره فصيحته ، فى مقدمتها القرآن. قال تعالى : (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ؛ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) وقوله تعالى : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) وقول أبى ذؤيب الهذلى فى رثاء أبنائه الخمسه الذين ماتوا بالطاعون : العين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك ؛ فهى عورا تدمع فأطلق الجمع فى قوله : حداقها - وهى جمع : حدقه - وأراد الاثنين (كما جاء فى حاشيه ياسين على التصريح ج ٢ أول باب المضاف لياء المتكلم) وانظر رقم ٢ من هامش ١٢٥ «ملاحظه هامه» : من الضوابط اللغويه ما صرح به النحاه وهو : «كل مثنى فى المعنى يضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانيه المشده وصيغه اسم الفاعل ؛ أى : إلى ما اشتمل على المضاف) - يجوز فيه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع. والأفضل الجمع» تقول : تصدقت برأس الكبشين - أو رأسى الكبشين ، أو رءوسهما. وإنما فضل الجمع على التثنيه لأن المتضايقين كالمشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما. وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى والإفراد ليس كذلك فهو أقل منزله فى دلالاته من المثنى - هذا ما قاله النحاه كالصبان ج ٣ والخضرى ح ٢ فى أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على النفس والعين المستعملتين فى التوكيد ؛ خضوعا للسمع الوارد فيهما ، لا تطبيقا للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمنهما ، بل إلى ما هو بمعناها لأن المراد منهما الذات. وسيجىء فى «ز» من ص ١٤٥ ضابط آخر أوضحه شارح المفصل وهو يخالف الضابط الذى هنا بعض المخالفه ويبدو أن الرأى الأقوى هو ما قاله شارح المفصل وقد أشرنا لما سبق فى ج ٣ ص ٤٠٨. ويرى بعض النحاه أن يطلق على الملحق بالمثنى تسميه خاصه به ، هى : «اسم المثنى» فيكون هناك اسم للمثنى ، كما يكون هناك اسم للجمع.

ومثلها: «كلا» فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زياده فى آخرها ، فهذه ملحقه بالمشئى .

٤- ما يدل على اثنين ، وفى آخره زياده ، ولكنها لا تغنى عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا ، اثنان ، اثنتان أو : ثنتان ؛ فليس لواحد من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زياده فى آخرها (١) ، ولهذا تعد ملحقه بالمشئى ، وليست مشئى حقيقه .

حكم المشئى : أنه يرفع بالألف نيابه عن الضمه . وبعدها نون مكسوره (٢) ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابه عن الفتحه . وهذه الياء قبلها فتحه وبعدها نون مكسوره ؛ مثل : شاهدت الكوكبين . ويجر بالياء نيابه عن الكسره وقبلها فتحه . وبعدها نون مكسوره ، مثل : فرحت بالكوكبين .

هذا هو أشهر الآراء فى إعرابه وإعراب ملحقاته (٣) ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان ، واثنتان ، أو : ثنتان) (٤) . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التشبيه سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

ص: ١١١

١- فلم يرد عنهم : «كلت» ولا اثن ، ولا اثنه ، ولا ثنت ، مع أن الألف فى «كلتا» زائده والناء أصلية . وقيل العكس والألف والنون زائدتان فى البواقي .

٢- وهذا أشهر اللغات وأفصحها من لغات متعدده : فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المشئى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ويكسرها بعد الياء فى حالتى النصب والجر .

٣- ويدخل فيها المشئى المسمى به ، والمشئى تغليبا ، واثنان ، واثنتان ، وغيرهما أما السبب فى التسميه : بالمشئى فسبب بلاغى : كالمده ، أو الذم أو التمليح ؛ طبقا للبيان الآتى فى ح من ص ١١٤

٤- يجوز إضافه : اثنين واثنين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى ؛ للسبب السالف ولا جاء اثناكما ، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان ؛ لأن معناه والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه ، فلا فائده من إضافه الشئ لنفسه - كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣ - ، أما إن كان المراد من «اثن» خادمين ، أو : كتابين ، أو : شيئين يختلفان فى معناه وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله - فلا مانع (راجع «و» ، من ص ١٢٢) وبهذه المناسبه نذكر أن «كلا» و «كلتا» فى جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين لمعرفة داله على اثنين بغير تفريق - أو لنكره مختصه كذلك فى الصحيح - ولو كانت المعرفة بحسب الظاهر مفرده أو جمعا ؛ فإذا أعربا إعراب المشئى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميرا للتشبيه على الوجه الذى شرحناه . (ولهما أحكام أخرى فى بابى التوكيد والإضافه من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا) . أما اثنان واثنتان فلا تجب إضافتهما كما فى ص ١٢٢ بل يجوز فيهما الإضافه وعدمها . لكن إذا أضيفا وجب فى - الصحيح - أن يكون مدلولهما مخالفا مدلول المضاف إليه سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا .

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد الذي يطابقه الضمير ، نحو أكرم الوالدين ؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك ... وعاون الجدّتين ، فإن كليهما أحبّ الناس لك. فالكلمتان ليستا للتوكيد ، وهما معربتان كالمثنى منصوبتان بالياء ،

ونحو : جاء الفارسان كلاهما ، غابت السيدتان كلتاها ؛ «فكلا» و «كلتا» توكيد مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و «هما» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. ونحو : صافحت الفارسين كليهما ، والمحستين كليهما ، وأثنت على الفارسين كليهما ، والسيدتين كليهما (فكلا و كلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء مضاف ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر (١) ...

فلو أضيفت كلا أو كلتا لاسم ظاهر (٢) لم تعرب كالمثنى ، ولم تكن للتوكيد ، - وأعربت - كالمقصود - على حسب الجملة ، بحركات مقدره على الألف ، فى جميع الأحوال : (رفعا ، ونصبا ، وجرًا) ، مثل : سبق كلا المجتهدين ، وفازت كلتا الماهرتين ، فكلا- وكلتا : فاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف. ومثل : هنأت كلا المجتهدين ، وكلتا الماهرتين ؛ فكلا وكلتا مفعول به ، منصوب بفتح مقدره على الألف. وسألت عن كلا- المجتهدين ، وعن كلتا الماهرتين ، فكلا- وكلتا مجروره ، وعلامه جرها الكسره المقدره على الألف.

مما تقدم نعلم :

١- أن كلا وكلتا إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى - أى ، : بالحروف المعروفة فى إعرابه - ؛ سواء أكانتا للتوكيد (٣) أم لغيره ، ولا بد أن يكون الضمير للتثنيه

ب - وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تكونان كالمثنى ، بل تعربان على حسب

ص : ١١٢

- ١- انظر «أ» ورقم ٢ من : «ب» ص ١١٤ - فى الزيادة حيث بعض الصور الدقيقه المتصله بهذا الحكم.
- ٢- والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفه. غير مفرق - كما سيجىء فى الجزء الثالث ، باب الإضافة -
- ٣- وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد.

الجملة (فاعلا أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... إلخ) ، وبحركات مقدره على الألف دائما ، كإعراب المقصور (١).

ص: ١١٣

---

١- وإلى ما سبق يشير ابن ملك بقوله : بالألف ارفع المثنى ، وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك. اثنان واثنان كابنين وابنتين يجريان وتخلف اليا في جميعها الألف جرًا ونصبا بعد فتح قد ألف أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و «كلا» ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وهى مضافه إليه «وكلتا» : كذلك. أما «اثنان» و «اثنان» فملحقتان بالمثنى ويجريان فى إعرابهما على الطريقه التى تجرى فى إعراب : «ابنين وابنتين» وهذان من نوع المثنى الحقيقى يرفعان بالألف. أما فى حالة النصب والجر ، فتحل الياء فى كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نيابه عن الفتحة وعن الكسره.

١ - عرفنا (١) أنه لا يجوز إعراب : «كلا وكلتا» إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية.

لكن يجب التنبه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيدا ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيدا فقط ، وقد يمتنع إعرابهما توكيدا ويتحتم إعرابهما شيئا آخر غيره ، وقد يجوز فى إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ، فالحالات ثلاث عند تحققه. ففى مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفتاتان كلاهما ... يتعين التوكيد وحده.

وفى مثل : النجمان كلاهما مضىء ، والشاعرتان كلاهما نابغه - يمتنع التوكيد ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبر لهما ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ (وهو : النجمان ، والشاعرتان). ولا يصح إعراب «كلا وكلتا» فى هذا المثال توكيدا ؛ لكيلا- يكون المبتدأ (النجمان - الشاعرتان) مثنى ، خبره مفرد ، إذ يصير الكلام : النجمان مضىء ، والشاعرتان نابغه ؛ وهذا لا يصح (٢).

وفى مثل : النجمان - كلاهما - مضيئان ، والشاعرتان - كلاهما - نابغتان ... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد. وما بعدهما خبر للمبتدأ. ويجوز فى كل منهما أن يكون مبتدأ ثانيا خبره ما بعده ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول.

ب - إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها ، كما أسلفنا. ويجب الاقتصار عليه فى عصرنا ؛ منعا للفوضى والاضطراب فى الاستعمال الكلامى والكتابى ، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم ، وإنما تذكر للمتخصصين ؛ ليسترشدوا بها فى فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات. ومن أشهرها :

١- إلزام المثنى وملحقاته (غير : كلا- وكلتا) الألف فى جميع أحواله ، مع إعرابه بحركات مقدره عليها ؛ تقول عندى كتابان نافعان ، اشتريت كتابان نافعان ، قرأت فى كتابان نافعان ، فيكون المثنى مرفوعا بضمه مقدره على الألف ،

ص: ١١٤

١- فى ص ١١١

٢- كما سيجىء فى رقم ٢ من الصفحة الآتية ومثل قول الشاعر : كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

ومنصوباً بفتحته مقدره عليها ، ومجروراً بكسره مقدره كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنيه في كل الحالات .

٢- إلزام المثني الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهره على النون . كأنه اسم مفرد ، تقول عندى كتابان نافعان ، واشتريت كتابانا نافعانا ، وقرأت في كتابان نافعان ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضى ذلك ؛ كوجود «أل» في أول المثني . أو إضافته . وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ... فيرفع معه بالضمه من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحه من غير تنوين أيضا .

أما « كلا ، وكتلا » ففيهما مذاهب أيضا ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيهما ؛ وهو إعرابهما بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنيه - علما بأنهما لا تضافان مطلقا - إلى ضمير للمفرد ، نحو : كلاى وكتلاى ، ولا إلى ضمير للجمع ، نحو : كلاهم ، وكتلاهم - ، ولا يضافان إلى الظاهر أيضا ، وإلا أعربا معه كالمقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما ، أى : بحركات مقدره على الألف دائما . ومنهم من يعربهما إعراب المثني في جميع أحوالهما ، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثني . ولا حاجه اليوم إلى غير اللغة المشهوره .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثني ؛ فيجوز في الضمير العائد عليهما مباشره ، وفى الإشاره ، وفى الخبر ، ونحوه - أن يكون مفردا ، وأن يكون مثني ، تقول : كلا- الرجلين سافر ، أو سافرا ، وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان ، وكتلا الفتاتين سافرت ، أو سافرتا ، وكتلاهما أديبه ، أو أديبتان ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :

لا تحسبنّ الموت موت البلى

وإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما موت ، ولكن ذا

أفزع من ذاك ، لذل السؤال

هذا ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ فى مثل : كلانا سعيد بأخيه ؛ من كل حاله يكون المعنى فيها قائما على المبادله والتنقل بين الاثنين فينسب فيها إلى كل واحد منهما ما ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى المجرد من دلالة المبادله والتنقل بينهما كالمثال السابق ، وكقولنا : كلانا حريص على الموده ، كلانا محب لبلاده (١) ... بقيت مسأله تتعلق بالإعراب فى مثل : محمد وعلى كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان ، فكلمه : « كلاهما » ، فى المثال الأول مبتدأ حتما ، و « قائم » خبره

ص : ١١٥

١- ومثل قول الشاعر : كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

والجمله خبر الأول ، ولا يصح إعراب «كلا» للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمه «قائم» خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال : محمد وعلى قائم ؛ لعدم المطابقه اللفظيه. أما فى المثال الثانى فيصلح إعرابها مبتدأ أو توكيدا - كما سبق فى فى «أ».

ح - جرى الاستعمال قديما وحديثا على تسميه فرد من الناس وغيرهم باسم ، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغى ؛ كالممدح ، أو الذم ، أو التمليح ... - كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ - مثل : «حمدان» تشنيه : «حمد» ، و «بدران» تشنيه «بدر» و «مروان» ، تشنيه : «مرو» ؛ وهى : الحجاره البيض الصلبه ، و «شعبان» تشنيه «شعب» و «جبران» تشنيه «جبر» ، ومثل : محمد بن ، وحسن بن والبحرين (اسم إقليم عربى على خليج العرب ...) فهذه الكلمات وأشباهاها ملحقه بالمثنى ، وليست مثنى حقيقيا. وفى إعرابها وجهان :

أحدهما : حذف علامتى التشنيه من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقى أنواع المثنى الحقيقى ؛ فتقول سافر بدران (١) ، يجب الناس بدرين ، وتحذثوا عن بدرين.

والآخر : إلزامها الألف والنون ، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف بحركات ظاهره فوق النون ؛ فترفع بالضمه من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحه من غير تنوين (٢) أيضا.

ولعل الخير فى إباحه وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاه ؛ فإنهم قصره على جمع المذكر السالم ، هو

ص: ١١٦

١- بغير «أل» ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقه. بخلاف العلم عند تشنيه ؛ فيجب تصديره «بأل» أو غيرها مما سيجىء فى رقم ٣ من ص ١١٨. وهناك كلمات أخرى تشبه «كلا» و «كلتا» فى أن لفظها مفرد ومعناها قد يكون مفردا حيناً ، وقد يكون مثنى أو جمعا حيناً آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حاله. ومن تلك الكلمات : «كم» ، و «من» ، و «ما» ، و «أى» وبعض ... وسيجىء الكلام عليها من هذه الناحيه فى أبوابها ، ومنها : باب الموصول - ص ٣٠٥ وأيضا عند الكلام على مرجع الضمير فى باب الضمير. حيث تعرض بعض الصور والأحكام الهامه الخاصه بذلك. أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجىء فى ص.

٢- اشترط بعض النحاه لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند التشنيه على سبعة. كاشهيباب ؛ للسنه المجدبه. فإن زادت مثل (اشهيبا بين) وجب إعرابه بالحروف.

إبقاء العلم على حاله - من الألف والنون ، أو الياء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابه مناسبة على آخره ، وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا- يؤدي إلى اللبس ، لأنه الموافق للواقع ، وليس في أصول اللغة ما يمنعه بل إن كثيرا من المعاملات الجارية في عصرنا توجب الاقتصار عليه ، فالمصارف (١) لا تعترف إلا بالعلم المحكي ، أي : المطابق للمكتوب نصا في شهادة الميلاد ، وفي الشهادة الرسمية المحفوظة عندها المماثلة لما في شهادة الميلاد ولا تقضى لصاحبه أمرا مصرفيا إلا إذا تطابق إمضاؤه (توقيعه) واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقا كاملا في الحروف وفي ضبطها ، فمن اسمه : «حسين» أو : بدران ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التي تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جرّه.

فلو قيل : حسنان ، أو : بدرين ؛ تبعا للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالّا في عرف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذي يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتا وحقوقا ينفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقا على أنّ الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده دون الاختلاف في الذات. ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة ...

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثني. ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبير الذي يعرف أنه مفرد ؛ ويدرك أن العلم المثني لا يتجرد من «أل» إلا عند إضافته ، أو ندائه ، كما سيجيء ، وهذا غير مضاف ؛ بل إنه قد يضاف (٢) فيزداد اللبس قوه. ولا- يخلو الثاني من لبس ، أيضا.

د - اشترط جمهور النحاه فيما يراد تثنيته قياسا ثمانية (٣) شروط :

ص: ١١٧

١- جمع مصرف ، بكسر الراء : وهو «البنك».

٢- يصح إضافه العلم أحيانا إلى المعرفة لداع بلاغى ؛ كقصد تعيينه ، نحو : محمد على ، وفاطمه حسن ، بشرط ألا- يكون «المضاف» من أولاد «المضاف إليه» ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن يكون أصل المثاليين السابقين - ونظائرها - : محمد بن على ، وفاطمه بنت حسن ، فحذف المضاف ، وهو : (ابن ، بنت) وأقيم المضاف إليه مقامه. وحذفهما شاذ يقتصر فيه على المسموع - منعا للإلباس - كما نصوا على هذا في باب الإضافة (انظر ج ٣ ص ١٣٤ م ٩٦) وتفصيل هذا في باب العلم من هامش ص ٢٦٤ حيث الأوجه الجائزه في العلم.

٣- وهى شروط عامه فيه وفي جمع المذكر السالم - كما يجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٢٧.



١- أن يكون معربا. فأما هذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان ، فقد وردت عن العرب هكذا معربه - مع أن مفرداتها مبنية ؛ فلا يقاس عليها.

٢- أن يكون مفردا ؛ فلا- يثنى جمع المذكر السالم. ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التثنيه وعلامتها ، مع معنى الجمعين (١) وعلامتهما. أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحيانا ؛ نحو : «جمالين ، وركبين» فى تثنيه : «جمال» و «ركب» ؛ بقصد الدلالة فى التثنيه على التنوع ، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور. وكذلك يثنى اسم الجنس - غالبا - للدلالة السابقة - نحو ، ماءين ، ولبنين. وأكثر النحاه يمنع تثنيه جمع التكسير ويقصرونه على السماع كما فى المثالين السالفين - وستجىء الإشارة لهذا فى ص ١٤٦. أما التفصيل فمكانه : «باب جمع التكسير» من الجزء الرابع ، ص ٥٠٥ م ١٧٤.

وأما المثنى فلا يثنى ، ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمه واحده. وهذا هو الرأى السائغ الذى يحسن الاقتصار عليه.

لكن لو سمي بالمثنى ، وأريد تثنيه هذا المسمى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقه غير مباشره ، بأن نأتى قبل المثنى بالكلمه الخاصه التى يتوصل بها لتثنيته ؛ وهى «ذو» مختومه ، بعلامه التثنيه للمذكر والمؤنث فى حالات الإعراب المختلفه ؛ فيقال للمذكر فى حاله الرفع : «ذوا» ... وفى حالتى النصب والجر : «ذوى ...» مثل : نبغ ذوا حمدان ، وأكرمت ذوى حمدان ، واستمعت إلى ذوى حمدان. فكلمه : «ذوا وذوى» تعرب على حسب حاجه الجمله ، كإعراب المثنى وهما «مضافان» ، والمثنى المسمى به هو : «المضاف» إليه دائما ويحتفظ بكل حروفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ؛ من الجرّ ، وغيره.

ويقال للمؤنث فى حاله الرفع : «ذاتا» ، أو : ذواتا ، وفى حاله الجر : «ذاتى ...» أو «ذواتى ...» .. وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجه الجمله كإعراب المثنى. وهى «مضافه» والمسمى به هو «المضاف إليه» الذى يخضع للحكم السالف (٢).

٣- أن يكون نكره ؛ أما العلم فلا يثنى ؛ لأن الأصل فيه أن يكون مسماه

ص: ١١٨

١- إذا سمي بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح فى «ب» من ص ١٤٠ وفى ه من ص ١٥٦

٢- وبهذه الطريقه غير المباشره يصح جمع المثنى الذى سمي به. ولكن تستخدم قبله كلمه : «ذوو» رفعا ، «وذوى» نصبا وجرًا ؛ وهو بعدهما : «المضاف إليه» ، الخاضع فى جره للحكم الذى أوضحناه.

شخصاً واحداً معيناً ، ولا يثنى إلا عند اشتراك عدة أفراد في اسم واحد (١) ، وهذا معنى قول النحويين : «لا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره» ، وحينئذ تزداد عليه : «أل» بعد التثنية ؛ لتعيد له التعريف ، أو : يسبقه حرف من حروف النداء - مثل : «يا» ؛ لإفادته التعيين والتخصيص أيضاً ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين (٢) ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافته إلى معرفه ، مثل : حضر محمدانك . فلا بد مع تثنيه العلم من شيء مما سبق يجلب له التعرف . ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين ، ومحمود (٣) ، والتثنيه تدل على وقوع مشاركته بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصوداً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند التثنيه ، وفي هذه المشاركة نوع من الشيع ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد (٤) . هذا إلى أن العلم المفرد قد صار بعد التثنيه إلى لفظ لم تقع (٥) به التسميه أولاً ...

٤- غير مركب (٦) ؛ فلا يثنى بنفسه المركب الإسنادى (وهو المكون من مبتدأ وخبر ؛ مثل «على مسافر» علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : «فتح الله - علم على شخص أيضاً) . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ؛ فنأتى بكلمه : «ذو» للمذكر ، و «ذات» للمؤنث ؛ لتوصل معنى التثنيه إليه . وهى ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء ، وتكون مضافه إلى المركب فى الأحوال الثلاثة ، تقول : جاء ذوا «محمد مسافر» ، وذاتا ... ، أو : ذواتا «هند مسافره» (٧) ، وشاهدت ذوى «محمد مسافر» وذاتى ... ، أو : ذواتى «هند مسافره» : ونظرت إلى

ص: ١١٩

١- لهذا إيضاح فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ .

٢- فى سبب تعريف المنادى المعروف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والأقبال ، ومنها : أنه التعريف الذى كان قبل ندائه ، وقيل : التعريف الأول الذى كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً بعد النداء .... إلى غير هذا مما يذكره النحاه مفصلاً فى أول باب النداء ...

٣- قد ينكر العلم لحكمه بلاغيه أشرنا إليها مفصلاً فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ .

٤- يستثنى من هذا : «جماديان» ؛ تثنيه : «جمادى» ؛ علم على الشهر العربى المعروف ، و «عمياتان» لجبلين ، و «أبانان» ؛ لجبلين أيضاً ، و «أذرعان» لبلد بالشام ، و «عرفات» الجبل بمكة .

٥- راجع شرح المفصل ج ١ ص ٤٦ عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

٦- أنواع المركب فى ص ١٣٢ وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجىء فى باب العلم ، ص ٢٧٠ و ٢٧٨ وما بعدها .

٧- كما يجىء فى : «ج» من ص ١٥٦ .

ذوى «محمد مسافر» وذاتى ... أو : ذواتى «هند مسافره». والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره ، منع من ظهورها حركة الحكايه.

كذلك المركب المزجى : كحضر موت ، اسم بلد عربى ، و «بعلبك» اسم بلد لبنانى ، واسم معبد هناك. أيضا. و «سيويه» اسم إمام النحاه. فإنه لا يثنى بنفسه مباشره (1)؛ وإنما يثنى بمساعده : «ذو ، وذات» بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : هناك «ذوا» بعلبك ، وذاتا أو : ذواتا بعلبك ، وزرت «ذوى» بعلبك ، وذاتى ، أو ذواتى بعلبك ، ونزلت بذوى بعلبك ، وبذاتى أو : ذواتى بعلبك ، وهكذا ... ومثله المركب العددى ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر.

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحرف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول : بعلبكان» و «بعلبكين» ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ، لدخوله مع غيره فى القاعده العامه لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه. وفيهم من يجيز تثنيه صدره وحده معربا بالحروف ، ويستغنى عن عجزه نهائيا ؛ فيقول فى حاله الرفع «حضران» فى «حضر موت» ، و «بعلان» فى «بعلبك» ، و «سيبان» فى «سيويه» وفى حاله النصب والجر يأتى بالياء مكان الألف. ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن إهماله فى استعمالنا. «أما المركب الإضافى كعبد الله» و «عبد العزيز» و «عبد الحميد» ، فلا خلاف فى تثنيه صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله تقول : هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز ، وسمعت عبدى الله : وعبدى العزيز ، وأصغيت إلى عبدى الله ... إلخ.

أما إذا كان المركب وصفيًا «أى : مكونا من صفة وموصوف ؛ مثل : الرجل الفاضل» - فيثنى الصدر والعجز معا ، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين وبالرغم من أن هذا هو الرأى الشائع فإنه يوقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى ، مفردة مركب وصفى. ولهذا كان من المستحسن تثنيته بالطريقه غير المباشره ،

ص: ١٢٠

---

١- هذا هو الشائع. وسيجىء هنا - وفى «ب» من ص ١٣٢ - رأى آخر يبيح تثنيته وجمعه مباشره ، وقد ارتضيناه.

وهي زياده «ذوا»، وذوى، قبله، وذاتا، أو ذواتا... وذاتى، أو ذواتى... وبهذا تكون طريقه تثنيته هي طريقه جمعه الآتيه (١)...

٥- أن يكون له موافق في اللفظ موافقه تامه في الحروف وعددها وضبطها؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف في شيء من ذلك إلا ما ورد عن العرب ملاحظا فيه «التغليب» كما وضحنا (٢).

٦- أن يكون له موافق في المعنى، فلا يثنى لفظان مشتركان في الحروف، ولكنهما مختلفان في المعنى حقيقه أو مجازا، مثل: «عين» للباصره «وعين» للجاريه، فلا يقال: هاتان عينان، تريد بواحد معنى غير الذى تريده من الأخرى.

٧- وجود ثان له في الكون، فلا تثنى كلمه: شمس، ولا قمر، عند القدامى؛ لأن كلا منهما لا ثانى له في الكون في زعمهم. أما اليوم فقد ثبت وجود شمس وأقمار لا عداد لها؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعا. إذ لا يوجد في المخلوقات شيء لا نظير له.

٨- عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره، فلا تثنى - في رأى الغالب - كلمتا: «بعض» و «سواء» - مثلا - استغناء عنهما بتثنيه جزء، وسى، فنقول: «جزءان وسيتان»، ولا تثنى كلمه: «أجمع وجمعاء» في التوكيد؛ استغناء بكلا وكلتا فيه. كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر، مثل: ثلاثه وأربعه؛ استغناء بسته وثمانيه (٣). ولذلك تثنى مائه وألف، لعدم وجود ما يغنى عن تثنيتهما. وقد جمعوا الشروط السالفه كلها في بيتين؛ هما:

شرط المثنى أن يكون معربا

ومفردا، منكرا، ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى، له

مماثل، لم يغن عنه غيره

وزاد بعضهم شرطا آخر هو: أن يكون في تثنيته فائده؛ فلا يثنى: «كل»

ص: ١٢١

١- في ص ١٣٩.

٢- في هامش ص ١٠٩.

٣- هذا إن كان المراد من الثلاثه والثلاثه - مثلا - مجموعهما، فيقال: سته: بدلا من تثنيتهما. أما إن كان المراد بيان عدد المجموعات من كل فيجوز؛ كأن تقول: هذه مجموعات أقلام، عددها ثلاث حزم، وهذه مجموعات أخرى، عددها ثلاث حزم أيضا، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن الثلاثتين الأخرين في الثمن والجوده... ثم انظر «د» أول الصفحه الآتيه.

ولا يجمع ؛ لعدم الفائده من ذلك. وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد نفي عام ، وتقتصر في الاستعمال عليه ؛ مثل : أحد (١) ، وعريب ، تقول : ما في الدار أحد ، وما رأيت عريبا ... (أى : أحدا)

د - عرفنا أن المثنى يغنى عن المتعاطفين (أى : المعطوف والمعطوف عليه) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى مثنى ؛ مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا- يجوز إهمال التشبيه استغناء بالعطف بالواو ، إلا لغرض بلاغى ، كإرادته التكثير فى مثل : أخذت منى ألفا وألفا ، أو بيان عدد المرات ، وما تحويه المره الواحده ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثه وثلاثه. ثم أرسلت لك كتابا وكتابا (٢) ... أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف والمعطوف عليه ، مثل : قرأت كتابا صغيرا ، وكتابا كبيرا ، أو فاصل مقدر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : على ، وصديق غائب اسمه : على ، أيضا ، ثم تفاجأ برؤيتهما معا ، فتقول : على وعلى فى وقت واحد!! كأنك تقول : على أخى وعلى صديقى أراهما الآن!!

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغنى التشبيه - غالبا - لأن العطف بغير الواو يؤدى معانى تضيع بالتشبيه ، كالترتيب فى الفاء ، تقول داخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا (٣).

ه - مما ينطبق عليه تعريف المثنى ، الضمير فى أتما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغنى عن أنت وأنت ، بما فى آخره من الزيادة الخاصه به ، وهى «ما» ولكنه فى الحقيقه لا يعد مثنى ، ولا ملحقا به ، لسببين :

أولهما : أنه مبنى ، وشرط المثنى أن يكون معربا - كما عرفنا.

وثانيهما : أن الزيادة التى فى آخره ليست هى الزيادة المشروطه فى المثنى.

و - من الملحق بالمثنى : «اثنان» و «اثنان» (وفيهما لغه أخرى : ثنتان) وهما ملحقان به ، فى كل أحوالهما ؛ أى : سواء أكانا منفردين عن الإضافه مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان ... أم مركبين مع العشره ؛ مثل : انقضى اثنا عشر يوما ، واثننا عشره ليله (فتعرب اثنا واثننا على حسب الجملة إعراب المثنى). أما

ص: ١٢٢

١- انظر البيان الخاص بكلمه : «أحد» فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٩.

٢- انظر - ه - من ص ١٤٣ لأهميته. وأما بيانه كاملا فى الجزء الرابع : باب العدد.

٣- ويلاحظ ما سبق فى رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه.

كلمه : «عشر» وكذا «عشره» فاسم مبنى على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثنى الحرفيه (١). أم مضافين إلى ظاهر ، نحو جاءنى اثنا كتبك ، وثنتا رسائللك ، أم أضيفا إلى ضمير ، نحو غاب اثناكما ، وحضرت ثنتاكما ، لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شىء غير المراد من اثنا وثنتا أى : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثناكما ، إذا كان مدلول المضاف إليه فى الحالتين هو مدلول «اثنا» ، أى : مدلول المضاف ، لأنه فى هذه الحالة يؤدى ما تؤديه «اثنان» : و «اثنتان» ومعناه هو معناهما ؛ فالإضافة لا فائده منها ؛ إذ هى - كما سبق (٢) - من إضافه الشىء إلى نفسه ؛ فلا- حاجه إليها ، بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت ثنتا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاء اثناكما ، وجاءت اثنتاكما ، والقصد : خادمتا كما ، أو سيارتاكما ... وجاء اثناه واثنتاه ، واثناكم واثنتاكم ... فإن المراد من المضاف هنا غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، نحو : اثناك واثناكم ... وهكذا فلا بد فى المضاف إليه (سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا) أن يدل على غير الذى يدل عليه المضاف ؛ وهو ؛ الكلمتان : اثنان واثنتان ، وقد سبقت الإشارة لهذا (٣) ...

ز - إذا أضيف المثنى حذف نونه ؛ فمثل : سافر الوالدان. من غير إضافه المثنى ، تقول إذا أضفته : سافر والدا على. فإذا أضيف المثنى المرفوع - فقط - إلى كلمه أولها ساكن ؛ مثل : جاءنى صاحبا الرجل ، ومكرما الضيف ... فإن علامه التشبيه - وهى الألف - تحذف فى النطق حتما لا- فى الكتابه. لكن ما ذا نقول فى إعرابه؟ أهو مرفوع بالألف الظاهره فى الخط ، أم مرفوع بالألف المقدره وهى التى حذف لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنه وما بعدها ساكن) والمحذوف لعله كالثابت؟ يرجح النحاه أن نقول : إنه مرفوع بالألف المقدره لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابه ويعدون هذه الحاله فى عداد حالات الإعراب التقديرى ، ونرى أنه لا داعى للأخذ بهذا الآن (٤).

ص: ١٢٣

١- ستجىء إشارة لهذا فى «د» من ص ١٤١

٢- فى رقم ٥ من هامش ص ١١١

٣- فى رقم ٥ من هامش ص ١١١

٤- كما سيأتى فى «و» من ص ١٤٣ وفى رقم ٢ من ص ١٨٤.

ح - هناك مفردات محذوفه الآخر ، مثل : أخ ، ويد. أصلهما : أخو ، ويدي. فإذا أريد تشبيه هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع ، ومما لا يرجع ما حذف لامه وجاءت همزة الوصل في أوله عوضاً عن لامه المحذوفه ، كالتى فى كلمه «اسم» وكذلك ما لا ترد لامه عند إضافته على حسب القاعده التاليه :

جاء فى شرح المفصل ج ٤ ص ١٥١. ما ملخصه :

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين ؛ ضرب يرد إليه الحرف الساقط فى التشبيه ، وضرب لا يرد إليه. فمتى كانت اللام المحذوفه ترجع فى الإضافه فإنها ترد إليه - فى الفصيح - عند التشبيه. وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافه لم يرجع عند التشبيه ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول فى تشبيهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوين وأبوين ، ومررت بأخوين وأبوين ؛ لأنك تقول فى الإضافه ؛ هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك. فترى اللام قد رجعت فى الإضافه (١) ؛ فكذلك فى التشبيه ...

ومثال الثانى يدودم ؛ فإنك تقول فى التشبيه : «يدان» و «دمان» فلا ترد الذاهب ؛ لأنك لا ترد فى الإضافه. اه. وهذا خير ما يتبع. أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً (٢).

ط - بقيت أحكام تختص بالمشئى ونونه ، وستجىء فى ص ١٤١ وما بعدها ،

ى - سيجىء فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ باب خاص بطريقه التشبيه. وأهمها : تشبيه المقصور ، والمنقوص ، والممدود ...

ص : ١٢٤

١- لكن : أهذه الواو الظاهره عند إضافه : «أخ وأب» هى الواو الأصلية التى تعد لام الكلمه ، أم هى واو الأسماء الخمسه؟ رأيان. انظر «د» من هامش ص ١٣٧.

٢- لهذا الضابط بيان أكمل سيجىء فى «كيفية التشبيه والجمع» (ج ٤ م ١٧١) وقد عرضه صاحب الهمع (ج ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (ج ٤ ص ١١٩ فى آخر باب المقصور والممدود) وقد سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢ وفى رقم ١ من ص ١٤٩.

١ - فاز عليّ. هنأت عليّ. أسرعت إلى عليّ.

ب - فاز العليون. هنأت العليين. أسرعت إلى العليين.

نفهم من كلمه : «عليّ» فى القسم الأولى أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحه ، أو الياء المكسور ما قبلها ، وبعدها النون المفتوحه ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما فى القسم الثانى : «ب». وبسبب هذه الزيادة استغينا عن أن نقول : فاز عليّ وعليّ وعليّ ... و... و... أى : أن زياده حرفى الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيره سابقه ، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى والحروف والحركات. فكلمه «العليون» وما يشبهها تسمى : «جمع مذكر سالما» (١) وهو :

«ما يدل على أكثر من اثنين (٢) ؛ بسبب زياده معينه فى آخره ، أغنت عن

ص: ١٢٥

١- المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغه المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع لا يدخل حروفه تغيير فى نوعها أو عددها أو حرركاتها إلا عند الإعلال فى نحو : المصطفون - القاضون. هذا ، وكلمه «السالم» تعرب صفه للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حاله الموصوف. والأحسن أن تكون صفه للجمع ، فتضبط مثله. ومثل هذا يقال فى معنى وضبط كلمه : «سالم» فى جمع المؤنث السالم ؛ ولهذا يسميان : جمعى التصحيح ، لصحه مفردهما فى الغالب عند جمعه عليهما. بخلاف : «جمع التكسير» فإن مفرده لا بد أن يتغير فى الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٥ وفى ص ١٣٦ وفى بابه ج ٤.

٢- هذا فى اصطلاح النحاه. أما اللغويون فقد يطلقون كلمه : «الجمع» على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر وقد سبق البيان فى ١ من هامش ص ١١٠ وكما يجىء فى بيان يتصل بهذا فى : «ز» من ص ١٤٥ وإذا كان جمع المذكر السالم دالا - عند النحاه - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة؟ أتنحصر فى ثلاثه وعشره وما بينهما ، ولا تزيد على العشره ، أم تزيد؟ يقول سيويوه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - فى الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره ؛ فهما كجموع القله التى ينحصر مدلولها فى ثلاثه وعشره وما بينهما وقال آخرون - ورأيهم الصحيح - إنهما صالحان للأمرين ، ما لم توجد قرينه تعين أحد الأمرين ؛ كالتى تعين الزيادة فى قوله تعالى عن الصالحين : (... وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ) وقوله تعالى : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ) ... و... و... (أَعِدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِتْدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ..) - وسيجىء هذا فى باب جمع التكسير ج ٤ م ١٧٢ ص ٤٧١. وراجع أيضا خاتمه المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : فصل. الجمع قسمان ...



عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض».

فليس من جمع المذكر ما يأتي :

١- ما يدل على مفرد ؛ مثل : محمود ، أو (محمدین) علما على شخص واحد.

٢- ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان ... ، أو على جمع تكسير ؛ كأحمد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كقاطمات ؛ لخلو هذين الجمعین من الزیاده الخاصه بجمع المذكر السالم ، ومن الدلاله المعنويه التي يختص بتأديتها.

٣- ما يدل دلالة جمع المذكر ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو : جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود (١).

٤- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لا من طريق زياده الحرفین في آخره ؛ مثل : كلمه : «قوم» إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط.

٥- ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل : الصالحون محبوبون ؛ تريد ؛ رجلین یسمى کل منهما «صالحا» ومعهما ثالث ليس اسمه «صالحا» ، ولكنه تقى ، معروف بالصالح ؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه لا على أنه شريك لهما في التسميه.

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون «السعيدون» جمعا لسعد ، وسعيد ، وساعد (أسماء رجال) ، ولا جمعا لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك.

ص: ١٢٦

١- الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ؛ للاستغناء عنه بالجمع المباشر (أى : بزياده حرفي الهجاء على المفرد). وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياسا على التشبيه وهي الحالات التي ذكرت في - و - من ص ١٢٢ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونه هناك.

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف (١)، فلا يصح: العمرون قرشيون إذا كان المراد: عمر بن الخطاب، وعمر بن أبي ربيعة، وعمرو بن هشام... (المعروف بأبي جهل).

حكمه: حكم جمع المذكر السالم الرفع بالواو نيابه عن الضمه، وبعدها النون المفتوحه، مثل: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون المفتوحه، مثل: صادقت المؤمنين، وأثنت على المؤمنين.

\*\*\*

نوعا جمع المذكر السالم:

الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالما نوعان: أحدهما «العلم» والآخر: «الصفه» (٢).

١- فإن كان علما فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية (٣):

١- أن يكون علما (٤) لمذكر، عاقل، خاليا من تاء التأنيث الزائده (٥)، ومن التركيب، ومن علامه تشبيه أو جمع.

ص: ١٢٧

١- مثل هذا الجمع وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه لا يصح إلا من باب: «التغليب» - وقد سبق شرح التغليب، في المثني - رقم ٤ من هامش ص ١٠٩ - والعرب تغلب المذكر عند الجمع، ولو كان أقل عددا من المؤنث، مثل: محمود والزينات متعلمون. كما تغلب العاقل ولو كان قليل العدد على غيره؛ مثل: محمود والعصافير يأكلون، والتغليب المسموع في الجمع كثير، يسوغ لنا تفضيل الرأى الذى يجبز القياس عليه، بشرط أن تقوم قرينه تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه.

٢- العلم قد يكون جامدا؛ أى: يدل على مجرد الذات من غير زياده شىء عليها، ولا ملاحظه أمر آخر سواها؛ مثل: الفضل، الفتح، سعد، أسماء أشخاص. أما الصفه (ويراد بها المشتق ولا يراد بها النعت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلميه؛ وإنما تدل عليها وعلى شىء آخر معها؛ مثل: «عالم»؛ «كامل»؛ «نبيل»، فكل واحده من هذه الصفات المشتقه قبل العلميه تدل على ذات ومعها شىء آخر؛ هو: العلم، أو الكمال؛ أو النبيل... فإذا صارت علما على شخص تجردت من الوصف الزائد، وصارت جامده تدل على مجرد الذات؛ مثل: (فاضل) علم على شخص، فإنها لا تدل بعد العلميه إلا على الذات، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علما؛ فهى بعد العلميه اسم جامد وإن كانت فى أصلها مشتقه. - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٨٩ - (راجع ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨).

٣- وهى غير الشروط العامه الأخرى التى لا بد من تحققها فيه. وتنحصر الشروط العامه فى شروط المثني التى تقدمت فى «د» من ص ١١٧ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضا.

٤- أى: علم شخص. أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ للتوكيد المعنوى تفيد الشمول - كما سيجىء فى رقم ٥ من هامش ص ١٢٩ - مثل: أجمع، فيقال: أجمعون، لأنه فى الأصل مشتق، إذا أصله «أفعل تفضيل» قبل أن يتحول إلى التوكيد.

٥- انظر إيضاحها في ص ١٣٢. وكذا حكم المختوم بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالما.

فإن لم يكن علما لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون (١) ، ولا في غلام ؛ غلامون ...

وإن كان علما لكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضا ؛ فلا يقال في زينب : زينبون ، ولا في سعاد : سعادون. والعبره في التأنيث أو عدمه ليست بلفظه ، وإنما بمعناه ، وبما يدل عليه ، فكلمه : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علما لمذكر ، واشتهرت بذلك - فإنها تجمع جمع مذكر سالما ، وكلمه : حامد أو حليم ... إن كانت علما معروفا لمؤنث لم تجمع هذا الجمع.

وإن كان علما لمذكر لكنه غير عاقل (٢) لم يجمع أيضا ، مثل : «هلال» وهو علم على : حصان ، و «نسيم» علم على : زورق ...

وكذلك إن كان علما لمذكر عاقل ، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائده مثل : حمزه ، وجمعه ، وخليفه ، ومعاويه ، وعطيه ... ، فإنه لا يجمع جمع مذكر (٣) ، ولا- يصح هنا ملاحظه المعنى ؛ لوجود علامه التأنيث في اللفظ ؛ فيقع بينها وبين علامه جمع المذكر المتناقض والتعارض بحسب الظاهر ، كما لا يصح أن تحذف ؛ لأن حذفها يوقع في لبس ؛ إذ لا ندرى أكانت الكلمه مؤنثه اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائده كما قلنا ...

وكذلك إن كان مركبا تركيب إسناد ، مثل : فتح الله - رام الله - رزق الله ... ؛ فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق ؛ وإنما يجمع بطريقه غير مباشره ،

ص: ١٢٨

١- إلا- إذا دخله التصغير ، : مثل : رجيل ، ورجيلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛ مثل : إنسانى وإنسانيون وغلمايى ، وغلمايون ؛ لأن التصغير أو النسب يفيد نوعا من الوصف ، فكأنه مشتق ؛ فيدخل في قسم الصفه الآتى.

٢- ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلا بالفعل ؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل ؛ كالآدميين والملائكه ؛ فيشمل المجنون الذى فقد عقله ، والطفل الصغير الذى لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل تنزيلا له منزله العاقل ؛ فيكون جمع مذكر ، وقيل. هو ملحق به ؛ مثل قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) فالسجود لا يكون إلا من العاقلين ، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزله العاقلين ؛ لأنها فعلت فعلهم. ومثلها قوله تعالى عن السماء (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا : أَتَيْنَا طَائِعِينَ) - (أتينا طائعين).

٣- ويجمع قياسا جمع مؤنث سالما. والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالما بعد حذف تائه ، فقد جاء فى كتاب الإنصاف - ص ١٨ - ما نصه : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا - يجوز أن يجمع بالواو والنون ؛ وذلك نحو : طلحه وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه يفتح اللام ؛ فيقول : «الطلحون» ؛ كما قالوا : «أرضون» ؛ حملا على : «أرضات». وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز). اه والواجب الاقتصاد - هنا - على المذهب البصرى لمساييرته الأعم الأفصح ، ولخلوه من اللبس.

بأن تسبقه كلمه : «ذو» مجموعته ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقا ، فى حروفه ، وحر كاته ، مهما تغيرت الأساليب فيقال : «ذوو كذا» رفعا ، «وذوى» نصبا وجزا ؛ فتغنى عن جمعه كما سيجىء (١) ...

أو : مركبا تركيب مزج ، كخالويه ، وسيبويه ، وسعد يكرم ، أو : تركيب عدد ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ... والمشهور فى هذه المركبين عدم جمعهما جمعا مباشرا ؛ فيستعان بكلمه : «ذو» مجموعته على : (ذوو ، وذوى) ؛ فتغنى عن جمعهما ، كما سيجىء أيضا (٢) ...

أما المركب الإضافى كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر (٣) تقول : اشتهر عبدو الرحمن ، وصافحت عبدى الرحمن ، وسلمت على عبدى الرحمن.

ولا- يجمع ما آخره علامه تثنيه ، أو علامه جمع مذكر ؛ مثل : المحمدان أو المحمدين (علما على شخص) والمحمدون أو المحمدين علما كذلك (٤).

ب- وإن كان صفه (أى : اسما مشتقا) فلا- بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية : أن تكون الصفه لمذكر ، عاقل ، خاليه من تاء التأنيث ، ليست على وزن أفعل (٥) (الذى مؤنثه فعلاء) ، ولا على وزن فعلان (الذى مؤنثه فعلى) ، ولا على وزن صيغه تستعمل للمذكر والمؤنث.

ص : ١٢٩

١- فى ص ١٣٢.

٢- فى ص ١٣٢ عند الكلام على جمع المركب حيث تجد رأيا آخر ارتضيناه - وستجىء إشارة أخرى لجمع أنواع المركب فى الجزء الرابع ، آخر. «باب جمع التكسير».

٣- بالتفصيل الذى فى ص ١٣٣.

٤- لأن جمع العلم المشتمل على علامه التثنيه يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامه التثنيه مع علامه الجمع ؛ وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنيه وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته ، وكذلك جمع العلم المشتمل على علامه الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامه الجمع ، وهذا لا يقع فى العربية. وقد يقتضى الأمر - أحيانا - التسميه بهذا الجمع - أو ملحقاته - ، وفى هذه الحاله لا تزداد علامه للجمع جديده ، وإنما تترك العلامه السابقه على حالها ؛ ويعرب الجمع بالحركات الظاهره على النون - وهذا أوضح اللغات المتعدده الوارده فيه ، وسندكرها فى ص ١٣٩ وإذا سمى بهذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمى به. وستجىء طريقه ذلك فى «ب» من ص ١٤٠.

٥- ليس من هذا وزن «أفعل» الذى كان فى أصله صفه داخله فى باب «أفعل التفضيل» ثم تركت الوصفيه ، وصارت علم جنس يعرب توكيدا معنويا ، يفيد الشمول ، ويصح جمعه جمع مذكر ؛ - طبقا لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ - ومن ألفاظه : أجمع.

فإن كانت الصفه خاصه بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالما ؛ منعا للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : «مرضع» فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل (١) ؛ مثل : صاهل ، صفه «للحصان» أو : ناعب ، صفه للغراب ، فلا يقال : صاهلون ولا ناعبون ، أو : كانت مشتمله على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمه ؛ فلا يصح : قائمتون (٢).

وكذلك ما كان على وزن : «أفعل» (الذى مؤنثه ، فعلاء) نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، على الأصح (٣). ومثله ما كان على وزن فعلان (الذى مؤنثه فعلى) ، مثل سكران وسكرى (٤). وكذلك ما كان على صيغه تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغه ، مفعال كمهذار (٥) ، ومفعل ؛ كمغشم (٦). وفعول (٧) ؛ مثل : صبور وشكور ،

ص: ١٣٠

١- بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل.

٢- لا- يصح جمع الصفه المشتمله على تاء التأنيث جمع مذكر سالما ؛ سواء أكانت التاء باقيه على دلالتها على التأنيث ، نحو : قائمه ، كاتبه ، خطيبه ، شاعره ، أم كانت داله على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتأديه معنى آخر ؛ كالمبالغه في مثل : «علمامه» لكثير العلم و «فهيّامه» لكثير الفهم و «راويه» لكثير الروايه ، وهي حفظ الأخبار والأحاديث. فالتاء في هذه الكلمات وأشباهاها للمبالغه ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائما ، ولا عبره - في الرأى الراجح - بما طرأ عليه

٣- في رأى البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى «أفعل» و «فعالن» ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيره مقبوله. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهن وخاصه إذا منع لبسا ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في الرأى الكوفى بأسا - كما جاء في المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد ... فلم المنع؟ أيكون بسبب أن هذه الصفات لا أفعال لها ولا مصادر ، كما قد يتوهم بعض النحاه؟ وتوهمه بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : «الأفعال» كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالا صحيحه ، وارده بكثره عن العرب. أم. لأن هذه الصيغ تقرب من الفعل ... أو لا تقرب ؛ والفعل لا- يجمع. كما يقول الصبان وكما يقول شارح المفصل (في ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ...؟ كل هذه العلل وأشباهاها واهيه ، وخاصه بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفضيل ما كان منها على وزن : «أفعل» دالا على أمر معنوى ؛ نحو : أحرق وأبيض القلب. ونحو : فلان أبيض سريره من فلان ، أو : أسود سريره منه ، بمعنى أنه أطيب منه نفسا ، أو أحب منه ... أو نحو هذا ... (كما سيجيء البيان والأدله في باب : «أفعل التفضيل ج ٣ ص ٣٢٥ م ١١٢) وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وفي «د» من ص ١٥٦ - أن النحاه يقولون : (ما لا يصح جمعه مذكر سالما لا يصح في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما) ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالما ؛ استنادا إلى الرأى البصرى السالف. وقد بان ما فيه ، فلا ينظر إليه في الجمعين.

٤- في رأى البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى «أفعل» و «فعالن» ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيره مقبوله. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهن وخاصه إذا منع لبسا ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى

فى الرأى الكوفى بأسا - كما جاء فى المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد ... فلم المنع؟ أىكون بسبب أن هذه الصفات لا أفعال لها ولا مصادر ، كما قد يتوهم بعض النحاه؟ وتوهمه بعيده عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع فى كتابه : «الأفعال» كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالاً صحيحه ، وارده بكثرة عن العرب. أم. لأن هذه الصيغ تقرب من الفعل ... أو لا تقرب ؛ والفعل لا- يجمع. كما يقول الصبان وكما يقول شارح المفصل (فى ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ...؟ كل هذه العلل وأشباهاها واهيه ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم فى التفضيل ما كان منها على وزن : «أفعل» دالا على أمر معنوى ؛ نحو : أحرق وأبيض القلب. ونحو : فلان أبيض سريره من فلان ، أو : أسود سريره منه ، بمعنى أنه أطيب منه نفسا ، أو أحيث منه ... أو نحو هذا ... (كما سيجىء البيان والأدله فى باب : «أفعل التفضيل ج ٣ ص ٣٢٥ م ١١٢) وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وفى «د» من ص ١٥٦ - أن النحاه يقولون : (ما لا يصح جمعه مذكر سالما لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما) ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالما ؛ استنادا إلى الرأى البصرى السالف. وقد بان ما فيه ، فلا ينظر إليه فى الجمعين.

٥- كثير الهذر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق.

٦- الشجاع الذى لا يمنع شىء عن قصده.

٧- يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : «فاعل» وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه بالتفضيل الذى سيجىء فى باب : «التأنيث» - ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٦٩ ، فإن جعل علما جاز جمعه.

وفعل (١)؛ مثل : كسير وقطيع ؛ إذ لا- يتأتى أن يكون المفرد صالحا للمذكر والمؤنث معا وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا.

إلى هنا انتهت الشروط الواجبه فيما يجمع أصاله (٢) جمع مذكر سالما.

ص: ١٣١

---

١- يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبيه الراجحه ، لا- على سبيل التحميم ، بشرط أن يكون بمعنى «مفعول» وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه واستعمال هذه الصيغه فى المذكر والمؤنث هى والصيغ التى قبلها خاضع للتفصيل المدون فى باب التأنيث (ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٦٩) فإن جعل علما جاز جمعه. ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث فى الأصل ثم ترك أصله وصار علما

٢- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ، ومذنب يشير بعامر : للعلم ، وبمذنب : للصفه.



١ - اشترطوا (١) في العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث الزائده - إلا- عند الكوفيين - والمراد بها : التي ليست عوضا عن فاء الكلمه ؛ أو عن لام الكلمه ، لأنها عوض عن أصل فهي كالأصيله. فالأولى مثل : عده ، أصلها : وعد ، حذفت الواو ، وعوض عنها تاء التأنيث ، والثانيه مثل : مئه. وأصلها : مئو ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث.

فإن كانت عوضا عن أصل وجعل اللفظ اسما لمسمى (أى : صار علما) فإنه يجمع قياسا بعد حذفها. ويكون من الجموع الحقيقيه ؛ تقول : «عدون» لجمع مذكر ، ومثلها : مئون ؛ أما إذا لم يجعل علما ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مئون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم.

أما ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده فلا يشترط خلوه منها ، فلو سميينا رجلا بسلمى ، أو : صحراء ، حذفت فى جمع المذكر السالم الألف المقصوره ، وقلبت همزه الممدود واوا ، فيقال : السلمون والصحراون (أعلام رجال).

ب - لا يجمع المركب الإسنادى جمع مذكر سالما إلا بطريقه غير مباشره ؛ - - كما سبق (٢) - وذلك بأن نأتى قبله بكلمه : «ذوو» أو : «ذوى» (وهما جمع : «ذو» و «ذى») فنقول : غاب ذوو فتح الله ، وأكرمنا ذوى فتح الله ، وسلمنا على ذوى فتح الله (٣). وهذا باتفاق.

أما المركب المزجى فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقه السابقه غير المباشره (٤). وهناك رأى آخر يجيز جمعه مباشره - وكذلك تثنيته - ، فيقال : جاء خالويهن ، وشاهدت خالويهن ، وقصدت إلى خالويهن. ومثله سيويه ، ومعد يكر (اسم رجل) وغيرهما من باقى المركبات المزجيه ، وهذا الرأى أسهل الآراء. وأجدرها بالقبول ، لدخوله فى الحكم العام لجمع المذكر السالم (٥) وبعده من اللبس. كما سيجىء فى : «ج».

ص: ١٣٢

١- فى ص ١٢٧

٢- فى ص ١٢٨

٣- فى ص ١٢٨

٤- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٤ من ص ١١٩ ،

٥- حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى غير المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأى السابق وغيره ، من باقى الآراء الأخرى التى لا تناسب عصرنا ...

وأما المركب التقييدى ؛ وهو : المركب من صفه وموصوف مثل : محمد الفاضل ، أو من غيرهما ؛ مما لا يعدّ فى المركبات السابقة - فالأشهر أن يقال فى جمعه : ذوو «محمد الفاضل» ، فلا يجمع مباشره ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمه (ذوو) رفعا و (ذوى) نصبا وجزا.

وقد سبق (١) أن قلنا إن المركب الإضافى يجمع صدره دون عجزه. وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ كما نقول فى «عبد الله» عند الجمع : عبدو الله. أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا (كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا- ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلا - ، وعبد السيد لعراقيين) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معا جمع مذكر سالما ؛ فنقول : عبدو السيدين ، أو جمع تكسير ، فتقول : عبيد الساده.

ح - سبق (٢) أنه يشترط فى الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالما ، ما يشترط فى الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معربا ... فلو كان مبتدئا لزوما مثل : هؤلاء ، أو : حذام (على أنها أعلام رجال) لم يجز جمعه مباشره ، وإنما يجمع بطريق الاستعانه بكلمه : (ذوو) رفعا و «ذوى» نصبا وجزا.

ولما كانت كلمه «سيبويه» و «خالويه» وأشباهها هى من الكلمات المبنية لزوما - كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالما إلا بالاستعانه بكلمه : «ذوو» ، و «ذوى». لكنهما من ناحيه أخرى يدخلان فى قسم المركب المزجى وقد آثرنا - فى الصفحه السابقه - الرأى الذى يبيح جمعه مباشره جمع مذكر سالما.

د - سيجىء - فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ - باب خاص بطريقه جمع الاسم جمع مذكر سالما ، وأهمها طريقه جمع : المقصور ، والممدود ، والمنقوص جمع مذكر سالما.

ص : ١٣٣

١- فى ص ١٢٩.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٧.

ألحق النحاه بجمع المذكر فى إعرابه أنواعا أشهرها : خمسـه ؛ فقد كلّ نوع منها بعض الشروط ، فصار شاذا ملحقا بهذا الجمع ، وليس جمعا حقيقيا ، وكل الأنواع الخمسه سماعي ؛ لا يقاس عليه ؛ - لشذوذه - وإنما يذكر هنا لفهم ما ورد منه فى النصوص القديمه .

أولها : كلمات مسموعه تدل على معنى الجمع ، وليس لها مفرد من لفظها ، ولكن لها مفرد من معناها ، مثل كلمه : «أولو» فى قولنا : «المخترعون أولو فضل» ، أى : أصحاب فضل ؛ فهى مرفوعه بالواو نيابه عن الضمه ، لأنها ملحقه بجمع المذكر السالم ؛ إذ لا- مفرد لها من لفظها ، ولها مفرد من معناها ، وهو : صاحب. وهى منصوبه ومجروره بالياء نيابه عن الفتحه أو الكسره فى قولنا : كان المخترعون «أولى» فضل. وانتفعت من «أولى» الفضل. ومثل هذه الكلمه بسمى : اس جمع (١).

ومن الكلمات المسموعه : أيضا كلمه : (عالمون). ومفردها : عالم ، وهو ما سوى الله ، من كل مجموع متجانس من المخلوقات ، كعالم الحيوان ، وعالم النبات ، وعالم الجماد ؛ وعالم المال ، وعالم الطائرات ... إلخ.

وكلمه : «عالم» تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره. فى حين أن كلمه : «عالمون» لا تدل إلا على المذكر العاقل ، فهى تدل على معنى خاص بالنسبه لما يندرج تحت كلمه «عالم» (٢) ، والخاص لا يكون جمعا للعام ؛ لهذا كان

ص: ١٣٤

١- هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه. ومن الأمثله : إبل - جماعه - فلك - ... وقد سبقت له إشاره عابره فى رقم ١ من هامش ص ١١٠. أما البيان الوافى عنه ، وعن حالاته المختلفه وأحكامه ففى ج ٤ ص ٥١٠ م ١٧٤ باب جمع التكسير

٢- فدالاتها داخله فيما يسمى : «العموم الشمولى» مع أن دلالة كلمه : «عالم» داخله فيما يسمى : «العموم البيدلى» الذى هو دلالة الكلمه المفرده على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالما دلت على معنى خاص بالنسبه لمعناها قبل جمعها. فكلمه : «عالم» تدل على المخلوقات العاقله وغير العاقله ، فإذا جمعت جمع مذكر فقيل فيها : «عالمون» صارت مقصوره الدلاله على العاقلين وحدهم.

«عالمون» إما اسم جمع لكلمه : «عالم» وليس جمعا له ؛ وإنما جمعا له غير أصيل ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره. وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالما حقيقه ؛ لأن اللفظه ليست علما ولا صفه ، وإنما تلحق به كغيرها مما فقد بعض الشروط.

ثانيها : من الكلمات المسموعه ، ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهى : عشرون (١) ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون ، وهذه الكلمات تسمى : «العقود العددية» وكلها أسماء جموع أيضا.

ثالثها : كلمات مسموعه أيضا ؛ ولكن لها مفرد من لفظها. وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه ، فلا يبقى على حالته التى كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها ، جموع تكسير (٢) ، ويلحقونها بجمع المذكر فى إعرابها بالحروف ؛ مثل : بنون ، وإحزّون ، وأرضون ، وذوو ، وسنون وبابه (٣). فكلمه : «بنون» : مفردها. «ابن» حذف منه الهمزه عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمه : «إحزّون» مفردها : «حزّه» (٤) ، زيدت الهمزه فى جمعها. «وأرضون» (بفتح الراء) لا مفرد لها إلا : أرض (بسكونها) ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح. هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل. و «ذوو» فى الجمع مفتوحه الذال ، مع أن مفردها : «ذو» مضموم الذال. «وسنون» مكسوره السين فى

ص: ١٣٥

١- ولا- يقال إن عشرين مفردها : عشر ؛ لئلا يلزم على ذلك صحه إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعه ، وهكذا ... ، ذلك لأن أقل الجمع النحوى - لا اللغوى - ثلاثة ، من مفرده ؛ فلو كان مفرد العشرين هو : «عشر» لكانت عشرون صادقه على (٣ \* ١٠) أى : ثلاث عشرات على الأقل ، ومجموعها يساوى ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو : «ثلاث» لكانت الثلاثون صادقه على ٣ \* ٣ أى : على تسعه ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد ...

٢- لأن جمع التكسير هو الذى يتغير فيه صيغه المفرد حتما ، ولا يبقى مفرده سليما عند الجمع ؛ فلا بد فيه من تغيير ؛ إما فى عدد حروفه فقط ، وإما فى حركاته فقط ، وإما فيهما معا. بخلاف جمع المذكر السالم الحقيقى ، فإن صيغه مفرده لا يدخل عليها تغيير بعد الجمع إلا للإعلال ، ونحوه. (انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٥)

٣- المراد من باب : «سنه» كل اسم ثلاثى حذف لامه ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضا - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعها بالواو والنون ، أو بالياء والنون. وبالشرط الأخير خرج نحو : «هنه» فإن مذكرها. - وهو : «هن» - ورد عن العرب مجموعا جمع المذكر ، فلو جمعت كلمه. «هنه» جمع مذكر أيضا لالتبس المؤنث بالمذكر.

٤- أرض ذات حجاره مجوفه سود ؛ كأنها أحرقت بالنار.

الجمع ، مفتوحها في المفرد ، وهو : «سنه» ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضا ، - وأصلها «سنه» أو «سنو» ، بدليل جمعها على «سنهات» و «سنوات» - ثم حذفت لام الكلمه ، (وهي الحرف الأخير منها) ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطه ، ولم ترجع الواو عند الجمع . -

ومن الكلمات الملحقه بهذا الجمع سماعا (1) ، والتي تدخل في باب «سنه» كلمه : عضه ، وجمعها : عضون (بكسر العين فيهما). وأصل الأولى : «عضه ، بمعنى : كذب وافتراء. أو : عضو . بمعنى : تفريق. يقال فلان كلامه عضه ، أى : كذب ، وعمله عضو بين الأخوان ، أى : تفريق وتشيت ؛ فلام الكلمه هاء ، أو واو. ومثلها «عزه» ، جمعها : عزون (بالكسر فيهما). والعزه : الفرقة من الناس ، وأصلها عزى ؛ يقال : هذه عزه تطلب العلم ... وأنتم عزون في ميدان العلم. وأيضا : «ثبه» بالضم ، وجمعها : ثبون ، بضم أول الجمع أو كسره. والشبه «الجماعه» ، وأصلها ثبو ، أو : ثبي ، يقال : الطلاب مختلفون : ثبه مقيمه. وثبه مسافره ، وهم ثبون (2).

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب في تسميه تلك الكلمات المسموعه بجمع التفسير ، لأن تعريفه وحده هو الذى ينطبق عليها ، دون غيره من جمعى التصحيح ؛ إذ هو «ما تغير فيه بناء الواحد» وقد تغير بناء واحدها (3).

ص: ١٣٦

١- لأن باب «سنه» (أى : ما يشبهها ...) سماعى ... وهذه القيود الموضوعه له إنما هي لضبط ما سمع ، لا لقياسيته ؛ فالأمر فيه كغيره مسموع.

٢- الغالب في باب «سنه» وأخواتها : أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع ؛ مثل : سنه وسنين. وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع ؛ مثل : مائه ومئين. وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل : ثبه وثبين.

٣- وكذلك نعرف السبب في امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالما ، وفي عدم إدخالها في ملحقاته. ١ - تمره ، لعدم وجود حذف فيها. ب - عدهه وزنه ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحده هو فاء الكلمه ، فأصل الأولى «وعد». والثانيه : «وزن» ، حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه. أما إن كانا علمين ، للمذكر فإنه يجوز جمعها بعد حذف التاء من آخرهما بالصوره التى سبقت فى «ا» من ص ١٣٢. ح - اسم (وأصلها : «سمو»). بضم السين وكسرهما ، وسكون الميم) وأخت و بنت ، وأصلهما : «أخرو». و «بنو» ، على المشهور فيهما ؛ حذفت اللام فى الثلاثه ، وعوض عنها الهمزه فى أول كلمه : اسم ، وسكنت السين ، وعوضت التاء المفتوحه لا المربوطه فى الأخيرتين. وشذ : بنون. د - يد ، ودم. أصلهما : «يدى». و «دمى» ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شىء وشذ. أبون وأخون ، لأن مفردهما واوى اللام. وقد حذفت الواو التى هي لام الكلمه بغير رد ، ولا تعويض. أما الواو الموجوده فقليل : هي الواو التى ترفع بها الأسماء الستة فى لغه من يرفعها بالواو مع حذف لامها وهي لغه «النقص» التى شرحناها - فى ص ١٠٢ و ١٠٤ - فيستعمل اللفظ فى حاله جمعه ناقصا كما كان فى حاله إفراده وعدم إضافته. ومثل أب وأخ بقيه الأسماء الستة على الرأى القائل بأنها وردت عن العرب مجموعه جمع مذكر ؛ أى : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون ... ولا يمنع النحاه أن تكون الواو الأصلية التى هي لام الكلمه قد رجعت عند الجمع ثم حذفت. فأصل الكلمه عند الجمع كما يقولون : «أبوون» ثم حركت الباء بالضمه إتباعا للواو - كما يحصل أحيانا كالإتباع فى المفرد المضاف ، نحو : أبى - بعد حذف فتحه الباء. ثم حذفت ضممه اللام ، لثقلها ، وطلبا للتخفيف بحذفها ، فالتقى ساكنان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التى هي لام الكلمه ؛ فأنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون. وهذه الصور الخياليه لا أثر لها فى ضبط

الكلمه وصحه المعنى. فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعى له ... وللحكم السابق بعض تشابه بما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٢٤. ه - شاه ، وشفه ؛ لأن لكل واحده منهما جمع تكسير مسموعا عن العرب ، ومعربا بالحركات ؛ يقال : فى الحقل شياه كثيره ، وللإيل شفاه غليظه. (وأصل شاه : شوه ؛ حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفا ؛ فصارت : شاه ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه فصارت : شاه. وأصل شفه هو : «شفه» حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه).

رابعها : كلمات مسموعه لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصه بجمع المذكر ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعا حقيقيا .  
ومن هذه الكلمات ، «أهل» . فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوما أن ترد الودائع

فجمعوها مع أنها ليست علما ولا صفه . ومنها : «عالمون» ؛ ليست علما ، ولا صفه أيضا . وقد تكلمنا عنها من وجهه أخرى فيما سبق . ومنها : «وابل» ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غمر الوابلون الحقول . فجمعوها ، مع أنها ليست علما ولا صفه ، ولا تدل على عاقل ...

خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو مما ألحق به ، ولكن سمي بها (1) ، وصارت أعلاما . فمن أمثله الأول المستوفى للشروط «حمدون» . «وعبدون» . و «خلدون» و «زيدون» أعلام أشخاص معروفه قديما وحديثا .

ص : ١٣٧

---

١- تصح التسميه بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعى البلاغى الذى قصده العرب فى جاهليتهم وإسلامهم من التسميه بتلك الجموع وبالمتنى - كما سبق فى «ح» من ص ١١٦ - ، ومن أهم الدواعى المدح ، والذم ، والتلميح ... ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعه فى مخاطبه المولى جل شأنه كالتى فى قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه : «رب ارجعون ؛ لعلى أعمل صالحا فيما تركت» كما يؤيده أن الضمير «نحن» موضوع للمتكلم الذى معه غيره ، أو للمتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه . أما طريقه إعراب المسمى به ففى ص ١٣٩ .

ومثال الثاني: «عليون». (اسم لأعالي الجنة) المفرد: عليّ. بمعنى المكان العالي، أو عليّه، بمعنى: الغرفه العاليه. وهو ملحق بالجمع، لأن مفرده غير عاقل.

سادسها: كل اسم من غير الأنواع السابقه يكون لفظه كلفظ الجمع في اشتمال آخره على واو ونون، أو ياء ونون، لا فرق في هذا بين أن يكون نكره؛ مثل: «ياسمين» و«زيتون» أو علما مثل: «صفين» و«نصيبين» و«فلسطين» (1).

ص: ١٣٨

١- وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله: وارفع بواو، وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وشبه ذين، وبه عشرونا وبابه ألحق، والأهلونا وأولو، وعالمون، عليونا وأرضون، شدّ، والسّينونا وبابه، ومثل حين قد يرد ذا الباب. وهو عند قوم يطرد يريد يشبه ذين: ما أشبهه: «عامرا» من كل علم، مستوف للشروط، وما أشبه كلمه: «مذنب»، في أنه صفة مستوفيه كذلك. ثم يقول ألحق به عشرون وبابه. والمراد ببابه أخوات عشرين من العقود العددية التي ذكرناها، وكذلك أهلون، وأولو، وعالمون، وعليون. ثم قال: وشدّ: أرضون، وباب سنين؛ وإنما صرح بشدوذ هذين، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة؛ لأن الشدوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس (وليس علما ولا صفة)، وكلاهما مؤنث، وغير عاقل، ولم يسلم مفرده عند الجمع. ثم بين أن سنين وبابه قد يعرب إعراب: «حين»، فتلازمه الياء والنون وتظهر الحركات على النون منونه، وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمه: «حين» عاما شاملا لكل جمع مذكر سالم، سمي به، ولا يجعله مقصورا على سنين وبابه. ومنهم من يجعله عاما شاملا فيما سمي به، وما لم يسم به.



١- بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسميه بجمع المذكر السالم معروفه قديما وحديثا (١). كالتسميه بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع. فإذا سُمى به ففيه عدّه إعرابات ، يرتبها النحاه الترتيب التالي ، بحسب شهرتها وقوتها :

١- أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، مع أنه علم على واحد ؛ فيبقى حاله بعد التسميه به كحالها قبلها. تقول في رجل اسمه سعدون : جاء سعدون. وأكرمت سعدين ، وأصغيت إلى سعدين. وفي هذه الحاله لا تدخله «أل» التي للتعريف ، لأنه معرفه بالعلميه.

٢- أن يلزم آخره الياء والنون رفعا ، ونصبا ، وجزّا ، ويعرب بحركات ظاهره على النون مع تنوينها (٢) - غالبا - تقول في رجل اسمه محمد بن : هذا محمد بن ، ورأيت محمدينا ، وقصدت إلى محمد بن ، فكلمه : «محمد بن» : إما مرفوعه بالضمه الظاهره ، أو منصوبه بالفتحه الظاهره ، أو : مجروره بالكسره الظاهره ، مع التنوين (٣) (غالبا في كل حاله) (٤) (إعرابها - كما يقول النحاه - كإعراب : غسلين (٥) وحين). وتلك النون لا تسقط في الإضافه ؛ لأنها ليست نون جمع ، والأخذ بهذا الإعراب - في رأينا - أحسن ؛ في العلم المختوم بالياء والنون. والاقتصار عليه أولى ؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقي ، فهو بعيد. عن كل لبس ؛ إذ لا يتوهم الماء معه أن الكلمه جمع مذكر حقيقي ؛ وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم على مفرد. وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا الرأى في العلم المختوم بالياء والنون هو : «المعاملات الرسميه» الجاربه في عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسميه بالمشئى (٦) ...

ص : ١٣٩

- ١- سبق بيان الغرض من هذه التسميه في رقم ١ من هامش ص ١٣٧.
- ٢- إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصه بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمه مع العلميه ؛ مثل : «قَسْرين ، اسم بلد بالشام» ومنها : النداء ، ومنها : «أل» - مطلقا - في أوله ومنها الإضافه في آخره.
- ٣- إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصه بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمه مع العلميه ؛ مثل : «قَسْرين ، اسم بلد بالشام» ومنها : النداء ، ومنها : «أل» - مطلقا - في أوله ومنها الإضافه في آخره.
- ٤- بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : (وهى أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصاله في اللغه العربيه) فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل ؛ كأن يكون علما منقولاً من مثنى ، أو من جمع ... نحو اشهبيايين - لم يعرب بالحركات ؛ وإنما يعرب بالحرف (الياء) الذى فى آخره ؛ ليكون أعرابه بالحرف دليلا على زياده الياء والنون فيه ؛ فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المؤلف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضا يراعى فى الآراء التاليه.
- ٥- الصديد الذى يسيل من أهل جهنم.

٦- فى ص ١١٦

والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبیح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤديه إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما نمارسه من شئون الحياه.

ومن العرب من يجرى حكم : «غسلين وحين» منونا - فى الغالب - أو غير منون على «سنين» وبابه كله. وإن لم يكن علما. ومنهم من يجريه منونا على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته كما سبق.

٣- أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهره على النون من غير تنوين (١) فيكون نظير : «هارون» فى المفردات الممنوعه من الصرف.

٤- أن يلزم آخره الواو والنون ، فى كل الحالات ويعرب بحركات ظاهره على النون ، مع تنوينها (٢) فيكون نظير «عربون» (٣) من المفردات.

ونرى أن الاقتصار على هذا الإعراب - أو على سابقه - أحسن فى العلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون ؛ لما سبق فى نظيره المختوم بالياء والنون.

٥- أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحه فى جميع الحالات ، ويعرب بحركات مقدره على الواو.

ب - إذا سُمى بجمع المذكر ، أو بما ألحق به (كالأعلام الواردة فى النوع الخامس (٤) ، ومنها : حمدون ، خلدون ، عبدون ، زيدون ...) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالما ، لم يصح جمعه مباشره - كما عرفنا - وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ، وذلك بالاستعانه بالكلمه الخاصه التى يجب أن تسبق هذا العلم ، وتلحقها علامه الجمع رفعا ، ونصبا ، وجزا ، وهذه الكلمه هى : «ذو» دون غيرها ، وتصير فى الرفع : «ذوو» ، وفى النصب والجر : «ذوى» وه «مضافه» ، والعلم بعدها هو «المضاف إليه دائما» ، وفيه الإعرابات السابقه فيقال : جاءنى ذوو حمدون ، وصافحت ذوى حمدون ، وأصغيت إلى ذوى حمدون ... فكلمه : «ذوو» و «ذوى» تعرب على حسب حاجه الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر

ص: ١٤٠

١- فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلميه وشبه العجمه ؛ لأن وجود الواو النون فى الأسماء المفرده من خواص الأسماء الأعجميه.

٢- إن لم يوجد مانع : كالعجمه هنا - أو الإضافه ، أو النداء ، أو «أل» مهما كان نوعها وستأتى فى م ٣٠.

٣- المال الذى يدفعه المشتري مقدما فى صفقه ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها وإلا ضاع ذلك المقدم.

٤- فى ص ١٣٧.

بالياء وتلك الكلمه هي التي توصل لجمع المسمى به. أما الطريقه إلى تثنيه هذا الجمع فهي الطريقه التي تقدمت في التثنيه (١)، ويستعان فيها بكلمه: «ذو» أيضا

ح - سبقت الإشاره (٢) إلى أن النون مفتوحه في جمع المذكر السالم وملحقاته (٣) في أحواله الإعرابيه المختلفه؛ أي: في حاله رفعه بالواو، أو نصبه أو جره بالياء، ولا علاقته لهذه النون بإعرابه. ومن العرب من يكسرها، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغه، منعا للخلط والتشتيت من غير فائده.

أما نون المثني وجميع ملحقاته (٤) فالأشهر فيها أن تكون مكسوره في الأحوال الإعرابيه المختلفه. وقليل من العرب يفتحها، ومنهم من يضمها بعد الألف، ويكسرها بعد الياء، في حالتى النصب والجر، ولا داعي للعدول عن الرأى الأشهر في الاستعمال، للسبب السالف (٥).

د - لنون المثني والجمع وملحقتهما أثر كبير في سلامه المعنى، وإزاله اللبس؛ ففي قولنا: سافر خيلان: موسى ومصطفى - نفهم أن موسى ومصطفى هما الخيلان، وأنهما اللذان سافرا، بخلاف ما لو قلنا: سافر خيلان موسى ومصطفى؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافه (إضافه: خيلان إلى موسى) ويتبع هذا أن الخيلين هما اللذان سافرا، دون موسى ومصطفى. وفرق بين المعنيين.

ومثل هذا أن نقول في الجمع: مرتت بنين أبطال؛ فالأبطال هم البنون؛ والبنون هم الأبطال، فلو حذف النون لكان الكلام: مرتت بنى أبطال، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافه؛ إضافه البنين إلى أبطال؛ فيتغير المعنى.

وكذلك تمنع توهم الإفراد في مثل: جاءنى هذان، ورحبت بالداعين للخير؛ فلو لم توجد النون لكان الكلام: جاءنى هذا، ورحبت بالداعى للخير؛ وظاهره أنه

ص: ١٤١

- ١- في رقم ١ من هامش ص ١١٨.
- ٢- في ص ١٢٧.
- ٣- ويدخل فيها: ما سمي به، وما جمع على سبيل التغليب، وغيرهما ...
- ٤- يدخل فيها ما سمي به، وما ثنى على سبيل التغليب، واثنان واثنان، وغيرهما من كل ما أعرب إعراب المثني - كما سبقت الإشاره لهذا في رقم ٤ من هامش ص ١١١.
- ٥- وفي هذا يقول ابن مالك: ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذلك استعمدوه؛ فانتبه كلمه «نون» الأولى مبتدا، خبره: الجملة الفعلية: «افتح» والفاء التي في أولها زائده.

للمفرد ، وهو غير المراد قطعاً.

وتحذف نون المثني والجمع للإضافه - كما أشرنا - في الأمثله السابقه ؛ وهو حذف لازم ؛ كحذفها وجوبا مع «اثنين» و «اثنتين» عند تركيبهما مع عشر ، أو : عشره ... ؛ فتحل كلمه : «عشر ، أو : عشره» مكان النون بعد حذفها ، نحو : «اثنا عشر» و «اثنتا عشره» ؛ فتعرب : «اثنا» و «اثنتا» إعراب المثني ، وكلمه «عشر أو : عشره» اسم مبني (١) على الفتح لا محل له من الإعراب ، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف. - كما سبق (٢).

وقد تحذف جوازا للتخفيف ؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى : وصف) في أوله «أل» الموصوله ، و «خيرا» ، قد نصب بعده مفعوله مثل : ما أنتما المهملا واجبا ، - وما أنتم المانعو خيرا ؛ ومنه قراءه من قرأ : «والمقيمى الصلاه» (بنصب كلمات : «الواجب» ، وخيرا ، و «الصلاه» ؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذى قبل كل منها) (٣). ويجيز سيبويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنيه أو جمع من أسماء الموصول ؛ نحو : اللذان ، واللذان ، والذين.

وقد تحذف نون الجمع جوازا إذا وقع بعدها لام ساكنه ، كقراءه من قرأ : (غير معجزى الله). بنصب كلمه «الله» على أنها مفعول به (أصله : معجزين الله) ، وقراءه : «وإنكم لذائقو العذاب» بنصب كلمه : «العذاب» على أنها مفعول به أيضا ، وأصلها : «وإنكم لذائقون العذاب».

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنه بعدها ؛ كقراءه من قرأ : «وما هم بضارى به من أحد» وأصلها : «بضارين به».

وقد تحذف النون جوازا لشبهه الإضافه فى نحو : لا غلامى لمحمد ، ولا مكرمى للجاهل ، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة ، والخبر محذوفا (٤).

ص : ١٤٢

١- لتضمنه معنى حرف العطف ؛ إذ الأصل : اثنا وعشر ... إلخ.

٢- فى «و» من ص ١٢٢.

٣- إيضاح هذه الحاله فى باب الإضافه - ج ٣ م ٩٣ -.

٤- أصحاب هذا الرأى يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعلوا صفة لاسم «لا» النافيه للجنس صار بهذه الصفة من قسم الشبيه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كالمضاف إليه فإنه يتم المضاف. وإذا صار شبيها بالمضاف جاز عندهم حذف ما فى آخره من التثوين ، أو نون المثني والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل. وسيجىء هذا فى باب «لا» الجنسيه آخر الجزء.

حارسا الحقل وأقبل زارعا الحديد - فإن علامه التثنيه (وهى الألف) تحذف نطقا، لا خطا. ويرجح النحاه فى إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدره ...

وكذلك الشأن فى جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافه ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمه أولها ساكن حذفت واوه رفعا ، وياؤه نصبا ، وجزا ؛ فى النطق ، لا فى الكتابه ؛ تقول : جاء عالمو المدينه ، وكرمت عالمى المدينه ، وسعيت إلى عالمى المدينه (١).

لكن ما إعرابه؟ أكون مرفوعا بالواو الظاهره فى الكتابه ، أم بالواو المقدره المحذوفه فى النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهى محذوفه لعله ، فكأنها موجوده؟

وكذلك فى حاله النصب والجر ؛ أكون منصوبا ومجرورا بالياء المذكوره أم المقدره؟ يرتضى النحاه أنه معرب فى جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابه ، ويعدون هذه الحاله كحال المثنى فى أنها من مواضع الإعراب التقديرى (٢) ، لا الإعراب اللفظى.

ونقول هنا ما سبق أن قلناه فى المثنى : وهو أنه لا داعى اليوم للأخذ بهذا الرأى ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلى لا قيمه له. ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدى إلى اللبس.

كذلك تقدر الواو رفعا - فقط - فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبى. وأصلها : صاحبون لى ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافه ؛ فصارت الكلمه صاحبوى. اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ؛ فصارت الكلمه : صاحبى ، ثم حركت الباء بالكسره ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمه : صاحبى. ومثلها جاء خادمى ومساعدى ، إذ يرتضى النحاه فى إعرابها : «خادمى» ، فاعل مرفوع بالواو المقدره المنقلبه ياء المدغمه فى ياء المتكلم. و «خادم» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ؛ مبنيه على الفتح فى محل جر. وكذلك الباقي وما أشبهه.

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمه : «صاحبى» وأشباهها هو إعراب

ص : ١٤٣

١- يشترط لصحه هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصورا كما سيجىء البيان فى رقم ٣ من ص ١٨٤.

٢- بيانه فى ص ٦٩ و ٨٠ وستذكر مواضعه مفصله فى ص ١٧٨.

وكذلك في. لئيك (١) وسعديك (٢) ... وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم.

وقد يحذفان للضرورة في الشعر :

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها - فمن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعا للغموض واللبس ، وضبطا للتعبير في سهوله ، ووضوح ، واتفاق يلائم حاله الناس اليوم. أما المواضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها.

ه - الأصل (٣) في المثنى أن يدل على اثنين حقيقه. لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنيه ومعناه الجمع بشرط وجود قرينه ؛ فيكون ملحقا بالمثنى في الإعراب فقط ، وليس مثنى حقيقه ؛ لفقد شرط التثنيه ؛ ومن ذلك : «ارجع البصر كرتين» أى : كرات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا- يتحقق بكرتين ، وإنما يتحقق بكرات. ومثله : حنانيك ... وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علا-تى التثنيه اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ورجوع ورجوع ومنه قول الشاعر :

تخدى (٤) بنا نجب أفنى

عرائكها

خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد يغنى التكرار عن العطف (٥) ؛ كقوله تعالى : (صَفًّا صَفًّا) ، وقوله : (دَكَّا دَكًّا).

و - سبق (٦) أن قلنا إن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمه أولها ساكن ؛ مثل : غاب

ص: ١٤٤

١- بمعنى : إجابته منا لك بعد إجابته.

٢- بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد. أى : مساعده لك بعد مساعده ، أو معاونه لك بعد معاونه.

٣- ما يأتى هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون فى ظاهره للمثنى ، وفى معناه للجمع ... وله صلة أيضا بما فى «د» من ص ١٢٢

٤- «تخدى» : تسرع. «نجب» جمع : نجبيه ، وهى : الناقه الأصيله الجيده. «عرائك» ، جمع : عريكه ، وهى : السنام ، «التأويب» السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خمسه أيام. ويصح : الخمس ؛ بكسر الخاء ؛ وهو ترك الإبل ثلاثه أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء فى اليوم الرابع. (كأن تشرب فى يوم الخميس - مثلا - وتترك الشرب ثلاثه أيام بعده ؛ هى : الجمعه ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب فى اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين. فإذا احتسبنا اليوم الأول الذى شربت فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له. ومن هنا جاء الخمس. بكسر الخاء -

٥- سبق للمسأله إيضاح وتفصيل فى - «د» - من ص ١٢٢.



لفظي ، لا- تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورته ياء. وتغير صورتها لعله تصريفيه لا- يقتضى أن نقول إنها مقدره. والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمه له ؛ لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيء عملي ؛ فلا مانع من اتباع أحد الرأيين. والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصه أخرى.

ز - جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل به ، منها : ما يلزمه ويتصل به دائما ، فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ، والظهر ، والبطن ، والقلب ... ومنها : ما يتصل به حيناً ، وينفصل عنه حيناً ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالثوب ، والأدوات الجسميه الأخرى وأشباهاها ... فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ، ولا ينفصل عنه ، كالرأس ؛ والقلب - ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثه أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأ-كثر. نحو : ما أحسن رؤوسكما. ومنه قوله تعالى : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد التثنيه ، لأن التثنيه في الحقيقة جمع لغوي (١) ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس ، ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، أو قلب واحد ...

ثانيها : التثنيه على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسن رأسيكما ، وأطيب قلبيكما.

ثالثها : الإفراد ؛ نحو ؛ ما أحسن رأسكما ، وأطيب قلبكما. وهذا جائز لوضوح المعنى ، إذ كل فرد له شيء واحد من هذا النوع ، فلا يشكك ، ولا يوقع في لبس. فجاء باللفظ المفرد ، للخفه.

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا ضمته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنيه ؛ نحو : ما أكرم يديكما ، وما أسرع رجلكما. أما قوله تعالى : (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...) فإنه جمع ؛ لأن المراد الأيمان : (جمع يمين ، أي : اليد اليمنى) (٢).

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام فلا يجوز

ص : ١٤٥

١- راجع ماله اتصال بهذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠

٢- هل المراد أن اليمنى واحده فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم فكيف تجب التثنيه؟ إلا- أن يقال إن اليمنى أشهر في اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف وتصير بمنزلة شيء واحد.



فيه إلا- التثنيه إذا ضمنت منه واحدا إلى مثله ؛ نحو أعجبت بثوييكما ... وسلمت على غلاميكما ... إذا كان لكل واحد ثوب وغلام. ولا يجوز الجمع في مثل هذا ؛ منعاً للإيهام واللبس ؛ إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً وغلماناً. وهو غير المراد (١). وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف.

ح - سبق الكلام على منع تثنيه جمع المذكر وجمعه بطريقه مباشره فيهما ، وإباحه ذلك عند التسميه به (٢) ... فهل يجوز تثنيه جمع التكسير ، وجمعه؟ فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع (٣). أما تثنيه فملخص الرأى (٤) فيها عنده أن القياس يأبى تثنيه الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلاله على الكثره العدديه ، والتثنيه تدل على القله ؛ فهما متدافعان ، ولا- يجوز اجتماعهما فى كلمه واحده. وقد جاء شىء من ذلك - عن العرب - على تأويل الإفراد ؛ قالوا : إبلان ، وغنمان. وجمالان. ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه ... وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع (٥).

وفريق آخر - كما سيجىء (٦) - يميل إلى إباحه الجمع فيما يدل على القله ، دون ما يدل على الكثره.

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجه الشديده قد تدعو أحيانا إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيه ؛ فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جمالان - كذلك يقال فى جماعات منها : جمالات. وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعى فيه ما نصوا عليه فى باب (٧).

ص: ١٤٦

١- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٥.

٢- فى ص ١٤٠ ، ١١٨.

٣- بيان ذلك فى موضعه الخاص من باب جمع التكسير ج ٤

٤- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٣.

٥- سبقت الإشاره لهذا فى ص ١١٨.

٦- فى ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤

٧- فى ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤

١- حضرت سيده. سمعت سيده. قرأت مقاله سيده.

حضرت سيدات. سمعت سيدات. قرأت مقالات لسيدات.

٢- فارت هند. أكرم الوالد هندا. هذه مدرسه هند.

فارت الهندات. أكرم الوالد الهندات. هذه مدرسه الهندات.

٣- عطيه طالب ماهر. إن عطيه طالب ماهر. لعطيه نشاط ظاهر.

العطيات طالبون ماهرون. إن العطيات طالبون مهرة. للعطيات نشاط.

اتسعت السرداقات. ملأ الناس السرداقات. جلس القوم في السرداقات.

في الأمثلة السابقه كلمات مفرده ، تدل كل كلمه منها على شىء واحد مؤنث ، أو مذكر ، (مثل : سيده ، هند ، عطيه ، سرداق (...).

وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحه (٢) صارت تدل على جمع مؤنث ؛ مثل : سيدات ، هندات ، عطيات ، سرداقات ، واستغينا بهذه الزيادة عن العطف بالواو (٣) ؛ أى : عن أن نقول : سيده ؛ وسيده ؛ وسيده ... أو هند ، وهند ، وهند ... إلخ. فهذه الكلمات تسمى : الجمع بالألف والتاء الزائدتين ، أو : جمع المؤنث السالم ؛ كما هو المشهور (٤). وهو : ما دل على أكثر من اثنين (٥) بسبب زياده

ص: ١٤٧

١- سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ معنى : «السالم» وضبطها. وسبب تسميته هو وجمع المذكر السالم : بجمعى التصحيح.

٢- المتسعه ، غير المربوطه

٣- قد يجوز العطف بالواو أحيانا ، أو غيرها للدواعى التى بينها فى المثنى وجمع المذكر «و» من ص ١٢٢ و ١ من هامش ص

١٢٤

٤- يفضل كثير من النحاه الأقدمين تسميته : «الجمع بألف وتاء مزيدتين» ، دون تسميته بجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفرده قد يكون مذكرا ، كسرداق وسرداقات ، وأحيانا لا يسلم مفرده فى الجمع ؛ بل يدخله شىء من التغيير : كسعدى وسعديات ؛ فإن ألف التأنيث التى فى مفرده صارت ياء عند الجمع. ومثل لمياء ولمياوات ؛ قلبت الهمزه واوا فى الجمع ؛ ومثل : سجده وسجدات

؛ تحركت الجيم فى الجمع بعد أن كانت ساكنه فى المفرد. وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسميه الثانيه ؛ لأنها اشتهرت بين النحاه وغيرهم حتى صارت اصطلاحا معروفا ، وخاصة الآن.

٥- ما العدد الذى يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو ثلاثه وعشره وما بينهما فيكون كجمع القله ، أم يزيد على العشره؟ بيان هذا فى رقم : ٢ من هامش ص ١٢٥.

معينه في آخره ، أغنت عن عطف المفردات المتشابهه في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض . وتلك الزيادة هي «الألف والتاء» في آخره .

ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثا لفظيا ومعنويا (١) معا ؛ مثل : سيده ، وسعدى (٢) ولمياء . والجمع ؛ سيدات ، وسعديات ، ولماوات .

وقد يكون مفرده مؤنثا معنويا (٣) فقط ؛ بأن يكون خاليا من علامه التأنيث مع دلالاته على مؤنث حقيقى ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .

وقد يكون مفرده مؤنثا لفظيا فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتقيا على علامه تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطيه ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشبكه ، اسم رجل ، وجمعه : شبكات ... وقد يكون مفرده مذكرا ؛ كسرادق وسرادقات . وحكم هذا الجمع : أنه يرفع بالضمه ، وينصب بالكسره نيابه عن الفتحة ،

ص: ١٤٨

١- ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقى ؛ وهو : ما يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ ، كالطيور ، وإلى غير حقيقى ؛ (أى ؛ مجازى) ، وهو ما كان مؤنثا لا يلد ولا يتناسل ، مثل : أرض ، شمس ... وينقسم باعتبار لفظه إلى لفظى ؛ وهو : ما كان مشتقيا على علامه تأنيث ظاهره سواء أكان دالا على مؤنث أم مذكر ؛ مثل : فاطمه وحزمه ومعاويه وشجره وسلمى وخضراء . وإلى معنوى وهو ما كان لفظه خاليا منها مع دلالاته على التأنيث .. نحو : زينب ، وشمس ، وأرض ... - وسيجىء بيان هذا فى باب الفاعل ج ٢ - وأشهر علامات التأنيث فى الاسم هى التاء المربوطه فى مثل : أمينه ، وشجره ... وألف التأنيث المقصوره فى مثل : دنيا . وريا - وعليا - والممدوده فى مثل : خضراء ، وبيضاء ، وأربعاء . وهناك علامات أخرى تلى تلك ؛ كالكسره فى مثل الضمير : «أنت» ، ... ونون النسوة فى مثل : «أنتن» .. وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به فى الجزء الرابع .

٢- يستثنى من المقصوره عند البصريين ومن معهم : «فعلى» مؤنث : «فعالين» ، مثل : «سكرى» مؤنث «سكران» فلا- يقال «سكريات» . يستثنى من الممدوده : «فعلاء» مؤنث : «أفعل» ؛ كحمراء ، مؤنث أحمر ؛ فلا يقال : حمراوات» ؛ - لأن النحاه يقولون : ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالما لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ ، وفى «ء» من ص ١٥٦ - فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) ما دام باقين على الوصفيه ؛ فإن صاروا اسمين مجردين من الوصفيه - جاز جمعهما جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى . وبسبب هذه الاسميه قيل : «خضراوات» لبعض أنواع النبات ، و «حمراوات» لبعض المدن و «كبريات» و «صغريات» جمع : «كبرى» و «صغرى» اسم موضعين فى مصر .. - انظر : «ب» من ص ١٢٩ ؛ لأهميتها وكذا «ا» «من» الزيادة التى تليها فى ص ١٣٢ - ورأى الكوفيين هنا - كرايهم فى جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالما - أنسب ، وأدلتهم مقبوله ؛ لما سبق أن عرضناه فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ ؛ فالأخذ برأيهم سائغ وإن كان رأى البصرى أقوى .

٣- يستثنى من المؤنث المعنوى ما كان علما لمؤنث على وزن فعال ؛ مثل «حذام» و «رقاش» و «قطام» عند من يقول بنائها دائما .

ويجر بالكسره ، كما فى الأمثله السابقه (١) ، وأشباهها. كل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معا ؛ فإن كانت الألف زائده والتاء أصلية ؛ - مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت وأصوات ، ووقت وأوقات ... - لم يكن جمع مؤنث سالما ، ولم ينصب بالكسره ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحه. وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائده ، - مثل : سعا (٢) : جمع ساع ، ورماء : جمع رام ، ودعا : جمع داع ، وأشباهها - ؛ فإنه يدخل فى جموع التكسير التى تنصب بالفتحه.

### ملحقاته

ألحق بهذا الجمع نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهى اسم جمع (٣) ، مثل «أولات» ومفردها : «ذات» ، بمعنى صاحبه ، فمعنى كلمه : «أولات» هو : صاحبات. تقول : الأمهات

ص : ١٤٩

١- مع التنوين فى كل الحالات - إن لم يمنع منه مانع آخر ؛ كالإضافه - وهو تنوين المقابله الذى سبق إيضاحه فى ص ٤٠ وهناك لغه تنصبه بالفتحه إن كان مفرده محذوف اللام (وهى : الحرف الأخير من أصول الكلمه) ولم ترد هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغه ، وبنت ؛ وأصلهما «لغو» و «بنو». حذفت الواو فيهما ، ولم ترجع فى الجمع. فإن ردت اللام فى الجمع مثل : سنوات ، وسنهات ، فى جمع سنه ، وجب نصبه بالكسره. إلا عند الكوفيين - ورأيهم هنا ضعيف - فإنهم يجيزون نصبه بالفتحه مطلقا ، سواء أ حذف لأمه أم لم تحذف. ومن النحاه من يعد كلمه : «بنات» جمع تكسير. وحقته أن مفردها : «بنت» قد دخله التغيير عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيرا لا جمعا مؤنثا سالما أصيلا (راجع التصريح ج ١. باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث. ومن المستحسن جدا إهمال هذه اللغات ، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعا وأشدّها جريانا فى الأساليب الساميه ، وهى اللغه الأولى. وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون فى فهم النصوص القديمه ، دون استعمالها. «ملاحظه» بهذه المناسبه نذكر أن المفرد الذى يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزه الوصل عنها ، فإن لأمه ترجع فى الجمع إن كانت ترجع فى الإضافه فإن لم ترجع فى الإضافه فإنها لا ترجع فى الجمع ... أى : أن حكمها من جهة رجوعها فى الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافه كما سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢. والبيان فى «ح» من ص ١٢٣

٢- أصل سعا : سعيه ؛ (على وزن فعله) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، فصارت سعا ؛ فألفها أصلية ؛ لأنها منقلبه عن حرف أصلى ، وهو الياء التى أصلها لام الفعل : سعى ؛ لأنه يائى اللام ، تقول : سعيت سعيًا. ومثلها : رماه ؛ فأصلها : رميه ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، والفعل رمى يائى اللام أيضا ؛ تقول : رميت رميا. أما دعاه ، فأصلها : دعوه ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا والفعل «دعا» واوى اللام ؛ تقول : دعوت دعوه ... فالألف هنا أصيله ، لأنها منقلبه عن واو أصلية.

٣- سبق تعريفه فى رقم ١ من ص ١٣٤

أولات فضل ، عرفت أولات فضل ، احترمت أولات فضل.

وكلمه : «أولات» مضافه (١) دائما ؛ ولهذا ترفع بالضمه من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسره من غير تنوين أيضا ؛ ومثلها : «اللّعات» (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث (٢) ، ولا بينها على الكسر ، كالإعراب المشهور ، يقول : جاءت اللات تعلمن ، ورأيت اللات تعلمن ، وفرحت باللات تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمه : (التي).

ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع (٣) وملحقاته ، وصار علما لمذكر أو مؤنث بسبب التسميه ؛ مثل : سعادات ، وزينبات ، وعنايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علما على رجل أو امرأه. ومثل : عرفات ؛ (اسم مكان بقرب مكه) ، وأذرعات (اسم قريه بالشام). وغير ذلك ، مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث. مثل : سافرت سعادات ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل. فهذا النوع يعرب بالضمه رفعا ، وبالكسره نصبا وجزّا ، مع التنوين (٤) في كل الحالات ؛ مراعاة لناحيته الفظيه الشكلية التي جاءت على صوره جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد.

وبعض العرب يحذف التنوين ، وبعضهم يعربه بالضمه رفعا من غير تنوين ،

ص: ١٥٠

١- وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : علم ، فضل ، أدب. أما غير الظاهر فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذي يعود على اسم جنس ؛ فلا- يصح الفضل أولاته الأمهات) ومن أمثله «أولات» قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ ...) «فأولات» خبر كان ؛ منصوب بالكسره ، واسمها : نون النسوة المدغمه مع نون كان. «ويقول النحاه. أصل كان هنا : كون ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فعل. استتقلت الضمه على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحه ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين!! والتكلف في هذا ظاهر ، لا داعى له ، فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من «كان» وتحذف الألف عند إسنادها لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك من غير أن يكون لهذا عله إلا نطقهم.

٢- لا داعى للأخذ بهذه اللغه اليوم للأسباب التي نرددها كثيرا.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٣٧ بيان السبب فى التسميه بالمشئ وبالجمع.

٤- لكن كيف يوجد التنوين فى هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ؛ وهو : العلميه والتأنيث المعنوى فى مثل : «سعادات» وأشباهها من كل لفظ على صيغه جمع المؤنث وسمى به مفرده؟ (وقلنا التأنيث المعنوى ، لأن التاء الموجوده تاء مفتوحه ليست هى التى تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذى يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطه التى أصلها هاء). يجب النحاه عن هذا بأن التنوين هنا للمقابله ، لا للصرف ، لأن الكلمه منقوله من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابله لا يحذف عند وجود ما يقتضى منع الاسم من الصرف (وقد سبق الرأى فى هذا النوع من التنوين ص ٤٠) وسيجىء رأى أنسب وأضبط وهو : حذف التنوين منه - إذا كان علما لمؤنث - مراعاة للعلميه والتأنيث المعنوى ؛ مع جره بالفتح فينطبق عليه حكم الممنوع من الصرف. ويحسن الأخذ - - بهذا الرأى ، لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحا جليا. وهذه وظيفه اللغه ومهمتها وما يرمى إليه الخبير بأسرارها. وستجىء إشارة لهذا الرأى فى «ا» من ص ١٥٩.

وينصبه ويجره بالفتحه من غير تنوين في الحالتين ، أى : يعربه إعراب ما لا ينصرف مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثا فيقول : هذه عرفات ، زرت عرفات ، ووقفت بعرفات. وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالتاء المفتوحة (1) ، فهذه ثلاثه آراء قد يكون أفضلها الأخير (2) فيحسن الاقتصار عليه في استعمالنا.

ص: ١٥١

١- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجرّ وفي النَّصب معا كذا : «أولات» ، والذي اسما قد جعل كأذرعَات فيه ذا أيضا قبل أى : أن ما جمع بتاء وألف فإنه يكسر في حاله الجر والنصب ؛ فينصب بالكسره ، ويجر بالكسره أيضا. ولا- يفهم من كلمه «معا» أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمه : «معا» عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها - وإنما المراد مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد. و «تا» في كلمه : «بتا» قد تقرأ منونه كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصور الممدود ؛ فأصلها : «تاء» فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفه ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنه ، والتنوين ساكن) فالألف محذوفه لعله تصريفيه ؛ والمحذوف لعله كالثابت. نعم إن ترك التنوين للإضافه ، أو لوجود «أل» فى أوله ، أو للوصل بنيه الوقف أو للنداء ... - جاز الإعراب المقدر على الألف. وقال بعضهم إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزه فى آخرها (مثل با - تا - ثا ... إلخ) فإنها موضوعه من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصوره من مد ؛ فهى مبنيه على السكون دائما من غير تنوين. وهذا أيسر وأوضح. وأشار فى البيت الثانى : (كذا أولات) إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولهما : اسم الجمع ، نحو : «أولات» ، وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علما على شىء واحد ، فإنه يجرى عليه ذلك الحكم العام. هذا ، وكلمه : «أولات» فى البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمه ومؤنث ؛ فتمنع من الصرف للعلميه والتأنيث ، وقد تنون بإرادته اللفظ لا الكلمه المعينه ؛ فتكون علما على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمنع من الصرف.

٢- هذا الرأى منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يقع فى لبس ولا إبهام ؛ إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحه - على أن المراد منه مؤنث مفرد ؛ فلا- مجال فيه لتوهم أنه جمع. فهو يساير القاعده العامه الواضحه.

(١) هذا الجمع ينقاس في ستة أشياء :

أولها : كل ما في آخره التاء الزائده (١) مطلقا ؛ أى : سواء أكان علما ، مثل : فاطمه ، أم غير علم ، مثل : زراعه - تجاره. مؤنثا لفظا ومعنى. مثل : حلیمه ، رقيه ، من أعلام النساء ، أم مؤنثا لفظا فقط مثل : عطيه ، حمزه ، معاويه ، من أعلام الرجال. وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثله السابقه ، أم للعرض عن أصل ، نحو : عده ، وثبه ، تقول : في جمعهما : عدات - ثبات (٢) ؛ وقد تكون التاء للمبالغه ، نحو علامه وعلّامات.

ويستثنى مما فيه التاء كلمات منها : امرأه ، وأمه ، وشاه ، وشفه ، وقله (٣) وأمه ، ومّله (٤).

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع تأنيث سالما ، لكيلا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع. فإن كان الاسم بعد حذفها مختوما بألف لازمه ، أو بهمزه قبلها ألف زائده - نحو : فتاه ... ، وهناه ... - روعى في جمع هذين الاسمين ما يراعى في جمع المقصور والممدود - مع ملاحظه ما في رقم ٦ من هامش ص ١٧٠ ، وكذا «و» في ص ١٧٢ - (وسيجىء الباب الخاص بتثنيتهما ، ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١).

ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده (سواء أكان علما ، أم غير علم ، لمؤنث أم لمذكر ؛ فمثال المقصوره : «سعدى» وهى علم مؤنث ، «وفضلى» ، وهى غير علم ، وإنما هى صفة لمؤنث ، «ودنيا» إذا كانت علما لمذكر. ومثال الممدوده : «زهراء» ، وهى علم لمؤنث ، و «حسنا» وهى غير علم وإنما هى صفة لمؤنث ، و «زكرياء» علم لمذكر.

ص: ١٥٢

١- أى : بشرط أن تكون التاء غير أصليه. وقد سبق الكلام على الأصلية في ص ١٤٩.

٢- وأصل عده ؛ وعد. وأصل ثبه : «ثبو» ؛ فالتاء في الأول عوض عن فاء الكلمه ، وفى الثانيه عوض عن لامها.

٣- اسم لعبه للأطفال.

٤- لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالما - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب. وهو سبب لا ينهض حجه ، ولم يأخذ به بعض النحاه : فأجاز جمعها جمع مؤنث سالما. ورأيه حسن ؛ لجريانه على الأصول اللغويه العامه.



ويستثنى من هذا القسم - عند غير الكوفيين كما سبق (١) - : فعلى ؛ مؤنث «فعلان» ، مثل «سكرى» مؤنث «سكران» ، «وفعلاء» مؤنث : «أفعل» مثل : «خضراء وسوداء» ، وكتاهما صفة لمؤنث (٢) ، وليست بعلم.

ثالثهما : كل علم لمؤنث حقيقى (٣) وليس فيه علامه تأنيث ، كزئيب ، ونوال ، وإحسان ، إلا ما كان مثل : «حذام» عند من بينيه فى جميع أحواله. - كما سبق (٤) -.

رابعا : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : «نهيرات» ، تصغير : «نهر» و «جبيلات» ؛ تصغير «جبل» و «معيدنات» ، تصغير : «معدن». خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل ؛ هذه بساتين جميالات (٥) ، زرتها أياما معدودات.

سادسها : كل خماسى لم يسمع له عن العرب جمع تكسير (٦) ؛ مثل : سرادقات وقيصومات - وحمّامات - وكتّانات. واصطبلات - وقطميرات ... فى جمع : سرادق ، وقيصوم (٧) ، وحمّام ، وكتّان ، واصطبل ، وقطمير (٨).

وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شمالات.

وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم ، وما يقاس فيه وما لا يقاس :

وقسه فى ذى التا ، ونحو ذكرى

ودرهم مصغّر ، وصحرا

وزئيب ، ووصف غير العاقل

وغير ذا مسلم للناقل

يريد أنه مقيس فى كل ما هو مختوم بالتاء ؛ مثل : رحمه ونعمه ، أو ألف

ص : ١٥٣

- 
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨.
  - ٢- وهذا على رأى الراجح - عندهم - وهو : أن ما لا يجمع مفرده جمع مذكر سالما لا يجمع جمع مؤنث سالما أيضا. وقد سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨) بيان ما فى هذا رأى. وكذلك فى ب من ص ١٢٩.
  - ٣- عاقل. أو غير عاقل - على الأصح -
  - ٤- فى رقم ١٠ من ص ٧٣.
  - ٥- جميالات مفردها : جميل ، وبساتين مفردها : بستان. وهو مذكر غير عاقل ، فالعبره بالمفرد ، ومثله : أياما معدودات. المفرد : يوم ، وصفته : معدود.
  - ٦- وبعض النحاه لم يشترط كونه خماسيا مكتفيا باشرط أنه لم يسمع له جمع تكسير. والأفضل عدم الاعتداد برأيه ؛ لمخالفته

الأكثرية.

٧- نوع من النبات.

٨- الشق الذي في وسط نواه التمر.

التأنيث المقصوره ؛ مثل : ذكرى ، أو الممدوده ؛ مثل : صحراء. وفي مصغر غير العاقل ؛ نحو : دريهم ، في تصغير : درهم. وفي وصف غير العاقل ، نحو : هذه بساتين جميلات. أما غير هذه الخمسه فمقصور على سماع عن العرب فمن نقل عنهم شيئا أخذنا بما نقل ، وسلمنا به. وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

(ب) إذا كان المفرد اسما ، مؤنثا ، ثلاثيا ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضعفها ، مختوما بالتاء أو غير مختوم بها - وأردنا جمعه جمع مؤنث سالما فإنه يراعى في جمعه ما يأتي(١) :

١ - إن كانت «فاء» الكلمه مفتوحه وجب تحريك العين الساكنه بالفتح في الجمع أيضا ؛ تبعا للفاء. تقول في جمع : ظرف ، وبدر ، ونهله ، وسعده ، ... (وكلها أسماء إناث) ظرفات ، وبدرات ، ونهلات ، وسعدات. بفتح الثاني في كل.

٢ - وإن كانت فاء الكلمه مضمومه ، جاز في العين ثلاثه أشياء : الضم ، أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول في جمع ، لطف ، وحسن ، وشهره ، وزهره (وكلها أسماء إناث) ، لطفات ، وحسنات ، ، وسهدات ، وزهرات ، بضم الثاني في كل ، أو فتحه ، أو تسكينه.

إلا- إن كانت «لام» المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع ، مثل : غنيه (٢) ، فلا يقال : غنيات (٣). وإنما يقال : غنيات ، أو : غنيات ؛ بفتح النون ، أو سكونها.

٣ - وإن كانت فاء الكلمه مكسوره جاز في العين ثلاثه أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون. تقول في جمع : سحر ، وهند ، وحكمه ، ونعمه (أسماء إناث) : سحرات ، هندات ، حكيمات ، نعمات. بفتح الثاني في كل ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولامه واو

ص: ١٥٤

١- تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامه التي تخص جمع المؤنث السالم ج ٤ ص ٤٦٣ م ١٧١

٢- بمعنى : غنى ..

٣- لأن العرب تستثقل الضمه قبل الياء.

مثل : ، ذروه ، فلا- يجوز في العين إتباعها للفاء في الكسر ؛ فلا يقال : ذروات (١) وإنما يقال ذروات (٢) أو ذروات بفتح العين أو تسكينها.

ولا بد في المفرد الذي تجرى عليه الأحكام السالفه أن يشتمل على الشروط الستة التي سردناها. فإن فقد شرط لم يجز إتباع حركه العين لحركه الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمه صفة لا اسما ، مثل : «ضحمه». فلا يقال فيها : ضخمت ، بفتح الخاء. أو تكون اسما غير مؤنث مثل : سعد ، علم ، رجل ، فإنه لا يجمع جمع جمع مؤنث ، ولا تتحرك عينه. أو تكون غير ثلاثيه ، مثل : «زلزل» و «عيزه» (لجارتين) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع. أو تكون غير صحيحه العين ؛ مثل «خود» (٣) ، «وقينه» (٤) فلا- يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مضعفه العين ، مثل : جنّه و جنات ؛ فلا يتغير شيء من حركات حروفهما في الجمع.

وقد وردت جموع مخالفه لبعض الشروط السالفه ؛ فلا- نقيس عليها ؛ لأنها لغه نادره ؛ أو قليله لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضروره شعريه. ولهذا البحث مزيد إبانه وتفصيل في موضعه الخاص من باب : «تثنيه المقصور والممدود وجمعهما» ، في الجزء الرابع (٥) ...

(ج) إذا كان المفرد مركبا إضافيا وأريد (٦) تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالما فإن صدره هو الذي يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيده الحسن (علم امرأه) يقال في تثنيته وفي جمعه : سيدتا الحسن ، وسيدات الحسن ، وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمه «ذو» ، أو : كلمه : «ابن» ، أو : «أخ» ونحوهما ... من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، - ومنها : ذو القعدة ، وذو الحجه

ص: ١٥٥

١- لأن العرب تستثقل الكسره قبل الواو.

٢- ولا تقلب الواو هنا ألفا ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع.

٣- هي الفتاه الجميله.

٤- جاريه.

٥- ح ٤ ص ٤٦٢ م ١٧١

٦- راجع ما تقدم في ص ١١٩ خاصا بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب.

وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس (١) ... - فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالغالب أن يجمع جمع مؤنث سالما فيقال مثلا: ذوات القعدة ، وذوات الحجّه ، وبنات آوى ، وبنات عرس ... ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسى كابن لبون ، و علم الجنس كابن آوى. والفرق بينهما أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل : «آل» بخلاف اسم الجنس - كما سيحىء فى ج ٤ (٢) ...

وإن كان مركبا إسناديًا مثل : زاد الجمال (علم امرأه) بقى على حاله تماما ؛ وأتينا قبله بكلمه : «ذاتا» فى التثنيه (٣) ؛ و «ذوات» فى الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا (٤) زاد الجمال ، وذوات زاد الجمال. ويجرى الإعراب على ذات» و «ذوات» ؛ دون العلم المركب إسناديًا ؛ فإنه يبقى على حاله تماما ، ويعرب مضافا إليه ، مجرورا بكسره مقدره ، منع من ظهورها : الحكايه.

وكذلك نأتى - فى أشهر الآراء (٥) - بهذه الكلمات المساعده التى توصل إلى التثنيه إن كان مركبا تركيب مزج مثل : شهرزاد ، اسم امرأه.

د - المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالما ، لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما. وقد سبق بيان هذا وما فيه (٦).

ه - إذا سمي بجمع المؤنث ، أو ملحقاته ، - مثل : سعادات ، عنايات ... - وأريد تثنيه هذا المسمى لم يصح تثنيه إلا من طريق غير مباشر بأن نأتى قبله بالكلمه الخاصه التى توصلنا لهذا الغرض ؛ وهى كلمه : «ذاتا (٧)» ... رفعا ، و «ذاتى» ... نصبا وجرا. وتعرب كل واحده منهما على حسب حاجه الجمله إعراب المثنى فترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء. وهى «المضاف» ، والمسمى به بعدها «مضاف» إليه. وإذا أريد جمع المسمى به جمعا مؤنثا وجب الإتيان قبله بكلمه «ذوات» المضافه ؛ والمسمى هو المضاف إليه.

ص: ١٥٦

١- انظر هامش ص ١٠١ لأهميته

٢- آخر باب جمع التكسير ، وسبقت الإشارة لهذ فى رقم ١ من هامش ص ١٠١.

٣- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

٤- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

٥- غالبا ؛ إذ له إعرابات أخرى سندكر بضعها فى باب العلم. ص ٢٧٦.

٦- فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وكذلك فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠.

٧- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

١ - تعلم محمود ،. ناسف الطلاب محمودا - فاض الثناء على محمود  
أو مصطفى أو مصطفى. أو مصطفى.

٢ - تعلم أحمد ناسف الطلاب أحمد. فاض الثناء على أحمد.

٣ - تعلمت لىلى. ناسف الطالبات لىلى. فاض الثناء على لىلى.

٤ - صالح أفضل من غيره. عرف أفضل من غيره. سلمت على أفضل من غيره

صالح أفضل زملاء. عرف أفضل زملاء - سلمت على أفضل زملاء.

٥ - صالح هو الأفضل. عرف الأفضل. يتساءل الطلاب عن الأفضل

من الأسماء المعربه نوع يعرب بالحركات الظاهره ، أو المقدره ، فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالكسره ؛ مع وجود التنوين فى الحالات الثلاث (١) ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : «الاسم المنصرف» (٢) ، أى : الاسم المنون. كأمثله القسم الأول.

ومن الأسماء المعربه نوع آخر يرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا ، نيابه عن الكسره ، ولكن من غير تنوين - غالبا - فى الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : «الاسم الذى لا ينصرف ؛ أى : لا ينون». ولا فرق فى هذا النوع بين أن تكون حركه آخره ظاهره ، كأمثله القسم الثانى ، أو مقدره كأمثله القسم الثالث.

والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف وغير المنصرف ، ينحصر فى أمرين ؛ أولهما : أن المنصرف يعرب بالحركات الأصلية الظاهره ، أو المقدره رفعا ، ونصبا ،

ص: ١٥٧

١- سبق الكلام تفصيلا على هذا النوع من التنوين وغيره ، فى ص ٣٢ وما بعدها.

٢- هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٢ ويسمى بالاسم المنصرف اختصارا - كما أشرنا هناك -

وجزا؛ فالضمه للرفع، والفتحه للنصب، والكسره للجر.

ثانيهما: أنه ينون في جميع حالاته، إلا- إن وجد مانع آخر يمنع التنوين (1). أما الاسم الذي ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهره، أو المقدره في أنه يرفع بضمه واحده من غير تنوين، وينصب بفتحه واحده من غير تنوين، ويجر بفتحه واحده أيضا من غير تنوين (2)؛ فهو يختلف عن سابقه في الأمرين، - في عدم التنوين، وفي الجر بالفتحه نيابه عن الكسره - وإنما يتحقق الاختلاف بشرط ألا- يكون مضافا أو مبدوءا (بأل). فإن كان مضافا مثل كلمه: «أفضل» في القسم الرابع، أو مبدوءا (بأل) مثل كلمه: «الأفضل» في القسم الخامس، وجب جره بالكسره دون الفتحة، مع حذف التنوين في الحالتين أيضا؛ لأن التنوين لا يوجد في الاسم المضاف، أو المبدوء (بأل) مهما كان نوعها (3).

هذا وللإسم الذي لا ينصرف باب خاص - سيجيء في الجزء الرابع - تبين فيه أسباب المنع من الصرف، وتوضح أحكامه، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب، تاركين غيره لذلك الباب.

ص: ١٥٨

- ١- كأن يكون الاسم مضافا، أو مبدوءا بأل، أو غير ذلك مما يمنع التنوين «كالنداء»، تقول جاء الطبيب، أو: طيب المدينة، ورأيت الطبيب، أو: طيب المدينة، وقصدت إلى الطبيب؛ أو: طيب المدينة؛ إذ يمنع التنوين مع «أل» ومع الإضافة في كلمه: «طيب» كما يمنع في مثل: يا طيب؛ لمعين أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين.
- ٢- قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيره كما سبق - في رقم ٢ من هامش ص ٣٢ ورقم ٣ من هامش ص ٣٦ - عند الكلام على التنوين وكما يأتي البيان في ص ٢٦٤، وفي باب الممنوع من الصرف (ج ٤).
- ٣- ستأتي أنواعها في م ٣٠ - وفي هذا يقول ابن مالك: وجزّ بالفتحه ما لا ينصرف ما لم يصف، أو: يك بعد: «أل» ردف ومعنى «ردف»: تبع «أل»، وجاء بعدها مباشرة، من غير فاصل بينهما. وكلمه: «جر» قد تكون فعلا ماضيا مبنيًا على الفتح، وهو مبني للمجهول، وقد تكون فعل أمر؛ فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء أو كسرها، أو فتحها. فالضم لأن أصلها: اجرر (مثل: انصر) نقلت ضمه الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهمزه، وأدغمنا الراءين، وضممنا الراء المشدده إتباعا للجيم. وإن شئنا فتحنا الراء المشدده «جرّ» للخفه، أو كسرناها؛ مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وليس هذا مقصورا على كلمه: بل يتبع في كل فعل أمر على وزنها.

(١) سبقت الإشارة - فى جمع المؤنث السالم ، (ص ١٥٠) - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسميه به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته. والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك.

ب - من الميّنات ما يكون ممنوعا من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيويه ؛ فإنه علم (١) مبنى على الكسر وجوبا فى كل حالاته - فى الرأى الشائع - . فعند اعتباره ممنوعا من الصرف للعلميه مع التركيب المزجى نقول فى إعرابه فى حاله الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر. أو إنه مبنى على الكسر فى محل رفع (٢).

ونقول فى حاله نصبه : إنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبنى على الكسر فى محل نصب (٣).

ونقول فى حاله جره إنه مجرور بفتحه مقدره. منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر. ولا مانع أن نقول هنا أيضا : إنه مبنى على الكسر فى محل جر. ولكن النحاه يفضلون - بحق - فى حاله الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذى لا ينصرف.

(ح) بعض القبائل العربيه يستعمل كلمه : «أم» بدلا من «أل» فيقول : امقمر يستمدّ امضوء من امشمش ، أى : (القمر يستمد الضوء من الشمس) وعلى هذه اللغه لا يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدىء بكلمه : (أم) المستعمله بدلا من : «أل» (٤).

ص: ١٥٩

١- هو علم ، مركب مزجى ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبنى لا يدخله تنوين التمكين وقد سبق الكلام على تنوينه فى الكلام على أنواع التنوين ص ٣٤. وسنعود للكلام عليه وعلى إعرابه بمناسبه أخرى فى ص ١٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ وما بعدها.

٢- وهذا أوضح وأكثر.

٣- وهذا أوضح وأكثر.

٤- ليس من السائغ اليوم أن نستعمل «أم» هذه كاستعمال أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها فى أساليبنا بدلا من «أل».



١- العاقل يتكلم بعد تفكير. لن يتكلم العاقل متسرعا. لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه.

ب

١- أنما تتكلمان بخير (١). أنما لن تتكلما إلا بخير. أنما لم تتكلما إلا بالخير.

٢- الحكيمان يتكلمان بخير. الحكيمان لن يتكلما. الحكيمان لم إلا بخير يتكلما إلا بالخير.

٣- أنتم تساعدون المحتاج. أنتم لن تساعدوا المحتال. أنتم لم تساعدوا المحتال.

٤- الأغنياء يشاركون في النفع. الأغنياء لن يتأخروا - الأغنياء لم يشاركوا في عن المساعدة. إساءه.

٥- أنت - يا فاطمه - أنت لن تعملى بتوان. أنت لم تعملى بتوان.

تعملين بجد.

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز (٢) ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهره (الضمه فى حاله الرفع ، والفتحه فى حاله النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون فى حاله الجزم إذا سبقه جازم). كأمثله القسم «أ».

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين (وله معها صورتان. إحداهما أن يكون مبدوءا بتاء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءا بياء الغائب ، كأمثله ١ ، ٢ من القسم «ب»). أو اتصل بآخره واو الجماعه ، (وله معها صورتان كذلك : أن يكون مبدوءا بتاء المخاطب أو بياء الغائب ، كأمثله ٣ و ٤ من «ب») أو اتصل آخره بياء الخاطبه ، (كأمثله القسم الخامس من «ب») - فإنه فى هذه الصوره الخمس التى يسميها

ص: ١٦٠

١- إذا كان الخطاب لمؤنثين غائبتين جاز أن يكون المضارع مبدوءا بالياء لا بالتاء ، والتاء أكثر ؛ طبقا للإيضاح الآتى فى «ج»

من ص ١٦٤

٢- أى ظاهر. وهذا على رأى الشائع فى أن ألف الاثنين وواو الجماعه وياء المخاطبه أسماء ، فهى ضمائر يعرب كل منها فاعلا. وهو رأى الواجب اتباعه اليوم ، خلافا للرأى الضعيف القائل بأنها حروف.

النحاه الأفعال الخمسه - يرفع بثبوت النون (1) في حالة الرفع ، نيابه عن الضمه ، وينصب في حالة النصب بحذفها نيابه عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضا نيابه عن السكون. (أمثله ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

وهذا معنى قولهم : الأفعال الخمسه هي : « كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه».

وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها. مع ملاحظه أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسوره (٢) بعد ألف الاثنين ، مفتوحه في باقى الصور (٣).

«ملاحظه» : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز - فحكمه سيجىء في مكانه الخاص (٤). فإن كان مسندا لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفه ؛ بيانها وتفصيل أحكامها في الباب المعد لذلك (٥) ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزه ؛ بتوكيد ، وغير توكيد ،

ص: ١٦١

١- أى : بالنون الثابته الموجوده.

٢- فى الغالب الذى يحسن الاقتصار عليه.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : واجعل لنحو : «يفعلان» التونا رفعا ، وتدعين وتسالونا وحذفها للنصب والجزم سمه كلم تكونى لترومى مظلمه أى : اجعل ثبوت النون علامه للرفع فى : يفعلان ، وتدعين ، وتسالون. وهى الأفعال المضارعه المشتمله على الضمائر السالفه ؛ فالأول مشتمل على «ألف الاثنين» ، والثانى على «ياء المخاطبه» ، والثالث على «واو لجماعه». واجعل حذف النون سمه ؛ أى : علامه ، لنصبها ، وجزمها.

٤- فى ص ١٦٥.

٥- ج ٤ م ١٤٤ ص ١٤٢.

٢ - إذا قلت : النساء لن يعفون عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوه ، وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسه . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذ أصله : «عفا» «يعفو» تقول : النساء يعفون ؛ «يعفو» فعل مضارع مبني على السكون الذي على الواو . لاتصاله بنون النسوه ، ونون النسوه فاعل مبني على الفتح في محل رفع . وتقول «النساء لن يعفون» : «يعفو» : فعل مضارع ، مبني على السكون لانصاله بنون النسوه ؛ في محل نصب بلن ، والنون فاعل ... وفي النساء لم يعفون : «يعفو» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوه ، في محل جزم ب «لم» ، ونون النسوه فاعل ...

بخلاف قولك : الرجال يعفون ؛ فإن النون هنا علامه للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبني على السكون في محل رفع . وأصله : الرجال يعفوون (على وزن : يفعلون) ؛ استتقلت الضمه على الواو الأولى (التي هي حرف عله ، ولازم الفعل أيضا) فحذفت الضمه ؛ فالتقى ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى ؛ لأنها حرف عله ، ولم تحذف الواو الثانيه ؛ لأنها كلمه تامه . إذ هي ضمير ، فاعل ، يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : «الرجال يعفون» على وزن : «يفعون» ، وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، نقول : الرجال لن يعفوا (على وزن يفعوا) ومنه قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) والرجال لم يعفوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوه ، فإنها لا تحذف - كما سبق .

(ب) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوبا للناصب أو الحازم ؛ كحذفها في قوله تعالى (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) ، وقول الشاعر المصري (١) :

لا تقربوا النيل إن لم تعملوا عملا

فماؤه العذب لم يخلق لكسلان

وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوبا أو جوازا ؛ فتحذف وجوبا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيله ؛ مثل : أنتما - يا صاحباى - لا تقصرا في الواجب ، وأنتم - يا رجال - لا تهملن في العمل ، وأنت - يا قادره - لا تتأخرن

ص : ١٦٢

عن معاونه البائس ، فحذفت نون الرفع فى الجميع ؛ لتوالى الأمثال (أى : لتوالى ثلاثه أحرف متماثله زائده ؛ هى : النونات الثلاث (...)(١) وحذفت معها أيضا واو الجماعه ، وياء المخاطبه دون ألف الاثنين (٢) ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدره ، كما سبق بيان سببه وتفصيله (٣).

وتحذف جوازا عند اتصالها بنون الوقايه (٤) ، مثل : الصديقان يكرمانى ، أو : يكرمانى ، والأصدقاء يكرمونى ، أو : يكرمونى ، وأنت تكرمينى ، أو : تكرمينى.

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقايه يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نونا مشدده ، تقول : الصديقان يكرمانى ، والأصدقاء يكرمونى (٥) وأنت تكرمينى (٦).

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسه لها ثلاثه أحوال عند اتصالها بنون الوقايه : الحذف ، أو الإدغام فى نون الوقايه ، أو الفك مع إبقاء النونين (٧).

وهناك لغه تحذف نون الرفع (أى : نون الأفعال الخمسه) فى غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا- تؤمنوا حتى تحابوا (٨)» ، أى : لا- تدخلون الجنة حتى تؤمنوا. ولا- تؤمنون حتى تتحابوا. وقوله أيضا : «كما تكونوا يولى عليكم» فى بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغه فى عصرنا ، ولا محاكاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها فى النصوص القديمه.

ص: ١٦٣

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٨٨ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين ..

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ٨٨ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين ..

٣- راجع «ج ود» من ص ٨٨ و ٩١

٤- وهذا رأى سيبويه وفريق معه ... وقال آخرون الذى يحذف هو نون الوقايه. ولكل أدله كثيره. والرأى الأول أولى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقايه جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض. وتفصيل الكلام على «نون الوقايه» مسجل فى الموضوع الخاص بها - ص ٢٥٢ م ٢١ ، مع ملاحظه الإشاره السابقه فى «ج» ص ٤٨ وفى رقم ٤ من هامش ص ٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٨٩ ثم ص ٢٥٥

٥- يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، راجع هامش (ص ٨٨ و ٨٩).

٦- يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، راجع هامش (ص ٨٨ و ٨٩).

٧- ستجىء الأحوال الثلاثه فى ص ٢٥٥.

٨- أى : تتحابوا.

(ح) يجوز (١) أن تقول : «هما تفعلان» و «هما يفعلان» عند الكلام على مؤنثين غائبين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعى أنك تقول فى المفردة : هى تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع. فكأن الأصل - مثلا - زينب تفعل ؛ لأن الضمير بمنزله الظاهر المؤنث الذى بمعناه. فإذا قلت : «هما تفعلان» فقد أدخلت فى اعتبارك الحالة السابقه. وإذا قلت : «هما يفعلان» فقد أدخلت فى اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالى الذى للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بعد عن اللبس ، فوق ما فيه من مساييره لقاعده هامه ؛ هى : أن الفعل يجب تأنيته إذا كان مسندا لضمير يعود على مؤنث (٢) ...

ص: ١٦٤

١- الإيضاح الآتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ١٦٠.

٢- وقياسا على هذا يجوز فى المضارع المسند لنون النسوه أن يكون مبدوءا بالياء أو بالتاء ، نحو : الوالدات يحرصن على راحه أبنائهن ، أو تحرصن. ويؤيد هذا القياس ما سيجىء (فى «ب» من الجزء الثانى باب الفاعل ص ٦٥ م ٦٦) فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعا للمأثور ، واستغناء بنون النسوه.

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحيانا ، وهو قسمان :

(١) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل ... وهذا يعرب بحركات ظاهره على آخره في كل أحواله : (رفعا ، ونصبا ، وجزما) ؛ تقول : يشكر المرء من أعانه ، لن يرتفع شأن الخائن ، لم ينزل مطر في الصحراء .... ، «فيشكر». مرفوع بالضمه الظاهره ، و «يرتفع» : منصوب بالفتحه الظاهره ، و «ينزل» مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل الأفعال ، كما هو معلوم.

(ب) مضارع معتل الآخر (٢) ، وهو ثلاثة أنواع :

١ - معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشى ، يرضى ، يرقى. وحكمه : أنه تقدر على آخره الضمه في حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمه مقدره على الألف.

وكذلك تقدر الفتحة على آخره في حالة النصب ؛ مثل : لن يرضى العاقل بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحه مقدره على الألف. وسبب التقدير في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف واستحالتها.

أما في حالة الجزم فتحذف الألف. وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ مثل : لم يرق العاجز ، فكلمه يرق : فعل مضارع مجزوم ، وعلامه جزمه حذف الألف. ومثله المضارع «يلق» في قول الشاعر :

إذا كنت في كلّ الأمور معاتبا

صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه

٢ - معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو. وحكمه : أنه يرفع

ص: ١٦٥

١- انظر رقم ٢ من ص ١٦٩ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف العله والمعتل ، والمعلّ .. و.

٢- على الرغم أن علامه الإعراب مقدره على آخره فإنها تراعى في توابعه حتما. وهذه المراعاة هي التي تقتضى وجود الإعراب التقديرى وعدم إغفال شأنه. كما سيجيء في رقم «ح» من ص ١٧٨ وكما سبق البيان في ص ٨١.

بالضمه المقدره (١) ، مثل : يسمو العالم ، فيسمو : مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو. ولكنه ينصب بفتحه ظاهره على الواو ، مثل لن يصفو الماء إلا- بالتثنيه. ويجزم بحذف الواو ، وتبقى الضمه قبلها دليلا عليها ، مثل لم يبد النجم وراء السحب نهارا. فالفعل : يبد ، مضارع مجزوم ، وعلامه جزمه حذف الواو.

٣- معتل الآخر بالياء ؛ مثل : يمشى ، يبنى ، ومثل يغضى فى أول البيت (٢) التالى:

يغضى حياء ، ويغضى من مهابته

فلا يكلم إلا حين يبتسم

وحكمه كسابقه ، يرفع بضمه مقدره ؛ مثل : يمشى الحازم فى الطريق المأمون ؛ وينصب بفتحه ظاهره على الياء ؛ مثل : لن يبغى أخ على أخيه. ويجزم بحذف الياء ؛ وتبقى الكسره قبلها دليلا عليها ، مثل لم بين المجد إلا العصاميون. ومن أمثله حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره

ومن يغو (٣) لا يعدم على

الغى لائما

وملخص ما سبق فى أنواع الفعل المضارع الثلاثه المعتله الآخر ؛ أنها متفقه فى حالتى الرفع والجزم ، مختلفه فى حاله النصب فقط. فجميعها يرفع بضمه مقدره ، ويجزم بحذف حرف العله ، مع بقاء الحركه التى تناسبه ؛ لتدل عليه ، (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء) أما فى حاله النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء (٤).

ص: ١٦٦

١- التى منع ظهورها ثقلها على الواو ؛ كما يقول النحاه. ولكن السبب الصحيح أن العرب لم تظهرها.

٢- البيت من قصيده للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين.

٣- يضل ، ولا يتبع الطريق القويم

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك : وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء ، فمعتلما عرف فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو ، يرمى والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهّن تقض حكما لازما (انو - قدر. أبد - أظهر) أى : يعرف الفعل المضارع المعتل بأن يكون مختوما بالألف ، أو الواو ، أو الياء. وحرف الألف تقدر عليه الحركات كلها غير الجزم. وأظهر النصب فى المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو الياء ، كيرمى ، مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العله الثلاثه فى حاله جزمك أفعالها.

(أ) هناك لغه تجيز إبقاء حرف العله فى آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوما ؛ وعلامه جزمه السكون المقدر على حرف العله. وهذه لغه تذكر لمجرد العلم بها ؛ لاستخدامها فى فهم النصوص القديمه ، الوارده بها ، لا لتطبيقها فى استعمالنا.

(ب) عرفنا أن المضارع المعتل الآخر يحذف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العله أصيلا فى مكانه ، كالأمثله السابقه ؛ فلا- يكون مبدلا من الهمزه. مثل : يقرأ الرجل ، أى : يقرأ. ومثل : يوضو وجه على ؛ بمعنى ؛ يحسن ويضىء. وأصله يوضؤ ، ومثل : يقرى الضيف السلام ؛ بمعنى : يلقيه ، وأصله : يقرئ ؛ فلو كان مبدلا من الهمزه كالكلمات السالفه - لكان خير ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزه المنقلبه ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، فى تلك الأمثله وأشباهاها ، ولا يحذف حرف العله.

ومن الأمثله أيضا : «يبرا» المريض و «بيرو» ، أى : يشفى ؛ وأصلهما : «يبرأ» و «يبرؤ» ؛ بالهمز فيهما. و «يبرى» الله المريض. أى : يشفيه ؛ وأصله. يبرئه. ومثل يملأ- الساقى الإناء ، أى : يملأ- «ويمتلى» الإناء : أى : يمتلىء ، و «بيطو» القطار ؛ أى : يبطؤ ؛ فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاه ، من أن إبدال حرف العله من الهمزه ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسى ، «لسكون الهمزه بسببه. فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛ وهو : الجزم ؛ ومتى سكنت الهمزه ، كان إبدالها من جنس حركه ما قبلها قياسيا ؛ فتقلب ألفا أو واوا ، أو ياء ، على حسب تلك الحركه ، ولا تحذف هذه الحروف ؛ إذ لا داعى لحذفها ، بعد أن أدى الجازم عمله ، وفى هذه الحاله تعرب الكلمه مجزومه بسكون مقدر (1) على الهمزه المنقلبه المختفيه ... أما إن كان الإبدال من الهمزه قبل الجزم ، فهو إبدال شاذ ، والأفصح عدم حذف حرف العله أيضا ، ويكون الفعل مجزوما

ص: ١٦٧

١- وإنما كان السكون مقدرًا لأنه على الهمزه وهى مختفيه ، فهو مختف معها ، ويكون ظاهرا حين تظهر ، ولا يصح أن يكون مقدرًا على الألف ، أو الواو أو الياء ؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله ، واستوفى حقه ، كما أوضحنا.



بسكون مقدر على الهمزة المنقلبه المختفيه كسابقه. ولا- يحذف حرف العله - مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزه ، ليؤثر فيها - لأن حرف العله هذا عارض ، وليس أصيلا ، ولا اعتداد بالعارض عندهم (1)؛

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العله باتفاق ، لما بينوه ؛ وأن الثانيه فيها خلاف ، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضا.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائما ، لنستريح من تعدد الآراء ، واختلاف الحجج ، من غير أثر واضح؟ هذا هو الأفضل.

ص: ١٦٨

---

١- راجع الصبان آخر باب المعرب والمبني عند الكلام على المضارع المعتل.

من الأسماء المعربه (١) نوع صحيح الآخر ، مثل : سعاد ، صالح ، جمل ، شجره ، قمر ، سماء ... وهذا النوع يعرب فى أحواله الثلاثه بحركات ظاهره على آخره ؛ تقول : صالح محسن ، وإن صالحا محسن ، وحبذا الإحسان من صالح .. وكذا بقيه الأمثله مع مراعاة الأحكام التى شرحناها فى المسائل المختلفه السابقه.

ومنها نوع معتل الآخر جار مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : مرمى - - مغزؤ - ظبى - دلو ... وحكم آخره من الناحيه الإعرابيه كحكم صحيح الآخر ، فهو شبيه به فى الحكم

ومن هذا الشبيه أيضا المختوم بياء مشدده للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين : ومن الأمثله : عبقرى - كرسى - شافعى ، فخرج نحو : خليلى - صاحبى - بنى - كاتبى - (كما فى ج ٤ ص ٤٥ م ١٣١).

ومنها نوع معتل الآخر (٢) لا يشبه الصحيح : ومن أمثله (الرضا ، العلا ،

ص: ١٦٩

١- أما غير المعربه فلا دخل لها فى هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصليه أو الفرعيه ، كما هو معروف ؛ لأن المبنى لا تتغير علامه آخره ..

٢- أى : فى آخره حرف من حروف العله الثلاثه ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء. وقد يكتفى النحاه بتسميته : «المعتل» فقط ؛ لأن المعتل فى اصطلاحهم هو معتل الآخر (وهو ما كان حرفه الأصلي الأخير حرف عله) سواء أكان اسما ، أم فعلا. أما الصرفيون فقد جرى اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حروفه الأصليه حرف عله ؛ سواء أكان حرف العله فى الأول ، أم فى الوسط ، أم فى الآخر ، أم فى أكثر من موضع. وسواء أكان ذلك فى اسم أم فعل. ولكل حاله من تلك الحالات المختلفه اسم خاص بها ، وحكم معين فى علم الصرف. ولم يطلق النحاه ولا-الصرفيون اسم المعتل على شىء من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون معتلا ؛ مثل : إلى ، على ، فى .. والسبب فى ذلك أن كلامهم فى المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحيه الإعراب ، وما يتصل به ؛ وهى ناحيه لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنيه كما عرفنا. على أنه لا مانع من تسميه الحرف الذى فيه حرف عله «بالمعتل». ولكن لا يصح تسميته المقصور ، ولا بالمنقوص ، ولا بالأسماء الأخرى الخاصه التى أطلقها النحاه أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ؛ (كالمثال ، والأجوف ، والناقص .. إلخ) لأن هذه التسميات مقصوره عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال وحدهما ومن المقرر أن حرف العله إن كان ساكنا بعد حركه تناسبه فهو حرف عله ، ومد ، ولين ؛ نحو مساعد ، ومسعود ، وسعيد. وإن كان ساكنا بعد حركه لا تناسبه فهو حرف عله ولين معا ، نحو : - جوهر ، وزين. وإن كان متحركا فهو حرف عله فقط ؛ مثل : حور ، وهيف ... (راجع الخضرى ج ٢ فى بابى الترخيم والإعلال بالنقل). وعلى هذا تكون الألف دائما حرف عله ، ومد ، ولين. ويتردد فى كلام النحاه : «الحرف المعل»

يريدون به الحرف الذى يخضع لأحكام الإعلال ، وتجرى عليه ضوابطه ، - كقلب الياء المتطرفه بعد الألف الزائده همزه ... و.. -  
فإن لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف عله فقط ؛ كالفعل الماضى : عور ، أو : هيف ... وستجىء إشاره لهذا فى ج ٢ هامش  
ص ٨٦ م ٦٧.

الهدى ، الحمى ...) وأيضا (الهادى ، الداعى ، المنادى ، المرتجى ...) وأيضا (أدكو (١) طوكيو (٢) ، سمندو (٣) قمندو (٤) ...) وهذا النوع المعتل ثلاثه أقسام على حسب حرف العله الذى فى آخره :

أولها ؛ المقصور (٥) : وهو : الاسم العربى الذى فى آخره ألف (٦) لازمه (٧). وحكمه: أن يعرب بحركات مقدره على هذه الألف فى جميع صورته ؛ رفعا ؛ ونصبا ، وجرا ؛ إذ لا- يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمه أو الكسره على الألف. ومن أمثله «إن الهدى هدى الله». «أتبع سبيل الهدى». فكلمه : «الهدى» الأولى ، اسم

ص: ١٧٠

١- اسم بلد مصرى على الساحل الشمالى.

٢- حاضره بلاد اليابان.

٣- اسم طائر ، واسم حصن فى (بلغراد).

٤- اسم طائر.

٥- مما يلاحظ أن النحاء لا- يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا- إذا كان معربا. بخلاف اللغويين والقراء فإنهما يطلقونهما على العرب والمبنى ولذا يقولون فى : (أولى وأولاء ، اسمى إشاره) إن الأول مقصور ، والثانى ممدود مع أن الاسمين مبنيان. فالاصطلاح مختلف عند الفريقين ، كما سيجىء فى باب اسم الإشاره ، - رقم ٤ من هامش ص ٢٩١) وفى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤.

٦- وهذه الألف يكون قبلها فتحه دائما كشأن جميع الألفات. فإن جاء بعدها تاء التأنيث مثل : فتاه ، ومباراه .. و.. زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء - كما فى : «و» من ص ١٧٢ - وسيجىء البيان والإيضاح فى الباب الخاص به من الجزء الرابع ص ٤٦١ م ١٧١.

٧- لا تفارقه فى حاله من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، إلا إذا وجدت عله صرفيه تقضى بحذفها ؛ فتحذف لفظا ، ولكنها تعتبر موجوده تقديرا : لأن المحذوف لعله كالثابت ؛ وذلك كحذفها عند التنوين فى مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجوده تقديرا. وهذا معنى قولهم : إن ألف المقصور موجوده دائما ، إما لفظا وإما تقديرا. وعند الوقف يحذف التنوين فى الشائع ، فترجع الألف ، ويكون الإعراب مقدر عليها. وهذا هو الشائع فى الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير. وإذا كانت الألف لا تفارقه وعلامه الإعراب لا تظهر عليها مطلقا ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنيا؟ تقدم جواب هذا فى «و» من ص ٩٢.

«إن» ؛ منصوبه بفتحه مقدره على الألف ؛ وكلمه : «هدى» الثانيه خبر «إن» ، مرفوعه بضمه مقدره على الألف أيضا. وكلمه : «هدى» الثالثه مضاف إليه ، مجروره بكسره مقدره على الألف (١).

ومن أمثله : رضا الله أسمى الغايات. وإن رضا الناس غايه لا تدر ك ، احرص على رضا الله ... فكلمه : «رضا» مرفوعه أو منصوبه أو مجروره بحركه مقدره على الألف ... وهكذا كل الأسماء المقصوره (٢).

وليس من المقصور ما يأتي :

(أ) الأفعال المختمه بألف لازمه ، مثل : دعا ، سعى ، يخشى ، ارتقى. وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصه. (ويراد بهذه التسميه هنا : أنها معتله الآخر).

(ب) الحروف المختمه بألف لازمه ، مثل : إلى ، على ... لأن هذه كتلك ليست أسماء.

(ج) الأسماء المبتئيه المختمه بهذه الألف ؛ مثل : «ذا» و «تا» من أسماء الإشاره. ومثل «إذا» الظرفيه و «ما» الموصوله ، وغيرها من الأسماء المبتئيه.

(د) الأسماء المعربه التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : «أدكو» ، «الهادى» ، لأنها ليست معتله الآخر بالألف.

(ه) المثنى في حاله الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء الستة في حاله النصب ، مثل : رأيت أباك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمه ، إذ تتغير وتجيء مكانها

ص : ١٧١

١- وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفا ؛ تبعا لقواعد الإملاء التي تقضى بأن ألف المقصور الثلاثيه إن كان أصلها ياء كتبت ياء ، وإن كان أصلها واوا كتبت ألفا ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثيه إلى أصلها. أما التي تزيد على ثلاثه فإنها تكتب ياء دائما. وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفا - فإنها في جميع أحوالها تسمى : ألفا ، ما دام قبلها فتحة. وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف. وللكوفيين رأي آخر يجيز كتابه المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسوره ... ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك ، ولكن الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقده مضطربه ، في حاجه إلى ضبط وتحديد وتيسير. وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوي ؛ لأنه - في هذه الناحيه - يمثل الهيئات العلميه مجتمعه ، والبلاد العربيه كلها.

٢- مع ملاحظته أن الكلمه إن كانت ممنوعه من الصرف - مثل موسى - على اعتباره ممنوعا من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفه. ومنها الجر بالفتحه المقدره بدلا من الكسره المقدره ، إن لم يكن هناك مانع.

الياء مع المثني في حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت الوالدين ، وأصغيت إلى الوالدين. وتجيء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك.

(و) أشرنا (١) إلى أن المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التانيث - نحو : فتاه ، مباراه ، مستدعاه - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصورا ، لأنه لا يكون مقصورا إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدره. ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التانيث ، إذ تكون هي خاتمه أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهره لا مقدره ؛ ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تانيثه ، وتحذف عند جمعه ، ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور (٢) - ويجب التنبه للفرق الواسع بين تاء التانيث السالفه والهاء الواقعه ضميرا بعد ألف المقصور في مثل : «من أطاع هواه أعطى العدو منا» ؛ فهذه الهاء كلمه مستقله تماما.

\*\*\*

ثانيها : المنقوص ؛ وهو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمه (٣) ، غير مشدده ، قبلها كسره ، مثل : العالى ، الباقي ، المرتقى ، المستعلى ...

وحكمه : أن يرفع بضمه مقدره على الياء في حالة الرفع ، وينصب بفتحه ظاهره على الياء في حالة النصب ، ويجر بكسره مقدره عليها في حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه ، إن الخلق العالى سلاح لصاحبه ، تمسيك بالخلق العالى. فكلمه : «العالى» في الأمثله الثلاثه نعت (صفه) ، ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمه مقدره ، ومنصوب في المثال الثانى بالفتحه الظاهره ، ومجرور في المثال الثالث بالكسره المقدره. ومثله : الباقي للمرء عمله الصالح. إن الباقي للمرء عمله الصالح. حافظ على الباقي من مآثر قومك. فكلمه : «الباقي» في المثال الأول مبتدأ مرفوعه بضمه مقدره ، وهى في المثال الثانى اسم «إن» منصوبه بالفتحه الظاهره ، وهى في

ص: ١٧٢

- ١- فى رقم ٦ من هامن ص ١٧٠ ويلاحظ آخر ما جاء فى «ا» ص ١٥٢
- ٢- مما سيجىء بيانه فى الباب الخاص بتثنيه المقصور وجمعه فى الجزء الرابع.
- ٣- إذا حذف الياء لعله صرفيه كالتنوين ، أو عله أخرى ، فهى فى حكم الموجوده. مثل هذا داع للخير. ويكون الإعراب على هذه الياء المقدره. ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات؟ سبق جواب هذا فى «و» من ص ٩٢.

الثالث مجروره بكسره مقدره ، وهكذا ، فالمنقوص يرفع ويجر بحركه (١) مقدره على الياء ؛ وينصب بفتحه ظاهره عليها ، كما رأينا.

والمنقوص الذى تقدر الضمه والكسره على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير منون - لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل ، أو تثنيته ، أو جمعه جمع مؤنث سالما (٢) - فإن كان منونا لخلوه مما يمنع التنوين ؛ وجب حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمه والكسره عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حاله النصب ؛ نحو : خير ما يحمد به المرء خلق عال - إن خلقا عاليا يتحلّى به المرء خير له من الثروه والجاه - لا يحرص العاقل على شىء قدر حرصه على خلق عال يشتهر به. فيرفع بضمه مقدره على الياء المحذوفه ، وينصب بفتحه ظاهره على الياء الثابته مع التنوين ، ويجر بكسره مقدره على الياء المحذوفه. وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنه مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : (عالين) فى الرفع ، و (عالين) فى الجر ، استثقلت الضمه والكسره على الياء ، فحذفتا ، فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمه : عال ، فى حالتى الرفع والجر - كما سلف - . ومن أمثله حذف الياء من المنون المرفوع قول الشاعر يمدح كريما :

فهو مدن للجود - وهو بغيض -

وهو مقص للمال ، وهو حبيب

«ملاحظه» : إذا كانت لام المنقوص محذوفه بغير تعويض همزه الوصل عنها (مثل : شج) فإنها ترجع أولا ترجع فى التثنيه وفى جمع المؤنث السالم طبقا للضابط الذى سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢ وفى «ح» من ص ١٢٣ و ١٢٤).

وليس من المنقوص ما يأتى :

(١) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمه ، مثل ينوى محمد التنقل ، ويجرى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء لازمه ؛ مثل : فى.

ص: ١٧٣

١- فإن كان ممنوعا من الصرف ؛ مثل ليال - بواق ... جرى عليه حكم الممنوع من الصرف كما شرحناه ص ٣٧ وهامش ٣٨ وإذا كان المنقوص ممنوعا من الصرف وسمى به ؛ مثل : جوار ، وقواض ، علمين مؤنثين - فلا تقدر الكسره على رأى المشهور ، وإنما يجر بالفتحه ، لكن أنظهر الفتحة لخفتها فى حد ذاتها ، أم تقدر لنيابتها عن الكسره الثقيله؟ رأيان أشهرهما الثانى.

٢- سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتثنيته وجمعه.

(ب) الاسم الذى فى آخره ياء مشدده ؛ مثل : كرسى.

(ج) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى ؛ مثل : الذى ، التى ... ذى (اسم إشارة).

(د) الاسم المعرب الذى آخره ياء ولكنها غير ملازمه له فى كل حالاته ؛ كالأسماء الستة فى حاله جرهما بالياء ؛ مثل : أحسن إلى أخيك ؛ وكذلك المثنى وجمع المذكر السالم فى حاله نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدين ، واعتن بالوالدين ، وصافح الزائرين ، وأسرع إلى الزائرين ؛ فإن الياء فى الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعا ، والألف نصبا. كما أن الياء فى المثنى وجمع المذكر تتغير ، ويحل محلها الألف فى حاله رفع المثنى ، والواو فى حاله رفع جمع المذكر ...

(ه) الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه ، ولكن ليس قبلها كسره ؛ مثل : ظبى وكرسى ؛ فالياء فى الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفى الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف معتل (١).

\* \* \*

ثالثها : الاسم المعرب الذى آخره الحقيقى واو ساكنه لازمه قبلها ضمه. وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربيه الأصيله ؛ ولم يسمع عن العرب ، إلا- فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : «سمندو (٢)» ، «قمندو (٣)» ، لكن لا مانع من تسميه بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومه بتلك الواو ؛ كتسميه شخص أرسطو ، أو خوفو ، أو سنفرو (٤) ، أو : يدعو ، أو : يسمو ، وتسميه بلد : (أدفو ، وأدكو (٥) ، أركنو (٦) ، طوكيو (٧) ، كنگو (٨).

ص: ١٧٤

١- فكلمه كرسى وأشباهاها - ليست من المنقوص لمانعين ، لا لمانع واحد.

٢- سبق شرحهما فى هامش ص ١٧٠ - رقم ٣ و ٤ - ومنها : هندو ، كما جاء فى الهمع -

٣- سبق شرحهما فى هامش ص ١٧٠ - رقم ٣ و ٤ - ومنها : هندو ، كما جاء فى الهمع -

٤- «خوفو» اسم فرعون من فراعنه مصر فى الدوله الأولى القديمه ، وهو بانى هرم الجيزه الأكبر. و «اسنفرو» واسم فرعون آخر.

٥- بلدان أولادهما بصعيد مصر والأخرى بالساحل الشمالى

٦- اسم واحه على الحدود المصريه الغربيه.

٧- اسم حاضره اليابان - كما سبق -

٨- إقليم بوسط إفريقيا.



ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادرا فى استعمال العرب ، أهمله النحاه ، فلم يضعوا له اسما ، ولا حكما - فيما نعرف (١) ... - ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدره على آخره فى جميع حالاته (٢) فيرفع بالضمه المقدره على الواو ، وينصب بالفتحه المقدره عليها ، ويجر بالفتحه المقدره عليها بدلا من الكسره (٣) ، تقول : كان «سنفرو» ملكا مصريا قديما ، إن «سنفرو» أحد الفراعين ، هل عرفت شيئا عن سنفرو؟. وهذا الحكم يسرى على الكلمات القليله التى أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسرى على الأسماء التى لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثه بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها (٤) ...

وليس من النوع الثالث ما يأتى :

(أ) الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه ليست أسماء.

(ب) الاسم الذى ليس معربا ، مثل : هو ... وذو ، بمعنى الذى (نحو جاء ذو قام) (٥) ...

(ج) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست فى الآخر الحقيقى بل فى الآخر العارض ؛ مثل : يا «ثمو» ويا «محمو» فى ترخيم كلمتى : «ثمود» و «محمود» حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقى هو الدال ، لا الواو.

ص : ١٧٥

١- لم أجد له اسما ولا- حكما فيما لدى من المراجع المختلفه ، إلا ما ذكره بعض النحاه ، كالصبان فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء الممنوعه من الصرف ، فإنه قال ما نصه : «لو سميت بالفعل يغزو ويدعو ، ورجعت بالواو للياء ، أجرته مجرى جوار وتقول فى النصب : رأيت يدعى ويغزى. قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنه ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمه ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بالفعل : «يرم» من : «لم يرم» رددت إليه ما حذف منه ؛ ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعرض ، ورأيت يرمى. وإذا سميت بالفعل : «يغز» من : «لم يغز» قلت : هذا يغز ، ومررت بيغز ، ورأيت يغزى. إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار) اه وفى هذا الكلام - فوق ما فيه من تخيل بعيد - ما يستدعى التوقف والنظر ، كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م (١٤٥) لأن الأخذ به يؤدى إلى تغيير صورته العلم تغييرا يوقع فى اللبس والإبهام. ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملات

٢- لأن الاسم فى هذه الحاله يكون علما أعجميا ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحه بدلا من الكسره إن لم يمنع من ذلك مانع آخر. كالإضافه ، أو : أل ...

٣- لأن الاسم فى هذه الحاله يكون علما أعجميا ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحه بدلا من الكسره إن لم يمنع من ذلك مانع آخر. كالإضافه ، أو : أل ...

٤- وسيجىء حكمه الخاص عند إضافته لياء المتكلم فى الباب الخاص بهذا - ج ٣ ص ١٤٣ م ٦٩ - كما سيجىء حكمه عند تثنيه وجمعه فى الباب الخاص بذلك ج ٤.

٥- أما «ذو» التى من الأسماء الستة فالواو فى آخرها غير لازمه ، وأيضا ليست أصلية.

(د) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست لازمه ؛ كالأسماء الخمسه فى حالة الرفع ، مثل : سعد أخوك (١) ... فإن هذه الواو تتغير فى حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛ كما تتغير فى حالة الجر وتحل محلها الياء.

(ه) الاسم المعرب الذى آخره واو لازمه ، ولكن ليس قبلها ضمه ؛ مثل : حلو ، خطو ، صحو ، دلو ، صفو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح (٢) فى إعرابه بحركات ظاهره على آخره رفعا ونصبا وجرا (٣).

«ملاحظه» سيجىء فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ باب خاص بطريقه تثنيه المقصور والمنقوص والممدود وجمعها جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما.

ص: ١٧٦

١- ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالمو الهندسه ؛ فإن هذه الواو تتغير ، ويحل محلها الياء نصبا وجرا. هذا إلى شىء آخر ، هو : أنه يجوز اعتبار الواو فى الأسماء الستة وفى جمع المذكر خارجه عن أصول الكلمه ، وهذا يبعدها من النوع الثالث.

٢- سبق تعريفه وحكمه فى ص ١٦٩.

٣- وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك : وسمّ معتلّا من الأسماء ما كالمصطفى ، والمرتقى مكارما فالأول الإعراب فيه قدّرا جميعه ؛ وهو الذى قد «قصرا» والثان «منقوص» ، ونصبه ظهر ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجر

(١) عرفنا أن المنقوص تقدر على آخره الضمه ، والكسره ، وتظهر الفتحه ؛ مثل : أجبت داعى الحق. لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجى (١) ، فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - فى هذا الصدر أن يعرب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده (وهو : العجز) مضافا إليه ، ممنوعا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه. وفى هذه الحاله لا تظهر الفتحه على ياء المنقوص - فى الأشهر (٢) - ومن أمثله عرفت «داعى سلم» ، أو : «معدى كرب» ، أو «صافى هناء» (أسماء أشخاص) ودخلت «سواقى خيل» ، أو : «مرامى سفر» أو «قالى قلا» (أسماء بلاد) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحه فى حاله النصب. وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحه فى حاله نصبه (٣) ... ومع أن هذا هو المشهور - قديما فى تلك اللغه - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافه ؛ لأن ترك الياء فى حاله النصب بدون فتحه ظاهره قد يدعو للحيره والإيهام بغير داع ، فالخير ألما نعره إعراب المتضايقين ، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور فى المركب المزجى ؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، فلا نعره إعراب المضاف مع المضاف إليه لأن الإعراب على آخر العجز وحده يدل على أن اللفظ مركب مزجى.

ومن العرب من يجيز فتح هذه الياء كغيرها من المنقوص ، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائما. ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعى القويه التى نرددها ، والتى نرددها بأننا حين نذكر عده آراء مختلفه نذكرها لا لنحاكيها ، - فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمه التى تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوى.

ص: ١٧٧

- ١- تعريف المركب المزجى وأحكامه وكل ما يختص به مدون فى باب العلم ، وسيأتى (ص ٢٧٠ و ٢٧٩ و ٢٨١ وما بعدهما)
- ٢- ويحسن فى هذه الحاله كتابه الصدر منفصلا عن العجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالا على الإضافه ، وموجها إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فمن حقهما ألا يتصلان فى الكتابه. بخلاف حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمنزله شىء واحد ؛ ولذا يتصلان كتابه فى الغالب (انظر ص ٢٧٠ و ٢٨٢)
- ٣- سيجىء البيان أيضا فى ص ٢٨٢ ج ٤ ص ١٧٦ م ١٤٧

وإذا ختم صدر المركب المزجى بواو ، وأريد إضافة الصدر إلى العجز - اتباعا للرأى السالف - فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل : «نهر و هند» (١) و «مجدو ملوك» (٢) والحكمه فى عدم ظهور الفتحه هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ لىبقى دالا على صاحبه ، دلالة العلم ، لا دلالة المضاف والمضاف إليه ، لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط. ولم أر من يجيز الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، ولا من عرض حكما لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا (٣) - لكن حملة على نظيره المركب المزجى المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا ، بل يجعله أفضل ؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجى ، مضاف فلا يقع فيه لبس.

(ب) إذا أضيفت كلمه «لدى» (٤) للضمير فإن ألفها تقلب ياء ، مثل : زاد الخير لديك ، فكلمه : «لدى» ظرف منصوب بفتحته مقدره. لكن أهذه الفتحه مقدره على الياء الظاهره ، أم مقدره على الألف التى كانت فى الأصل ، وانقلبت ياء؟ يفضل النحاه أن يقولوا منصوب بفتحته مقدره على الألف التى صارت ياء ، وذلك لسببين :

أولهما : أن الألف هى الاصل ، فلها الاعتبار الأول.

ثانيهما : أن الياء فى آخر المعربات تظهر عليها الفتحه فى الأغلب ، فإذا جعلنا الفتحه مقدره على الألف ، بقيت القاعده السابقه سليمه مطرده ، بخلاف ما لو جعلناها مقدره على الياء فىكون التقدير مخالفا للأعم الأغلب ، من ظهور الفتحه مباشره على الياء (٥).

\*\*\*

## مواضع الإعراب التقديرى

(ح) فهما من المسائل السابقه (٦) ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر (أى : التقديرى) ، فى الأسماء والأفعال المضارعه. وسواء أكانت علامه الإعراب

ص : ١٧٨

- ١- نهر و : علم رجل. من زعماء الهند
- ٢- اسم أمير فارسى.
- ٣- فى ص ١٧٤ ، النوع الثالث.
- ٤- هى ظرف مكان معرب ، بمعنى : عند. وتفصيل الكلام عليهما فى «باب الظروف» ج ٢ ص ٢٢٢ م ٧٩ وج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤.

٥- وهذا من فلسفه النحاه. ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ؛ بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجه بنا إلى التشدد.

٦- فى ص ٦٧ و ٨٠ وما بعدهما.

ظاهرة أم مقدره - لا بد أن تلاحظ في التوابع ، فيكون التابع مماثلا في علامه إعرابه للمتبوع(١).

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر ، وفى الاسم المعتل الآخر ؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر (٢) (التقديرى) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها.

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات (الأصليه أو الفرعيه (٣)) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائبه عن الحركات الأصليه. (فالحروف تقدر كالحركات). وإليك البيان :

أولا - أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصليه :

١ - تقدر الحركات الثلاث (أى : الضمه ، والفتحه ، والكسره) على آخر الاسم المقصور ، - مثل المصطفى - فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجر ، - كما سبق فى ص ١٧٠ - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو ، كما فى ص ١٧٥.

٢ - تقدر حركتان فقط هما : الضمه ، والكسره ، على آخر الاسم المنقوص ، فى حاله الرفع والجر ؛ كما سبق فى ص ١٧٢.

٣ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمد. رأيت محمد (٤) ، قصدت إلى محمد (بإعراب «محمد» مرفوعه ، أو منصوبه أو مجروره ، بحركه مقدره ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف). ومثل هذا يقال فى الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعا ، ونصبا ؛ مثل : على يأكل ، علىٰ لن يأكل ، : فالفعل

ص : ١٧٩

---

١- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ ؛ ففيه الإشارة لهذا. وفى ص ٨١ بيان آخر لفائده الإعراب التقديرى والمحلّى.

٢- وهو غير الإعراب المحلّى الذى سبق بيانه فى : «ا» من ص ٨٠ والذى ستجىء له إشاره فى ص ٢٨٢ وأيضا فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩

٣- كالفتحه المقدره النائبه عن الكسره فى الممنوع من الصرف ، مثل قبلت النصح من هدى (اسم امرأه).

٤- عند الوقف فى حاله النصب - فقط - يقلب التنوين ألفا ، وهو المشهور ، فىكون منصوبا بفتحه ظاهره على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفا. أما على اللغه التى تقف بحذف التنوين مطلقا فتكتب «محمد» بسكون الدال.

(يأكل) مرفوع ، أو منصوب ، بحركه مقدره ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف (١). ومن التيسير فى الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول فى إعراب «محمد» إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركه الأصليه ، وضبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول فى المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركه الأصليه ، وألزم السكون للوقف. ومثل هذا نقوله فى بقية المواضع الآتية :

٤ - تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا كان مما يدغم فى الحرف الأول من الكلمه التاليه ؛ مثال ذلك فى الاسم قراءه من قرأ : «وقتل داوود جالوت» يادغام الدال فى الجيم ؛ ومثاله فى الفعل : يكتب بكر ، يادغام الباءين فى بعض اللغات. ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : «داوود» ، و «يكتب» مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام.

٥ - تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا سكن للتخفيف (٢) ؛ كتسكين الحروف الآتية فى الكلام ، نثره ونظمه ، وفى بعض القراءات القرآنيه. فقد سكنت الهمزه المكسوره فى قوله تعالى : (فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ) وسكنت التاء المضمومه فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) وسكنت السين المضمومه فى قوله تعالى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ).

وسكنت الهمزه المكسوره فى آخر كلمه السيء من قوله تعالى فى المشركين : (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ، اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ، وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ).

وسكنت الراء المضمومه فى قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) وكذلك سكنت الراء المضمومه فى قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا

ص: ١٨٠

١- يكون هذا السكون أيضا فى الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركا ، وسكن للوقف ، مثل محمد قام ... إلى أين .. بل إنه يوجد فى الحروف المتحركة الآخر. مثل. منذ ؛ باعتبارها حرف جر ، فتقول منذ.

٢- الأصل فى ذلك أن الكلمه الواحده - أو ما هو بمنزله الكلمه الواحده ، كالكلمه التى بعدها الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثه أحرف متحركه ؛ نحو : عنق ، وفخذ ، وإبط ... أو أكثر ، جاز تسكين الحرف الثانى المتحرك ؛ تخفيفا ؛ أما التخفيف للوقف فيكون فى آخر الكلمه وقد يجرى التخفيف بين هذه الحروف المتحركه ، وبعض منها فى آخر كلمه سابقه وبعض آخر فى أول التى تليها ؛ كالذى فى كلمه : «السيء» ويأمر ، ويشعر ... من الآيات. وهذا يسمى : «التخفيف مع الوصل على نيه الوقف» ومن أمثله الآيه التى فى «ج» ص ١٨٥ (ولهذا إشاره فى الهمع ج ١ ص ٥٤ ، وفى الجزء الأول من الخضرى والصبان ؛ آخر باب : «المعرب والمبنى»). أما البيان والتفصيل فى ص ٦ ج ٥ من كتاب إرشاد الأريب إلى معرفه الأديب ، لياقوت الرومى ، طبعه مرجليوث.)

جاءت لا- يُؤْمِنُونَ) ومن التيسير أن نقول في كل كلمه من الكلمات السابقه وأشباهاها : إنها مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، بالعلامه الأصلية وسكنت للتخفيف.

٦- تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها مما ثله لحركه الحرف الذى يجىء بعده ، كقراءه من قرأ : «الحمد لله رب العالمين» ، بكسر الدال ، تبعاً لحركه اللام التى جاءت بعدها ، وتسمى هذه الحركه حركه الإبتاع ؛ لأننا أتبعنا السابق للآحق فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق.

٧- تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكى (١) من غير تغيير فى حاله من أحواله ؛ رفعا ونصبا وجزاً ، كالعلم المركب تركيب إستاد ؛ مثل : «فتح الله» ، «نصر الله» ، «على شاعر» (وكل هذه أعلام أشخاص). تقول : جاء «فتح الله». شاهدت «فتح الله» ذهبت إلى «فتح الله» ؛ فتبقى حركه الكلمتين كما هى فى الأصل ، مع إعرابهما معا فى الحاله الأولى فاعلا مرفوعا بضمه مقدره للحكايه ، وهى غير هذه الضمه الظاهره ... وإعرابهما فى الحاله الثانيه مفعولا به منصوبا بفتحه مقدره ، منع من ظهورها ضمه الحكايه ، وفى الحاله الثالثه مجرورا ، وعلامه جرّه كسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركه الحكايه. وكذا البقيه.

٨- تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم (٢) ،

ص: ١٨١

١- الذى نريد أن نحاكى نطقه فى صورته الأصلية التى جاءت عليها أولاً. ومن صور الحكايه فى غير العلم ما سبق فى «ج» ص

٢٩

٢- للإضافه إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل فى ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ ونكتفى هنا بالإشاره إلى أن الإضافه إلى ياء المتكلم تشمل الإضافه الظاهره إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافه المقدره ، يريدون بالظاهره ما كانت فيها الياء نفسها ثابتة غير محذوفه ، وغير منقلبه حرفاً آخر. مثل كتابى صاحبى. ويريدون بالمقدره : (أ) ما كانت فيه الياء محذوفه من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسره قبلها ؛ مثل : يا رب ساعد ، وأصلها : يا ربى. (ب) ما كانت فيه الياء محذوفه ولكن عوض عنها تاء التأنيث المبنيه على الفتح أو على الكسر ؛ مثل : يا أبت (أى يا أبى) فكلمه : «أب» من «أبت» منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفه التى عوض عنها تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛ ولهذا كانت كلمه «أب» منصوبه ، ولكن بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه - - تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تقتضى فتح ما قبلها. ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق. ولكن من الممكن الاختصار فنقول إنها منصوبه بفتحه ظاهره. (ح) ما كانت فيه الياء منقلبه ألفا ، مثل : يا «صاحباً» لا تترك زيارتى. فكلمه «صاحب» منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه الألف ؛ ومن التيسير أن نقول منصوب بالفتحه الظاهره. ملاحظه : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم ، بشرط ألا يكون مثنى ، ولا جمع مذكر سالما ، ولا منقوصا ، ولا مقصورا. فإن كان مثنى وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحه بعد ألف التثنيه الساكنه : نحو : جاء صاحبى. وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت فى الحالتين مدغمه فى ياء التثنيه ، ومفتوحه ، نحو رأيت صاحبى (وأصلها - كما سبق - صاحبين لى حذفت النون واللام للإضافه ، أو حذفت النون للإضافه ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء فى الياء مع فتح الثانيه منهما). وإن كان جمع مذكر

فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجوده وليست مقدره ، ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الباءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبي ، (وأصله : صاحبون لي. حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق - فصارت : «صاحبوي» اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ؛ فصارت صاحبي. ويكون مرفوعا بالواو التي قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوبا أو مجرورا فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، وقبلهما كسره مثل أكرمت زائري ، وسلمت على زائري ؛ فكلمه (زائري) (وأصلها : زائرين لي ..) منصوبه أو مجروره ، وعلامه نصبها وجرها الياء الأولى الساكنه ، المدغمه في ياء لمتكلم المفتوحه ؛ وكلمه زائر : مضاف ، وياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنيه - على الفتح ، - في محل جر. هذا والياء الأولى في مثل كلمه : «زائري» تختلف عن الياء الأولى في كلمه : «صاحبي» في المثال السابق وهو : «جاء صاحبي» ، لأن الياء الأولى في كلمه : صاحبي ، منقلبه عن واو ، فهي علامه رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي يا الجمع ، علامه للنصب أو الجر. وإن كان منقوصا ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ؛ مثل : جاء هادي ، كلمت هادي ، استمعت إلى هادي. فكلمه : هادي مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، بحركه مقدره على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركه ، والعدمى عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجودى. وإن كان مقصورا ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائما. وفي الباب الخاص بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ -



مثل : هذا كتابي ، قرأت كتابي ، وانتفعت بكتابي. فكلمه : «كتاب» الأولى خبر مرفوع بضمه مقدره ؛ منع من ظهورها الكسره  
التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم. «كتاب» مضاف ، و «ياء المتكلم» مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر. وكلمه :  
«كتاب» الثانيه. مفعول منصوب بفتحته مقدره على آخره ، منع

ص: ١٨٢

من ظهورها الكسره التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم ، و «ياء المتكلم» مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر. وكلمه : كتاب» الثالثه مجروره بالياء ، وعلامه جرهما كسره مقدره منع من ظهورها الكسره الظاهره ، التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ...

وبعض النحاه لا يوافق على أن الكسره في حاله الجر مقدره ، وإنما هي الكسره الظاهره وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعى للتعقيد والإعنت والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده.

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفا أحيانا ، فتقول ، فى يا «صاحبى» ؛ و «صديقى» : يا «صاحباً» ويا «صديقا ... كانت كلمه : «صاحب» و «صديق» منادى منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبه الألف ، التي أصلها ياء المتكلم. وصاحب ، و صديق : مضاف ، و ياء المتكلم المنقلبه ألفا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر. ومن الممكن فى هذه الحاله مراعاه التيسير بأن نعرب كلمه «صاحب» و «صديق» منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، مضاف ، و ياء المتكلم المنقلبه ألفا : مضاف إليه ... وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطانه التي فى سابقه.

٩ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل ؛ لم يكن المحسن ليتأخر عن المعاونه. فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلم ، لأن هذه النون الساكنه قد جاء بعدها كلمه أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا- يجوز التقاؤهما ، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع فى مثل هذه الحاله ؛ فكلمه : «يكن» مضارع مجزوم ب «لم» ، وعلامه جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسره التي جاءت للتخلص من الساكنين ... ومن الممكن مراعاه التيسير هنا بأن نقول ، مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين.

١٠ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوما مدغما فى حرف مماثل له ، نحو : لم يمدّ العزيز يده ، ولم يفرّ الشجاع. فكل من كلمه : «يمد» ، و «يفر» مجزوم الآخر ، وعلامه جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره

الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين (١). ويمكن التيسير بالاختصار هنا.

١١ - كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

ومهما تكن عند امرىء من خليقه

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فكلمه «تعلم» مضارع مجزوم فى جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذى منع من ظهوره الكسره التى جاءت لمراعاة القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التى قبل هذا البيت محتومه بميم مكسوره ، فلم يكن بد من كسر آخر الفعل لمراعاة القافية. ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنة فى كل المواضع التى سبقت.

إلى هنا انته أظهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الإعرابية.

\* \* \*

ثانيا - أشهر المواضع التى تقدر فيها الحروف النائبة عن الحركات الأصلية هى : ١ - تقدر الحروف التى تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ؛ وذلك لحذفها فى النطق فقط - كما تقدم فى «ح» من ص ١٠٦ ؛ - أما فى الخط فلا بد من كتابتها. فإن روعى المكتوب فلا تقدير. والأفضل فى النطق أن نقف - عند الإعراب - على آخر كلمة : «أبو» فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير فى الحالتين ، ونستريح من التشعيب فى القاعده الواحده. ٢ - تقدر ألف المثنى المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجما الشرق ، وذلك لحذفها فى النطق دون الكتابه - كما سبق (٢) أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير. وهنا يقال ما قيل فى الحاله السابقه.

٣ - تقدر واو جمع المذكر السالم وياؤه إذا كان مضافا ، وجاء بعدهما ساكن ؛ مراعاة لحذفهما فى النطق : مثل : تيقظ عاملو الحقل مبكرين ، ورأيت عاملى الحقل فى نشاط (٣). ولا تقدير عند إعراب المكتوب. وهنا يقال ما قيل فى الحاله الأولى. وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصورا

ص: ١٨٤

١- ذلك أن الدال الأخيره ، والراء الأخيره فىهما مجزومه بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بأصله ، وبطبيعته ، قبل الإدغام ، وقبل مجىء الجازم ، فالتقى ساكتان ، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهره.

٢- فى «ز» من ص ١٢٣ وفى «و» من ص ١٤٣.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى ص ١٤٤.

لم تحذف الواو ولا-الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائما ، فلا توجد علامه مناسبه قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان (١) فقط ؛ مثل : سافر مصطفىو الفصل فى رحله ؛ (جمع ؛ مصطفى) ، استقبلت مصطفى الفصل (٢).

٤ - تقدر واو جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم فى حاله الرفع ؛ مراعاه لحذفها فى النطق ، مثل جاء صاحبى ؛ (وقد سبق) (٣).

٥ - تقدر النون فى الأفعال الخمسه عند تأكيدها ، مثل : لا- تكتبنّ فالمضارع مسند إلى واو الجماعه المحذوفه ... وقد سبق التفصيل فى ص ٨٨ وما بعدها.

(ح) قال تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) فكلمه «من» هنا شرطيه ، والفعل «يتق» ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامه جزمه حذف الياء ؛ «ويصبر» : مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه ، وقرأ بعض القراء : (إنه من يتقى ويصبر) بإثبات الياء فى آخر : «يتقى» ، وإسكان الراء فى آخر «يصبر» ، مع عدم الوقف عليها (٤). فإثبات الياء إنما هو على اعتبار «من» شرطيه و «يتقى» مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء تبعاً لتلك اللغه ، التى لا تحذف حرف العله للجازم ، وإنما تبقيه ، وتحذف الحركه المقدره عليه فقط : و «يصبر» مضارع مجزوم معطوف عليه. ويصح أن يكون «من» اسم موصول والفعل «يتقى» مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، و «يصبر» مضارع معطوف عليه مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نيه الوقف فى حاله الوصل (٥). (أى : وصل : «يصبر» عند القراءه ، بالكلام الذى بعدها ، وعدم الوقف عليها). وهناك آراء أخرى نرى الخير فى إهمالها.

ص: ١٨٥

١- وتكون الحركه بالكسر لأنه الأصل من التخلص فى التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحيانا ... تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين.

٢- راجع ص ١٤٤.

٣- راجع ص ١٤٤.

٤- أما عند الوقف على «يصبر» فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه.

٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٠.

١ - فى الحديقه رجل - تكلم طالب - قرأت كتابا - مصر يخترقها نهر.

ب - أنا فى الحديقه - تكلم محمود - هذا كتاب - مصر يخترقها نهر النيل.

لكلمه «رجل» - فى التركيب الأول ، وأشباهها - معنى يدركه العقل سريعا ، ويفهم المراد منه بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبه ، لكن هذا المعنى العقلى المحض والمدلول الذهنى المجرد غير معين ؛ ولا- محدد فى العالم الواقعى ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذى يسمونه : العالم الخارجى عن العقل والذهن.

والسبب : أن ذلك المعنى الذهنى المجرد ؛ أى : «المعنى العقلى المحض» إنما ينطبق فى عالم الحس والواقع على فرد واحد ، ولكنه فرد له نظائر كثيره تشابهه فى حقيقته (١) ، وتمائله فى صفاته الأساسيه ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهه التى ينطبق على كل منها معنى : «رجل» ومدلوله ؛ فإن معناه يصدق على : محمد ، وصالح ، وفهيم ... ، وآلاف غيرهم. فهو خال من التحديد الذى يجعل المدلول مقصورا على فرد متميز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا- يختلط وسط أفراد أخرى تماثله. وهذا معنى قولهم : «مبهم الدلالة» ؛ أى : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيره من نوعه ، تشابهه فى حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : «رجل»

ص: ١٨٦

١- يراد بالحقيقه هنا ما أشرنا إليه فى صفحتى ٢٢ و ٢٥٩ - : مجموعه الصفات الذاتيه ؛ أى «الأساسيه الأصلية» التى يتكون منها الشىء ، وتميز جنسا من جنس ، ونوعا من نوع : ولولاها لتشابهت أفراد كل ، واختلطت. فحقيقه الإنسان هى ؛ مجموعه الصفات الذاتيه الخاصه به ، والتى تميز نوعه من نوع آخر كالطائر مثلا ، وتجعله نوعا مستقلا منفصلا. وتلك الصفات الذاتيه فى الإنسان هى : الحيوانيه والنطق معا. وحقيقه الحيوان هى : صفاته الذاتيه الخاصه به ، والتى تفصل جنسه عن جنس آخر كالنبات ، وتفرق بينهما. وهكذا ... وتلك الصفات الذاتيه فى الحيوان هى : الحياه التى مصدرها الروح ، والحركه الاختياريه ... ومن مجموع تلك الصفات الذاتيه تنشأ حقيقه الشىء ، وتتكون صورته فى الذهن أيضا. لكن كيف تنشأ تلك الصوره الذهنيه المحضه؟ يجب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذى أشرنا إليه فى صفحتى ٢٢ و ٢٥٩ : إن الإنسان حين يرى النخله - مثلا- أول مره فى حياته ، يستخدم حواسه فى كشف حقيقتها ، - - ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجره ، وأنها تسمى : النخله ، ويراه مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها. ثم يرى شجره «برتقال» على النحو السالف ، وشجره «ليمون» ، وشجره «يوسفى» وشجرات أخرى كثيره ؛ فينته عقله إلى معرفه صفات ذاتيه مشتركه بين تلك الأشجار المختلفه النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صوره خياليه للشجره - أى شجره كانت - بحيث تنطبق تلك الصوره الخياليه على كل شجره مهما كان نوعها. فهو قد اهتدى أولا إلى أن الصفات الذاتيه المشتركه بين الشجرات الكثيره هى : الجذور ، والجذوع ، والفروع ، والثمر ... ثم أنشأ من مجموعها صوره خاصه لما يسمى : «شجره». فحين يسمع المرء كلمه «شجره» يسرع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك الصوره التى سبق له أن

رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجره معينه ، كشجره نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا- يستحضر في داخله - غالبا - غير تلك الصوره الخياليه التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حيننا : «الصوره العقليه المجرده» وحيننا : «الصوره الذهنيه المجرده» أو : «الحقيقه الذهنيه المحضه» أى : التي لا- يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صوره شجره معينه ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتيه المشتركه سببا في تكوين الصوره الذهنيه لما يسمى : «شجره». فالصوره التي رسمها العقل هي صوره خياليه محضه ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسه مشاهده ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تتشابه في صفات ذاتيه مشتركه بين الجميع - كما سبق. وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهه يسمى : حقيقه خارجيه : لأنه المدلول الحسى ، والمضمون الواقعي للحقيقه الذهنيه ، مع خروجه عن دائره الذهن المجرده : بسبب وجوده فعلا في دائره الحس والمشاهده ، فكل واحده من شجر النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو ... تصلح أن تكون المدلول الحسى المقصود من كلمه : «شجره» التي هي حقيقه ذهنيه. وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقه الخارجيه التي هي مضمون الحقيقه الذهنيه ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقه الذهنيه تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه. ومما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتيه المشتركه بين أفراد الحقيقه الخارجيه هو الذى يكوّن الحقيقه الذهنيه المحضه ، وأن مدلول الحقيقه الذهنيه المحضه ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقه الخارجيه ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تعيينه ؛ كما سيجيء في هذا الباب عند الكلام على اسم الجنس وعلم الجنس ص ٢٥٩.

ويستحيل في عالم الحس تعيين أحدها ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم.

لكن إذا قلت : «أنا في الحديقه» ، فإن الشيعوع يزول ؛ والإبهام يختفى ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحديقه لسواه.

وإذا قلنا : تكلم طالب ؛ فإن كلمه : «طالب» اسم ، له معنى عقلى ، ومدلول ذهنى. ولكن مدلوله الخارجى «أى : الذى فى عالم الحس والواقع ؛ خارجا عن العقل والذهن وبعيدا منهما» ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسعد ، وسعيد ... وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : «طالب» : ويشترك مع غيره فى هذا الاسم فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيره ، متماثله فى تلك الحقيقه

ص: ١٨٧

التي أشرنا إليها ، والتي يقال لكل فرد منها إنه : «طالب» فمعناه مبهم ؛ ودلالته شائعه ، كما سبق.

لكن إذا قلنا : «تكلم» محمود ؛ فإن الشيوخ والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمه : (محمود) التي تدل على فرد بعينه ؛ والتي تمنع الاشتراك (1) التام في معناها ومدلولها.

ومثل هذا يقال في : «قرأت كتابا» ؛ فإن لفظ : «كتاب» اسم شائع الدلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسه ، وكتاب أدب ، وكتاب لغه ... ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمه ، وغيرهما ... لكن إذا قلنا : «هذا كتاب» تعين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب ، بسبب الإشارة إليه. وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب.

وكذلك يقال في المثال الأخير : «مصر يخترقها نهر». فأى نهر هو؟ قد يكون نهر النيل ، أو دجله ، أو الفرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التي يصدق على كل منها أنه : «نهر» ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : «مصر يخترقها نهر النيل» ؛ زال الشيوخ ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمه التي جاءت بعد ذلك ؛ وهي : «النيل».

فكلمه : رجل ، وطالب وكتاب ، ونهر ، وأشباهاها ، تسمى : نكره ، وهي : «اسم يدل على شيء واحد ، ولكنه غير معين» ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيره من نوعه تشابهه في حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه. وهذا معنى قولهم «النكره شيء شائع بين أفراد جنسه» (2). ومن أمثلتها غير ما سبق الكلمات التي تحتها خط : سمعت عصفورا - ركبت سفينه كتبت رساله قطفت زهره (3) ...

أما لفظ «أنا» و «محمود» ، و «هذا» ، و «نهر» ، و «النيل» وأمثال ما في : «ب»

ص : ١٨٨

١- قد تكون كلمه : «محمود» مشتركه بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبه للشيوخ والاشتراك في النكره ؛ لا يسلبه التعيين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضا مبهما كالغموض والإبهام اللذين في النكره المحضه ؛ مثل كلمه : رجل.

٢- ويسمى أيضا بعض العلماء : «اسم الجنس». وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم.

٣- مما يدخل في حكم النكره الجمل والأفعال - كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٥ وفي ١ من هامش ص ٤٦٥ وفي ١ من

هامش ص ١٩٢ -



فيسمى : معرفه ؛ وهى : «اسم يدل على شىء واحد معين» ، لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها غيره من نوعه. ومن أمثلتها غير ما سبق : سمعت تغريد «عصفورى» - «هذه» سفينه ركبتها ، كتبت «الرساله» ...

وللنكره علامه تعرف بها ؛ هى : أنها تقبل دخول : «أل» التى تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، أى : التعيين وإزاله ما كان فيها من الإبهام والشيوع. وبهذه العلامه ندرک أن كل كلمه من الكلمات السابقه وهى : رجل ، طالب ، كتاب ... ، نكره ، لأنها تقبل دخول «أل» التى تكسبها التعريف. تقول : الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس ... وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول : «أل».

وربما كانت الكلمه فى ذاتها لا تصلح لدخول «أل» عليها مباشره ، وإنما تدخل على كلمه أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحده منهما أن تحل محل الأخرى ؛ فلا يتغير شىء من معنى الجملة : مثل : كلمه «ذو» ، فإنها بمعنى : «صاحب» ، تقول : أنت رجل ذو خلق كريم ، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم ، فكلمه : «ذو» نكره لا شك فى تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل «أل» التى تفيدها التعريف. ولكنها بمعنى كلمه أخرى تقبل «أل» ، وهى كلمه : «صاحب» (١) التى يصح أن تحل محل كلمه : «ذو».

ومن هنا كانت «ذو» نكره ؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل «أل» - يصح أن تحل محل كلمه ؛ «صاحب» التى تقبل «أل» ، وتقع فى الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى (٢).

ص: ١٨٩

١- كلمه : «صاحب» هنا ليست اسم فاعل بمعنى مصاحب ؛ لأن معناها الأصلى الدال على التجدد والحدوث قد أهمل ، وغلبت عليها «الاسميه» ؛ فصارت أشبه بالأسماء الجامده ؛ ولذلك لا تعمل. «فأل» الداخلة عليها للتعريف ، وليست الموصوله التى تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التى تعمل. وجميع المشتقات إذا صارت أعلاما ، فإنها تكون فى حكم الأسماء الجامده. كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٢٧ و...

٢- ومثل : «ذو» كلمات أخرى لا تقبل بنفسها «أل» ، ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها ؛ من ذلك : «أحد» التى همزتها أصلية ، وليست منقلبه عن واو ، ومعناها : إنسان - ؛ وغيره - وهذه لا- تستعمل إلا- بعد نفي. أما التى همزتها منقلبه عن واو وأصلها : «وحد» التى منها كلمه : «واحد» أول الأعداد كالتى فى قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أى : واحد ؛ فإن هذه التى بمعنى «واحد» تقع بعد النفي والإثبات ، بخلاف كلمه : «أحد» التى همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نفي - كما تقدم - كما فى التصريح ج ١ - أول باب النكره والمعرفه - ومن ذلك : «عريب» ، و «ديار» تقول : ما فى البيت أحد ، أو عريب ، أو ديار. ومعنى الجميع ما فى البيت أحد ؛ فهى كلمات لا- تستعمل إلا بعد نفي فى الأغلب ، وهى متوغله فى الإبهام ؛ فلا تكون معرفه ، ولا تقبل «أل» ، لكنها واقعه موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلا ... وكذا «من» و «ما» ؛ إذا كانا بمعنى : شىء ، أى شىء ؛ سواء أكان ذلك الشىء إنسانا أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرور بك ، أى : - إلى إنسان مسرور بك ، ولعبت بما مفيد لى. أى : بشىء مفيد لى ؛ فكلمه : «من» و «ما» ، وأشباههما - نكرات ؛ لأنها لا- تقبل أل ، ولكنها واقعه موقع ما يقبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشىء. والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات - وقوع كل منها موصوفه للنكره فى الأمثله السابقه. وقد تكون «من» و «ما» للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته. وما تفعل من خير يرجع إليك أثره. ومعناها كل إنسان يتقن ... وكل شىء تفعله ... وقد

يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر؟ وما رأيك؟ ومعناها أى إنسان حضر؟ وأى شىء رأيك؟ فالأصل فى أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمنهما الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما - كما سبق فى ص ٨٣ عند الكلام على الحرف - ومن تلك الكلمات أيضا أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل ؛ «صه» بالتنوين ؛ فإنه واقع موقع «سكوتا» أى موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، الدال على ذلك المصدر ...

فعلامة النكرة - كما سبق - أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيدها التعريف ، أو تقع موقع كلمة أخرى تقبل : «أل» المذكوره (١).

وبديه أن هذه العلامة لا تدخل المعرفة ، ولا توجد فيها ؛ لأن «أل» تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست في حاجه إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيله أخرى سنعرفها. فإن ظهرت «أل» في بعض المعارف فليست «أل» التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ؛ جاء لغرض غير التعريف ، سيذكر في مكانه (٢).

## والمعارف سبعة

١ - الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو ...

٢ - العلم ، مثل : محمد ، وزينب ...

٣ - اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ...

٤ - اسم الموصول ، مثل : الذي ، والتي ...

٥ - المبدوء بأل المعرفة (أى : التي تفيد التعريف) ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسه إذا كانت هذه أشياء معينه ...

٦ - المضاف إلى معرفه ؛ مثل : بيتى قريب من بيتك وكذلك نهر النيل فى أمثله «ب» ... وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلا للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوغلّه فى الإيهام (٣) التى لا تتعرف بإضافه ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل - فى

ص : ١٩٠

١- على الرغم من أن النحاه ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويله إلى أنها ليست صالحه أحيانا لتحقيق الغرض منها ، وأن العلامة الوافيه بالغرض هى استقصاء المعارف ، وما يكون خارجا من دائرتها فهو النكرة حقا ، لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف.

٢- ستجىء أنواع «أل» فى ص ٣٨١ م ٣٠.

٣- اللفظ المتوغل فى الإيهام هو الذى لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إبهامه ، أو يخفف من شيوعه ؛ كإضافته إلى معرفه تعرفه أو تخصصه. ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف - - إليه المعرفة. وستجىء لهذا إشاره فى : «ا» من ص ٣٩٩ أما تفصيل الكلام عليه ففى باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ولا سيما رقم ٣ من هامش ص ٢١.

٧- النكرة المقصوده من بين أنواع المنادى (١). مثل : يا شرطى ، أو : يا حارس ؛ إذا كنت تنادى واحدا معينا (٢) ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصده دون غيره ؛ ذلك أن كلمه : «شرطى» وحدها. أو كلمه : «حارس» وحدها ، نكرة ؛ لا تدل على معين. ولكنها تصير معرفه عند النداء ؛ بسبب القصد - أى : التوجه - الذى يفيد التعيين. وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره (٣).

ص: ١٩١

١- أنواع المنادى خمسه يتعرف منها بالنداء نوع واحد - فى رأى الأرجح - هو : النكرة المقصوده دون غيرها. وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٢- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله فى باب «النكرة والمعرفة» : نكرة قابل «أل» مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفه ؛ كههم ، وذى وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى يريد : أن النكرة اسم قابل «أل» أى : قابل لفظ «أل» الذى يؤثر فيها التعريف .. (واسم «أل» يراد به هنا : «اللفظ» فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغه أخرى : «الكلمه» فيكون مؤنثا).

٣- المعرفة تدل على التعيين وفى هامش ص ٢٦٦ بيان وزياده إيضاح للمقصود من التعيين والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجه التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض. وآراء النحاه متضاربه فى ترتيبها من حيث القوه. وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلاله وضميره - هو : ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ؛ وهو درجات متفاوتة القوه فى درجه التعريف. ويلحق بعلم الشخص فى درجه التعريف العلم بالغلبه ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ (بأن يتقدمه اسم واحد معرفه أو نكرة ، نحو : حسين رأيتة ، ورجل كريم لاقيته. فلو تقدمه اسمان أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد وعدم القرينه التى تحدده نحو : قام محمود وحامد فصافحته - تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من التعريف) ، ثم اسم الإشاره ، والمنادى (النكرة المقصوده) وهما فى درجه واحده ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجىء فى «ب» من ص ٣٩٧ ثم الموصول ، والمعرف بأل ؛ وهما فى درجه واحده ؛ أما المضاف إلى معرفه فإنه فى درجه المضاف إليه. إلا إذا كان مضافا للضمير ، فإنه يكون فى درجه العلم - على الصحيح. وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقله الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس. وأقوى أسماء الإشاره ما كان للقرب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد. وأقوى أنواع «أل» التى للعهد ما كانت فيه للعهد الحضورى ، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد ، ثم للجنس. (راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم المفصل ح ٥ ص ٨٧).

إن الجمله بنوعيهما (١) ، وشبه الجمله بنوعيه ، إذا وقع شىء منهما بعد النكره المحضه (٢) فإنه يعرب صفه ، وبعد المعرفه المحضه (٣) يعرب حالا (٤) ؛ فمثال الجمله الفعلية بعد النكره المحضه : حضر غنى «يحسن إلى المحتاج». ومثال الجمله الاسميه حضر غنى «إحسانه غامر». ومثال الظرف : رأيت طائرا «فوق» الغصن. ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلًا «فى قفصه».

ومثال الجمله الفعلية بعد المعرفه المحضه : أقبل خالد «يضحك». ومثال الاسميه : أقبل خالد «وجهه مشرق». ومثال الظرف : أبصرت طائرتنا «فوق» السحاب. ومثال الجار مع المجرور : أبصرت طائرتنا «فى وسط» السحاب.

ص: ١٩٢

١- الجمله نوعان اسميه وفعلية ، وهى بنوعيهما فى حكم النكرات - كما أشرنا فى ٢ من هامش ص ٤٥ وفى رقم ٣ هامش ص ١٨٨ وكذلك الأفعال. وقد ورد هذا فى مراجع مختلفه ؛ منها : حاشيه ياسين على التصريح ، أول هذا باب النكره والمعرفه - حيث قال ما نصه : «أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد فى عباره بعضهم أنها نكرات فهو تجوز». ويقول شارح المفصل - ج ٣ ص ١٤١ ما نصه : «إن وقوع الجمله نعتا للنكره دليل على أن الجمله نفسها نكره ؛ إذ لا يصح أن توصف النكره بالمعرفه ..» وسواء أكانت نكره أم فى حكم النكره فالخلاف شكلى لا أهميه له. وقد أشرنا للمسأله السالفه فى مواضع مختلفه من أجزاء الكتاب - ومنها : ج ٢ - رقم ٣ من : هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها : ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣ وص ٣٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤

٢- النكره المحضه : هى التى تكون شائعه بين أفراد مدلولها مع انطباقها على كل فرد ، مثل كلمه «رجل» فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصوره على بعضهم ، دون غيره. بخلاف : «رجل صالح» فإنها نكره غير محضه ؛ لأنها مقيدة تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم. فاكسبت بهذا التقييد شيئا من التخصيص ، والتحديد ، وقله العدد بسبب الصفه التى يعدها ، والتى جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى.

٣- النكره المحضه : هى التى تكون شائعه بين أفراد مدلولها مع انطباقها على كل فرد ، مثل كلمه «رجل» فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصوره على بعضهم ، دون غيره. بخلاف : «رجل صالح» فإنها نكره غير محضه ؛ لأنها مقيدة تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم. فاكسبت بهذا التقييد شيئا من التخصيص ، والتحديد ، وقله العدد بسبب الصفه التى يعدها ، والتى جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى. ومثل الصفه غيرها من كل ما يخرج النكره من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ، كإضافه النكره الجامده إلى نكره أخرى - كما سيجىء فى باب الإضافه - ووقوعها نعتا لنكره محضه ، أو وقوعها حالا ، أو غير هذا من سائر القيود. والمعرفه المحضه هى الخاليه من علامه تقربها من النكره ، كوجود «أل الجنسيه» فى صدرها. وإذا كانت النكره محضه سميت : «نكره تامه» ، أى : لا تحتاج لشىء بعدها من نعت أو غيره مما يقيد إطلاقها ، ويخفف إبهامها. ومن النكرات التامه : «ما» التعجبيه - كما ستجىء فى باب التعجب ج ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضه سميت : «نكره» ناقصه وعلى هذا فالنكره إما تامه ، وإما ناقصه ؛ فهى قسمان من هذه الناحيه. وكذلك المعرفه قسمان : «تامه» وهى التى تستقل بنفسها فى الدلاله الكامله على معين ، كضمير المتكلم ، وكالعلم .. و.. وناقصه وهى التى تحتاج فى أداء تلك الدلاله الكامله إلى شىء معها ؛ كاسم الموصول ؛ فإنه يحتاج للصله دائما.



أما إذا كانت النكرة غير محضه ، أو المعرفه غير محضه ، فإنه يجوز فيما بعدهما من جمل وشبهه جمل أن يعرب «صفه» أو «حالا» ؛ تقول فى الأمثله السابقه بعد غير المحضه : حضر غنى كريم «يحسن إلى المحتاج» ، وحضر غنى كريم «إحسانه غامر» ، ورأيت طائرا جميلا «فوق» الغصن ، ورأيت بلبلًا شجيتًا «فى قفصه» ...

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفه غير المحضه : يروقنى الزهر يفوح عطره ، بإدخال «أل الجنسيه» على الاسم. ومثال الاسمييه بعدها : يروقنى الزهر عطره فوّاح. ومثال الظرف : يروقنى الثمر فوق الأغصان. ومثال الجار مع مجروره : يسرنى الطير على الأغصان ، فوجود «أل» الجنسيه» فى أول الاسم جعله صالحا للحكم عليه بأنه معرفه أو نكره ، على حسب الاعتبار الذى يوجّه لهذا أو لذاك (١).

ص: ١٩٣

---

١- بيان «أل» الجنسيه وتوضيح أحكامها فى ص ٣٨٥

١ - يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظروف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضه على تقدير متعلقه معرفه. وقد نص على هذا الصبان - ج ١ أول باب النكره والمعرفه - حيث قال : «أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف (ويراد به في مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه) بعد المعرفة المحضه صفة ، بتقدير متعلقه معرفه). ا.ه. أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف في التعريف. ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنيا به عن المتعلق تيسيرا وتسهيلا - طبقا لما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ وما بعدها وفي هامش ص ٤٣١ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضه صالحا لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضا لأن يكون حالا بعدها كصلاحه للوصفيه والحاليه أيضا بعد النكره غير المحضه - أمكن وضع قاعده عامه أساسيه هي : «شبه الجملة يصلح دائما أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضه وغير المحضه ، وكذلك بعد النكره بشرط أن تكون غير محضه - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفه أو نكره فإنه يصلح أن يكون حالا ، أو صفة : إلا في صورته واحده هي أن تكون النكره محضه ؛ فيتعين أن يكون يعدها صفة ليس غير.

ومما هو جدير بالملاحظه أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينه توجب أحدهما دون الآخر ، حرصا على سلامه المعنى. فإن وجدت القرينه وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل. وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ (١)

ب - من الأسماء ما هو نكره في اللفظ ، معرفه في المعنى ؛ مثل : كان سفرى إلى الشام عاما «أول». أى : فى العام الذى قبل العام الذى نحن فيه. ومنه كان وصولى هنا «أول» من أمسس. أى : فى اليوم الذى قبل أمس. فمدلول كلمه : «أول» - فى الأسلوب العربى السابق - لا إبهام فيه ولا شيوخ ؛ ولكنه لا يستعمل فيه إلا نكره ؛ محاكاه للأساليب الفصيحه الناردته وتجرى عليه أحكام النكره ، كأن يكون موصوفه نكره (٢) ...

ص: ١٩٤

١- أشرنا للحكم السالف فى باب «الحال» من الجزء الثانى ، ص ٣١١ م ٨٤ - وفى الجزء الثالث «باب النعت» ص ٣٨٤ م ١١٤.

٢- سيجيء لها بيان آخر فى باب : «الظروف» ج ٢ ص ٢٢٨ ، ٢٢٧ م ٧٩ وفى ج ٣ ص ١٢٣ و ١٢٥ م ٩٤ باب : «الإضافه».



ومن الأسماء ما هو معرفه في اللفظ ، نكره في المعنى ، مثل : «أسامه» «أى : أسد» : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه الجبهه التي يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعلم : «حمزه» - وغيره من الأعلام الشخصيه - في أنه لا يضاف ، ولا تدخله «أل» ، ويجب منعه من الصرف ، ويوصف بالمعرفه دون النكره ، ويقع مبتدأ ، وصاحب حال (١) ... ولكنه من جهه أخرى معنويه غير معين الدلاله ؛ إذ مدلوله شائع بين أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمه : «أسد» في الدلاله (٢).

ح - ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعه عن العرب مثل كلمه : «واحد» في قولهم : «واحد أمه». ومثل كلمه : عبد ، في قولهم : «عبد بطنه» ؛ فكل واحده منهما يصح اعتبارها معرفه ؛ لإضافتها للمعرفه ، ويصح اعتبارها نكره منصوبه على الحال عند النصب. ومثلها : المبدوء «بأل» الجنسيه (٣) ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحيه المظهر اللفظى معرفه ؛ لوجود «أل» الجنسيه. ومن جهه المعنى نكره ، لشيوعه ؛ ولأن معناه عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان ... وكل إحسان ... ؛ فلا تعيين ، ولا تحديد ، فهو صالح للاعتبارين كما سبق ، وستجىء إشاره لهذا في باب الحال ج ٢ ص ٣١١ م ٨٤؟ وفي باب النعت ج ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤ (٤)؟

ص: ١٩٥

- ١- لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين إلا في مواضع محدده معروضه في بايهما.
- ٢- سيجىء الإيضاح الوافى لعلم الجنس ومعناه وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم بنوعيه ؛ الشخصى والجنسى. (ص ٢٥٧ وما بعدها)
- ٣- راجع أحكامها في ص ٣٨٥ وما بعدها
- ٤- راجع حاشيه ياسين (ج ١) أول باب النكره والمعرفه. وكذلك الهمع ح ١ ص ٥٤ ، أول هذا الباب حيث قال بعد كلامه على ما فيه : «أل الجنسيه» إنه : «من قبل اللفظ معرفه ، ومن قبل المعنى - لشياعه - نكره ، ولذلك يوصف بالمعرفه اعتبارا بلفظه ، وبالنكره ؛ اعتبارا بمعناه ...» لكنه لم يقيّد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد. فهل يجوز وصفه بالمفرد النكره مع وجود «أل الجنسيه»؟ يبدو الأمر غريباً غير معروف لنا. أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز اتفاقاً. كما يجوز اعتبارهما حالين. وقد سبق النص على ذلك منقولاً عن الصبان والمع وغيرهما. فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفه أو حالاً. ولعل الواجب الاقتصار في الوصف عليهما ، دون الوصف بالمفرد لأسباب لغويه أخرى.

(١) تعريفه ؛ اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب. فالمتكلم مثل : أنا (٢) ، ونحن ، والتاء ، والياء ، ونا ، في نحو : أنا عرفت واجبي - نحن عرفنا واجبنا ... وأديناه كاملا. والمخاطب مثل : أنت ... أنتما ، أنتم ، أنتن ، والكاف وفروعها في نحو : إن أباك قد صانك ... والغائب (٣) مثل : هي ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء في مثل : يصون الحر وطنه بحياته (٤) ... وكذا فروعها ...

ص: ١٩٦

١- الضمير والمضمر ، : بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمه : بالكنايه ، والمكني ؛ لأنه يكنى به (أى : يرمز به) عن الظاهر ؛ اختصارا ؛ لأن اللبس مأمون - غالبا - مع الضمير.

٢- الغالب في كتابه الضمير : «أنا» إثبات ألف في آخره. وأكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضا عند الوقف ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجه. ومنهم من يحذفها في الوقف أيضا ، ويأتي بهاء السكت الساكنه بدلا منها ، فيقول عند الوقف : أنه. وقليل منهم يثبت الألف وصلا ووقفا ، ففيها لغات متعددة أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابه دائما ، وعند الوقف ، وحذفها في وسط الكلام. وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير : «أنا» أثلاثي هو : لأن الألف في آخره أصليه ، أم ثنائي لأنها زائده جاءت إشباعا للفتحه ، وتبيننا لها عند الوقف؟ رأيان. لكل منهما أثره في نواح مختلفه ، منها : التصغير والنسب.

٣- إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العامله - ضميرا مستترا وجب أن يكون للغائب دائما ، ويعود على غائب ؛ طبقا للبيان الآتي في «ط» من ص ٢٤٣.

٤- لا بد في الضمير من أن يكون اسما ، وجامدا معا. أما أنه اسم فلأن هناك بعض ألفاظ قد تدل على التكلم ؛ أو الخطاب أو الغيبه وليست ضميرا ؛ لأنها ليست اسما ؛ من ذلك قول العرب : «النَّجَاءُ ك» بمعنى : النجاء لك ، أى : النجاء لك. (النجاء ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب. وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٢١٧ أنه يجوز فيها أن تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع) فهذه الكاف تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميرا ؛ إذ لو كانت ضميرا لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب رفعا أو نصبا ، أو جرا ، وهى لا تصلح لشيء من ذلك ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضى أن تكون في محل رفع مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع ... وليس في الكلام كذلك ما يقتضى أن تكون في محل نصب. ولا يصح أن تكون في محل جر ؛ إذ لا يوجد حرف جر يجرها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافه إليه في محل جر ؛ لاستحاله أن يكون مثل هذا المضاف مقرونا بأل ، ولا يوجد سبب آخر للجر. كالتبعيه. وإذا ليس لها محل من الإعراب. ويتبع هذا ألا تكون اسما ؛ لأن الاسم له - فى الغالب - محل إعرابي ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلا ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفا يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميرا. ويقاس على ما سبق : «النجائي» و «النجاءه» ؛ بمعنى : النجاء لى ، والنجاء له ، أو تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع ؛ أيضا. وما سبق يقال فى اسم الإشاره الذى فى آخره علامه للخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف - - حرف خطاب ؛ وليست اسما ؛ كالتشأن فى كل علامات الخطاب التى فى أسماء الإشاره وبعض ألفاظ أخرى (انظر ص ٢١٥ وما بعدها ، ورقم ١ من هامش ص ٢٩٢ كما سيجيء التفصيل فى باب اسم الإشاره). وأما أنه جامد (أى : غير مشتق) فلأن بعض

الألفاظ المشتقه قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشره على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها ليست ضميرا. مثل : كلمه : متكلم ؛ فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمه : مخاطب ؛ فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمه : غائب ؛ فإنها تدل على الغياب هذا والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتا ولا منعوفا (كما سيجيء في باب النعت ، ج ٣ ص ٣٤٧)

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : «ضمير حضور» ؛ لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضرا وقت النطق به (١).

والضمير بأنواعه الثلاثة لا يثنى ، ولا يجمع . إنما يدل بذاته على المفرد ، المذكر أو المؤنث - أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معا ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث ، كما يتضح من الأمثلة السالفة . ومع دلالاته على التثنية أو الجمع فإنه لا يسمى مثنى ، ولا جمعا .

أقسامه : ينقسم الضمير إلى عدة أقسام بحسب اعتبارات مختلفة :

(١) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ، وللغيبه كذلك . - وقد سبقت الأمثلة - ولما يصلح للخطاب حينا ، وللغيبه حينا آخر ؛ وهو ألف الاثنيين ، وواو الجماعه ، ونون النهوه . فمثال ألف الاثنيين : اكتبوا يا صادقان ، والصادقان كتبوا . ومثال واو الجماعه : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوه : اكتبن يا طالبات . الطالبات كتبن ... (٢)

(ب) وينقسم بحسب ظهوره فى الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستتر ؛ فالبارز : هو الذى له صورته ظاهره فى التركيب ، نطقا وكتابه ، نحو : أنا رأيتك

ص : ١٩٧

---

١- إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : فما لذي غيبه أو حضور كأنت ، وهو - سمّ يالضمير  
٢- وعلى ذكر نون النسوه كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلا- كتبت هذه الرساله لسبع خلون من رمضان ، أو لخمس بقين منه . فهل يصح أن يقال فى هذا وفى نظائره : لسبع خلت ، أو لخمس بقيت؟ تفصيل هذا فى مكانه الأنسب (ج ٤ ص ٤٢٤ م . حيث بيان الاستعمال الفصيح فى طريقه التأريخ واستخدامه .

فى الحديقه. فكل من كلمه : أنا ، والتاء ، والكاف - ضمير بارز.

والمستتر (١) ، ما يكون خفيًا غير ظاهر فى النطق والكتابه ؛ مثل : ساعد غيرك يساعذك ؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره فى الأول : «أنت» وفى الثانى : «هو».

والبارز قسمان ، أولهما : المتصل ؛ وهو : «الذى يقع فى آخر الكلمه ، ولا يمكن أن يكون فى صدرها ولا فى صدر جملتها» ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقاءه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ، كما لا يصح أن يفصل بينهما - فى حاله الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أو أذاه استثناء ؛ كإلا ، أو غيرهما (٢).

ومن أمثله الضمائر المتصله بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركه ، وألف الاثنين ، وواو الجماعه ، ونون النسوه ، وذلك كله فى مثل : سمعت النصيح ، والرجلان سمعا ، والعقلاء سمعوا ، والفاضلات سمعن. فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمه قبل عامله ، ولا يتأخر عنه مع وجود

ص: ١٩٨

١- المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور فى اللفظ. ولا يسمى محذوفًا ، لأن هناك فرقًا بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ؛ فالمستتر فى حكم الحاضر المنطوق به كما قلنا ، أما المحذوف فإن كان ملفوظًا به ثم ترك وأهمل ، فليس فى حكم الحاضر. يدل ذلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئًا بكلمه : «ضرب» التى استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجمل ، بغير تغيير مطلقًا ؛ ومنها : «ضربته» أما إذا سميت بكلمه : «ضرب» المحذوف منها الضمير اختصارًا - والأصل ضربته - فإنها تعرب على حسب الجمله - كما سيجىء فى باب العلم مفصلا (ص ٢٧٣ ما بعدها ، وفى هامش ص ٢٧٨) والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع ، فهو فى محل رفع دائما ، أما المحذوف فيكون فى محل رفع أو نصب أو جر. والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذى سيجىء تفصيله : وليس نوعًا من المنفصل ، ولا نوعًا مستقلا بنفسه يسمى : «واسطه» بين المتصل والمنفصل. (راجع الخضرى وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر ... والمستتر ركن أساسى فى الجمله لا يتم معناها بغيره ؛ فلا بد منه ؛ لأنه «عمده» كما يسمونه ، أى : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقًا ، (إلا فى بعض حالات قليله كالربط بين الخبر والمبتدأ) وأشباه ذلك وأما غيره فقد يستغنى منه إذا عدم من الجمله. وبهذه المناسبه يقول النحاه : إن الضمير البارز له وجود فى اللفظ ولو بالقوه ، فيشمل المحذوف فى مثل : جاء الذى أكرمت. أى : أكرمته. لإمكان النطق به ، أو لأنه نطق به أولاً ثم حذف. أما الذى استتر فأمره عقلى ؛ إذ لا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له المنفصل فى مثل : قاتل فى سبيل الله ؛ فيقولون : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ؛ وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالا من المحذوف ؛ لأنه يستدل عليه من اللفظ والعقل بغير قرينه الموجود ؛ ولذلك كان خاصا بالعمد. أما المحذوف فلا بد له من القرينه. وهكذا قالوا!!

٢- انظر أول الهامش فى ص ٢٠١.

ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذى يمكن أن يقع فى أول جملته ، ويبتدىء الكلام به ؛ فهو مستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصولا بفاصل ؛ مثل ؛ أنا ، ونحن ؛ وإياك ... فى مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصر إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، والضمائر كلها مبنيه (٢) الألفاظ ؛ سواء فى هذا ما ذكرناه وما سنذكره بعد .

وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :

أولها : نوع يكون فى محل رفع فقط ؛ وهو خمسه ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقت . وكذلك فروعها (٣) . وألف الاثنين : نحو : المتعلمان صدقا ،

ص : ١٩٩

١- يقول ابن مالك : وذو اتصال منه ما لا يتدا ولا يلى إلا اختيارا ، أبدا كالياء ، والكاف ، من : «ابنى أكرمك» والياء والها من «سليه ما ملك» ما لا- يتدا ، أى : ما لا- يتدا به . ومثل للمتصل بما يأتى : لضمير المتكلم المجرور المحل بالياء فى «ابنى» ، وللمخاطب المنصوب المحل بالكاف فى : «أكرمك» وللمخاطب وللمرفوع المحل معا بياء المخاطبه ، فى : «سلى» . وللغائب المنصوب المحل بالهاء من : سليه . وبمناسبه «الهاء» التى للغائب نقول إن الأشهر فى حركتها أن تكون مبنيه على الضم . إلا إذا كان قبلها كسره ، أو ياء ساكنه ؛ فيجوز أمران ؛ الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكسرها . وبلغه الحجازيين قرأ القراء : (وما أنسانيه إلا الشيطان) (ومن أوفى بما عاهد عليه الله ...) (إذ قال لأهله امكثوا) وقرأ آخرون بالكسر . وهى فى جميع أحوالها تكون مشبعه الحركه إذا وقعت بعد متحرك ؛ فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث حرف عله مناسبا لتلك الحركه ؛ فبعد الضمه الواو ، وبعد الكسره الياء . أما إذا كانت متحركه بعد ساكن مطلقا ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحا ، نحو : منه ، أم معتلا بغير الياء ؛ مثل : أباه ، أبوه .. أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه .

٢- يقول ابن مالك : وكلّ مضمر له البنا يجب ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب أى : المضمورات كلها مبنيه ، لا فرق فى ذلك بين ما يكون محله الجر ، أو محله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبنى أيضا . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنيا ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركه آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجه الجمله . وهذا معنى قولهم إن الضمير مبنى اللفظ معرب المحل .

٣- التاء المتحركة التى للمتكلم هى الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقت ، وفروعها الخمسه هى : صدقت ؛ للمخاطب المذكور . صدقت ، للمخاطبه . صدقتما ، للمثنى المخاطب ، مذكرا ومؤنثا . صدقتم ، لخطاب جمع الذكور . صدقتن ، لخطاب جمع الإناث وهناك حاله يجب فيها - - بناء تاء المخاطبه على الفتح دائما . وستجىء فى ص ٢١٥ وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله : وألف والواو ، والنون ، لما غاب وغيره ؛ كفا ، واعلما والمراد بغيره : المخاطب ؛ لأنها تكون للغائب والمخاطب ، ولا- تكون للمتكلم . ومن الأمثله السابقه نعلم أن التاء التى هى ضمير متصل مرفوع - تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، وتبنى على الفتح إذا كانت للمخاطب المذكور ، وتبنى على الكسر إذا كانت للمخاطبه ؛ وتلزم البناء على الفتح فى

الحاله المعينه التي أشرنا لها وستجىء في ص ٢١٥ وتوصل وهي مبنيه على الضم بميم وألف ؛ للدلاله على خطاب اثنين أو اثنتين. وكذلك توصل وهي مبنيه على الضم ، بميم ساكنه للدلاله على خطاب جمع الذكور ، وبنون مشدده للدلاله على خطاب جمع الإناث. (انظر إعراب الضمائر ص ٢١٣). وإذا ولي الميم الساكنه التي لجمع الذكور ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها حتى ينشأ : من الإشباع واو ؛ مثل : هذا ضيف أكرتموه ، ومعى صديق صافحتموه. وجاز إبقاء الميم ساكنه ولكن الأول هو الأكثر والأشهر. فيحسن الاقتصار عليه.

وواو الجماعه ، نحو : المتعلمون صدقوا (١). ونون النسوه ؛ نحو : الفتيات صدقن ، وياء المخاطبه ، نحو : اصدقى يا متعلمه (٢).

ثانيها : نوع مشترك بين محل نصب ومحل الجر ، إذ لا- يوجد ضمير متصل خاص بمحل النصب ؛ ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر. وهذا النوع المشترك بينهما ثلاثه ضمائر (٣) ؛ ياء المتكلم ، وكاف المخاطب بنوعيه ؛ وهاء الغائب بنوعيه.

ص: ٢٠٠

١- بعض القبائل العربيه يحذف واو الجماعه ؛ اكتفاء بالضمه التى قبلها. قال الفراء فى كتابه «معانى القرآن» ج ١ ص ٩١ ما نصه : «قد تسقط العرب الواو وهى واو جماعه. اكتفى بالضمه قبلها فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال. وهى فى هوازن وعليا قيس ...» ثم استشهد أيضا بأبيات سمعها منهم كقول قائلهم ... فلو أن الأطباء كان عندى وكان مع الأطباء الأساءه ..... والأساه جمع آس ، وهو هنا من يعالج الجرح.

٢- ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال : أما إذا اتصلت بالأسماء مثل : القائمان ، القائمون - فهى حروف داله على التشبيه والجمع.

٣- هذه الضمائر لا- تكون فى محل رفع ؛ كما ذكرنا ؛ ولكنها قد تقع أحيانا بعد «لولا» التى للامتناع ؛ والتى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ فيقال : «لولاى» لتعبت. «لولا-ك» لم أحتمل مشقه الحضور أو «لولاها» لضاعت فرصه المعاونه الكريمة. فكيف نغرب هذا الضمير الواقع بعد «لولا»؟ إن سيبويه يعرب : «لولا» حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظا فى محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف - كما سيجى «فى ب من ص ٢١٨. وسيجىء عند الكلام على إعراب الضمير فى (ص ٢١٣ - وما بعدها) أن الأفضل اعتبار هذا النوع فى محل رفع فى حاله وقوعه بعد «لولا» فقط ؛ فيكون مبتدأ مبني على حركه آخره فى محل رفع. ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا فى هذه الحاله فقط. وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثه بعد عسى مثل : «عسانى وعسائى أوفق» ؛ أو : عساك أن تفعل الخير ؛ أو : عساه أن يجتنب الإساءه ؛ فإن خير ما يقال هو اعتبار «عسى» حرفا بمعنى : «لعل» من أخوات «إن» والضمير اسمها. كما سيجىء فى باب أفعال المقاربه ، والشروع ، والرجاء. - وبهذه المناسبه نذكر أن الياء فى مثل : قومى يا هند ، تختلف عن الياء فى نحو : ربي أكرمنى. لأن الياء فى : «قومى» للمخاطبه ؛ فهى فاعل فى محل رفع. بخلافها فى المثال الأخير الذى وقعت فيه للمتكلم فى محل جر بالإضافة ؛ وفى محل نصب مفعول به. كما أن الضمير فى مثل : الرجلان عرفهما على. الرجال عرفهم. المسافرات عرفهن - هو ضمير بارز متصل ولا يصح التوهم بأنه هو الذى وقع فى ابتداء جملته ، أو وقع فيها بعد كلمه : «إلا» فى مثل : هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلا هما ، أو هم ، أو هن ؛ لا نتوهم ذلك ؛ لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد «إلا» لم يبق على إعرابه الأول مفعولا لعامله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلا ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعا آخر مخالفا للسابق ؛ طبقا لما تقدم فى تعريف المتصل - ص ١٩٨ -



فأما ياء المتكلم فمثل : ربي أكرمني (فالياء الأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه. والياء الثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به).

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل : لا ينفعك إلا عملك ، (فالكاف الأولى في محل نصب ، لأنها مفعول به ؛ والكاف الثانية في محل جر ، لأنها مضاف إليه) (١).

وأما هاء الغائب (٢) بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه.

ص: ٢٠١

١- قد تقع كاف الخطاب - أحيانا. حرفا مجردا للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتى فى آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق (فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦) ؛ ومما سنفصله عند الكلام على إعراب الضمائر (ص ٢١٣ وما بعدها) ٢- مما يجب التنبه له : أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أى : لا يتصل بها حرف ناشىء من إشباع حركتها ؛ تقول من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجاداته. أما إن كانت الهاء للغائب المفردة فيجب فى الأفصح زياده الألف بعدها متصله بها ؛ نحو : من تتفرغ لعملها يحمدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجاداتها. وكذلك يجب أن يزداد بعدها كلمه : «ما» إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المشئى بنوعيه فى مثل : الوالد والجد هما أحق الناس بالرعايه ولهما أعظم الفضل على أبنائهما. والوالده والجده أعطف الناس على أطفالهما. وشفقتهما لا تعدلها شفقه. فالهاء هى الضمير المتصل وبعدها «الميم» حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد التشبيه. وكذلك يجب أن يزداد بها «الميم» الداله على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشدده الداله على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال. لكن أكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التى بعدها زائده للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، «الهاء» والأحرف الزائده؟ رأيان. والخلاف لفظى لا أثر له من الناحيه العمليه. والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذى يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى عملى يراعى التفرقه الواقعه فعلا بين ضمير المفردة الغائبه وضمير المفرد الغائب - وغيرهما - . فوق أنه عملى واقعى فيه تيسير. وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : «الهاء» وحدها ؛ وللمفرده الغائبه «ها» وللمثنى بنوعيه : «هما» ولجمع الذكور : «هم» ولجمع الإناث : «هن» والفرق واضح بين الاثنين فى ثلاثه أمور فى النطق ، وفى الكتابه ، وفى المعنى. وعليه العمل الآن. ولهذا نظير فى ص ٣١٣ - وجدير بالملاحظه أن الضمائر الثلاثه السالفه (هما - هم - هن) بالاعتبار السالف هى ضمائر متصله حتما ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعه المنفصله أصاله ، لأن المرفوعه أصاله ، كالتى ستجىء فى «ح» - ص ٢٠٤ - مركبه البنيه فى أصلها ، وليست مبنيه على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرهما ؛ فأحدهما قد نشأ فردى الصيغه والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغه فهما مختلفان فى أصلهما كاختلافهما فى كثير من الأحكام.

أو ؛ من تتفرغ لعملها تحسنه (فالهاء الأولى في المثالين في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والثانيه في محل نصب ؛ لأنها مفعول به).

ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ (نا) نحو : (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) فالأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ؛ والثانيه في محل نصب ، لأنها مفعول به (١) - كما سبق - والثالثه والرابعه في محل رفع ؛ لأنها فاعل (٢).

ومما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصله تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به.

ص: ٢٠٢

١- إذا كانت «نا» في آخر الفعل الماضي فقد تكون للفاعل ، ويبنى الفعل الماضي على السكون وجوبا : نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا. وقد تكون للمفعول ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجنا الوالد من الحديقه ، وأحضرنا إلى البيت ، وأفهمنا ما يجب عمله.

٢- يقول ابن مالك : للرفع والنصب وجرّ : (نا) صلح كاعرف بنا : فإننا نلنا المنح والمعنى : صلح الضمير (نا) للأمور الثلاثة ، أى : لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا (أى : اعترف بقدرنا ، أو : اشعر بنا). ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إننا .. ، ولأن يكون في محل رفع ، مثل : نلنا. (ملاحظه) لا يقال : (إن الضمير «الياء» يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حاله فيكون شبيها بالضمير (نا) ؛ مثل ؛ يفرحنى كوني حريصا على واجبي. فالياء في الجميع للمتكلم ومحله في الأول نصب (لأنها مفعول به) وفي الثانيه رفع (لأنها اسم كون ؛ مصدر كان الناقصه) وفي الثالث جر لأنها مضاف إليه. كذلك الضمير : (هم) في مثل : يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم ؛ فإنه ضمير متصل في الجميع. ومحله نصب في الأول (لأنه مفعول به). ورفع في الثاني (لأنه اسم كون ، مصدر كان الناقصه) وجر في الثالث لأنه مضاف إليه ..) لا يقال إن الضميرين السابقين مثل «نا» لأن «الياء» و «هم» في الأمثله المذكوره وأشباهاها وقعا في محل رفع بصفه عارضه ، ناشئه من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعا ؛ لا بصفه أصليه ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصاله.

روى أبو عليّ القالى فى كتابه : «ذيل الأمالى والنوادر» ص ١٠٥ عن بعض الأعراب قول شاعرهم :

فها أنا للعشاق يا عزّ قائد

وبى تضرب الأمثال فى الشرق والغرب

والشائع (١) دخول : «ها» التى للتنبية على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشاره ؛ نحو : «هأنذا» المقيم على طلب العلوم. وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشاره ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن. وهو - مع قلته - جائز ، لورود نصوص فصيحته متعددة تكفى للقياس عليها. منها قول عمر بن الخطاب يوم «أحد» حين وقف أبو سفيان بعد المعركة يسأل : أين فلان ، وفلان ... من كبار المسلمين؟. فأجابه عمر. هذا رسول الله عليه السّلام ، وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر ... (٢) ومنها بيت لمجنون ليلى (٣) ، ونصّه :

وعروه مات موتا مستريحا

وهأنا ميّت فى كل يوم

كما روى صاحب الأمالى (٤) أيضا البيت التالى لعوف بن محمّم ، ونصّه :

ولوعا ؛ فشطّ غربه دار زينب

فهاأنا أبكى والفؤاد جريح

وقول سحيم من شعراء صدر الإسلام :

لو كان يبغى الفداء قلت له

هأنا دون الحبيب يا وجع

ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : «ها» التى للتنبية واسم الإشاره بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنتذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد. وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا - مع جوازه - كالقسم بالله فى مثل : ها - والله - ذا رجل محب لوطنه ، و «إن» الشرطيه فى مثل : ها إن ذى حسنه تتكرّر يضاعف ثوابها. وقد تعاد «ها» التنبية بعد الفاصل للتقويه ... ، نحو : هأنتم هؤلاء تخلصون.

- ١- كما جاء في حاشيه الأمير على مقدمه كتاب. المغنى ولهذا إشاره فى ص ٣٠٤.
- ٢- النص فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف.
- ٣- كتاب : الذخيره ، لأبن بسام ، ج ٢ القسم الثانى.
- ٤- ج ١ ص ١٢٣.

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب (١).

فأما الذى يختص بمحل الرفع [فأثنا عشر] ، موزعه بين المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، على الوجه الآتى :

(١) للمتكلم ضميران ، «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره. (و «أنا» هو الأصل و «نحن» هو الفرع) (٢).

(ب) للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ وهو الأصل : «أنت» ، للمفرد المذكر ، ثم الفروع : «أنت» للمخاطبه المؤنثه ، و «أنتما» للمذكر المثنى المخاطب ، أو المؤنث المثنى المخاطب ، و «أنتم» لجماعه الذكور المخاطبين ، و «أنتن» لجماعه الإناث المخاطبات.

(ج) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : «هو» للمفرد الغائب. ثم فروع : «هى» (٣) ، للمفردة الغائبه ، و «هما» للمثنى الغائب : و «هم» لجمع الذكور الغائبين ، و «هن» لجمع الإناث الغائبات (٤) ؛

فمجموع الضمائر المنفصله المرفوعه اثنا عشر على التوزيع السالف (٥).

ص : ٢٠٤

١- وليس بين الضمائر المنفصله ما هو مختص بمحل الجر أصله. (انظر رقم ٥ فى هذا الهامش)  
٢- المراد بالفرع هنا : أن يكون الضمير دالا على معنى زائد لا يوجد فى الأصل. ذلك أن الأصل فى الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد متكلمًا ، أم مخاطبًا ، أم غائبًا ، مثل : (أنا) فما يكون دالا على أكثر من واحد ، أو يكون دالا على التأنيث فهو فرع.

٣- الأصل أن تكون الهاء فى : «هو» مضمومه ، وفى : «هى» مكسوره. ويجوز تسكينهما بعد الواو ، أو : الفاء ، أو : ثم ، أو : اللام.

٤- تجب ملاحظه الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثه (هما - هم - هن) التى هى مركبه البنيه أصله ، ومنفصله للرفع حتما ونظائرها التى سبقت فى هامش ص ٢٠١

٥- وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصله إلا مرفوعه. فأما استعمالها غير مرفوعه فإنما هو بالنيابه عن ضمير الجر أو النصب فى بعض أساليب مسموعه يقتصر عليها. ومع أنها مسموعه يحسن ترك استعمالها ، لقبح وقعها على السمع. فمن النيابه عن ضمير الجر : «ما أنا كأت» ، «ولا أنت كأتنا» والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع فى محل جر. ومن النيابه عن ضمير النصب وهو شاذ أيضا فولهم : «يا أنت» وللاضطرار لوزن الشعر فى مثل قول الشاعر : «يا ليتنى وهما نخلو بمنزله ...» فقد عطف ضمير «هما» الخاص بالرفع على الياء التى هى ضمير نصب. لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور فى حاله استعمالها للتوكيد ؛ مثل : سمعتك أنت تخطب ، ومررت بك أنت. وهو استعمال قياسى.

وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميرا أيضا ، كل منها مبدوء بكلمه : [\(١\)](#).

فللمتكلم : «إياى» ، وهو الأصل ، وفرعه : «إيانا» للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره.

وللمخاطب المفرد : «إياك» ، وهو الأصل ، وفروعه : «إياك» ، للمخاطبه ، و «إياكما» ، للمثنى المخاطب ، مؤنثا ، أو مذكرا ، و «إياكم» ؛ لجمع الذكور المخاطبين ، و «إياكن» لجمع الإناث المخاطبات.

وللغائب : «إياه» للمفرد الغائب ، وفروعه : «إياها» للمفردة الغائبه ، و «إياهما» للمثنى الغائب بنوعيه ، و «إياهم» لجمع الذكور الغائبين ، و «إياهن» لجمع الإناث الغائبات.

فللمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة. وليس هناك ضمائر منفصله تختص بمحل الجر.

هذا وجميع الضمائر المنفصله تشارك نظائرها المتصله فى الدلاله على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، فكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله فى معناه : فالضمير «أنا» يماثل التاء ، والضمير «نحن» يماثل «نا» ، وهكذا.

\*\*\*

وينقسم المستتر إلى قسمين :

أولهما : المستتر وجوبا ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر [\(٢\)](#) ، ولا ضمير منفصل ؛ مثل : إنى أفرح حين نشترك فى عمل نافع. فالفعل المضارع : «أفرح» ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا. ولا يمكن أن يخلفه اسم

ص : ٢٠٥

١- سيجىء الكلام على إعراب «إيا» بملحقاتها المختلفه عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر (ص ٢١٣ وما بعدها). وهى كثيره الاستعمال فى أسلوب : «التحذير» بصوره المتعدده التى ستجىء فى بابها الخاص - ج ٤ ص ٩٧ م ١٤٠ ، ومن أمثله : إياك والنميمة ، فإنها تزرع الضغينه - إياك مواقف الاعتذار فإنها مجلبه للذله ، مضيعه للكرامه ... ويصح : إياك من النميمة - إياك من مواقف الاعتذار ...

٢- لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بعامله الذى فى الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ؛ فلو قلنا : «نشترك محمد فى عمل نافع» لكان الكلام غير صحيح فى تركيبه ، لأن كلمه : «محمد» لا تقع فاعلا للفعل : «نشترك» ، الذى كان عاملا الرفع فى الضمير السابق «نحن». ولو قلنا : «نشترك» «نحن» ، لكانت : «نحن» هذه توكيدا للضمير المستتر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلا مرفوعا بالعامل الموجود ، وهو الفعل «نشترك» فالضمير المستتر وهو «نحن» لم يصلح أن يحل محله اسم ، ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولا للفعل : «نشترك».

ظاهر ولا- ضمير منفصل ، إذ لا- نقول : أفرح محمد - مثلا- - ولا أفرح أنا ، على اعتبار «أنا» فاعلا ، بل يجب اعتبارها توكيدا للفاعل المستتر الذى يشابهها فى اللفظ والمعنى. كذلك الفعل المضارع : «نشترك» فاعله مستتر وجوبا تقديره : «نحن» ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : «نشترك محمد» ولا نقول : «نشترك نحن» على اعتبار كلمه : «نحن» فاعلا ؛ لأنها لو كانت فاعلا لوجب استتارها حتما. ولكنها تعرب توكيدا لضمير مستتر يشابهها فى اللفظ والمعنى.

وثانيهما : المستتر جوازا ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ؛ مثل : الطائر تحرك. النهر يتدفق. فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازا تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق مأؤه : بإعراب كلمتى «جناح» و «ماء» فاعلا للعامل الموجود وهو : «تحرك» و «يتدفق». ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : «هو» فاعلا للعامل الموجود. والمستتر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعا متصلا كما سبق.

مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوبا. أشهر هذه المواضع تسعه (1) :

١ - أن يكون فاعلا لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل : أسرع لإنقاذ الصارخ ، وبأدر إليه. بخلاف الأمر المخاطب به الواحده ، نحو : قومى ، أو للمثنى ؛ نحو : قوما ، أو الجمع ، نحو : قوموا ، وقمن. فإن هذه الضمائر تعرب

ص: ٢٠٦

١- سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة فى قوله : ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل ، أو فاعل ، نغبت ، إذ تشكر ويقول فى الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) : وذو ارتفاع وانفصال : «أنا» ، «هو» «وأنت» ... والفروع لا تشبه أى لا تشبه غيرها بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض. ويقول فى الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل : وذو انتصاب فى انفصال جعل- : «إياى» ، والتفريع ليس مشكلا أى : جعل الضمير «إياى» مثلا للضمير السالف ، وهو للمتكلم ، أما باقى فروع الخمسة فمعرفتها سهله وليست أمرا مشكلا.

فاعلا أيضا ، ولكنها ضمائر بارزه.

٢ - أن يكون فاعلا- للفعل المضارع المبدوء بـتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : يا بنى ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت؟ بخلاف المبدوء بـتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : تتعلمين يا زميله ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما تتعلمان ، أو للجمع بنوعيه مثل : أنتم تتعلمون وأنتم تتعلمن ؛ فإن هذه ضمائر رفع بارزه ، وبخلاف المبدوء بـتاء الغائبه ، فإنه مستتر جوازا ؛ مثل : الأخت تقرأ (١).

٣ - أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بهمزه المتكلم ؛ مثل : أحسن اختيار الوقت الذى أعمل فيه ، وقول الشاعر :

لا أذود الطير عن شجر

قد بلوت المرّ من ثمره

٤ - أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل نحب الخير ، ونكره الأذى.

٥ - أن يكون فاعلا للأفعال الماضيه التى تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا - عدا - حاشا. تقول : حضر السياح خلا واحدا - أو : عدا واحدا - أو : حاشا واحدا. ففاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوبا تقديره : هو (٢) ...

٦ - أن يكون اسما مرفوعا لأدوات الاستثناء الناسخه ؛ (وهى : ليس ، ولا يكون) تقول : انقضى الأسبوع ليس يوما. انقضى العام لا يكون شهرا. فكلمه «يوما» و «شهرا» خبر للناسخ ، وهى المستثنى أيضا. أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوبا تقديره : هو.

٧ - أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضى ؛ وهو : «أفعل» ؛ مثل : ما أحسن

ص: ٢٠٧

١- إذا كان المضارع مبدوءا بـتاء المخاطبه للمفرده ، أو لمثناها ، أو جمعها فليست تأؤه للتأنيث وإنما هى علامه الخطاب المحض ، لوجود ما يدل على التأنيث ، وهو الضمير المتصل بالفعل. ومن الأمثله أيضا : أنت يا زميلتى لا تعرفين العبث - أنتما يا زميلتى لا تعرفان العبث - أنتن يا زميلاتى لا تعرفن العبث. بخلاف التاء التى فى أول المضارع الذى يكون فاعله اسما ظاهرا ، مؤنثا ، للمفرده ، أو لمثناها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشه - تتعلم العائشان - تتعلم العائشات. وكذلك إن كان فاعله ضميرا متصلا للغائبه المفرده ، أو لمثناها ؛ مثل : عائشه تتعلم - العائشان تتعلمان. فإن كان فاعله ضميرا متصلا لجمع الغائبات (أى : نون النسوه) فالأحسن - وليس بالواجب - تصديره بالياء لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوه فى آخره ؛ نحو الوالدات يبدلن الطاقه فى حمايه الأولاد .. وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ ونائب الفاعل.

٢- يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أى : خلا هو ، أى : بعضهم. وسيجىء إيضاح هذا ، وبسط القول فى المراد منه عند الكلام عليه فى باب الاستثناء (ج ٢).



الشجاعه. «فأحسن» فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره ؛ هو. «يعود على : ما».

٨ - أن يكون فاعلا-لا-اسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ، مثل : أفّ من الكذب ، (بمعنى : أتضجر جدا). وآمين. (بمعنى : استجب).

٩ - أو فاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قياما للزائر. فقياما : مصدر ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : «أنت» ؛ لأنه بمعنى : قم.

فهذه تسعه مواضع (١) ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبا ، ولا يكون إلا مرفوعا متصلا - كما أشرنا من قبل. - أما الضمير المستتر في غير تلك المواضع فاستتاره جائز ، لا واجب.

ص: ٢٠٨

١- يزيد عليها بعض النحاه : فاعل «نعم» و «بئس» وأخواتهما إذا كان ضميرا مفسرا بنكره ، مثل : نعم رجلا عمر. ففاعل نعم ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكره التي تعرب بعده تميزا ، وهي هنا : «رجلا». لكن المعروف أن «نعم» و «بئس» وأخواتهما قد يبرز فاعلهما الضمير أحيانا ؛ مثل : نعمّا رجلين حامد وصالح ، ونعمّوا رجالا ؛ صالح ، وحامد ، وعلى. وقد يبرز وتجره الباء الزائده نادرا - فلا- يقاس عليه - ؛ مثل نعم بهم رجالا. فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبا. وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا وعددناه من المستتر وجوبا. ولكن الأول أحسن.

(أ) يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازا إمّا فاعلا إذا كان فعله لغائب أو غائبه ؛ كالأمثله السابقه ، وإما فاعلا لاسم فعل ماض ؛ مثل : البحر هيهات. بمعنى : بعد جدًا ، أى : هو.

ومن أمثله ذلك أيضا : شتان الصحه والضعف ، بمعنى : افرق الحال بينهما جدًا. فالصحه فاعل. وتقول الصحه والضعف شتان. أى : هما ، فالفاعل ضمير ، تقديره : هما. وتقول هيهات البحر هيهات. وشتان الصحه والضعف شتان. ففاعل «هيهات» الثانيه ضمير مستتر جوازا تقديره : «هو» يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونه من : «هيهات» الثانيه وفاعلها توكيدا للجملة التى قبلها ، فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض. أما لو جعلنا لفظه : «هيهات» الثانيه وحدها توكيدا للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل (١) ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره. واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيدا لفظيا فإنه لا يحتاج لفاعل (٢) ، وكذلك يقال فى : «شتان» فى الحالتين.

(ب) وإما مرفوعا لأحد المشتقات المحضه : (كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشببهه ، نحو : على نافع ، أو مكرم ، أو فرح) ؛ ففى كل واحده من هذه الصفات المشتقه ضمير مستتر جوازا ، تقديره : «هو» (٣) ويكون الضمير المرفوع بها فاعلا ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل.

أما المشتقات غير المحضه (وهى التى غلبت عليها الاسميه المجرده من الوصف بأن صارت اسما خالصا لشيء) فإنها لا تتحمل ضميرا ؛ كالأبطح ، والأجرع أسماء أماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرحب ، والمسعود ، والعالى ، أسماء قصور ، والمفتاح ، والملعقه ، والملعب ...

ومن المشتقات المحضه : «أفعل التفضيل» (٤). والغالب فيه أنه يرفع الضمير

ص: ٢٠٩

١- سيجىء فى باب الفاعل (ح ٢ ص ٦١ م ٦٦) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل.

٢- كما سيجىء فى باب التوكيد (ج ٣)

٣- ولا بد أن يعود على غائب ؛ طبقا للبيان الذى فى «ط» من ص ٢٤٣ - كما سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٦ -.

٤- تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون فى باب الخاص بالجزء الثالث ، م ١١٢

المستتر ، ولا يرفع الظاهر - قياسا - إلا في المسأله التي يسميها النحاه مسأله : «الكحل» وقد يرفعه نادرا - لا يقاس عليه - في مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه باعراب كلمه : «أبو» فاعلا (1). وكذلك يرفع الضمير البارز نادرا في لغه من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، يا عراب «أنت» فاعلا ، حملا لها على الفاعل الظاهر في مسأله «الكحل». ولو أعرب «أنت» مبتدأ ، خبره : أفضل ، لجاز ولم يكن أفعال التفضيل رافعا للضمير.

بناء على ما تقدم لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلا ولا الضمير البارز إلا نادرا فإن الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوبا مع الإغضاء عن تلك القله والندره ، وإن لاحظنا الواقع من غير نظر للقله والندره قلنا : إنه مستتر جوازا.

\*\*\*

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :

(أ) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثه أقسام : متكلم ، ومخاطب وغائب.

(ب) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين بارز ، ومستتر.

## أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل . ومتصل .

١- ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :

١ - بارز منفصل في محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميرا ، للمتكلم اثنان ، هما : «أنا» وفرعه «نحن». وللمخاطب : «أنت» وفروعه الأربعة. وللغائب : «هو» وفروعه الأربعة.

٢ - بارز منفصل في محل نصب ، وهو اثنا عشر ضميرا ؛ للمتكلم اثنان «إيأى» وفرعه «إيانا». وللمخاطب «إياك» وفروعه الأربعة. وللغائب «إياه» وفروعه الأربعة.

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر.

(ب) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي :

١ - بارز متصل في محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين -

ص: ٢١٠

١- أما يا عراب آخر صحيح فلا يكون نادرا.

واو الجماعة - ياء المخاطبه - نون النسوه.

٢- بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حينا ، وفي محل جر حينا آخر ، وهو ثلاثه : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء.

٣- بارز متصل ، صالح لأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، هو : «نا».

ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط ، أو في محل جر فقط.

### أقسام الضمير المستتر

(أ) مستتر وجوبا وله جمله مواضع ، أشهرها : تسعه (١).

(ب) مستتر جوازا وله مواضع غير السالفه.

\* \* \*

ويتضمن الرسم الآتى كل ما سبق.

صورة

□

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابى :

ينقسم إلى خمس أقسام. ١ - مرفوع متصل. ٢ - مرفوع منفصل.

٣ - منصوب متصل. ٤ - منصوب منفصل. ٥ - مجرور ، ولا يكون إلا متصلا.

ص: ٢١١

١- سبقت في ص ٢٠٦.

، والضمير المركب

الغرض من الضمير - كما عرفنا - الدلاله على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب ، مع الدلاله على الأفراد ، أو التثنيه ، أو الجمع ، والتذكير ، أو التأنيث فى كل حاله .

غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلاله مستقلا بنفسه ، معتمدا على تكوينه وصيغته الخاصه به ، غير محتاج إلى زياده تلازم آخره ، لتساعده فى أداء مهمته ، فصيغته مفرده (بسيطه) وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، فى نحو : إني أكرمت من أكرمت . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد ، وكذلك التاء فى : «أكرمت» الأولى . أما التاء الثانيه فتدل على المخاطب المفرد ، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب .

فكل ضمير من الثلاثه - وأشباهها - كلمه واحده ، انفردت بتحقيق الغرض منها ، وهو التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الأفراد ، دون الاستعانه بلفظ يلازم آخرها .

ومثلها : «نحن» فى : نحن نسارع للخيرات - فإنها لفظه واحده فى تكوينها ، وصيغه مستقلة بنفسها فى أداء الغرض منها ؛ وهو : «التكلم مع الدلاله على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالا مباشرا بما يساعدها على ذلك الغرض .

وبعضا آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلاله ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه فى أدائها ، بل يحتاج لزياده لازمه تتصل بآخره : لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبه ، وتكوينه ليس مقصورا على كلمه واحده . وذلك مثل الضمير : «إيا» فإنه لا يدل على شئ مما سبق إلا بعد أن تلحقه زياده فى آخره ؛ تقول : ياي - إياك - إياكما - إياكم - إياكن ... ولو لا هذه الزياده ما أدى مهمته ، ومثله : أنت ، نقول : أنتما ، أنتم ، أنتن ... وهكذا .

ص : ٢١٢

بنوعيه : المستتر والبارز

قلنا : إن الضمائر كلها مبنيه ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين :

أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو في محل رفع ؛ كأن يكون مبتدأ في مثل : أنت أمين ، أم في محل نصب ، كأن يكون مفعولا به في مثل : زارك الصديق ، أم في محل جر ؛ كأن يكون مضافا إليه في مثل : كتابي مثل كتابك؟

ثانيهما : حاله آخر الضمير ؛ أساكنه هي ؛ مثل : أنا ، أم متحركه مثل : التاء في : أحسنت؟.

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبتيا على السكون فقد يكون في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ في مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل في مثل : «نا» من «سافرنا» وقد يكون في محل نصب ؛ لأنه مفعول به. مثل : «نا» في حامد «أكرمنا». وقد يكون في محل جر في مثل : «نا» من أقبل علينا ... وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر.

وإذا كان الضمير متحركا فإنه يبنى على نوع حركه آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركه. ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه ، أم غير ذلك ، فكلمه : «نحن» في مثل : نحن أصدقاء ، مبنيه على الضم في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ. والكاف في مثل : أكرمك الوالد ، مبنيه على الفتح في محل نصب ، لأنها مفعول به. والهاء في مثل : محمد قصدت إليه ؛ مبنيه على الكسر في محل جر ... وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظه واحده لا يتصل بآخرها زياده ، كالتى أشرنا إليها من قبل.

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزياده (1) اللغازه مثل : (إياك - إياكما - إياكم - إياكن - أنت - أنتما - أنتم - أنتن) فإن

ص: ٢١٣

١- هي الزياده التى تتصل بآخر الضمير : «إيا». وسبق بيانها في ص ٢٠٥. ومثلها الزياده التى تتصل بآخر الضمير : «التاء» ، وسبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ١٩٩.

الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتميه معا عند الإعراب ، وعدّهما بمنزله كلمه واحده ، بحيث لا نعتبر أن الضمير فى «إياكما» و «أنتما» هو كلمه : «إيا» وحدها ، «وأن» وحدها ... وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنيه ، أو على جمع المذكر ، أو جمع المؤنث. فمن المستحسن رفض هذا التجزىء رفضا قاطعا ، وأن تتبع النحاه الداعين إلى اعتبار كلمه : «إيا» مع ما يصحبها لزوما هما معا : «الضمير» ، وأنهما فى الإعراب كلمه واحده. وكذلك : «أنتما» وباقى الفروع. وهذا الرأى الحسن يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسىء إلى سلامه اللغه وفصاحتها ؛ فنقول فى كل من : أنت - أنتما - أنتم - أنتن - إياك - إياكما - إياكم - إياكنّ ، ونظائرها - إن الكلمه كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا فى محل كذا (١).

ص: ٢١٤

١- لهذا نظير فى رقم ١ من هامش ص ٢٠١.

١- وقوع الكاف حرف خطاب :

قد يتعين أن تكون «الكاف» حرف خطاب مبتدأ ؛ فلا محل له من الإعراب (١).

أى : أنها لا تكون ضميرا. وذلك فيما أتى :

١- فى مثل : أرأيتك الحديقه ، هل طاب ثمرها مبكرا؟ أرأيتك الزراعه ؛ أتغنى عن الصناعه؟ ومعنى «أرأيتك» : أخبرنى ، الحديقه ... أخبرنى الزراعه ... وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفيه قد تتصل بآخر الفعل : «رأى» فيصير «رأيت» بشرط أن تسبقه همزه الاستفهام ، وأن يجيء بعد الكاف اسم منصوب ، ثم جمله استفهاميه. وهو فعل ماض ، فاعله التاء المتصله بآخره ، المبنيه على الفتح دائما (٢) ، فى محل رفع. لأنها فاعل. وتقع بعدها «الكاف» حرف خطاب ؛ يتصرف وجوبا على حسب المخاطبين (٣) ، ولا تتصرف التاء ... فنقول للمخاطبه : أرأيتك ، وللمثنى بنوعيه : أرأيتكما ، وللجمع المذكر : أرأيتكم ، وللجمع المؤنث : أرأيتكن. ومعنى «أرأيتك : أخبرنى» ، كما سبق. وهى إما منقوله من : رأيت ، بمعنى : «عرفت» أو بمعنى : أبصرت ، فتحتاج لمفعول واحد فى الحاليتين ، وإما منقوله من : «رأيت» بمعنى : علمت ؛ فتحتاج إلى مفعولين. وسواء أكانت منقوله من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها جمله خبريه بمعنى ما تقدم ، ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزه الاستفهام جمله إنشائية. طلبيه ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخبرنى ، أى : طلب الاستخبار ، وهو : طلب معرفه الخبر. وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتى بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : عرفت ، أو أبصرت - كان الاسم المنصوب بعدها مفعولا به لها ، وتكون الجملة الاستفهاميه بعدها مستأنفه. وعلى اعتبار أن أصلها : «علمت» يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولا- به أول ، وتكون جمله الاستفهام التى بعده فى محل نصب ، تغنى عن المفعول الثانى. وإن لاحظنا حالتها الحاضره ، وأنها الآن جمله إنشائية طلبيه ؛ بمعنى «أخبرنى» ،

ص: ٢١٥

١- كما سبقت الإشارة فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦.

٢- كما أشرنا لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ١١٩.

٣- راجع من هامش ص ٢٩٢.



ولم نلتفت إلى الأصل الأول - فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوبا على نزع الخافض (1)، والجمله الاستفهاميه بعده مستأنفه ؛ فكأنك تقول فى الأمثله السابقه وأشباهاها : أخبرنى عن الحديقه ؛ هل طاب ثمرها مبكرا؟ أخبرنى عن الزراعه ؛ أتغنى عن الصناعه؟

وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفه شىء له حاله عجيبه ؛ وأن يكون بالصوره المنقوله عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب - كما قلنا - بهمزه الاستفهام ؛ يتلوها جمله : «رأيتك» ؛ فاسم منصوب ؛ فجمله استفهاميه تبين الحاله العجيبه التى هى موضع الاستخبار. فلا- بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبه على حسب ما ذكرنا. غير أن الاستفهام فى الجمله المتأخره قد يكون ظاهرا كما مثل ؛ وقد يكون مقدرا هو وجملته ؛ كما فى قوله تعالى : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ ، لَئِنِ أَخَّرْتَنِي ...) إلخ ، فالتقدير : «أرأيتك هذا الذى كرمت على ، لم كرمته على؟».

وقد يحذف الاسم المنصوب الذى بعد : «أرأيتك» إذا كان مفهوما ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ) أى : قل أرأيتكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله.

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب - أما إن بقى الفعل «رأى» من «رأيت» على أصله اللغوى الأول بمعنى : «عرفت» أو بمعنى : «أبصرت» أو بمعنى : «علمت» وجاءت قبله همزه الاستفهام فى الحالتين فإن التاء اللاحقه به تتصرف ، وتعرب فاعلا ، وتعرب الكاف المتصله به ضميرا مفعولا به ، وتتصرف على حسب حال المخاطب ؛ فنقول : «أرأيتك ذاهبا ، أرأيتك ذاهبه» أرأيتكما ذاهبين ، أرأيتكم ذاهبين ، أرأيتكن ذاهبات - فتكون «الكاف» وحدها ، أو هى وما اتصلت به من علامه تثنيه أو جمع - ضميرا مفعولا- به أول ، والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثانى. هذا إذا كانت «رأى» بمعنى : «علم» التى تنصب مفعولين. أما إذا كانت «رأى» تنصب مفعولا واحدا فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال.

ص: ٢١٦

١- توضيحه وبيان حكمه فى ج ٢ ص ١٣٣ م ٧١ (طريقه تعديه الفعل الثلاثى اللازم).

وسيجيء في أول الجزء الثاني (١) تفصيل الكلام على الفعل : «رأى» من ناحيه معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر.

٢ - في اسم الفعل الذى يقوم معنى وعملا مقام فعل لا ينصب مفعولا به ، مثل : حيّهل ؛ بمعنى : أقبل . والنّجاء . بمعنى : أسرع ، ورويد ، بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حيّهلك ، والنّجاء ك ، ورويدك ، فالكاف هنا حرف خطاب ؛ ولا يصح أن يكون ضميرا مفعولا لاسم الفعل ؛ لأن أسماء الأفعال هذه لا تنصب مفعولا به ؛ لأنها تقوم معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به . وكذلك لا يصح أن تكون الكاف ضميرا فى محل جر مضافا إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنيه ، فلا يكون واحد منها مضافا (٢).

٣ - فى بعض أفعال مسموعه عن العرب يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : «أبصر» فى : أبصر ك محمدا ، بمعنى : أبصر محمدا . ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولا به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلّا مفعولا واحدا ؛ وقد نصبه ؛ ونعنى به : «محمدا» ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميرا للمخاطب الذى يتجه إليه الأمر . ومثل : «ليس» فى لستك محمدا مسافرا .

ومثل : نعم وبئس فى : نعمك الرجل محمود ، وبئسك الرجل سليم ؛ وذلك لأن الفعل : «نعم» «وبئس» لا ينصب مفعولا به .

ومثل : حسب فى قولهم : جئت ، وما حسبتك أن تجيء ؛ لأن الكاف لو أعربت ضميرا لكانت المفعول الأول «لحسب» ، ولكان المفعول الثانى هو المصدر المؤول (أن تجيء) ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبرا عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر (لأن مفعولى : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبرا عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجئه ؛ وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات (٣).

٤ - بعض حروف مسموعه يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : كلما ، بلى ، تقول : كلاك ، أنت لا تخالف الوعد؟ . ويسألك سائل : ألت صاحب فضل

ص: ٢١٧

١- فى باب : «ظن وأخواتها» ص ٥ م ١٠ مناسبة له ثم تتمه هامه فى ص ١٣ ثم فى باب : «أعلم وأرى» .

٢- راجع ما سبق فى ص ٧٣ وفى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦ .

٣- هو ممنوع على سبيل الحقيقه ، لا المجاز .

عليك؟ فتجيب : بلاك. أى : بلى لك. (أنا موافق لك فى أنك صاحب فضل).

\*\*\*

(ب) كيف نعرب الضمير الواقع بعد «لولا» إذا كان من غير ضمائر الرفع؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : «عسى» إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضا؟ أشرنا فى رقم ٢ من ص ٢١١ إلى أن «ياء» المتكلم ، و «كاف» الخطاب ، و «هاء» الغالب ، ضمائر مشتركه بين محلى النصب والجر ، ولا تكون فى محل رفع. فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمه : «لولا» الامتناعيه التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاي ما حضرت - لولاك لسافرت. - الطائره سريعه ؛ لولاها لتأخرت ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمه ... فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : «لولا» فى الأمثله السابقه وأشباهها؟

نعيد ما سبق (١) ، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال فى الضمائر الثلاثه أنها - وإن كانت لا تقع فى محل رفع - تصلح بعد «لولا» خاصه أن تقع فى محل رفع ، فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبتيا على الحركه التى فى آخره فى محل رفع ، وخبره محذوف. وهذا الرأى فوق يسره ووضوحه يؤدى إلى النتيجة التى ترمى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد - وفى مقدمتها رأى : سيبويه الذى يجعل : «لولا» فى هذه الأمثله وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعدها مجرور بها لفظا مرفوع محلا ؛ لأنه مبتدأ ، ونكتقى بالإشاره إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقه المدونه فى المطولات. وكذلك قلنا فيما مضى (٢) : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثه بعد «عسى» التى للرجاء ، والتى هى من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عساي أن أدرك المراد ، أو : عسانى ، أو : عسالك أن توفق فى عمل الخير. وعساه أن يرشد إلى الصواب ... فخير ما يقال فى إعرابها : أن «عسى» حرف رجاء ؛ بمعنى : «لعل» تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلا- من أخوات كان. وهذا أيسر وأوضح من باقى الآراء الأخرى الملتويه.

ص: ٢١٨

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠.

من أنواع الضمير نوع يسمى : «ضمير الفصل» (١). وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصه ينفرد بها دون سواه. وإليك أمثله توضحه.

١ - «الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله». ما المعنى الأساسى الذى نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه؟ أهو : الشجاع يبغى رضا الله؟ فتكون جمله : «يبغى رضا الله» ركنا أساسيًا فى الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلى إلا بوجودها ، وانضمامها إلى المبتدأ ، كلمه : «الشجاع» وما عداهما فليس أساسيًا ، وإنما هو زياده تخدم المعنى الأصلى وتكمله (فتعرب الناطق : صفه) ... أم المعنى الأساسى هو : «الشجاع ، الناطق بالحق»؟ فكأننا نتحدث عن الشجاع ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمه : «الناطق» ، هى الأساسيه والضروريه التى يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلى ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زياده تكميليه ؛ تخدم المعنى الأصلى من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها.

الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوى بينهما. ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينه توجه لهذا دون ذاك.

لكن إذا قلنا : الشجاع - هو - الناطق بالحق ، يبغى رضا الله. فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : «هو» : فيتعين المعنى الثانى وحده ، ويمتنع الأول ، ويزول الاحتمال الذى كان قائما قبل مجيء الضمير.

٢ - «إن الزعيم الذى ترفعه أعماله تمجده أمته». ما المعنى الأساسى فى هذا الكلام؟ أهو تعريف الزعيم بأنه : «الذى ترفعه أعماله»؟ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا فى الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال ، وما بعده متمم له ، وزياده طارئه عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب «الذى» اسم موصول خبر «إن» ... أم هو القول بأن : «الزعيم تمجده أمته»؟ فتكون هذه الجملة الفعلية هى عصب الكلام ، لا يقوم المعنى إلا بها ، «لأنها خبر» ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمه الزعيم ، وما عداها فزياده طارئه لا أصيله (وتعرب كلمه : «الذى» اسم موصول ، صفه)؟

الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح. لكن إذا قلنا : «إن الزعيم - هو - الذى ترفعه أعماله» امتنع الاحتمال الثانى ، وتعين المعنى الأول بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسى المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : ترفعه أعماله. وما عدا ذلك فزياده فرعيه غير أصيله فى تأديه المراد. (فتكون كلمه : «الذى» هى الخير وليست صفه).

٣ - «ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يخفى أمره على الناس». فما المعنى الأصيل فى هذا الكلام؟ أهو القول أن المحسن لا يخفى أمره على الناس فيكون نفى «الخفاء» هو الغرض الأساسى ، وما عداه زياده عرضيه (وتعرب كلمه : «المنافق» صفه)؟

أم القول بأنه : (ليس المحسن ، المنافق بإحسانه)؟ فمن كان منافقا بإحسانه فلن يسمى : محسنا. فقد نفينا صفه الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمه «المنافق» جزءا أصيلا فى تأديه المعنى ؛ (لأنها خبر ليس) وما عداها تكمله طارئة.

الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المنافق ؛ فيتعين المعنى الثانى وحده لوجود الضمير : «هو» ، القاطع فى أن ما بعده هو الأصيل وهو الأساسى ؛ لأنه خبر.

٤ - يقول النحاه فى تعريف الكلام : «الكلام اللفظ المركب المفيد...» أتكون كلمه : «اللفظ» أساسيه فى المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير أساسيه ؛ لأنها بدل من الكلام ، وما بعدها هو الأساسى؟ الأمران متساويان. فإذا أتينا بكلمه - هو - تعين أن تكون كلمه «اللفظ» خبرا لا بدلا.

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : «ضمير الفصل» ؛ لأنه يفصل فى الأمر حين الشك ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب دلالة على أن الاسم بعده خبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وليس صفه ، ولا بدلا ، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التى ليست أصيله فى المعنى الأساسى ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر. وفوق ذلك كله يفيد فى الكلام معنى الحصر والتخصيص (أى : القصر المعروف فى البلاغه).

تلك هى مهمه ضمير الفصل - لكنه قد يقع أحيانا بين مالا يحتمل شكًا

ولا- لسا ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقويه الاسم السابق ، وتأكيده معناه بالحصر. والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميرا ؛ كقوله تعالى : ( وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ) وقوله : ( كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ) ، وقوله : ( إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي ... ) ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل (نحن) بين كلمتي «نا» و«الوارثين» ، مع أن كلمه : «الوارثين» خبر كان منصوبه بالياء ولا يصح أن تكون صفه ، إذ لا يوجد موصوف غير «نا» التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف. وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل (أنت) بين «التا» و«الرقيب» ، مع أن كلمه : «الرقيب» منصوبه ؛ لأنها خبر «كان» ولا تصح أن تكون صفه للياء ، لأن الضمير لا يوصف كما قلنا ، وكذلك الشأن في المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل «أنا» بين «الياء» (1) وكلمه : «أقل» التي هي المفعول الثاني للفعل : «تري» ولا يصح أن تكون صفه للياء ، لأن الضمير لا يوصف. و. و. وهكذا وقع ضمير الفصل قبل مالا يصلح صفه ، بل قبل مالا يصلح صفه ، ولا تابعا من التوابع أو المكملات.

وإذا كان البصريون يسمونه : «ضمير الفصل» فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو : فبعضهم يسميه : «عمادا» ؛ لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائده. وبيان أن الثاني خبر لا تابع. وبعضهم يسميه : «دعامه» ؛ لأنه يدعم الأول ، أي : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه ، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفه ، وباقي التوابع وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى.

## شروط ضمير الفصل

يشترط فيه سته شروط : (اثان فيه مباشره. واثان في الاسم الذي قبله ، واثان في الاسم الذي بعده) فيشترط فيه مباشره :

١- أن يكون ضميرا منفصلا مرفوعا.

٢- أن يكون مطابقا للاسم السابق في المعنى ، وفي التكلم ، والخطاب ،

ص: ٢٢١

١- هي محذوفه. والأصل : إن ترني ...

والغيبه ، وفى الإفراد ، والتثنيه والجمع ،. وفى التذكير ، والتأنيث ، كالأمثله السابقه ، ومثل : «العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسمى الدرجات. والأخلاق هى الحارسه من الزلل ، تصون المرء من الخطل» - «التيران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يسبحان فى الفضاء» - «العلماء هم الأبطال يحتملون فى سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم» - «الأمهات هن البانيات مجد الوطن يقمن الأساس ويرفعن البناء» ... وهكذا. فلا- يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا- ظننت محمودا أنت الكريم : لأن الضمير «أنت» ليس معناه معنى الاسم السابق «محمود» ، ولا- يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير الفصل ، ولا يحقق الغرض. وكذلك لا يجوز كان المحمودان أنت الكريمان. ولا إن هندا هو المؤدبه ، وأمثال هذا مما لا مطابقه فيه ... ويشترط فى الاسم الذى قبله :

١- أن يكون معرفه.

٢- وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ؛ كاسم «كان» وأخواتها ؛ واسم «إن» وأخواتها ، ومعمول «ظننت» وأخواتها. كالأمثله السابقه ، ومثل : «الوالد هو العامل على خير أسرته يراقبها ، والأم هى الساهره على رعايه أفرادها لا تغفل» - «كان الله هو المنتقم من الطغاه لا يهملهم» - «إن الصناعه هى العماد الأقوى فى العصر الحديث تنمو عندنا» - «وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا».

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفه ؛ لتشابههما فى المعنى ؛ إذ الخبر صفه فى المعنى - بالرغم من اختلاف كل منهما فى وظيفته وإعرابه ، وأن الخبر أساسى فى الجملة دون الصفه - . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمه ، ويجعلها خبرا ، وليست صفه ، لأن الصفه والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرا. نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفه ، ولكنه قليل ، أما مع الصفه فكثير.

ويشترط فى الاسم الذى بعده :

١- أن يكون خبرا لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ.

٢- أن يكون معرفه ، أو ما يقاربها فى التعريف «وهو : : أفعال التفضيل

ص: ٢٢٢

المجرد من أل والإضافه. وبعده : من» فلا بد أن يتوسط بين معرفتين ، أو بين معرفه وما يقاربها. ومن أمثله ذلك غير ما تقدم.

١- العالم هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره.

٢- إن الثروه هي المكتسبه بأشرف الوسائل ؛ لا تعرف دنسا ، ولا تقرب حسه.

٣- ما زالت الكرامه هي الواقيه من الضعه ، تدفع صاحبها إلى المحامد ، وتجنبه مواقف الذل.

ومن أمثله توسطه بين معرفه وما يقاربها :

١- النبيل هو أسرع من غيره لداعى المروءه ، يلبي من يناد.

٢- الشمس هي أكبر من باقى مجموعتها ؛ لا تغيب.

٣- الموت فى الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمه ، لا يمحي عاره.

فلا- يصح كان رجل هو سباقا ؛ لعدم وجود المعرفتين معا. ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفه السابقه ؛ ولا كان محمد هو سباقا ؛ لعدم وجود المعرفه الثانيه ، أو ما يقاربها.

أما اشتراط أن يكون ما بعده معرفه فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفه ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكده هذا الضمير معرفه ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفه أيضا ؛ لأنه لا يقع بعده - غالبا - إلا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق. ونعت المعرفه لا- يكون إلا- معرفه. ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين. أما ما قارب المعرفه - وهو أفعل التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفه فى أنه مع «من» لا- يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول «أل» عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند ، فى أنه - فى الغالب - لا يضاف ، ولا تدخل عليه أل. هذا إلى أن وجود (من) بعده يفيد تخصيصا ، ويكسبه شيئا من التعيين والتحديد يقربه من المعرفه. هكذا قالوا ، ولا داعى لشيء من هذا ؛ لأن السبب الحقيقى هو استعمال العرب ليس غير ، ومجىء كلامهم مشتقلا على ضمير الفصل بين المعرفه وما شابهها.



انصب الآراء وأيسرها هو الرأي الذى يتضمن الأمرين التاليين :

١- أنه فى الحقيقة ليس ضميرا «بالرغم من دلالاته على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة» ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفيه ؛ لا يعمل شيئا ؛ فهو مثل «كاف» الخطاب فى أسماء الإشارة ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، والنجاء ك «وقد سبقت الإشارة إليها فى هذا الباب (١)» فمن الأنسب أيضا تسميته : «حرف الفصل» ، ولا يحسن تسميته «ضمير الفصل» إلا مجازا : بمراعاة شكله ، وصورته الحالیه ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢- أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجه الجملة قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرا ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل لم يؤثر فى غيره .

لكن هناك حاله واحده يكون فيها اسما ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : ضمير الفصل ؛ وهى نحو : «كان السباق هو على» (برفع كلمه : السباق ، وكلمه : على) .

لا مفر من اعتبار : «هو» ضميرا مبتدأ مبتئا على الفتح فى محل رفع وخبره كلمه : «على» المرفوعه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر : «كان» . وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرا منصوبا لكان . ومثل هذا يقال فى كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثانى بالأول بصله إعرابيه إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميرا مبتدأ على نحو ما تقدم .

وإن اتباع ذلك رأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره - . لكنه يريحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء ، والجدل ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليلة ، من غير أن يكون لآرائهم مزيه تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفرعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، ولنستعين بها على فهم الأوجه الإعرابيه الوارده فى صور قديمه مأثوره مشتمله على ذلك الضمير .

ص : ٢٢٤

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل إعرابي ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسما لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف. ويرتبون على هذا الأصل فروعا كثيرة معقده ، ويزيدها تعقيدا كثره الخلاف فيها ، وإليك بعض هذه التفريعات. (ونحن في غنى عن أوضوحها وغير الأوضح بما اقترحناه من التيسير المفيد) :

١- «العقل هو الحارس» : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعا جاز في الضمير أن يكون مبتدأ خبره الاسم المتأخر عنه «الحارس» والجمله منهما معا خبر المبتدأ الأول (العقل).

ويجوز عندهم إعراب آخر : أن يكون ضمير الفصل اسما لا- محل له من الإعراب - أو حرفا - فكأنه غير موجود في الكلام ، فيعرب ما بعده على حسب حاجه الجمله من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمه : «حارس» هنا مرفوعه خبر المبتدأ. وهم يفضلون الإعراب الأول ؛ لكيلا يقع الضمير مهملا لا محل له من الإعراب من غير ضروره.

ومثل ذلك يقال مع إن وأخواتها ؛ مثل : إن محمدا هو الحارس ، لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع.

٢- «كان محمد هو الحارس» «ظننت محمدا هو الحارس». إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع ، وبعده اسم منصوب - لم يجز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسما مهملا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف وما بعده خبر كان أو مفعول ثان للفعل : «ظننت» أو أخواتهما. أما إذا كانت كلمه : «الحارس» وأشباههما مرفوعه (لأنه يجوز فيها الرفع) فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجمله منهما في محل نصب خبر : «كان» ، أو مفعولا ثانيا للفعل : «ظننت» ، أو لأخواتهما (١).

٣- «كنت أنت المخلص». إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق

ص: ٢٢٥

١- يقول سيبويه إن كثيرا من العرب يجعلون «هو» وأخواته في هذا الباب اسما مبتدأ ، وما بعده مبنيا عليه (أى خبره) وحكى عن «رؤبه» أنه كان يقول : أظن زيدا هو خير منك. وحكى أن كثيرا من العرب كانوا يقولون ؛ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون. (راجع كتاب سيبويه ، ج ١ ص ٣٩٥).

منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن يكون اسما لا محل له من الإعراب ، كالحرف أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجه ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان. وجاز في ضمير الفصل أن يكون توكيدا لفظيا للتاء (لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل كما سبق) وتكون كلمه : «المخلص» خبرا لكان منصوبا.

٤- إذا كانت كلمه «المخلص» فى المثال السابق مرفوعه وليست منصوبه وجب فى ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمه : «المخلص» ، والجمله منهما فى محل نصب خبر «كان». ومثل هذا يقال فى كل ما يشبه الفروع السابقه.

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفى بالإشارة إليها ، إذ لا فائده من حصرها هنا بعد أن اخترنا رأيا سهلا يريحنا من عنائها. فمن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى المطولات (١).

\* \* \*

(د) ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو ضمير الأمر ، أو ضمير الحديث ... أو ضمير (٢) المجهول ...

من الضمائر نوع آخر له اسم من الأسماء السالفه ، وأحكام محدوده ؛ والاسم أول أشهر فالذى يليه. وبيانه :

العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم اليوم - إذا أرادوا أن يذكروا جمله اسميه ، أو فعليه ، تشتمل على معنى هام ، أو غرض فخم ؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه - لم يذكروها مباشرة ، خاليه مما يدل على تلك الأهميه والمكانه ؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير - بما فيه من إبهام (٣) وتركيز ، وبخاصه إذا لم يسبقه مرجعه - مثيرا للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ، باعشا للربه فيما يبسط تركيزه ؛ فتجىء الجملة بعده ؛ والنفوس متشوقه لها ، مقبله عليها ، فى حرص ورغبه. فتقديم الضمير ليس إلا- تمهيدا لهذه الجملة الهامه. لكنه يتضمن معناها تماما ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولمحه أو إشاره موجّه إليها.

ص: ٢٢٦

١- كشرح المفصل ج ٥ ص ١٠٩ ، وكالهمع ج ١ ص ٥٨ ، مبحث : «ضمير الفصل» ، وكالمغنى : ج ٢ ص ٩٦ مبحث : «شرح حال الضمير المسمى : فصلا وعمادا».

٢- وانظر رقم ٢ من ص ٣٢٤ و ٥ من هامش ص ٢٣٠.

٣- سبب الإبهام موضح فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٠.

ومن أمثله ذلك :

١ - أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنى افتقر ، فيقول أحدهم : وارحمته!! لم يبق من ماله شيء ؛ فيقول الثاني : حسبه أن أنفقه في سبيل الخير. ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطير تنفذ من غير أن يدخر منها شيئاً يصونه من ذل الفاقة ، وجحيم البؤس؟ فيقول الرابع متأوها : يا رفاقي ، «هو : الزمان غدار ، وهي : الأيام خائنه».

فالغرض الذى يرمى إليه الرابع من كلامه : بيان غدر الزمان ، وخيانه الأيام. أو : تقلب الزمان. وهو غرض هام ؛ لما يتضمن من عبره وموعظه والتماس عذر للصديق. وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليه ؛ فمهد له بالضمير ؛ «هو» و «هى» من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ فيثير الضمير بإبهامه هذا ، وغموضه ، شوق النفس ، وتطلعها إلى ما يجيء بعده. وتتجه بشغف إلى ما سيذكر. ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التى بعده ؛ فهى التى تفسره ؛ وتجليه. فهو رمز لها ؛ أو كناية عنها ، وهى المفسره للرمز ، المبينه لمدلول الكناية.

والرمز ومفسره ، والكناية ومدلولها - من حيث المعنى شيء واحد (ولذلك يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط ؛ لا تحادهما فى المعنى). ومثل ما سبق نقول فى بيت الشاعر :

هو : الدهر ميلاد ، فشغل ، فمأتم

فذكر كما أبقى الصدى ذاهب الصوت

٢ - أن تسير فى حديقته ، فاتته ، بهيجه ؛ فتستهويك ؛ فتقول : «إنه - الزهر ساحر» «إنها - الرياحين رائعه» ، أو : «إنه - يسحرنى الزهر» «إنها - تروعنى الرياحين». فقد كان فى نفسك معنى هام ، وخاطر جليل - هو : «سحر الزهر» ، أو : «روعه الرياحين». فأردت التعبير عنه بجملة اسميه أو فعلية ، ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (إنه ... إنها ...) لما فى الضمير - ولا سيما الذى لم يسبقه مرجعه - من إبهام وإيحاء مركزين ؛ يثيران فى النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المركز. وهذا عمل الجملة بعده ، فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسط تركيزه : فتقبل عليها النفس ، متشوقه ، متفتحه.

٣ - يشتد البرد فى إحدى الليالى ، وتعصف الرياح ؛ فيقول أحد الناس : هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم فى بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله

ص: ٢٢٧

كثيرا ، ولكن عصف الرياح لم أشهده. ويجادلها ثالث ، فيقول : «هو : نظام الكون ثابت» و «إنه ؛ الجو خاضع لقوانين الطبيعة» و «إنها ؛ طبيعته ثابتة القوانين» فالضمير (هو ... والهاء ... وها) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامه التاليه التي هي المدلول الذى يرمى إليه ، والغرض الذى يتضمنه. فكلاهما فى المعنى سواء.

فكل ضمير من الضمائر التى مرت فى الأمثله السابقه - ونظائرها - يسمى : «ضمير الشأن» عند البصريين ؛ ويسميه الكوفيون : «الضمير المجهول» : لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه. وهو : «ضمير يكون فى صدر جمله بعده تفسر دلالاته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه».

وإنما سمى ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن ، أى : للحال المراد الكلام عنها ، والتى سيدور الحديث فيها بعده مباشره. وهذه التسميه أشهر تسمياته ، كما يسمى : «ضمير القصه» ، لأنه يشير إلى القصه «أى : المسأله التى سيتناولها الكلام». ويسمى أيضا : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجىء بعده ، والذى هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه.

ولهذا الضمير أحكام ، أهمها سته ، وهى احكام يخالف بها القواعد والأصول العامه ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاه إذا أمكن اعتباره فى سياق جملته نوعا آخر من الضمير (١).

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ، كالأمثله السابقه. ومثل : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ، فقد وقع فى الآيه مبتدأ. أو مثل قول الشاعر :

وما هو من يأسو الكلوم (٢)

ويَتَقَى

به نائبات الدهر - كالدائم البخل

ص: ٢٢٨

- ١- راجع المغنى ج ٢ فى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر. وشرح المفصل ج ٢ ص ١١٤ وكذلك حاشيه الصبان فى باب كان عند الكلام على قول ابن مالك : ومضمّر الشان اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع
- ٢- الكلوم : الجروح. المفرد : كلم.

فقد وقع اسمال «ما» الحجازيه. ومثل قول الشاعر :

علمته «الحق لا يخفى على أحد»

فكن محققاً تنل ما شئت من ظفر

ثانيها : أنه لا بد له من جمله تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبرا له - الآن أو بحسب أصله (1) - مع التصريح بجزأياها ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد ، بخلاف غيره من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره.

ثالثها : أن تكون الجملة المفسره له متأخره عنه وجوبا ومرجهه يعود على مضمونها (2) فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شىء منها عليه ؛ لأن المفسر لا يجيء قبل المفسر (أى : أن المفسر لا يجيء قبل الشىء الذى يحتاج للتفسير).

رابعها : أن يكون للمفرد ؛ فلا يكون للمثنى ، ولا للجمع مطلقا. والكثير فيه أن يكون للمفرد المذكر ، مرادا به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر. ويجوز أن يكون بلفظ المفردة المؤنثه عند إرادته القصه ، أو : المسأله ؛ وخاصه إذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمده (3) ؛ كقوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ ؛ شَاخِصَةٌ) (4) أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وكقوله تعالى : (فَإِنَّهَا ؛ لا- تَعْمَى الْأَبْصَارُ ، وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ومثل : «هى ؛ الأعمال بالنيات» و «هى ؛ الأم مدرسه».

خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتا لغيرها.

ص : ٢٢٩

١- كأن يسبقها ناسخ. ومن هذه النواسخ «أن» المخففه من الثقيله ، و «كأن» المخففه كذلك - كما سيجىء فى ص فى باب «إن».

٢- من هنا نعلم أن : «ضمير الشأن» لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجىء بعده ، وهو مضمون الجملة التى تليه : فهى التى توضحه وتفسره. فلو كان الذى يفسره مفردا لم يكن ضمير الشأن. ففى مثل عرفته عليا ، أو : ربه طالبا - لا يكون الضمير هنا للشأن. وعودته على متأخر إحدى المسائل التى يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وسيجىء بيانها ، فى ص ٢٣٤.

٣- وقد اشترط - بحق - أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه. والعمده - كما سبق فى ص ٢٢٢ - : جزء أساسى فى الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ؛ كالمبتدأ وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر. وكالفاعل ونائبه.

٤- متجهه فى الفضاء ممتده ، لا تتحرك ولا تتغير.

سادسها : أنه إذا كان منصوباً - بسبب وقوعه مفعولاً - به لفعل ناسخ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته ؛ «الصديق نافع» - حسبته «قام أخوك» ، فالهاء ضمير الشأن ، في موضع نصب ، لأنها المفعول الأول لظننت. والجمله بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني.

أما إذا كان مرفوعاً متصلاً فإنه يستتر في الفعل ، ويسكن فيه ؛ مثل : ليس خلق الله مثله. ففي «ليس» ضمير مستتر حتما ؛ لأن «ليس» و «خلق» فعلا ن ؛ والفعل لا يعمل في الفعل مباشرة ؛ فلا بد من اسم يرتفع بليس (1) فلذلك كان فيها الضمير المستتر (2). ومثله : كان على عادل. وكان أنت خير من محمد. ففي «كان» في الحالتين ضمير مستتر تقديره : «هو» ، أى : الحال والشأن ويعرب اسماً لها. والجمله بعدها خبر ، ومفسره له. وهكذا ... ومنه قول الشاعر :

إذا متّ كان الناس صنفان ؛ شامت

وآخر مثن (3) بالذى كنت

أصنع

ومثله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها (شفاء الداء مبدول)

ففى «كان» و «ليس» ضمير الشأن ، تقديره : «هو» ، يفسره (الناس صنفان) و (شفاء الداء مبدول) (4).

\*\*\*

(ه) مرجع الضمير (5) :

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض (6) - كما عرفنا - سواء أكانت

ص : ٢٣٠

١- إلا على اعتبارها حرف نفى لا يعمل ، وهو هنا حسن. ولهذا الأسلوب إيضاح يجيء فى باب «كان» حيث الكلام على الفعل : «ليس»

٢- ومن هذا ما مثل به «المبرد» من قولهم : «ليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب. ولكن يعطى كل ما يستحقه». والمراد بقدم العهد : كبر السن. ومعنى يهتضم : يظلم.

٣- مادح.

٤- رفع كلمه : «صنفان» وكلمه : «مبذول» وعدم نصبهما - فى كلام العربى الفصيح - دليل على أنهما خبرا المبتدأ والجمله فى محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن.

٥- قد يكون المرجع متعددا - كما سيجىء -

٦- المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ؛ فإن من يسمع : «نحن» - - مثلا - لا يدرى المدلول كاملا ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع ... ويسبب هذه الشائبه من الغموض ، ولا سيما إذا كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب الاختصاص - أو غيره - لإزالتها ؛ وللاختصاص باب يجىء فى ج ٤. أما النحاه فيطلقون الإبهام على نوعين من الأسماء دون غيرهما ؛ هما : أسماء الإشاره ، وأسماء الموصول ، وله معنى خاص فيهما. وهم يفرقون بين الضمير والمبهم ؛ على الوجه الذى سنبينه فى «ح» من ص ٣٠٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٦.



للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا- بد لها من شيء يزيل إبهامها ، ويفسر غموضها. فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد ؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ، ويوضح المراد منه. والأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون - في غير ضمير الشأن - متقدما على الضمير ، ومذكورا قبله (1).

ص: ٢٣١

١- الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو - في مكانه - أقرب شيء للضمير يصلح مرجعا ؛ ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا- أن كان قبله متضايفان والمضاف ليس كلمه «كل» ولا «جميع» فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه (راجع الصبان ج ١ ، باب المعرب والمبني ، عند الكلام على : «كلا وكلتا». فإن كان المضاف هو كلمه : «كل» أو «جميع» فالغالب عودته على المضاف إليه ، كما نص عليه الصبان عقب الموضع السالف. ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينه تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه : كالشأن معها في كل الحالات ، إذ عليها وحدها المعول. ولها الأفضليه. ففي مثل : عاونت فتاه من أسره تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : «أسره» ؛ لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : «فتاه» بخلاف : عاونت فتاه من أسره مجاهده ، فقدت عائلها وهي طفله فالضمائر عائده على : فتاه. مراعاة لما يقتضيه المعنى. ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته. فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيره ، لقيام القرينه الداله على عودته للمضاف إليه .. وستجىء إشارة للحكم السالف في مناسبه أخرى من ص ٢٣٦ عند الكلام على تعدد المراجع. وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات إليه عند عوده الضمائر ونحوها مما يقتضى المطابقه ، فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار. وجاز مراعاته كأنه موجود ، مع أنه محذوف. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (وَكَم مِّن قَوْمٍ مِّن قَوْمِهِ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) والأصل : وكم من أهل قريه ؛ فرجع الضمير : «ها» مؤنثا إلى «القريه» ، ورجع الضمير : «هم» مذكرا لاعتبار المحذوف وملاحظته ولا تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف. وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثله المختلفه مدون في باب الإضافه ج ٣ ص ١٣٩ م ٩٦ ج ٣ ص ١٣٩ م ٩٦.

ليبين معناه أولا ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقا له ؛ - فيما يحتاج للمطابقه ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما .. - فيكون خاليا من الإبهام والغموض. ويسمى ذلك المفسر الموضح : «مرجع الضمير».

فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقا على الضمير وجوبا. وقد يهمل هذا الأصل لحكمه بلاغيه ستجىء (١). ولهذا التقدم صورتان.

الأول : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدما بلفظه وبرتبه (٢). معا ؛ مثل : الكتاب قرأته ، واستوعبت مسأله. والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عده صور ؛ منها :

١- أن يكون متقدما برتبه مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقته المهندس. فالحديقه مفعول به ، وفى آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبه الفاعل أسبق.

٢- أن يكون متقدما بلفظه ضمنا ، لا- صراحه ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه فى ناحيه من نواحي ماده الاشتقاق. مثل قوله : تعالى : (اعْدِلُوا ؛ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فإن مرجع الضمير : «هو» مفهوم من «اعدلوا» ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه «العدل» المفهوم ضمنا من قوله : «اعدلوا» واللفظان : «اعدلوا» و «العدل» مشتركان فى المعنى العام. وفى ناحيه من أصل الاشتقاق. ومثل هذا : «من صدق فهو خير له. ومن كذب فهو شر عليه» فمرجع الضمير فى الجمله الأولى «الصدق» ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : «صدق». كما أن مرجع الضمير فى الجمله الثانيه هو : «الكذب» ، وهو مفهوم من الفعل : «كذب» وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمنا لا صراحه ، لاشتراكهما مع المرجع الصريح فى معناه وفى

ص : ٢٣٢

١- فى ص ٢٣٤.

٢- التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكورا نصا قبل الضمير ؛ مثل : الوالد فضله عميم. والتقدم فى الرتبه أن يكون ترتيب المرجع فى تكوين الجمله متقدما على الضمير ، وسابقا عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربيه ؛ فرتبه الفاعل متقدمه على المفعول ، ورتبه المبتدأ سابقه على الخبر ، ورتبه المضاف قبل المضاف إليه .. وهكذا ..

ناحيه من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصانع : أتقن ؛ فهو سبب الخير والشهره. أى : الإتيان ، وتقول للجندي : اصبر ؛ فهو سبب النصر ، أى : الصبر (١).

٣- أن يسبقه لفظ ليس مرجعا بنفسه ولكنه نظير للمرجع (أى : مثيله وشريكه فيما يدور بشأنه الكلام) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا- ترسب إلا- بعملها. ومثل قوله تعالى : (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ...) ، أى : من عمر معمر آخر.

٤- أن يسبقه شىء معنوى (أى : شىء غير لفظي) يدل عليه ، كأن تجلس فى قطار ، ومعك أمتعته السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك فى ميعاده. فالضمير «هو» - فاعل المضارع : يجب - والضمير «الهاء» لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما فى النفس ما يدل على أنه القطار. وقد فهم من الحاله المحيطه بك ، المناسبه لكلامك ، وهذه الحاله التى تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : «القرينه المعنويه» أو «المقام» (٢).

ومثل هذا أيضا أن تقول لمن ينظر إلى مجله حسنه الشكل : إنها جميله وقراءتها نافع. فالضمير «ها» راجع إلى المجله ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمنى ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينه الداله عليه. ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحا فتقول : أشرق ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار فتقول : غربت ، أو : توارت بالحجاب ، تريد الشمس فى

ص: ٢٣٣

١- ومن ذلك قوله تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ). فالضمير فى : «إنها» راجع إلى الاستعانه المفهومه من «استعينوا» عند من يرى ذلك. ومنه قول الشاعر : إذا نهى السفينه جرى إليه وخالف ، والسفيه إلى خلاف أى : جرى إلى السفه.

٢- ومنها قول حاتم لامرأته ماويّه التى تلومه على الكرم خوف الفقر : أماوى ، لا- يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما ، وضاق بها الصدر أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذى تخرج فيه الروح.

الحالتين ، من غير أن تذكر لفظا يدل عليها. ومثله : أن تقف أمام آثار مصريه فاتنه ، فتقول : ما أبرعهم فى الفنون. تريد قدماء المصريين ... وهكذا.

\*\*\*

(و) عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه :

عرفنا المواضع التى يكون مرجع الضمير فيها لفظا متقدما ، ومعنوياً كذلك. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ لحكمه بلاغيه (١). وتسمى : «مواضع التقدم الحكمى» (٢) وأهمها ستة :

١ - فاعل نعم وبئس وأخواتهما ، إذا كان ضميرا ، مستترا ، مفردا ، بعده نكره تفسره ؛ أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه ؛ (لأنه لم يسبق له مرجع ولذا تعرب تمييزا) ؛ نحو : نعم رجلا- صدقنا. فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو يعود على «رجلا» (٣).

٢ - الضمير المجرور بلفظ : «رب». ولا بد أن يكون مفردا ، مذكرا ، وبعده نكره تفسره (أى : تزيل إبهامه الناشئ (٤) من عدم تقدم مرجع له (٥) ، وتوضح

ص : ٢٣٤

١- أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره بعد ذلك ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلعها إلى التفسير أقوى ، فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين مجملا فمفصلا ، أو مبهما فمفسرا.

٢- لأن المرجع فيها تأخر لنكته بلاغيه ، فهو فى حكم المتقدم. وهذه المواضع يذكرها بعض النحاه فى باب : «الفاعل» ، ولكن الأنسب ذكرها ، حيث الكلام على الضمير ، وكل ما يتصل به.

٣- إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ؛ فلو وجد مرجع (مثل : الأمين نعم رجلا) وجب أن يكون الفاعل ضميرا مستترا (وجوبا أو جوازا ، طبقا لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٨) يعود على السابق وهو : «الأمين» فى المثال.

٤- وبسبب إبهامه الناشئ من عدم تقدم مرجع له فإنه .. قد يسمى : «الضمير المجهول» كما سيحىء فى ج ٢ ص ٤٠٠ م ٩٠ عند الكلام على الحرف «رب» فى باب حروف الجر - وانظر هذا الاسم فى ص ٢٢٧ -.

٥- هذا قول النحاه. والتعليل الحقيقى هو السماع من أفواه العرب. وفى إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها : أن «رب» ، حرف جر شبيه بالزائد ، و (الهاء) مجروره به مبنية ، وعلامه جرهما كسره مقدره منع من ظهورها الضمه التى هى حركة البناء الأصلية. فى محل رفع مبتدأ! (لأن «الهاء» ضمير جر ينوب فى هذا الموضع «بعد رب» عن ضمير رفع ؛ مثل : هو) «صديقا» تمييز ، «يعين على الشدائد». الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ. أما بقيه الآراء فى هذا المثال وأشباهه وفى مجرور «رب» فمفصله بوضوح فى آخر الجزء الثانى عند الكلام على «رب» وأحكامها.

المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد. فالضمير «الهاء» عائد على «صديق». وإنما دخلت «رب» على هذا الضمير - مع أنها لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبيّنه ، جعله شبيهاً بالنكرة.

٣- الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يجبن العرب. فالضمير في : «يحاربون» (وهو الواو) عائد على متأخر (وهو العرب). (وأصل الكلام : يحارب ولا يجبن العرب) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : «العرب» لتكون فاعلاً له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين. فجعلناه فاعلاً للثاني ، وجعلنا ضميره فاعلاً للأول (١).

٤- الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل : سأكرّمه ... السّيّاق فكلّمه : «السّيّاق» - بديل من الهاء ، وجاءت بعدها لتفسرها. ومثل : احتفلنا بقدمه ... الغائب. فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها.

٥- الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر حقيقته ؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى. مثل : هو النجم القطبي (٢) ؛ أتعرف فائدته ؛ فكلّمه «هو» مبتدأ ، خبره كلمة النجم المتأخره عنه.

٦- ضمير الشأن (٣) ، والقصه ، مثل : إنه ؛ المجد أمنيّه العظماء - إنها رابطه العروبه قويه لا تنفصم. فالضمير في «إنه» و «إنها» ضمير الشأن أو القصه .... ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع

ص: ٢٣٥

١- راجع هذا الحكم ج ٢ ص ١٥١ م ٧٣ باب التنازع.

٢- ومثله قول المتنبي : هو الحظّ ، حتى تفضل العين أختها وحتى يكون اليوم لليوم سيّداً وقوله : هو البين ، حتى ما تأنى الحزائق ويا قلب ، حتى أنت ممّن أفارق (ما تأنى الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحله).

٣- سبق شرحه في ص ٢٢٦ ..

- إن كان لفظيًا أو معنويًا - يتقدم عليه وجوبًا. وإن كان حكميًا يتأخر عنه وجوبًا.

\*\*\*

(ز) تعدد مرجع الضمير :

الأصل فى مرجع ضمير الغائب (أى : مفسّره) أن يكون مرجعا واحدا ، فإن تعدد الأصل فى ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاختصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب فى الكلام إلى الضمير. نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمه. فمرجع الضمير هو «الضيف» ، لأنه الأقرب فى الكلام إليه ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما فى حكم المثنى ؛ فالمطابقه الواجبه مفقوده - وسيجيء الكلام عليها - ونحو : قرأت المجله ورساله ؛ بعثت بها إلى صديق. فمرجع الضمير هو : «الرساله» ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضا ، وهو : فقد المطابقه. وإنما يعود الضمير على الأقرب فى غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيف فأكرمتها.

والثانيه : أن يكون لأقرب مضافا إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف (1) ، بشرط ألا يكون كلمه «كل» ، أو «جميع» ، مثل : زارنى والد الصديق فأكرمه. أى : أكرمت الوالد. إلا- إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرساله ثم طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ، لا- المضاف ، ومثله قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : «الكتاب» ؛ لأنه الذى يطوى. وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يسقى ، لا القمح المحصود. وأقبل خادم خى فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛ لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يؤمر. وكذلك إن كان المضاف هو كلمه : «كل» أو «جميع» فالأغلب عودته على المضاف إليه (2).

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوه - وهو التفاوت الذى يكون بين المعارف فى درجه التعريف ، وشهرته - وأمکن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ، وإلى

ص : ٢٣٦

١- لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد فى المضاف - غالبا - .

٢- سبقت الإشارة للحكم السالف فى رقم ١ من هامش ص ٢٣١.

أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاقتصار على واحد ، نحو : جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتمهم - فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا- على الأقرب وحده. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضوع - وفى غيره ، من سائر مسائل اللغه - أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع الضمير ويحدده ؛ فالدليل - أى : القرينه - لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح هنا ، وفى جميع المواضع اللغويه الأخرى.

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوه - وجب أن يعود على الأقوى. طبقاً للبيان المفضل الذى سيجىء فى رقم ٩ من ص ٢٤١.

\*\*\*

(ح) التطابق (١) بين الضمير ومرجعه (٢) :

عرفنا أن ضمير الغائب لا- بد له من مرجع. وبقي أن نعرف أن التطابق واجب بين ضمير الغائب ومرجعه. على الوجه الآتى :- وهذا يراعى فى التطابق المطلوب فى صور كثيره ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره (٣) ، والنعت ومنعوتة ، والحال وصاحبها ... ونحو هذا مما يقتضى المطابقه -.

١ - إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب - فى رأى الأصح - أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له فى ذلك ، نحو : النائم تيقظ ، أى : «هو». والغائب حضر أبوه ، كذلك. والغريبه عادت سالمه ، أى : «هى». والطالبه أقبل والدها ... فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثله السابقه ؛ إفراداً وتذكيراً وتأنيثاً.

وكذلك إن كان المرجع مثنى فى الحالتين.

٢ - إن كان المرجع جمع مذكر سالماً وجب فى رأى الأغلب - أن يكون

ص: ٢٣٧

١- التطابق أنواع مختلفه ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالذى سيذكر هنا ، ومنها ما يكون بين المبتدأ وخبره ، وسيجىء فى بابهما - ص ٤١٠ وما بعدها - ومنها ما يكون بين النعت ومنعوتة ، وسيذكر فى باب أيضاً ح ٣ - ... وهكذا يذكر كل فى بابها. ٢- فى ص ٢٣١.

٣- فى هامش ص ٣١٤ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة للفظ الموصول أو معناه وكذلك تجىء أنواع هامه. من المطابقه بين المبتدأ والخبر فى الباب الخاص بهما - كما أشرنا - ص ٤١٠ م ٣٤ - وما بعدها فى الزيادة والتفصيل.

ضميره واو جماعه ؛ مثل : المخلصون انتصروا. ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح - في الأصحح - أن يتصل بالفعل وشبهه علامه تأنيث ؛ فلا- يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزه ، أى : «هى» ؛ بضمير المفرده المؤنثه على إرادته معنى : «الجماعه» من المخلصين. فكل هذا غير جائز فى الرأى الأعلى. الذى يحسن الاقتصار عليه.

٣- إن كان المرجع جمع مؤنث سالما لا- يعقل فالأفضل أن يكون ضميره مفردا مؤنثا ؛ مثل : الشجرات ارتفعت. أى : «هى». والشجرات سقيتها ... وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعت ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع المؤنث مع صحه مجيئها.

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث (أى : نون النسوه) فى جميع حالاته (أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالما مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغوانى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالا) (١) وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرت ، وأكرمها العلماء ، والغوانى تعلمت ؛ وزادها العلم جلالا. حيث يكون الضمير مفردا مؤنثا ، مع صحه مجيئه بدلا من نون النسوه.

٤- إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو جماعه ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفردا مؤنثا ، مع وجود تاء التأنيث فى الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حضره. ويكون التأنيث على إرادته معنى الجماعه.

فإن كان مفرده مذكرا غير عاقل ، أو مؤنثا غير عاقل ، جاز فى الضمير أن يكون مفردا مؤنثا ، وأن يكون «نون النسوه» الداله على جمع الإناث. نحو :

ص: ٢٣٨

١- ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالما (أى : لم يتغير مفرده عند جمعه) ويسمى : «جمع لمؤنث السالم» ، ويكون فى آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفرده عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون فى آخره الألف والتاء ، الزائدتان. وبسبب ما تقدم اختلف النحاه فى مثل كلمه : «بنات» أهى جمع تكسير ؛ لأن مفردها - وهو «بنت» يتغير فيه حركه أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين فى آخره؟ رأيان تفصيل الكلام عليهما فى ج ٢ باب الفاعل ...



«الكتب نفعت» أو : نفعن ، والزروع أثمرت ، أو : أثمرن ، والليالي ذهبت ؛ أو : ذهبن.

ومع أن الأمرين - فى صورتى المفرد غير العاقل - جائزان فإن الأساليب الفصحى تؤثر الضمير المفرد المؤنث إذا كان جمع التوكسير دالاً على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان دالاً على القلة (١)؛ فيقال : قضيت بالقاهرة أياما خلت ؛ من شهرنا. إذا كان المنقضى هو : الأكثر. أو : خلون ، إذا كان المنقضى هو الأقل. ويقولون : هذه أقلام تكسرت ، وعندى أقلام سلمن إذا كان عدد المكسور هو الأكثر.

٥ - إن كان المرجع اسم جمع (٢) غير خاص بالنساء ؛ مثل : «ركب وقوم» جاز أن يكون ضميره واو الجماعة ؛ وأن يكون مفردا مذكرا. تقول : الركب سافروا ، أو : الركب سافر ، أو : الركب مسافر - القوم غابوا ، أو : القوم غاب ، أو : القوم غائب. فإن كان خاصاً بالنساء - مثل : نسوه ، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل. - وقد سبق فى رقم ٣ -

٦ - وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز فى ضميره أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا (٣) ، نحو قوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) أى : «هو». وقوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) ، أى : هى.

٧ - إن كان مرجع الضمير متقدما ، ولكنه يختلف فى التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالا إعرابيا وثيقا - جاز فى الضمير التذكير أو التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر (٤) ، مثل : الحديقه ناضره الزرع ، وهى منظر فاتن ، أو : وهو منظر فاتن ، ومثل : الزرع رعايته مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهى باب من أبواب الغنى. وأسماء الإشارة تشارك الضمير فى هذا الحكم

ص : ٢٣٩

١- ومثل جمع القلة العدد الذى يدل عليها ، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذى يدل عليها أيضا (وإيضاح هذا وبيان سببه ، فى ج ٤ ص ٤٢٤ م ١٦٧ - وراجع الصبان ج ٤ فى آخر باب العدد).

٢- وهو - كما سبق - فى ص ١٣٤ كلمة معناها معنى الجمع ولكن ليس لها مفرد من لفظها ومعناها معا ، وليست على وزن خاص بالتوكسير ، أو غالب فيه مثل : ركب ، رهط - قوم - نساء - جماعه - وفى هذا الحكم خلاف قوى ذكره «الصبان» فى باب العدد ج ٤.

٣- وقد سبقت إشاره وافيه لهذا وبيان مفيد لا غنى عنه - مع بعض اختلاف - ، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعى ص ٢١ وفى هذا الحكم - كسابقه - خلاف قوى أشار إليه «الصبان» فى باب العدد ج ٤.

٤- وهذا فى غير المتضامين وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما فى رقم ١ من هامش ص ٢٣١ وفى ص ٢٣٦.

(كما سيحيىء فى بابها (١). وفى باب (٢) المبتدأ ...) نحو : الصنّاعه غنى وهذه مطلب حيوىّ أصيل. أو : وهذا ...

٨ - إذا كان المرجع : «كم» جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أو مراعى فيه معناها (٣).

بيان ذلك : أن لفظ : «كم» اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبر به عن العدد الكثير ، أو القليل ، المذكر ، أو المؤنث : فلفظها من ناحيه أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحيانا معناها الذى يكون مثنى مؤنثا ، أو مذكرا ، وجمعا كذلك بحالتيه. فإذا عاد الضمير إلى : «كم» من جمله بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظيه ؛ فيكون مثلها مفردا مذكرا ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنويه إن دلّت على غير المفرد المذكر ؛ فيكون مثنى ، أو جمعا ، مؤنثا ، أو مذكرا فيهما. تقول : كم صديق قدم للزياره! بإفزاز الضمير وتذكيره ، مراعاه للفظ «كم». وتقول ؛ كم صديق قدما ، أو : قدموا ؛ بتثنيه الضمير ، أو جمعه ؛ مراعاه لما يقتضيه المعنى. وكذلك تقول : كم طالبه نجح ، بمراعاه لفظ : «كم» ، أو : كم طالبه نجحت ونجحتا ، ونجحن ؛ بمراعاه المعنى.

وهناك كلمات أخرى تشبه «كم» فى الحكم السابق ، منها : «كلا» و «كلتا». وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحيه (٤). ومنها «من» ، و «ما» و «كلّ» و «أى». وكذلك كلمه : «بعض» فى صور معينه. تقول : من سافر فإنه يفرح ، ومن سافرا ... ، ومن سافروا ... ، ومن سافرت ، ومن سافرتا ... ومن سافرن ... وكذلك : ما تفعل من خير يصادفك جزاؤه - ... ما تفعلوا ... ما تفعلوا ... ما تفعلنى ...

كل رجل سافر ، كل رجلين سافر ، أو : سافرا ، كل الرجال سافر ، أو : سافروا. كل متعلمه سافرت ، أو : سافر ، كل متعلمتين سافر ، أو : سافرتا. كل المتعلمات سافر ، أو : سافرن. ومن مراعاه الجمع قول جرير :

ص : ٢٤٠

١- رقم ٦ من هامش ص ٢٨٩.

٢- ص ٤١٠.

٣- راجع الجزء الرابع من المفصل ص ١٣٢.

٤- ص ١١٥ وما بعدها.

وكل قوم لهم رأى ومختبر

وليس فى تغلب رأى ولا خبر

أى رجل حضر. أى رجلين حضر ، أو : حضرا ... أى الرجال حضر ، أو : حضروا ، أى كاتبه حضر ، أو حضرت ، أى كاتبين حضر ، أو حضرتنا ، أى الكاتبات حضر ، أو : حضرن.

بعض الناس غاب ، أو : غابت ، أو ، غابا ، أو غابتا ، أو : غابوا - أو : غبن. وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها (١).

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى فى المحكى بالقول ، فى حكاية من قال : «أنا قائم» يصح : قال محمود أنا قائم ، رعايه للفظ المحكى ، كما يصح : «قال : محمود هو قائم» ؛ رعايه للمعنى وحال الحكايه ؛ لأن محمودا غائب وقت الحكايه. وكذا لو خاطبنا شخصا بمثل : أنت بطل ، وأردنا الحكايه فيصح : «قلنا لفلان أنت بطل» ، كما يصح : «قلنا لفلان هو بطل» (٢).

ومع أن مطابقه الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزه ، وقياسيه فى الحالات السابقه - فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحيانا. والأمر فى هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التى قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقه على الرغم من صحه الآخر.

«ملاحظه» : بمناسبه الكلام على مطابقه الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ، نشير إلى ما سيجىء فى ص ٣١٤ وهامشها من صور هامه - غير التى سبقت - يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر ... أو ...

أما المطابقه بين المبتدأ وخبره فتجىء فى ص ٤١٠ م ٣٤ - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٧ -.

٩ - إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوه ، عاد على الأقوى (٣). والمرد بالتفاوت فى القوه التفاوت الذى يكون بين المعارف فى درجه التعريف

ص: ٢٤١

١- كما يراعى اللفظ أو المعنى فى الضمير يراعى أيضا فى الخبر ، والصفه ونحوهما - كما أشرنا -.

٢- راجع الصبان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام.

٣- وهذا ما سبقت الإشارة إليه فى آخر «ز» ص ٢٣٦.

وشهرته ؛ وهى التى أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكره. فالضمير أعرف (١) من العلم ، والعلم أعرف من الإشاره ... وهكذا (٢). بل إن الضمائر متفاوتة أيضا ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ...

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب - قَدَم المتكلم - فى الرأى الأصح - ؛ مثل : أنا وأنت سافرنا ؛ ولا- يقال : أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلا ، لا يحسن الالتجاء إليه فى عصرنا. وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قَدَم المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ؛ ولا يقال : أنت وهو ذهبا ، إلا قليلا يحسن البعد عنه.

وإذا كان أحدهما ضميرا والآخر علما أو معرفه أخرى روعى الضمير ، نحو : أنا وعلى أكلنا ؛ ولا يقال - فى الرأى الأفضل - أكلا ، وتقول : أنا الذى سافرت ، وهو أفضل من : أنا الذى سافر ... وتتجه إلى الله فتقول : أنت الذى فى رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذى فى رحمته أطمع ، وهكذا (٣). ولا- داعى لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزا هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفى الأخذ به مزيه التعبير الموحد الذى نحرص عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قوئى.

١٠- الغالب فى الضمير بعد : «أو» التى للشك أو للإبهام أن يكون مفردا ؛ مثل : شاهدت المزيخ أو القمر يتحرك. أما بعد «أو» التنويجه (التى لبيان الأنواع والأقسام) ، فالمطابقه ، كقوله تعالى : (... إِنَّ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) (٤) ...).

وبهذه المناسبه نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معا ،

ص : ٢٤٢

- 
- ١- أى : أقوى درجه فى التعريف.
  - ٢- راجع رقم ٣ من هامش ص ١٩١.
  - ٣- لهذه الصوره الخاصه بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجىء فى بابهِ وفى ٣٤٣ «ب».
  - ٤- سيجىء بيان هذا فى باب العطف ج ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : «أو» وقد سبقت له الإشاره فى رقم ٣ من هامش صفحتى ١٩٦ و ٢٠٩.

أو على أحدهما ، أحكاما هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقه وعدمها ، وهي موضحة تفصيلا في باب العطف (ج ٣ ص ٥٢٥ م ١٢٢).

\*\*\*

(ط) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائده التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : «عالم ومؤمن» مستتر يتحتم أن يكون تقديره : «هو» فما مرجعه؟

يجيب النحاه : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائده التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير للغائب وهو عائد هنا على محذوف حتما ، ولا يصح عودته على الضمير «أنا» المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : «أنا» بدلا من : «هو» ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب (١) ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضا.

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو العائد في الجملة الواقعه صله. طبقا للتفصيل الذى سيجيء في باب اسم الموصول ولا سيما الذى في «ب» ص ٣٤٣.

ص: ٢٤٣

١- راجع حاشيه الخضرى ج ١ باب : «ظن وأخواتها» عند الكلام على أحكام : «التعليق» وقد أشرنا لهذا (في رقم ٤ من هامش ٢١ م ٢١ ج ٢) و (في ص ١٩١ ح ٣ باب اسم الفاعل. ١٠٢ ص ٢٠٥ والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل بل يسرى على غيره من باقى المشتقات المتحملة ضميرا مستترا. فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب.

تقدم (١) أن للرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها متصل ؛ كالتاء المتحركه ؛ و «نا» فى مثل : سعيت إلى الخير ، وسعينا. وبعضها منفصل ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلاله على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ؛ مثل : «أنا» ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك «التاء» ، ومثل : «نحن» ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعه المتكلمين ؛ كما يدل عليه : «نا» ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ... وللنصب كذلك ضمائر تختص به ، منها المتصل ، كالکاف فى مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ مثل : إياك ، فى : نحو : إياك صان الله ، ومنه : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أما الجر فليس له ضمائر تختص به - كما عرفنا - . لكن هناك ضمائر متصله مشتركه بينه وبين غيره. كالکاف ، والهاء ... إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير مع اختصاره وقله حروفه يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، بأكثر.

ونزيد الآن أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير - كالضمير المرفوع ، أو المنصوب - وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذى يفيد فائدته ؛ ويدل دلالاته ؛ لأن المتصل أكثر اختصارا فى تكوينه وصيغته ، فهو أوضح وأيسر فى تحقيق مهمه الضمير ، فنقول : بذلت طاقتى فى تأييد الحق ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل «أنا» ، ولا بذل «نحن». وتقول : كرمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كرم «إياك» الأصدقاء. وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنت.

فالأصل العام الذى يجب مراعاته عند الحاجه للضمير هو : اختيار المتصل

ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب (١). هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات (٢).

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير «منفصلا» مع إمكان الإتيان به «متصلا».

الحالة الأولى : أن يكون الفعل - أو ما يشبهه (٣) - قد نصب مفعولين (٤) ضميرين ، أولهما أعرف من الثاني ؛ فيصح في الثاني أن يكون متصلا وأن يكون منفصلا. نحو : الكتاب أعطيتني ، أو : أعطيتني إياه ، والقلم أعطيتك ، أو : أعطيتك إياه. فالفعل : «أعطى» هو من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد نصبهما في المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب في المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني. والضمير الأول في المثالين أعرف (٥) من الثاني فيهما ؛ فصح في الثاني الاتصال والانفصال. ومثل ذلك. أن تقول : الخير سلني (٦) وسلني إياه. والخير سألتك ، وسألتك إياه.

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هام يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخص من الآخر (أى : أعرف منه ، وأقوى درجه في التعريف). فالأرجح تقديم الأخص منهما. تقول : المال أعطيتك ، وأعطيتني ، فتقدم الكاف على الهاء في المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ، والمخاطب أخص من الغائب. وكذلك تقدم الياء في المثال الثاني على الهاء أيضا ؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخص من الغائب. ومن

ص : ٢٤٥

- ١- وسنذكر هنا حالتان يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر - في الزيادة والتفصيل ص ٢٤٨ - أهم الأسباب. المجبه للانفصال في ص ٢٠٥ و
- ٢- وفي هذا يقول ابن مالك : وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تآتى أن يجيء المتصل
- ٣- شبه الفعل (أى : المشتق) هو : ما يشترك معه في أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله - غالبا - كاسم فاعله ، واسم مفعوله ...
- ٤- لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، مثل «ظن» وأخواتها .. (وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٤٧).
- ٥- أى : أقوى منه في درجه التعريف والتعيين. وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب. (في رقم ٣ من هامش ص ١٩١).
- ٦- أى : أسألني إياه.

غير الأرجح أن تقول أعطيتهموك (١) وأعطيتهموني (٢). فإن كان أحد الضميرين مفصولا جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس ؛ تقول : الكتاب أعطيتكه أو أعطيته إياك ، وأعطيتنيه أو أعطيته إياي . بخلاف : الأَخ أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفه الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلا على أنه الآخذ . فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم (٣).

وقد اشترطنا في الحاله الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرف من الثاني .

(أ) فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعا والثاني منصوبا - وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلا (٤) ؛ نحو : النظام أحببته .

(ب) وإن كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا - وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمعك إلا أنا .

(ح) وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرف - وجب فصل الثاني ، مثل : المال سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساويا للأول في درجه التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ؛ مثل : تركتني لِنَفْسِي ؛ فأعطيتني إياي ، أو :

ص : ٢٤٦

- ١- الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطاله الضمه . والغالب كتابه هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذى هنا . وهذه اللغه - وإن كانت جائزه - لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العاليه ، لأجلها .
- ٢- الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطاله الضمه . والغالب كتابه هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذى هنا . وهذه اللغه - وإن كانت جائزه - لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العاليه ، لأجلها .
- ٣- وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله : وقدم الأخص في اتصال وقدم ما شئت في انفصال
- ٤- وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف : مثل أكرمتك ، وأكرمونا فإن كان عامله اسما جاز الأمران ؛ سواء أكان الأول مرفوعا أو مجرورا ؛ كفرحت بإكراميك أو إكرامى إياك (لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة في محل رفع) . أو كان مرفوعا فقط ، ولا يكون إلا مستترا ؛ مثل : أنا المكرمك ، أو المكرم إياك ؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا- تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلا . وكذلك يجب الوصل في : «أنا مكرمه» من غير أل ؛ لتعين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تعين الفصل ؛ مثل : أنا مكرم إياه (راجع الخضرى) .



للخطاب ، مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ؛ مثل ؛ أعطيته إياه (١) ، ولا- يجوز اتصال الثاني ؛ فلا تقول أعطيتني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه ، إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثاني. نقول : سألت أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهما ، ومنحتهما (٢) ، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه (٣) ...

الحاله الثانيه : أن يكون الضمير الثاني منصوبا بكان أو إحدى أخواتها (٤) (لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديق «كنته» أو : كنت إياه ، والغائب ليسه محمد (٥) أو ليس محمد إياه (٦).

ص: ٢٤٧

١- يلاحظ أن أحد الضميرين هو : «الهاء» ، والآخر هو كلمه : «إياه» كلها على الرأى الذى سبق تفصيله (فى ص و ٢٠٥ فى آخر ص : ٢١٤). ولما كانت الهاء فى كلمه «إياه» هى التى تدل وحدها على الغيبه كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلاله ، وكان لفظهما متفقا ولا أهميه لزياده «إيا» فى إحداهما ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير.

٢- وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله : وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

٣- إن لم يوجد فى الكلام إلا- ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل : نحو : الكتاب أعطيته عليا.

٤- سواء أكان الاسم ضميرا كالمثال : (الصديق كنته ، أو : كنت إياه) أم غير ضمير ؛ نحو : الصديق كانه محمد. ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء. أما فيه فيجب الفصل : نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه (لأن ليس ويكون هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضا) فلا يجوز «ليس» ولا «يكونه» كما لا يجوز : إياه. فكما لا يقع المتصل بعد «إلا» لا يقع بعد ما هو بمعناها. أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فموضعه : باب الاستثناء - ح ٢ ص ٢٧٦ م ٨٣ .

٥- هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم ٤ لأن «ليس» هنا ليست للاستثناء.

٦- فى هذه المسأله التى قبلها تختلف آراء النحاه ، وتشعب من غير داع ، ولا فائده ؛ فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلا ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل : سأل ، سل ... أعطى - يعطى ... وهذا الرأى هو الأشهر. ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة. وكذلك يجيزون الأمرين ويختلفون فى الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلا - أو ما يشبهه - يتعدى إلى مفعولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وخال ، وأخواتهما الناسخه. تقول : الصديق ظننتك ، أو ظننتك إياه ، وختنيه ، وختنتى إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، وغيرهم يختار الانفصال. وكذلك اختلفوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوبا بكان أو إحدى أخواتها ... و... وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائده : فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسائل السابقه - - واردان عن العرب الفصحاء بكثره تبيح القياس ؛ فلا داعى لهذا التشعيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله : وصل أو افصل هاء سلنيه ، وما أشبهه. فى : «كنته» الخلف انتمى كذاك : «ختنتيه». وأتصلا أختار ، غيرى أختار الانفصال- فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى «هاء» سلنيه ، وما أشبه سلنيه ؛ من كل فعل غير ناسخ - أو شبهه - نصب ضميرين ، أولهما أخص من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسأله السالفه ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل :

كنته ، وأنه انتمى ، أى : اشتهر ، وكذلك فى خلتيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

عرفنا أن الغرض من الضمير هو الدلاله على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ كلما أمكن ذلك. إلا فى حالتين سبق الكلام عنهما (١). وهما اختياريان ؛ يجوز فيهما الاتصال والانفصال.

لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلاً ؛ فيجىء منفصلاً وجوباً. وتسمى حالات الانفصال الواجب. وأشهرها :

١ - ضروره الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :

وما أصحاب من قوم فأذكرهم

إلا يزيدهم حبا إلى هم (٢)

٢ - تقديم الضمير على عامله لداع بلاغى ، كالحصر (القصر) والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله ؛ فيحل محله المنفصل الذى بمعناه. ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك نأتى بضمير منصوب بمعناها ، وهو : «إياك» فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف.

٣ - الرغبه فى الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمه «إلا» ، لإفاده الحصر. وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلاً ؛ مثل : ربنا ما نعبد

ص: ٢٤٨

١- فى ص ٢٤٥.

٢- المعنى : إذا سمع أصحابى صفات قومي ، مدحوهم ، وزادوني حبا فيهم (أى فى قومي). وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول «يزيدهم حبا إلى هم» بدلا من أن يقول : «يزيدونهم حبا إلى» ؛ ففصل الضمير «هم» الثانى ؛ - بدلا من واو الجماعه - لضروره الشعر.

إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك.

وقد يكون الحصر بغير «إلا» فلا يقع الفصل بكلمه توجب الانفصال ، ولكن ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما (١) في قول الشاعر :

أنا الذائد الحامى الدّمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلى

ومن أمثله الفصل للقصر : إن الأبطال نحن ، «فنحن» ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله (إن) ؛ وذلك لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

٤ - أن يكون عامله اللفظى محذوفا ؛ مثل : إياك والكذب. فأصل : «إياك» هو : أحذرك ، أو : أخوّفك. حذف الفعل وحده ، وبقي الضمير «الكاف» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدي معناه ، ويستقل بنفسه ، وهو : إياك. وقد سبق (٢) بيان إعرابه ، كما سبق (٣) أنه وفروعه كثير الاستعمال فى أسلوب : «التحذير» بصوره المتعدده التى ستجىء فى بابها الخاص - ج ٤ ص ٩٧ م ١٤٠ - .

٥ - أن يكون عامله معنويا ؛ مثل : أنا صديق وفى ، وأنت أخ كريم. فالضمير : «أنا» ، و «أنت» ، مبتدأ مرفوع بالابتداء. والابتداء عامل معنوى ، لا وجود له فى اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به.

٦ - أن يكون عامله حرف نفي ، مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلا للصدّاقه. فالضمير «هو» اسم «ما» الحجازيه ، وهى العامله فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف التى لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره (٤) :

٧ - أن يكون الضمير تابعا لكلمه تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : «إياكم» معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن متبوعه ، والمعطوف عليه : «العلماء» هو المتبوع الذى يجب تقدمه عليه. وقد فصل المتبوع

ص: ٢٤٩

١- سبق أن المحصور فيه بإنما هو المتأخر. أى : «أنا».

٢- فى ص ٢١٣.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٥.

٤- ومنه قوله تعالى : (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ). وقول الشاعر : فى «إن» النافيه التى تعمل عمل ليس : إن هو مستوليا على أحد إلّا على أضعف المجانين

بين الضمير : «إياكم» وعامله : «نكرم». ومثله قوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) وقول القائل في مدح عمر (١) رضى الله عنه :

مبراً من عيوب الناس كلهم

فالله يرعى أبا حفص وإيانا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبه (وتسمى : واو المعيه) مثل : حضر الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم.

٩ - أن يكون فاعلا- لمصدر مضاف إلى مفعوله (يفصل المفعول به بين الضمير الفاعل وعامله). مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم (٢) ؛ فكلمه : «مساعده» مصدر مضاف إلى مفعوله «الكاف». وفاعله كلمه : «نحن».

١٠ - أن يكون مفعولا به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام العقلاء إياك.

١١ - أن يقع بعد إما ، مثل كتب : إما أنت ، وإما هو.

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقه (٣) ، مثل :

إن وجدت الصديق حقاً لاياً

ك ، فمرنى ؛ فلن أزال مطيعا

١٣ - أن يكون منادى - عند من يجيز نداء الضمير - مثل : يا أنت. يا إياك.

١٤ - أن يكون الضمير منصوبا وقبله ضمير منصوب ، والناصب لهما عامل

ص: ٢٥٠

١- وكنيته : «أبو حفص» وكلمه «أبا حفص» هى التى فصلت (فى البيت التالى) بين التابع المعطوف وعامله ، أى : بين الضمير «إيانا» وبين عامله : «يرعى» الذى يجىء بعده المتبوع ، أى : المعطوف عليه.

٢- أى : انتصرتم بسبب المساعده التى قدمناها نحن.

٣- إذا خفت إن المشده فالأكثر إهمالها ؛ فلا- تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكثر أن يجىء بعدها اللام ، لتدل على أنها المخففه المهمله ، وليست المشده العامله ؛ مثل : إن صالح لقائم. وهذه اللام تسمى : «الفارقه» ؛ لأنها التى تفرق بين نوعى «إن» المشده العامله ، والمخففه المهمله ، وقد يجعلها بعض النحاه نوعا من لام الابتداء. وسيجىء الكلام عليها فى باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام على مسوغات الابتداء بالنكره ، وأيضا فى آخر باب : «إن».

واحد مع اتحاد رتبتى الضمير ؛ مثل : علمتنى إياى (١) ، علمتك إياك ، وعلمته إياه.

١٥ - أن يكون الضمير مرفوعا بمشتق جار على غير من هو له ، مثل : محمد علىّ مكرمه هو (٢).

ص: ٢٥١

---

١- يقال هذا فى معرض الفخر غالبا ؛ نحو : شعرى شعرى.

٢- فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستترا قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل كما سبق. وسيجىء فى ص ٤٢٠ شرح الضمير الجارى على غير من هو له فى المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر.

من الضمائر المتصله : «ياء المتكلم» ، وتسمى - أحيانا - : «ياء النفس» وهى مشتركه بين محلى النصب والجر ؛ مثل : زرتنى فى حديثى. فإن كانت فى محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ - مثل : «إن» أو إحدى أخواتها - وإن كانت فى محل جر فقد تكون مجروره بحرف جر ، أو تكون مجروره بالإضافه ، لأنها مضاف إليه.

(١) فإن كانت منصوبه بفعل ، أو باسم فعل ، أو بما الحق بهما - عند كثير من النحاه (٢) - وهو الحرف : «ليت» (وهذا حرف ناسخ من أخوات إن) وجب أن يسبقها مباشره نون مكسوره تسمى : «نون الوقايه» (٣). فمثال الفعل : ساعدنى أخى ، وهو يساعدنى عند الحاجه ، فساعدنى فما أقدرك على المساعدته الكريمه. فقد توسطت نون الوقايه بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيا ، أو مضارعا ، أو أمرا. ولا- بين أن يكون متصرفا ، أو جامدا. ومثال اسم الفعل : «دراك» ، و «تراك» ، و «عليك» بمعنى : أدرك ، و اترك ، والزم. فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : دراكنى ، و تراكنى ، و عليكنى. بمعنى أدركنى ؛ و اتركنى ، والزمى. ومثال ليت : ليتنى أزور أنحاء الدنيا - ليتنى أستطيع معاونه البائسين جميعا.

هذا حكم نون الوقايه فى الأحوال السابقه. وقد حذف سماعا من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر «وليت» حذف نادرا لا يقاس عليه : مثل ، هنا رجل ليسى ؛ أى : غيرى. وليتى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى ليتنى. وقد تحذف فيهما للضروره ، مثل قول الشاعر :

ص: ٢٥٢

١- وقد تسمى : «نون العماد».

٢- إلحاق نون الوقايه بالحرف «ليت» واجب عند هذا الفريق ، وشائع فى الغالب عند غيره.

٣- لأنها فى استعمالها الغالب تقى الفعل الصحيح الآخر - أى : تصونه - من وجود كسره فى آخره عند إسناده لياء المتكلم أما المعتل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه. وتقى كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به. ولأنها تمنع اللبس ؛ فمثل : أكرمنى أخى ، أو يكرمنى ، أو : أكرمنى - لم توجد النون المتوسطه بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمنى أخى ، يكرمنى أخى ، أكرمنى. فيترب على ذلك وجود كسره فى آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأفعال ؛ كما يترتب على ذلك أن يلتبس - أحيانا - فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبه ؛ مثل : أكرمنى. فلا ندرى المراد. وقد يلتبس الفعل الماضى بالمصدر مثل : نظرى محمود معافى ؛ فلا ندرى أكلمه : «نظر» فعل ماض ، أم مصدر. وأصح تعليل : أنه استعمال العرب.

عددت قومی کعدید (١)

الطیس (٢)

إذ ذهب القوم الكرام ليسی

وقول الآخر :

كمنیه جابر إذ قال لیتی

أصادفه (٣) ، وأفقد كلّ

مالی

وإن كانت منصوبه بالحرف «لعل» جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلی أدرك آمالی ، ولعلنی أبلغ ما أريد.

وإن كانت منصوبه بحرف ناسخ آخر (غير : ليت ، ولعلّ) جاز الأمران على السواء ، تقول : إننی مخلص ؛ وإنی وفیّ. لكننی لا أخلص للغادر. أو : لكننی لا- أخلص للغادر. وتقول .. سررت من أننی سباق للخیر ، أو : من أننی سباق ... : وهكذا الباقي من الأحرف الناسخه الناصبه ...

(ب) وإن كانت ياء المتكلم مجروره بحرف جر فإن كان حرف الجر «من» أو «عن» وجب الإتيان بنون الوقايه ، وحذفها شاذ أو ضروره ؛ تقول منی الصفح ، ومنی الإحسان ، وعنّی يصدر الخیر والإكرام ، بخلاف «منی» ، و «عنّی».

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون مثل : لى فيك أمل ، وبنى نزوع إلى رؤيتك ، وفیّ ميل لتكريمك (٤).

(ح) وإن كانت الياء مجروره بالإضافه. والمضاف هو كلمه ساكنه الآخر ؛ مثل : «لدى» (بمعنى : عند) ، أو : كلمه «قد» ، أو : «قط» (وكلاهما بمعنى : حسب ، أى : كاف) (٥) فالأصح إثبات النون ؛ مثل : قد

ص: ٢٥٣

١- كعدد.

٢- الرمل الكثير.

٣- الضمير مذكر ، لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب فى مقاتلته.

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخه : وقبل : «يا النفس» مع الفعل الترم نون وقايه ، وليسى قد نظم و «ليتنى» فشا. وليتى ندرا ومع «لعلّ» اعكس ، وكن مخيرًا فى الباقيات ، واضطرارا خففا «منى» و «عنّى» بعض من

قد سلفا



٥- تقول : قدنى المال ، وقطنى. أى : حسبى ؛ بمعنى : كافينى ، وتكون الدال مخففه بالسكون. وكذلك الطاء. وهما فى هذه الحاله اسمان ، مبنيان على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاله الجمله التى يقعان فيها. (أما «حسب» : فإنها معربه فى هذا المثال ، لامبنيه. وفى ج ٣ ص ١٢٠ م ٩٥ من باب الإضافه تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفه). وإذا كانا اسمين - كما وصفنا - وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقايه فاصله - - بين المضاف والمضاف إليه. وقد تكون كل منهما - وهى مخففه الآخر - اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكفى ، وفى هذه الحاله يجب الإتيان بنون الوقايه ؛ لتفصلهما عن ياء المتكلم ، نحو : قدنى ، وقطنى ... أما «قد» التى هى حرف فى مثل : قد اعتدل الجو ، و «قط» التى هى ظرف للماضى فى مثل : ما فعلته «قط» فلا يتصلان بياء المتكلم ...

بلغت من لدنّي عذرا. ومثل ، قدنى من مواصلة العمل المرهق ، وقطنى من إهمال الرياضه المفيده. ويجوز بقله حذف النون فى الثلاثه ؛ تقول : لدنى ، قدى - قدى ؛ وهو حذف لا يحسن (1) بالرغم من جوازه.

فإن كان المضاف كلمه أخرى غير الثلاث السابقه وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابى أحمله معى حينا ، وحينا أدعه فى بيتى فوق مكتبى.

\* \* \*

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقايه وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبه محلا ، أو المجروره محلا. وبنوع العامل الذى عمل فيها النصب ، أو الجر :

١- فإن كانت هذه الياء منصوبه ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل - وجب إثبات نون الوقايه قبلها.

٢- وإن كانت هذه الياء منصوبه وناصبها حرف ناسخ هو : «ليت» وجب إثبات النون. فإن كان الحرف الناسخ هو : «لعل» جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما جاز الأمران على السواء.

٣- وإن كانت الياء مجروره بحرف وعامل الجر هو : «من» ، أو : «عن» وجب إثبات النون. وإن كان حرفا آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها.

٤- وإن كانت مجروره بالإضافه والمضاف أحد الكلمات الثلاث : لدن - قد - قَطّ - جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون. وفى غير هذه الثلاثه يجب الحذف.

ص : ٢٥٤

١- وقد أشار ابن مالك إلى الحاله السابقه من ناحيه مجىء نون الوقايه وعدم مجيئها ، بقوله : وفى لدنّى : لدنى قلّ. وفى : «قدنى وقطنى» : الحذف أيضا قد يفى

(١) عرفنا مما سبق أن نون الوقايه واجبه في آخر الأفعال الناصبه لياء المتكلم. ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان في آخره نون الرفع ؛ (وهي : نون الأفعال الخمسه) أم كان مجردا منها ؛ مثل : أنت تعرفنى صادق الوعد ، وأنتم تعرفوننى كذلك. ولم تعرفونى مخلفا. فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسه و نون الوقايه جاز أحد الأمور الثلاثه الآتيه :

١ - ترك النونين (نون الرفع و نون الوقايه) على حالهما من غير إدغام (١) ؛ تقول أنتما تشاركاننى فيما يفيد - أنتم تشاركوننى فيما يفيد - أنت تشاركيننى فيما يفيد ، وهكذا ...

٢ - إدغام النونين (٢) ، تقول فى الأمثله السابقه : أنتما تشاركاننى ... ، وأنتم تشاركنى ، وأنت تشاركنى (٣) ...

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفا ، وترك الأخرى : تقول : أنتما تشاركانى وأنتم تشاركونى ... ، وأنت تشاركينى ؛ بنون واحده فى كل ذلك (٤).

(ب) هناك بعض أمثله مسموعه ، وردت فيها نون الوقايه فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود : هل أنتم صادقونى؟ ولو حذف

ص: ٢٥٥

١- وهو جعلهما نونا واحده مشدده.

٢- وهو جعلهما نونا واحده مشدده.

٣- بحذف واو الجماعه ، وياء المخاطبه ، لالتقاء الساكنين. والأصل : تشاركونى وتشاركينى ، وحذف الضميران للسبب الذى شرحناه تفصيلا فى ص ٨٨ وما بعدها. مع مراعاة الهوامش هناك وما فيها من بيان ، وملاحظه ما يتصل بهذه المسأله فى «ح» من ص ٤٨ وفى «ب» من ص ١٦٢.

٤- فى تعيين نوع النون المحذوفه جدل طويل ؛ أهى نون الأفعال الخمسه أم نون الوقايه؟ والأيسر - وهو الذى يساير القواعد العامه أيضا - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجوده هى نون رفع الأفعال الخمسه ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعا ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون ... أما إذا كان منصوبا أو مجزوما فالنون الموجوده هى نون الوقايه ، والمحذوفه هى نون رفع الأفعال الخمسه حتما ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجوده هى نون الوقايه. وفى غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفه هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشيء من ذلك فى ضبط كلمات الجمله وفهم معناها. (انظر ص ١٦٣).

النون لقال صادقٍ (١). ومثله قول الشاعر :

وليس الموافيني (٢) - ليرفد (٣) -

خائباً

فإنَّ له أضعاف ما كان أملاً

وقوله :

وليس بمعيني - وفي الناس ممتع -

صديق إذا أعيأ عليّ صديق

ولو حذف النون لقييل : الموافى والمعيبى ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام : غير الدجال أخوفنى عليكم (٤). وروى :  
أخوفى عليكم (أى : غير الدجال أخوف الأمور التى أخافها عليكم ...)

والشائع أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقلتها لكن الرأى السديد : أنه يجوز أحياناً إذا وجد داع (٥).

(ح) إذا كان الفعل مختوما بنون النسوه لم يغير ذلك من لزوم نون الوقايه قبل ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرننى الخبر ، هن  
يخبرننى . أخبرننى يا نسوه.

ص : ٢٥٦

١- فيكون أصلها : صادقون لى ؛ حذف اللام للتخفيف ، والنون للإضافه ؛ فصارت : صادقوى ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت  
إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصارت صادقى ؛ ثم قلبت ضممه القاف ، كسره لتناسب الياء .

٢- الذى يقصدنى ويأتى إلى .

٣- لينال العطاء والهبه . (الرفد : العطاء).

٤- المعنى : غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه ، وتتقوا ضرره . أما  
غيره فيستتر أمامكم ، فيخدعكم . (وفى الدجال وما يتصل بحقيقته ، وغيرها مطاعن كثيره).

٥- إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفى للمحاكاة ، والقياس عليها - فهناك اعتبار آخر له أهميته ؛ هو : أن زياده نون الوقايه فى  
بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحياناً - اللبس وتمنع الغموض ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغه ،

وتدعو إليه . ففى مثل : «من صادقى؟» - إذا كانت مكتوبه - قد نقرؤها من إضافه المفرد إلى ياء المتكلم الساكنه ، أو من إضافه  
جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمه فى ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشدده مفتوحه . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقايه ، فوق ما

تجلبه من خفه النطق . وفى هذه الحاله وأشباهاها تكون النون مرغوبه بل مطلوبه ؛ عملاً بالأصل اللغوى العام الذى يدعو للفرار من  
كل ما يوقع فى لبس جهد الاستطاعه . أما فى صورها الأخرى التى لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعى لنون

الوقايه ، وبحب الأخذ بالرأى الذى يمنعها.

(ا) (محمود - إبراهيم) (فاطمه - أمينه) (مكه - بيروت) (بردى - دجله).

(ب) رجل - شجره - إنسان - حيوان - معدن ...

(ح) أسامه (للأسد). ثعاله (للتعلب). شيوه (للعقرب) ذؤاله (للذئب) ...

كل كلمه فى القسم الأول : (ا) تدل بنفسها مباشره (١) على شىء واحد ، معين بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسه التى ينفرد بها ، وتميزه من باقى أفراد نوعه. فكلمه : «محمود» تدل بذاتها على فرد واحد له صورته معينه ، ووصف حسى ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنسانى. وكذلك إبراهيم ، وفاطمه وأمينه ، وغيرها.

وكلمه : مكه ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من البلاد - تدل على شىء واحد محسوس ؛ هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسيه التى لا- تنطبق على سواه ، ولا- تحمل إلى الذهن صورته غيره. وكذلك الشأن فى بردى ، ودجله وغيرهما من الأنهار المعينه.

فكل كلمه من الكلمات السالفه إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصه بها على معنى واحد ، معين ، ينطبق على فرد واحد «أى : تدل على مسمى بعينه» وهى لا- تحتاج فى دلالتها عليه إلى معونه لفظيه أو معنويه تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها فى إبراز تلك الدلاله.

أما كلمات القسم الثانى فتدل الواحد منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيره مشتركه معه فى النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أى : أنه شائع بينها ، كما سبق أن قلنا فى النكره (٢). فكلمه : رجل أو شجره ... أو غيرهما

ص : ٢٥٧

١- أى : من غير حاجه إلى زياده لفظيه أو معنويه.

٢- ص ١٨٦.

من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيره قد تبلغ الآلاف ... ، ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أردنا لهذه الكلمه أن تدل على مدلول واحد معين لا- ينطبق على غيره وجب أن نضم إليها زياده لفظيه أو معنويه تجعل مدلولها مركزا فيه وحده بغير شيوخ ، كأن تقول : رأيت رجلا في النادي ، فصافحت الرجل . أو هذا رجل ، أو : أعجبنى هذا . مشيرا إلى شيء حسي أو معنوي معروف متميز ، أو : أكرمت الذى زارك . فوجود «أل» فى كلمه «الرجل» بالطريقه السالفه جعلتها تدل على معين . ووجود الإشاره الحسيه أو المعنويه جعلت كلمه : «هذا» تدل على معين . ووجود صله الموصول - وهى لفظيه - جعلت كلمه : «الذى» تدل على معين . ووجود قرينه التكلم أو الخطاب جعلت ضميرهما يدل على معين . وهكذا ؛ فلو لا- الزياده التى انضمت إلى كل واحده ما حصل التعيين والتخصيص ... ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التى هى نوع من المعرفه يسمى : «العلم الشخصى» (1) أو «علم الشخص» وكلمات القسم الثانى التى هى نكره قبل وجود الزياده التى انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعا من أنواع المعرفه . فكلمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانى . وهذا معنى قولهم فى تعريف العلم :

«إنه اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعيينا مطلقا» ، أى : غير مقيّد بقرينه تكلم ، أو خطاب ، أو غيبه ، أو إشاره حسيه ، أو معنويه ، أو زياده لفظيه ؛ كالفصله ... او غير ذلك من القرائن اللفظيه أو المعنويه التى توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غنى بنفسه عن القرينه ، لأنه علم (2) مقصور على مسماه ، وشاره خاصه به وافيه فى الدلاله عليه . وكل كلمه من كلمات القسم الثانى

ص: ٢٥٨

١- لأن مدلوله فى الغالب شيء مشخص ، أى : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره . وقد يكون شيئا ذهنيا ؛ كالعلم الذى يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعلم الدال على قبيله معينه ؛ بحيث يراد به مجموع من وجد فيها ومن سيوجد ، فإن هذا المجموع لا وجود له إلا فى الذهن فقط ، ولا وجود له فى خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يسمى : العلم الذهني ، أى : الموضوع لمعين فى الذهن فقط ، متخيل وجوده فى خارجه .

٢- علامه .

١- وقد سبق تعريفها وإيضاحها في أول باب: «النكرة والمعرفة» ص ١٨٦ والنكرة تسمى أيضا: «اسم جنس» عند جمهوره كبيره من النحاه لا- ترى فرقا بينها وبين اسم الجنس فإن كانت لمعين فهي النكرة المقصوده؛ وإن كانت لغير معين فهي النكرة غير المقصوده - كما سيجيء في باب «النداء» ج ٤ - وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر؛ فيحسن الأخذ به. أما غيرهم فيرى فرقا بين الاثنين، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه في الباب الأول (في ص ٢٢)، عند الكلام على اسم الجنس، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة. (هامش ص ١٨٦). ومضمونه: أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ؛ وليست معناه الخيالي المجرد، القائم في الذهن. وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد؛ ليدل عليه من غير تذكر - في الغالب - لفرد من أفراده الخارجي، ولا استحضار لصورته في دائره الذهن، ومن غير ربط - في الغالب - بين اللفظ ومدلوله الحقيقي؛ فكلمه: «رجل» مثلا، إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف؛ المكون من الرأس، والجذع، والأطراف، فهي النكرة؛ وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها. أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمه: «رجل»، وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل، ويتصوره بعيدا عن صورته صاحبه، وعن استحضار هيئه فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة - فهي اسم الجنس، ومدلوله هو المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنيه المجرده، أو: المعنى الخيالي العام. ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنيه المجرده، أو: المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميز، من الآخر؛ فتلك الأصناف الذهنيه التي هي المعاني المجرده ... تسمى: الأجناس، ويسمى الذي يميز كل واحد: «اسما للجنس» أو «اسم الجنس» أي: الاسم الموضوع لهذا الجنس؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر؛ كما وضع «رجل» اسما للصنف المعروف من المخلوقات، ليميز من صنف آخر كالشجر، والطيور. ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنيه فيه فتنتطبق على أفراد كثيره؟ كيف يدرك العقل معنى: شجره - مثلا - إدراكا مجردا؟ ومن أين يصل إلى هذا؟ وكيف؟ يقولون - كما أشرنا في صفحتي ٢٢ و ١٨٦ - إن أصناف النبات الكبير متعدده؛ كالنخل، والبرتقال، والليمون ... وقد رأى المرء النخله مرات، وفي كل مره يحس ويدرك شيئا من أوصافها. ثم رأى البرتقال كذلك، ثم الليمون ... ثم .. ثم. وبعد تعدد المرات في أزمنه متباينه - كشف العقل في تلك الأشياء صفات مشتركه، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركه معنى مجردا واحدا، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقه، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها. فماذا نسمى المعنى العقلي الخالص؟ أو: ما اسم الحقيقة الذهنيه المحضه التي ولدتها تلك المشاهدات، كي نميزها من المعاني الذهنيه الأخرى الكثيره؟ سميناه: «شجره». فكلمه: «شجره» هي اسم لشيء أدركه الذهن من صفات مشتركه بين أفراد خارجه عنه، لا وجود لها في داخله، وإنما هي في خارجه؛ فليس في الذهن شجره حقيقه لنوع من أنواع النبات، وإنما هي - كما شرحنا - بارزه في خارجه. فكلمه: «شجره» اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلا. أما حقيقته الواقعيه المجسمه، المنطبقه على أفراده - فهي في خارج الذهن. ومتى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجه - في الغالب - إلى استرجاع صورته حقيقه لفرد من أفراده. وما يقال عن «شجره» يقال عن كل معنى عام عقلي آخر، أي: أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجه إلى استحضار صورته من صور أفراده. وإليك كلمه: «إنسان» أيضا، فقد رأى المرء محمودا، وحامدا،



وأmina ، وفريده ، وميه ... وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد ، واستخدام حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات المشتركة بينها معنى واحدا ذهنيا للإنسان ، له أفراد ومدلولاته الحقيقيه الكثيره ليست فى داخل الذهن ؛ وإنما هى فى العالم الخارجى الحسى البعيد عن النطاق الداخلى للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على -- جنس (أى : صنف) له أفراد المتعدده البعيده عن داخل العقل ، وعن منطقه الذهن التى لا تحتوى فى داخلها شيئا حسيا وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالبا - فى إدراك المراد منه إلى استرجاع صورته لفرد من أفرادها؟ فما اسم المعنى الذى انتزعه العقل ؛ ليمثل هذا الجنس ، ويدل عليه ، ويميزه من الأجناس الأخرى؟ اسمه : «إنسان». كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على ، وأسد ، وعصفور ، وحصان ... وكون منها معنى ذهنيا واحدا ولكنه عام يمثل جنسا (أى : صنفا) له فى خارج العقل أفراد حقيقيه كثيره ، وهذا المعنى العقلى العام يسمى : «حيوانا». وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وفضة ... معنى ذهنيا عاما لجنس اسمه : «معدن». ومن ... وهكذا. فالمعاني الذهنيه العامه كثيره ، وهى معان مجردة ؛ إذ لا يكون معها فى داخل الذهن مدلولاتها الحسيه الحقيقيه التى فى خارجها. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و «إنسان» و «معدن» فهل يضم فى داخله نماذج حقيقيه لكل واحد من هذه؟ لا. ولما كانت المعاني الذهنيه التى تمثل الأجناس متراكمه ، متزاحمه فى داخله - وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به ، يميزه من غيره ؛ فلهذا اسم : «شجره» ، ولذاك اسم : «إنسان» ، ولثالث اسم : «حيوان» ، ولرابع اسم : «معدن» ولخامس اسم : «جماد» .. وهكذا .. فكلمه «شجره» اسم لجنس معين ، أى : لمعنى ذهنى متميز ، وكذا البواقي. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهنى واحد ، ولكنه معنى عام ، مجرد ، له أفراد حقيقيه ، كثيره فى خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم : «أنه يدل على الماهيه بغير نظر إلى أفرادها - غالبا -». يريدون بالمايه : الحقيقه الذهنيه المجرده ، أو : المعنى العقلى الخالص. وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنيه بعضها من بعض ؛ أى : يتميز جنس من باقى الأجناس الأخرى. من كل ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهنى المجرد ، وأن النكره هى مدلوله الخارجى الذى ينطبق عليه ذلك المعنى فعلا ؛ أى : هى نفس الفرد الشائع ... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفى متعب فى تصويره ، ليس وراءه فائده عمليه. واسم الجنس ثلاثه أقسام سبق الكلام عليها فى الباب الأول (ص ٢٢ وما بعدها). ويسوقنا الكلام عن النكره وعن اسم الجنس إلى شىء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا ؛ وهو : «علم الجنس». فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟ أطلنا الكلام فى اسم الجنس ، وكررنا له الأمثله ، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للمعنى العقلى العام المجرد ، أى : للحقيقه الذهنيه المحضه ... وأنا حين نسمع ، أو نقرأ - كلمه «شجره» ، أو : إنسان ، أو : معدن ... نفهم المراد منها سريعا من غير أن يستحضر العقل - فى الغالب - صورته معينه للشجره ؛ كالتخله ، أو صورته معينه للإنسان ؛ كحسين ، أو : صورته معينه للمعدن ؛ كذهب ، فقد استغنى العقل عن تلك الصوره بعد مشاهداته الأولى الكثيره ، وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكا مجردا ، أى : خاليا من استحضار صورته فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجه - فى الغالب - إلى استرجاع شكله وهيئته كما شرحنا. لكن هناك بعض الصور العقليه (أى : الصور الذهنيه) لأجناس لا يمكن - بحال - أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورته فرد أى فرد - من ذلك الجنس - ، ولا يمكن - مطلقا - أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورته لواحد - أى واحد - تنطبق عليه : مثال ذلك كلمه : أسامه ؛ فإن معناها «أسد» لكن لا يدرك العقل معناها إلا مصحوبه بصوره «أسد» ؛ فالحقيقه الذهنيه هنا ليست مجردة من صورته فرد ؛ وإنما يلازمها حتما صورته تنطبق عليه. وكذلك كلمه : «ثعاله» فإن معناها : «ثعلب» ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منعزلا ولا منفصلا عن مصاحبه صورته «لثعلب». وذلك على خلاف كلمه «أسد» و«ثعلب» وأشباههما ... وبعبارة أخرى ؛ كلمه : «أسد» و«ثعلب» وأشباهها تدل فى -- عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش. فإذا تخيلنا صورته ذهنيا لواحد من فصيله : الأسد - مثلا -

وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته ، بحيث جعلها رمزا يدل على تلك الفصيـله ووضـعنا للرمز علما خاصا به (أى : اسما مقصورا عليه) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيـله ، فإن هذا العلم يسمى : «علم الجنس». أى : علما يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفرادـه. ومما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم (وإن كان ليس علم جنس) ما نعرفه فى عصرنا الحالى من تمثال الجندى المجهول ؛ فإننا حين نسمع : «الجندى المجهول» يتجه عقلنا مباشرة إلى صورته ذلك الجندى ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذى يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد. ولكنه ينطبق فى عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود القتلى المجهولين. ويجب أن نتنبه إلى أن ذلك الفرد القليل غير معين وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو فى المعنى كالنكره. وفى هذا يقول بعض النحاه : إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كمحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يخص شيئا بعينه ، لا يشاركه فيه غيره. وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ؛ نحو : أسامه ، وثعاله ؛ فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يقال له : «أسد» و «ثعلب». وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسى لأن لكل واحد من الأناسى حاله مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أو زراعه ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلا على صاحبه ومميزا له من غيره .. وأما هذه السباع التى لا تثبت ولا تستقر بين الناس - فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب لتميـز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض. فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصا بفرد دون آخر ، وإنما كان متجها لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامه أو ثعاله ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو هذا الجنس الذى رأيتـه أو سمعت به من السباع ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظى. وهى من جهه المعنى نكرات ؛ لشيوعها فى كل واحد من الجنس وعدم انحصارها فى شخص بعينه دون غيره. فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جملة بمنزله العلم ، بالرغم من هذا الشيوع ... ومراعاة الواقع الصريح فى أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزله النكره. ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران أحدهما لفظى يدخله فى عداد العلم (والعلم هو نوع من المعارف) والآخر معنوى يدخله فى عداد النكره. ولكل منهما آثاره التى ستعرفها وسيجىء إيضاح آخر عند الكلام على القسم الثالث الذى فى رأس هذه الصفحه. (راجع المفصل ح ١ ص ٣٤ وما بعدها).



أما أمثله القسم الثالث فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين ؛ يسمى : (علم الجنس) (١).

ولتوضيحه نقول ؛ إذا دخلت حديقه الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظره الرائع المهيّب ، وشاهدت ما يغطى عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللبد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب ؛ فسميت الأسد بعد ذلك : «صاحب اللبد» أو «أبو الشوارب» ، فهذه التسميه تحمل الذهن عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورته للأسد حتما ، وعلى تذكر مثال له ، من غير أن تكون تلك الصوره أو المثال مقصوره على الأسد الذى كان فى الحديقه ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله. فهذا الاسم الذى وضعته للصوره هو علم يدل عليها ؛ وعلى كل صورته مثلها من أفراد صنفها. أى : أنه شاره

ص: ٢٤١

---

١- تكلمنا عليه بإضافه ، وبمعالجه أخرى فى هامش الصفحه التى قبل هذه مباشره.

ورمز لتلك الصورة التي لا- تمثل فردا بعينه ، وإنما تمثل الصنف كله ، أى : تمثل ما يسمونه : «الجنس» كله ؛ فتنتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم : «إنه علم للجنس» ، أو : «علم الجنس» ، ومثل هذا يقال يقال عن كلمه : «أسامه». فقد أطلقت أول مره على أسد معين لداع دعا إلى هذه التسميه. فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهما مجردا من غير تخيل صورته فرد - أى فرد - من ذلك الحيوان المفترس ، بل لا- بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورته تمثل أسدا غير معين ، أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذى يعيد إلى الذهن صورته تمثل المراد ، وينطبق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : علما للجنس كله ، أو : علم الجنس.

ومثل هذا أن ترى الفيل وخرطومه فتسميه : (أبو الخرطوم) فهذا علم للفيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له ، فهو علم لواحد غير معين من الأفيال. فإذا كان اسم الجنس هو اسم يدل على الحقيقه الذهنيه المجرده أى : الخاليه من استرجاع الخيال لصوره فرد منها - كما سبق (1) - فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقه ، مركزه فى صورته كامله ويقترن بها ، و؛ يستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس فهى تصدق على كل فرد. فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقه الذهنيه العقلية. ولذا قالوا فى تعريف علم الجنس ، إنه : اسم موضوع للصوره التى يتخيلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقه الذهنيه. ومن أمثله أيضا - غير ما سبق فى «ج» : «ابن دأيه» ؛ للغراب و «بنت الأرض» : للحصاه ، «وابنه اليم» ؛ للسفينه ...

ص: ٢٦٢

١- فى هامش ص ٢٥٩ وما بعدها.

له عدده أقسام باعتبارات مختلفه :

(أ) فينقسم باعتبار تشخص (١) معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وإلى علم جنس (٢).

(ب) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب.

(ج) وينقسم باعتبار أصالته في العلميه وعدم أصالته إلى مرتجل ، ومنقول.

(د) وينقسم باعتبار دلالاته على معنى زائد على العلميه أو عدم دلالاته - إلى اسم ، وكنيه ، ولقب.

تلك هي أشهر أقسامه (٣) ، ولكل منها أحواله الخاصه التي نفضلها فيما يلي :

التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وعلم جنس.

علم الشخص :

« هو ، اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينا مطلقا » وقد شرحنا هذا شرحا وافيا (٤) ، وأوضحنا المراد من «الإطلاق».

وله حكم معنوي وأحكام لفظيه. فأما حكمه المعنوي : فالدلاله على فرد مشخص معين (٥) - في الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتي من الأنواع :

ص: ٢٦٣

١- أى : اعتبار أن مسماه شخص له وجود حقيقي ، محسوس ، وليس أمرا ذهنيا بحتا (أى : أنه لا يكون حقيقه عقليه مجردة) وهذا في الغالب (انظر هامش ص ٢٥٨ حيث البيان ثم ص ٢٥٩).

٢- وهناك نوع آخر من العلم يسمى : «العلم بالغلبه» ومكان الكلام عليه ص ٣٩٣ وهو في قوه العلم الشخصى من ناحيه التعريف. أما في غيرها فيبينهما نوع اختلاف أوضحناه هنا.

٣- وهناك قسم العلم المقرون «بكلمه» : «أل» لزوما أو غير لزوم ، وأحكام كل : وستجىء في ص ٣٨٩.

٤- في ص ٢٥٧ وما بعدها.

٥- والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره.

١ - أفراد الناس ، مثل على ، وسمير ، وشريف ، ونبيله ، وغيرهم من أفراد الأجناس التي لها عقل ، وقدره الفهم ، كالملائكة ، والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس ... ٢ - أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به ، مثل : «برق» ، علم لحصان ، و «بارع» علم لكلب ، و «فصيح» علم على بلبل و «مكحول» علم على ديك ...

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل : مصر ، دمشق ، حلب (أسماء بلاد). ومثل : تميم ، طي ، غطفان ، ... (أسماء قبائل عربية قديمه). ومثل : زامر ، وألبا ، وفرد (أسماء مصانع مسماه بأسماء أصحابها). ومثل : محروسه - عنايه - قاصد خير ... (أسماء بواخر). وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسه ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائره ، أو مؤسسه ... بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه. وهذه الأشياء المعينه المحدده التي تدل عليها الأعلام تسمى : «المدلولات» ، أو : «الحكم المعنوي» لعلم الشخص (١).

وأما أحكامه اللفظيه فكلها أثر من آثار أنه معرفه ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرف بأل ، لعدم حاجته لشيء من ذلك (٢). وهو يقع مبتدأ ؛ مثل :

ص : ٢٦٤

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله في أول باب العلم. اسم يعين المسمى مطلقا علمه ؛ كجعفر ، وخرنقا وقرن ، وعدن ، ولاحق وشدقم ، وهيله ، وواشق فجعفر : علم رجل. وخرنق : علم امرأه. وقرن : علم قبيله ، وعدن : علم بلد. ولا حق : علم فرس. وشدقم : علم جمل ، وهيله : علم شاه ، وواشق : علم كلب. وسيجيء كلامه. على علم الجنس بعد. في ص ٢٦٨

٢- قد يكون من الدواعى البلاغيه ؛ (كالمدح والذم كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ١١٩) ما يقتضى تنكير العلم ؛ إما تنكيرا صريحا ، نحو : رأيت محمدا من المحمدين ، و (ما من زيد كزيد بن ثابت) وإما تنكيرا ملحوظا ؛ أى : «مقدرا» كقول أبى سفيان : لا قريش بعد اليوم. وقول بعض العرب : (لا بصره لكم). (فوقوعه فيهما اسم «لا» ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة). وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافه لغير أبيه ؛ منعا للألباس ، وجاز أن - - تدخله «أل» المعرفه أو غيرها مما يعرفه ، وأن يثنى ، وأن يجمع ، من غير أن تلحقه بعد التثنيه والجمع «أل» التي تعرفه ؛ فيبقى على تنكيره. أما العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركه غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسميه فى الأصل ؛ فإذا أردنا إرجاع التعريف له زدنا عليه ما يفيد التعريف ، مثل : «أل» ؛ فكلمه مثل : محمد ، هى علم ؛ فهى معرفه. فإذا ثنى أو جمع قيل : محمدان ، محمدون - وكلاهما نكرة ؛ طبقا لشروط التثنيه والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه «أل» - مثلا - كى تجعله معرفه. وقد أوضحنا هذا فى رقم ٣ من ص ١١٨ والأصل فى العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته أيضا ؛ لأن الإضافه لا تفيد شيئا من التعريف أو التخصيص ، لأنه معرفه بنفسه ، فليس فى حاجه جديده إليها. ولا يجوز أن تدخله «أل» المعرفه ؛ ونحوها ، لأنه فى غنى عنها. لكن إذا وجد داع بلاغى - كما قلنا - فإنه يجرى مجرى النكرات ، وسائر الأسماء المبهمة الشائعه ؛ فتدخله «أل» المعرفه ، ويضاف ؛ كقول النابغه الجعدى يهجو الأخطل : ألا أبلغ بنى خلف رسولا أحقا أن أخطلكم هجانى وقد يكون الغرض البلاغى تقليل الاشتراك ، وزياده التعيين والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر : علا زيدنا يوم النفا رأس زيدكم بأبيض

ماضى لشفرتين يمانى وسيجىء كلام على هذا البيت فى ج ٣ باب الإضافة ص ٣٨ م ٩٣ وقول الآخر : : باعد أمّ العمرى من أسيرها حراس أبواب على قصورها وأنشد ابن الأعرابى : يا ليت أمّ العمرى كانت صاحبى مكان من أنشا على الركائب وقول الأخطل : وقد كان منهم حاجب وابن أمّه أبو جندل والزّيد زيد المعارك وقول الآخر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكرن أم ليلى من البشر وفيما سبق يقول شارح المفصل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه : (العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستغناؤه بتعريف العلميه عن تعريف آخر. إلا- أنه ربما شورك فى اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ؛ فيخرج عن أن يكون معرفه ، ويصير من طائفه كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعه التى تحتاج إلى إيضاح وتعيين. نحو رجل ، وفرس ؛ فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ؛ كما يقع ذلك فى الأسماء الشائعه. فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم. وعلا- زيدنا يوم النقا رأس زيد كم ... ونحو : يا ليت أمّ العمرى كانت صاحبى ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأنمار الشاه ، وربيعة الفرس ... وهذه الأعلام متى أضيفت فقدت التعريف بالعلميه ؛ واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل «أخيك» ، و«غلامك» فى تعريفها بالإضافة ... هذا - - إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكره فهو نكره ؛ نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأه. إلا أنه يحدث فى المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته ، «محمد رجل» ، ولم تجعله «محمد» شائعا فى المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، «غلام رجل» - استفيد منه أنه ليس لامرأه ... اه راجع - أيضا رقم ٣ من هامش ص ٢٨٥ الآتيه ، و - الخضرى ، عند الكلام على شروط المثنى. مما سبق يتبين أن الاستعمال الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ؛ والوالده ، نحو : محمد على ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمه كامل ، وأمينه عائشه ... و. وأشباهاها فالأعلام الأولى : هنا (محمد - محمود - زينب - فاطمه - أمينه ...) هى أعلام لأبناء مضافه إلى أعلام الوالد أو الوالده. ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمه : «ابن» وابنه ، ولا يصح حذف إحداهما مطلقا ؛ ولو كان الحذف قائما على اعتبار كل منهما مضافا محذوفا أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يوقع فى اللبس ؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ، ولهذا نصوا - فى باب الإضافة - على منع حذف المضاف إذا كان لفظه «ابن» ومثلها : ابنه (راجع ج ٤ م ٩٦ ص ١٣٤). لكن ما المراد بالإيضاح فى جانب المعارف ، وبالتخصيص فى جانب النكرات؟ أشار لهذا صاحب «المفصل». فيما سبق وفيما يجىء. فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال وإزاله والاشتراك فى المعرفة. والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك فى النكره. بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود - مثلا - «فمحمود» علم يشترك فيه عدّه أشخاص ؛ فلا ندري من منهم الذى سافر. فإذا قلنا : سافر «محمود الحديقه» أو : «محمود البيت ، أو محمودنا» فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته لمعرفة ؛ كما لو أتينا بعده بنعت - مثلا - فقلنا سافر محمود العالم. وإذا كانت إضافته إلى نكره فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرهما ويقل كما سبق فى : محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافته العلم إلى المعرفة ؛ ولكن هذا قليل لا يلتفت إليه (راجع التصريح وهامشه فى أول باب النعت). ثم قال صاحب شرح المفصل فى المكان السابق : وأما إدخال «أل» على العلم فقليل جدا فى الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإياء ؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزيه على غيره من المسمين به جرى مجرى : «فرس» و «رجل» ، ولا تستنكر أن تدخل عليه «أل» وقد جاء فى الشعر وما أقله ... اه. هذا وقد ينكر العلم الممنوع من الصرف مثل : جاء أحمد - ، ورأيت أحمدا - ومررت بأحمد إذا كان هذا الاسم مشتركا بين عدّه أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فردا معينا ، وقد سبق بيان هذا فى تنوين التمكين فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢ و ٣ من هامش ص ٣٦. ، ويرى بعض النحاه أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زياده إيضاح على إيضاحه السابق ، تفيده تعيينا ، وتمنع أثر الاشتراك عنه ؛ كالذى فى قول العرب : هذا جميل بشنيه وقيس ليلى. والخلاف لفظى شكلى ؛



لا أثر له. وإن كان الرأي الأول هو الذى يساير القواعد النحويه العامه.

محمود نابہ ، ويقع صاحب حال متأخره عنه ومتقدمه ؛ مثل : جاء حامد ميتسما ؛

ص: ٢٦٥

لأن الغالب فى المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين - ويمنع من الصرف إن وجد مع العلميه سبب آخر للمنع ، كالتأنيث فى مثل : أصغيت إلى فاطمه. ويكون نعتة معرفه مثله ، ولا يصح أن يكون نكره.

\* \* \*

## علم الجنس

### تعريفه

اسم موضوع للصوره الخياليه التى فى داخل العقل ، والتي تدل على فرد شائع

ص: ٢٦٦

من أفراد الحقيقة الذهنية (١).

حكمه المعنوي : أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ نشأته في هذه الدلالة كشأن النكرة. ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية المسموعه عن العرب :

١ - حيوانات غير أليفه ؛ كالوحوش ، والحشرات السامه ؛ وجوارح الطيور ، ومنها : (أبو الحارث وأسامه) وهما : للأسد ، (وأبو جعده وذؤاله) وهما : للذئب. (وشبوه وأمّ عريط) ، وهما : للعقرب (وثعاله ، وأبو الحصين) ، وهما : للثعلب.

٢ - بعض حيوانات أليفه (٢) ؛ ومنها : هَيان بن بيان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته. ومثله : طامر بن طامر ، وأبو المضاء ، للفرس. وأبو أيوب ، للجمل وأبو صابر ، للحمار ، وبنت طبق ، للسلحفاة (٣). وأبو الدغفاء ، للأحمق ، من غير تعيين شخص بذاته.

٣ - أمور معنويه (٤) (أى ؛ ليست محسوسه ؛ فهى تخالف النوعين السابقين) مثل : أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد. ومثل : سبحان ، علم للتسيح ، وأم قشعم ، علم للموت ، وكيسان ، علم للغدر ، ويسار (على وزن : فعال ، وهو وزن للمؤنث هنا) علم للميسره ، أى : اليسر. وفجار ؛ علم للفجره. (أى : الفجور ، وهو الميل عن الحق) وبزّه ؛ علم للمبره. (أى : البرّ).

### أحكامه اللفظية

هى الأحكام اللفظية الخاصه بقسيمه : «علم الشخص» ؛ فهما متشابهان فيها ؛ فلا يجوز (٥) فى علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه «أل»

ص: ٢٦٧

١- سبق شرح هذا بإفاضة فى ص ٢٦٠ وما بعدها.

٢- مجيء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبه للنوعين الآخرين ؛ لأن الأشياء المألوفه توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس.

٣- وقد تستعمل للحيه.

٤- انظر ص ٢٦٩.

٥- الأشياء التاليه كلها لا تجوز ؛ بشرط بقائه على علميته فإن. نكر جاز إضافته ، واقتترانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف. وهى أمور تجرى فى علم الشخص ؛ طبقا لما بيناه عند الكلام عليه.

المعرّفه ؛ فلا تقول : أسامه الحديد في قفص ، ولا الأسامه في قفص. وهو يقع مبتدأ ؛ مثل أسامه مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخره (١) عنه ؛ مثل : زأر أسامه غاضبا. ويمنع من الصرف إن وجدت عله أخرى مع العلميه ، كالتأنيث في مثل : أسامه ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمه : «أسامه» من الصرف للعلميه والتأنيث (٢) ويجب أن يكون نعتيه معرفه مثل : أسامه القويّ ملك الوحوش. ولا يصح أن يكون نكره (٣). - في الرأى الصحيح.

وفيما سبق من الأحكام المعنويه واللفظيه بيان وتفسير لقول النحاه : حكم علم الجنس أنه نكره معنى ، معرفه لفظا.

ص: ٢٤٨

١- لأن مجيئها متأخره عنه دليل على أنه معرفه ؛ إذ الحال المتأخره لا يكون صاحبها نكره - في الغالب - إلا في أحوال معينه. أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفه ؛ مثل : أقبل ضاحكا الضيف ، وقد يكون نكره ؛ مثل : أقبل ضاحكا ضيف. ٢- ومثلها : ثعاله للثعلب ، وبره للمبره. وسبحان وكيسان ، للعلميه وزياده الألف والنون وكلمه : «أوبر» في «بنات أوبر» - نوع من الكمأه. - للعلميه ووزن الفعل .... وهكذا.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب العلم. ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عمّ من ذاك : «أمّ عريط» للعقرب وهكذا : «ثعاله» للثعلب ومثله : «برّه» ؛ للمبرّه كذا : «فجار» ، علم للفجره - أى : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس ، وهو كعلم الأشخاص لفظا ، أى : في الأحكام اللفظيه. أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين. وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم. بصيغه الفعل الماضى ، يريد : أن مدلوله عم الأفراد : بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهه مدلوله. و «فجار» علم للمؤنث ؛ ولذا قال علم : للفجره ؛ لا الفجور ، فالتاء فيها ليست للمره ، وتأنيث الوحده ؛ وإنما هي التاء الداله على حقيقه الشيء ؛ أى : ذاته الأساسيه الشائعه في ضمن أفراده.

١ - استعمل العرب علم الجنس في أمور معنويه - كما سبق (١) - غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حين علم جنس ؛ فتجرى عليه الأحكام اللفظية الخاصه بعلم الجنس ؛ فهو معرفه من هذه الجبهه ، وحينما استعملوه كالنكره تماما ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقا. والطريق إلى معرفه هذا النوع هو السماع المحض عن العرب. ومن أمثله : فينه (بمعنى ؛ وقت) و «بكره» و «غدوه» وهما بمعنى أول النهار ، و «عشيه» بمعنى آخر النهار. فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفه ؛ مثل : قضينا فينه في الحديقته أى : الفينه المعينه من يوم معين. وتقول ؛ فلان يتعهدنا بكره : أى : البكره المحدده الوقت واليوم.

وكذا. «غدوه وعشيه» بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين. فأنت تقصد الأوقات المعينه التي تبينها هذه الأسماء السابقه (٢).

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحده ، معينه ، محدده في يوم محدد - وإنما تريد «فينه» أى فينه ، من يوم أى يوم ، و «بكره» أى بكره أيضا ، وهكذا الباقي ...

وفى الأثر المروى : (للمؤمن ذنب يعتاده الفينه بعد الفينه) فدخول أل دليل على أن الكلمه قبلها كانت نكره. ويترتب على هذا الاختلاف فى المراد الاختلاف فى الأحكام اللفظيه التي عرفناها ، والتي تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا- تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا- يعرف هذا فى النوعين الآخريين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكهما من جهه اللفظ حكم علم الجنس.

ص: ٢٦٩

١- فى رقم ٣ من ص ٢٦٧.

٢- ولهذه الأسماء مزيد إيضاح فى ج ٢ - هامش ص ٢٢١ م ٧٩.

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب. فالمفرد : ما تكوّن من كلمه واحده ، مثل : صالح ، مأمون ، حلیمه ، (أعلام أشخاص). والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر. وهو ثلاثه أقسام : أولها : المركب الإضافى : ويتركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل ...

وثانيها : المركب الإسنادى (١) : ويتركب إما من جمله فعلیه ؛ - أى : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - ، مثل : (فتح الله) و (جاد الحقّ) و (سرّ من رأى) وإما من جمله اسمیه ؛ أى : من مبتدأ مع خبره مثل : (الخير نازل) و (السيد فاهم) و (رأس مملوء) وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا (سرّ من رأى) فإنها اسم مدينه عراقیه.

وثالثها : المركب المزجىّ : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا ؛ بأن اتصلت الثانيه بنهايه الأولى). حتى صارتا كالكلمه الواحده (٢) ؛ من جهه

ص: ٢٧٠

١- المركب الإسنادى هو : ما انضمت فيه كلمه إلى أخرى على وجه يفيد حصول شىء أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك فى ص ٢٧ - فالإسناد هو نسبه الحصول أو عدمه ، أو طلبه ، لشىء. أى : التحدث عن ذلك الشىء بما ينسب إليه ؛ سلبا ، أو إيجابا ، أو طلبا. ولا- يتأتى هذا إلا- بجمله فعلیه أو اسمیه. - أو ما فى حكم كل منهما - وللأقدمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيره مركبه تركيبا إسناديا. ونحن فى عصرنا الحاضر نحاكيمهم فى ذلك ، بل نفوقهم فى الإكثار ؛ حتى لقد نعرف اليوم كتبا مختلفه من أسمائها : «يسألونك» و «أسألونى». و «المعركه قادمه». و «جاء النصر» و «نحن هنا» ومن الأعلام : «حيدرآباد» لبلد فى الهند.

٢- لا- يكون المركب المزجىّ إلا- من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف. ولا- يصح مزج أكثر منهما ، ومتى امتزجتا صارتا كلمه واحده ذات شطرين كل شطر منهما بمنزله الحرف الهجائى الواحد من الكلمه الواحده (كما نص على هذا شارح المفصل ج ٤ ص ١١٦) والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحد منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى ، أما بعد التركيب المزجىّ فإن كان هذا التركيب من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانيه فقط (وسيجىء فى ص ٢٧٨ وما بعدها ؛ كسيبويه ، وبعلبك ، وغيرهما من الأمثله المعروضه هنا ، ونظائرها) زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائيا ، ولا يصح ملاحظته ، إذ ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث لا- صلّه له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما. أما إن كان هذا المركب. المزجىّ من النوع الذى سيجىء فى ص ٢٨١ وهو الذى يبنى على فتح الجزأين ؛ (المركبات العديده ؛ مثل : ثلاثه عشر ، وأربعه عشر ... أو : المركبات الظرفيه ، نحو صباح مساء ، .. أو : الحالیه ؛ نحو فلان جارى بيت بيت ، أى ملاصقا .. أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين معا ؛ طبقا للأحكام المدونه فى أبوابها ...) فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذى كان لكل كلمه قبل مزجها بأختها ، إذ يتكون المعنى الجديد من معناهما - - السابق ، مع بعض زياده تنضم إليه دون إلغاء للسابق ، أو إهمال لملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث ، فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زياده إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير : «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما فى حكم المتعاطفين ؛ فمعناه بملاحظتها قبل

التركيب هو معناه الجديد بعد المزج ، ولكنه بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ وج ٤ ص ١٢٤).



أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانيه وحدها - غالبا - أما آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب (١). ومن أمثله : بر سعيد (اسم مدينه مصريه) رامهرمز ، وطبرستان ، وجرستان ؛ من أسماء البلاد الفارسيه (٢) ومثل : نيويرك ، وقاليقلا (٣) ، وجردنستي (٤) وبعلبك (٥) وسيبويه (٦) ، وبرزويه (٧) ونفطويه (٨) ، وخالويه (٩) ، ومثل (١٠) : (السلاحدار ، والخاندار ، والبندقدار). فالعلم إما مفرد ، وإما مركب تركيب إضافه ، أو تركيب إسناد ، أو مزج (١١).

### التقسيم الثالث :

هو يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته فى العلميه وعدم أصالته ، إلى مرتجل ، ومنقول. فالمرتجل : ما وضع من أول أمره علما ، ولم يستعمل قبل ذلك فى غير العلميه. ومثاله : الأعلام التى اخترعها العرب أول مره لمسميات

ص : ٢٧١

- ١- سيجىء الكلام على حكمه فى ص ٢٧٩ و ٢٨١ وكذلك فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف ص ١٧٥ م ١٤٧.
- ٢- فالأولى مكونه من : رام ، وهرمز ؛ وهى اسم مدينه فارسيه ، واسم رجل أيضا. والثانيه من : طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان ، والثانيه من : جرد ، وستان.
- ٣- اسم بلد بالشام.
- ٤- اسم حى مشهور من أحياء وسط القاهره ، على النيل.
- ٥- بلد بلبان الآن. وأصله : «بعل» (اسم صنم) و «بك» (اسم رجل يعبده) ، ثم صار اسم واحد للبلد.
- ٦- كلمه فارسيه مركبه من : «سيب» بمعنى : تفاح ، و «ويه» بمعنى : رائحه. فالمراد «رائحه التفاح» وقد تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن فى اللغه الفارسيه وبعض اللغات الأعجميه ، وصار مركبا مزجيا ، علما على الإمام النحوى الأكبر المتوفى حول سنه ١٨٠ هـ.
- ٧- لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمه الحديث الشريف.
- ٨- اسم عالم لغوى كبير. وأصل «النفط» ما تسميه العامه : «زيت البترول».
- ٩- اسم عالم لغوى كبير ، وأديب نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى.
- ١٠- الأسماء الآتيه هى من الأعلام المشهوره فى عصرنا. وترجع فى أصلها إلى دوله «المماليك» التى حكمت مصر سنوات طوالا. وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شئونه اسم : «السلاحدار» وعلى المشرف على شئون الخزن : «الخاندار» وعلى شئون البندق : «البندقدار» بتقديم المضاف إليه على المضاف فى تلك الألفاظ كالتشأن فى اللغه الفارسيه. وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم - إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق ... وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير التركيب مزجيا بعد أن كان إضافيا ، ويحسن فى التركيب المزجى وصل الكلمتين خطأ إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره ، فيكون هذا الاتصال الخطى دليلا على المزج.
- ١١- وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفى ؛ وهو الذى يتألف من موصوف وصفه ؛ مثل : الطالب المؤدب ... ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد فى أحكامه. - كما سيجىء بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٩ -

عندهم ؛ ومنها : أدد (علم رجل) وسعاد (١) (علم امرأة) وفقعس علم للأب الأول لقبيله عربيه معروفه. ومثل : الأعلام التي اخترعها الناس لمسميات خاصه عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب الخلص وجود سابق ، مثل : «جين» ، علم على بلد. و «رصح» علم على جبل. «وبحن» علم على شجره معينه. وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها في عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم (٢) ويريدون بالمنقول - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولهما : العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علما مطلقا ؛ وإنما استعمل أولا في شيء غير العلميه ، ثم نقل بعده إلى العلميه ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين ... ؛ فقد كانت قبل العلميه تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلميه.

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علما لفرد في نوع ، ثم صار علما لفرد في نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : «سعاد» علم امرأه ؛ ثم صار علم قريه ، لا علم امرأه.

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى من المعاني العقلية الخالصة التي يسمون كلاً منها : (الحدث المجرد) مثل : فضل ، وسعود ، ومجد ، وهيبه ؛ أعلام أشخاص - وما هو منقول من اسم عين ، أى : من ذات مجسّمه محسوسه ؛ مثل : غزال ، وقمحه ، وزيتون وفيل ... أعلام أشخاص ... وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبيل ، ومحمد ، ومفتاح.

ص: ٢٧٢

١- إذا كان العلم مرتجلا «كسعاد» مثلا - ثم سميت به امرأه ثانيه وثالثه ... ولم يخرج - بسبب تكرار التسميه - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف. أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثانى والثالث ... و... لا يكون مرتجلا ؛ بل يكون منقولاً : كتسميه إنسان بأسامه ؛ فإن «أسامه» مرتجل بالنسبه للأسد ، ومنقول بالنسبه للإنسان.

٢- ومما يلاحظ أن وضع الأعلام المرتجله ليس مقصورا على العرب الخالص - وكذا المنقوله - وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، فى كل زمان ومكان. وإذا صارت الكلمه علما مرتجلا أو منقولاً ، خضعت للضوابط والأحكام العامه التي تجرى عليه فى الإعراب أو البناء ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى منع الصرف وعدمه ، وفى الأفراد والتثنيه وجمع التصحيح ، وباقي الأحكام المختلفه ، ويجرى عليها فى جموع التكسير ما يجرى على نظائرها. فإن لم يكن لها نظائر فعل ما يقاربها ؛ طبقا لما تقضى به الضوابط العامه. وفى كتاب الهمع (ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير) طريقه جمع الأعلام المرتجله والمنقوله ...

٢ - وقد يكون النقل من الفعل وحده (١)؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر، أو ضمير مستتر، أو بارز، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يقدر بوجه من الوجوه؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل: شمّر، وجاد وصفاً، (أسماء أشخاص). أو: من فعل مضارع؛ مثل: يزيد (٢)، وتميس (٣)، وتعز (٤) وتغلب (٥)، ويشكر (٦). أو: من فعل أمر، مثل: سالم، وسامح (٧).

٣ - وقد يكون النقل من جملة، إما اسمية؛ مثل: «علّيّ أسد»، و «ما شاء الله» (٨).

ص: ٢٧٣

١- النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر، أو فاعله الضمير المستتر، أو البارز فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية؛ فتعرب إعراب المركب الإسنادي؛ حيث تخضع للحكاية التي سيجيء بيانها في هذا الباب (ص ٢٧٨) أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة. ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب الممنوع من الصرف، للعلمية مع وزن الفعل مثلاً؛ كما هو الحال هنا، أو: للعلمية مع سبب آخر إن وجد. ومن أمثلة الفعل الماضي وحده: «شمّر» علم على شخص، وعلم على فرس أيضاً. ومن أمثلة المضارع وحده «يشكر» علم نوح عليه السّلام، وعلم قبيله وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة. ومن أمثلة الأمر: «أسكت» بضم الهمزة علم على صحراء عريية. وهذه الهمزة للقطع، مع أنها في الأصل للوصل؛ لأن همزة الوصل - كما سيجيء البيان في ص ٢٧٥ - وفي هامش ص ٣٨١ - إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً - فإنها تصير همزة قطع). فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل: «أسكت» كان حملة على الفعل وحده أولى؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينه؛ كما في كلمة «يزيد» في قول الشاعر: بُنيت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد فإن رفع كلمة: «يزيد» دليل على أن النقل من جملة فعلية، فعلها: «يزيد» وفاعلها: ضمير مستتر تقديره؛ هو. إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: يزيد؛ فيكون مجروراً بالفتحة؛ لأنه مضاف إليه، ممنوع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل. (نبت: أخبرت. أي: أخبرني العارفون. «الفيد» : الصياح. «ظلماً» مفعول لأجله، لفعل محذوف تقديره: يصيحون «علينا»: جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف. «ولهم فديد» مبتدأ وخبر. والجملة في محل نصب حال. و «نبت» أصل فعله: «نبا» فعل ماضٍ ينصب ثلاثه مفاعيل: أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول. وثانيهما «أخوالي». والثالث الجملة من الفعل المحذوف وفاعلها «وهي جملة: يصيحون».

٢- علم على رجل.

٣- علم على امرأة.

٤- علم لمدينه باليمن.

٥- علم لقبيله عريية.

٦- علم لنوح عليه السّلام، أو: لجبل كما سبق - في رقم ١ من هذا الهامش - ولقبيله عريية هجاها الشاعر بقوله: «ويشكر» لا

تستطيع الوفاء وتعجز يشكر أن تغدرا

٧- كلاهما اسم رجل.

٨- أي: الذي شاءه الله، وأراده.

و «نحن هنا» اسم كتاب ... ، وإما جملة فعلية ، مثل : فتح الله ، زاد الخير ، وأطرقا (اسم بلد. وصحراء ببلاد العرب) والنقل هنا من جملة فعلية ؛ لظهور الفاعل الضمير البارز.

٤ - وقد يكون النقل من حرف ؛ كتسميه شخص بكلمه : «ربّ» ، أو : إن ... وقد يكون من حرفين ، مثل : ربما ، إنما.

٥ - وقد يكون من حرف واسم مثل : بهناء ، ومثل : الحارث (اسم قبيله عرييه).

٦ - أو حرف وفعل مثل : اليزيد (١) ...

ص: ٢٧٤

---

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ومنه منقول ، كفضل ، وأسد وذو ارتجال ، كسعاد ، وأدد

إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزه وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزه قطع - كما أشرنا (١) - نحو: «إستقبال» علم امرأه، و «أل» علم على الأداة الخاصه بالتعريف أو غيره، بشرط أن تكتب منفرده مقصوداً بها ذاتها؛ فنقول: «أل» كلمه ثنائيه، و «أل» فى اللغه أنواع من حيث المدلول ...، ومثل: يوم الإثنين، بكتابه همزه: «إثنين» لأنها علم على ذلك اليوم (٢) ... ومثل: «أسكت» علم على صحراء ...

ص: ٢٧٥

- ١- فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٣ وهامش ٣٨١.
- ٢- ولا- التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأسماء من هذا الحكم؛ إذ الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأسماء بأنواعها المختلفه، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزه وصل قد سمى به وصار علماً. - راجع حاشيه الصبان فى آخر باب النداء، عند قول ابن مالك. وباضطرار خص جمع «يا» و «أل» ... وكذلك التصريح، والخضرى فى هذا الموضع نفسه. وللخضرى تعلييل قوى نصه: «ما بدىء بهمزه الوصل فعلاً كان أو غيره يجب قطعها فى التسميه به: لصيرورتها جزءاً من الاسم فتقطع فى النداء أيضاً: ولا يجوز وصلها لأصلتها، كما فى لفظ الجلاله؛ لأن له خواص ليست لغيره ...» اه ... فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره فى موضع آخر.

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالاته على معنى زائد على العلميه أو عدم دلالاته ، إلى : اسم ، ولقب ، وكنية. فأما الاسم هنا (1) فهو : علم يدل على ذات معينه مشخّصه ، دون زياده غرض آخر من مدح ، أو ذمّ ... ، مثل : سعيد ، كامل ؛ مريم ، بشينه ، وأشباهاها ؛ من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلاله على ذات المسمى وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفاده شيء يتصل بها ؛ كمدح أو ذم.

وأما اللقب فهو : علم يدل على ذات معينه مشخّصه ، مع الإشعار - بمدح أو ذمّ ؛ إشعارا مقصودا بلفظ صريح (2) ؛ مثل : (بشام ، الرشيد ، جميله) (السفاح ، صخر ، عرجاء).

ص: ٢٧٦

١- أى : فى باب المعارف ، لا فى باب تقسيم الكلمه ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف.

٢- لأن كل واحد من القسمين الآخريين للعلم (وهما : الاسم والكنيه) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحيه بعيده. غير أن المعول عليه فى اللقب - فوق دلالاته على الذات المعينه - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح يشعر بأحدهما إشعارا واضحا قريبا. فليس المراد من اللقب مجرد الدلاله على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معا ؛ الدلاله على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه. وهذا أهم من تلك الدلاله ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصورا عليها وحدها ، ومختص بها. وأما الكنيه فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب : - طبقا لما أسلفنا - ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكتفى عن شخص فيقول عنه : «أبو على» - مثلا - أو : «أم هانىء» - .. ولا يصرح بالاسم أو باللقب ، وإنما يرمى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيما وتقديسا ، أن يجرى اللسان به ، أو : تحقيرا ، وزرايه ، وأنه لا يستحق الذكر. وقد يجيء التعظيم أو التحقير ضمينا أيضا ، ولكن من ناحيه أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو لهب ، وأم الدواهي (القبله الذريه) فقد فهم المدح ، أو الذم ، فى الكنيه فهما ضمينا ، كشف عنه المضاف إليه. وقد يراد بالكنيه التفاؤل بأن يعيش صاحبها حتى يكون أبا أو أختا .. لفلان. وقد يراد التشاؤم ... ومما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنيه يؤدي أمرين معا ؛ هما : ١ - الدلاله على مسمى معين ب - والمدح أو الذم. غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكنايه تدل عليهما من طريق ضمنى ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف. وهذا هو الفارق بينها وبين اللقب. وشيء آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معا بلفظهما على مدح ظاهر ، أو ذم واضح : نحو : الحسين الصادق - الحطيئه الأجر ب - ومعنى الحطيئه : القصير - وفى مثل هذه الصوره يكون الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما - أولا دالا على المسمى : ليكون اسما له ابتداء ، مهما كان ذلك. وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعرا بمدح أو ذم فللقب ، وإن كان مصدرا باب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنيه. فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظه التصدير بأب أو أم ، - - أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولا ، أى : بعد وضع الاسم - راجع الصبان ، ج ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : «قال محمد هو ابن مالك ...» فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنيه هى المصدره بأحد الألفاظ المعروفه ، (أب - أم ...).

وأما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً (١)، بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمه من الكلمات الآتية: (أب، أم)، (ابن، بنت) (أخ، أخت) (عم، عمه) (خال، خاله)، مثل: الأعلام الآتية: (أبو بكر، أبو الوليد) (أم كلثوم، أم هانئ)، (ابن مريم، بنت الصديق) (أخو قيس، أخت الأنصار)، وهكذا (٢)... وليس منه: أب لمحمد، وأم لهند، وغيرهما من كل مالا إضافه فيه على الوجه السابق.

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفه قد يكون مرتجلاً أو منقولاً، مفرداً أو مركباً، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبه.

\*\*\*

الأحكام الخالصة بالتقسيمات السالفه، وتتركز في النواحي الأربعة

الآتية:

أولها: الأحكام الخاصه بإعراب العلم المفرد، والعلم المركب.

ثانيها: الأحكام الخاصه بالترتيب بين الاسم، والكنيه، واللقب، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان، أو ثلاثة.

ثالثها: الأحكام الخاصه بإعراب ما يجتمع منها.

رابعها: الأحكام المعنويه وبقية الأحكام اللفظيه الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس.

ص: ٢٧٧

١- والكنيه - مع تركيبها الإضافي - معدوده من قسم العلم الذى معناه إفرادى؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلميه. ولهذا حين يقع بعدها تابع كالتعت مثلا- فى قولنا: جاء أبو الفوارس الشجاع، فإن النعت، وهو هنا كلمه: «الشجاع» - يعتبر فى المعنى نعتاً للآتين معا، أى: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط؛ وإلا فسد المعنى. ولكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده. أى: أن لفظه تابع فى حركه إعرابه للمضاف، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معا. - راجع التصريح ج ٢ آخر باب الإضافه، عند الكلام على الشاهد الذى فى قول معاويه حين سلم من الطعنه ومات منها على بن أبى طالب: نجوت وقد بلّ المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب - والمرادى هو قاتل على رضى الله عنه.

٢- وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف؛ فلا يصح فى الكنيه أن يكون عجزها (وهو المضاف إليه) لقباً لصدرها؛ (وهو المضاف) لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه - فى الأغلب - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٥.

(١) فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وسميره ، وعبله ... فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجه الجمله المشتمله عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبرا ، أو فاعلا- ... أو مفعولا- ، أو مجرورا بالإضافه ، أو بالحرف ، أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجمله. تقول : حامد أديب ، إن حامدا أديب. أعجبت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمه : «حامد» بالضبط المناسب لموقعها (١) كالشأن في كل الأسماء المنفرده.

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافيا ، كعبد الله - أعرب صدره وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق (أى : على حسب حاجه الجمله ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو غير ذلك). ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائما. تقول : عبد الله شاعر ، فاز عبد الله ، صاحبت عبد الله ، سارعت إلى عبد الله ؛ فالمضاف - وهو كلمه : عبد - تغيرت حركه آخره بتغير حاجه الجمل ، وبقي المضاف إليه مجرورا لم يتغير.

وإن كان تركيبه إسناديا (مثل : فتح الله ... - الخير نازل) بقى على حاله قبل التسميه ؛ فلا يدخله تغيير مطلقا ، لا فى ترتيب حروفه ، ولا- فى ضبطها ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد فيعرب على حسب حاجه الجمله التى تحتويه ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا- ، ومفعولا ، وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجمله. إلا أن آخره يظل على حاله ملتزما حركته الأولى قبل العلميه فى جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمه واحده تلازمها علامه واحده للإعراب ، لا تتغير فى الرفع ، ولا فى النصب ، ولا فى الجر ، تقول : «فتح الله» نشيط. جاء «فتح الله». صاحبت «فتح الله» رضيت عن «فتح الله». فالعلم : (فتح الله) فى الجمله الأولى : مبتدأ ، مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على آخره للحكاية (٢).

ص : ٢٧٨

١- هذا الحكم عام ؛ يشمل الكلمه المبينيه إذا نقلت من معناها ، وصارت علما ، فقد جاء فى التصريح ، ج ٢ أول باب المنادى ما نصه : «قال الرضى فى باب العلم إذا نقلت الكلمه المبينيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب» ثم قال صاحب التصريح ما نصه : «فعلى هذا تقول فى : كيف ، وهؤلاء ومنذ ، ... أعلاما : يا كيف ، ويا هؤلاء. ويا كم ، بضمه ظاهره فهى متجدده للنداء»

٢- الحكايه الأصليه معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصليه ، ونعيد نطقه أو كتابته بالصوره التى سمعناها أو قرأناها ، من غير أن نغير شيئا من حروفه أو حركاته ، مهما غيرنا الجمل والتراكيب - - ويجوز أن نرده بمعناه إن لم تمنع مانع دينى أو غيره كإرادته النص عليه من غير إدخال تغيير فيه. (راجع مزيه الحكايه فى رقم ١ من هامش ص ٣٠ ثم من هامش : «ا» من ص ٤٤ م ٦٢ ح ٢) حيث الإيضاح المناسب. وإنما كانت الضمه مقدره هنا وفى كل حالات الرفع لأن الضمه الموجوده حاليا هى الضمه التى كانت فى العلم قبل أن يكون مبتدأ ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمه الخاصه بالمبتدأ.



وفى المثال الثانى : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدره على آخره للحكاية ، وفى الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحه مقدره للحكاية ، وفى الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسره مقدره للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثرا ظاهرا ، وإنما يتأثر بها تأثرا تقديريا.

ويقال فى المثال الثانى : «الخير نازل» حضر. إن «الخير نازل» حضر ، سلم على «الخير نازل» ، وهكذا فى كل مثال آخر من أمثله المركب الإسنادى ، وملحقاته (١) فإنه يكون معربا تقديرا لأجل الحكاية (٢).

وإن كان تركيبه مزجيا غير مختوم بكلمه : (ويه) ، مثل : رامهرمز ونيويورك ... فإنه يعتبر كالكلمه الواحده ؛ فيعامل من ناحيه الإعراب معاملة المفرد ، فيكون على حسب جملته ؛ مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، ... أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضمه من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحه فى الحالتين من غير تنوين (٣). تقول : رامهرمز جميله ، إن رامهرمز جميله ، سمعت

ص : ٢٧٩

١- يدخل فى هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ؛ مثل : ربما ، إنما .. والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن الرجل ... ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل : لن يسافر ؛ فكل علم من هذه الأعلام وأشباهاها ليس مركبا إسناديا ؛ لأنه ليس جملة. ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادى. أما العلم المركب من موصوف وصفه ؛ مثل : «محمد الفاضل» فقد اعتبره أكثر النحاه ملحقا بالمفرد ، فتجرى على الموصوف حركات الإعراب على حسب الجملة ، وتتبعه الصفه فى تلك الحركات. ولعل الأفضل أن يكون ملحقا فى حكمه بالمركب الإسنادى فيحكى ؛ منعا من اللبس ، ومنع اللبس محن أهم الأغراض التى تحرص عليها اللغة. وكذلك قالوا فى التمسية بمثل : «عالم أبوه» ومثل (مكرم محمدا) فإن كلمه «عالم» و «مكرم» تعرب حسب العوامل التى قبلها أما كلمه : «أبوه» و «محمد» إبقيان على حالهما. والأفضل أيضا أن يجرى على هذا النوع حكم المركب الإسنادى ؛ منعا من اللبس. فلا إن كانت الأساليب الصحيحه تخالفه ، فيجب اتباعها ، والقياس عليها. ولكنى لم أهتد إلى شىء مسموع عن العرب من تلك الأساليب ...

٢- هناك آراء أخرى فى طريقه إعرابه أهملناها ، لاعتبارات شتى ؛ فى مقدمتها ؛ أنها لا تلائم الحياه الحاضره ، ولا- تساير الأساليب المنتشره اليوم.

٣- لأنه ممنوع من الصرف للعلميه والتركيب المزجى ؛ فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا ، من غير أن يدخله التنوين مطلقا ؛ فى حاله من تلك الحالات ما دام علما. - كما سبق فى «ب» من ص ١٥٩ - فإن خرج من العلميه جاز تنوينه على الوجه الذى أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢.

برامهرمز ، فتتغير حركه الحرف الأخير وحده تبعا لحاله الإعراب ، ويبقى غيره على حالته الأولى.

فإن كان تركيبه مزجياً مختوما بكلمه : «ويه» (مثل : حمدويه - خالويه) كان كسابقه خاضعا لحاجه الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو : مفعولا ... إلخ ، إلا أن آخره فى كل هذه الأحوال يكون مبتدأ على الكسر - فى المشهور - تقول : خالويه - عالم جليل - وإن خالويه عالم جليل - ولخالويه شهره فائقه ... فقد وقعت كلمه : «خالويه» مبتدأ ، واسما لإن ، ومجروره باللام ، ولم تتغير حاله آخرها بتغير الجمل ؛ بل لزم البناء على الكسر ؛ فهى مبتدأ مبنية على الكسر فى محل رفع . وهى اسم إن مبنية على الكسر فى محل نصب ، وهى مجروره باللام مبنية على الكسر فى محل جرّ (١) ... وهكذا فى الأحوال التى تشابه ما سردناه.

ص : ٢٨٠

---

١- هذا الإعراب فى الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل - كما قلنا فى ص ١٢٠ ومعه إعراب آخر ؛ ففى حاله الرفع نقول : مرفوع بضمه مقدره ، منع من ظهورها حركه البناء الأصلى على الكسر . وفى حاله النصب منصوب بفتح مقدره منع من ظهورها حركه البناء الأصلى على الكسر . وفى حاله الجر مجرور بفتح مقدره منع من ظهورها حركه البناء الأصلى على الكسر ... نقول هذه العبارات أو ما يماثلها فى تأديده المراد .

من أنواع المركب المزجى ما يستعمل غير علم ؛ كالمركب العددي ، أى : الأعداد المركبه ، وهى ؛ أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما. فكل واحد منها مبنى دائما على فتح الجزأين فى جميع أحواله ، وفى كل التراكيب. ويقال فى إعرابه : مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجملة. ما عدا اثنى عشر ، واثنتى عشره ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى. فاثنا واثنتا ترفعان بالألف فى حاله الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء فى حالتى النصب والجر. أما كلمه : «عشر ، وعشره» فهى اسم مبنى على الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون فى المثنى. ويقال هذا فى إعرابهما - كما سبق (1) - وسيجىء تفصيل الكلام على هذا فى الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع.

وكالظروف المركبه ، مثل : (صباح مساء) فى مثل : (والدى يسأل عنا صباح مساء) أى : دائما. وكالأحوال المركبه فى مثل : «أنت جارنا بيت بيت» ، أى : ملاصقا ، وهذه الأعداد ، والظروف ، والأحوال - مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجملة ؛ تقول فى الأعداد : جاء أحد عشر رجلا ، وأبصرت أحد عشر رجلا ، ونظرت إلى أحد عشر رجلا. وتقول : أنا أسأل عنك «صباح مساء» أى : دائما. فهو ظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب. وتقول : أخى جارى «بيت بيت» فهو مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، حال ، فىكون اللفظ المركب مبتئا على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل - مثلا- ، أو شىء آخر يكون مرفوعا - ، وفى محل نصب لأنه مفعول به ، أو ظرف ، أو حال ، أو شىء آخر منصوب ، وفى محل جر ؛ لأنه مجرور. فأخر كل كلمه من الكلمتين يلزم حركه واحده لا- تتغير ؛ هى الفتحه. وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح ؛ فهو شبيه بالمركب المزجى المختوم بكلمه (ويه) حيث يلزم آخره حركه واحده هى البناء أيضا ، ولكن على الكسر - على المشهور - فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجملة. وهذا الإعراب فى الأمثله

ص: ٢٨١

١- فى «و» من ص ١٢٢ ، وفى «د» من ص ١٤١.

السابقه نوع مما يسمونه الإعراب : «المحلّي» (١) حيث يكون للكلمه حاله لفظيه ظاهره ، حلت محل أخرى غير ظاهره ، ولكنها ملحوظه برغم عدم ظهورها ؛ فتراعى فى التوابع وغيرها ، وهو غير «الإعراب التقديرى» الذى سبق الكلام عليه (٢).

وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفه هو الذى يحسن الأخذ به ، والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها ... والاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفه. وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها من يشاء فى فهم النصوص القديمه التى وردت بها ، واشتملت عليها.

فمن تلك الآراء أن المركب المزجى غير المختوم بكلمه : (ويه) يجوز فيه البناء على الفتح فى جميع حالاته. نقول : هذه بعلبك. إن بعلبك جميله. لم أسكن فى بعلبك ، فتكون مبنيه على الفتح دائما فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ.

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضافين (٣) ؛ فيكون صدره - وهو المضاف - معربا على حسب حاله الجمله ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه - مجرورا أبدا ؛ تقول ؛ هذه بعل بك. إن بعل بك جميله. لم أسكن فى بعل بك.

وفى هذه الحاله - وحدها - يحسن فى الكتابه فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطأ. بخلاف أكثر الحالات الأخرى. كما أن المضاف فى هذه الحاله إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنا دائما ، ولا تظهر عليه الحركه ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت «معدى كرب» ، فكلمه «معدى» مفعول منصوب بفتحه مقدره على الياء ؛ مع أن الفتحه تظهر على الياء دائما ، ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان (٤) -.

ص: ٢٨٢

١- ومن أنواعه أيضا جميع الأسماء المبنيه ؛ كأسماء الإشاره ، والموصول ، والضمير ، وبعض الأفعال المبنيه ، كالماضى الواقع فعل شرط أو جوابه ؛ فإنه مبنى فى محل جزم. وكذلك بعض الجمل كالتى تقع خبرا ، أو صفه ، أو حالا ... - انظر البيان فى ص

٨٠ ثم ١٧٨

٢- فى ص ١٧٨

٣- والإضافه هنا غير محضه للأسباب الموضحه فى موضعها الأنسب ، وهو باب الإضافه ، ج ٣ ص ٣٩ م ٩٣ وفى باب الممنوع من الصرف ١٧٦ م ١٤٧

٤- عند الكلام على المنقوص فى ص ١٧٧.

أما المركب المزجى المختوم بكلمه : (ويه) فقد أجازوا فيه حاله أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالفتحه ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيبويه إمام نحويّ كبير ، عرفت سيبويه ، وتعلمت من سيبويه.

ص: ٢٨٣

(ب) أما الترتيب بين قسمين (١) فيلاحظ فيه ما يأتي :

- ١ - لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، مثل : أبو الحسن عليّ بطل ، أو : عليّ أبو الحسن بطل.
- ٢ - لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛ مثل : الصّيدّيق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين.
- ٣ - يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب (٢).

مثل : عمر الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز (٣) الأمران ؛ مثل : المسيح (٤) عيسى بن مريم رسول كريم ، أو : عيسى بن مريم المسيح رسول كريم. ذلك أن «المسيح» أشهر من «عيسى». ومثل : السفّاح عبد الله أول خلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفّاح ... ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم.

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين (٥) غير واجب إلا في حالة واحده (٦) هي حالة اجتماع الاسم واللقب ؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز الأمران.

ص: ٢٨٤

١- أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء في ص ٢٨٧.

٢- أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء في ص ٢٨٧.

٣- وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنيه أم لم توجد.

٤- وهناك صورته أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ؛ هي : أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر. أى : الحكم على أحدهما بالآخر سلبيًا أو إيجابيًا. ففي هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه. فإذا قيل : من زين العابدين؟ فأجبت : زين العابدين على - فهنا بتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم ، لأنه محكوم به ... وإذا قيل : من على الذى تمتدحونه؟ فأجبت : على زين العابدين. فيتقدم الاسم هنا ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به. وهكذا - انظر رقم ٧ من هامش ص ٤٠١ ورقم ٢ من هامش ص ٤٤٩. فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما.

٥- معانى المسيح كثيره : منها : أنه يمسح الباطل ويزيله.

٦- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : واسما أتى ، وكنيه ، ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا يريد : أن العلم ثلاثه أنواع ؛ فيأتى اسما ، أو : كنيه ، أو : لقبا. ثم أشار إلى أن هذا - - (أى : اللقب) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنيه. ولكن هذا الرأى يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا- يتأخر إلا- مع الاسم فقط ، دون الكنيه - بالشرط الذى قدمناه - ولو أنه قال : «وأخرن ذا إن سواها صحبا» لكان أحسن ، وأوفق فى بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئًا سوى الكنيه.

(ح) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيتبع فيه ما يأتي :

١ - إن كان القسمان مفردين (١) مثل : «علّي سعيد» جاز اعتبارهما متضابفين (٢) فيكون الأول هو المضاف ، ويضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة. ويكون الثانى هو المضاف إليه ، وهو مجرور دائما ؛ تقول : غاب علّي سعيد ، عرفت علّي سعيد ، وسألت عن علّي سعيد (٣) ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حاله الجملة ويكون الثانى تابعا له (٤) فى جميع حركات الإعراب ؛ فتكون كلمه : «سعيد» مرفوعه أو منصوبه أو مجروره تبعا للكلمه

ص: ٢٨٥

١- وفى هذه الحاله لا بد أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنيه فى الأفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبه تركيبيا إضافيا كما سبق فى ص ٢٧٧. ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ؛ إذ الشىء لا يضاف - فى الأغلب - إلى نفسه ، طبقا للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٧.

٢- بشرط ألا- يمنع من الإضافه مانع. كوجود «أل» فى العلم الأول منهما ؛ مثل ؛ (السعد المقنع) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافه «السعد» إلى المقنع ؛ لأن الإضافه المحضه تمتع فيها «أل» من المضاف. كما تمتع الإضافه إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا فى ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلا ؛ فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى ؛ - كما سيجىء فى باب الإضافه ج ٣ ص ٣٥ م ٩٣ - والحاجه إلى هذا التأويل فى هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالى أفضل ؛ لخلوه منه. وهذا النوع من إضافه الاسم إلى المسمى ؛ (أى : إلى اللقب).

٣- جاء فى ص ٢٣ ج ١ من شرح المفصل ما ملخصه : إذا لقت علما مفردا بمفرد أضفت العلم إليه ، نحو : سعيد كرز. كان اسمه : «سعيدا» ، ولقبه «كرزا». فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب. وكذلك. «قيس قفه ، وزيد بطه». فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالأسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلميه ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : «زيدكم» ، فصار التعريف بالإضافه ، وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالألف واللام قبل التلقب - أى : إن وجدا من قبل - ؛ كما أنا إذا قلنا : «الشمس» كان معرفه بالألف واللام ، وإذا قلنا : «عبد الشمس» - كان من قبيل الأعلام. فالعلم يفقد التعريف بالعلميه عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفا جديدا بالإضافه. وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب) ... اه ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤.

٤- فيعرب الثانى بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثه جائزه. إلا- إن منع من البدل مانع مما ذكره فى بابيه ؛ فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخرا. هذا وإعراب الثانى تابعا للأول على وجه من الأوجه الثلاثه ، قوى لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب فى الحاله الأولى ؛ حاله اعتبارهما متضابقين لما فيها من التأويل الذى أشرنا إليه فى رقم ٢.

الأولى ؛ وهى علىّ. ولا- دخل للكنيه هنا لأن الكنيه مركبه تركيبا إضافيا ، فتدخل فى الأحوال الثلاثه الآتية الخاصه بالمركب الإضافى ، ولا تدخل فى المفرد الذى نحن بصدده - كما أشرنا من قبل -.

٢- وإن كان القسمان ، مركبين معا تركيب إضافه ؛ مثل : «عبد العزيز سعد الله» فإن المضاف الأول ، وهو : «عبد» يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، ويكون المضاف الثانى ، وهو : «سعد» تابعا له (١) فى حركات إعرابه.

٣- وإن كان الأول هو المفرد والثانى هو المركب تركيب إضافه ؛ مثل : «على زين العابدين» - أعرب المفرد على حسب حاله الجملة ، وجاء المضاف الذى بعده تابعا له فى حركته ؛ تقول : علىّ زين العابدين شريف. إن عليّنا زين العابدين شريف. وما ذا تعرف عن علىّ زين العابدين؟

ويجوز شىء آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافا ؛ يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثانى ؛ تقول : علىّ زين العابدين شريف ، إن علىّ زين العابدين شريف. ماذا تعرف عن علىّ زين العابدين ؛ فتكون كلمه : «علىّ» معربه على حسب العوامل ، ومضافه. وتكون كلمه : «زين» مضافه إليها مجروره.

٤- إن كان الأول هو المضاف والثانى هو المفرد ؛ مثل : زين العابدين علىّ - فإن صدر الأول ؛ أى : المضاف ، يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، ويعرب المفرد تابعا له ، تقول : زين العابدين علىّ شريف ، إن زين العابدين عليّنا شريف ، عطفت على زين العابدين علىّ.

أما المركب المزجى وملحقاته ، والمركب الإسنادىّ فلا يعتد بتركيبيهما فى هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزله المفرد عند اجتماعه بقسم آخر وتجرى عليه أحكام المفرد السابقه (٢).

ص: ٢٨٦

١- فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف ؛ بالإيضاح الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحه الماضيه.

٢- مع ملاحظه حاله الإعرابه الخاصه بكل منهما - كما شرحناها فى ص ٢٧٧ وما بعدها - فالمركب الإسنادى يلزم آخره حركه واحده ؛ رفعا ، ونصبا. ، وجرا ، بسبب الحكايه. والمركب - ... - المزجى المختوم بكلمه «ويه» يلزم آخره حاله واحده ؛ وهى : البناء على الكسر - فى الأغلب -. وإن لم يكن مختوما بكلمه «ويه» : رفع بالضمه من غير تنوين ، ونصب وجر بالفتحه من غير تنوين فيهما ؛ لأنه ممنوع من الصرف - فى الأشهر -. وهذه هى الأحكام الإعرابه التى يجمل الاقتصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل فى باب اللهجات التى لا- تناسب حاضرننا ... ويلاحظ كذلك أن الثانى فى الصور السالفه كلها يجوز فيه «القطع» المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٨



وإلى هنا ينته الكلام على الترتيب والإعراب (١) بين قسمين عند اجتماعهما. أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : (الاسم ، والكنية ، واللقب) فإيراعى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض. إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم (٢) ؛ ففى مثل : عمر بن الخطاب الفاروق - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو : الكنية ، أو اللقب. إلا صورته واحده لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمه «الفاروق» على «عمر».

ص: ٢٨٧

١- وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذى سلكناه وإن يكونا مفردين فأضف حتما ، وإلا أتبع الذى ردف يريد : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود - وجب عنده إعرابهما متضايين ؛ فالأول - وهو المضاف - يعرب على حسب حاله الجملة ، والثانى يعرب مضافا إليه مجرورا. هذا رأى ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافى فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبه ، وإنما هى جائزه كالإتباع : بل الإتباع أفضل. ثم يقول : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا معا مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركبا إضافيا والثانى مفردا ، أو العكس - فإن الأول يعرب على حسب حاجه الجملة ، والثانى يكون تابعا له فى حركة الإعراب (فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف) ومعنى «الذى ردف» أى : الذى جاء ردفا للأول ، أى : بعده ، متأخرا عنه. ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال : وجملة ، وما بمزج ركباً ذا إن بغير : «ويه» تم - أعربا أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله «جملة» وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمه : «ويه» فإنهما يعربان على حسب حاجه الجملة. وقد شرحنا طريقه إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقه إعراب المركب المزجى المختوم بويه. ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله : وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس ، وأبى قحافه وعبد شمس : علم على جد معاويه ، وأبو قحافه : علم على والد أبى بكر الصديق. وفى هذا البيت الذى قبله إشاره إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيبيا مزجيا ، والعلم المركب تركيبيا إضافيا.

٢- إلا فى الصورتين الجائزتين ، وقد أوضحناهما فى (ص ٢٨٤).

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى ما سبق أيضا. أما الثالث فىكون تابعا للأول فى حر كاته (١).

\* \* \*

د - هذا ، وما يخص الأقسام السالفه من الأحكام المعنويه وباقى الأحكام اللفظيه الأخرى فقد سبق الكلام عليها (٢).

ص : ٢٨٨

١- ويجوز فيه أيضا ما يسمى : (القطع) وهو جائز فيه وفى غيره على التفصيل الآتى : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثه ، فإنه يجوز دائما فى الثانى والثالث - إن وجد - : (القطع) وهو المخالفه للأول فى حر كته ، والانفصال عنها إلى حر كه الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعا جاز أن تقطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان منصوبا جاز أن تقطع ما بعده إلى الرفع. وإن كان الأول مجرورا جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو النصب ، زياده على الجر .. تقول فى : سعد زغلول : اشتهر سعد - زغلولا - بالخطابه ، فىجوز قطع كلمه : «زغلول» عن الرفع. أى : عن أن تكون مثل الأول فى حر كته ، وعن أن تكون تابعا له. وإنما تكون منصوبه ، مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو : أريد ... أو نحو ذلك. وفى مثل : عرفت سعدا - زغلول - يجوز فى كلمه : (زغلول) الرفع ؛ فتكون مقطوعه عن حر كه الأول غير تابعه له ؛ فتعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو ، مثلا- وفى مثل : سمعت عن سعد - زغلول - يجوز فى كلمه (زغلول) الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعه له ... وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفه الثانى والثالث لحر كه الاسم الأول. فإذا كان الأول مرفوعا جاز فى غيره النصب ، فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولا- به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصوبا جاز فى الباقى الرفع مع إعرابه خبر مبتدأ محذوف. وإذا كان الأول مجرورا جاز فى الباقى الرفع أو النصب أو الجر مع إعرابه فى كل حاله بما يناسبها. أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذى أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضا ، فغرض بلاغى ؛ هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماما خاصا ؛ لرفعه شأنه ، أو حقاره منزلته. وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبه أقوى ؛ وهى : مناسبه حذف المبتدأ وجوبا ص ٤٦٣ م ٣٩ أما موضعه الأصيل وبيانه الأكمل فباب النعت من الجزء الثالث. ص ٣٧٥ م ١١٥.

٢- فى صفحتى ٢٦٣ و ٢٦٤ وما بعدهما.

تعريفه : اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشاره حسيه إليه ؛ كأن ترى عصفورا فتقول وأنت تشير إليه : «ذا» رشيق ؛ فكلمه : «ذا» تتضمن أمرين معا ، هما : المعنى المراد منها : (أى : المدلول) ، وهو : : جسم العصفور ، والإشارة إلى ذلك الجسم فى الوقت نفسه. والأمران مقترنان ؛ يقعان فى وقت واحد (٢) ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر.

والغالب أن يكون المشار إليه (وهو : المدلول) شيئا محسوسا (٣) كالمثال

السابق.

وكان تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ؛ أو سياره ، وتقول : ذا كتاب - ذا قلم - ذى سياره. وقد يكون شيئا معنويا ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسأله فى نفسك ، وتقول : ذى مسأله تتطلب التفكير - ذا رأى أبادر بتحقيقه ...

### تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين ؛ قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه من ناحيه أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع (٤) ... ، مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل (٥) ، وعدمه فى كل ذلك (٦). وقسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه أيضا ، ولكن من ناحيه قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد (٧).

ص: ٢٨٩

١- اسم الإشارة اسم مبهم كما سيجىء البيان فى «ج» من ص ٣٠٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦

٢- انظر ص ٨٦.

٣- مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسيه. أما مدلولها - وهو المشار إليه - فقد يكون حسيا وهو الأصل ، وقد يكون معنويا.

٤- إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعيا فله حكم خاص سبق بيانه فى رقم ٣ من هامش ص ٢١ وفى رقم ٦ من ص ٢٣٩.

٥- والمراد بالعقل : من له قدره على الفهم ، والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد تلك القدره لسبب عارض. وقد يعبر النحاه أحيانا «بالعالم» بدلا من : العاقل.

٦- إذا اختلف المشار إليه فى التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز فى اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسى عندنا. وهذه الثروه يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروه يجب العناية بها. ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبى رائع وهذه مزيه يسعى وراءها الأديب ، أو : وهذا مزيه يسعى وراءها الأديب ومن الأمثله قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِزَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ) - وقد أشرنا لهذا فى رقم ٧ من ص ٢٣٩ وسيجىء فى ص ٤١٤.

٧- تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ومن معه.

(أ) ما يشار به للمفرد المذكور مطلقا ؛ (أى : عاقلا أو غير عاقل) : وأشهر أسمائه «ذا» (١). نحو : ذا طيار ماهر - ذا بلبل صدّاح (٢).

(ب) ما يشار به للمفردة (٣) المؤنثة - عاقله وغير عاقله - وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوءه بالذال هى : ذى - ذه - ذه - بكسر الهاء مع اختلاس (٤) كسرتها - ذه - بكسر الهاء مع إشباع الكسره (٥) نوعا - ذات (٦).

وخمسة مبدوءه بالتاء ، هى : تى - تا - ته - ته ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسره - ته (٧) - بكسر الهاء مع إشباع الكسره نوعا. تقول : ذى الفتاه

ص: ٢٩٠

١- «ذا» هو الأشهر. ويحسن الاقتصار عليه حرصا على التيسير والإيضاح ، وترك ما عداه مما هو مسموع بقله عند العرب ؛ مثل : «ذاء» ، بهمزة مكسوره. و «ذائه» بهمزة مكسوره دائما ، بعدها هاء مكسوره كذلك ، و «ذاؤه» بهمزة وهاء مضمومتين دائما. و «آلك» - للبعيد - بهمزة ممدوده هى اسم الإشاره ، بعدها لام مكسوره للبعد ، فكاف للخطاب (أى : ذلك). فهذه الألفاظ الواردة لإشاره المفرد المذكور خمسة ؛ سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها فى الكلام القديم ، مثل قول القائل : هذلوهُ الدفتر خير دفتر فى يد قرم ماجد مصدر مع الاقتصار فى استعمالنا على «ذا» كما سبق.

٢- المفرد إما أن يكون مفردا حقيقه كالمثالين المذكورين ، أو حكما ؛ كالإشاره إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجمع مسارح للخيرات ، هذا الفريق غالب. وأيضا فى مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد. أما الخريف فبين ذلك : أى : بين المذكور من الحار والبارد. ومما وقعت الإشاره به للجمع حكما قول الشاعر : ولقد سئمت من الحياه وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد

٣- سواء أكانت مفردة حقيقه كما مثل ، أم حكما : مثل الفرقه والجماعه - على الوجه المتقدم فى رقم ٢ -

٤- الاختلاس هو : النطق بالحركه خفيفه سريعه ، مع عدم إطاله الصوت بها.

٥- الإشباع إيضاح الحركه ، مع تقويتها وإطاله الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف عله مناسب لها ؛ - كالواو بعد الضمه ؛ والياء بعد الكسره - وهو حرف عله زائد يقال له : حرف إشباع. ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا : «ذهى» بإثبات الياء الناشئه من إطاله الصوت بالكسره.

٦- ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشاره ، ولا نتابع الرأى القائل : إن اسم الإشاره هو «ذا» وحدها ، وإن التاء للتأنيث. والغالب فيها الضم ، فهى إشاره مبنيه على الضم فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها فى جملتها.

٧- ويجوز إثبات الياء الناشئه من الإشباع هكذا «ته».

شاعره ... تى الفتاه محسنه ... وكذا الباقي منهما (١).

(ح) ما يشار به للمثنى المذكور مطلقا - أى : عاقلا وغير عاقل - ، وهو لفظه واحده : «ذان» رفعا ، وتصير : «ذين» نصبا وجزا (٢).  
تقول : ذان عالمان ، إن ذين عالمان ، سلمت على ذين ، فيعرب كالمثنى ، أى : «ذان» : مبتدأ مرفوع بالألف. «ذين» : اسم : «إن» منصوب بالياء. «ذين» ، مجرور بعلى ، وعلامه جره الياء أيضا.

(د) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقا ، وهو لفظه واحده : «تان» رفعا «وتصير : تين» نصبا وجزا ؛ تقول : تان محسنتان ؛ إن تين محسنتان ، فرحت بتين المحسنتين. «تان» مبتدأ مرفوع بالألف. «تين» اسم : «إن» منصوب بالياء. «تين» مجرور بالياء ، وعلامه جره الياء.

(ه) ما يشار به للجمع مطلقا (مذكرا ومؤنثا ، عاقلا وغير عاقل) هو لفظه واحده : «أولاء» (٣). ممدوده فى الأ-كثر ، أو : أولى مقصوره ؛ مثل : أولئك الصانع نافعون. ومثل : «إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا» (٤).

ص: ٢٩١

١- يقول ابن مالك : بذنا لمفرد مذكر أشربذى ، وذه ، تى ، تا ، على الأثنى اقتصر أى : أشر للمفرد المذكر بكلمه : «ذا» واقتصر فى الإشارة إلى الأثنى على كلمه : «ذى» و «ذه» و «تى» و «تا». ولم يذكر الباقي.

٢- يقول ابن مالك : و «ذان ، تان» ، للمثنى المرتفع وفى سواه «ذين». «تين». اذكر تطع أى : للمثنى فى حاله رفعه صيغتان ؛ هما : ذان ، وتان ، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه : «ذان» للمثنى المذكر المرفوع ، و «تان» للمثنى المؤنث المرفوع) ، وفى سوى الرفع يقال فيهما : «ذين» بالياء والنون. ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها فى : «ذان ، وتان» وكذلك فى (ذين وتين) لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحه. أى : أنها تتحرك بالفتحه فى حالتى نصبهما وجرهما إذا شددت النون - وستجىء الإشارة لهذا فى هامش ص ٣٠٩.

٣- يقول ابن مالك : وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى ...

٤- المد والقصر عند اللغويين والقراء - كما سبق عند الكلام على المقصور فى رقم ٥ من هامش - - ص ١٧٠ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ وكذا رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ - يكون فى المعرب وفى المبني كما نرى هنا فى كلمه : «أولاء» أما عند النحاه فمقصوران على المعرب. والمقصود بالمد فى البيت السالف (فى رقم ٣) الإشباع الذى شرحناه فى رقم ٥ من هامش ص ٢٩٠ وهو المد الصرفى الذى يقضى بوجود همزه فى آخر الكلمه بعد ألف المقصور. أما الهمزه التى فى أول كلمه : «أولى» فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زياده واو بعدها فى الكتابه للفرق بينها وبين كتابه : «الأولى» التى هى اسم موصول - كما ستجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ - وهذه العله لا تثبت اليوم على التمييز. وقد آن الوقت لإعادته النظر فى قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون ولا سيما المجمع اللغوى.

أما القسم الثانى من أسماء الإشاره ، وهو الذى يلاحظ فيه المشار إليه من ناحيه قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثه أنواع :

(أ) الأسماء التى تستعمل فى حاله قربه. هى : كل الأسماء السابقه الموضوعه للمفرد ، والمفرده ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف فى الحركات أو الحروف ، ومن غير زياده شىء فى آخرها.

(ب) الأسماء التى تستعمل فى حاله توسطه للدلاله على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هى : بعض الأسماء السابقه بشرط أن يزداد فى آخر اسم الإشاره الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : «كاف الخطاب الحرفيه (1)». فإنها وحدها - بغير اتصال لام البعد بها - هى الخاصه بذلك. وهى تلحق الآخر من بعض أسماء الإشاره ، دون بعض آخر ؛ فتلحق آخر أسماء الإشاره التى للمفرد المذكر ، والتى للمثنى ، والتى للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذانك المكافحان محبوبان - تانك الطيبتان رحيمتان - أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولئك (بمد كلمه : «أولاء» وقصرها).

ص : ٢٩٢

١- هذه الكاف حرف مبنى ، وليست ضميرا ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشاره مضافا ؛ وهى مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشاره بجميع أنواعه - حتى المثنى منه - لا يضاف ، لأنه (ما عدا المثنى) مبنى - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٠١ - ، والمبنى فى أكثر حالاته لا يضاف. ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها فى غير كلمه : «هنا» الآتية فى ص ٢٩٥ - تتصرف (كما تتصرف الكاف الاسميه التى هى ضمير خطاب على حسب المخاطب) فتكون الحرفيه مبنيه على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبه نحو : ذاك - ذاك. وتلحقها علامه التشبيه ، وميم جمع المذكر ، ونون النسوه ؛ نحو : ذاكما - ذاكم - ذاك. وهذا هو «التصرف الكامل» وهو أشهر اللغات وأسمائها ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأنه يساعد على زياده الإيضاح ومنع اللبس. وهناك لغه أخرى لا تلحق بها علامه ، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث. وهذا هو «التصرف الناقص». وهو فى درجته أقل من الأول. ويلى هذا «عدم تصرفها» مطلقا. فتبنى على الفتح فى جميع أحوال الخطاب.

وكذلك تلحق ثلاثه من أسماء الإشاره الخاصه بالمفرده المؤنثه ، هي : (تى - تا - ذى) ؛ نحو : تيك الدار واسعه ... ولا تلحق آخر السبعه الأخرى التى للمفرده المؤنثه ، فباستبعاد هذه السبعه تكون بقيه أسماء الإشاره التى للقرب صالحه للتوسط أيضا

«ملاحظه» : هذه الكاف تلحق اسم إشاره للمكان وهو يعتبر فى الوقت نفسه ظرفا من ظروف المكان ؛ ونعنى به الظرف : «هنا» - وسيجىء أيضا إيضاحه قريبا (١) - ؛ نحو : هناك فى أطراف الحديقه دوح ظليل.

ولا- تلحق آخر اسم الإشاره إذا كان مبدوءا بحرف التنبيه : «ها» وبينهما فاصل ؛ كالضمير فى مثل : هأنذا محب للانصاف ؛ فلا يقال فى الأفصح : هأنذاك - كما سيجىء (٢) -.

وخلصه ما تقدم أن الأسماء التى للمتوسط هى الأسماء السابقه التى للقرب. ولكن بشرط زياده «كاف» الخطاب الحرفيه فى آخر الاسم للدلاله على التوسط ؛ تقول : ذاك الطائر مغرد ... ، تيك الغرفه واسعه ... وبشرط أن كاف الخطاب الحرفيه لا تدخل فى اسماء الإشاره الخاصه بالمفرده المؤنثه إلا فى ثلاثه : «تى» و «تا» و «ذى» ولا تدخل فى السبعه الأخرى - على الصحيح -. وهذا هو الموضع الثانى الذى لا تدخله تلك الكاف (٣).

(ح) الأسماء التى تستعمل فى حاله بعده.

لا- سبيل للدلاله على أن المشار إليه بعيد إلا بزياده حرفين فى آخر اسم الإشاره ، هما : لام فى آخره تسمى : «لام البعد» يليها «كاف الخطاب» الحرفيه حتما ، ولا- توجد «لام البعد» بغيرها. وهذه اللام تزداد فى آخر بعض الأسماء دون بعض : فتزداد مع «الكاف» فى آخر أسماء الإشاره التى للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه. وفى آخر ثلاثه من الأسماء التى لإشاره المفرده (وهى الثلاثه التى تدخلها «كاف» الخطاب الحرفيه دون السبعه الأخرى التى لا تدخلها) ؛ نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحه. وتزداد فى آخر كلمه : «أولى» المقصوره التى هى اسم إشاره للجمع

ص : ٢٩٣

١- ص ٢٩٥.

٢- ص ٢٩٥.

٣- وكذلك لا تدخل فى اسم الإشاره : «ثم» ، ولا اسم الإشاره المنادى ؛ نحو : يا هذا - كما سيجىء فى رقم ٥ هامش ص ٢٩٥ ، وفى باب المنادى ، ج ٤.



مطلقا ، نحو : أولا- لك المغتربون فى طلب العلم جنود مخلصون ، دون «أولاء» الممدوده التى اسم الإشاره للجمع - فى الرأى الأرجح - فلا يقال : أولاء لك (١) المغتربون مخلصو ...

ولا تزداد فى اسم الإشاره الذى للمثنى المؤنث أو المذكر. ولا فى اسم الإشاره المبدوء بحرف التنبيه : «ها» ، والمختوم ب «كاف» الخطاب الحرفيه ؛ فلا يصح فى مثل : «هذاك وهاتاك» أن يقال : هذا لك ، ولا هاتا لك ... على اعتبار «اللام» فيهما للبعد ، و «الكاف» حرف خطاب.

ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زياده لام البعد وحدها بغير «كاف» الخطاب الحرفيه بعدها ، ولهذا يمتنع زياده «لام البعد» فى آخر الأسماء الخاليه من تلك «الكاف» إما لأن «الكاف» لا تدخلها مطلقا ؛ كالأسماء السبعه التى لإشاره المفرده ، وإما لأنها تدخلها ولكن اسم الإشاره خال منها عند الرغبه فى إلحاق لام البعد بآخرها. وإن شئت فقل : إن أسماء الإشاره التى تستعمل فى حاله البعد لا بد أن يزداد فى آخرها حرفان معا : لام تسمى : لام البعد (٢) ، وحرف الخطاب (الكاف) بعدها ؛ نحو : ذلك السباح بارع. وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب ؛ فيجوز إلحاقها بآخر أسماء الإشاره التى للمفرد والمفرده بشرط وجود تلك الكاف. ويمتنع إلحاقها بأسماء الإشاره التى لا تدخلها الكاف مطلقا (٣) ، أو التى تدخلها ، ولكنها غير موجوده فيها عند الرغبه فى إلحاق اللام. وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمه «أولى» المقصوره ، دون الممدوده ، - على الأرجح - ودون المثنى بنوعيه أيضا.

ويصح أن تدخل : «ها» التى هى حرف تنبيه (٤) على اسم الإشاره الخالي من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء ... وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفاصل - كالضمير - بين «ها» واسم الإشاره. ؛ نحو هذاك - هاتاك ... لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البعد معهما ، فلا يجوز

ص: ٢٩٤

- ١- هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، نحو : «ذلك» و «تالك» ... وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها من ساكن آخر ؛ كالياء ، أو الألف فى اسمى الإشاره : تى وتا. تقول : تلك ، وتلك ...
- ٢- هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، نحو : «ذلك» و «تالك» ... وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها من ساكن آخر ؛ كالياء ، أو الألف فى اسمى الإشاره : تى وتا. تقول : تلك ، وتلك ...
- ٣- وهى الأسماء السبعه التى أشرنا إليها فى الحاله الثانيه «ب».
- ٤- سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ما سيذكر. وإما إشعار غير الغافل إلى أهميه ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ويقبل عليه.

هذا لك (١). وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد (٢).

وتمتنع الكاف إن فصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة فاصل (٣)؛ كالضمير في نحو: هأنذا (٤) مخلص. فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله كاف الخطاب (٥)، وإذا لا تدخله لام البعد أيضا.

بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان: هنا، و: «ثم» وكلتاهما تفيد الإشارة مع الظرفية (٦) التي لا تتصرف (٧). فأما: «هنا» فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: «هنا العلم والأدب». وقد يزداد في أولها حرف التنبيه: «ها» نحو: هاهنا الأبطال؛ فهي في الحالتين سواء.

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان أيضا، فهي اسم إشارة وظرف مكان معا وهي ظرف مكان لا يتصرف، فلا تقع فاعلا، ولا مفعولا، ولا مبتدأ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان. ولا تخرج عن الظرفية إلا لشبهه الظرفية (٨). وهو معها الجر بالحرف «من» أو «إلى»، نحو: سرت من هنا إلى هناك.

ص: ٢٩٥

١- يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا: (مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد ويهمل الوسط؛ لأنه يدخله في البعيد): ..... ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام؛ أو: معه واللام إن قدمت «ها» ممتنعه

٢- المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي: (أ) أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضا. (ب) أولاء ممدوده (ج) اسم الإشارة المثني؛ مذكرا ومؤنثا. (د) اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه، والمختوم بكاف الخطاب. (ه) اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب.

٣- كما سبق في ص ٢٩٣.

٤- أصله: (ها أنذا) ولكن قواعد رسم الحروف تقضى بكتابه متصل الحروف: «هأنذا».

٥- والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث؛ وقد سبق الكلام عليها وكذلك لا تدخل على اسم الإشارة: «ثم» - كما سيجيء - ولا على اسم الإشارة المنادى: نحو: يا هذا، كما هو مبين في باب المنادى، ج ٤، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هامش ٢٩٣.

٦- إذا وقع الظرف: «ثم» خبرا يجب تقديمه على المبتدأ، وكذلك الظرف «هنا» إذا سبقه حرف التنبيه «ها» كما سيجيء في ص ٤٥٣ - وهذا رأى صاحب الهمع (ح ١ ص ١٠٢، ومن نقل عنه - كالصبان - عند كلامهما على تقديم الخبر) بحجه أن «ها» التي للتنبيه واجبه الصدارة كما يقول «الهمع» والرأى وحجته ضعيفان مدفوعان بالأدلة القوية المؤيدة بالسمع أيضا وهي مدونه في ص ٥٥ من مجله المجمع اللغوى القاهرى الجزء الثامن عشر، والظاهر: أن الأغلّب - لا الواجب - في الظرف «هنا» المسبوق بالتنبيه هو تقديمه على المبتدأ، ويصح تأخيره كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤.

٧- توضيحها في رقم ١ من ص ٣٠٢.

٨- توضيحها في رقم ١ من ص ٣٠٢.

فيأذا زاد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب (١) وحدها أو مع «ها» التنييه صارت مع الظرفيه اسم إشاره للمكان المتوسط ؛ مثل : هناك ، أو : «ها هناك» فى الحديقه الفواكه. وإن اتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحه واللام صارت مع الظرفيه اسم إشاره للمكان البعيد ؛ مثل : هنالك فى الصعيد أبداع الآثار. وفى هذه الصوره تمتنع «ها» التنييه ، لأن «ها» التنييه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا -.

وقد يدخل على صيغتها بعض تغيير ، فتصير اسم إشاره للمكان البعيد ؛ من ذلك : هُنَّا ، هُنَا ، هُنْتُ - هُنْتُ ... فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفيه الإشاره للمكان البعيد.

وأما الأخرى : «ثُمَّ» فاسم إشاره إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم فثم الجلال والعظمه. وهى (٢) كسابتها ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن «ثُمَّ» للبعيد خاصه ، ولا تلحقها «ها» التنييه ، ولا كاف الخطاب ، وهما اللذان قد يلحقان نظيرتها. وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التانيث المضبوطه - غالبا - بالفتح ؛ فيقال ثَمَّه (٣).

ص: ٢٩٦

١- ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفرده ومفتوحه ، مهما تغير المخاطب ؛ ولذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفه. أما الكاف مع غيرها فقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ أنها تكون متصرفه كامله التصرف ؛ وهذا هو الأحسن. وقد تكون ناقصه التصرف فى رأى آخر ، وقد تكون غير متصرفه مطلقا فى رأى ثالث.

٢- يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله : وبهنا أو : ها هنا أشر إلى داني المكان ، وبه الكاف صلا فى البعد. أو بَثْمَ فه ، أو : هُنَّا أو بهنالك ، انطقن ، أو هُنَّا يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمه : هنا ، من غير «ها» التى للتنييه ، أو مع «ها» التنييه ؛ فتقول : «ها هنا». أما عند الإشاره إلى البعد فصل الكاف بكلمه : «هنا». و «ها هنا» ، أو : جىء باسم إشاره آخر يفيد البعد ؛ وهو : ثم ، أو : هُنَّا أو : هنالك .. ولا- تخرج هذه الظروف (ثم وكذا هنا ، باستعمالاتها المختلفه) من الظرفيه إلا- إلى شبه الظرفيه ، وهو : الجر بالحرف : «من» ، أو إلى (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٢).

٣- من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغنى عنها فى حال الوقف فقط. ومنهم من يستغنى عنها بهاء ساكنه يشبها فى حال الوقف فقط : ويسمونها : «ها السكت». ومنهم من يبقى هاء السكت فى الوصل أيضا ؛ فيجعل الوقف والوصل سيان. وكل هذه لهجات نحن فى غنى عنها اليوم مكتفين بالكلمه مجردة من كل زياده ، أو مع زياده التاء المربوطه ، المتحركه بالفتحه ؛ منعا للآراء الكثيره التى لا داعى لها فى حياتنا القائمه ، ولا أثر لها إلا العناء والإبهام. وحسب المتخصصين - وحدهم - أن يعرفوا هذه اللغات لفهم النصوص القديمه دون استعمالها.

ومما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، أى : ظرفا - يقع فيه أمر من الأمور ومعنى من المعانى - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه باعتباره وعاء وظرفا إلا بواحد منهما. ومن أجل هذا كانا فى محل نصب على الظرفيه (١) لا يفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى. أما بقيه أسماء الإشارة فتصلح لكل مشار إليه ، مكانا أو غير مكان. إلا أن المشار إليه إذا كان مكانا فإنه لا يعتبر ظرفا ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعه جميله ، فكل واحده من كلمتى : «مكان». و «بقعه» مشار إليه ، دال على المكان ، ولكنه لا يسمى ظرفا.

وفى الجدول الآتى بيان أسماء الإشارة فى الأنواع الخمسه السابقه (٢) ؛ وهى التى يلاحظ فيها المشار إليه من ناحيه إفراده ، وتثنيته ؛ وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، العقل ، وعدمه ، فى كل حاله ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

ص: ٢٩٧

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١.

٢- فى ص ٢٩٠ وما بعدها.

صورة

□

ص: ٢٩٨

صورة

□

ص: ٢٩٩

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولا : حاله المشار إليه من ناحيه : (إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه) و (تذكيره ، أو تأنيته) (عقله ، وعدم عقله) ثم نعرف ثانيا : حالته من ناحيه : (قربه ، أو توسطه ، أو بعده).

(١) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب ؛ فالمشار إليه إن كان مفردا مذكرا - عاقلا أو غير عاقل - كرجل وباب ، نختار له : «ذا» ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب محكم. فكلمه «ذا» اسم إشارة ، مبني على السكون في محل رفع ، لأنها مبتدأ في هذه الجملة ، وقد تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى ، فمثال محلها المنصوب : نجح العلماء في إرسال القذائف إلى القمر ؛ فنزلت على سطحه ، وإن ذا من عجائب العلم. وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصر عصر ال

علم ، والجدّ في العلا ، والجهد

ومثال محلها المجرور قول الآخر :

ولست بأمّعه (١) في الرجال

أسائل عن ذا ، وذا ، ما الخير؟

فهى مبنيه دائما. ولكنها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجمل.

وإن كان المشار إليه مفردا ، مؤنثه عاقله أو غير عاقله - مثل : فتاه وحديقه - فاسم الإشارة المناسب لها هو : «ذى» أو إحدى أخواتها مثل : ذى غرفه بديعه - ذى فتاه ماهره ... وهى اسم إشارة مبنيه دائما على السكون في محل رفع ، لأنها مبتدأ ، هنا ، أما فى جملة أخرى فمبنيه أيضا ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من الجملة.

وإن كان المشار إليه مثنى مذكرا - للعاقل أو غيره - مثل : فارسين - وقلمين -

ص: ٣٠٠

١- الإمعه : من لا أهميه له ، ولا رأى ، وإنما يسأل غيره عن كل شىء ، ويتابعه بغير تفكير.

فاسم الإشارة المناسب له : «ذان» رفعا ، و «ذين» نصبا وجرا ؛ فيعرب (١) كالمثنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذين الفارسين ، اقتديت بذين الفارسين - ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذين القلمين ، كتبت بذين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف في حاله الرفع ، ومنصوب ومجرور بالياء في حالتي النصب والجر. وكذا في كل جملة تشبه هذه.

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثا - للعاقل أو غيره - (ومنه : فصيحتان ، وردتان ...) . فاسم الإشارة الذي يناسبه هو : «تان» رفعا ، و «تين» نصبا وجرا ، فيعرب إعراب المثنى ؛ تقول : تان فصيحتان ، إن تين فصيحتان ، أصغيت إلى تين الفصيحتين. وتان وردتان - شملت تين الوردتين ، حرصت على تين الوردتين ؛ فاسم الإشارة (٢) هنا كسابقه - معرب إعراب المثنى. وكذا في كل جملة أخرى.

وإن كان جمعا للعاقل أو غيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتيننا باسم الإشارة المناسب ؛ وهو «أولاء» ممدوده أو مقصوره ، تقول : أولاء الطلاب نابهون ، أولاء الأبواب مفتحة. واسم الإشارة هنا ممدود مبني على الكسر في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ. أما في جملة أخرى فيكون مبتدئا أيضا ولكنه في محل رفع ، أو نصب. أو جر على حسب موقعه من الجملة التي يكون فيها. ومثله : «أرلى» المقصوره. إلا أنها في جميع أحوالها مبنيه على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة.

وإن كان المشار إليه مكانا أتيننا بكلمه : «هنا» وهي إشارة وظرف مكان معا

ص: ٣٠١

١- من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني لا- يثنى ولا- يجمع ... وحجه هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما الألف والياء ؛ وهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاه ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم. وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمه من الكلمات السابقه (أى : «ذان» ، و «ذين» ، و «تان» و «تين») لا- يصح إضافتها إلى كلمه بعدها ؛ لأن الإضافه المحضه تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا. واسم الإشارة معرفه ؛ فلا تفيده الإضافه شيئا. هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناه - مبنيه ، والمبني من أسماء الإشارة لا- يضاف - غالبا - . فالكاف الواقعه في مثل «ذانك» و «تانك» رفعا ، ونصبا ، وجرا حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه في رقم ١ من هامش ص ٢٩٢) ، وليست ضميرا مضافا إليه ؛ إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المثنى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ).

٢- من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني لا- يثنى ولا- يجمع ... وحجه هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما الألف والياء ؛ وهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاه ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم. وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمه من الكلمات السابقه (أى : «ذان» ، و «ذين» ، و «تان» و «تين») لا- يصح إضافتها إلى كلمه بعدها ؛ لأن الإضافه المحضه تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا. واسم الإشارة معرفه ؛ فلا تفيده الإضافه شيئا. هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناه -



مبنيه ، والمبنى من أسماء الإشارة لا- يضاف - غالبا - . فالكاف الواقعه فى مثل «ذانك» و «تانك» رفعا ، ونصبا ، وجرا حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢) ، وليست ضميرا مضافا إليه ؛ إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المشى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ).

فهى مبنية على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - فى محل نصب (١)؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - تقول ؛ هنا موطن العلم ؛ أى : فى هذا المكان. وقد يكون قبلها «ها» التى للتنبية وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هى والكاف المفتوحة نحو : ها هناك. وقد يلحقها الكاف واللام معا بشرط عدم وجود «ها» التى للتنبية.

ومثلها. «ثم» فهى اسم إشاره للبعد وظرف مكان معا - ولا- يتصرف - ، مبنية على الفتح فى محل نصب (٢) تقول : ثم مقر السماح. أى : هناك. ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المفتوحة فتقول : ثم ميدان للتسابق الأدبى. ولما كانت «ثم» تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ولا اللام.

ومما تقدم نعلم :

أن كل مشار إليه له اسم إشاره يناسبه ؛ وكل اسم إشاره مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشاره مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة. وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : «ذان» للمذكر المثنى «وتان» للمؤنث المثنى ؛ فيعران إعراب المثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان - كما سبق (٣) - فشأنهما فى ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشاره ؛ لا يجوز إضافه شىء منه مطلقا.

(ب) وإذا عرفنا حالته فى ناحيه قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شىء من طريقه إعراب الأسماء السابقه. فإن وجد فى آخر واحد منها كاف الخطاب الداله على التوسط (نحو ذاك ... هناك) قيل فيها : «الكاف» حرف خطاب ، مبنى لا محل له من الإعراب. وإن وجد معها لام البعد أحيانا ، مثل : «ذلك» - وهذه

ص: ٣٠٢

١- بشرط ألا يسبقها حرف الجر «من» أو : «إلى» - كما تقدم فى ص ٢٩٥ - ، فإن سبقها فهى فى محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفيه إلا لشبهه الظرفيه ، وهو الجر بالحرف : «من» أو : «إلى». ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف. والظرف غير المتصرف لا يترك نصب على الظرفيه إلا إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «من». لكن الظروف الثلاثه : (هنا - ثم - أين) قد تجر بالحرف : «إلى» أيضا. (راجع الصبان فى هذا الموضوع). ويزاد على الثلاثه السالفه الظرف : «متى» ، إلا أنه قد يجز بالحرف «حتى» أيضا -

كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ - وفى ح ٢ باب الظرف م ٧٩.

٢- بالشرط السالف فى رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزميلتها.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢.

اللام لا توجد منفردة عن الكاف - كما أشرنا (١) - قيل فيها : اللام حرف للبعد ، مبنى على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تلك ... لا- محل لها من الإعراب. وإن وجد في أول اسم الإشارة «ها» التي للتنبيه ؛ مثل : «هذا» قيل فيها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا- محل له. (مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمه : «هنا» حرف خطاب لا يتصرف مطلقا فهو مبنى على الفتح دائما ، أما بعد غيرها فيجوز أن تتصرف (٢).

ص: ٣٠٣

---

١- في «ج» من ص ٢٩٣.

٢- راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ ...

(١) للمناسبة هنا وللأهميه نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعه الصحيحه فى ص ٢٠٣ وهو أنه : يجوز الفصل بين : «ها» التى للتنبيه واسم الإشاره بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنت ذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد ... وقد يكون الفصل بغير الضمير قليلا ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها - والله - ذا الرجل محب لوطنه. وكذلك «إن» الشرطيه - مثل ها - إن - ذى حسنه تتكرر يضاعف ثوابها ... وقد تعاد «ها» التنبيه بعد الفصل ، لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع.

والشائع هو دخول : : «ها» التى للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشاره ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم. ومن غير الشائع - مع صحته طبقا للبيان والأمثله المتعدده التى فى ص ٢٠٣ - دخولها إذا كان خبره غير اسم إشاره ، نحو : هأنذا ساهر على صالح الوطن.

ويستأنس لهذا أيضا - وإن كان فى غنى عنه لكنه فى معرض التخصيص - بما جاء فى الصبان والخضرى معا فى باب الحال عند الكلام على العامل المضمن معنى الفعل ، كتلك ، ولت ، وكأن ، وحرف التنبيه ... حيث قالوا فى التمثيل لحرف التنبيه : (هأنت زيد راكبا ...) . ه وهذا لمجرد الاستثناس فقط فقد سقت الأمثله الفصحى الوارده عنم يستشهد بكلامه من العرب.

«ملاحظه» يتعين أن يكون اسم الإشاره المبدوء بكلمه : «ها» التى للتنبيه مبتدأ فى مثل : هذا أخى. لأن «ها» التنبيهيه لها الصداره (١) بشرط أن تنصل باسم الإشاره مباشره لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل الضمير بينهما فى مثل : «هأنذا» فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشاره هو الخبر. ويجوز : «هذا أنا» ولكن الأول

ص: ٣٠٤

١- قلنا فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ إن هذا رأى صاحب الهمع (ج ١ ص ١٠٢ ومن ردهه ؛ كالصبان) وإن الحكم بتقديم اسم الإشاره المبدوء بحرف التنبيه «ها» ، تقديما واجبا على الخبر هو حكم مدفوع بأدله قويه يؤيدها السماع ؛ طبقا للبيان والإيضاح المذكورين هناك. والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر لا واجب.

أحسن وأسمى فى الأساليب الأدبيه العالیه - كما ستجىء الإشاره لهذا فى رقم ٨ من ص ٤٥٤ ، وتكملتها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٥.

(ب) عرفنا (١) أن كلمه «هنا» اسم إشاره للمكان القريب ، وظرف مكان معا. وقد تقع : «هناك» و «هنالك» و «هنا» المشدده - أسماء إشاره للزمان ؛ فتنصب على الظرفيه الزمانيه ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت

فهناك يعترفون أين المفرع

أى : فى وقت تشابه الأمور. وكقوله تعالى عن المشركين (٢) : (يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ...) إلى أن قال : (هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ) ، أى : فى يوم حشرهم.

وكقول الشاعر :

«حَتَّ نَوَارٍ وَوَلَاتٍ هُنَا حَتَّتْ

وبدا الذى كانت نوار أجنت».

أى : ولات فى هذا الوقت حين (٣).

(ح) يطلق النحاه على أسماء الإشاره وأسماء الموصول اسما خاصا ؛ هو «المبهمات» ، لوقوعها على كل شىء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ، وعدم دلالتها على شىء معين ، مفضّل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها ؛ فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصله ، نحو : رجع الذى غاب ، كما سيجىء (٤). واسم. الإشاره لا- يزول إبهامه إلا- بما يصاحب لفظه من إشاره حسيه كما عرفنا. ولذلك يكثر بعده مجىء النعت ، أو البدل ، أو عطف البيان ؛ لإزاله إبهامه ، ومنع اللبس عنه ؛ تقول ؛ جاء هذا الفضل. جاء هذا الرجل (٥).

ص: ٣٠٥

١- فى ص ٢٩٥.

٢- فى سوره : يونس ، ورقم الآيه ٢٨ ، وما بعدها.

٣- «لات» فى الشاهد : مهمله ، لا تعمل عمل «لا». بسبب تقديم الخبر وهو : «هنا». ولا يصح أن تكون : «هنا» اسمها : لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق فى ص ٢٩٥ - ولا- تخرج عن الظرفيه إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف «من» أو : «إلى» ... فلا تكون اسما لناسخ ، ولا غير ذلك ، ولأنها معرفه ، و «لات» لا عمل لها فى المعرفه. (ومما يلاحظ أن خروجها عن الظرفيه قد يكون إلى الجر بالحرف «إلى» وهذا لا يكون فى غيرها وغير «ثم» ، و «أين» ومثلها : «متى» لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : «حتى» أيضا - دون بقيه الظروف غير المتصرفه ؛ فإنها - غالبا - لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٢).

وسيجيء الكلام على هذا الشاهد عند الكلام على : لات ص ٥٤٨.

٤- فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦.

٥- إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقا فإعرابه نعتا هو الأفضل. أما إذا كان جامدا فالأفضل إعرابه بدلا ، أو عطف بيان - لما سيجيء فى بابهما ج ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع.

الموصول قسمان : اسمى ، وحرفى . وسنبدأ بالأول (١).

تعريفه : نقدم له بالأمثله الآتيه :

(أ) فرح الذى ... - سمعت الذى ... - أصغيت إلى الذى ...

(ب) فرح الذى (حضر والده) - سمعت الذى (صوته مرتفع) - أصغيت إلى الذى (فوق المنبر).

(ج) وقفت التى ... - احترمت التى ... - لم أشهد التى ...

(د) وقفت التى (تخطب) - احترمت التى (خطبتها رائعه) - لم أشهد التى (أمام المذيع).

فى كل جملة من جمل القسم الأول : «أ» كلمه : «الذى» فما معناها؟ وما المراد منها؟ إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح : فلا ندرى أهو : سعد ، أم على أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال؟ ولا- نعرف أهو حيوان آخر؟ أم نبات ، أم جماد؟ وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد؟ إذا هو اسم غامض المعنى (٢) ، مبهم (٣) الدلاله. ولهذا الغموض والإبهام أثرهما فى غموض المعنى الكلى للجملة وإبهامه.

ص: ٣٠٦

١- لأنه أحد المعارف التى نحن بصدددها. أما الثانى فحرف ؛ لا دخل له بالمعارف ، فليس مجال الكلام عليه هنا. ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول. وسيجىء فى ص ٣٦٨.

٢- خفى المعنى.

٣- أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣١ إلى أن المراد بالمبهم فى باب الموصولات هو : المجل الذى لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد. (كما جاء فى حاشيه التصريح) وقد سبق فى «ج» من آخر الصفحه الماضيه أن أسماء الإشاره تسمى هى والموصولات : «الأسماء المبهمه» ، وأوضحنا هناك سبب التسميه ، وأنه وقوعها على كل شىء ؛ من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل لذلك الشىء إلا بأمر خارج عن لفظها. جاء فى المفصل ج ٥ ص ٨٦ ما ملخصه : إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمه فالمراد بها ضربان فقط ؛ أسماء الإشاره والموصولات - كما ألمحنا فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٠ ... والفرق بين المضممر والمبهم أن ضمير الغائب يبين بما قبله فى الغالب - وهو الاسم الظاهر الذى يعود عليه المضممر ؛ نحو قولك : محمد مررت به. - والمبهم الذى هو اسم الإشاره - - يفسر بما بعده ، وهو : الجنس. كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه. والمعنى بالإبهام : وقوعها على كل شىء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى. هذا معنى الإبهام فيها. لا- أن المراد به التثكير ؛ ألا- ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه. والقسم الثانى من المبهمات هو : اسم الموصول كالذى ، والتى ، ومن ، وما ... وكلها معارف بصلاتها ؛ فيانها بما بعدها أيضا. إلا أن أسماء الإشاره تبين باسم الجنس.

والموصلات تبين بالجمل بعدها - أو أشباه الجمل - . والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامه النكره عليها ؛ وهى : «رب» وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جاءني الذي عندك العاقل ، وتقع أيضا وصفا للمعارف نحو : جاءني الرجل الذي عندك. وكلها مبهمه ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشاره كذلك ... ٥١. والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن اسم الزمان المبهم الذي يجيء إيضاحه في مكانه المناسب من الأجزاء التاليه ، ومنها ج ٢ ص ٢٠٥ م ٧٨ وكذلك يختلف عن المنادى المبهم والمراد به نداء «أى» وأيه» و «اسم الإشاره - كما سيجيء في باب المنادى ج ٤



لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم المبهم الغامض بجمله اسميه ، أو فعلية تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جمله (١) - رأينا المعنى قد اتضح ، وزال الغموض والإبهام عنه ، كما فى القسم الثانى «ب».

وكذلك الشأن فى قسم «ج» حيث اشتملت كل جمله فيه على اسم غامض مبهم هو : «التي» ؛ وقد امتد الغموض منه إلى المعنى الكلى للجمله ؛ فجعله غامضا. لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد الاسم : (التي) بجمله مشتمله على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جمله ؛ فزال عنه الإبهام أولا ، وعن الجمله تبعاله ، كما فى القسم «د».

فكلمه «الذى» و «التي» وأشباههما تسمى : «اسم موصول». وهو : اسم مبهم يحتاج - دائما (٢) - فى تعيين مدلوله ، وإيضاح الماد منه - إلى أحد شيئين بعده ؛ إما : جمله (٣) وإما شبهها ، ولا بد فى الجمله من ضمير يعود عليه ، أو ما يبنى عن الضمير.

ألفاظ الموصول الاسمى :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام (ويسمى : مشتركا).

ص : ٣٠٧

- ١- شبه الجمله هو : الظرف والجار مع مجروره. وهنا نوع خاص آخر سيجىء فى ص ٣٤٧ هو الصفه الصريحه وتكون صلته «أل» الموصوله. ولا تكون صلته لغيرها ولا تدخل فى شبه الجمله إلا فى هذه الصوره. انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٢١
- ٢- فتخرج - مثلا - النكره الموصوفه بجمله ؛ نحو : «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله» ؛ لأن حاجتها إلى الجمله ليست دائمه : وإنما هى مؤقتة بمداه وصفها فقط ، لا فى سائر أحوالها.
- ٣- وهذه الجمله أو ما يقوم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمي موصولا ؛ فهو موصول بها ، أو وهى مصوله به.

فالمختص : ما كان نصًّا في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصورا عليها وحدها ، فلنوع المفرد المذكر ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .

والعام أو المشترك : ما ليس نصًّا في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ، وليس مقصورا على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها .

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعه على الأنواع الآتية :

اللفظ المختص

النوع الذى يستعمل فيه

١ - الذى (١) .....

ويختص بالمفرد المذكر ؛ سواء أكان عاقلا ، أم غير

عقل ؛ تقول : الذى كتب الرسالة منشىء - الذى يتلأأ فى السماء نجم .

وكلمه : «الذى» مبنيه على السكون دائما فى كل

أحوالها . غير أنها تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من

الجملة .

٢ - التى (٢) .....

وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة كانت أم غير عاقلة

؛ تقول : التى رسمت الصورة بارعه - التى أنارت الكون شمس كبيره .

وكلمه «التى» مبنيه على السكون دائما فى كل أحوالها

؛ وتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

٣ - اللذان .....

واللذين (٣)

ويختص بالمثنى المذكر ؛ عاقلا أو غير عاقل .

ففى حالة الرفع تحذف الياء من الاسم المفرد وهو : «الذى»

ونجىء بعلامتى التشبيه (الألف والنون المكسوره). وفى حالة النصب والجر نحذف

الياء أيضا من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتى التشبيه ؛ وهى : الياء المفتوح ما

قبلها والنون المكسوره بعدها ؛ نحو : نجا اللذان استعدادا.

ص: ٣٠٨

- 
- ١- تكتب بلام واحده وتحذف الثانيه ؛ لأن كثره الاستعمال لا تجعل القارئ يشتبه فى حقيقتها.
  - ٢- تكتب بلام واحده وتحذف الثانيه ؛ لأن كثره الاستعمال لا تجعل القارئ يشتبه فى حقيقتها.
  - ٣- كلتاها تكتب بلامين.

النوع الذى يستعمل فيه

عاونت اللذين استعدا ، قصدت إلى اللذين استعدا.

ونحو : العلم والمال هما اللذان يبينان الأمم - إن اللذين شاهدتهما صديقان

كريمان - بادرت إلى اللذين شاهدتهما.

والأحسن أن تكون «اللذان» و «اللذان» معربتان إعراب

المثنى ، وأن تكون نونهما مكسوره من غير تشديد فى جميع أحوالها (1) -

رفعا ونصبا ، وجرا

ص: ٣٠٩

١- هذا هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه. ويجوز أن تكون مكسوره أيضا مع التشديد ، ولكنها فى حالة النصب والجر تقتضى فتح الياء قبلها ؛ تقول : اللذان ، اللذين .. فتكون فى التشديد وعدمه كنون «ذان» و «تان» اسمى الإشاره حيث يصح فيهما الأمران كما أسلفنا. - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ - تقول فى حالة الرفع : ذان - تان - أو : ذان - تان. وفى حالتى النصب والجر : ذين - تين - أو ذين - وتين. فالنون فى كل الأمثله السابقه صالحه للتشديد وعدمه لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها. وإلى ما سبق يشير ابن مالك. موصول الاسماء : اللذى ، اللتى ، اللتى : اللتى واليا إذا ماثنيا لا تثبت بل ما تليه أوله العلامه والنون إن تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شدد أيضا وتعويض بذاك قصدا يقول : أَلْفَاظُ الْمَوْصُولِ الْأَسْمَى هِيَ : «الذى». ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفيا بالمقابله التاليه ؛ حيث يقول إن اللتى : (أى : المفرده) لها : «التي». ثم أوضح أن الياء فى كلمتى : «الذى» و «التي» لا تثبت ، ولا تبقى عند تثنيتهما فتحذف ، ويجىء بعد الحرف الذى وليته - أى : جاءت بعده - علامتا التثنيه ؛ وهما الألف والنون رفعا ، أو الياء والنون نصبا وجرا. وصرح بأن تشديد النون فى التثنيه لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون فى «ذين» و «تين» اسمى إشاره جائز أيضا - كما سبق فى - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ - وأن التشديد فى هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التى حذفت من غير داع لأجل التثنيه. وهذا تعليل يجب إهماله. لأن العله الصحيحه هى استعمال العرب ليس غير.

اللفظ المختص

النوع الذى يستعمل فيه

٤ - اللتان - اللتين

ويختص بالمشئى المؤنث ؛ عاقلا : وغير عاقل .

وينطبق عليه كل ما سبق فى : «اللذان» ؛ من حيث حذف

ياء المفرد ، وزيادة علامتى التثنيه وإعرابه إعراب المشئى ، ومن حيث تشديد النون

وعدم تشديدها ؛ تقول ؛ اللتان تحسنان عملهما تفوزان - أعراف اللتين فازتا - أكبرت

شأن اللتين فازتا ...

٥ - الألى (١) ، مقصوره او

: الألاء . ممدوده

للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى

الألى هاجروا فى طلب العلم ، أو الألاء .... وراقتنى «الألى» ، خدمن بلادهن

بإخلاص ... أو : الألاء . ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح :

هم الألى وهبوا للمجد أنفسهم فما يباليون مالاقوا

إذا حمدوا ...

والألى بالقصر مبنيه على السكون . أما الممدوده فمبنيه على الكسر ، وكلاهما فى

محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة .

٦ - اللذين (٢)

لجمع المذكر العاقل ؛ تقول : اللذين ينقادون للغضب

يلاقون شر العواقب .

وكلمه : «الذين» لا تتغير حالتها رفعا ولا نصبا ولا

جرًا ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائما في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب

موقعها من الجملة. وهذا الرأي وحده هو الأولى بالاتباع (٣).

ص: ٣١٠

- 
- ١- من الواضح أن : «الألى» اسم جمع (وهو ما يدل على معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه ... - انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٤) وليست جمعا ، إذا لا- ينطبق عليها شروطه. وتكتب بغير واو بعد الهمزة. بخلاف «أولى» اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهمزة - كما في هامش ص ٢٩٢ - . وقد سبق القول : - في رقم ٥ من هامش ص ١٧٠ ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ وكذا رقم ١ من ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ - أن النحاء لا- يطلقون المقصور والممدود إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين. أما اللغويون والصرفيون فيطلقونهما على المعرب وعلى المبنى منهما. وبرأيهم جرى التعبير هنا وفي اسم الإشارة أيضا.
  - ٢- ليست جمع مذكر لأنها لا تنطبق عليها شروطه فهي ملحقة به ، وتكتب بلام واحده.
  - ٣- يحسن إهمال الرأي الآخر الذى يعربها إعراب جمع المذكر فى كل حالاتها ؛ فيرفعها بالواو والنون (اللدون). وينصبها ويجرها بالياء والنون ؛ فيقول ندم اللدون أهملوا - ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين هزموا.

النوع الذى يستعمل فيه

٧، ٨ - اللات ، أو : اللاتى .

واللاء ، أو : اللاتى

وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول :

اللّات سبقن فى الميدان العملى كثيرات ، ومنهن اللّاء اشتهرن بالاختراع ... أو

اللاتى أو : اللاتى . وامتألاً البحر بالسفن اللات تشقه طولاً وعرضاً ، وهى محمله

بالضائع المتنوعه اللاء تنتقل بين أطراف المعموره ... أو اللاتى أو : اللاتى (١).

(واللات واللاء مبنيتان على الكسر. أما اللاتى

واللاتى فمبنيتان على السكون). وكلها فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جرّ ، على

حسب موقعها من الجمله

وإلى هنا انته الكلام على المشهور من الألفاظ المختصه الثمانيه. ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء «بأل» الزائده لزوماً ؛ فلا

يمكن الاستغناء عنها (٢) وأنها جميعاً مبنية ما عدا ألفاظ التثنيه ؛ فيحسن إعرابها.

ص: ٣١١

١- وإلى ما سبق فى ٤ ، ٥ يقول ابن مالك. جمع الّذى : «الألى» ، «الذّين» مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً يريد : أن كلمه «الذى» تجمع جمعاً لغوياً - وهو الذى يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحويه - على «ألى» ، وعلى «الذّين». «الذى» يستعمل للمفرد المذكر ، ويقابل المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : «الألى» و «الذّين» ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بأنهما للجمع. وزاد أن «الذّين» للجمع مطلقاً ؛ أى : فى جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ؛ فىأتى فيه بالواو رفعاً ، ويعربه فى هذه الحاله ، وكذا فى حالتى النصب والجر ، وعلامتهما موجوده وهن الياء والنون. ويقول ابن مالك مشيراً ؛ إلى ما مر فى ٧ و ٨ : بالّغات والّلاء : «التي» قد جمعاً والّلاء كالألذّين نذراً وقعا أى : أن «التي» وهى اسم موصول للمفرده المؤنثه مطلقاً تجمع على «اللات» ، «واللاء» جمعاً لغوياً يدل على مجرد التعدد - كما سبق - ، لا- جمعاً نحوياً ، إذ أنها ليست مستوفيه لشروط الجمع النحوى. فإذا كانت كلمه : «التي» للمفرده المؤنثه فالذى يقابلها ويحل محلها فى جمع المؤنث هو : «اللات» و «اللاء». ولم يذكر أنهما بالياء فى آخرهما وبغير الياء

أيضا. ثم بين أن كلمه : «اللاء» قد تستعمل - قليلا - للعقلاء مكان كلمه : «الذين» وتحل محلها لجمع المذكر من الناس فتقول :  
جاء اللاء زرعوا الحقل ؛ أى : الذين.

٢- فى الأشهر الأوضح ويقول شارح المفصل : (ج ١ ص ٤١٣) ما نصه : - باختصار قليل - (... إذا ثبت أن : «أل» لا تفيده هنا -  
فى باب اسم الموصول - التعريف كان زيادتها - - لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : «الذى» وأخواته مما فيه «أل» إنما  
دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات ، نحو قولك :  
مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفه النكره نكره. فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكرها أرادوا  
أن تكون فى المعارف مثل ذلك ؛ فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل  
نكرات ، والنكره لا تكون وصفا للمعرفه. ولم يمكن إدخال «أل» التى للتعريف على الجمله لأن «أل» هذه من خواص الأسماء ،  
والجمله لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ «الذى» قبل دخول «أل» لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا فى أوله «أل» ليحصل  
لهم بذلك لفظ المعرفه الذى قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى (...). اه. وقد سبقت الإشارة لبعض ما سبق فى هامش ص ١٠١.  
وكل ما تقدم فخيالى محض لا يعرف العربى الأصيل عنه شيئا. أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده.



أما ألفاظ القسم العام (وهو المشترك) فأشهرها : سته ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية (١). فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ؛ لأنه مبني ، وبنائه على السكون ، إلا لفظه : «أى» فإنها قد تبني ، وقد تعرب ، - كما سيجيء في ص ٣٢٧ -

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفه كان الذى يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يجيء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التي تزيل أثر الاشتراك (٢).

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحي استعمالها :

(١) من (٣) : أكثر استعمالها في العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واساك ، وخير منه من كفاك شره . وقول الشاعر :

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه

على نائبات الدهر حين تنوب

وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن كتبت - ومن كتبنا ، ومن كتبنا ، ومن كتبوا ، ومن كتبنا .

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الكلام يدور في شيء له أنواع متعددة ، مفصله بكلمه :

ص: ٣١٢

١- أى : مادته المكونه من الحروف وضبطها ...

٢- سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صله الموصول ، والرابط ص ٣٣٧ م ٢٧ -

٣- يتردد ذكرها أحيانا في اصطلاح النحاه باسم «من» المعرفه الناقصه ، يريدون : «من التي هي اسم موصول . ومثلها : «ما» الموصوله ؛ حيث يطلق عليها اسم . - ما» المعرفه الناقصه ، - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣١٦ -

«من» وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيره مختلفه ؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛ كالبومه ....

(ب) إذا وقع من غير العاقل أمر (١) لا يكون إلا من العقلاء ، فعندئذ نشبهه بهم ، وننزله منزلتهم (٢) في استعمال : «من». كأن تسمع البلبل يشدو بلحن شجيّ واضح التنغيم ، فتقول : أطربني «من» يغنى فى عشه بأطيب الأناشيد. وكأن ترى القمر يشرف عليك كأنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يطل علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى ... وكالغريب الذى يقول للطيور المسافره : هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى وخلانى ...

(ج) أن يكون مضمون الكلام متجها إلى شىء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك تراعى أهميه العاقل ؛ فتغلبه على سواه. مثل : أيها الكون العجيب ، من فيك ينكر قدره الله الحكيم؟

ص: ٣١٣

---

١- ولو تخيلا منا ، وتنزيلا له منزله الذى يحصل ...

٢- لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شىء لا ينسب (نفيًا أو إثباتًا) إلا إلى العاقل أجرينا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما.

كلمه : «من» سواء أكانت موصولة أم غير موصولة ؛ من الكلمات المفردة المذكوره من ناحيه لفظها ، ولكنها من ناحيه معناها قد تكون غير ذلك. ومن هنا يصح أن يعود الضمير عليها مفردا مذكرا (١) ، مراعاها للفظها - وهو الأكثر (٢) - . ويجوز فيه مراعاها المعنى المراد وهو كثير (٣) ؛ فمن الأول قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ)

ص: ٣١٤

١- سبقت مواضع التطابق بين الضمير ومرجعه في «ج» من ص ٢٣٦ وتجيء لها بقيه في ص ٤١٠ وما بعدها. وإذا كانت «من» موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : «الذى» إلا أن «من» لا تكون - فى أحد الآراء القويه - صفه ، ولا موصوفه ؛ بخلاف «الذى» ؛ تقول : رجع الطائر الذى هاجر ، وجاء الذى رحل الظريف ، فتقع كلمه : «الذى» صفه وموصوفه ؛ بخلاف «من». - راجع ص ٣٤٠

٢- (كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ١١٦ وفى رقم ٨ من ص ٢٣٦). وإنما يكون الأكثر فى الضمير مراعاها لفظها فى غير الحالات الآتية : - وسيشار إلى بعضها فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٠ - ١ - أن يحصل لبس من مراعاها لفظها ؛ نحو : أعط من سألتك ؛ فلا يجوز من سألتك. ب - أن يكون فى مراعاها اللفظ وقوع فى قبح ؛ نحو : من هى حمراء خادمتك. بمعنى : «من هى حمراء - هى خادمتك» فيجب مراعاها المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ، لكيلا تكون كلمه : «حمراء» المؤنثه خبرا عن الضمير المذكر. وكذلك العكس فى نحو : من هو أحمر «جاريتك» ؛ فلا يقال : من هى أحمر جاريتك ؛ لكيلا يكون الخبر (وهو كلمه أحمر) مذكرا ، والمبتدأ الضمير مؤنثا. وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر : (هو أحمر) متطابقان فى التذكير وهما صله الموصول. ولكن اسم الموصول (من) مفرد مذكر ، وخبره «جارية» مؤنث. ولا مانع من هذا. لو لا - أن الموصول مع صلته كالشئ الواحد ، والصله هنا متطابقه فى التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزله الخبر عن الصله ؛ فيقع التخالف الممنوع : فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث.

٣- وقد يراعى المعنى كثيرا بعد مراعاها اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ). وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ . وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ، كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا . فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) - وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٠ أما مراعاها المعنى أولا ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه.

ففاعل «يؤمن» مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ «من». ومن الثانى قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) وقول الفرزدق :

تعال ، فإن عاهدتني لا تخونني

نكن مثل من - يا ذئب - يصطحبان

فالفاعل فى الآيه واو الجماعه ، وفى البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى «من» مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (بلى مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ). فالضمائر فى الشطر الأول من الآيه مفردة مذكوره ؛ مراعاة للفظ : «من». بخلافها فى الشطر الثانى فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : «من» وقوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ...)

ففاعل الفعل : «يقنت» ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : «من» أما الضمائر بعده فللجمع المؤنث : أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : «من».

ص: ٣١٥

٢ - «ما» وأكثر استعمالها في غير العاقل (١)، وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما (٢) ؛ تقول : أعجبنى ما رسمه «علی» وما رسمته «فاطمه» - وما رسماه - وما رسمتاه - وما رسموه - وما رسمنه. وقد تكون للعاقل في مواضع :

(١) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقصد تغليب غير العاقل لكثرتة : نحو قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) وقول الشاعر :

إذا لم أجد في بلده ما أريده

فعندي لأخرى عزمه وركاب

(ب) أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض صفاته ، معا ؛ نحو أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار. فكأنك تقول : أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفه بالجهد ، أو بالحريه ؛ فأنت تريد أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفا آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده. ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح. تريد أن تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفه بالعلم ؛ ومن كانت ذاته موصوفه بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفه بالصلاح. فالمقصود أمران : الذات ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها.

(ح) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بعد شبها لا تدري أهو إنسان أم غير إنسان ؛ فتقول : إني لا أتبين ما أراه ، أو لا أدرك حقيقه ما أراه ... وكذلك لو علمت أنه إنسان ولكنك لا تدري أموث هو أم مذكر؟ ومنه قوله تعالى على لسان مريم : (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَقَبَّلْ مِنِّي ...)

ص: ٣١٦

١- قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاه أحيانا باسم : «ما» المعرفه الناقصه ؛ يريدون التي هي اسم موصول. كما يطلق على «من» الموصوله اسم المعرفه الناقصه أيضا - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣١٢ - وهي غير «ما» التي تعدّ حرف موصول (انظر ص ٣٧١ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٢).

٢- لما كانت «ما» من الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك جاز في الضمير العائد إليها أن يكون مطابقا للفظها أو لمعناها ، كالذي سبق في - من» الموصوله - ص ٣١٤ -.

(١) تصلح (من) و (ما) للأمر الخمسه الآتية :

١ - اسم موصول : مثل : قوله تعالى : ( ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ).

وقول الشاعر :

إن شرّ الناس من يبسم لى

حين ألقاه ، وإن غبت شتم

٢ - اسم استفهام ، مثل : من عندك؟ ما معك من المال؟

٣ - اسم شرط ، مثل : من يعمل سوءا يجز به - وما تصنع من خير تجد جزاءه خيرا.

٤ - نكرة موصوفة ، مثل : رب من نصحته استفاد من نصحك (أى : ربّ إنسان نصحته استفاد ...) ورب من معجب بك ساعدك. ورب ما كرهته تحقق فيه نفعك (أى : رب شيء كرهته) وربّ ما مكروه أفاد (١) ... ومن هذا قول الشاعر :

الصدق أرفع ما اعتزّ الرجال به

وخير ما عود ابنا فى الحياه أب

والغالب : فى «من» إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمه : «إنسان» ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهى نكرة غير موصوفة ، وتسمى : تامه. وتكون أيضا - بمعنى : إنسان.

كما أن الغالب فى «ما» التى هى نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمه : «شئ» ولا بد أن يقع بعدها صفة لها. وإن لم يقع بعدها صفة فهى نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شئ ، أيضا ، وتسمى : تامه.

٥ - نكرة تامه (أى : غير موصوفة) - وهى التى سبقت الإشارة إليها - مثل.

رب من زارنا اليوم. ربّ ما عزّد مساء. أى : ربّ إنسان زارنا ، وربّ شئ عزّد. فالجمله الفعلية - فى المثالين فى محل رفع ، خبر.

ص: ٣١٧

١- والدليل على أن «من» و «ما» فى الأمثلة السابقه نكرة موصوفة أنهما مجروران برب ؛ وهى لا- تجر - غالبا - إلا النكرات. وبعدها جمله ، والجمله بعد النكرة صفة (هذا ولا توصل كلمه «ما» النكرة الموصوفة بكلمه : «رب» فى الكتابه).

(ب) تختص «ما» دون «من» بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :

١ - التعجب ؛ مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا.

٢ - النفي ؛ مثل : ما الخائن صديق ، أو : صديقا. وقول العرب : ما ذهب من مالك ما وعظك (١).

٣ - أن تكون كافه ؛ وهى التى تدخل على العامل فتكفّه (أى : تمنعه عن العمل ، وتتركه معطلا) كأن تدخل على حرف جر ، أو على ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجل زارنا نفعناه - ربما يود المهمل لو كان سبّاقا. إنما الأمم الأخلاق. ويجب فى الكتابه وصل «رب» بكلمه : «ما» الكافه ؛ لأن الذى يفصل هو «ما» النكره الموصوفه ؛ كما سبق.

٤ - أن تكون زائده (أى : يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى) وتقع كثيرا بعد : «إذا» الشرطيه ؛ مثل : إذا ما المجد نادانا أجبنا ... أو بعد غيرها مثل : قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) وقوله : «مما (٢) خطيئاتهم أغرقوا ... ٥ - مصدرية ظرفيه (أى : تسبك مع ما بعدها بظرف ومصدر معا كما سيجىء البيان آخر هذا الباب) (٣) ، مثل : الصانع يربح ما أجاد صناعته. أى : مده إجادته صناعته. وقول الشاعر يفتخر :

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا

وإن نحن أوامنا إلى الناس وقفوا

أى : مده سيرنا.

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفيه (أى : تسبك مع ما بعدها بمصدر فقط كما سيجىء فى آخر الباب) (٤). مثل : كوفئ المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم. ٧ - أن تكون مهيئه. (وهى التى تدخل على كلمه غير شرطيه. فتهيئها وتعدّها لمعنى الشرط وعمله) كدخول «ما» على «حيث» ، فى مثل : حيثما تصدق تجد لك أنصارا.

٨ - أن تكون مغيره ... (وهى التى تدخل على أداة شرطيه ؛ فتغيرها إلى

ص: ٣١٨

١- «ما» الأولى نافيه أما الأخيره فتصلح موصوله ، ونكره موصوفه ، والكلام مثل قديم ، يقال للحزبن الذى أضاع ماله ؛ سدى ؛ فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ فى الحيطه ؛ فلا يضيع منه شىء ويحافظ على ماله. فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيله الناجحه لصيانته ؛ فكأنه لم يضيعه سدى

٢- أى : بسبب خطيئاتهم.

٣- ص ٣٧١.

٤- ص ٣٧٢

غير الشرط ، كدخول «ما» على «لو» في مثل : «لوما» تحافظ على الميعاد. فقد تغيرت «لو» بسبب : «ما» ، وانتقلت هنا من الشرط إلى التحضيض.

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد. فالمراد ؛ لأمر أي أمر. وهذه قد يعبر عنها : «بالإبهاميه». ويتفرع على الإبهام إما الحقاره ؛ نحو : أعط فلانا شيئاً ما. تريد شيئاً تافها حقيراً ، وإما التفخيم ؛ نحو : لأمر ما ، هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب ... وإما النوعيه ؛ نحو : عاون علينا معاونه ما. تريد : نوعاً من المعاونه.

ويقول بعض المحققين من النحاه : إنها في كل المواضع السابقه الخاصه بالصفه ليست صفة ؛ وإنما هي زائده ؛ تفيد التنبيه ؛ وتقويه المعنى ، ويرى أن هذا أولى. وحجته : أنه ليس في كلامهم نكره جامده وقعت نعتاً إلا وبعدها كلمه تماثل الموصوف تماماً ؛ نحو : مررت برجل أي رجل ، وأكلنا فاكهه أي فاكهه. فالحكم عندهم على «ما» المذكوره بالاسميه واقتضاء الوصفيه - حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛ كما يقولون.

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمه له. والرأيان سيان ، وما دامت تؤدي غرضاً معيناً. فلا أهميه بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً - وهو الأسهل - أو اسماً يعرب صفة.



٣ - ... «أل» وتكون للعاقل وغيره (١) ؛ مفردا وغير مفرد ؛ نحو : جاءنى الكاتب ، أو : الكاتبه ؛ أو : الكاتبان ، أو الكاتبان ، أو : الكاتبون ، أو : الكاتبات. ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحه (٢) ؛ فتكون

ص: ٣٢٠

١- ولفظها مفرد مذكر ولكن معناها قد يكون غير ذلك. ولا يراعى فى الضمير العائد عليها إلا المعنى ؛ خوفا من اللبس.

٢- ليست «أل» هذه للتعريف - فى الأشهر ؛ وإنما هى لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته. وكثير من أسماء الموصول مجرد من «أل» مع أنه معرفه ؛ فتعريفه جاء من صلته ؛ لا- من «أل». ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل ؛ وتقربهما من الجوامد ؛ لأنها من خصائص الأسماء ؛ والأصل فى الأسماء الجمود ؛ بسبب وضعها للذوات والجامد لا يعمل بخلاف الفعل وما يشبهه. لكن يقول شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى : «الذى» - كما سنشير فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٤. - وليست حرف موصول ؛ لأنها لا- تؤول مع ما بعدها بمصدر ؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ؛ و «أل» المعرفه لا تدخل على الجملة. هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول ؛ أهمها أمران : أولهما : وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ؛ والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ نحو : قد أفلح المؤمن ؛ وخاب الجاحد. ففى كلمه : «المؤمن» ضمير تقديره : «هو» ؛ لا مرجع له إلا (أل) التى : بمعنى «الذى» هنا. وكذلك تقديره فى كلمه : «الجاحد» .. وكقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ..) وقوله : (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ..) ففى : «المؤمنون» ضمير تقديره : «هم» يعود على «أل». وفى «العاديات» ضمير تقديره : «هى» أو «هن» ، يعود على «أل». ولا- مرجع لكل ضمير سوى «أل». ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل فى الأمثله السابقه وأشباهاها خاليا من الضمير لأسباب قويه دونها النحاه ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات يحمل ضميرا مستترا. (كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٢٨). ثانيهما : أن هذه الأسماء التى دخلت عليها «أل» قد يعطف عليها الفعل أحيانا ؛ نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ...) وقوله تعالى : (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا) إلى قوله : (فَأَثَرُنَّ بِهِ نَقْعًا). فالفعل : «أقرض» فى المثال الأول معطوف على «المصدقين». والفعل : «أثار» فى الجملة الثانيه معطوف على «العاديات». والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبهه الفعل - كما سيجىء فى ج ٤ باب العطف - والمعطوف عليه هنا ليس بفعل ؛ فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل ، لأنه أحد مشتقاته ... ومن ثم كانت «أل» الداخلة على المشتقات الصريحه المشبهه للفعل اسم موصول - وليست حرفا - ليعود عليها الضمير من المشتق. والمراد هنا بالمشتقات الصريحه : «اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفاقا ؛ لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل. أما الصفه المشبهه وباقى المشتقات فتدل على الثبوت ؛ فهى بعيده من الفعل ، قريبه من الأسماء الجامده. ومن ثم كانت «أل» الداخلة على «أفعل التفضيل» للعهد ، وليست موصوله ، كما ستجىء الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٣ ويجىء البيان فى باب أفعل التفضيل ج ٣ م ١١٢ هذا ، ولا تكون «أل» اسم موصول إذا وجد فى الكلام ما يدل على أنها «للعهد» فتكون حرف تعريف ، لا- اسم موصول ؛ مثل : قابلت مخترعا ؛ فأكبرت المخترع. واستشرت طبيبا ؛ فعملت بمشوره الطبيب. فكلمه : «أل» فى «المخترع» و «الطبيب» للعهد ؛ فهى أداه تعريف فقط. وتفصيل الكلام على «أل» التى للعهد فى ص ٣٨١ أما الداخلة على المشتقات التى تعمل عمل الفعل فهى اسم موصول كما سبق - إذ لو كانت حرفا لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شبيها بالفعل يعمل عمله ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، يدل على الذات وحدها.

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم شبه الجملة الواقع صلة ؛ كما مثل ، ونحو : إن العاقل الأريب (١) يحتال للأمر حتى يفوز به ،  
والعاجز الضعيف يتوانى ويتردد حتى يفلت منه.

هذا ، ومع أن «أل» اسم موصول ، وتعتبر كلمه مستقلة - فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة  
بها (٢) ، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها.

٤ - «ذو» وتكون للعاقل وغيره ؛ مفردا وغير مفرد (٣) ؛ نحو : زارني ذو تعلم

ص : ٣٢١

#### ١- العاقل.

٢- أطال النحاء القول في إعراب : «أل» الموصولة التي هي اسم مستقل ؛ أتكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو  
جر ، على حسب جملتها؟ أم تكون : «أل» معربة بحركات مقدره وليست مبنية؟ وما إعراب الصفة بعدها في الحالتين؟ وما نوع  
صلتها كذلك؟ ... وخير ما انتهوا إليه. أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إرابه  
على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك : وصفه صريحه  
صلة «أل» ... إلخ). أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع الشبيه بالجملة ، واعتبارها منه وليست من نوع الجملة. وبهذا الرأي  
يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصله : «أل» وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم ١ من هامش  
ص ٣٠٧ نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره. فهذا الرأي يحدث قسما ثالثا لشبه الجملة. وهو - على ما به - أيسر  
الآراء ، وأنسبها وأقلها مغامز. - كما سيجيء في ص ٣٥١

٣- وهي نوع آخر يخالف «ذو» التي بمعنى «صاحب» ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٠. وتستعمل  
«ذو» اسم موصول ، مبنى على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربية ، ومنها ؛ طى ، دون  
بعض آخر. ومن أمثلتها قول معدان الطائي : فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم ، فإن المشرفى الفرائض أظنك - دون المال -  
ذو جئت تبتغى ستلقاك بيض للنفوس قوابض (المشرفى : السيف - الفرائض : المطايا المفروضة). ولفظها مفرد مذكر في جميع  
حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها. وللقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة  
؛ أشهرها ما ذكرنا هنا. ومنهم من يجعل واوها ألفا ، ويزيد عليها تاء التانيث فتصير : «ذات» ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : «التي» في  
الدلالة على المفردة المؤنثة. ولكن تمتاز : «ذات» بأنها تدل بصيغتها الحالیه على المثنى المؤنث أيضا ، وبأنها تجمع على :  
«ذوات» لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : «اللواتي». وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الضم. وفي هذا يقول بن  
مالك : وكألتى أيضا لديهم : «ذات» وموضع «اللواتي» أتى «ذوات» ومن المستحسن. ترك «ذو» بلهجاتها المختلفة ؛ لغرابتها في  
عصرنا ، وعدم الحاجه الحافزه لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمة. وقد وردت في  
بعض تلك النصوص مستعملة استعمالا دقيقا أوضحناه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ومثلها : «ذات» وكذلك في ج ٢ باب الظرف  
ص ٢١٠ و ٢١٥ و ٢١٩ م ٧٩.

وذو تعلمت. وذو تعلمًا. وذو تعلمتا ، وذو تعلموا ، وذو تعلمن (١). وهى مبنية على السكون المقدر على الواو ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ. على حسب موقعها من جملتها

٥ - «ذا». وتكون للعاقل وغيره. مفردا وغير مفرد (٢) ؛ نحو : ماذا رأيته؟ ماذا رأيتهما؟ ماذا رأيتهن؟. ماذا رأيتهن؟. ويصح وضع : «من» مكان : «ما» فى كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر :

من ذا يعيرك عينه تبكى بها

أرأيت عينا للبكاء تعار؟

وقول الآخر (٣) :

من ذا نواصل إن صرمت حبالنا

أو من نحدّث بعدك الأسرارا

فكلمه : «ما» أو : «من» اسم استفهام مبتدأ. مبنى على السكون فى محل رفع. و «ذا» اسم موصول بمعنى : الذى - أو غيره - خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع. ولا تكون ذا موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمه : «ما» أو : كلمه : «من» الاستفهاميتين ؛ كما فى الأمثلة السابقة. فلا يصح : ذا رأيته ، ولا ذا قابلته ... ويغلب أن تكون للعاقل إذا وقعت : بعد «من» ولغير العاقل إذا وقعت بعد : «ما».

ثانيها : أن تكون كلمه «من» أو «ما» مستقلة بلفظها وبمعناها - وهو الاستفهام غالبا (٤) - ، ويأعرابها ؛ فلا تركب مع «ذا» تركيبا يجعلهما معا كلمه واحده فى إعرابها (وإن كانت ذات جزأين) وفى معناها أيضا - وهو الاستفهام غالبا (٥) - كما فى نحو : ماذا السديم؟ ماذا عطارده؟ من ذا الأول؟ من ذا النائم؟ فكلمه :

ص: ٣٢٢

١- يقول ابن مالك فيما سبق. و «من» و «ما» و «أل» ، تساوى ما ذكر وهكذا «ذو» عند طيى شهر أى : أن كل واحد من هذه الأسماء (من - ما - أل) يساوى الثمانية الماضيه كلها فى الاستعمال من ناحيه أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع مع عدم تغير لفظه وكذلك «ذو» عند بعض القبائل التى منها طيىء - كما سبق. ثم قال عن طيىء : وكألتى أيضا لديهم : «ذات» وموضع «اللآتى» أتى : «ذوات» وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على «ذو».

٢- فهى من الألفاظ المفردة المذكوره ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيجوز فى الضمير العائد عليها مراعاة هذا أو ذاك.

٣- عمر بن أبى ربيعه.

٤- انظر «ب» من ص ٣٢٥.

٥- انظر «ب» من ص ٣٢٥.

«ماذا» كلها - اسم استفهام ومثلها كلمه : «من ذا» (١).

وفى حاله التركيب التى وصفناها تسمى : «ذا» ملغاه إلغاء حكماً (٢) لأن وجودها المستقل قد ألغى - أى : زال - بسبب التركيب مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمه استفهاميه بعد أن كانت وحدها كلمه مستقله تعرب اسم موصول.

ثالثها : ألا تكون «ذا» اسم إشاره ، فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم وجود صلته بعدها ، وذلك بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق (٣)؟

تريد : ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟

ص: ٣٢٣

١- فتعرب كل كلمه بجزأيتها فى الأمثله السالفه ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً مقمداً.

٢- انظر البيان الآتى فى : «ا» من الزيادة والتفصيل

٣- وفى هذا يقول ابن مالك ومثل «ما» : «ذا» بعد : «ما» استفهام أو «من» إذا لم تلغ فى الكلام أى : أن «ذا» تشبه «ما» فى أنها صالحه لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع بعد «ما» التى للاستفهام ، أو : «من» التى للاستفهام أيضاً. واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقى الشروط لضيق النظم ، وقد ذكرناها.

(١) عرفنا أن «ذا» قد تتركب مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، فينشأ من التركيب كلمه واحده فى إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفى معناها وهو الاستفهام غالبا ، مثل : ماذا الوادى الجديد؟ من ذا المنشئ لمدينه القاهره؟ وتسمى «ذا» : الملقاه إلغاء حكمتيا ؛ لا حقيقيا ؛ لأنها من حيث الحقيقه والواقع موجوده فعلا. ولكن من حيث اندماجها فى غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وبإعراب خاص بها - تعدّ غير موجوده.

أما إلغائها الحقيقى فيكون باعتبارها كلمه مستقله بنفسها ، زائده ، يجوز حذفها وإبقاؤها. ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :

أن كلمه : «ذا» فى الإلغاء الحقيقى لا- يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا- تتأثر بالعوامل ؛ ولا تؤثر فى غيرها - شأن الأسماء الزائده عند من يجيز زيادتها ، وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها فى الإلغاء الحكمتى ؛ فإنها تكون جزءا أخيرا من كلمه ، وهذه الكلمه كلها - بجزأيتها - مبنيه على السكون دائما فى محل رفع - أو نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجمله ، (مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا- ، ومفعولا- ... إلخ). ومما تصلح فيه لنوعى الإلغاء قول الشاعر :

من ذا الذى ما ساء ق

طّ ومن له الحسنى فقط

وفى الإلغاء الحقيقى يجب تقديم «من» و «ما» الاستفهاميتين فى أول جملتهما حتما ، كالأمثله السابقه ؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصداره فى جملته. بخلاف الإلغاء الحكمتى ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه فى جزأيه على عامله ، وإما تأخيره عنه ، فلا- يكون للاستفهام وجوب الصداره ؛ وفى هذه الصوره يعرب معمولا- متأخرا للعامل متقدم عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ما ذا؟ (١) ...

ص: ٣٢٤

١- راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : «ذا» الموصول. وجاء فى حاشيه ياسين على التوضيح ج ٢ باب النواصب ، عند الكلام على : «كى» ما نصه : (قال ابن مالك : إن «ما» الاستفهاميه إذا ركبت مع : «ذا» لا يلزم صدريتها ؛ فيعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ رفعا نحو : كان ما ذا؟ أو نصبا كقول أم المؤمنين أقول ما ذا؟ ...). وفى هذا النص اقتصار على التركيب مع «ما» الاستفهاميه. أما النصوص الأخرى - كالتى فى الصبان - فصريحه فى : «من» و «ما» الاستفهاميتين ، وغيرهما مما سيجىء فى : «ب».

وفى الإلغاء الحقيقى تحذف ألف «ما» الاستفهاميه فى حاله الجر مثل : عمّ «ذا» سألت؟ تطبيقا للقاعده المعروفه ؛ (وهى : حذف ألف «ما» الاستفهاميه عند جرهما). بخلاف الإلغاء الحكمى لأن أداه الاستفهام فيه هى «ماذا» وليست «ما».

(ب) لا يقتصر إلغاء «ذا» على تركيبها مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين فذلك هو الغالب - كما قلنا (١) - ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع «ما» أو «من» الموصولتين ، أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمه واحده هى : «ماذا» أو : «من ذا» فنعربها اسم موصول ، أو نكره موصوفه. فالأولى مثل قول الشاعر :

دعى ما ذا علمت سأتيه

ولكن بالمعيب خبرينى

فماذا ، كلها اسم موصول مفعول «دعى». وصلته جمله : «علمت» لا محل لها. ويرى «الفارسى» وأصحابه أن «ماذا» نكره موصوفه. مفعول «دعى» وليست موصوله : لأن «ماذا» كلمه واحده ، ولكنها مركبه من شطرين ؛ والتركيب كثير فى أسماء الأجناس - ومنها النكره الموصوفه - ، قليل فى أسماء الموصول ، وتكون جمله : «علمت» فى محل نصب صفه النكره. أى : دعى شيئا علمته.

مما تقدم نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : «ماذا رأيته فى المعرض»؟ أو : «من ذا رأيته؟» جاز لنا أن نجعل «ماذا» و «من ذا» بشطريهما كلمه واحده ، اسم استفهام مبتدأ. وأن نجعل «ما» أو «من» استفهام مبتدأ و «ذا» زائده لا محل لها من الإعراب. ويجوز أن تكون «ذا» فى الحاليتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذى ، خبر. ويجوز فى أمثله أخرى أن تكون «ماذا» و «من ذا» بشطريهما موصولتين أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا ... و... و...

ويظهر أثر الإلغاء وعدمه فى توابع الاستفهام ؛ كالبديل منه ؛ وفى الجواب عنه. ففى مثل : ماذا أكلت؟ أتفاحا أم برتقالا؟ بنصب كلمه ؛ «تفاح» يكون النصب دليلا- على أن الإلغاء هنا حكمى (٢) ؛ لأن «ماذا» مفعول مقدم «لأكلت». أما لو قلنا : ماذا أكلت؟ أتفاح أم برتقال؟ فإن كلمه «التفاح»

ص: ٣٢٥

١- فى ص ٣٢٢.

٢- ويصح أن يكون حقيقيا.

المرفوعه يصح أن تكون بدلا من «ذا» الواقعه خبرا عن كلمه : «ما» فلا يكون هنا إلغاء.

وكالمثال السابق فى صحه الرفع والنصب كلمه : «نحب» فى قول الشاعر :

ألا تسألان المرء ما ذا يحاول؟

أنحب فيقضى ، أم ضلال وباطل؟

ومثله من ذا أكرمت؟ أمحمدا أم محمودا؟ ، بنصب الاسمين أو برفعهما على الاعتبارين السالفين.

أما الجواب عن الاستفهام ففى مثل : ماذا كتبت فى رساله؟ فتجيب : خيرا ، أو : خيرا. فالنصب على البدليه من «ماذا» التى هى مفعول به مقدم لكتبت ، ويكون فى الكلام إلغاء. والرفع على البدليه من كلمه «ذا» بمعنى «الذى» على اعتبارها خبر «ما» فلا يكون فى الكلام إلغاء. ومنه قوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلِ : الْعَفْوَ) - أى : الزيادة - بالنصب وبالرفع وقوله تعالى : (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟. قَالُوا : خَيْرًا ،) أو خيرا.

(ح) فى نحو قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسِينًا فَيَضَاعِفَهُ لَهُ ...) يصح فى كلمه : «ذا» الإلغاء الحقيقى أو الحكمى. وفى الحالتين تكون كلمه : «الذى» خبرا. ويصح أن تكون «ذا» اسم موصول بمعنى «الذى» خبر «من». وتكون كلمه : «الذى» الموجوده توكيدا لفظيا لكلمه : «ذا» التى هى اسم موصول بمعناها.

«ملاحظه» : يصح فى بعض الصور التى سبقت (فى : اوب وج) إعرابات أخرى لا حاجه إليها هنا.

٦ - «أى» وتكون للعاقل وغيره. مفردا ، وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرنى أى هو نافع. يسرنى أى هى نافعه. يسرنى أى هما نافعان. يسرنى أى هما نافعان. يسرنى أى هم نافعون. يسرنى أى هن نافعات.

وتختلف «أى» فى أمر البناء والإعراب ؛ عن باقى أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعا مبنيه ، أما هى فتبنى فى حاله واحده ، وتعرب فى غيرها. فتبنى إذا أضيفت (١) وكانت صلتهما جمله اسميه ، (٢) صدرها - وهو المبتدأ - ضمير محذوف ؛ نحو : يعجبني أيهم مغامر. سأعرف أيهم مغامر. سأحدث عن أيهم مغامر. والأصل : أيهم هو مغامر. فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها وجب إعرابها. ولهذا تعرب فى الحالات الآتية.

(أ) إذا كانت مضافه ، وصلتهما جمله اسميه ، بشرط أن يكون صدر هذه الجملة (وهو ؛ المبتدأ) ضميرا (٣) مذكورا ؛ نحو : سيزورنى أيهم (هو أشجع) - سأصافح أيهم (هو أشجع) - وسأقبل على أيهم (هو أشجع).

(ب) إذا كانت غير مضافه وصلتهما جمله اسميه ذكر فى الكلام صدرها الضمير ، مثل : سيفوز أى (هو مخلص) - سنكرم أيا (هو مخلص) - سنحتفى بأى (هو مخلص).

(ج) إذا كانت غير مضافه ، وصلتهما جمله اسميه لم يذكر صدرها الضمير ؛ نحو : سيسبق أى خبير ، وسوف نذكر بالخير أيا محسن ، ونعنى بأى بارع (٤).

ص: ٣٢٧

١- ليس بين الأسماء الموصوله المشتركه وغير المشتركه ما يجوز إضافته إلا «أى». فى بعض حالاتها. وسيجىء فى الزيادة - ص ٣٢٩ - بعض الأحكام الخاصه بها.

٢- وهى المبتدأ مع خبره ، أو ما يعنى عن الخبر.

٣- لا فرق فى هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميرا كما مثلنا - أو غير ضمير - كما سيجىء فى «د» - ؛ نحو : سيزورنى أيهم محمود خير منه. ولكن الضمير هو الأعم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاه.

٤- وفى «أى» وأحوالها يقول ابن مالك. «أى» كما ، وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف ومعنى البيت : «أى» مثل «ما» الموصوله فى أن كلا- منهما اسم موصول. صالح للمفرد وغير المفرد ، والعاقل وغيره. لكن الحقيقه أن بينهما بعض فروق ؛ منها : أن «ما» مبنيه دائما ، وأنها لغير العاقل فى الأغلب. أما «أى» فتبنى فى حاله واحده وتعرب فى عدده حالات غيرها ، وأنها للعاقل وغير العاقل ...



(د) وتعرب أيضا إن كان صدر صلتها اسما ظاهرا ؛ نحو : تزور أيهم (محمد مكرمه). أو : فعلا ظاهرا ، نحو : سوف أثنى على أيهم يتسامى بنفسه ، أو فعلا مقدرا ، نحو : سأغضب على أيهم عندك (1).

ص: ٣٢٨

١- والفعل هنا مقدر : لأن «عند» ظرف ، ولا يتعلق الظرف - وكذا والجار مع مجروره - في باب الموصول إلا بفعل محذوف تقديره : «استقر» - مثلا - ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله. وإنما وجب أن يكون المحذوف - في باب الموصول - فعلا لتكون الصله جمله فعلية ؛ إذ لا بد أن تكون جمله فعلية. إلا صله «أل» فإنها لا تكون إلا صفة صريحه مع مرفوعها - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ - وصله «أل» هذه تعد قسما من أقسام الشبيه بالجمله ، وهو قسم خاص بها وحدها. أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجمله أمران. الظرف والجار مع مجروره. ويكون كلاهما عند التعلق إما متعلقا بفعل محذوف وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف ، كما سيجيء هنا في هامش ص ٣٤٧ باب المبتدأ والخبر ص ٤٣١.

يسوقنا الكلام على «أى» إلى سرد أنواعها المختلفه (١). وهى سته - كلها معربه إلا «أى» التى تكون وصله للنداء ، وإلا واحده من حالات «أى» الموصوله ، وقد سبقت.

١ - موصوله. والمستحسن أن يكون عاملها مستقبلا ، ومتقدما عليها. ويجب أن تضاف لفظا ومعنى ، معا ، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينه ، طبقا للبيان الذى فى باب الإضافة (٢) - ، وأن تعرب أو تبنى ، على حسب ما شرحنا. وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفه أقوى وأفضل. ويحسن الاقتصار على هذا الرأى. وتجب مراعاة لفظها فى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يتعلق بالمطابقه.

٢ - أن تكون اسم شرط معربه ؛ فتضاف إما للنكره مطلقا (٣) ؛ نحو : أى حكيم تصادق أصادق ، وأى رفاق تصاحب أصحاب .... وإما لمعرفه بشرط أن تكون المعرفه داله على متعدّد صراحه أو تقديرا أو عطفًا بالواو (٤) ؛ فمثال التعدد الصريح : أى الأشراف تسائر أساير. ومثال التعدد المقدر - وهو الذى يلحظ فيه ما يكون فى الفرد الواحد من أجزاء متعدده (٥) ، مثل : أى محمد تستحسن أستحسن. تريد : أى أجزاء محمد تستحسن أستحسن. ومثل التعدد بالعطف بالواو : أى وأيك يتكلم يحسن الكلام ، بمعنى : أينا ...

وإضافتها واجبه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه بقرينه - طبقا لما سيجىء فى باب الإضافة (٦).

٣ - أن تكون اسم استفهام ، معربه ، فتضاف إما للنكره مطلقا (٧) ؛ نحو : أى كتاب تقرأه؟ وأى صحف تفضلها؟ ... وإما لمعرفه بشرط أن تكون المعرفه داله على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عطفًا عليها بالواو معرفه مفرده (٨) ؛ نحو : أى

ص: ٣٢٩

١- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٢- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٣- أى : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره.

٤- المراد : عطف معرفه مفرده - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها.

٥- وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفه ، مثل : أى المعدن تتخيره أوافق عليه. تريد : أى أنواع المعدن ...

٦- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٧- أى : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره.

٨- المراد : عطف معرفه مفرده - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها.

الرجال أحق بالتكريم؟ ونحو: أى على أجمل؟ تريد: أى أجزاء على أجمل؟ ونحو: أبى وأيك فارس الأحزاب؟.

وإضافه «أى» الاستفهاميه واجبه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ؛ بحذف المضاف إليه ؛ لقرينه ، كما سيجيء فى ج ٣ - باب الإضافة.

٤ - أن تكون اسما معربا ، نعتا يدل على بلوغ المنعوت الغايه الكبرى فى مدح أو ذم ، ويشترط أن يكون المنعوت نكره - فى الغالب (١) - وأن تكون «أى» مضافه لفظا ومعنى إلى نكره المذكوره بعدها ، مشاركته للمنعوت فى لفظه ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أى عالم. فإذا أضيفت إلى نكره وكانت هذه النكره اسما مشتقا كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المفهوم من المشتق ؛ أى : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارسا ، أى فارس ... فالمعنى المقصود من المدح ، هو : «الفروسيه» المفهومه من المشتق (فارس) وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن ... فالمعنى المراد من الذم هو «الخيانه» المفهومه من المشتق (خائن). أما إذا أضيفت إلى نكره غير مشتقه فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكره ؛ فمن يقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلا أى رجل ، ... فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل. ومن يقول عن امرأه أساءت إليه : إنها امأه أى امرأه .. فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تدم بها المرأه.

والأغلب فى النكره التى هى المضاف ، والتى ليست مصدرا - لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته - أن تكون المذكوره فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه ورود السماع بحذفها فى قول القائل : إذا حارب الحجاج أى منافق ... يريد : منافقا أى منافق.

ص: ٣٣٠

١- لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفه. ويترتب على هذا أن يتبعه فى التعريف المضاف إليه بعد «أى» فيكون معرفه مثله ولا يصح أن يتخالفا فى هذا وسيجيء البيان فى ج ٣ - باب الإضافة والنعت ص ٩١ و ٩٩ م ٩٥ وما بينها ، ثم فى ص ٣٧٨ م ١١٤ و ٣٩٤ م ومنه يتضح صحه الأسلوب الشائع فى مثل : استراح المسافر أى استراحه ، وتمتع أى تمتع ، بشرط أن يكون المصدر محذوفا فى هذه الأساليب وثابت عنه «أى» التى كانت فى الأصل نعتا له. وهو : استراحه أى استراحه ، وتمتعا أى تمتع - كما سيجيء فى ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ فى بيان حذف المصدر.

ويقول النحاه: «إن هذا في غايه الدور» (1) فلا يصح محاكاته ، ثم يزيدون التعليل : أن الغرض من الوصف «بأى» هو المبالغه في المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا فمن المحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر ، وإضافتها لفظا ومعنى معا.

٥ - أن تكون حالا بعد المعرفه ، داله على بلوغ صاحبها الغايه الكبرى فى مدح أو ذم. ويشترط أن تكون مضافه لنكره مذكوره بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى علىّ أىّ خطيب ، فلا بد من إضافتها لفظا ومعنى معا.

٦ - أن تكون وصله لنداء ما فيه «أل» ، نحو : يأيها الإنسان ما غرّك بربك الكريم. وهذه مبنيه قطعاً.

\*\*\*

ولكل نوع من الأنواع السابقه أحكام هامه - لفظيه ومعنويه - مفصله فى الأبواب الخاصه به ، ولا سيما بابى «الإضافه والنداء» غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبه العابره هو أحكام موجزه ، عرفنا منها : أن «أيا» الشرطيه والاستفهاميه يضافان إلى النكره تاره كما يضافان إلى المعرفه تاره أخرى. ولكن بشرط.

كما عرفنا أن كلمه : «أى» الواقعه نعتا ، أو حالا تضاف للنكره دون المعرفه فى الأغلب (٢) نحو : فرحت برساله أىّ رساله. انتصر محمود أىّ قائد. وأما التى هى وصله لنداء ما فيه «أل» فلا تضاف مطلقا ، وهى مبنيه. وكذلك «أى» الموصوله فإنها مبنيه فى إحدى حالاتها التى أوضحناها. أما بقيه أنواع «أى» ؛ من شرطيه ، واستفهاميه ، ... و... فمعربه.

ولما كانت «أى» الشرطيه والاستفهاميه تضاف للنكره حيناً وللمعرفه حيناً آخر على الوجه السالف - كانت عند إضافتها للنكره بمنزله كلمه : «كل» المراد منها المضاف إليه كاملاً ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقه - كالخبر ، والضمير ... عود الضمير عليها مراعاة المعنى - غالباً - فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ وإفراداً ، وتثنيه ، وجمعاً ؛ تقول ؛ أى غلام حضر؟ أى غلامين

ص: ٣٣١

١- الهمع ح ١ باب الموصول ص ٩٣.

٢- قد تضاف «أى» النعتيه للمعرفه قليلاً- كما سبق فى هامش الصفحه الماضيه. وكما يجىء فى الجزء الثالث ، بابى الإضافه والنعت.

حضرا؟ أى غلمان حضروا؟ أى فتاه سافرت؟ أى فتاتين سافرتا؟ أى فتيات سافرن؟

أما عند إضافتها إلى معرفه فتكون بمنزله كلمه : «بعض» ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقه معها أن يكون مطابقا للفظ المضاف ، وهو : «أى» فيكون مفردا ، مذكرا كلفظها. وهذا هو الغالب : فنقول : أى الغلامين حضر؟ ... أى الغلمان حضر؟ وهكذا الباقي (1). كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ : «كل وبعض» ...

ويرى بعض النحاه أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران. وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره إلا أن الأول أفصح وأقوى.

ص: ٣٣٢

---

١- إيضاح هذا كله - ولا سيما تذكير لفظه «أى» وتأنيتها - فى موضعه المناسب ، وهو باب الإيضافه ج ٣ ص ٩١ م ٩٤ م ٩٥٤.

وإلى هنا انته الكلام على الألفاظ الستة العامه (أى : المشتركه).

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصه والمشاركه فى الجدول الآتى :

\* \* \*

### (أ) الألفاظ المختصه الثمانيه

اللفظ المختص

النوع الذى يصلح له

حكيمه من ناحيه الاعراب والبناء

١ - الذى ....

المفرد المذكر مطلقا (أى : عاقلا ، وغير عاقل)

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملته.

٢ - الذى ....

المفردة المؤنثه ، مطلقا

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملته

٣ - اللذان - الذين

المثنى المذكر ، مطلقا

الأحسن أن يعرب إعراب المثنى

٤ - اللتان - اللتين

المثنى المؤنث مطلقا

الأحسان أن يعرب اعراب المثني

٥- الألتى أو : الألاء

الجمع المذكر والمؤنث مطلقا

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملة

٦- الذين

الجمع المذكر العاقل

مبنى على الفتح فى محل ...

على حسب جملة.

٧- اللات ، اللاتى والألاء - اللألتى

الجمع المؤنث بنوعيه

اللات. والألاء مبنيتان على الكسر فى محل ... على

حسب الجملة.

واللاتى وللألتى مبنيتان على السكون فى محل ... على

حسب الجملة.

فلمفرد المذكر لفظه واحده ، وكذلك لمثناه ، وكذلك جمعه ، فالمجموع ثلاثه ألفاظ.

وللمفردة المؤنثة لفظه واحده ، وكذلك مثناها. أما جمعه فله لفظتان مختومتان بالياء ، أو غير مختومتين. فهذه أربعة.

وللجمع بنوعيه لفظه واحده ، تستعمل مقصوره أو ممدوده. فالمجموع الألفاظ كلها ثمانية.

ص: ٣٣٣



## (ب) الألفاظ الستة العامه

، (أى : المشتركه) اللفظ العام

النوع الذى يصلح له

حكيمه من ناحيه الاعراب والبناء

١ - من ....

أكثر استعماله فى العقلاء أفرادا ، وتشنيه ، وجمعا وقد

يستعمل فى غيرهم أيا نا

مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة.

٢ - ما ....

أكثر استعماله فى غير العقلاء أفرادا ، وتشنيه ،

وجمعاً. وقد يستعمل فى غيرهم

مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة.

٣ - أل (١) ....

يستعمل فى جميع الأنواع ، ويشترط فى صلته أن تكون

صفه صريحه : (اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط) (٢)

مبنى على السكون. ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر

الإعراب عليه ، وانما يكون على الصفه الصريحه المتصله به. باعتبارها بمنزله كلمه

واحد - كما شرحنا - (٣)

٤ - ذو ....

يستعمل فى جميع الأنواع

مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة.

٥ - ذا ....

يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط

مبنى على السكون فى محل على حسب الجملة.

٦ - أى ....

يستعمل فى جميع الأنواع

مبنى على الضم فى حالة واحده ويعرب فى غيرها.

ص: ٣٣٤

---

١- هى اسم موصول. وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أولا تفيده؟ رأيان سبق بيانهما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠، فصاحب المفصل (ج ٦ ص ٦١) يقول إنها تفيد التعريف، وغيره يخالفه. وهى مغايره للنوع الداخلى على أسماء الموصول، - كالذى، والتى - فهذا النوع زائد زياده لازمه، كما يقول صاحب المفصل وغيره وكما جاء بتفصيل أشمل فى حاشيه ياسين على التصريح، أول باب النكره والمعرفه

٢- وهذان النوعان متفق عليهما. أما الصفه المشبهه ففيها خلاف شديد. وسيجىء بيان لهذا فى ص ٣٤٧.

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ وفى ص ٣٥١.

(أ) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا- اسمين للمثنى ؛ هما : «اللذان» و«اللتان». وما عدا هذين الاسمين يلاحظ في إعرابه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... ، أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجه الجملة إليه - نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا اهتدينا إلى الأمرين ؛ (موقعه من الجملة ، وحاله آخره) قلنا في إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ «الذى» مبنية على السكون دائما ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففى مثل : سافر الذى يرغب فى السياحة ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل. وفى مثل : ودعت الذى سافر - مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به. وفى مثل : أشرت على الذى سافر بما ينفعه - مبنية على السكون فى محل جر بعلی.

ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبتدئا على السكون أيضا ؛ وهو : «التى» ، و «أولى» مقصوره ، واللأتى ، واللأتى. أو مبتدئا على الكسر ؛ وهو : «أولاء» ، و «اللأت» و «اللأت» . أو مبتدئا على الفتح وهو : «الذين (1)».

أما الاسمان الخاصان بالثنية ؛ وهما : «اللذان» و «اللأتان» ، رفعا. و «اللذين» و «اللأتين» ، نصبا وجرا ، فالأحسن - كما سبق - أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء.

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامه (أى : المشتركة) مبنية كذلك ؛ إلا (أى) ؛ فإنها تكون مبنية فى حاله ، وتكون معربه فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا. والأساس الذى تتبعه فى الموصولات العامه هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أولا إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمبتدأ هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول ... أو ...؟ فإذا عرفنا موقعه

ص: ٣٣٥

١- ومن ينطقون بها بالواو رفعا يعربونها ويجعلونها فى حكم الملحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللدون حضروا كرماء. إن الذين حضروا كرماء. أسرع إلى الذين حضروا. فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم «إن» منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بالياء ، وعلامه جره الياء ...

نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبني على السكون أو على حركة «كذا» في محل رفع ، أو نصب ، أو جر. لأنه مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ... أو ...

فكلمه «من» مبنيه على السكون دائما ، ولكن في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، ففهي في مثل ، قعد «من» حضر - مبنيه على السكون في محل رفع ؛ لأنها فاعل. وهي في مثل : آنت «من» حضر - مبنيه على السكون في محل نصب ؛ لأنها مفعول به. وهي في مثل : سعدت «بمن» حضر - مبنيه على السكون في محل جر ؛ لأنها مجروره بالياء.

وهكذا يقال في : «ما» و : «ذو» وفي : «ذا» الواقعة بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين (١).

أما «أل» الموصولة (٢) فالأحسن ألا- نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل في اعتبارنا أنها مبنيه ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهو اللام - وإنما ننظر معها إلى الصفه الصريحه التي بعدها ، ونجرى على الصفه وحدها حركات الإعراب ؛ ففي مثل : إن الناصح الأمين خير معوان في ساعات الشده ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه - نقول : «الناصرح» اسم إن منصوب ، «الأمين» صفه منصوبه. «المكروب» فاعل مرفوع (٣).

ص: ٣٣٦

- ١- نحو : ماذا قرأته؟ من ذا رأيتة؟ فما أو من ، اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبني على السكون في محل رفع - كما قلنا آنا (ص ٣٢٢ وما بعدها).
- ٢- وقد سبق أنها لا بد أن تتصل بصفه صريحه ، تكون هي ومرفوعها ، صله «أل» وفي هذه الحاله تعتبر الصله من قسم شبه الجملة. كما تعتبر «أل» مع الصفه بمنزله «المركب المزجي» يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني منه.
- ٣- ولا داعي لأن نعتبر «أل» في مثل هذه المواضع كلمه مستقله بنفسها ؛ كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق أشرنا إلى بعضه فيما سلف وسيجيء أيضا في ٣٤٨.

الموصولات كلها - سواء أكانت اسميه أم حرفيه - مبهمه (١) المدلول ، غامضه ، المعنى ، كما عرفنا. فلا بد لها من شىء يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : «الصلة». فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول ، وتفصل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفاده. ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمى ، أو حرفى. وهى التي تعرّف الموصول الاسمى. - فى الصحيح -

### شروطها

الصلة نوعان : جملة (اسميه أو : فعليه) وشبه جملة. والجملة هي الأصل (٢).

فأما النوع الأول - وهو الجملة بقسميها - فمن أمثلتها قول الشاعر يصف إساءه أحد أقاربه :

ويسعى إذا أبنى ليهدم صالحى

وليس الذى يبني كمن شأنه الهدم

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها :

١ - أن تكون خبريه (٣) لفظا ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ اقرأ الكتاب

ص: ٣٣٧

١- أى : لا تدل على شىء مفصل معين (وقد سبق توضيح معنى المبهم فى «ج» ص ٣٠٥ وفى ٣ من هامش ص ٣٠٦

٢- لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧.

٣- وهى الجملة التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ؛ من غير نظر لقائلها ، من ناحيه أنه معروف بهذا أو بذاك. ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس. أو حضر والدى اليوم. أو يحضر الغائبون غدا. فكل جملة من هذه الجمل عرضه لأن توصف بأنها صادقه أو كاذبه فى حد ذاتها ، أى : ياغفال قائلها ؛ فكأنه مجهول تماما من ناحيه اتصافه بالصدق والكذب. وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبريه هي التي تحتل الصدق والكذب لذاتها. أى : بدون نظر لقائلها ؛ فلا نحكم على جملة خبريه بأنها صادقه فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبه فقط ؛ لأن قائلها مشهور بالكذب. ويقابلها الجملة الإنشائية ، وهى التي يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقه عليه ، أو عدم إقراره. فلا دخل للصدق والكذب فيها. وهى قسمان : إنشائية طلبيه ؛ أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله. ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها. وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام. والتمنى (مثل : ليت) ، والعرض ، والتحضيض ... - كما هو مدون فى المصادر الخاصه بالبلاغه. وإنشائية غير طلبيه ؛ وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبريه - وجملة المدح أو -

- الـذم ، وجملة القسم نفسه ، لا- جملة جوابه ، و «رب» ، و «كم الخبرية» ، وصيغ العقود التي يراد إيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب منك أن تبيع أو تهب له كتابا - مثلا- - : بعت ، أو وهبت لك ما تريد .. كما يشمل الترجي ؛ مثل : لعل ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : عسى. ولكن الصحيح وقوع «عسى» فعل صلة وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبي يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه ، ومنه ألفاظ البيع والهبة .. والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هي لذلك لا تسمى : «كلاما» ، أو «جملة» مطلقا ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى. ومثلها الجملة الواقعة صفه ، أو خبرا ، أو حالا- ؛ فكل واحده من هذه الجمل تسمى : «جملة» حين تكون في أول أمرها مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته. فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها (بأن تقع صلة ، أو صفه ، أو خبرا ، أو حالا ، أو ... ) فلا تسمى جملة ، ولا كلاما ؛ كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ١٥ - : إذ ليس لها كيان معنوي مستقل. هذا ومن الجمل التي تصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جوابا للقسم ، بشرط أن تكون - كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجيء - نحو : أحب الذي أقسم بالله - بالله - لقد ساعد الضعيف. وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جوابا للشرط ؛ نحو : أكرم الذي إن تكرمه يعرف فضلك. بشرط وجود رابط فيها ، أو في الجملة الشرطية ، أو فيهما معا. فمثال الرابط في الجملة الجوابية فقط : الصاحب النبيل الذي إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه. ومثال الرابط في الجملة الشرطية فقط : اعمل الذي إن تعمله يفرح العقلاء. ومثال الرابط فيهما : ليس الناصح الذي إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب. نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هي الجملة الواقعة جوابا له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها - كما سبق - إنشائية ، لمجرد التأكيد. (انظر رقم ٢ من ص ٣٤١ حيث بيان الأشياء التي يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته).

الذى «يفيدك». بخلاف : اقرأ الكتاب الذى «حافظ عليه» لأن جملة ؛ «حافظ عليه» ، إنشائه ، وليست خبريه . وبخلاف : مات الذى «غفر الله له» لأن جملة : «غفر الله له» خبريه فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء إنشاء ، لا خبر . وبخلاف : هنا الذى «ما أفضله» ؛ لأن الجملة التعجيبية إنشائية - فى رأى كثير من النحاه - برغم أنها كانت خبريه قبل استعمالها فى التعجب . ويلحق بالخبريه - هنا - الإنشائية التى فعلها : «عسى» .

وقد يصح فى : «أن» - وهى من الموصولات الحرفيه - وقوع صلتها جملة طلبيه : نحو : كتبت لأخى بأن داوم . على أداء واجبك . وهذا مقصور على «أن» (١) دون غيرها من الموصولات الاسميه والحرفيه .

٢ - أن يكون معناها معهودا مفصلا للمخاطب (٢) ، أو بمنزله المعهود المفصل .

ص : ٣٣٨

---

١- كما سيجىء فى ص ٣٦٩ عند الكلام على الموصول الحرفى (أن).

٢- أى : معروفا له ، تفصيلا ، لا إجمالا ، وأنه يختص بشىء معين ، كما سبق ؛ لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجىء اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة . - مع ملاحظه الفرق بين هذا وما فى رقم ٤ من ص ٣٤٣ -

فالأولى مثل : أكرمت الذى قابلتك صباحا ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص معين. ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصا معينا عند السامع.

والثانيه : هى الواقعه فى معرض التفخيم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعه ما أبدى!! ويا لها من معركة قتل فيها من الأعداء من قتل!! أى : أبدى من الشجاعه الشىء الكثير المحمود. وقتل فى المعركه الكثير الذى لا يكاد يعد. ومثل هذا قوله تعالى : (فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ). أى : الكثير من العلم والحكمه ... وقوله تعالى : (فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهِمْ). أى ؛ الهول الكثير ، والبلاء العظيم.

والمعول عليه فى ذلك كله هو الغرض من الموصول ؛ فإن كان الغرض منه أمرا معهودا للمخاطب جاءت صلته معهوده مفصله. وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمه بمنزله المفصله.

٣ - أن تكون مشتمله على ضمير يعود على اسم الموصول - غالبا (١) - ويطابقه ؛ إما فى اللفظ (٢) والمعنى معا. وإما فى أحدهما فقط على التفصيل الذى سنعرفه. وهذا الضمير يسمى : «العائد ، أو : الرابط» لأنه يعود - غالبا - على الموصول ، ويربطه بالصله. ولا- يكون إلا- فى الموصولات الاسميه دون الحرفيه (٣) ، ويجب أن تكون مطابقتها تامه ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه. وهذا حين يكون الموصول اسما مختصا ؛ فيطابقه الضمير فى الأفراد ، والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو : سعد الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا. التى أخلصت ، واللذان أخلصتا ، واللاتى أخلصن. ومن هذا قول الشاعر :

أمتزلتى منى. سلام عليكما

هل الأزمن اللاتى مضين رواجع

أما إن كان الاسم الموصول عامًا (أى : مشتركا) فلا يجب فى الضمير

ص: ٣٣٩

- ١- لأنه قد يعود على غيره جوازا فى نحو : أنا الذى سافرت - كما سيجىء البيان فى «ب» من الزيادة - ص ٣٤٣.
- ٢- وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصا بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكر وحده ، أو على المفرده وحدها ، أو مثنى أحدهما ، أو جمعه. وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مثله للمفرد المذكر ، أو المفرده المؤنثه أو لمثنى أحدهما ، أو لجمع أحدهما.
- ٣- لأن الموصول الحرفى يحتاج إلى صلته حتما ، ولا يحتاج إلى رابط.



مطابقتها مطابقيه تامه : لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائما ، كما أسلفنا (مثل : من - ما - ذو ...) ولكن معناه قد يكون مقصودا به. المفرده ، أو المثني ، أو الجمع. بنوعيهما ، ولهذا يجوز في العائد (أى : الرابط). عند أمن اللبس ، وفي «غير أل» : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى وهو كثير (١). أيضا - بالتفصيل الذى عرفناه - تقول شقى من أسرف ... فيكون الضمير مفردا مذكرا في الحالات كلها ؛ مراعاة اللفظ «من» ، ولو كان المراد المفرده ، أو المثني ، أو الجمع بنوعيهما. وإن شئت راعيت المعنى ، فأتيت بالرابط مطابقا له ؛ فقلت : من أسرفت. من أسرفتا - من أسرفوا - من أسرفن. فالمطابقه فى اللفظ أو فى المعنى جائزه فى العائد على اسم الموصول المشترك. إلا- إن كان اسم الموصول المشترك «أل» فتجب المطابقه فى المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتها بغير المطابقه - كما سبق عند الكلام عليها.

وقد يغنى (٢) عن الضمير فى الربط اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير ، ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : اشكر عليا الذى نفعك علم علي ، أى : علمه. ونحو قول الشاعر العربى :

فيا رب ليلى أنت فى كل موطن

وأنت الذى فى رحمه الله أطمع

أى : فى رحمته أطمع (٣).

ص : ٣٤٠

١- ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، ويجوز العكس ، كما يجوز مراعاة اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ - كما فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٤ - ... كل ذلك مع أمن اللبس. فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أنصف من أنصفتك. فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى. ومثل اللبس. قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر ، نحو : من - هى حمراء - أمتك. وكذا فى باقى المواضع الأخرى التى سبقت إليها الإشارة التفصيليه فى رقم ٢ من هامش ٣١٤.

٢- لسبب بلاغى : كالاتعطف ، أو التلذذ ، أو زياده الإيضاح.

٣- ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحرى : صنت نفسى عما يدنس نفسى وترفعت عن جدا كلّ جبس (أى : عن عطاء كل لئيم دنىء.) والأصل عما يدنسها. وهذا على اعتبار «ما» موصوله. ويرى بعض النحاه : أن جملة الصله قد تخلو من الرابط إذا عطف عليها بالفاء أو الواو ، أو ثم - جملة أخرى مشتمله عليه ؛ مثل. الذى يشتد الكرب فيصبر شجاع - التى يتحرك القطار وتجلس عاقله - الذى لاحت الفرصه ثم اغتنمها ، حازم. فجملة الصله فى هذه الأمثله خاليه من الرابط : اكتفاء بوجوده فى الجملة المتأخره المعطوفه على الأولى. وهذا رأى مقبول تؤيده الأساليب الكثيره المسموعه. (راجع الصبان ج ١ ، باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه).

(١) هناك شروط أخرى في جمله الصله ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوبا عن الموصول (١) ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شيء منها عليه.

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ؛ (أى : ليس من جمله الصله نفسها). وألا يفصل بين أجزاء الصله فاصل أجنبي أيضا ؛ ففي مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه غيرك ... ، لا يصح اقرأ الكتاب الذى - غيرك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته ، وهو كلمه : «غير» التى هى من جمله أخرى غير جمله الصله. ولا- يصح اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرك - فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته ؛ وإنما تخلل جمله الصله ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا.

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسميه وصلتها إلا «أل» فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقا. وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى «ما» وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفيه.

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جمله القسم ؛ نحو غاب الذى «والله» قهر الأعداء (٢). أو جمله النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقه ، أو بالجمله المعترضه ؛ نحو : والذى الذى - أطل الله عمره - يرمى شئونى ، أو بجمله الحال ، نحو : قدم الذى - وهو مبتسم - يحسن الصنيع.

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصله الواحده على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصله ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفيا غير : «ما» (٣) تقول : تفتح الورد الذى - العيون - يسرّ

ص : ٣٤١

١- سواء أكان اسميا أم حرفيا.

٢- انظر آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ ورقم ١ من ص ٦١١.

٣- إذا اشتملت صله الموصول الحرفى على مفعول به ففى تقديمه على عامله خلاف رددته المطولات : -

بيهائه. أو تفتح الورد الذى - بيهائه - يسرّ العيون. تريد فيهما: تفتح الورد الذى يسر العيون بيهائه.

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذى شرحناه - جائز فى الموصولات الاسميه إلا «أل»، غير جائز فى الموصولات الحرفيه (1) إلا «ما»؛ كما قلنا؛ فيصح أن تقول: فرحت بما الكتابه أحسنت، أى: بما أحسنت الكتابه. (ياحسانك الكتابه).

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته؛ فلا يكون له قبلها نعت، ولا عطف بيان، أو نسق ولا توكيد، ولا بدل، وكذلك لا يخبر عنه قبل مجيء الصله وإتمامها. لأن الخبر أجنبي عن الصله، وكذلك لا يستثنى من الموصول؛ فلا يصح: (رجع الذى - غير الضار - ينفع الناس)؛ ولا يصح: (يحترم العقلاء الذى محمدا - يفيد غيره)، ولا: (نظرت إلى الذى - والحصن - سكنته)، ولا: (رأيت التى - نفسها فى الحقل)، ولا: (جاء الذين - الذى فاز - فازوا). ولا: (الذى سباح ماهر - عبر النيل) ولا: (وقف الذين - إلا محمودا - فى الغرفه) تريد: رجع الذى ينفع الناس غير الضار. ويحترم العقلاء الذى (أى: محمدا) يفيد غيره. ونظرت إلى الذى سكنته والحصن، ورأيت التى فى الحقل نفسها. وجاء الذى فاز. والذى عبر النيل سباح ماهر - ووقف الذين فى الغرفه إلا محمودا.

ويفهم من الشرط السابق شىء آخر. هو: أنه لا يجوز تقدم الصله ولا شىء من مكملاتها على الموصول، وهذا صحيح، إلا أن يكون المكمل ظرفا،

ص: ٣٤٢

١- سبب ذلك هو: النهج العربى المسموع، الذى يجعل «أل» مع صلتها (وهى: الصفه الصريحه) كالكلمه الواحده. وكذلك الموصولات الحرفيه - غير، «ما» فى رأى قوى - لشده امتزاج الموصول الحرفى بصلته؛ لتأويله معها بمصدر؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجا من الاسمى. أما الموصول الحرفى: «ما» فقد وردت منه أمثله تبيح الفصل عند فريق كبير.

أو جازًا مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس (١) نحو : أمامنا الذى قرأته رساله كريمه. أى : الذى قرأته أمامنا رساله كريمه. ومثل : الغزاله هى - فى حديقتك - التى دخلت. أى : الغزاله هى التى دخلت فى حديقتك.

٣ - ألا- تستدعى كلاما قبلها ؛ فلا- يصح : كتب الذى لكنه غائب ، ولا : تصدق الذى حتى ما له قليل ؛ إذ «لكن» لا يتحقق الغرض منها (وهو : الاستدراك) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : «حتى» لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غايه له.

٤ - ألا تكون معلومه لكل فرد ؛ فلا يصح شاهدت الذى فمه فى وجهه ، ولا حضر من رأسه فوق عنقه (٢).

(ب) إذا كان اسم الموصول خبرا عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز أن يراعى فى الضمير الرابط مطابقته للمبتدأ فى التّكلم أو الخطاب ، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغيبه ؛ تقول : أنا الذى حضرت ، أو : أنا الذى حضر. وأنت الذى برعت فى الفن ، أو : أنت الذى برع فى الفن ؛ فالتاء فى الصوره الأولى يراد بها المبتدأ : (أنا) ولا تعود على اسم الموصول. وهو فى هذه الحاله يعرب خبرا ؛ ولا يحتاج لربط يعود عليه من الصلّه ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد. أما فى الصوره الثانيه فالضمير فى الصلّه للغائب فيعود على اسم الموصول. ومثل ذلك يقال فى

ص: ٣٤٣

١- فقد وردت أمثله لذلك فى الكلام الفصيح - وفى مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأى الكوفى الذى يرتضيه بعض أئمه البصريين ، كالمازنى والمبرد ، وتخالف الرأى الذى يعارضه معارضه أساسها التكلف فى التأويل. ومنها قوله تعالى : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) وقوله تعالى : (وَقَاسِمَهُمَا إِنِّي لَكُما لِمِنَ النَّاصِحِينَ) وقوله تعالى : (وَإِنَّا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) فكلّمه «أل» فى الآيات السالفه ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وقد تقدم على اسم الموصول الجار والمجرور وهما من مكملات الصلّه. وقد أول كثير من النحاه تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : (وكانوا من الزاهدين فيه من الناصحين لكما من الناصحين) (وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين) وهذا التأويل مرفوض ، إذ لا حاجه تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعدده. وغيرها - عن ظاهرها التركيبى العالى. وقد قال المبرد فى الكامل (ج ١ .. ص ٢٩) «إنى أختار هذا الرأى ، وإنه رأى المازنى أيضا».

٢- مع ملاحظه الفرق بين هذا وما سبق فى رقم ٢ من ص ٣٣٨.

الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول. كما يقال أيضا في حاله ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرابط أن يكون للتكلم أو للخطاب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبه ؛ مراعاة لاسم الموصول. تقول : أنا الرجل الذى عاوت الضعيف ، أو أنا الرجل الذى عاون الضعيف - وأنت الرجل الذى سبقت فى ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذى سبق فى ميدان الفنون (١).

وإنما يجوز الأمران فى الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مشبها بالخبر فى تلك الأمثلة ؛ فإن كان مشبها بالخبر لم يجز فى الربط إلا الغيبه ؛ نحو : أنا فى الشجاعه الذى هزم الرومان فى الشام. وأنت فى القدره الذى بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا فى الشجاعه كالذى هزم الرومان فى الشام ، وأنت فى القدره كالذى بنى الهرم الأكبر. فالمبتدأ فى المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينه تدل على ذلك ؛ هي : أن المتكلم والمخاطب يعيشان فى عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمه.

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعا للمنادى : «أى» ، أو : أيه ، فى مثل : يأتيها الذى نصرت الضعيف ستسعد ، ويأتيها التى نصرت الحق ستفوزين فلا يصح أن تشمل الصله على ضمير خطاب فى رأى بعض النحاه ، دون بعض آخر. وملخص المسأله - كما سيجىء فى ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من وصف ؛ «أى وأيه» ، عند ندائهما بواحد من أشياء معينه محدده ، منها : اسم الموصول المبدوء «بأل» وقد اشترط الهمع (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مبدوءا بأل ، وأن تكون صلته خاليه من الخطاب ، فلا يقال يأتيها الذى قمت. فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول باب تابع المنادى) - صحه ذلك قائلا ما نصه : (ويجوز يأتيها الذى قام ، ويأتيها الذى قمت) ، والظاهر أن الذى منعه الهمع ليس باليمنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاه ونقله الصبان فى الموضع المشار إليه ونصه : (الضمير فى تابع

ص : ٣٤٤

---

١- راجع ما سبق فى هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص (٢٤١)

المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا ، فعلمت أنه يجوز أيضا : يا زيد نفسه أو نفسك. قاله الدماميني. ثم قال : ويجوز يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت) اه كلام الصبان نسا.

وكل ما سبق تقريره فى العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يجيء بعده ويكون بمعناه ؛ نحو : أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشت. أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش (1) ، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمدا

على الجهاد ما بقينا أبدا

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقه وعدمها فى الصور السابقه - فإن مطابقه الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهى أولى من مراعاة الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ وزياده الإيضاح غرض لغوى هام لا يعدل عنه إلا لداع آخر أهم.

وسيجىء فى باب أحكام تابع المنادى (فى الجزء الرابع) أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورته واحده مستثناه وقع فيها الخلاف. وتطبيقا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو : كلهم ... ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام أسرع إلى الصارخ.

أما الصوره المستثناه التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى لفظ. (أى ، أو : أياه) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاه أن تشتمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : يأيها الذى حضرت ، ويصح عند غيره - كما سلف -

ح - يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع فى جمله بعد جمله الصله ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتمله على هذا المضارع مترتبه على جمله الصله كترتب

ص: ٣٤٥

١- وكما يراعى هذا فى رابط جمله الصله يراعى بصوره أقوى فى رابط جمله الخبر ، والنعت والحال - كما سيجىء فى ص ٣٣٢ وما بعدها.

الجملة الجوابيه على الجملة الشرطيه حين توجد أداء الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكأن الموصول بمنزله أداء الشرط ،  
والجملتان بعده بمنزله جملة الشرط وجملة الجواب. ففي مثل : من يزورنى أزوره ... يجيزون ؛ من يزورنى أزره ؛ بجزم المضارع  
: «أزر» على الاعتبار السالف. لكن حججهم هنا ضعيفه ، والسماع القوى لا يؤيدهم ، ولهذا يجب إهمال رأيهم ، والاكتفاء من  
معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته - كما سيجيء في الجوازم (1).

ص: ٣٤٦

---

١- ج ٤ ص ٣٥٠ م ١٥٧

وأما النوع الثانى وهو : «شبه الجملة» فى باب الموصول فثلاثة أشياء (١) : الظرف - والجار مع المجرور - والصفة (٢) الصريحه. ويشترط فى الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تامين ، أى : يحصل بالوصل بكل منهما فائده (٣) ؛ تزيل إبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما ؛ نحو : تكلم الذى

ص: ٣٤٧

١- كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : شبه جملة ، ولا يسمى جملة. - وفى ص ٤٣١ وهامشها بيان واف بسبب التسميه - والأصل فى صله الموصول أن تكون جملة - كما سبق فى ص ٣٣٧ - ؛ سواء أكانت فعلية أم اسميه ؛ لأن الجملة وحدها هى التى تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة. وليس واحد من الثلاثة التى تشبهها - بجملة حقيقيه. ولهذا وجب فى الظرف وفى الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما صله أن يكون متعلقا بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذى استقر فى شبه الجملة - بعد حذف الفعل - هما الصلة فى الحقيقه ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظه. أو الصلة بحسب الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الواقع الحالى. ولا- ضرر فى هذا الاعتبار ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها ، فحمل الضمير الذى كان فيها ، وغيره مما قرره النحاه على الوجه الذى سردناه (فى ص ٤٣١). وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنه اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمرا سائغا مقبولا - فوق أنه رأى لبعض القدامى أيضا ، يحمل طابع التيسير والاختصار. فإن وقع أحدهما خبرا ، أو نعتا ، أو حالا- ، جاز تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم مشتق استقر مرفوعه فى شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف مع فاعله ؛ كما يتحتم فى الصلة وكما يتحتم فى القيسم الذى يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار أيضا بجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال أما الصفة الصريحه فهى اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجىء بعده ، كما أن الفعل كذلك. ولكن المراد بالصفة الصريحه هنا لا يشمل - كما سيجىء البيان فى ص ٣٤٩ - إلا نوعين من الأسماء المشتقه ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه كذلك ؛ ؛ فكلاهما يشبه الفعل فى المعنى وفى الاحتياج إلى مرفوع بعده ، ولهذا سمي شبيهها بالجملة. والنحاه يقولون : إن الصفة الصريحه مع مرفوعها لا تسمى شبيهها بالجملة إلا حين تقع صله «أل». وبالرغم من أنها تسمى شبيهها بالجملة - هنا فقط - فإنها فى قوه الجملة معنى ، أى : من جهه المعنى - وهذا رأى هو الذى رجحه الصبان - كما تكون فى قوه الجملة حين تقع خبرا. ويعدها بعض النحاه جملة حين تكون خبرا ، كما سيجىء فى باب المبتدأ - رقم ٥ من هامش ص ٤٠٤ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل لها من الإعراب - على الصحيح - حين تكون صله «أل» ؛ كما أن جملة الصلة لا- محل لها من الإعراب. وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة فى غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجروره ، دون الصفة الصريحه.

٢- سيجىء فى باب المبتدأ رقم ٥ من هامش ص ٤٠٤ أن بعض النحاه يعدها جملة ، كما أشرنا هنا فى رقم ١.

٣- أوضح علامه تدل على وجود الفائده المطلوبه من الظرف ومن الجار مع مجروره هى أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما. ويتحقق هذا فى صورتين. الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام ، والحضور المطلق دون زياده معنى آخر. ويسمون هذا : «الاستقرار العام». أو «الكون العام» ومعناها مجرد الوجود فى معنى : (تكلم الذى عندك) لا- يفيد الظرف : «عند» شيئا أكثر من الدلاله على وجود الشخص وجودا مطلقا ؛ من غير زياده شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءه ، أو غيرها. وهذا هو : «الاستقرار العام» أو الكون العام ، كما قلنا. ولا يحتاج فى فهمه



إلى قرينه أو غيرها. - وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجره) أى : الموجود فى الحجره وجودا مطلقا ، غير مقيد بزيادة شىء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى ... وكذلك غيرهما من الأمثله. ولما كان هذا الكون العام واضحا ومفهوما بداهه وجب حذفه إن وقع صله : لعدم الحاجه إليه فى كشف المراد ؛ فهو محذوف كالمذكور. وكذلك يحذف وجوبا إن وقع خبرا ، أو صفه. أو حالا- ، كما سنعرف. الثانيه : أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : «تكلم الذى وقف عندك» و «سكت الذى نام فى الحجره». فكلمه : «وقف» أو «نام» تؤدى معنى خاصا ؛ هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها ؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضو المقيدان بالوقوف أو بالنوم ... ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ؛ مثل : قعر صالح فى البيت ، ومحمود فى الحديقه ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقه. تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقه. فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تأمين ؛ فلا يصلحان للصله ؛ مثل : هدا الذى أمامك ، أو : منك. تريد : هدا الذى غضب أمامك ، أو غضب منك ... ومثل غاب الذى اليوم ... أو الذى بك ... تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك ... هذا وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصله كونا عاما واجب الحذف ، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينه فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينه ، وبشرط أن يكون الزمن قريبا من وقت الكلام ؛ نحو : نزلنا المنزل الذى البارحه ، أو أمس ، أو آنفا ، (أى : فى أقرب ساعه ووقت منا) تريد : الذى نزلناه البارحه ، أو أمس أو آنفا. فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل. فلا تقول : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة. إذا كان قد مضى نحو أسبوع ... ولم يحدد النحاء الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع. وشبه الجملة بنوعيه يسمى : «مستقرا» - بفتح القاف - حين يكون متعلقه كونا عاما ، ويسمى : «لغوحيين يكون متعلقه كونا خاصا مذكورا ، أو محذوفا لقرينه - وشرح هذا فى ص ٤٣٢

عندك ، وسكت الذى فى الحجره. فكل من الظرف : (عند) والجار مع المجرور : (فى الحجره) ، تام. وكلاهما يتعلق حتما (١) بفعل لا بشيء

ص: ٣٤٨

١- لأن الصله - لغير أل - كما قلنا لا بد أن تكون جملة (للسبب الذى فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقه) ، ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور ليس قائما على أساس أنه بنفسه الصله ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصله فى الحقيقه. ولا يصح فى هذه الصله التى لغير : «أل» أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقا باسم مشتق أو شبهه يكون خبرا لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلا : تكلم الذى هو كائن عندك ، أو فى الحجره ؛ لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصله - كما هو مدون فى ص ٣٥٥ و ٣٥٧ - ألا- يصلح الباقي بعد الحذف لأن يكون صله. والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح لذلك. أما فى غير الصله فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلا وأن يكون مشتقا مع مرفوعه ؛ كما إذا وقعا خبرا ، أو صفه ، أو حالا ... وفريق من النحاه يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصله دون الحاجه إلى متعلقهما. لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المعنويه فى الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأى الأول من وجود عامل محتوم لهما» وأن هذا العامل المحتوم هو فى الصله فعل يتعلقان به ، فيحذف حيناً ، أو يذكر حيناً على حسب أحكامه الخاصه به. - وقد أوضحنا هذا فى باب حروف الجر فى الجزء الثانى. - غير أننا فى عصرنا نعرب الظرف أو الجار - مع المجرور صله ، وخبراً ، وحالاً ، وصفه ، من غير أن نذكر فى الكلام أن كلا- منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ، وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجه لترديده مع الاقتناع بوجوده. وهذا حسن مقبول ، ويتفق مع رأى بعض الأئمه ممن يقولون إن اختصاص الفعل فى الصله قد انتقل لشبه الجملة كما انتقل إليه أيضا ضمير الفعل. (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٤٧ وسيجىء تفصيله فى هامش ص ٤٣١ حيث قلنا فى تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذى فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩).

آخر ، وهذا الفعل محذوف وجوبا - لأنه كون عام (١) - تقديره : استقرّ ، أو حلّ ، أو نزل ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل في المثالين السابقين : تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجره . وهكذا ...

«ملاحظه» ؛ إذا وقع الظرف نفسه صله «أل» - بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربيه فى مثل قولهم : سررت من الكتاب المعك ؛ يريدون : الذى معك - فإنّ تعلق الظرف فى هذه الحاله لا يكون إلّا بصفه صريحه ، تقديرها : «الكائن» ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صله : «أل» لا بد أن تكون صفه صريحه ، ولا يصح التعلق بفعل - كما سنعرف (٢) - ...

أما الصفه (٣) الصريحه فالمراد بها : الاسم المشتق الذى يشبه الفعل فى التجدد

ص : ٣٤٩

١- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ - أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف «فعلا» إذا تعلق به شبه الجمله الواقع صله لموصول غير «أل» كما يجب تقديره فعلا- فى جملته القسم ، لأن جملته الصله لموصول غير «أل» وجمله القسم لا يكونان إلا فعليتين - كما سيجىء فى وج ٢ باب الظرف ص ٢٠٢ م ٧٨

٢- هنا وفى ص ٣٥٠ .

٣- لا يراد بالصفه هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلاله على شيئين معا ؛ هما : ذات ، وشىء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مكرم ، ملعب . فكلمه : «قائم» تدل على شيئين : (ذات) (فعلت القيام) ، وكلمه : «مكرم» تدل على شيئين أيضا : (ذات) (حصل لها الإكرام) ... و «ملعب» تدل على شيئين : (ذات ، أى : مكان) (حصل فيه اللعب) وهكذا ... والأحسن أن يقال : «معنى وصاحبه» لأن صاحبه فى أحيان قليله يكون غير ذات ولا مشخص . وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفه ، أى : ذات ؛ وشىء آخر اتصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هى مباشره ، أو لم تفعله هى وإنما وقع عليها ، أو التصق بها بطريقه ما ، كما أشرنا . والمشتقات الأصيله ثمانيه ، (يجىء شرحها فى الجزء الثالث ص ٧٣ م ٩٧ وما بعدها) ؛ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، وأفعال التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله ، والمصدر الميمى . (ومنها ؛ الأفعال أيضا) . ولكل مشتق باب يحوى أحكامه المختلفه . والذى يعيننا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات يشبه - فى الغالب - الفعل المضارع الذى يشترك معه فى الاشتقاق من مصدره ؛ «فقائم» يشبه «يقوم» وكلاهما مشتق من «القيام» . و «مكرم» يشبه «يكرم» ؛ وكلاهما مشتق من «الإكرام» و «ملعب» يشبه «يلعب» وكلاهما مشتق من «اللعب» وهكذا . والمشتق -

والحدوث (١)، شبهها صريحا ؛ أى : قوياً خالصا (بحيث يمكن أن يحل الفعل محله) ولم تغلب عليه الاسميه الخالصه. وهذا ينطبق على اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغه - واسم المفعول ؛ لأنهما - باتفاق - يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل قارئ ، فاهم : زراع ، مقروء ، مفهوم (٢) ... ، وتكون الصفه الصريحه مع فروعها صله «أل» خاصه ؛ فلا يقعان صله لغيرها ، ولا تكون «أل» اسم موصول مع غيرهما على الأشهر (٣). تقول : انتفع القارئ - سما الفاهم - اغتنى

ص: ٣٥٠

١- لذلك يقولون عنها إنها اسم فى اللفظ ، فعل فى المعنى ، ويعطف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ...)

٢- أما الصفه المشبهه فيها خلاف عفيف - عرضوه فى أول باب : «الإضافه» عند الكلام على المضاف الذى يشبهه : «يفعل» ، والإضافه المحضه وغير المحضه. ووجه منعها أن تكون صله : «أل» ومخالفتها لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل ، لأنها للثبوت ، والفعل للتجدد والحدوث ومن ثم كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله. ووجه الجواز مشابقتها الفعل فى رفعها الاسم الظاهر.

٣- بشرط دلالتها على الحدوث. فلو قامت قرينه على أنهما للدوام وجب اعتبار «أل» التى فى صدرهما للتعريف ؛ لأنهما مع الدوام يعتبران «صفه مشبهه» ؛ كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع. وإنما قلنا : «على الأشهر» ، لأن بعض القبائل العربيه قد يدخل «أل» على الجملة المضارعيه ؛ فتكون هذه الجملة هى الصله. ومن أمثلتها ؛ قول الشاعر : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذو الرأى والجدل أى : الذى ترضى حكومته. (مع ملاحظه أن «أل» الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها فى التاء وعدم إدغامها ، بخلاف «أل» الحرفيه - وسيجىء الكلام عليها فى ص ٣٨٣ - فإنها تدغم فى التاء عند دخولها عليها فى مثل : التمر - التراب - التبر ... وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علما مجردا. (أى : اسما محضا لا- يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه) مثل الأعلام «تشكر» و«تسعد» و«تعز» نقول : التشكر ، والتسعد ، والتعز ...). ومنهم من يدخلها على الجملة الاسميه ويجعل هذه الجملة صله ، مثل : قول الشاعر : من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معدّ أى : من القوم الذين رسول الله منهم. أو على الظرف ويجعله صله ، نحو قول الشاعر : من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعه أى : الذى معه. والظرف «مع» متعلق هنا بصفه صريحه ، محذوفه تقديرها : «الكائن» معه ؛ لأن صله «أل» لا بد أن تكون كذلك ، ولا يصح تعلقه فى هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ؛ فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صله - كما أشرنا فى ص ٣٤٩ - . «وأل» فى الأمثله السابقه كلها اسم موصول بمعنى الذى - أو أحد فروعها - مبنى على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة (فهى مثل «الذى» تماما أو «التى» وفروعها ، فى أمثله أخرى) وما بعدها من جمله فعليه أو اسميه هو صله الموصول لا محل له. فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفه صريحه محذوفه ، هى مع فاعلها صله الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - وقد ذكرنا هذه الأمثله وإعرابها ، والأحكام الخاصه بها - لا لنستعملها ولكن لفهم نظائرها التى قد تمر بنا فى النصوص القديمه ، من غير أن يكون ذلك داعيا للرضا عن استعمالها اليوم ؛ لقله (المأثور) منها ، ونفور الذوق البلاغى الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثره عنها قديما وحديثا فالخير فى تركها مهجوره.

الزّراع ، المقروء قليل ، ولكن المفهوم كثير ... ومثل المرتجى والخائب فى قول الشاعر :

الصدق يألّفه الكريم المرتجى

والكذب يألّفه الدنىء الخائب

ولما كانت الصفه المشبهه الصريحه مع مرفوعها (١) هى التى تقع صله «أل» وتتصل بها اتصالا مباشرا ولا ينفصلان حتى كأنهما كلمه واحده - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفه على آخر هذه الصفه الصريحه دون ملا حظه «أل» ؛ فهو يتخطاها ؛ برغم أنها اسم موصول (٢) مستقل ، وأن صلته هى شبه الجمله المكون من الصفه الصريحه مع مرفوعها. فالصفه وحدها هى التى تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صله لا محل لها. والأخذ بهذا الإعراب (٣) أيسر وأبعد من التعقيد الضارب فى الآراء الأخرى.

فإن غلبت الاسميه على الصفه صارت اسما جامد ، ولم تكن «أل» الداخلة عليها اسم موصول ، مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمول ، والمتوكل ... من أسماء

ص: ٣٥١

- ١- لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلا ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر. وربما لا يحتاج فشأنهما فى الحاجه إلى المفعول كشأن فعلهما. وبيان هذا وتفصيله مدون فى بابهما ج ٣
- ٢- وهل تفيد التعريف أو لا تفيده؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٤
- ٣- وقد سبق هذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ وفى ٣ من ص ٣٣٤ ... وهو رأى لبعض النحاه القدامى.

١- وفي الصله وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز : وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله وجمله أو شبهها الذى وصل به ؛ كمن عندى الذى ابنه كفل وصفه صريحه صله : «أل» وكونها بمعرب الأفعال قل أى : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صله دائما ؛ ولا فرق فى هذا بين الموصولات الاسميّه ، والحرفيه. ثم قال : إن الصله لا بد أن تشتمل على ضمير لائق ؛ أى : مطابق للموصول. وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصله الموصول الاسمى دون الحرفى. ثم بين أن الذى يوصل به (أى : الذى يكون صله) هو الجمله ، أو شبه الجمله. وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلته شبه جمله ، والآخر صلته جمله. والمثال هو : «من عندى الذى ابنه كفل» ، أى : الذى عندى هو الذى ابنه كفل (أى : كان موضع الرعايه). فكلمه «من» اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجمله : «عند» ، وخبره : الذى ، اسم موصول أيضا. وصلته جمله اسميه هى : (ابنه كفل). ثم أشار فى البيت الثالث إلى أن صله «أل» لا تكون إلا الصفه الصريحه. وقد شرحناها - وأن دخولها على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع - قليل ؛ فيكون هو وفاعله صله. ومن أمثله البيت الذى سبق فى هامش ص ٣٥٠ - وهو : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامه تتصل بما نحن فيه. منها: تعدد الموصول ، والصله - حذفها - حذف الموصول - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصله بذلك - حذف العائد (ولهذا بحث مستقل فى ٣٥٧).

وإليك الكلام فى هذه المسائل.

(١) تعدد الموصول والصله :

١ - قد يتعدد الموصول (١) من غير أن تتعدد الصله ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصله واحده. ويشترط فى هذه الحاله أن يكون معنى الصله أمرا مشتركا بين هذه الموصولات المتعدده ، لا يصح أن ينفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقا لها باعتبار تعددها. مثل : فاز بالمنحه «الذى» «والتى» أجادا ، وأخفق «الذين واللاتى» أهملوا. ففى المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : (أجادا) صله لاسمى الموصول : «الذى» و «التى». ولا يصح أن تكون صله لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معا فى معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معا (٢). وكذلك الشأن فى المثال الآخر.

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصله ؛ فيكون لكل موصول صلته ؛ إما مذكوره فى الكلام ، وإما محذوفه (٣). جوازا ، وتدل عليها صله أخرى مذكوره ، بشرط أن تكون المذكوره صالحه لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول

ص: ٣٥٣

١- بنوعيه الاسمى والحرفى.

٢- مع مراعاة التغليب فى بعض نواحي المطابقه ؛ كالتذكير فى المثاليين المذكورين. والتغليب جائز عند وجود قرينه ، (كما أوضحنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٩ وفى رقم ١ من هامش ص ١٢٧).

٣- لا يجوز حذف صله الموصول الحرفى إلا إذا بقى معمولها ؛ مثل : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت. فحذفت «كان» وبقى معمولها ... كما هو موضح فى آخر باب كان عند الكلام على حذفها ص ٥٢٦ - ومثل قولهم : «كلّ شىء مهه ما ، النساء وذكرهن» أى : ما عدا النساء وذكرهن. يريد كل شىء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه - ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن ... وهذه أمثله مسموعه بكثرة تبيح القياس عليها ؛ بقرينه تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالا لخفائه - كما سنعرف - فكلمه : «ما» هنا موصول حرفى.

من تلك الموصولات المتعدده ؛ نحو : عدت «الذى» و «التي» مرضت. وسارعت بتكريم «اللائى» و «الذين» أخلصوا للعلم. فالصله فى كل مثال صالحه لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقه فى الرابط ؛ فكانت صلته لواحد ، ودليلا على صلته الآخر المحذوفه جوازا. فأصل الكلام عدت الذى مرض ، والتي مرضت. وسارعت بتكريم اللائى أخلصن ، والذين أخلصوا. وهذا نوع من حذف الصله جوازا ، لقرينه لفظيه تدل عليها (1) ...

وقد تحذف الصله لوجود قرينه لفظيه أيضا ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيتة فى المكتبة؟ فتجيب : محمد الذى ... أو : سعاد التى ...

وقد تحذف الصله من غير أن يكون فى الكلام قرينه لفظيه تدل عليها وإنما تكون هناك قرينه معنويه يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل ... فمن أمثله الفخر أن يسأل القائد المهزوم البادى عليه وعلى كلامه أثر الهزيمة ، قائدا هزمه : من أنت؟ فيجيبه المنتصر : أنا الذى ... أى : أنا الذى هزمتك. فقد فهمت الصله من قرينه خارجيه ، لا علاقته لها بألفاظ الجملة. ومثل : أن يسأل الطالب المتخلف زميله الفائز السابق بازدرء : من أنت؟ فيجيب الفائز : أنا الذى ... أى : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك ... ومنه قول الشاعر يفاخر :

نحن الألى ... فاجمع جمو

عك ثم وجههم إلينا

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعه ، والبطوله ، وعدم المبالاه بالأعداء.

ومن التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك ، أوقعت به حيله فتاه صغيره و غلام ، حتى اشتهر أمرهما. ثم يراهما اللص ؛ فيقول له أحد الناس : انظر إلى التى والذى ... أى : التى أوقعت بك. والذى أوقع بك ...

وقد وردت أساليب قليلة مسموعه عند العرب ، التزموا فيها حذف الصله ؛

ص: ٣٥٤

١- وما ذكرناه فى النوعين السالفين يوضح قول النحاه : (قد ترد صلته بعد موصولين أو أكثر ، مشتركا فيها ، أو مدلولوا بها على ما حذف. فلاشتراك فيما إذا ناسبت الصله جميع ما قبلها من الموصولات. والدلاله فيما إذا لم تناسب إلا واحدا منها). ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل فى قسم الصله الملفوظه وإن الثانى يدخل فى قسم الصله المحذوفه أو التى فى النيه.



كقولهم : عند استعظام شيء وتهويله : «بعد اللتيا (١) والتي ، يريدون بعد اللتيا كلفتنا ما لا نطبق ، والتي حملتنا ما لا نقدر عليه - أدر كنا ما نريد.

مما تقدم نعلم أن حذف الصلح في غير الأساليب المسموعه جائز عند وجود قرينه لفظيه ، أو معنويه ؛ سواء أكانت الموصولات متعدده ، أم غير متعدده بشرط ألا يكون الباقي بعد حذفها صالحا لأن يكون صلح.

٣- يجوز حذف الموصول الاسمي غير «أل» إذا كان معطوفا على مثله ، بشرط ألا يوقع حذفه - في لبس ؛ كقول زعيم عربي : «أيها العرب ، نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقا منهم يدبر المؤامرات سرا ، وفريقا يملأ الحواضر إرجافا (٢) ، وفريقا يعد العده للهجوم علينا ، وإشعال الحرب في بلادنا ، ألا فليعلموا أن من يدبر المؤامرات ، ويطلق الإشاعات. ويحشد الجيوش للقتال - كمن يطرق حديدا باردا. بل كمن يضرب رأسه في صخره عاتيه ، ليحطمها ؛ فلن : يخذشها وسيحطم رأسه».

فالمعنى يقتضى تقدير أسماء موصوله - محذوفه - ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد أن يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن يطلق الإشاعات ، ومن يحشد الجيوش ... ذلك لأنهم طوائف متعدده ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير «من». ولولاها لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبه لفريق واحد ؛ وهى نسبة فاسده. ولهذا يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان فى أهداء الرسول عليه السلام :

فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

فالتقدير ؛ من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه : ومن ينصره سواء. ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر - كل أولئك من فريق واحد. ومن هذا قوله تعالى (٣) : (قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ) ، أى : والذى أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب.

ص: ٣٥٥

١- اللتيا (بضم اللام المشدده أو فتحها) تصغير : «التي» .. سماعا ....

٢- هو : إذاعه الأخبار السيئه الكاذبه ليضطرب الناس ، ويشوروا.

٣- على لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب.

أما الموصول الحرفى فلا يجوز حذفه. إلا «أن» فيجوز حذفها؛ مثل قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) وقد يجب. ولهذا الحذف -  
بنوعيه - تفصيلات موضعها الكلام على «أن» الناصبه (1).

ب - قد يقترن الخبر الذى مبتدؤه اسم موصول بالفاء وجوبا أو جوازا ، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجىء بيانه وتفصيله فى مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر تحت عنوان : مواضع اقتران الخبر بالفاء ص ٤٨٤ م ٤١ وما بعدها. ومنها نعلم مواضع زياده «الفاء» فى صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه.

ص: ٣٥٦

---

١- فى الجزء الرابع ، باب : إعراب الفعل «النواصب».

(أى : العائد)

لا بد لكل موصول من صلة. فإن كان اسميًا وجب أن تشتمل صلته على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا.

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعا ؛ مثل «هو» فى نحو : خير الأصدقاء من هو عون فى الشدائد ... ، أو منصوبا ، مثل «ها» فى نحو : ما أعجب الآثار التى تركها قدمائنا ، أو مجرورا ؛ مثل : «هم» فى نحو : أصغيت إلى الذين أصغيت إليهم.

والرابط فى كل هذه الصور - وأشباهاها - يجوز ذكره فى الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام ، هو : وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس (ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا- يكون الباقى بعد حذفه صالحا صله) (١). غير أن هناك شروطا خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو «أى» أم غيرها. وفيما يلى التفصيل :

(١) إن كان الضمير الرابط مرفوعا لم يجوز حذفه إلا بشرطين : أن تكون الصلة جملة اسميه ، المبتدأ فيها هو الرابط ، وأن يكون خبره مفردا (٢). كأن يسألك سائل.

ص: ٣٥٧

١- وقد يصح الاستغناء عنه ، فى بعض حالات كما سبق فى «ب» من ص ٣٤٣ وكما سيجىء فى «ا» من ص ٣٦٣. والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقا ؛ لا لفظا ولا تقديرا بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ.

٢- لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضا لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه. هذا ويختلف معنى الإفراد باختلاف موضوعات النحو ؛ فيراد به فى موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا- شبه جملة. وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع. وهناك شروط أخرى لحذفه ؛ منها ألا يكون معطوفا ؛ مثل : رأيت الذى حامد وهو صديقان. فالمعطوف هنا ليس مبتدأ ولكنه معطوف على المبتدأ ؛ فهو فى حكمه. وحذف المعطوف يؤدى إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ؛ وهو ممنوع - إلا فى مسائل معدودة ، سردناها فى - ج ٣ - باب العطف ، وهى غير التى نحن بصدددها ، كما يؤدى حذف العاطف والمعطوف معا ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمتنى عن المفرد ؛ وهى صورته معيبة فى مظهرها ، كما يقولون!! ومنها : ألا- يكون معطوفا عليه ، نحو : تكلم الذى هو وحامد عالمان ؛ كى لا- يقع حرف العطف - فى الصدارة ، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا. يقع المتنى خبرا عن مفرد ، فى الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير الرابط ؛ وهو أمر يستتبعونه من حيث الشكل والمظهر كما سبق. ومنها : ألا يكون بعد «لو لا» ؛ نحو : حضر الذى لو لا هو لخرجت ؛ لوجب حذف الخبر العام بعد «لو لا» فأصل الكلام : لو لا هو موجود ؛ فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيرا مجحفا ؛ لشموله الجملة كاملة. ومنها : ألا يكون بعد حرف نفى ؛ نحو : سكت الذى ما هو جاهل. ومنها : ألا يكون محصورا بإلا أو إنما ؛ نحو : كتب الذى ما فى الغرفة إلا هو ، أو : كتب الذى إنما فى الغرفة هو. فمجموع الشروط سبعة.

كيف نفرّق بين ماء النهر وماء البحر؟ فتجيب: الأنهار التي عذبه الماء، والبحار التي ملحيّه الماء. تريد: الأنهار، التي هي عذبه الماء، والبحار التي هي ملحيه الماء. ومثل: أن يسأل: ما أوضح فارق بين النجم والكوكب؟ فتقول: النجم الذي مضىء بنفسه، والكوكب الذي مستمد نوره من غيره. أى: النجم الذي هو مضىء بنفسه... والكوكب الذي هو مستمد...

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصّين ومعهما الشرط العام جاز حذفه (1)، والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويله (أى: ليست مقصوره عليه وعلى خبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات؛ كالمضاف إليه، أو المفعول، أو الحال، أو النعت، أو غير ذلك...)، نحو: نزل المطر الذي مصدر مياه الأنهار، ونحو: برعت مصانعنا التي الرجاء العظيم. أو التي رجاؤنا فى الغنى قريباً... ونحو: اشتد الإقبال على التعليم الذى كفىل بإنهاض الفرد والأمة... ويجوز أن

ص: ٣٥٨

١- وإذا لا- يصح الحذف فى الحالات الآتية: ١- أن تكون الصلة جملة فعلية، أو شبه جملة؛ مثل: أشرق الذى يملأ نوره الفضاء. ومثل: سقى النهر النبات الذى فى الحقول؛ لأن كلا منهما صالح لأن يقع بنفسه صله، مع خلوه مما يدل على أن هناك مبتدأً محذوفاً. بخلاف الخبر المفرد؛ فإنه غير صالح أن يكون صله، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما سبق. ب- أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابطة فيها ليس مبتدأً؛ مثل: يتحرك الكوكب الذى إنه القمر؛ لأن الرابطة فيها اسم «إن» المنصوب. ومثل: يتحرك الكوكب الذى شكله مستدير؛ لأن الرابطة مجرور بالإضافه فليس مبتدأ... ح- أن تكون الصلة جملة اسمية، الرابطة فيها مبتدأً ضمير، ولكن خبره ليس بمفرد: بأن يكون الخبر جملة فعلية؛ مثل: دهشت من القروء التى هى «تحاكي الإنسان». أو جملة اسمية، مثل: دهشت من القروء التى هى حركاتها كحركة الإنسان. أو شبه جملة؛ مثل: دهشت من التى هى أمامك. فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابطة؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صله بعد حذف المبتدأ الرابطة، وليس فى الخبر ما يدل على المحذوف. بخلاف المفرد، لأنه لا يصلح أن يكون صله، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما عرفنا.

نقول : نزل المطر الذى حياه ، وبرعت مصانعنا التى الأمل ، واشتد الإقبال على التعليم الذى سعادته.

والأساليب العاليه لا تنجح كثيرا إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت - فى الغالب - طويل الصلحه (١).

(ب) إن كان الرابط ضميرا منصوبا لم يجر حذفه إلا بثلاثه شروط خاصه - غير الشرط العام - هى : أن يكون ضميرا متصلا (٢) ، وأن يكون ناصبه فعلا تاما ، أو وصفا تاما ، وأن يكون هذا الوصف لغير صلحه : «أل» (٣) التى يعود عليها الضمير ؛ مثل : ركبت القطار الذى ركبت ، أى : ركبتة ، وقرأت الصحيفه التى قرأت ، أى : قرأتها وقول الشاعر يصف مدينه :

بها ما شئت من دين ودنيا

وجيران تناهوا فى الكمال

أى : ما شئت : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعات فى جمع ماله

مخافه فقر فالذى فعل الفقر

أى : فعله ... ومثل : اشكر الله على ما هو موليئك ، واحمده على ما أنت المعطى. أى : موليئك (والأصل : موليئك إياه) ، والمعطاه (٤).

ومثل : الذى أنا معيرك - كتاب. والذى أنت المسلوب - المال. أى : الذى أنا معيركه كتاب ، والذى أنت المسلوبه - المال (٥).

ص : ٣٥٩

١- إلا الأسلوب الذى يشتمل على : «لا سيما» ؛ فيجب فيه حذف صدر الجمله ولو كانت قصيره ؛ فى نحو ؛ أنزلوا الناس منازلهم ، ولا- سيما العالم ؛ إذا كانت «ما» اسم موصول ، «العالم» خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : هو. أى : ولاسى الذى هو العالم. (وسيجىء فى ص ٣٦٣ الإيضاح التام فى إعراب لا سيما ، وأسلوبها).

٢- ولو جوازا كبعض الأمثله التاليه. فالمراد ألّا يكون واجب الانفصال.

٣- منصوب صلحه «أل» لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفيه. ففى حذفه ضياع الدليل. فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجىء فى «د» من رقم ٥.

٤- إذا حذف العائد المنصوب (المستوفى للشروط) فلا- مانع من توكيده ؛ نحو : شربت الماء الذى أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرتة نفسه. أو من العطف عليه ؛ نحو : سافر الذى ودعت وصالها. أو مجيء الحال منه متأخره أو متقدمه مثل : هند التى كلمت واقفه ، أو : هند التى واقفه كلمت. أى : كلمتها.

٥- من : أعارك محمود كتابا. فالذى هو معيركه : كتاب. وسلب اللص عليا المال ، فالذى على مسلوبه : المال. (كتاب : خبر

للمبتدأ «أنا». المال : خير للمبتدأ «الذى». ومما سبق تعلم أنه لا- يصح الحذف فى الحالات الآتية : ١- أن يكون الضمير المنصوب منفصلا. نحو : أقبل الربيع الذى إياه أحب. بتقديم الضمير ؛ لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوبا. فصار : أحبه ؛ (تطبيقا لقاعده عدم فصل الضمير الذى يمكن وصله - وقد سبقت فى ص ٢٤٣) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينه الداله على تقدمه. ب - أن يكون الضمير منصوبا بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذى كانه محمود (الهاء خير مقدم - - وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والهاء لا تكون مرفوعه ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع). أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر الذى أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه. ح - أن يكون الضمير منصوبا بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذى كأنه اللهب ؛ لأنه الضمير اسم كأن. د - أن يكون اسم الموصول الذى يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها على فاطمه. فإن عاد على غيرها جاز حذفه ؛ نحو : جاءت التى أنا المكرم ، أى : المكرمها. ه - أن يكون حذفه سببا فى اللبس وغموض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته فى القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرفت فى القطار لم يعرف المحذوف أهو : ضمير للغائب المذكر أم المؤنث؟ أهو للمثنى أم الجمع...؟ فقد يكون أصل المحذوف واحدا مما يأتى : عرفته ، عرفتها. عرفتهما. عرفتهم. عرفتهن. ومثله : رأيت من كلمته فى داره ؛ فلو حذف الضمير المنصوب لكان فى الكلام ضمير آخر يتم به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ؛ فلا ندرى أهنالك حذف أم لا. هذا وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر فى الأساليب الأدبيه المأثوره من المنصوب بالوصف.

فإن فقد شرط لم يصح الحذف (١).

(ح) وإن كان الرابط ضميرا مجرورا - والشرط العام متحقق - فإما أن يكون مجرورا بالإضافة ، أو بحرف جر ؛ فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه إن كان المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول (٢). وكلاهما للحال أو الاستقبال (٣) ؛ مثل :

ص: ٣٦٠

١- وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزه بعد كلامه على «أى» الموصولة ، وأنها مثل «ما» الموصولة ، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبنى. ثم قال : إن من العرب من يعربها فى كل الحالات ، وإن باقى الموصولات يقتفى «أيا» فى الحذف. أى : يتبعها ويكون مثلها فى حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزر (أى : قليل عنده إن لم تستطل. كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صله. يقول : أئى «كما» وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا. وفى ذا الحذف أيا غير أئى يقتفى (يريد : غير أى يقتفى أيا ، ويتبعها فى حذف صلتها) ... إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل (الوصل هنا : هو الصلة. يختزل : يختصر بسبب الحذف). إن صلح الباقي لوصل مكمل ... ثم انتقل فى الشطر الثانى من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلا : .... والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متّصل ، إن انتصب بفعل ، أو وصف ، كمن نرجو يهب أى : من نرجوه يهب.

٢- مما ينصب فعله مفعولين فى الأصل ، ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثانى هو المضاف إليه لفظا.

٣- مع استيفائه بقيه الشروط اللازمه لإعماله ، وهى مدونه فى بابہ - ج ٣ -

يفرح الذى أنا مكرم الآن أو غدا ، (أى : مكرمه). ويرضىنى ما أنا معطى الآن أو غدا (أى : معطاه (١)) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها ما أنت لابس غدا (٢) ، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، (أى : لابسه ... وطالبه) - إن يسلبنى اللص بعض المال أتألم لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه).

والمجورور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجرورا بحرف يشبه ذلك الحرف (٣) فى لفظه ، ومعناه ، ومتعلقه (٤). وإذا حذف الرابط حذف معه الحرف الذى يجره ؛ مثل : سلّمت على الذى سلّمت ، (أى : سلّمت عليه وانتهيت إلى ما انتهيت. (أى : إلى ما انتهيت إليه).

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم الموصول. نحو : مشيت على البساط الذى مشيت ؛ أى : عليه ، وسرت فى الحديقه التى سرت ؛ أى : فيها (٥).

ص: ٣٤١

- ١- فلا يجوز الحذف فيما يأتى : ١- المضاف غير الوصف (المشتق) ؛ نحو : تألم الذى غاب أهله. ب - المضاف الذى هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضى ؛ فلا يعمل ، نحو : أكملت بالأمس ما كنت بانيه : ومثل فرح السائل بما كان معطاه.
- ٢- الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله : وهو للمستقبل. وأيضا وجود كلمه : «غدا» بعده. كما أن أداه الشرط دليل على الاستقبال فى المثال الذى بعده ؛ إذ أدوات الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلا حتما ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضيا. (ما لم يمنع من ذلك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع ص ٥٤.
- ٣- لأن اسم الموصول هو نفس ضميره فى المعنى ؛ فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان فى الكلام ما يدل عليهما.
- ٤- وهو العامل فيهما ؛ بحيث يكون المتعلق فى كل منهما مشابها الآخر ، إما فى لفظه ومعناه معا ؛ كالأمثله المذكوره ، وإما فى معناه فقط ؛ مثل : فرحت بالذى سررت. أى : به. ويجوز أن يكون أحد المتعلقين فعلا ماضيا والآخر مضارعا من مادته أو أمرا كذلك ... ويجوز أن يكون أحدهما فعلا ، والآخر وصفا (مشتقا) من الماده نفسها بمعناه ...
- ٥- وقد يكون داخلا على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلّمت على صديق الذى سلّمت. أى : الذى سلّمت عليه. أو داخلا على مضاف للموصوف باسم الموصول ؛ نحو : سلّمت على صديق الرجل الذى سلّمت. أى : عليه ... وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقى منها : ألا يكون الضمير عمده (لأن العمده لا يمكن الاستغناء عنه) فلا حذف فى مررت بالذى مرّ به (لأن الجار والمجورور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمده لا تستغنى عنه الجملة) وألا يكون الضمير محصورا ؛ فلا تحذف فى : مررت بالذى ما مررت إلا به. وألا يكون حذفه موقعا فى لبس (وهذا شرط عام فى جميع ما يحذف - كما سبق - فلا حذف فى مثل رغبت فى الذى رغبت فيه ، لأن الكلام مع الحذف يصير رغبت فى الذى رغبت. فلا ندرى المقصود بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فيه أم عنه. والمعنيان مختلفان. فمجموع شروط حذف العائد المجورور بالحرف خمس ؛ هى : (أ) أن يكون الموصول مجرورا بحرف جر. - (ب) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذى يجر الرابط لفظا ، ومعنى ، ومتعلقا ؛ (والمتعلق هو : العامل ، ويكفى فيه هنا التشابه) فلا- يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفى الجر. فى شىء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناهما معا ؛ نحو : رغبت عن الذى أنت راغب فيه ؛ أو : فى لفظهما دون معناهما ؛ نحو : جلست بالحجره التى أنت جالس فيها (لأن معنى «الباء» و «فى» الظرفيه) أو فى معناهما دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذى مررت به على محمود. والمراد : مررت بالذى مررت معه على



محمود ؛ فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبه (مع) ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت فى الذى أنت زاهد فيه . (ح) ألا- يكون الرابط عمدته . (د) ألا- يكون الرابط محصورا . (ه) ألا يكون حذفه موقعا فى لبس . هذا ، ويجيز بعض النحاه حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع فى لبس ، تطبيقا للقاعده العامه التى تنص على أن ما لا ضرر فى حذفه لا خير فى ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثله قوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) ، أى : به . وقول الشاعر :  
ومن حسد يجور على قومي وأى الدهر ذو لم يحسدوني أى الذى لم يحسدوني فيه ... وهذا رأى حسن والأخذ به فى جميع الشئون اللغويه مقصد بلاغى قويم .

١- وفى حذف العائد المجرور يقول ابن مالك : كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض. بعد أمر من : قضى كذا الذى جرّ بما الموصول جرّ كمرّ بالذى مررت ؛ فهو برّ أى : كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفا (بالتفصيل الذى سبق) ومن أمثلته ، كلمه : «قاض» الواقعه بعد فعل أمر ، ماضيه «قضى» يشير إلى قوله تعالى : (فَأَقْصِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ) ، أى : ما أنت قاضيه. وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذى يكون عامله وصفا مضافا. أما النوع الثانى فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أى : بحرف جر كالذى جر الموصول : لفظا ، ومعنى ، وتعلقا ... إلخ. نحو : مر بالذى مررت : أى به ...

١ - قد يستغنى الموصول عن العائد كما فى بعض الصور التى سلفت (١).

ب - الكلام فى : «ولا سيما (٢)» ، وأخواتها» معناها ، وإعرابها فى جملتها. يتضح معنى «ولا سيما» من الأمثلة التالية :

المعادن أساس الصنائه ؛ ولا سيما الحديد. - تجود الزروع بمصر ؛ ولا سيما القطن - نحتقر الأشرار ؛ ولا سيما الكذّاب ...

فالمثال الأول يتضمن : أن الصنائه تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛ كالنحاس ، والرصاص ، والفضه ... وكالحديد أيضا. فالحديد يشاركها فى وصفها بأنها : «أساس». ولكنه يختلف عنها فى أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر.

وفى المثال الثانى حكم بالجوده على ما ينبت فى مصر ، من قمح ، وذره وقصب ، و... ومن قطن أيضا ؛ فهو يشاركها فى الاتصاف بالجوده ؛ ولكنه يخالفها فى أن نصيبه من هذه الجوده أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من تلك الزروع.

وفى المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمنافق ... ومنهم الكذاب - أيضا - فهو شريكهم فى ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم. ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم.

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : (ولا سيما) هو : إفاده أن ما بعدها وما قبلها مشتركان فى أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. ولذا يقول النحاه : إن «لا سى» ، معناها : لا مثل (٣) ... يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلا لما قبلها فى المقدار الذى يخصه من الأمر المشترك

ص: ٣٦٣

١- فى «ب» من ص ٣٤٣ ، وفيها إشارة لهذا الحكم. وقد سبق معنى الاستغناء فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧.

٢- مركبه من كلمتين هما : (سى) بمعنى مثل - كما سيجىء ، و (ما) ، وتتصل فى الكتابه بكلمه (سى) كما يرى علماء الرسم (الإملاء).

٣- وهذه يعدها النحاه من أخوات : «لا سيما» التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٣٦٦.

بينهما ؛ وإنما يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر محمودا ، أم مذموما (١).

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفي جمهره المتعلمين علمها أن : «ولا سَيِّما» لا تتغير حركه حروفها مهما اختلفت الأساليب ، وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : «الرفع ، والنصب ، والجر» سواء أكان نكره أم معرفه (٢). وأن فيها عده لغات صحيحة (٣) لا يمنع من استعمال إحداها مانع. ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو : (ولا سَيِّما) ؛ فيحسن الاختصار عليه ؛ لما في ذلك من المساييره للأساليب الأدبيه العاليه التي تكسب اللفظ قوه في غالب الأحيان ، وفي هذا القدر كفايه لمن يتغى الوصول إلى معرفه الطريقه القويمه في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفه. أما من يرغب في هذا فإليه البيان :

الاسم الواقع بعد : (ولا سيما) إما أن يكون نكره ، وإما أن يكون معرفه ؛ فإن كان نكره جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

١ - اقتنيت طرائف كثيره ، ولا سَيِّما : أقلام ، أو أقلاما ، أو أقلام.

٢ - اشتريت طيوراً بديعه ، ولا سيما ؛ عصفور ، أو : عصفورا ، أو : عصفور.

٣ - قصرت ودى على المخلصين ؛ ولا سَيِّما واحد ، أو واحدا ، أو : واحد.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفه فالصواب جواز الأوجه الثلاثة أيضا ، كما في الأمثله التاليه :

١ - أتمتع برؤيه الأزهار ، ولا سيما : الورد ، أو : الورد ، أو : الورد.

٢ - شاهدت آثارا رائعه ، ولا سيما : الهرم ، أو : الهرم ، أو : الهرم.

٣ - ما أجمل الكواكب في ليل الصيف : ولا سيما : القمر ، أو : القمر أو : القمر.

ص : ٣٦٤

١- وبسبب هذه المخالفه في المقدار يذكر بعض النحاه لفظ «ولا سيما» في باب المستثنى ؛ لما في الاستثناء من مخالفه ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه. فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفه بعد «ولا سيما» تكون في المقدار وحده. مع الاشتراك في الأمر نفسه. أما في الاستثناء فالمخالفه تقع في الحكم كله ؛ نفيًا أو إيجابًا. ولا مشاركه فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها. وبعض آخر يذكرها (أى : ولا سيما) في باب الموصول ؛ لاشتمالها على «ما» التي يصح أن تكون اسم موصول.

٢- يعارض فريق من النحاه في نصب المعرفه ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر. راجع المطولات ؛ ومنها شرح الكافيه ، ج ١ ص ٢٤٩ ، وحاشيه الصبان ، ج ٢ - في آخر باب الاستثناء عند الكلام على «لا سيما» - والهمع. في هذا الباب أيضا (ج ١ ص ٢٣٤).

٣- منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن «لا» معا. ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها.

وفيما يلي الإعراب تفصيلاً :

الكلمه

إعرابها فى حاله الرفع

فى حاله النصب

فى حاله الجر

و

للاستئناف (١) ...

«و» كالسابق ...

«و» كالسابق

لا

نافيه للجنس ، حرف لا محل لها من الإعراب.

«لا» كالسابق ...

«لا» كالسابق

سيّما

سىّ :

سىّ : اسم لا مبنى (٢)

على الفتح فى محل نصب

(سىّ) اسم «لا» منصوب لأنه مضاف فى هذه الصوره «ما»

زائده (أفلام) : مضاف إليه مجرور

اسمها منصوب ، لأنه مضاف - «ما» اسم موصول (٣) ،

مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه. (ويحتاج لصله)

«ما» زائده حرف مبنى على السكون لا محل له من

الإعراب

أقلام

خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (٤)

تقديره : «هو» والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله الموصول

وخبر «لا» محذوف ، تقديره مثلا : موجود ؛ ...

أفلاما : تمييز (٥) منصوب أما

خبر «لا» فمحذوف تقديره : موجود ... أو ما يشبه هذه الكلمه

وخبر لا محذوف ، تقديره:

موجود ، أو ما يشبهها

ص: ٣٦٥

١- وهذا أيسر الآراء وأوضحها. ويصح أن تكون للحال والجمله بعدها (من لا واسمها وخبرها) في محل نصب حال. كما يصح

أن تكون عاطفه ، والجمله بعدها معطوفه على الجمله قبلها. لكن لا داعى للإعرابات المختلفه ؛ ففي الأول الكفايه والسهوله.

٢- مبنى وليس معربا ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف. واسم «لا» يكون معربا في هاتين الحالتين فقط.

٣- وكما يصح هنا أن تكون «ما» اسم موصول ، يصح أن تكون نكره موصوفه بمعنى : «شئ» ، والجمله بعدها صفه لها في

محل جر. والخبر محذوف

٤- سبق (في رقم ١ من هامش ص ٣٥٩) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في (لا سيما) ولو لم تطل الصله.

٥- لكلمه : (سى) أو لكلمه : «ما» على أنها نكره تامه ، وليست زائده ، وهو الأحسن. والنكره التامه لا تحتاج إلى صفه بعدها.

لكونها بمعنى : شئ ، أى شئ ؛ وهذا يجعلها صالحه لأن يراد منها : رجل - عصفور - طائر - أسد .. وغير ذلك مما يناسب

جملتها. على الوجه السابق في ص ٣١٧.

ولا سيما كلمه : عصفور وكلمه : واحد ...

كالذى سبق فى نظائرها تماما.

يجرى عليهما الإعراب السابق فى كلمه : «أقلام» رفعا ، ونصبا ، وجرًا.

وإعراب المعرفه فى حالتى الرفع والجر كإعراب النكره فيهما. أما فى حاله النصب فتعرب النكره تميزا كما أوضحنا ، وتعرب المعرفه مفعولا به. ففى مثل : أتمتع برؤيه الأزهار ولا سيما الورد - يصح أن يكون الإعراب كما يلى :

الواو للاستثناف. (لا) نافية للجنس. (سى) اسمها منصوب ومضاف. (ما) نكره تامه بمعنى : شىء ، وهى مضاف إليه. مبنيه على السكون فى محل جر. وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلا - و (الورد) مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخص : أو : أعنى ... والفاعل مستتر وجوبا تقديره : أنا. ومثل هذا يقال فى كلمه : الهرم ، والقمر ، وأشباههما.

وقد تقع الحال المفرده أو الجمله بعد : (ولا سيما) نحو : أخاف الأسد ، ولا سيما غاضبا ، أو : وهو غاضب ... وقد تقع الجمله الشرطيه بعدها ، وغير الشرطيه ، أيضا ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه (١).

أما أخوات : «ولا سيما» (٢) فقد نقل الرواه منها : «لا مثل ما» و «لا سوى ما ...» - فهذان يشاركان : «لا سيما» فى معناها ، وفى أحكامها الإعرابيه التى فصلناها فيما سبق.

ص: ٣٦٦

١- وقد يقع بعدها الظرف والجمله الفعلية مطلقا ؛ الشرطيه ، وغير الشرطيه أيضا - كما جاء فى حاشيه الجزء الأول من الأمير على المغنى ، عند الكلام على : «أى» - الشرطيه - والذى يعنينا من الأمثله السابقه وأشبابها هو النص على جواز وقوع الحال المفرده والحال الجمله بعدها ، وكذلك وقوع الجمله ، ومنها : جمله الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى عرضت له المطولات. وملخص ما قالوا فى الحال : «سى» اسم : «لا» مبنيه على الفتح فى محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ (كشأنها فى مثل : ألا ماء ، أى : أتمنى ماء) و «ما» كافه. «غاضبا» حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصه (لأن معنى «سيما» هنا : خصوصا) أى : أخصه بزياده الغضب فى هذه الحاله. ومثل ذلك فى الحال الجمله. أما فى الجمله الشرطيه فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزياده خوفاً. (راجع الصبان ج ٢ فى آخر باب المستثنى - كما قدمنا - ففیه التفصيل). وبقية المراجع التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤.

٢- ما يأتى مذکور بمناسبة أخرى فى الجزء الثانى ص ٢٧٤ م ٨٣.

ومنها: «لا تر ما...» و «لو تر ما...» وهما بمعناها ، ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ، وفى ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعلا ن لا بد من رفع الاسم الذى يليهما. ولا يمكن اعتبار «ما» زائده وجر الاسم بعدها بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف. والأحسن أن تكون : «ما» موصولة وهى مفعول للفعل : «تر» وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت. والاسم بعدها مرفوع - وهذا هو الوارد سماعا - على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله.

وإنما كان الفعل مجزوما بعد : «لا» - لأنها للنهى. والتقدير فى مثل : «قام القوم لا تر ما على» ... ، هو : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو على فإنه فى القيام أولى منهم.

أو تكون : «لا» للنفى ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعا وشدوذا ، وكذلك بعد «لو» سماعا. والتقدير : لو تبصر الذى هو على لرأيته أولى بالقيام. والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا على «ولا سيما» لشيوعها قديما وحديثا.



عرفنا أن الموصولات قسمان ؛ اسميه وقد سبق الكلام عليها ، وحرفيه وهي خمسة (١) : «أن» ، (مفتوحه الهمزه ، ساكنه النون أصله (٢) ) ، و «أنّ» الناسخه (المشده النون ؛ أو الساكنه النون للتخفيف) و «ما» ، و «كى» ، و «لو» . وكلا القسمين لا بد له من صلّه متأخره عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها - ، - كما أوضحنا - . أما الفصل بين الموصول الحرفي ، أو الاسمي ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلّه فقد سبق الكلام عليه (٣) (وهو بحث هام).

ولكن بين الموصول الاسمي والحرفي فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصول الاسمي - غير أيّ - لا بد أن تكون مبنيه (٤) في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنيه . بخلاف الموصولات الحرفيه ، فإنها مبنيه أيضا ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ - شأن كل الحروف - فلا تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثاني : أن صلّه الموصول الاسمي لا بد أن تشمل على العائد ؛ أما صلّه الحرفي فلا تشمل عليه مطلقا .

الثالث : أنّ الموصول الحرفيّ لا بد أن يسبك مع صلته سبكا ينشأ عنه مصدر يقال له : «المصدر المسبوك» أو «المصدر المؤول» ، يعرب على حسب حاجه الجملة - كما سنبينه بعد (٥) - . ولهذا تسمى الموصولات الحرفيه : «حروف السبك» وتنفرد به دون الموصولات الاسميه .

ص : ٣٦٨

١- غير همزه التسويه التي يجيء بيانها في ص ٣٧٤ .

٢- أي : أنها ليست مخففه من (أنّ) المشده الناسخه .

٣- في ص ٣٤١ .

٤- أما : (أي) فتعرب في بعض أحوالها - كما سبق في ص ٣٢٧ .

٥- في «ب» من ص ٣٧٤ .

الرابع : أن بعض الموصول الحرفي (وهو الحرف المصدرى) لا يوصل بفعل جامد - كما سيجيء (١) - مثل : «لو» ، وكذلك : «ما» المصدرية ، إلا مع أفعال الاستثناء الجامده الثلاثه ؛ وهى : (خلا - عدا - وكذا : حاشا ، فى رأى) فهذه الثلاثه مستثناه من الحكم السالف ، أو لأنها متصرفه بحسب أصلها فجمودها عارض طارئ لا أصيل. والمصدر المؤول معها مؤول بالمشق ، ... أى : مجاوزين (٢). الخامس : أن الموصول الاسمى - غير «أل» يجوز حذفه على الوجه الذى قدّمناه (٣) ، أما الحرفي فلا يحذف منه إلا- : «أن» الناصبه للمضارع ، فتحذف جوازا أو وجوبا ، طبقا لما هو مبين عند الكلام عليها فى النواصب (ج ٤) وهى فى حالتى حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك فى حاله وجودها (٤).....

السادس : أن الموصول الحرفي «أن» يصح - فى رأى المشهور - وقوع صلته جمله طلبيه ، دون سائر الموصولات الاسميه والحرفيه (٥).

وفيما يلى شىء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفيه الخمسه :

(١) أن. - ساكنه النون أصله - ولا تكون صلتها إلا جمله فعليه ، فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضيا ؛ نحو : عجبت من أن تأخر القادم. أم مضارعا ؛ نحو : من الشجاعه أن يقول المرء الحقّ فى وجه الأقوياء ، وقول الشاعر :

إنّ من أقبح المعايب عارا

أن يمتّ الفتى بما يسديه

أم أمرا (٤) ، نحو : أنصح

لك أن

بادر إلى ما يرفع شأنك ،

وهى فى كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجه جمله ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلا أو مفعولا به ، أو غير ذلك ، طبقا لتلك الحاجه وقد

ص : ٣٦٩

١- فى رقم ٤ و ٥ من هامش ص ٣٧٢.

٢- راجع الصبان عند الكلام عليها فى باب الاستثناء. وسيجىء هذا فى ج ٢ باب الاستثناء - م ٨٣ وباب الحال م ٨٤.

٣- فى ص ٣٥٥.

٤- وقد يتعين تقديرها فى بعض الأساليب السماعيه ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبني يحضر الأخ. وهو تركيب له بعض نظائر نادره مسموعه ، لا يقاس عليها ، لندرته. فلو لم تقدر «أن» لوقعت جمله : «يحضر الأخ» فاعلا للفعل «يعجب» ، أو لكان الفاعل مقدرا بقول ، أو غيره وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاه.

٥- كما سبق فى ص ٣٣٨.

٦- وفى هذه الحاله تكون جملة الصله قد وقعت طليبه. وهو جائز فى : «أن» وحدها من الموصولات الحرفيه. أما الموصولات الاسميه فيشترط فى صلتها أن تكون خيريه - كما سبق هنا وفى رقم ٣ من ص ٣٣٧ وعلى هذا ليس من الموصولات بنوعيهما ما يجوز أن تكون صلته طليبه إلا : «أن» مفتوحه الهمزه ساكنه النون أصاله ، كما تبين فى الفرق السادس.

يسد مسد المفعولين أيضا. ولكنها لا تنصب إلا المضارع (١)، وتخلص زمنه للاستقبال المحض ولا- تنفصل منه بفواصل .. (٢).  
ولا تغير زمن الماضى ولا تكون للحال فدالاتها الزمنية إما للماضى وإما للمستقبل (٣) ...

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسميه (٤) مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت «أن» ؛ محمد لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أن ليس الظالم بمستريح النفس ، فإن هذين من النوع الثانى (الذى تكون فيه «أن» مخففة من «أن» المشددة النون) (٥) ...

ص: ٣٧٠

١- أما الماضى والأمر فلا تنصبهما لفظا ولا محلا. بخلاف (إن) الشرطية : فإنها لما قبلت الماضى إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل فى محله. فإن المتصلة بالماضى أو الأمر هى الناصبه للمضارع وإن كانت بقيه النواصب لا تدخل إلا على المضارع. ووصل «أن» بالماضى ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛ فسيبويه يجوزها ؛ بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو : كتبت إليه بالأمر- تقم (أصلها : «أن لا» ) ثم أدغمت «النون» فى «لا» الناهية) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم فتؤول (أن) مع صلتها بمصدر طلبى ؛ أى : بمصدر يفيد الأمر أو النهى ... فيكون التقدير : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، أو بالنهى عن القيام ... وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب (سواء أكان أمرا أم غيره) ، هو صالح لأن تكون «أن» فيه تفسيرية ؛ بمعنى : «أى» المفسره. وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر قبل «أن» ؛ كقوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ... ) وقوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ ...) وقوله : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ...) فهى فى كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباق وصف التفسيرية عليها (ذلك الوصف الذى يتلخص فى أمور ثلاثه مجتمعه ؛ هى : وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها) ولا حاجه إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهرا فى الكلام ؛ إذ ما الداعى لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسره؟ أما إن وجد قبلها حرف جر ظاهر فهى زائده عند أصحاب رأى السالف ، ففى مثل كتبت إليه بأن قم أو بالأمر- تقم. (أصلها : أن لا تقم ...) يكون أصل الكلام كتبت إليه «بقم» أو بلا «تقم» ؛ زيدت «أن» منعا لصوره ظاهريه شكلية مكروهه وهى : دخول حرف الجر على الفعل ظاهرا : وإن كان فى الواقع اسما بسبب قصد لفظه ... (اه ، نقلا عن الخضرى ج ١ أول باب الموصول ، بتصرف يسير). والخلاف بين الرأين شكلية لا أثر له فى تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حروفهما ، فكلا الرأين يبيح هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، ويعده فصيحاً ؛ وهذا هو الأهم. فلا مانع يمنع بعد ذلك من الأخذ بأحد الرأين عند الإعراب إذ لا ترجيح بينهما.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١٨.

٣- كما سيجىء البيان فى ج ٣ باب أعمال المصدر ص ١٧٦ م ٩٩.

٤- تكون هى الصلة وتسبك معه بمصدر.

٥- «ملاحظه» - يقول النحاه : لم يرد فى الكلام الفصيح وقوع «أن» المصدرية بنوعيهما المخففة والناصبه للمضارع مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده. ولا بعد «كان» «وإن» الناسختين بغير فاصل من خبرهما. ولا بعد «لا» النافية للجنس غير المكرره. وهذا الحكم ينطبق على «ما» المصدرية وصلتها أيضا وسيجىء البيان فى ج ٣ باب أعمال المصدر. م ٩٩ ص ١٧٧.

(ب) «أن» المشدده النون. وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سرّني أنّ الجو معتدل ، ويستغنى عن الثلاثه بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحه. ومثلها : (أن) المخففه النون الناسخه (١) ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها. ولكن اسمها لا يكون - فى الأفضح - إلا ضميرا محذوفا ، وخبرها جمله ؛ نحو : أيقنت أن علىّ لمسافر (٢) ؛ (ومنه المثالان السالفان فى الكلام على «أن»). ويستغنى عن الثلاثه بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحه ، ويعرب المصدر فى النوعين على حسب الجمله ؛ فيكون فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا به ، أو غير ذلك ... وقد يسدّ مسد المفعولين إن وجد فى الجمله ما يحتاج لهما.

(ح) «كى» (٣). وصلتها لا تكون إلا جمله مضارعيه (وتنصب المضارع) نحو : أحسنت العمل لكى أفوز بخير النتائج. ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجه الجمله ، وحاجتها لا- تكون هنا إلا لمجرور باللام دائما ...

(د) «ما» ، وتكون مصدرية ظرفيه (٤) ؛ نحو : سأصاحبك ما دمت مخلصا ، أى : مده دوامك مخلصا ، وسألازمك ما أنصفت ، أى : مده إنصافك. وقول الشاعر :

ص: ٣٧١

١- انظر رقم ٥ من الصفحه السابقه.

٢- الأصل : أيقنت أنه علىّ لمسافر. وهذا الضمير هو ضمير «الشأن» أو ضمير «القصه» الذى سبق الكلام عليه تفصيلا فى الضمائر ، ص ٢٢٦ - «وأن» المخففه لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها باب «إن وأخواتها» ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين ... أو يقع بعدها فعل جامد .. أو فعل للدعاء ... أو ... ص ٦١٣.

٣- وهى مثل «أن» المصدرية عملا ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظا أو تقديرا لكى نعتبرها مصدرية خالصه. (إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدره). وسيجىء تفصيل الكلام على «كى» وأنواعها وأحكامها فى ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨.

٤- وهى المصدرية الزمانيه : لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمه : «زمان» أو مده ... أو وقت ... أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن. ويرى فريق من النحاه أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانيه ، بدلا من تسميتها المشهوره (المصدرية الظرفيه). وحجته : أن التسميه الأولى وحدها هى التى تشمل نحو قوله تعالى : (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ) إذ التقدير : كل وقت أضاءته لهم ... فالزمان المقدر «مضاف» إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا. ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول - اكتسب المضاف ، وهو كلمه : «كل» الظرفيه الزمانيه. وكلمه : «كل» منصوبه بجوابها : «مشوا» وسيجىء فى باب «كان» ص ٥١٠ إيضاح أكمل ، يتناول «ما» المصدرية الظرفيه بمناسبة الكلام هناك على : «ما دام».

ومصدرية غير ظرفية (٢) ، مثل : : فزعت مما أهمل الرجل ؛ أى : من إهمال الرجل ... ودهشت مما ترك العمل ، أى : من تركه العمل . وقول العرب : «أنجز حرّ ما وعد (٣) ،

وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية (٤) ؛ كالأمثله السابقه ، أو مضارعية (٥) ؛ نحو : لا أجلس فى الحديقه ما لم تجلس فيها. أى :  
مده عدم جلوسك فيها. وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : يا كرامك الإخوان ومثل قول الشاعر :

ص: ٣٧٢

- ١- أى : لا تنته العين من التطلع إلى الأشياء التى تدعو للأمل إلا بانتهاء الأجل.
- ٢- علامتها أن يصلح فى مكانها «أن» المصدرية. لكنها لا- تنصب المضارع كما تنصبه (أن) و «أن» المصدرية الداخلة على الماضى لا تغير زمنه ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع للمستقبل. ولا تدل على الحال مطلقا. بخلاف «ما» المصدرية بتوحيها فتصلح للأزمنة الثلاثه على حسب المعنى والقرينه. ، والأكثر أن تكون للحال. وراجع الملاحظه رقم ٥ من هامش ص ٣٧٠ - والبيان فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٩) وقد يختلط الأمر - على غير الفطن - بين «ما» التى هى اسم موصول والتى هى حرف موصول فى مثل : أعجبنى ما صنعت! وسرنى ما لبست : إذ يجوز أن تكون «ما» اسم موصول فيهما ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما لبسته ، كما يجوز أن تكون «ما» حرف موصول ، ولا شىء محذوف ، والتقدير ؛ أعجبنى صنعك ، وسرنى لبسك. وهذا صحيح فى المثالين السابقين وأشباههما ؛ حيث يجوز الأمران عند عدم وجود قرينه توجه إلى أحدهما دون الآخر ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمرا معينا معروفا ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون «ما» اسم موصول. أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس - فإن «ما» حرف موصول. وهناك حاله يتعين فيها أن تكون «ما» حرف موصول ؛ هى : أن يكون الفعل بعدها لازما ، أو يكون متعديا قد استوفى مفعوله ؛ مثل : (وضاقت عليهم الأرض بما رحبت) و (يسرّ المرء ما ذهب الليالى ...) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسم موصول لم نجد عائدا ، ولا- يصح تقدير ضمير. ومثله : أعجبنى ما قمت ؛ للسبب السابق أيضا ، ومثل : سرنى ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسائل ؛ فالفعل فيهما متعد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر. (وسيجىء فى باب : «كان» ص ٥١٠ - كلام عن «ما» المصدرية الظرفية بمناسبه البحث فى : ما دام ، كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش الصفحه السابقه).
- ٣- أى : وعده. وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغه الخبرية لمدح من وعد فأنجز كما يقال لمن وعد ولم ينجز ، يقصد تحريضه وحثه على الإنجاز.

٤- إذا وقعت صلته : «ما» المصدرية الظرفية جمله ما ضويه فعلها : «دام» الناسخ وجب أن تكون هى وصلتها معموله لفعل مضارع قبلها - كما سيجىء البيان عند الكلام عليها فى ص ٥١٠

٥- بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفا ناقصا كما فى الفعل : «دام» عند من يقول بأن لها مضارعا ومصدرا ناسخين مثلها ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضعفه - كما سيجىء عند الكلام على شروط عملها فى موضعها

الأصيل ، وهو باب «كان» - وإذا ارتضينا رأى القائل بعدم تصرفها مطلقا وجب عدها من الأفعال القليلة الجامده التي تلزم  
المضى وتدخل عليها «ما المصدريه غير الظرفيه» و «ما المصدريه الظرفيه» فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد (خلا - عدا -  
ومثلهما : «حاشا» في رأى). في الاستثناء - كما سبق في ص ٣٧٠ - أما وصلهما بالأمر فممتنع.

غيم حمى الشمس ؛ لم يمطر ولم يسر

أو جملة اسميه (١) ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضيني ما العمل نافع ؛ أى : أزورك مده مناسبة الوقت ، ويرضيني نفع العمل. ولكن الأ-كثر فى المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفيه بلم ؛ كالأمثله السابقه. ويقلّ وصلها بالمضارعية التى ليست منفيه بلم ؛ مثل : لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مده نومك.

ومن الحرف المصدرى «ما» وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما.

ويصح الفصل - مع قلته - بين «ما» المصدرية بنوعيتها ، وما دخلت عليه (٢) دون غيرها من الموصولات الحرفية.

(هـ) «لو» (٣) ، وتوصل بالجملة الماضوية ، نحو : وددت لو رأيتك معى فى الزهه. وبالمضارعية : نحو : أود لو أشاركك فى عمل نافع (٤) ، ولا توصل بجملة فعلية أمرية. ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف. ومنها ومن صلته يسبك المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما.

ص: ٣٧٣

١- بشرط ألا تكون مبدوءه بحرف مصدرى آخر لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى - كما سيجىء فى رقم ٤ من هذا الهامش وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٨٢ - أما مثل : لا أخون الأمانه ما أن فى السماء نجما ؛ فإن المصدر المؤول من أن ومعموليها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت. أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صله : «ما». والتقدير مده ثبوت نجم فى السماء. وقد يجوز - فى رأى - أن يكون «أن» وصلته فى محل مصدر مؤول مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : ثابت. والمبتدأ والخبر صله ما.

٢- وفى الفصل بالمفعول به خلاف ما تقدم فى ص ١٤١ و ١٤٢.

٣- الأ-كثر فى «لو» المصدرية أن تقع بعد «ود» و «يود» ، وما بمعناهما ؛ كأحب ، ورجب ، واختار. ولا- تحتاج لجواب ؛ كما سيجىء فى بابها الخاص - ح ٤ - وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه - كما سيجىء فى ص ٣٧٩ .

٤- وقد توصل بالجملة الاسميه ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ) ولكن وصلها بالجملة الاسميه - على جوازه - قليل بالنسبه لوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين .. وقد توالى فى الآيه السابقه - وأشباهها - حرفان مصدرىان ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظى - كما سبق فى رقم ١ ، وهو غير متحقق هنا - ولذا يعرب المصدر المؤول من : «أن ومعموليها» فاعلا- لفعل محذوف تقديره : «ثبت» - مثلا- - كما يعرب المصدر المؤول من : «لو» والفعل : «ثبت» وفاعله ، مفعولا للفعل : «يود» قبله. ويجوز غير هذا مما يحال الكلام عليه باب : «لو» ج ٤.



(أ) من حروف السبكِ - عند فريق كبير من النحاة - «همزة التسويه» وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظه: «سواء»، ويلى الهمزة جملتان، ثانيتهما مصدره بكلمه: «أم» الخاصه بتلك الهمزه. ومن الأمثله قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ، لَا يُؤْمِنُونَ)، فالهمزه مسبوكه مع الجمله التي بعدها مباشره بمصدر مؤول يعرب هنا فاعلا، والتقدير: إن الذين كفروا سواء - بمعنى: متساو - إنذارك وعدمه عليهم؛ فهم يعربون كلمه: «سواء» خبر: «إن» والمصدر المؤول فاعل لكلمه: سواء، التي هي بمعنى اسم الفاعل: «متساو». وقيل إن الجمله تسبك هنا بمصدر من غير سابق؛ كما سبكوه في المثل العربي: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ برفع المضارع «تسمع» في إحدى الروايات؛ فقالوا في سبكه: سماعك بالمعيدي... من غير تقدير «أن» قبل السبك، وكما يقدرون في كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده، كالذي في قوله تعالى: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً...)، فقد قالوا: التقدير: «ويوم تسيير الجبال» - من غير وجود حرف سابق (1) ...

(ب) كيف يصاغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته؟

للوصل إلى المصدر المؤول تتبع الخطوات الأربع التاليه إن كان الحرف المصدرى هو: «أن»، أو: «أن»، كما في الأمثله المعروضه، أما إن كان غيرهما فيجرى عليه ما جرى على هذين تماما، وفيما يلي البيان:

ص: ٣٧٤

١- راجع الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء. وسيجيء البيان في ج ٣، باب العطف عند الكلام على: «أم» ص ٤٧١ م ١١٨ - ولها إشارة في ج ٣ - ص ٢٦ م ٩٣ و ٦٨ م ٩٤.

١ - نستخرج المصدر الصريح لخبر «أنّ» في الجمل

المشتمله على «أنّ» ، أو للفعل الذى بعد «أن» الناصبه فى الجمل المشتمله على

الفعل ؛ فنجده فى الأمثله المعروضه : «كثره» - «نهضه» - «نفع».

شاع (أنّ الفواكه كثيره فى بلادنا) شاع (أن تكثر ،

الفواكه) فى بلادنا

عرفت (أن الصناعه ناهضه) بمصر عرفت (أن تنهض

الصناعه) بمصر

٢ - نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجه الجمله

هكذا : «كثره» .. (مرفوعه فى القسم الأول) ، «نهضه» ..

(منصوبه القسم الثانى) ، «نفع» (مجروره فى القسم

الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثانى محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى

مجرور .

آمنت ب (أن الإذاعه نافع) آمنت ب (أن تنفع الإذاعه)

٣ - نذكر بعده اسم «أنّ» فى الجمل التى كانت مشتمله

على «أنّ». و : نذكر الفاعل فى الجمل التى كانت مشتمله على «أن» الناصبه والفاعل

؛ فيكون : كثره الفواكه ، نهضه الصناعه ، نفع الإذاعه.

٤ - نضبط ذلك الاسم الذى وضعناه بعد المصدر الصريح

- بالجر ، ونعربه مضافا إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك : شاع كثره الفواكه - عرفت

نهضه الصناعه بمصر - آمنت بنفع الإذاعه!.

وبإتمام الخطوه الرابعه تتم عمليه سبك المصدر

المؤول ؛ وتظهر الجملة فى شكلها الجديد ؛ فتغنى عن «أنّ» و «أن» وعن صلتها

السابقة.

وعند السبك لا ندخل تغييرا فى الباقي من الجملة إلا على اسم «إنّ» أو فاعل الفعل بالطريقة التى أوضحنها. أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى.

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو : «أن» المخففه من الثقيله أو : «لو» ، أو : «كى» ، أو : «ما».

ص: ٣٧٥

وقد يقتضى الأمر فى بعض الأمثله عملا زائدا على ما سبق ؛ ففى مثل : سرنى أن تسبق ... تنته الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقيه إلى : سرنى (سبق أنت) فيقع فاعل الفعل المضارع «مضافا إليه» بعد استخراج المصدر الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل (الذى صار مضافا إليه) ضميرا مرفوعا دائما ، ولا يمكن أن يكون مجرورا - وجب أن نضع بدله ضميرا بمعناه ؛ يصلح أن يكون مجرورا ، هو : كاف المخاطب ، فنقول ، سرنى سبقك ... وهكذا ... يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجرّ كالذى فى قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى

عدوّا له ما من صداقته بدّ

حيث يكون المصدر المؤول المضاف : (رؤيه هو) ، ثم يقع التبديل المشار فيصير : رؤيته ... مسأله أخرى ؛ قلنا فى تحقيق الخطوه الأولى : إننا نأتى بمصدر صريح لخبر الناسخ (أنّ) أو بمصدر الفعل الذى دخلت عليه «أن» ... فإن كان خبر الحرف المصدرى : (أن) اسما جامدا ؛ نحو : عرفت أنك أسد ، أو ظرفا ، أو جارا مع مجروره ؛ نحو : عرفت أنك فوق الطياره ، أو عرفت أنك فى البيت - فإننا نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو : «الكون» ، مثبتا ، أو : قبله كلمه : «عدم» التى تفيد النفي ، إن كان الكلام منفيًا ، ويحل لفظ «الكون» محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ويتم باقى الخطوات ؛ فنقول : عرفت كونك أسدا. ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع المجرور ؛ أى : عرفت استقرارك فوق الطياره ، أو فى الدار.

ويصح فى الجامد شىء آخر هو : أن نزيد على آخره ياء مشدده مع التاء فتكون هذه الزيادة مفيده للمصدرية ، وتجعله بمنزله المصدر الصريح ، فنقول ؛ عرفت أسديتتك ، كما نقول : فروسيتتك ووطيتتك ، وهو ما يسمى المصدر الصناعى (1) ...

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامدا ليس له مصدر صريح : مثل «عسى» فى قولنا : (شاع أن يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أن يزول) ففى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : «عسى» (ومعناها

ص: ٣٧٦

الرجاء) أو مما بعده ويضاف إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحقق الأمل ، ورجاء زوال الكرب.

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد - للنفي مثل قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) أتينا بما يفيد النفي ؛ ككلمه : «عدم» فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه.

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مثبتاً أو منقياً ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من نفي أو إثبات.

\*\*\*

(ج) لماذا نلجأ في الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر - ولا نلجأ ابتداءً إلى المصدر الصريح؟ لم نقول - مثلاً - : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك؟

إن الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامه تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحويه. فمن الأولى :

١ - الدلاله على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضياً نحو : الشائع ان حضرت ، أم مستقبلاً ؛ نحو : الشائع أن تحضر. فلو قلنا - أول الأمر - الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضى ، أم لم يمض؟ - كما سيجيء في «د» -

٢ - الدلاله على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلت ، أى مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرتة ، أو قلته ، أو بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها ... ولو قلنا : أعجبنى أكلك ... لكان محتملاً لبعض تلك الأشياء والحالات.

٣ - الدلاله على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر إبراهيم. فالسفر هنا جائز. ولو قلنا : ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب.

٤ - الحرص على إظهار الفعل مبنيًا للمجهول ؛ تحقيقاً للغرض من حذف فاعله. وذلك عند إرادته التعجب من الثلاثى المبنى للمجهول ؛ ففي مثل : عرف الحق ، يقال : ما

ص: ٣٧٧

أحسن ما عرف الحق. وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بيانها في بابه - ح ٣ -

ومن الثانيه الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح :

١ - أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من «أن» والفعل مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل ؛ فلا يقال : فرحت أن أفرح. في حين يصح أن يؤكّد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحا.

٢ - لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشى الهادئ ، تريد : يعجبني مشيك الهادئ. مع أن الصريح يوصف.

٣ - قد يسد المصدر المؤول من «أن» والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار «عسى» ناقصه (١) ، والمصدر المؤول من «أن» والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معا. وليس كذلك الصريح.

٤ - قد يسد المصدر المؤول من «أن» والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : «حسب» في قوله تعالى : (أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ..) وليس كذلك الصريح. ومثل هذا يقال في : «أَنْ» و «أَنْ» الناسختين - أى : المشدّده والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وإن خلت أن المتأتى (٢)

عنك واسع

٥ - يصح أن يقع المصدر المؤول خبرا عن الجته من غير تأويل في نحو : علىّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبه بينهما بخلاف المصدر الصريح.

\*\*\*

(د) من المعلوم (٣) أن المصدر الصريح (مثل ، أكل - شرب - قيام - قعود) لا يدل على زمن مطلقا ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجته سبك الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدرا - لا يدل بنفسه على زمن

ص: ٣٧٨

١- في رأى فريق كبير من النحاء ، دون فريق - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ - ورأيه أنسب.

٢- المتأتى : النأى والبعد ، أو مكانهما. والبيت من قصيده للنابغه الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشايه وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائره نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد.



مطلقا. ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظه ، ومستفاده من العبارة الأصلية التي سبقت منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذى كان فى تلك العبارة قبل السبقت. أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن. وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبقت ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سببا من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففى نحو : شاع أن نهض العرب فى كل مكان - نقول : «شاع نهوض العرب فى كل مكان» ، فىكون زمن النهوض ماضيا على حسب الزمن الذى فى الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن. أما فى مثل : «الشائع أن ينهض العرب فى كل مكان» فىكون المصدر المؤول هو : «الشائع نهوض العرب» ، أيضا فىكون زمن النهوض هنا مستقبلا ؛ مراعاة للزمن الذى فى العبارة الأولى. لهذا كان المصدر المؤول من «أن» وصلتها ملاحظا فى الزمن الماضى أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذى دخل فى السبقت ؛ أماض هو فىلاحظ المضى بعد التأويل؟ أم مضارع فىلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلا؟ ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب «بأن» يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال (١). ومثلها : «لو» المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها (٢) - وكذا : «ما» المصدرية فإنها لا تنصبه ، وإذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبكت منها ومن صلتها للحال - غالبا - وقد تكون لغيره (٣).

أما «كى» فالمصدر المنسبكت منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وذلك على

ص: ٣٧٩

١- وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف ... تخلص المضارع للاستقبال (راجع ص ٥٥).

٢- فى ص ٣٧٣.

٣- جاء فى شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبكت من «أن» وصلتها الجملة الفعلية يكون إما ماضيا ، وإما مستقبلا على حسب نوع الفعل الذى فى صلتها. أما زمن المصدر المنسبكت من «ما» وصلتها فمعناه الحال. فهل يكون للحال دائما ولو كان الفعل ماضيا؟ الأمر غامض. والرأى أنه للحال ما لم تقم قرينه على غيره ، فىراعى ما تدل عليه القرينه وهذا يوافق ما جاء فى الجزء الثانى من حاشيتى الصبان والخضرى ، أول باب : «إعمال المصدر» فى الخضرى - وهو مضمون كلام الصبان أيضا - ما نصه : (مقتضى كلام الشارح أن : «ما» لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل ، وليس كذلك. بل هى صالحة للأزمنة الثلاثة) وهذا نص كلام الصبان - ثم قال الخضرى : (إلا أن يقال إنهم خصوها. بذكر الحال ، لتعذرهم مع «أن» ولأن دلالة : «أن» مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : «ما» عليهما).



أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه - وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، وذلك شأن النواصب كلها - فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها.

وأما «أنّ» (المشده النون) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينه ، في مثل ؛ أعرف أن محمدا يسافر غدا ؛ وهي كلمه ؛ «غد» وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينه ؛ في مثل : أعرف أن عالما يقرأ الآن ؛ وهي كلمه : «الآن» وقد يكون دالا على الماضي نحو شاع أن العدو انهزم. وقد يكون خاليا من الدلاله الزمنيه في مثل : المحمود أن الجو معتدل والمعروف أن الصدق فضيله.

ص: ٣٨٠

١ - زارنى صديق - زارنى صديق ؛ فأكرمت الصديق.

٢ - اشتريت كتابا - اشتريت كتابا ؛ فقرأت الكتاب.

٣ - تنزهت فى زورق - تنزهت فى زورق ؛ فتهدى الزورق بى.

كلمه : «صديق» فى المثال الأول مبهمه : لأنها لا تدل على صديق معين معهود ؛ فقد يكون محمدا ، أو : عليا ، أو : محمودا ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيره التى يصدق على كل واحد منهم أنه : «صديق» ، فهى نكره. لكن حين أدخلنا عليها «أل» دلت على أن صديقا معينا - هو الذى سبق ذكره - قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء.

ومثلها كلمه : «كتاب» فى المثال الثانى ، فإنها مبهمه لا تدل على كتاب معين ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكره ؛ والنكره لا تدل على معين - كما عرفنا - لكن حين أدخلنا عليها : «أل» وقلنا : «الكتاب» صارت تدل على أن كتابا معينا - هو الذى سبق ذكره - قد اشتريته. ومثل هذا يقال فى كلمه : «زورق» ؛ فإنها نكره لا تدل على زورق معروف.

وحين أدخلنا عليها «أل» صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه. فكل كلمه من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت فى أول أمرها نكره ، ثم صارت بعد ذلك معرفه ؛ بسبب دخول : «أل» عليها. لهذا قال النحاه : إن «أل» التى من الطراز السابق أداه من أدوات التعريف ؛ إذا دخلت على النكره

ص : ٣٨١

١- إذا كانت «أل» مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزه قطع ؛ يجب إظهارها نطقا وكتابه ؛ لأن كلمه «أل» فى هذه الحاله تكون علما على هذا اللفظ المعين. وهمزه العلم قطع - فى رأى الأنسب - ولو كان العلم منقولا من لفظ آخر بشرط أن تصير جزءا ملازما له ؛ مثل : الرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا فى باب النداء ، (وكما سبق فى باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٢٧٣ ، والبيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٥).

جعلتها (١) معرفه ؛ كالأمثله السابقه ونظائرها.

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمه «أل» التي هي حرف للتعريف ؛ أهي كلها التي تعرّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزه وحدها ...؟ فإن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معا (٢). ولكن الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمه «أل» عده أقسام (٣) منها :

ص: ٣٨٢

١- هناك نكرات لا تتعرف ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمه : «غير» ، و «مثل» وأشباههما مما يسمى : «نكرات متوغله في الإبهام» (انظر رقم ٥ من هامش الجدول الذي في ص ٧٨ و ٧٩). ويجيء الكلام عليها في باب الإضافه أول الجزء الثالث.

٢- دفعنا إلى هذه الإشاره الموجزه ، والاكتفاء بها - ما نجده في بعض المراجع المطوله - ومنها المراجع اللغويه التي لا غنى لجمهوره المثقفين عنها - أنها تقول : «اللام» بدلا من : «أل» فلا يدرى غير الخبير ما تريده من «اللام». فالقاموس - مثلا - يقول في ماده. «الجرول» ما نصه : (والجرول كجعفر : الأرض ذات الحجاره .. و.. وبلا «لام» لقب الحطيئه العبسي). فأى لام يقصد؟ أهي الأولى أم الأخيره؟ إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزه الوصل. ولا يدرك هذا إلا اللغوى ... ومن أراد معرفه تلك الآراء مفصله فليرجع إلى مظانها ، في مثل : حاشيه الصبان ، والتصريح ، وغيرهما ، وهي آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا. وإلى ما سبق يشير ابن مالک بقوله : «أل» حرف تعريف ، أو : «اللّام» فقط فنمط عرّفت ، قل فيه : التّمط يريد : أن «أل» للتعريف إذا كانت مركبه من الهمزه واللام معا ؛ أو : أن التعريف يكون باللام وحدها ، والهمزه للوصل. فإذا أردت تعريف كلمه : «نمط» التي هي نكره فقل فيها : النمط ؛ بإدخال «أل» عليها. والنمط : بساط كالنوع الذي يسميه العامه «الكليم». وكذلك الجماعه من الناس تتشابه في الأمر ... أما كلمه : «فقط» فقد قال «الخضري» في هذا الموضع ما نصه : «الفاء» لتزيين اللفظ ، «قط» بمعنى : حسب. وهي حال من «اللام» في بيت ابن مالک. أي حال كونها حسبك ، أي : كافتك عن طلب غيرها. وقيل الفاء في جواب شرط مقدر ، و «قط» خبر لمحدوف (فالتقدير : إن عرفت هذا فقط ، أي فهي حسبك. أو اسم فعل ؛ بمعنى : «انته» أي : إذا عرفت ذلك فانتبه عن طلب غيرها.) فهي مبنيه على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها اسم فعل. وجاء في ص ٢١ من حاشيه الألوسى على القطر ، ما نصه : «فقط» ، أي : «فحسب» ولم تسمع منهم إلا مقرونه بالفاء ، وهي زائده ، وكذا ، فحسب .... وفي المطول : أن «قط» من أسماء الأفعال بمعنى : انته. وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ ، وكأنه جزاء شرط محذوف. وفي كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهما فقط ، أخذت درهما فاكتفيت به اه ومنه يعلم أنها عاطفه ، ومن المطول أنها فصيحى ؛ ولكل وجهه. اه) أما : «حسب» فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ؛ باب الإضافه ص ١٢٠ م ٩٤ حيث البيان الكامل لأحكامها.

٣- إذا ذكرت «أل» في الكلام مطلقه (أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها). كان المراد منها : «أل المعرفه» لأنها المقصوده عند الإطلاق. أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : «أل» «الموصول» - مثلا - أو : الزائده ...

الموصوله وهى اسم - فى رأى الأرجح - وقد سبق الكلام عليها فى الموصولات (١). ومنها المعرفه ، ومنها الزائده. وفيما يلى بيان هذين القسمين.

(١) «أل» المعرفه ؛ (أى : التى تفيد التعريف).

وهى نوعان ؛ نوع يسمى : «أل» العهدية (أى : التى للعهد) ونوع يسمى : «أل» الجنسيه ، وكلاهما حرف (٢).

فأما «العهدية (٣)» فهى التى تدخل على النكره فتفيدها درجه من التعريف تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا. وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ - أن النكره تذكر فى الكلام مرتين بلفظ واحد (٤) ، تكون فى الأولى مجردة من «أل» العهدية ، وفى الثانية مقرونه «بأل» العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره فى فرد واحد هو الذى تدل عليه النكره الأولى (٥). كالأمثله الأولى ، ونحو : نزل مطر ؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سياره ، فركبت

ص: ٣٨٣

١- فى ص ٣٢٠.

٢- ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده ، طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٠.

٣- من هذا النوع «أل» الداخلة على «أفعل التفضيل» فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيجىء البيان فى باب - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٦ عند الكلام على القسم الذى به «أل». وكما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٣٢٠ -

٤- قد يكون اللفظ السابق مذكورا صراحة كالأمثله المعروضه ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى فى سورة مريم : (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى). فالذكر تقدم قبل ذلك مكنيا عنه بقول مريم (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِي مُحَرَّرًا...) أى : منقطعا لخدمه بيت المقدس - على حسب ما كان شائعا فى زمنها. وهذا النذر خاص بالذكر عندهم إذ ذاك.

٥- فإن النكره الثانيه بمنزله الضمير ، والأولى مرجع الضمير ، و «أل» هى الرابطه بينهما ، الداله على اتصال الثانيه بالأولى اتصالا معنويا. ويدل على أن الثانيه بمنزله الضمير والأولى بمنزله مرجعه أنك فى مثل : نزل مطر فأنعش المطر زروعنا - قد تستغنى عن : «أل» وعن كلمه : «مطر» الثانيه ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يغنى عنهما ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنعش زروعنا. لهذا يقول النحاه : إن فائده «أل العهدية» التنبيه على أن مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النكره السابقه ، المماثله لها فى لفظها ، الخاليه من «أل». فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا ؛ بتكثير كلمه : «مطر» فى الحالتين لوقع فى الوهم أن المراد من كلمه : «مطر» الثانيه ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد. ولذلك لا ينعت الاسم المعرف بأل العهدية ؛ لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع «أل» موقعه كما سبق. وما قيل فى كلمتى «مطر» يقال فى كلمتى : «سياره» ، وكلمتى : «رسول». ونظائرها ... ولما كانت الثانيه بمنزله الضمير ، والأولى بمنزله مرجعه ساغ اعتبار الثانيه معرفه ، مع أن الأولى نكره : كالأشأن فى مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد. فكلمه : «ضيف» نكره ، لا- تدل على واحد معين ، أما الضمير : «الهاء» فمعرفه تدل على معين ، مرجعه النكره ، برغم أن معنى الضمير هو معنى مرجعه تماما ، ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفه ، ومرجعه نكره. وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شىء واحد مع أن هذا الشىء الواحد ينطبق على أفراد كثيره. ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل»

العهدية التي نحن بصددھا ؛ فإن الاسم الأول نكره ؛ فهي لا تدل على معين ، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه فمعرفة ؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول ، ومحصور فيه ، برغم أنه نكره تدل على أفراد متعددة.

السياره. وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ). فكل كلمه من الثلاث : (مطر - سياره - رسول) وأشباهاها قد ذكرت مرتين ؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها ، وثانيتها مقرونة بأل العهديه التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطا معنويًا يجعل معنى الثانيه فردا محدودا محصورا فيما دخلت عليه وحده ، والذى معناه ومدلوله هو النكره السابقه ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذى جعل الثانيه معرفه ؛ لأنها صارت معهوده عهدا ذكريا ، أى : معلومه المراد والدلاله ؛ بسبب ذكر لفظها فى الكلام السابق ذكرا أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك ، وأن المراد فى الثانيه فرد معين (1) ؛ هو السابق ، وهذا هو ما يسمى : «بالعهد الذكري».

٢ - وقد يكون السبب فى تعريف النكره المقترنه بأل العهديه هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكره ، وتحصره فى فرد معين تحديدا أساسه علم سابق فى زمن انته قبل الكلام ، ومعرفه قديمه فى عهد مضى قبل النطق ، وليس أساسه ألفاظا مذكوره فى الكلام الحالى. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» العهديه وتدل عليه ، وكأنها عنوانه. مثال ذلك ؛ أن يسأل طالب زميله : ما أخبار الكليه؟ هل كتبت المحاضره؟ أذهب إلى البيت؟ فلا شك أنه يسأل عن كليه معهوده لهما من قبل ، وعن محاضره وبيت معهودين لهما كذلك. ولا شىء من ألفاظ السؤال الحالیه تشير إلى المراد إلا : «أل» ؛ فإنها هى التى توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى : «العهد الذهني» أو : «العهد العلمى».

٣ - وقد يكون السبب فى تعريف تلك النكره حصول مدلولها وتحققه فى وقت الكلام ، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفى أثنائه ؛ كأن تقول : (اليوم يحضر والدى). - (يبدأ عملى الساعه) - (البرد شديد الليله) ... تريد من «اليوم» و «الساعه» و «الليله» ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذى أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك : أن ترى الصائده يحمل بندقيته فتقول له : الطائر. أى : أصب الطائر الحاضر وقت الكلام. وأن ترى كاتبا يحمل بين أصابعه قلما فتقول له : الورقه. أى : خذ الورقه الحاضره الآن. وهذا هو «العهد الحضورى» (2).

ص: ٣٨٤

١- لهذا إيضاح فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣.

٢- وأكثر ما تقع «أل» التى للعهد الحضورى بعد أسماء الإشاره ؛ نحو : جاءنى هذا الرجل. أو بعد «أى» فى النداء ؛ نحو : يأيها الرجل. وقد تقع فى غيرهما كالأمثله التى عرضناها من قبل.

فأنواع العهد ثلاثه : «ذكرى» ، و «ذهنى أو علمى» ، و «حضورى». ولثلاثه رمز مشترك يدخل على كل نوع منها هو : «أل». وتسمى : «أل» التى للعهد ، أو : «أل» العهديه (١). فإذا دخلت على النكره جعلتها تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصى بذاته لا برمز آخر (٢). ولهذا كانت «أل» العهديه تفيد النكره درجه من التعريف تقربها من درجه العلم الشخصى ، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته ؛ وإنما جعلها فى المرتبه التى تليه مباشره.

\*\*\*

وأما : «أل الجنسيه» فهى الداخلة على نكره تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد (٣). ومثالها ؛ النجم مضىء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره ... فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول «أل» على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات كشأن اسم الجنس (٤) ، لا تدل على واحد معين) وليس فى الكلام ما يدل على العهد.

ولدخول «أل» هذه على الأجناس سميت : «أل» «الجنسيه». وهى أنواع من ناحيه دلالتها المعنويه ، ومن ناحيه إفاده التعريف.

ص: ٣٨٥

١- أى : التى لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشىء المعهود ؛ سواء أكان واحدا أم أكثر ؛ ففى التركيب كلمتان محذوفتان. بقى

شىء يتعلق بإفادتها التعريف وهو فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣

٢- لأن علم الشخص معرفه بصيغته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشىء خارج عن مادته. بخلاف النكره التى جاءها التعريف من «أل» فإن «أل» أجنبيه منها ، وخارجة عن صيغتها.

٣- يقول النحاه : إذا دخلت «أل» على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك معهود مما شرحناه فهى للعهد. وإن لم يكن هناك معهود فهى للجنس. (انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٨).

٤- إيضاح ذلك : أن كلمه : «نجم» - مثلا - تدل على معنى شائع مبهم ؛ يصدق وينطبق على كل جرم سماوى مضىء ؛ من غير حصر النجم فى واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذاك ، وعلى آلاف غيرهما. وهذا معنى النكره واسم الجنس (كما سبق إيضاحه بإسهاب فى ص ٢٢ وهامش ص ١٨٦ و ٢٥٩) فهى تدل على واحد غير معين ولا محدد ، أى : على واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتعيين ، من بين أفراد جنسه. (أى : أفراد صنفه ونظائره) فإذا أدخلنا «أل» على كلمه : «نجم» وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا- لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحدا واحدا ، وترى إضاءه كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : النجم مضىء بذاته. ولما كانت تلك الرؤيه الشامله المحيطه بكل النجوم أمرا مستحيلا لا يقدر عليه مخلوق - كان دخول «أل» على كلمه : «نجم» وقولنا : «النجم» معناه أن كل واحد من هذا الجنس الذى عرفناه بعقولنا دون أن تحيط بأفراده الحواس - مضيئا بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس ممثلا فى فرد واحد من أفراده ، يغنى تعريفه عن تعريفها ، وينوب عنها فى ذلك. أو كأنها تعرف فردا يدل على الجنس كله ، ويرمز إليه. وهكذا يقال فى باقى الأمثله - راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٨٨.

١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطه بجميع أفراده إحاطه حقيقه ؛ لا مجازا ولا مبالغه (١) ، بحيث يصح أن يحل محلها لفظه «كل» فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حى ، الإنسان مفكر ، المعدن نافع ... فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حى ، كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع ... بحذف «أل» فى الأمثله كلها ووضع كلمه : «كل» مكانها - لبقى المعنى (٢) على حالته الأولى.

وما تدخل عليه «أل» من هذا النوع يكون لفظه معرفه ؛ تجرى عليه أحكام المعرفه (٣) ، ويكون معناه معنى النكره المسبوقه بكلمه : كل ؛ فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمه «الملك» فى قول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعر خده (٤)

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطه والشمول ؛ لا- بجميع الأفراد ، ولكن بصفه واحده من الصفات الشائعه بين تلك الأفراد ؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغه ؛ لا على سبيل الحقيقه الواقعه ؛ نحو : أنت الرجل علما ، وصالح هو الإنسان لطفًا ، وعلى هو الفتى شجاعه. تريد : أنت كل الرجال من ناحيه العلم ، أى : بمنزلتهم جميعا من هذه الناحيه ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويعدّ موزعا عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفه (صفه العلم) إحاطه شامله لم تنهيا إلا للرجال كلهم مجتمعين. وكذلك صالح من ناحيه الأدب ؛ فهو فيه بمنزله الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين. وكذلك على ؛ بمنزله الفتیان كلهم فى الشجاعه ؛

ص: ٣٨٦

١- وعلامتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفرادا من المستثنى منه ؛ نحو (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ومن العلامات أيضا أن يصح نعته بالجمع ؛ نحو ؛ قوله تعالى : (أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) ، ونحو قولهم : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدنانير والدرهم.

٢- وهذه تسمى : «أل الاستغراقيه» ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أى : يحيط بأفاده إحاطه شامله حقيقه. ومثلها «أل» فى النوع الثانى ، الداله على أن الجنس يستغرق صفه من الصفات على سبيل المجاز والمبالغه - كما سيجىء فى هامش الصفحه التاليه -.

٣- فيكون مبتدأ ، ويكون نعتا للمعرفه ، ويكون صاحب حال. وغير ذلك مما يغلب عليه أن يكون معرفه لا نكره ...

٤- صعر خده : أماله وحوله عن ناحيه الناس ؛ كى لا يراهم ؛ ترفعا منه ، وكبرا.



أدرك وحده من هذه الصفه ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين. وكل هذا على سبيل المبالغه والادعاء (١).

وحكم ما تدخل عليه «أل» من هذا النوع كحكم سابقه لفظا ومعنى.

٣ - ومنها التي لا- تفيده نوعا من نوعي الإحاطه والشمول السابقين ؛ وإنما تفيده أن الجنس يراد منه حقيقته القائمه في الذهن ، ومادته التي تكوّن منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليله أو كثيره ، ومن غير اعتبار لعدددها. وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم. ، نحو : الحديد أصلب من الذهب ، الذهب أنفس من النحاس. تريد : أن حقيقه الحديد (أى : مادته وطبيعته) أصلب من حقيقه الذهب (أى : من مادته وعنصره) من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك ؛ كمفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أده من نوع الذهب هي أصلب من أده مصنوعه من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذي ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ أنك لا- تريد أن كل قطعه من الأول أصلب من نظيرتها في الثاني ؛ لأن الواقع يخالفه ومثل هذا أن تقول : الرجل أقوى من المرأة ، أى : أن حقيقه الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا- من حيث أفراده - أقوى من حقيقه المرأة وجنسها من حيث هي كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحده من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع. وهكذا يقال في : الذهب أنفس من النحاس ، وفي : الصوف أغلى من القطن ، وفي : الفحم أشد نارا من الخشب ... وفي الماء ، والتراب ، والهواء ، والجماد ، والنبات. تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هي ماده تجعله في عداد السوائل ، من غير نظر في ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه ؛ فتلك حقيقته ؛ أى : مادته الأصلية التي قام عليها. وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهي حقيقته الذاتية ، وماهيته التي عرف بها من حيث

ص: ٣٨٧

١- ولذا يصح إحلال كلمه : «كل» محل «أل» على سبيل المجاز - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ «والحصر» هو الذي يفيد أنهم جميعا لم يبلغوا درجته في الصفه.

هى. وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك ... وهكذا.

وتسمى «أل» الداخلة على هذا النوع «أل» التى للحقيقه ، أو : للطبيعه ، أو للماهيه (١) فلا- علاقه لها بالإحاطه بالأفراد ، أو بصفاتهم ، أو بعدم الإحاطه.

وتفيد ما دخلت عليه نوعا من التعريف يجعله فى درجه علم الجنس (٢) لفظا ومعنى.

فمعانى «أل الجنسيه» إما إفاده الإحاطه والشمول بكل أفراد الجنس حقيقه ، لا مجازا ، وإما إفاده الإحاطه والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفه من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغه والادعاء (٣) والمجاز ، وإما بيان الحقيقه الذاتيه ، دون غيرها.

ص: ٣٨٨

١- وعلاقتها : ألا- يصلح وضع كلمه : «كل» بدلها ، لا حقيقه ولا مجازا ، لأن المقصود من الحقيقه ليس الدلاله على الأفراد ، قليله كانت الأفراد أم كثيره ، وإنما المقصود شىء آخر هو ما ذكرناه.

٢- قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته (فى ص ٢٦٦ وما بعدها).

٣- راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٨٥ - وقد جاء فى كليات أبى البقاء ص ٦٦ عند الكلام على «أل» ما نصه : إذا دخلت «أل» فى اسم ، فردا كان أو جمعا وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه. وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين (يريد أنها تشمل جميع أفراد الجنس فردا فردا ، أو صفه شامله من صفاته - كما شرحنا - ، وعلى) الجنس عند المتأخرين (يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافيا للدلاله على باقى الجنس ، ونموذجا يغنى عن رؤيه الباقي ؛ فكأنه نموذج - عينه - للجنس) إلا أن المقام عندهم إذا كان خطابيا يحمل على كل الجنس وهو الاستغراق. وإذا كان استدلاليا أو لم يمكن حمله على الاستغراق فإنه يحمل على أدنى الجنس (يريد على فرد واحد فقط) ، حتى يبطل الجمعيه ، ويصير مجازا عن الجنس كله. فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعيه يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا- يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولويه ؛ إذ التقدير أن لا عهد ؛ فيتعين أن يكون للجنس. فحيث لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعيه ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهيه ، لا للماهيه من حيث هى ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز. وجاء فى شرح المفصل - ج ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : «أل» وأقسامها - ما نصه (فأما تعريف الجنس فأن تدخل اللام (أى) : «أل» على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا- لتعريف الشخص منه - أى : الفرد الواحد منه - وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والعسل حلو ، والخل حامض ، و «أهلك الناس الدرهم والدينار» فهذا التعريف لا يكون عن إحاطه ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحدا أن يشاهد جميع هذه الأجناس (أى : جميع أفرادها) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسه المشاهده أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض) اه.

هى التى تدخل على المعرفه أو النكره فلا- تغير من تعريفها أو تنكيرها (١). وربما أفادتها شيئا آخر ، - كما سيجىء - . فمثال دخولها على المعرفه : المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بنى العباس . فالكلمات «مأمون» ، و «رشيد» و «عباس» ، معارف بالعلميه قبل دخول «أل» . فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفا جديدا . ومثال دخولها على النكره ما سمع من قولهم : «ادخلوا الأول فالأول ...» وأشباهاها . فكلمه «أول» نكره لأنها حال (٢) ولم تخرجها «أل» عن التنكير .

و «أل الزائده» نوعان ، كلاهما حرف ؛ (٣) نوع تكون فيه زائده لازمه وهى التى اقترنت باسم معرفه كبعض الأعلام منذ استعماله علما ؛ فلم يوجد خاليا منها منذ علميته ... (٤) ولا تفارقه بعد ذلك مطلقا . (برغم زيادتها) كبعض أعلام مسموعه عن العرب لم يستعملوها بغير «أل» ؛ مثل : السموء (٥) ، واليسع (٦) ، واللالت (٧) والعزى (٨) . و كبعض الظروف المبدوءه بأل ، مثل : «الآن» (٩) للزمن الحاضر ، وبعض

ص : ٣٨٩

- ١- لأن المراد بالزائده هنا ما ليست موصوله ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحه للسقوط .
- ٢- «أول» السابقه ، حال منصوبه ، والثانيه معطوفه عليها بالفاء التى تفيده الترتيب . وزيدت فيها «أل» شذوذا فى النشر ؛ كما تزداد فى النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أول فأول ، أى : ادخلوا مرتبين - كما سيجىء فى رقم ٥ من هامش الصفحه التاليه - .
- ٣- ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده مباشره ؛ طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٠ .
- ٤- وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علما مقرونا «بأل» ، ولم يستعمل فى غير العلميه ؛ من قبل ؛ كالسموء ، وما كان مجردا فى أصله من «أل» ثم صحبته عند انتقاله إلى العلميه ولازمته معها من أول لحظه - ؛ كالنضر والنعمان .
- ٥- اسم شاعر جاهلى ، مشهور بالوفاء .
- ٦- اسم نبى .
- ٧- اسم صنم للعرب فى الجاهليه .
- ٨- اسم صنم للعرب فى الجاهليه (وهى ؛ مؤنث أعز) .
- ٩- ظرف زمان منصوب . وقد يجر بمن قليلا ؛ فهو معرب . وهذا الرأى أوضح وأيسر من الرأى القائل بأنه مبنى على الفتح دائما . وإذا كان معربا ومعناه الزمن الحاضر فكلمه «أل» فيه للعهد الحضورى ؛ فتكون معرفه ، وليست زائده (راجع ص ٣٨٤) . وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى باب الظرف ، ج ٢ ص ٢٢٦ م ٧٩ .

أسماء الموصولات المصدره بها ، كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى ... ومن الزائده اللازمه «أل» التى للغلبه ، وسيجىء بيانها (١)

...

ونوع تكون فيه زائده عارضه (أى : غير لازمه) فتوجد حيناً وحيناً لا توجد ؛ وهذا النوع ضربان : ضرب اضطرارى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضروره ؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جنيتك (٢) أكمؤا

وعساقلا

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٣)

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمه : «أوبر» مضطراً ؛ مع أن العرب حين تستعملها علم جنس تجردها من «أل» ؛ فتقول : بنات أوبر. ومثل قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر (٤)

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمه : «النفس» التى هى تمييز ، والتمييز - على المشهور - لا تدخله «أل» ، وكان الأصل أن يقول : طببت نفساً. ولكن الضروره (٥) الشعريه قهرته (٦).

وضرب اختيارى يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه هو : لمح الأصل ؛ وبيانه : أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل

ص : ٣٩٠

١- فى ص ٣٩٣.

٢- «جنيتك» ؛ أى : جنيت لك ، وجمعت. «الأ-كمؤ» : جمع ، مفرده : كمء ؛ وهو نبات فى البادية ، له ثمر يجنيه العرب. وقد سبق أول الكتاب - ص ٢١ - أن كلمه : «كمء» تكون مفرداً أيضاً لكلمه : «كمأه» التى هى اسم جنس جمعى. ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحده بالتاء فى المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء فى اسم الجنس الجمعى. «العساقل» : جمع مفرده : عسقول (على وزن عصفور) نوع أبيض ، كبير من الكمأه ، ويسميه بعض الناس : شحمه الأرض.

٣- بنات «أوبر» علم على نوع من الكمأه ، ردىء الطعم. له زغب كلون التراب.

٤- يقول لما رأيت - يا قيس - وجوهنا (أى : زعماءنا) وأكابرننا ، تسليت عن صديقك عمرو الذى قتلناه ، وطبت نفساً.

٥- ويلحق بهذا النوع زيادتهما فى النثر شذوذاً ، فى مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف فى ص ٣٨٩.

٦- وفيما سبق من الزيادة اللازمه وغير اللازمه يقول ابن مالك : وقد تزايد لازماً كالألآت والآن ، والذين ، ثم اللاتى ولاضطرار ،

كينات الأوبر كذا ، وطبت النفس يا قيس السرى والسرى أصلها : السرى : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

أن يصير علما ، ثم انتقل إلى العلميه ، وترك معناه السابق ؛ مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ؛ فقد كان المعنى السابق لها - وهى مشتقات - : ذات فعلت العدل. أو وقع عليها النصر ، أو اتصفت بالحسن ، ولا دخل للعلميه بواحد منها ... ثم صار كل واحد بعد ذلك علما يدل على مسمى معين ، ولا يدل على شىء من المعنى السابق ؛ فكلمه : عادل ، أو : منصور ، أو : حسن ، أو : ما شابهها - قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثانى.

وهو : العلميه ، وصارت بعد العلميه اسما جامدا لا ينظر إلى أصله المشتق.

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصله المعنويه ، وأن تبقى الكلمه المنقوله مشتمله على الأمرين معا ، وهما : معناها الأصلى السابق ، ودلالاتها الجديده وهى : العلميه ، فإننا نزيد فى أولها : «أل» لتكون رمزا دالا على المعنى القديم تلميحا ؛ فوق دلالاته على المعنى الجديد ، وهو : العلميه مع الجمود ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل على العلميه بذاتها وبمادتها واعتبارها جامده ، وتدل على المعنى القديم «بأل» التى تشير وتلمح إليه. ولهذا تسمى : «أل التى للمح الأصل». ومن هنا دخلت فى كثير من الأعلام المنقوله الصالحه لدخولها ؛ لتشير إلى معانيها القديمه التى تحوى المدح أو الذم ، والتفاؤل ، أو التشاؤم ؛ نحو ؛ الكامل ، المتوكل ، السعيد ؛ الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليع ، المحروق ... وغير ذلك من الأعلام المنقوله قديما وحديثا (١).

والنقل قد يكون من اسم معنوى جامد ؛ كالمصادر فى مثل : الفضل ، والصلاح والعرفان ... وقد يكون من اسم عين جامد ؛ كالصخر ، والحجر ، والنعمان (٢) ، والعظم ... وقد يكون من كلمات مشتقه فى أصلها كالهادى ، والحارث ، والمبارك والمستنصر ، ويهمل هذا الاشتقاق بعد العلميه فتعدّ من الجامد - كما سبق - فالأعلام السابقه يجوز أن تدخلها «أل» عند إرادته الجمع بين لمح الأصل والعلميه ، كما يجوز حذفها عند الرغبه فى الاقتصار على العلميه وحدها. والأعلام فى الحالتين جامده.

ص: ٣٩١

١- لا- خير فى الأخذ بالرأى القائل إن زياده «أل» للمح الأصل سماعيه ؛ لأن الأخذ به يضيع الغرض من زيادتها ؛ وهو غرض تدعو إليه الحاجه فى كل العصور.

٢- أصله : اسم للدم.

أما من ناحية التعريف والتنكير فوجود «أل» التي للمح الأصل وحذفها سيان.

- كما تقدم (١) -.

والأعلام كلها صالحه لدخول «أل» هذه ، إلا العلم المرتجل (٢) ؛ كسعاد ، وأدد ، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل «أل» بحسب أصوله ؛ إما لأنه على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ مثل : يحين ، يزيد ، تعز ، يشكر ، شمّر ... ، وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله «أل» ؛ نحو : عبد الرؤوف ، وسعد الدين ، وأبو العينين .

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع «أل» هو : الموصولة ، والمعرفه بأقسامها ، والزائده بأقسامها .

\* \* \*

ص : ٣٩٢

١- أول البحث (ص ٣٨٩).

٢- سبق شرحه فى ص ٢٧١.

(١) المعارف متفاوتة في درجة التعريف - كما سبق (٢) - ؛ فبعضها أقوى من بعض وعلم الشخص أقوى من المعرف «بأل» العهديه ، وأقوى من المضاف لمعرفه. غير أن كل واحد من هذين قد يصل في قوه التعريف إلى درجة علم الشخص ، ويصير مثله في الأحكام الخاصه به ، ولييان ذلك نقول :

إن كلاً من المعرف «بأل» العهديه والمضاف قد يكون ذا أفراد متعدده ؛ فالكتاب - مثلاً - ينطبق على عشرات ، ومئات وألوف من الكتب (٣) ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم ... وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعدده ، ومثله : قلم عمرو ، وثوب عثمان ...

غير أن فرداً واحداً من أفراد المعرف «بأل» أو المضاف قد يشتهر اشتهاً بالغادون غيره من باقي الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها. ومن أمثله ذلك : المصحف ، الرسول ، السّيّئه ، ابن عباس (٤) ، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد اليوم من المصحف : كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد

ص: ٣٩٣

١- هو أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون ياقى الأفراد ؛ بسبب شهره الأول ، كما سنشرحه. وهو يعد من ناحيه التعريف في درجة العلم الشخصى ، كما في الصفحه التاليه ، وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٣.

٢- في رقم ٣ من هامش ص ١٩١.

٣- المراد من «أل» العهديه هذه أنها كانت عهديه بحسب أصلها قبل أن تكون للغلبه ، أما بعد أن تصير للغلبه فزائده لازمه. وقد يقال : إن : «أل» العهديه أده تعريف فكيف يكون مدلولها متعددا حين تكون للعهد؟ أجب النحاء : (إن «أل» العهديه تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل - أى : على التبادل - فمصحوبها كل فرد بينهما على البدل ، فمثلاً لفظ «العقبه» المعرف بأل العهديه وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبه بعقبه : «أيله» - وهى على الحدود الشرقيه لمصر -) راجع الصبان في هذا.

٤- كانت كلمه : «ابن» في هذه الأمثله وأشباهاها ، معرفه ؛ لأنها مضافه إلى معرفه. ولكن العلم بالغلبه (الشهره) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معا ، وصار تعريفه بالعلميه الغالبه ، - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه - وزال التعريف السابق.



عليه السلام ، ومن السنه : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير (١). كما أن المراد من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب (٢) ... دون باقى أبناء العباس. وكذلك المراد من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون إخوته من أولاد عمر. وكذلك المراد من : ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضا دون إخوته. وكانت تلك الكلمات فى الأصل قبل اشتهاها ، معرفه ؛ لاشتمالها على نوع من التعريف ، ولكنها لا تبلغ فيه درجه العلم الشخصى ؛ إذ ليست أعلاما شخصيه. فلا تدل على واحد بعينه ؛ إذ الأصل فى كلمه : «المصحف» أن تنطبق على كل غلاف يحوى صحفا. وفى كلمه : «الرسول» أن تنطبق على كل إنسان أرسل من جهه إلى جهه معينه. وفى كلمه : «السنه» أن تنطبق على كل طريقه مرسومه ، وفى كلمه : «ابن فلان» أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل. لكن اشتهرت كل كلمه مما سبق - بعد التعريف - فى فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أطلقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجه أرقى من الأولى ؛ تسمى : درجه العلم بالغلبه (أى : التغلب بالشهره) وهى درجه تلحقه بالعلم الشخصى (٣) فى كل أحكامه. فمظهر الكلمه أنها معرفه «بأل» أو بالإضافه ، ولكن حقيقتها أنها معرفه بعلميه الغلبه. وهى فى درجه علم الشخص - كما قلنا - وتلغى معها الدرجه القديمه. ومن أمثله العلم بالغلبه : المدينه (٤) ، العقبه (٥) ، الهرم (٦) ... مجلس

ص: ٣٩٤

- ١- ما يقره (أى : يوافق عليه) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصا يقول قولا ، أو يعمل عملا بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئون المتصله بالدين - ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضه ؛ فيكون سكوته موافقه ضمنيه ؛ تسمى : «تقيرا».
- ٢- جد الرسول عليه السلام.
- ٣- قال النحاه ؛ إن العلم قسمان ؛ علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالغلبه ، وهو ما شرحناه وأهم فارق بينهما أن العلم الوضعى يعين مسماه تعيينا مطلقا من أول لحظه وضع فيها على مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزا على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظه التى وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم. أما العلم بالغلبه فقد كان أول أمره معرفه «بأل» العهديه ، أو بالإضافه ولم يكن علما فى ابتداء أمره فنزلت غلبته (أى : شهرته) منزله الوضع ؛ فصار بها علما شخصيا. وحين تصل الكلمه إلى درجه العلم بالتغلب تلغى درجه التعريف السابقه وتحل محلها الدرجه الجديده.
- ٤- مدينه الرسول عليه السلام.
- ٥- اسم بلد على الحدود الشرقيه المصريه.
- ٦- بناء بمصر ، أثرى ، ضخم ، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيرا يذكر.

الأمن (١) ، جمعيه الأمم (٢) ، إمام النحاه (٣) ... وغيرها مما هو علم بالغلبه (٤) : كالنابغه ، أو الأعشى ، أو الأخطل ... وأصل النابغه : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلا ، وأصل الأخطل : الهجاء ، ثم غلب على كل ما سبق الاستعمال فى العلميه وحدها.

و «أل» فى الأعلام السابقه - ونظائرها - قسم من «أل» الزائده اللازمه - كما أشرنا - (٥) ولكنه قسم مستقل ، يسمى : «أل» التى للغلبه ، وبالرغم من من أنها زائده ، ولازمه لا تفارق الاسم الذى دلت عليه - فإنها تحذف وجوبا عند نداءه ، أو إضافته ؛ مثل : يا رسول الله قد بلغت رسالتك. هذا مصحف عثمان ؛ يا نابغه ، أسمعنا من طرائفك ... فشأنها فى الحالتين المذكورتين من جهه الحذف وعدمه شأن «أل» المعرفه (٦) - فى رأى الأرجح -

أما العلم بالغلبه إذا كان مضافا ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه فى نداء ، ولا فى غيره : تقول فى النداء : يا بن عمر قد أحسنت ، ويا بن عباس قد

ص: ٣٩٥

١- مؤسسه عالميه قائمه الآن ، تضم مندو بين رسميين عن الدول الكبيره ، ينظرون فى الشئون الدوليه الهامه.

٢- مؤسسه عالميه قائمه الآن ، تضم مندو بين رسميين عن الدول الكبيره ، ينظرون فى الشئون الدوليه الهامه.

٣- سيوبه (توفى حول سنه ١٨٠ هـ).

٤- ويراد به - كما قلنا - كل اسم معناه متعدد بحسب وضعه الأصلى ، ثم غلب استعماله فى فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ؛ فصار خاصا بسبب ذلك التعيين الناشئ من الشهره.

٥- فى ص ٣٨٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣.

٦- ف «أل» المعرفه لا- تبقى كذلك عند الإضافه أو النداء لكن يجب ملاحظه أن : «أل» التى للغلبه لا- تثبت مطلقا مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هى فيه بكلمه : «أى» أو : كلمه : «ذا» كما يتوصل لنداء ما فيه «أل» الجنسيه مما ليس علما بالغلبه ، فلا يصح : يأيها النابغه ولا ياذا النابغه كما يصح يأيها الرجل وياذا الرجل (راجع حاشيه الصبان ج ١ فى هذا الموضع). وفى العلم بالغلبه يقول ابن مالك : وقد يصير علما بالغلبه مضاف أو مصحوب «أل» ؛ كالعقبه وحذف «أل» ذى ، إن تناد أو تضيف أو جب. وفى غيرهما قد تنحذف أى : قد يصير «المضاف» أو : «المعرف بأل» علما بالغلبه ، لا بكونه علم شخص ولا علم جنس. (وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما كما سبق أن أشرنا). وحذف «أل» ذى (أى : هذه) واجب فى حالتين : إذا نودى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف. وأشار بقوله : «وفى غيرهما قد تنحذف» إلى أن «أل» الداله على العلم بالغلبه وردت محذوفه فى غير الحالتين السابقتين : (النداء ، والإضافه) فقد قال بعض العرب : هذا عتيق طالعا. وهذا يوم إثنين مباركا ، بدلا من «العيوق» علم على نجم خاص ، و «الإثنين» علم على اليوم الأسبوعى المعروف. وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه.

أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيرا من أحاديث الرسول ...

وإذا اقتضى الأمر إضافته (١)

فإنه يضاف مع بقائه الإضافة

الأولى (٢) ، تقول : أنت ابن عمرنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى.

ص: ٣٩٦

١- أشرنا في باب العلم (رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤) إلى أن علم الشخص قد يكون متعددا يشترك في التسميه به عدد كثير ؛ فمثل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصيه قد يسمى بكل منها عده أفراد - ونقول هنا إن العلم بالغلبه قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون ... وابن خلدون ... وابن هانئ ؛ والنابعه ... فإن كل واحد منها علم بالغلبه على شاعر معين ، أو عالم كبير. وقد يشترك معه في التسميه آخرون. وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعها يجعلها غامضه نوعا ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحاله يجوز إضافة العلم إلى معرفه - إن لم يمنع من الإضافة مانع - ؛ رغبه في الإيضاح وإزاله كل أثر للغموض والإبهام. فمن إضافة علم الشخص. ما ورد عن العرب من قولهم جميل بثينه ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وربيعه الفرس ، وأنمار الشاه ، ويزيد سليم ، وقول الشاعر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلي من البشر وقول الآخر : علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمانى ومن إضافة العلم بالغلبه ؛ أهلا بابن عمرنا. ومرحبا بابن عباسنا. وقد أدخلوا «أل» على العلم المضاف إليه قليلا ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التنكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف. قالوا : يا ليت أم العمرو كانت بجانبى ... فالغرض من إضافة العلم : هو الإيضاح ، (ويراد به إزالة الاشتراك اللفظى الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيره : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد فى الغالب. وقد سبق أن ألمحنا لهذه المسأله فى رقم ٢ من هامش ص ١١٧ ثم فصلنا الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤. وبهذه المناسبه نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفه تفيد الإيضاح على الوجه الذى شرحناه ؛ وهو : رفع الاحتمال والاشتراك فى المعرفه ، أما الإضافة إلى النكره فإنها تفيد التخصيص. ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعها ؛ فإذا قلت : «كتاب رجل» فإن الذى ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيرا مما ينطبق عليه لفظ : كتاب ، بغير إضافة. (راجع ما سبق فى تلك الصفحات).

٢- إن لم يمنع من الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد منونا ، أو فيه «أل» فإن كان كذلك وجب حذفها قبل الإضافة ...

إذا أريد تعريف العدد «بأل» فإما أن يكون مضافا (١) ، أو مركبا (٢) ، أو مفردا (٣) ، أو معطوفا (٤). فإذا كان العدد مضافا وأردنا تعريفه «بأل» فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده - أى : على المعدود - ؛ نحو : عندى ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائه الورقه ، وألف (٥) القرش. وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه فى هذه الإضافة المحضه (٦). والكوفيون يجيزون إدخال «أل» عليهما معا ويحتجون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح (٧) ...

ص: ٣٩٧

١- ويسميه بعض النحاه «مفردا» وهذه التسميه أحسن من تسميته : «مضافا» وهو يشمل : «ثلاثة» وعشره وما بينهما. ويضاف غالبا لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائه ، وألفا ، ومركباتهما ، وتضاف غالبا لمفرد مجرور (والأحكام المفصله الخاصه بالعدد مسجله فى بابها بالجزء الرابع).

٢- وهو يشمل : «أحد عشر وتسعه عشر» وما بينهما. وهما كلمتان بمنزله كلمه واحده ؛ يقال فى إعرابها : مبنيه على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ على حسب حاله الجمله. إلا اثنى عشر ؛ واثنتى عشره : فيعربان كالمثنى دائما. وقد سبقت طريقه إعرابهما فى ص ١٢٢ و ١٤١ ،

٣- ويسميه بعض النحاه «عقدا» وهذه أفضل من تسميته : «مفردا». وهو ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٩٠.

٤- وهو يشمل كل عدد مكون من اسمين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون ... سبع وثلاثون ... خمس وأربعون.

٥- جرى بعض الكتاب على إدخال : «أل» على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلا. وقد أعلنت الحكومه عن مشروع رسمى لنشر بعض الكتب القديمه النفيسه ، أسمته : «مشروع الألف كتاب» ويدور جدل قديم وحديث حول صحه هذا الاستعمال أو خطئه. وقد ورد مثله فى أحاديث للرسول عليه السّلام. منها قوله : «... وأتى بالألف دينار» ونقل الصبان (فى الجزء الأول من حاشيته آخر باب المعرف بأل) نص الحديث. وورد غيره فى شواهد : «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» - باب : الاستعانه باليد .. - قوله عليه السّلام : «ثم قرأ العشر آيات» .. كما ورد فى نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد فى استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد ... فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير فى تركه. ويقول الشهاب الخفاجى فى حاشيته على «دره الغواص» إن ابن عصفور قال : «هو جائز على قبجه» ، وجاء فى حاشيه ابن سعيد على الأشمونى : رفضه «الألف دينار» قائلا بأنه مرفوض وإن أجازه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور ، هذا والذين يرفضونه يتأولون النصوص الوارده به بتكلف ظاهر لا داعى له.

٦- فى ح ٣ ص ١٢ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضه وغير المحضه ، وأن الكوفيين يجيزون فى الإضافة المحضه إدخال «أل» على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضا مع إيضاح ذلك كله والرأى فيه.

٧- فى ح ٣ ص ١٢ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضه وغير المحضه ، وأن الكوفيين يجيزون فى الإضافة المحضه إدخال «أل» على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضا مع إيضاح ذلك كله والرأى فيه.

وإذا كان العدد مركبا فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت الأحد عشر كتابا ، وسمعت الخمس عشره أنشوده ...

وإذا كان مفردا - أى : أنه من العقود - دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : فى حديقتنا العشرون كرسيًا ، والثلاثون شجرة ، والأربعون زهره ...

وإذا كان معطوفا فالأحسن دخولها على الاسمين لتعريفهما معا ؛ نحو : أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكتبت الخمسه والعشرين سطرا ...

وإذا كان المضاف إليه - وهو المعدود - معرفا «بأل» فإن المضاف يكتسب منه التعريف فى الإضافة المحضه كما سبق ، سواء أكانا متصلين لا فاصل بينهما ، نحو : هذه ثلاثه الأبواب ، ومائه اليوم ، وألف الكتاب (١) - أم فصل بينهما اسم واحد ؛ نحو : هذه ثلاث قطع الأبواب ، وخمسائه الألف - أم اسمان ، نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسائه ألف الدرهم - أم ثلاثه أسماء ؛ نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر الأبواب ، وخمسائه ألف درهم الرجل - أم أربعة ، نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعه الأبواب ، وخمسائه ألف درهم صاحب البيوت ... ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفه كالمضاف إليه ، وما بينهما. وهذا حكم كل إضافة محضه ؛ طالت بسبب الفواصل المضافه أم قصرت ، فإنك تعرّف الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى قبله ، ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول (٢). غير أن كثره الإضافات المتواليه معييه من الناحيه البلاغيه ؛ فلا نلجأ إليها جهد استطاعتنا.

\*\*\*

ص: ٣٩٨

١- انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقه.

٢- الأشمونى ، آخر باب أداه التعريف. وكذا شرح المفصل ج ٦ ص ٤٣ فى الكلام على تعريف العدد. وعلى هذا يمتنع تعريف المضاف إليه فى مثل : «المال عشرون ألف دينار» ؛ لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون معرفه إلا عند الكوفيين.

## الاسم النكرة المضاف إلى معرفه – المنادى النكرة المقصوده

بقى من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما (١) بما ملخصه :

١- أن النكرة التى تضاف لمعرفه - مثل : قلمى شبيه بقلمك - قد تكتسب منها التعريف ، وتصير فى درجتها. أى : أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه ، ويرقى فى التعريف إلى درجته. إلا إذا كانت النكرة مضافه إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى فى التعريف إلى درجه : «العلم» - فى الرأى الصحيح - لا إلى درجه الضمير.

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظا غير متوغل فى الإبهام ؛ فإن كان متوغلا فيه لم يكتسب التعريف - فى أكثر حالات استعماله - بإضافه ، أو غيرها ؛ كالأسماء : مثل - غير - حسب (٢) ...

ب - أن من أنواع المنادى نوعا واحدا يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : «النكرة المقصوده ، مثل : يا شرطى ، أو يا حارس ... إذا كنت تنادى واحدا منهما معينا تقصده دون غيره. ذلك أن كلمه : «شرطى» وحدها ، أو : كلمه ، «حارس» وحدها نكرة ، لا تدل فى أصلها قبل النداء على فرد معين» ، ولكنها تصير معرفه بعد النداء ، بسبب القصد الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره.

ودرجه هذا المنادى فى التعريف هى درجه اسم الإشارة ؛ لأن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذى يعينه المشار إليه فى اسم الإشارة والتخاطب فى المنادى النكرة المقصوده - كما سبقت الإشارة فى هامش رقم ١ من ص ١٤٢.

ص : ٣٩٩

١- ص ١٩٠.

٢- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٦ من ص ١٩٠ أما تفصيل الكلام عليه ففى ج ٣ م ٩٣ باب الإضافة.

(أ) الشمسوس متعددة - الأعمار كثيره - المحيطات خمس.

(ب) أمرتفع البناء - ما حسن الظلم - ما مكرم الجبان.

في القسم الأول : (أ) كلمات تحتها خط ، كل واحده منها اسم ، مرفوع ، في أول الجمله ، خال من عامل (١) لفظى أصيل ، وبعده كلمه تتم المعنى الأساسى للجمله : (أى : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن

ص: ٤٠٠

١- العامل هو : ما يدخل على الكلمه فيؤثر في آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل ؛ فيجعله مرفوعا ، وفي آخر المفعول فيجعله منصوبا ، وكالجازم ؛ فإنه يؤثر في آخر المضارع ؛ فيجعله مجزوما. وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر في آخر الاسم ؛ فيجعله مجرورا ، وهكذا. (انظر ما سبق فى ص ٦٧). والعامل ثلاثه أنواع : ١ - أصلى لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فسد المعنى المقصود. ومن أمثله : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر ... ب - زائد ؛ وهو الذى يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - فى الغالب - على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائده فى الجر ؛ مثل «الباء» و «من» وغيرهما من باقى الحروف التى لا تجيء بمعنى جديد ، وإنما تزداد لمجرد تقوية المعنى ، وتوكيده (كما سبق فى ص ٦٥) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق. ح - شبيه بالزائد ؛ وينحصر فى بعض حروف الجر ؛ ويؤدى معنى خاصا لا يمكن الاستغناء عنه. ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق. بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق. ومن أمثله الشبيه بالزائد : «رب» ؛ وهى تفيد التقليل أو التكثرير. و «لعل» ؛ وهى تفيد الترجى ، «ولو لا» - فى رأى - وهى تفيد الامتناع ... فحرف الجر الأصل الذى يؤدى معنى جديدا خاصا لا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به. وحرف الجر الزائد لا يؤدى معنى خاصا جديدا ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصلى من ناحيتين أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبهه الأصلى من ناحيه أنه يؤدى معنى خاصا جديدا ، ويخالفه من ناحيه أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحيه عدم التعلق ، ويخالفه من ناحيه أنه يؤدى معنى خاصا جديدا ، والزائد لا يؤدى معنى خاصا جديدا ولا يحتاج لتعليق (وتفصيل هذا يجيء فى مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثانى ص ٣٢٠ م ٨٩). ومن العوامل ما هو لفظى ؛ أى : يظهر فى النطق وفى الكتابه ؛ كالعوامل التى سبقت ، ومنها ما هو معنوى يدرك بالعقل لا بالحس ؛ كالاتداء. والعوامل بنوعيهما اللفظيه والمعنويه ليست فى الحق والواقع هى التى تؤثر بنفسها ؛ وإنما الذى يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم. ولكن النحاء نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشده إلى تلك الحركات اللازمه لكشف المعانى (كما أوضحنا هذا بتفصيل تام فى هامش ص ٤٧) ولا بأس بما صنعوا.

أن تستغنى الجملة عنه فى إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشمس بالتعدد ؛ وعلى الأقمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس ... ذلك الاسم يسمى : «مبتدأ» والكلمة الأخرى تسمى : «خبر» المبتدأ.

وفى القسم (ب) أمثله لمبتدأ أيضا ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف (١) يحتاج (٢) إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : كلمتى : «البناء» و«الظلم» فإنهما فاعلان للوصف (٣) ومثل كلمه : «الجبان» ؛ فإنها نائب فاعل له (٤). وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر.

مما سبق نعرف أن المبتدأ : اسم مرفوع فى أول جملته (٥) ، مجرد من العوامل اللفظية الأصليه ، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه فى الإفاده وإتمام الجملة. والخبر هو : اللفظ الذى يكمل المعنى مع المبتدأ (٦) ، ويتم (٧)

ص: ٤٠١

١- كررنا أن المراد بالوصف هنا : «المشتق» وهو : ما أخذ من كلمه أخرى - يغلب أن تكون مصدرا - وتفرع منها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف. ويجب أن يكون فى هذا الباب نكره ؛ لأنه بمنزله الفعل ، والفعل فى حكم النكره - كما رددنا فى رقم ١ من هامش ص ١٩٢ وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف وسيذكر فى ص ٤٠٦.

٢- ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلا أو نائب فاعل ؛ وذلك بشروط معينه ... فاسم الفاعل يرفع فاعلا ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا ... مثل أحاضر ضيفك؟ أمحبوس اللص؟  
٣- الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفه مشبهه.

٤- لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ وكما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٠ -  
٥- غالبا.

٦- أين الخبر فى قولهم : فلان. وإن كثر ماله - لكنه بخيل ..؟ انظر الإجابة فى : «و» من ص ٤٠٨.

٧- وإنما كان الخبر متمما المعنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدأ. أى : أن المبتدأ هو الشىء المحكوم عليه ، والخبر هو الشىء المحكوم به (أى : هو الحكم) وهذا يقتضى - فى الغالب - أن يكون المبتدأ معلوما للمتكلم وللسامع معا قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شىء معلوم ، وأن الخبر يكون مجهولا للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الاهتمام به والتطلع إليه دون المبتدأ. والرغبة فى إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هى الداعيه للنطق بالجملة الاسميه كلها. ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح بين المبتدأ والخبر والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوى السابق ؛ فما كان منهما معلوما قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ (أى : المحكوم عليه) ولو جاء لفظه متأخرا فى الجملة ، وما كان منهما مجهولا للسامع ، ويريد المتكلم إعلامه به وإذاعته له فهو الخبر (أى : المحكوم به ، ولو جاء لفظه متقدما. فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينه داله على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالا ومرشدا على كل منهما ويرتفع اللبس. ولزياده الإيضاح نسوق المثال الآتى : أن يعرف المخاطب شخصا مثل : إبراهيم بعينه واسمه ، ولكنه - - لا يعرف أنه زميله فى الدراسه ؛ فتقول : إبراهيم زميلك ، جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - وذلك شأن الخبر فى الأغلب كما قدمنا ؛ أن يكون هو الشىء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : زميلك إبراهيم بغير قرينه تدل على تقديم الخبر.



أما إذا عرف زميلا- له ولكنه لا- يعرف اسمه وأردت أن تعين له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ؛ جاعلا- المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى صورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعا لذلك واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوما عليه والعكس . - راجع ج ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشاره موجزه في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٩ - ومن شروط الخبر ألا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب على صاحبه على ... - راجع حاشيه ياسين على التوضيح ج ٢ باب الترقيم عند الكلام على المحذوف للترقيم - لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقا له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زياده معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينه على هذه الزيادة - صح وقوعه خبرا ولو كان مماثلا للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينه على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب على صاحبه على ، إذا قامت القرينه على أن المراد : أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديدا ليس مستفادا من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجد جد - الشمس منيره - كل هذا بشرط قيام القرينه على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه : بلاد كما كُنّا وكُنّا نجبها إذ الأهل أهل والبلاد بلاد وقول الآخر : الحرّ حرّ عزيز النفس ثوى والشمس في كل برج ذات أنوار «ملاحظه» : قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائده مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأنه المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعده لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت في قوله تعالى يخاطب المعارضين : (بَيْلٌ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) أى : ظالمون . وقوله : (بَيْلٌ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وقول الشاعر : نقول فيرضى قولنا كلّ سامع ونحن أناس نحسن القول والفعلا فالذى تمم الفائده الأساسيه هو النعت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بداهه في الأمثله السالفه من ضمير التكلم أو التخاطب ، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشره على حقيقه صاحبه وهى : «قوم» أو : «أناس» فهذ الخبر من النوع الذى يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائده الأساسيه مع المبتدأ على الوجه المشار إليه فى : «ا» و «ب» من ص ٤٨٤ وتجيء له إشاره أخرى فى ج ٣ باب النعت ومثل البيت السابق قول الآخر : ونحن أناس نحبّ الحديد ونكره ما يوجب المأثما وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضا ، كقول الشاعر : ولا خير فى رأى بغير رويّه ولا خير فى رأى تعاب به غدا إذ لا تتحقق الفائده من : «نحن أناس» - ولا من : «لا خير فى رأى» فهذا فى البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفه إليه ، - وهى شبه الجملة فى الشطر الأول ، والجملة فى الشطر الثانى .



معناها الأساسية. (بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف). ومن هنا كان المبتدأ نوعين ؛ نوعا يحتاج إلى خبر حتما - وقد يتحتم أيضا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي (١) - ، ونوعا لا يحتاج إلى خبر (٢) ، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل (٣). ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفا (٤) منكرًا (٥) ، وأن يكون رافعا لاسم بعده (٦) يتم المعنى (٧) ؛ فإن لم يتم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنيا بمرفوعه بالصورة السالفة ؛ ففي مثل : ما حاضر والده على - لا يتم المعنى بالاقتران على الوصف مع مرفوعه ؛ أى : ما حاضر والده. وفي هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة : «حاضر»)

ص: ٤٠٣

١- ومن النوع الذى نحن بصدده : المبتدأ اسم الشرط ؛ فإن خبره - فى الأرجح - هو الجملة الشرطية. وهذه لا تتم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها كما أشار لهذا «الصبان» فى ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك : والأمر إن لم يك التون محل فيه ، هو اسم ، نحو : صه وحيهل وسيجيء عنه البيان فى ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بحملتى الشرط والجواب.

٢- لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يغنى عن خبر هذا المبتدأ الناسخ (انظر البيان فى رقم ١ من هامش ص ٥١١. وسيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ صورته أخرى هى أن الناسخ «مثل : ليس» ويحتاج لخبر منصوب فيغنى عنه - أحيانا اسم مرفوع وسنشير لهذا فى «ه» من ص ٤٠٨.

٣- وقد يكون نائب الفاعل شبه جملة.

٤- ولو تأويلا - كما سيجيء فى «ب» من ص ٤٠٦ وفى «د» من ص ٤٠٧ حيث بعض الصور الأخرى -.

٥- ولا يحتاج تنكيره لمسوغ (كما سيجيء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٠).

٦- سواء أكان ظاهرا ؛ نحو أمقاتل على؟ أم ضميرا بارزا - كما سيجيء فى ص ٤١٢ - نحو أمقاتل أنت؟ أم ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ؛ نحو : فلان مغضوب عليه. فالضمير المجرور نائب فاعل فى محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال فى الإعراب : الجار والمجرور نائب فاعل - كما فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٠ - أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاه يمنعه : نحو أقائم محمد أم قاعد؟ وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» معطوفة على قائم ؛ فهى مبتدأ مثلها ، يحتاج إلى فاعل يكون ضميرا بارزا ، وهو هنا غير بارز. وفريق آخر يجيزه مستترا ، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به - هنا - أيسر ، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

٧- لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل ، والاسم المرفوع به بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل ؛ وكلاهما يتم معنى الجملة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغرا ، ولا منعوتا ولا معرفا. وكذلك لم يرد فى الأعم الأغلب - مثنى أو جموعا - وإن كان من القليل الجائز إعمالها ، كما سيجيء فى ج ٣ ص ٢٠٥ م ١٠٢ باب اسم الفاعل

إعرابا آخر ؛ كأن نجعله خيرا مقدما ، و «والده» فاعله ، و (على) مبتدأ (١) مؤخر ...

والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفى ، أو استفهام ؛ بأن يسبقه شيء منهما كالأمثله السالفه في «ب» (٢) ويجوز - بقله - ألا يسبقه شيء منهما ؛ نحو : نافع أعمال المخلصين ، وخالد سير الشهداء.

ولا- فرق بين أن يكون المبتدأ اسما صريحا ؛ كالأمثله السالفه - وأن يكون اسما بالتأويل ؛ نحو «أن تقتصد» أنفع لك ، «وأن تجتنب» الغضب أقرب للسلامه. أي : اقتصادك ... واجتنبك (٣) ، وكقول الشاعر :

فما حسن أن يعذر (٤)

المرء نفسه

وليس له من سائر الناس عاذر

هذا ، والمبتدأ مع خبره أو مع مرفوعه الذي يستغنى به عن الخبر نوع من الجملة الاسمية (٥).

ص: ٤٠٤

١- ويصح إعراب «على» مبتدأ مؤخر ، و «والده» مبتدأ ثان ، والوصف : «حاضر» خبر مقدم للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

٢- تقيدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكفي في تحقيق الأكثر والأفصح : كما في مثل : محمود قائم أبواه فإعراب «قائم» مبتدأ ، غير فصيح ، بالرغم من اعتماده على المبتدأ المخبر عنه ؛ كما قال صاحب المغنى - راجع حاشيه الصبان ، ج ١ في هذا الموضوع - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأنواعه وأحكامه ، كما سيجيء في بابه ج ٣

٣- فالمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل في محل رفع مبتدأ.

٤- المصدر المؤول المبتدأ هو ؛ عذر المرء نفسه ، ويصح إعرابه فاعلا للوصف «حسن» : قبله. ويصح أيضا إعرابه خبرا للوصف.

٥- الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسيين يؤديان معنى مفيدا. وهما يسميان : طرفي الجملة ، أو ركنيها. (راجع ص ١٥) والجملة قسمان : ١- اسميه ، وهي : التي تكون مبدوءه باسم بدءا أصيلا ؛ كالجملة المكونه من المبتدأ مع خبره ، و كالمبتدأ الوصف مع مرفوعه الذي يغنى عن الخبر ، و كاسم الفعل مع مرفوعه أيضا. وبهذه المناسبه يقول النحاه : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسما ظاهرا ، يعد من قبيل المفرد ، لا الجملة ، إلا الوصف الواقع مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر فإنه في حكم الجملة ، وأما الوصف الواقع صلته : «أل» فالأرجح أنه شبه جملة ، (كما سبق عند الكلام على صلته الموصول رقم ١ من هامش ٣٤٧) وليس جملة ، ولكنه في قوتها معنى. والخلاف لفظي ؛ لا- أثر له من حيث المعنى ؛ فلا داعي للاهتمام به. وقد سبق بيان لهذا في الموضوع المشار إليه ب - فعليه وهي التي تكون مبدوءه بفعل ؛ (ومنها الجملة المبدوءه بحرف النداء). وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقه الخاصه بالمبتدأ بقوله في باب عنوانه : المبتدأ والخبر : مبتدأ زيد ، وعاذر خبر إن

قلت : زيد عاذر من اعتذر وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى ؛ فى : أسار ذان؟ وقس ، وكاستفهام النفى ، وقد يجوز نحو : فائز أولو  
الرشد أى : إن قلت : (زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى ؛ أنه قابل عذر من اعتذر) فزيد مبتدأ ، و «عاذر» خبر. وإن قلت : (أسار  
هذان؟ فإن : «سار» - وهو الاسم الأول ، مبتدأ ، و «ذان» - وهو الاسم الثانى - فاعل أغنى عن الخير ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق  
هنا باستفهام. ثم قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفى ويجوز - بقله - ألا يسبقه شىء  
منهما ؛ نحو : فائز أولو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب

(١) عرفنا أن العوامل الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، أما غير الأصلية (وهي الزائده وشبه الزائده) فقد تدخل ؛ فمثال الزائده «من» فى قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ (١) اللَّهِ) ، ومثال شبه الزائده : «رَبِّ» فى مثل : رَبِّ قادم غريب أفادنا. فكلمه : «من» حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فجَزّه فى اللفظ ، دون المحل. ولذلك نقول فى إعرابه : إنه مبتدأ مجرور بمن فى محل رفع (٢).

وكذلك كلمه : «قادم» فإنها مبتدأ مجرور فى اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو : «رَبِّ» - فى محل رفع (٣).

ص: ٤٠٥

١- يعرب النحاه كلمه «غير» فى هذه الآيه إما صفة لخائق ، (التي هى مبتدأ مجروره فى اللفظ ، مرفوعه فى المحل) والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله «لكم» ، وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يعنى عن الخبر ؛ بحجه أن الوصف الذى له فاعل يعنى عن الخبر بمنزله الفعل ، والفعل لا تدخل عليه «من» الزائده ؛ فكذا ما هو بمنزله. وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحاله من القاعده العامه بغير حجه مقبوله.

٢- ومن أمثله ذلك : (بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم) فالباء فى كلمتى : «حسب» و «حسن» حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل رفع مبتدأ. «وحسبك» بمعنى «كافيك» وكلاهما بمعنى : يكفيك. وقد سبقت إشاره إلى استعمال : «فحسب» فى هامش ص ٣٨٢ أما تفصيل الكلام عليها فى ج ٣ باب الإضافه ، ص ١٢٠ م ٩٤. ومن الأمثله أيضا : ناهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و «دين» مجرور بها فى محل رفع مبتدأ ، وخبره كلمه : «ناهى ...» والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته. وهذه الكلمه متوغله فى الأبهام (انظر ج ٣ م ٩٣) وفى الأمثله السابقه إعرابات أخرى ليس مكانها هنا. ومن مواضع زياده «باء الجر دخولها على المبتدأ بعد «إذا» الفجائيه ، نحو خرجت فإذا بالصديق قادم - كما جاء فى المعنى عند الكلام على : «باء الجز» وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير فى مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب. والأصل كيف أنت ... فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير «أنت» لأنه ضمير مقصور على الرفع. فأتينا بدله بضمير يودى معناه ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : «كاف» المخاطب ، مجروره بالباء لفظا فى محل رفع مبتدأ - وسيجىء البيان فى باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء.

٣- تقدم فى هامش ٤٠٠ الكلام على حرف الجر الأصيل ، والزائد ، والشبيه بالزائد.

(ب) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ، وأوضحها : المشاركة فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله ومعناه ... كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشتبهه ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقه أحسن فى سطورها الخطّ منه فى ورقه محمود. فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسن فى سطور هذه الورقه الخطّ منه فى سطور غيرها؟

ويلحق بالوصف ما أوّل به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أسد الرجال؟

بمعنى أشجاع الرجال؟. والمنسوب ؛ نحو : أعربى الشاعران. أى : أُنسب الشاعران للعرب؟ و «ذو» بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علم القادمان؟ بمعنى : أصحاب علم القادمان؟ والمصغر ؛ نحو : أصخبر المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : صخر صغير. فكل هذه الأنواع المؤوله تجرى مجرى المشتق فى أن لها مرفوعا فى بعض الأحيان (١) تستغنى به عن الخبر (٢).

(ح) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفي ، أو استفهام ؛ فالنفي قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو : ليس محبوب الغادرون (٣).

ص: ٤٠٦

١- انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣

٢- انظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٩.

٣- «ليس» فعل ماض. «محبوب» اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، «والغادرون» نائب فاعل «لمحبوب» ، مرفوع بالواو ، ويغنى عن خبر ليس (فهو من المواضع التى يغنى فيها المرفوع - مع بقائه مرفوعا - عن المنصوب - وقد أشرنا لهذا فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٤٠٣ - كما أشرنا هناك إلى صورته أخرى ، هى : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل على الوجه الذى يوضحه المثال الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٤. جاء فى حاشية الصبان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداه النفي «ليس» - ما يقرب نصه «إدخال اسم «ليس» فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل. وكذا يقال فى خبر «ما» الحجازيه. وكذلك إدخال الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الأصل. وكذا يقال فى خبر «ما» الحجازيه ، ثم فى إغناء الفاعل - أو نائبه - عن خبر «ليس» أو «ما» إغناء مرفوع عن منصوب. ولا ضرر فى ذلك. ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه - فى محل نصب باعتبار إغناؤه عن خبر : «ليس» ، أو «ما» ، لأنه ليس للأداه «ما» أو «ليس» فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل - أو نائبه - ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائبه - لاسمها). اه بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليله.

أو بالاسم ؛ نحو : غير نافع (1) مال حرام. وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء. بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولما ، ولن ، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع. وقد يكون النفي لفظيا ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنويا فى نحو : إنما قائم الحاضرون ، لأنه فى قوه : ما قائم إلا الحاضرون. وإذا نقض النفي بإلا لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون.

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف نحو : أحافظ الصديقان العهد؟ هل عالم أنتما الخبر؟ أو بالاسم ؛ نحو : كيف جالس الضيوف؟ ومن مكرم الآباء! ومتى قادم السائحون؟.

وقد يكون الاستفهام مقدرا يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان؟ فوجود «أم» دليل على أنها مسبوقه باستفهام ؛ شأن «أم» التى لطلب التعيين. (و كلمه «كيف» حال من الفاعل وهو «ضيوف». مبنية على الفتح فى محل نصب (2). و «من» مفعول به لكلمه : مكرم ، مبنى على السكون فى محل نصب. و «متى» ظرف لكلمه «قادم» مبنى على السكون فى محل نصب).

(د) سبق أن المبتدأ الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات (أى : من الوصف) ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق وقد سبقت أمثله. ومن أمثله أيضا بعض أساليب سماعيه وقع فيها المبتدأ اسما جامدا ليس له خبر ؛ وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

ص: ٤٠٧

١- «غير» مبتدأ ، مضاف. «نافع» مضاف إليه مجرور. «مال» فاعل ، لنافع ، يغنى عن الخبر ، لأن المعنى : ما نافع مال حرام ، فأئرلنا : «غير نافع» منزله : «ما نافع» ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزله الشىء الواحد ، ولهذا لا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمه : «نافع» ليس مبتدأ ومثل ما ورد من قول الشاعر : غيرلاه عداك فاطرح الله و ، ولا تغترر بعارض سلم \* فغير مبتدأ مضاف ، و «لاه» مضاف إليه مجرور ، و «عدا» فاعل للوصف : «لاه» يغنى عن الخبر : ومثل قوله : غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فالجار والمجرور (على زمن) ذئب فاعل للوصف (مأسوف ، اسم المفعول) يغنى عن الخبر.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦١ أوجه إعراب : «كيف».



كقولهم : لا نولك أن تفعل كذا ... يريدون : ما تناولك أن تفعل ... أى : ليس تناولك هذا الفعل ، فليس هو الذى تناوله .  
والمراد لا- ينبغى ولا- يليق بك تناوله . فكلمه : «نول» جامده ؛ لأنها مصدر بمعنى : تناول ، ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها :  
تناول ، فهى بمعنى اسم المفعول ، وتعرب مبتدأ ، بمعنى : تناول ، والمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل : (أن تفعل) فى  
محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمه «نول» مبتدأ والمصدر المؤول فى محل رفع خبره . وبهذا لا تحتاج إلى  
تأويل .

وكذلك وردت أساليب أخرى قليلة (لا يجوز القياس عليها) وقع فيها المبتدأ وصفا لا خبر له ، ولا مرفوع يغنى عن الخبر ، منها ؛  
أقل رجل يقول ذلك . والمراد ؛ قلّ رجل يقول ذلك (1) ؛ أى : صغر شأنه وحقر . فقيل إن المبتدأ لا- يحتاج هنا إلى خبر ،  
وجمله : (يقول ذلك) صفة «الرجل» النكرة ؛ لأن حاجه النكرة إلى الصفة أشد من حاجه المبتدأ إلى الخبر ؛ فتفضل الصفة على  
الخبر ؛ فتغنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام ليس مقصودا به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قلّ  
رجل يقول ذلك ؛ فهو مبتدأ فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فيكتفى بالمضاف إليه الذى هو فاعل فى الأصل ، ويستغنى به  
عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجمله هى الخبر ؛ والأخذ بهذا الرأى وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ  
خبرا ، أو مرفوعا يغنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى لا يجوز القياس عليه ، فذكره ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعه ؛  
فيقتصر عليها فى الاستعمال .

ه - أشرنا فى (رقم ٢ من هامش ص ٤٠٣) إلى المبتدأ الذى لا يحتاج لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل ؛ كالمثال  
الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥١١ كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ إلى الناسخ الذى يحتاج لخبر منصوب فيستغنى  
عنه بمرفوع .

و - إذا كان الخبر هو الذى يتمم الفائده مع المبتدأ - على الوجه المشروح

ص : ٤٠٨

١- ومن معانيه أيضا نفى الجنس ، أى : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمه للابتداء - كما سيجىء فى «ج» من هامش  
ص ٤٩٥ .-

فيما تقدم (١) فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثر ماله - لكنه بخيل؟ وهذا تعبير يتردد على ألسنه بعض السابقين من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، ومثله : فلان - وإن كثر ماله - إلا أنه بخيل. وكلا التعبيرين ظاهر القبح والفساد بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاه - كما نقل الصبان (٢) - من تأويله تأويلا غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :

أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيدا بالقيد المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده ، فكأن المراد : فلان مع كثره ماله بخيل ... أو فلان الكثير المال بخيل ، والتكلف المعيب ظاهر في هذا.

ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفا والاستدراك منه ، أي : فلان دائب العمل وإن كثر ماله لكنه بخيل. وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضا (٣).

ص: ٤٠٩

١- ص ٤٠١.

٢- (ج ١) أول باب المبتدأ والخبر عند تعريف الخبر.

٣- سيجيء لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ ، وإشاره أخرى عند الكلام على : «لكن» ، ص ٥٧٠ - وكذلك في ج ٤ ص ٣٢٨ ، م ١٥٥ حيث نجد وجهها ثالثا هو زياده «إن» وهو معيب هنا.

المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه ...

إذا كان المبتدأ وصفا متقدما (٢) فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا فى الأفراد ، والتثنيه ، والجمع ، والأخرى : ألا يتطابقا.

(١) فإن تطابقا فى الأفراد مع تقدم الوصف (مثل : أحاضر القلم؟ - ما مهزوم الحق) جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع به فاعلا- ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف (٣) ، وجاز أن يعرب الوصف خبرا مقديما. والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا. وفى المثال الأول يجوز أن تكون كلمه : «حاضر» مبتدأ ، وكلمه : «القلم» فاعل أغنى عن الخبر. ويجوز أن تكون كلمه : «حاضر» خبرا مقديما. والقلم مبتدأ مؤخرا.

وفى المثال الثانى يصح أن تكون كلمه : مهزوم ؛ مبتدأ «والحق» نائب فاعل أغنى عن الخبر. كما يجوز أن تكون كلمه : «مهزوم» خبرا مقديما و «الحق» مبتدأ مؤخرا.

والمطابقه فى الأفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقه فى التذكير والتأنيث حتما ؛ فإن اختلفت فى مثل : «أمگرد فى الحديقه عصفوره»؟ وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف (٤) ، ولا يصح إعراب الوصف خبرا مقديما

ص: ٤١٠

١- المراد به : التماثل فى الأفراد ، والتثنيه ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامه منه (فى : «ح» من ص ٢٣٦) وهى غير الآتيه هنا ، وفى ص ٤١١. والتطابق أنواع : يذكر كل نوع فى الباب الذى يناسبه ، كما قلنا فى ٢ من هامش ص ٢٣٧.

٢- لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه ، إذ الوصف بمنزله الفعل فى هذا ؛ والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه (الفاعل ، أو نائب الفاعل).

٣- فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغه ، أو بالصفه المشبهه ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلا ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ - ولا- يجيزون تطبيق هذا الحكم على نحو : (هل من خالق غير الله ..) لما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ - وهناك الرد عليه.

٤- ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف اسم مفعول - كما أشرنا فى رقم ٣ -

والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ وذلك لعدم تطابقهما فى التأنيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفوره مغرد فى الحديقه.

ومما يجوز فيه الأمران أيضا : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى يصح استعمالها بصورة واحده فى الإفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمه : «عدو (١)» ، فيصح : اللص عدو - اللسان عدو - اللصوص عدو - اللصه عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو ... فمثل هذه الكلمه التى يصح فيها أن تلزم صورته واحده فى جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : (مثل : أعدو اللص - أعدو اللسان - أعدو اللصوص - ....) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف. كما يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا. فهذه مسأله أخرى يجوز فيها الأمران (٢). ومثلها المصدر الذى يصح أن يستعمل بلفظ واحد فى استعمالاته المختلفه ؛ مثل : أحاضر عدل - أحاضران عدل - أحاضرون عدل ... و...

وإن تطابقا فى التشبيه أو الجمع (مثل : ما السابحان المحمدان - ما السابحون المحمدون) ، فالأحسن - فى رأى جمهوره النحاه (٣) - أن يعرب الوصف خبرا مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا (٤).

ص: ٤١١

١- ومن الكلمات التى قد تستعمل بلفظ واحد فى الأساليب المختلفه : صريح ، ومحض (فى مثل : هذا عربى محض ، أى : خالص العروبه ، وعربيان محض ، وعرب محض) ورسول ، وصديق - وقنعان ، بضم القاف وسكون النون (رجل قنعان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه) وامرأه قنعان ، ونسوه قنعان .. كل ذلك بغير تشبيه ولا جمع ، ولا تأنيث .. ودرع دلاص ، أى : براقه ، بلفظ واحد فى الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التى ورد كثير منها فى آخر الجزء الثانى من : «المزهر» للسيوطى.

٢- ومن الكلمات التى قد تستعمل بلفظ واحد فى الأساليب المختلفه : صريح ، ومحض (فى مثل : هذا عربى محض ، أى : خالص العروبه ، وعربيان محض ، وعرب محض) ورسول ، وصديق - وقنعان ، بضم القاف وسكون النون (رجل قنعان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه) وامرأه قنعان ، ونسوه قنعان .. كل ذلك بغير تشبيه ولا جمع ، ولا تأنيث .. ودرع دلاص ، أى : براقه ، بلفظ واحد فى الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التى ورد كثير منها فى آخر الجزء الثانى من : «المزهر» للسيوطى.

٣- وقيل هو واجب ؛ لما سيجىء فى رقم ٣ بعد هذا مباشرة.

٤- وفى هذا رأى يقول ابن مالك : والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن فى سوى الإفراد طبقا استقر يريد بالثانى : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخرا ، ويعرب الوصف خبرا مقدما بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقا ، (أى ؛ مطابقا) للوصف فى غير الإفراد ، بأن يطابقه فى التشبيه والجمع. ونحن لا نوافق النحاه القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجتهم واهيه ؛ فهم يقولون إن الوصف فى هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف مثنى ، أو مجموعا ، والوصف عندهم إذا رفع اسما بعده ، يكون بمنزله الفعل ؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزله. ونقول هنا ما قلناه من قبل - فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ - ؛ وهو أن أساس - - رأيهم التوهم والتخيل : والقياس الجدلى ، لا اليقين ، ولا الظن القوى ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقى على ما نطقت به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعى له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء

بمثل هذا الأسلوب كثيرا ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره ... لم يقولوا شيئا من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية. فكل حقهم وحق اللغه علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغه كما ورد عنهم. وألا- نخرج عن طريقتهم في تكوينه. وضبط مفرداته. أما ما عدا ذلك من الأسماء ، والتسميات والإعرابات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغويه والنحويه في العصور المختلفه. وقد ترتب على رأى النحاه القدامى تعدد التقسيم في مطابقه الوصف ، وكثره الأحكام ، فكان هناك التطابق في الأفراد ، وله حكمان ، وهناك التطابق في التثنيه والجمع ، ولكل حكمه. والرأى السمع الذى يرتضيه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في التثنيه وفى الجمع ؛ فما يجوز في حاله الأفراد يجوز في غيره عند التطابق. وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي التثنيه والجمع وعن حكمه المستقل. ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقه صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا. وفوق هذا فرأينا يسائر بعض اللهجات الصحيحه التى تناقض حجه النحاه في قولهم : «إن الفعل لا- تلحقه علامه تثنيه ولا- جمع ، وأن ما يشبهه يسير على منواله» ذلك أن بعض القبائل العربيه الفصيحه يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامه التثنيه والجمع. - كما سيجىء في ج ٢ باب الفاعل وأحكامه - فالرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسيرته للعقل والنقل.

(ب) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفردا ومرفوعه مثنى أو جمعا (مثل : أعالم المحمدان؟ أمحبوب المحمدون؟) صح التركيب فى هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلا- أو نائب فاعل - على حسب حاجة الوصف - أغنى عن الخبر ، ولا- يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لثلا- يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفردا ؛ وهذا لا يجوز ويتساوى فى هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا. وضميرا بارزا (1) ...

أما فى غير هذه الصورة فلا- يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسدا. فمن الصور الفاسده : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفردا ؛ مثل : ما قائمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعا ؛ نحو : أقائمان المحمدون؟. أو يكون الوصف جمعا ، والاسم المرفوع مفردا ، مثل : أحاضرون محمد؟ أو يكون الوصف جمعا والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون

ص: ٤١٢

---

١- ومن أمثله الضمير البارز قول الشاعر : خليلي ، ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقطع فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا ، فقد يكون ضميرا مستترا أو بارزا ، وقد يكون ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ؛ كالمثال الذى سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣ و ٤ من هامش ص ٤٢٠.

الرجلان ... وهكذا كل صورته تخلو من المطابقيه الصحيحه.

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابيه الخاصه بالمبتدأ الوصف في ثلاث(1):

الأولى : وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلا ، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده. وهذه الحاله مقصوره على أن يكون الوصف المتقدم مفردا ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعا ؛ نحو : أسابح المحمودان؟ - أسابح المحمودون؟

الثانيه : وجوب إعرابه خبرا (2) مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، وذلك عند تطابقهما في التثنيه أو في الجمع ؛ نحو : أنائمان الرجلان؟ أنائمون الرجال؟

الثالثه : جواز الأمرين إن تطابقا في الأفراد ، وما يقتضيه. (3) مثل أقرىء الجندى؟ وفي بعض مسائل سبقت الإشارة إليها (4).

ص: 413

1- مع مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبه دائما ولها الاعتبار الأول ، وتقضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر - وقد شرحنا هذا في هامش ص - 401

2- وذلك رأى كثير من النحاه ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطناه في رقم 3 من هامش ص 411

3- ما لم يمنع مانع آخر كما سبق توضيحه في ص 410. وكمراعاة المحكوم والمحكوم عليه.

4- في ص 411.

(١) هناك أنواع أخرى من المطابقه الواجبه ، أو الجائزه ، أو الممنوعه فيجب أن يكون الخبر مطابقا للمبتدأ فى الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما (١) ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا- يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جارياً على مبتدئه. ومن الأمثله : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون. فاطمه غائبه. الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات ... فلا تطابق فى مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرف الدنيا خداعه؟ وهى إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر. ولا فى : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث (وسيجىء فى باب التأنيث من الجزء الرابع تفصيل هذه المسأله) ولا فى : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه.

وإذا كان المبتدأ جمعا لما لا يعقل جاز فى خبره أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمعا سالما مؤنثا ، أو جمع تكسير للمؤنث ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ مراعاة لمفرده المذكر غير العاقل - إن لم يمنع من الجموع السالفه مانع آخر - نحو : العقوبات رادعه ، أو رادعات ، أو روادع - البيوت عاليه ، أو عاليات ، أو عوال ، أو : أعال ، جمع أعلى.

فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز فى خبره أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمع مؤنث سالما ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو المتعلمات نافعه ، أو نافعات ، أو نوافع. وقد سبق لهذا - ولحالات أخرى - بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه (٢).

وقد يذكر المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)

ص: ٤١٤

١- وكذلك تسرى المطابقه وجوبا على المبتدأ المتعدد - مثنى ؛ أو جمعا - إذا كان تعدده بطريق التفريق ؛ أى عطف بعض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والقمر كوكبان فى المجموعه الشمسيه ؛ ونحو : محمود وعلى وصالح مخترعون ... ومن التشبيه بالتفريق قول الشاعر : الكبر والحمد ضدان. اتفاهما مثل اتفاق فتاء السنّ والكبر (الفتاء : الشباب). وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقه طليحان - بالبيان الذى فى أول ص ٤٥٣.

٢- فى ص ٢٣٧ ثم فى ص ٣١٤ وهامشها. ويجىء له بيان أيضا فى ج ٣ ص ٣٦٢ - باب النعت - وفيه بيان بعض المراجع التى أخذ منها.



والإشارة المشناه راجعه إلى اليد والعصا قبل هذه الآية (١)، وهما مؤنثتان ، ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّيَ هَذَا أَكْبَرُ... ) فاسم الإشارة : (هذا) مذكر ، مع أن المشار إليه - وهو : الشمس - مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم إشاره للمؤنث مثل : «هذه». قال الزمخشري : «فإن قلت : ما وجه التذكير؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم : «ما جاءت حاجتك»؟ (٢) أى : ما صارت حاجتك؟ - ومن كانت أمك؟ ... - ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : (هذا ربي). على أن التذكير فى هذه الآية واجب ، لصيانه «الرب» عن شبهه التأنيث لو قيل : «هذه ربي». ألا تراهم قالوا فى صفه «الله» : «علام» ، ولم يقولوا : «علامه» - وإن كان «العلامه» أبلغ - ؛ احترازا من علامه التأنيث. اه بعض اختصار

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاة لتأنيث الخبر قراءه من قرأ قوله تعالى : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) بالتاء فى أول المضارع : «تكن» لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو فى أصله مذكر ، ولكنه أُنث موافقه للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أُنث الفعل «تكن».

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ فى الأفراد وفروعه ؛ نحو : الصديق صديقان ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ، والإخاء إخاءان ، خالص لله ، أو لمغرم عاجل. وكقولهم : المال أنواع ؛ محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها. وخبيث الثمره خبيث المصرف ؛ وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزييتين ؛ وهو بمنزله بين المنزلتين السالفتين.

وقد تختلف المطابقيه بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقه ، ولكنه ينزل منزله المفرد ؛ بقصد التشبيه ، أو المبالغه ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزله المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا فى قولهم :

ص: ٤١٥

١- راجع ما قاله أبو حيان فى البحر عند تفسيره الآية ، ح ٧ ص ١١٨

٢- بيان هذا الأسلوب وإعرابه فى هامش رقم ١ من ص ٥٠٥

المقاتلون في سبيل الله رجل واحد وقلب واحد ، وهم يد على من سواهم ، وقولهم : التجارب مرشد حكيم ، والمنتفعون بإرشاده قلعه ترتد دونها الشدائد ، ومن أمثله التعدد الحقيقي أيضا ، قول الشاعر :

المجد والشرف الزّيف صحيفه

جعلت لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيرا وتأنيثا ، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده وسبب الاختلاف - كسابقه - المبالغه ، أو التشبيه ونحوهما ؛ مثل : الشده مرب حازم ، والتجربه معلم نافع ، واللص هيابه ، والمؤرخ نسابه. وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعيا على الوجه الذي سبق تفصيله (١).

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : «أحد. وإحدى» المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظا يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقه المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : المال أحد السعادتين ، أو : إحدى السعادتين ، بتذكير «أحد» مراعا للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعا للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمه : السعادتين. ومثل : الكتابه أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقا لما سلف (٢).

وقد يكون الخبر مؤنثا والمبتدأ مذكرا مضافا إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ (بأن يكون الخبر مذكرا والمبتدأ مؤنثا مضافا إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير). ويشترط في الحالتين أمران (٣).

١ - أن يكون المبتدأ المضاف صالحا للحذف ، وللاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى.

ب - وأن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه ، أو جزءا منه ، أو مثل الجزء ... و...

ومن أمثله اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :

وما حبّ الديار شغفن قلبي

ولكن حبّ من سكن الديارا

ص: ٤١٦

١- في ص ٢١ و ٢٣٩.

٢- راجع رقم ٧ من ٢٣٩ ورقم ٦ من هامش ٢٨٩ ففيهما بعض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها.

٣- راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج ٣ ص ٥٥ م ٩٣ باب الإضافة.

ومن أمثله اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : رؤيه الفكر عواقب الأمور مانع له من التسرع

وهناك حالات هامه من المطابقه وأحكامها المختلفه أشرنا إليها فيما سبق (١).

ح - الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتى التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : إن الغزال عينه جميله ، وإنّ الفتاه جفنها فاتر ، بنصب كلمتى «عين» و «جفن» - وهما بدلان - وتأنيث خبر «إن» فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى .  
ولو لا أن الملاحظ هو البديل - وأنه بمنزله المبدل منه - لوجب التذكير فى الأول ، والتأنيث فى الثانى . ولا مانع من العدول عن البديل فيما سبق إلى المبتدأ فى الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البديل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينه تمنع منه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غدوّها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب (٢)

فقد جاء الفعل «ترك» مؤنثا مراعاة لاسم : «إن» ، لا للبديل (٣) ...

ص : ٤١٧

- 
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ بيان مواضعها .
  - ٢- الأعضب : الحيوان المكسور قرنه .
  - ٣- راجع فى هذه المسأله الصبان ج ٣ آخر باب البديل والخضرى ج ٢ أول ذلك الباب . وستجىء فى الجزء الثالث من النحو الوافى ص ٥٣٧ م ١٢٦ باب البديل .

وبمناسبه الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان ، بحث النحاه - كعادتهم - عن العامل الذى يوجد الضمه فى كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجد لها ، قالوا إن العامل معنوى ؛ هو ؛ وجود المبتدأ فى أول الجملة ؛ لا يسبقه لفظ آخر ؛ وسموا هذا العامل المعنوى : الابتداء. فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ؛ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. هذا رأى من عده آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناهما ، ومعنى الكلام. فالخير فى إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفه أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك (1).

ص: ٤١٨

---

١- يقول ابن مالك فى تلك القاعده التى لا فائده منها اليوم : ورفعوا مبتداً بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدا

عرفنا أن الخبر جزء أساسي في الجملة ؛ يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف (١) ويتمم معناها. وهو ثلاثه أقسام : مفرد ، وجمله. وشبه جملة (٢).

القسم الأول : الخبر المفرد :

وهو ما كان كلمه واحده ، أو بمنزله الواحده (٣) (أى : ليس جملة ، ولا شبه جملة) وهو إما جامد (٤) ، فلا يرفع ضميرا مستترا (٥) فيه ، ولا- بارزا ، ولا- اسما ظاهرا ؛ مثل : كلمتى : «كره» و «نهر» فى قولنا : الشمس كره ، الفرات نهر ، ومثل كلمتى «إقبال» «وإدبار» فى قول الشاعر يصف ناقته التى فقدت وليدها :

ص: ٤١٩

١- لأن الجزء الذى يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبرا ؛ وإنما يسمى - كما سبق - مرفوع الوصف ؛ سواء أكان المرفوع فاعلا- ، أم نائب فاعل. ويقول ابن مالك فى الخبر : والخبر الجزء المتمم للفائدة كالله برّ والأيدى شاهده (الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : «الأيدى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الياء «وشاهده» خبر مرفوع. ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لضيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين.

٢- يراد به فى هذا الباب أمران ، هما : الظرف والجار مع مجروره ، أما فى صله الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : الصفة الصريحه التى تقع صله «أل» على التفصيل الذى ذكرناه فى ص ٣٤٧ و ٤٣١.

٣- ما هو بمنزله الواحده يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجى والعددى الذى يلحق به فى مثل : هذه نيويورك - أنتم أحد عشر ، والإسنادى فى مثل : هذا (جاد ، الله) .. ولا يدخل الإضافى.

٤- أى : ليس مشتقا. ويذكر هنا كثيرا : الوصف بمعنى : المشتق.

٥- إلا عند التأويل ، مثل : قلب الظالم حجر. أى : قاس لا يلين. يد الشجاع حديد. أى : قويه. ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقه أو مبالغه ؛ كأن ترى أسدا حقيقيا فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعا فتقول على المبالغه والأدعاء المجازى : هذا أسد. كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ فى : هذا أسد ؛ أى : هذا كالأسد فى الشجاعه. وقد سبق بيان الجارى مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أى : شجاع ، وكذا المنسوب ، و «دو» بمعنى : صاحب ، والمصغر .. راجع «ب» من ص ٤٠٦ هذا ويجرى على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل ...

ترتع (١) ما رتعت ،

حتى إذا اذكرت (٢)

فإنما هي إقبال وإدبار (٣)

فالخبر في الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع لضمير بارز أو لاسم ظاهر بعده.

وإما مشتق (٤) (وصف) فيرفع ضميرا مستترا وجوبا ، أو يرفع ضميرا بارزا ، أو : اسما ظاهرا بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع - الآثار غاليه. أى : مرتفع هو. وعاليه هي (٥) ، فقد تحمل المشتق ضميرا مستترا وجوبا يعود على المبتدأ ؛ ليربط الخبره ارتباطا معنويا. ومثل : ما راغب أنتم في الظلم؟ فقد رفع الوصف ضميرا بارزا بعده. ومثل : الورد فاتن ألوانه ، ساحر أنواعه. فكل من الوصفين : (فاتن ، وساحر) قد وقع خبرا ، ورفع بعده اسما ظاهرا. فلا بد في الخبر المشتق من أن يرفع ضميرا مستترا وجوبا ، أو ضميرا بارزا (٦) أو يرفع اسما ظاهرا بعده.

ص: ٤٢٠

١- ترعى

٢- تذكرت

٣- يريد ، مقبله ومدبره ، من شدة الحزن عليه.

٤- المشتق الذى يتحمل الضمير. هو ما سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٠٦ - من أنه الذى يجرى مجرى فعله فى كثير من أموره ، كالمشاركه فى حروفه الأصلية وفى حركاته ، وسكناته ، وعمله ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، وأفعال التفضيل ... وكذلك ما تضمن معنى ذلك المشتق ؛ كالمنسوب ، والمصغر ، و «ذى» بمعنى : صاحب - كما فى ص ٤٠٦ -. أما المشتق الذى لا يجرى مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميرا ؛ كاسم الآله ، واسم الزمان ، أو المكان ؛ فكلمه «مفتاح» اسم مشتق من الفتح ، فإذا وقع خبر فى مثل قول الشاعر : الرقق يمن. وخير القول أصدقه وكثره المرح مفتاح العداوات لم يتحمل ضميرا. وكذلك ما كان على صيغه الزمان أو المكان ، نحو : ملعب ، ومطعم ، ومجلس ، وموعد ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبرا ... إنما يتحملة المشتق الجارى مجرى الفعل كما قلنا وذلك بشرط ألا يرفع اسما ظاهرا بعده ، نحو : أصالح غائب والده؟ أو ضميرا بارزا ، نحو : أصالح ذاهب أنت إليه؟ ففى الحاليتين لم يرفع الوصف ضميرا مستترا ؛ لوجود فاعله منظوقا به فى اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقا. وكذلك إذا رفع ضميرا متصلا مجرورا ؛ مثل : الخائن مغضوب عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار فى محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : «مغضوب» فارغ من الضمير ؛ إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استوفاه ، وهو : البارز. والضمير المستتر فى الوصف واجب الاستتار كما قلنا. إلا فى الصور الأخرى التى توجب إبرازه ؛ كالحصر فى مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن اللبس. كما سيجىء فى ص ٤٢١ - ويعرب فى هاتين الحاليتين فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق.

٥- إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه توكيدا للضمير المستتر لا فاعلا.

۶- إن وجد داع يقتضى إبرازه كما سبق.

ومن المشتق (الوصف) ما يعرب على حسب الظاهر خيرا للمبتدأ ، مع أن معناه فى الواقع لا ينصبّ على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة : مثل : البنت الأب مكرمه هى . «فالبنت» مبتدأ أول . و «الأب» : مبتدأ ثان . «مكرمه» خبر المبتدأ الثانى ، مع أن معنى هذا الخبر منصبّ على المبتدأ الأول وحده ، لأن البنت هى المكرمه ؛ أى : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثانى .

ومثل : الشفيق الأمّ مساعدها ، هو . فكلمه «الشفيق» : مبتدأ أول ، و «الأم» مبتدأ ثان . و «مساعد» : خبر المبتدأ الثانى . مع أن معنى هذا الخبر - وهو : مساعد - واقع على الأول ، ولا حق به دون المبتدأ الثانى ... ، وهكذا كل وصف وقع خبرا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . وهذا الخبر يقول عنه النحاه : «إنه جار على غير صاحبه . أو : جار على غير من هو له» .

ولما كان هذا الخبر مشتقاً كان لا بد أن يرفع ضميراً أو اسماً ظاهراً . غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب إليه الخبر والمحكوم عليه حقيقه ، واضحا لا يشته به غيره عند الاستتار ؛ أى : بشرط أمن اللبس ، كما فى الأمثلة السابقه .

وهناك أمثله للوصف الواقع خبرا يصلح فيها أن يكون جاريا على من هو له وعلى غير من هو له ، فيقع اللبس فى المراد : نحو : (الفارس الحصان متعبه) فكلمه : «الفارس» مبتدأ ، و «الحصان» مبتدأ ثان «ومتعب» خبر الثانى وفيه ضمير مستتر ، والجمله منهما خبر الأول . فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس ؛ فيكون الخبر جاريا على من هو له ، أم نريد الحكم على الفارس بأنه يتعب الحصان ؛ فيكون الخبر جاريا على غير من هو له؟ الأمران محتملان مع اختلافهما فى المعنى . وهذه هى حاله اللبس ، حيث لا قرينه ترجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلا على ذلك المعنى ؛ فنقول : «الفارس الحصان متعبه» . وإن كان المراد هو المعنى الثانى الذى يقتضى



جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول (الفارس الحصان متعبه هو) (١). فالضمير : «هو» عائد على الفارس ، المنسوب إليه «أنه متعب» ، والمحكوم عليه بذلك الحكم. والضمير : «الهاء» المتصل بالخبر. وهو الهاء في آخر كلمه : «متعبه» عائد إلى المبتدأ الثاني).

ومثل : الكلب الثعلب مخيفه. «الكلب» ؛ مبتدأ ؛ أول. «الثعلب» : مبتدأ ثان ، «مخيف» : خبر الثاني ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه. فما المراد؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه. وقد نريد المعنى الثاني ؛ وهو جريانه على غير صاحبه ؛ فيجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه شارحاً على هذا المعنى ؛ فنقول : الكلب الثعلب مخيفه هو. ويكون الضمير البارز عائداً على «الكلب» وهو المحكوم عليه حقيقه بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف. أما الضمير الثاني (وهو الهاء المتصلة بالخبر) فعائده على المبتدأ الثاني (٢).

وخلصه ما تقدم :

١ - أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق (٣) ؛ وأما المشتق فيتحمله.

ص: ٤٢٢

- ١- فى حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلاً ؛ فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ، فإذا كان ضميراً مستتراً وطراً ما يوجب إبرازه منفصلاً بقيت له حاله الفاعليه أو النيايه عن الفاعل ، ولا يعرب توكيداً للضمير المستتر. ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير ليمنع اللبس ، نحو : الفارس الحصان متعبه الفارس.
- ٢- مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو - ... ساكن الحصن حارسه هو - ... زميله البنت مرشدتها هي - ... معلمه الطفله محبوبتها هي ... فالضمير البارز فى الأمثله السابقه أصله مستتر ، مرجعه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس ، لعدم تعيين المرجع. ولذا يجب إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس. نعم الأكثر فى الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحياناً كما سبق فى «ز» من ص ٢٣٥ فإذا برز الضمير تعيين إرجاعه للمضاف.
- ٣- على الوجه الذى سبق فى ص ٤٠٦ و ٤٠٧.

٢ - إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له وكان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير وجاز إبرازه.

٣ - وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه (١).

هذا ، ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على النوع الأخير ، وعدم صياغه نظائر لها ؛ منعاً لاحتمال ألا يفهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير فى حاله أمن اللبس ، لمجافاته الأصول اللغه العامه.

\*\*\*

القسم الثانى الخبر الجملة (٢) :

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله أو نائب فاعله ؛ فى مثل : فرح الفائز ، وأكرم النابغ. وتسمى هذه الجملة : «فعلية» ؛ لأنها مبدوءه - أصله - بفعل. وكالمبتدأ مع خبره ، أو ما يبنى عن الخبر فى مثل : المال فاتن. وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة : «اسميه» «لأنها مبدوءه» أصله (٣) باسم ؛ فالجملة إما «اسميه» ، وإما «فعلية» وكل واحده منهما قد تقع خبرا (٤) ؛ فتكون هنا فى محل رفع (٥) ؛ نحو : الصيف

ص: ٤٢٣

١- إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس. - كما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضيه - ومما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصا بضمير الخبر المفرد عند اللبس. بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه. كذلك ما يحتمل أن يكون مفردا أو جملة (كمتعلق الظرف والجار مع مجروره) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو فى حديقته. كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصورا على الخبر ؛ بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال فى مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالنت ؛ فى مثل : مر عادل بصديق مكرمه هو ، وكالصلة فى مثل : عادل الحصان النافعه هو. وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثه كان الفعل فى كل منها كالوصف الواقع خبرا ...

٢- سبق فى ص ٤٠٣ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوبا فى مسائل معينه سيبنىء بيانها فى «ج» من ص ٤٣٠.

٣- بأن يكون تقدمه أصليا لا طارئا لسبب بلاغى : كتقدم المفعول على فعله فى مثل : محمدا أكرمت ؛ فإن هذا التقدم ليس أصيلا.

٤- وإذا صارت خبرا لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، (طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٧) ، هذا ولا يخرج الكلمه عن الصداره الأصليه أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : «ما» الحجازيه ، و «لا» النافيه للجنس ، و «إن» ، أو غير عامل مثل : «ما» و «لا» النافيتين ... فالعبره بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسميه.

٥- إذا وقعت الجملة خبرا كانت نائبه عن المفرد ؛ لأنها واقع موقعه ؛ إذ المفرد هو الأصل ، - - والمركب فرع منه. لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على معنى أنه لو وقع المفرد - الذى هو الأصل - موقعها لكان مرفوعا. فعند الإعراب نقول :

(الجملة من : «المبتدأ والخبر» أو من «الفعل والفاعل» - في محل رفع خبر المبتدأ) ...

يشد حره. الشتاء يقسو برده. الربيع جوه معتدل. الخريف جوه متقلب. وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر :

البعى يصرع أهله

والظلم مرتعه وخيم (١)

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشمل على رابط (٢) يربطها بالمبتدأ، إلا إن كانت بمعناه، كما سيحىء (٣). وهذا الرابط - كالضمير في الجمل السالفه - ضرورى؛ ولولاه لكانت جملة الخبر أجنيه عن المبتدأ، وصار الكلام مفككا لا معنى له؛ لانقطاع الصلة بين أجزاءه؛ فلا يصح أن نقول: محمد يذهب على، وفاطمه يجىء القطار... لفساد التركيب، واختلال المعنى بفقد الرابط. والروابط أنواع كثيره منها:

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ، وهو أصل الروابط وأقواها (وغيره خلف عنه)، سواء أكان ظاهراً؛ مثل: الزارع «فضله كبير» أم مستتر (أى: مقدر) مثل: الأرض، تتحرك، وقولهم: مخالفه الناصح الأمين تورث الحسره، وتعقب الندامه، أم محذوفاً (٤) للعلم به مع ملاحظته ونيته؛ مثل:

ص: ٤٢٤

١- المرتع هنا: المرعى، أى: النبات الذى ترعاه الحيوانات. والأصل: مكان الرعى. الوخيم. السبيء الضار.

٢- هناك شروط أخرى ستجىء فى الزيادة ص ٤٢٨ وفى تلك الصفحه نص صريح على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً.

٣- فى ص ٤٢٦.

٤- بشرط أن يكون معلوماً. ومن المعلوم ما ينصب بفعل؛ نحو: الطيور الأليفه جميله، وكل أحب، أى: أحبه. وما ينصب بوصف؛ نحو: الكتاب أنا معطيك، أى: معطيكه. ومن المعلوم ما يجز بمشتق؛ كاسم الفاعل فى نحو: الآثار أنا زائر؛ أى: زائرها، وما يجز بحرف جر يدل على التبويض، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور؛ نحو: السكر رطل بدرهمين؛ أى: رطل منه. أو يدل على الظرفيه؛ نحو: الدهر يومان؛ فيوم نفرح، ويوم نحزن؛ أى: نفرح فيه، ونحزن منه. وقد يكون الضمير المجرور محذوفاً مع حرف الجار؛ لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما؛ نحو: اعمل بنصحى؛ فإن الذى أنصحك به أنت مفلح. أى: مفلح به. ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً؛ نحو: قراءه من قرأ قوله تعالى: (إن هذان لساحران..) على اعتبار: «إن» مخففه من الثقيله، واسمها محذوف وخبرها جمله: أى: إن هذان لهما ساحران. - والذى دعا لذلك دخول اللام على كلمه: «ساحران» التى هى الخبر؛ فلو كانت، «إن» حرفاً بمعنى نعم - كما يقول بعضهم - وهذان مبتدأ مرفوع بالألف و «لساحران» خبره مرفوع بالألف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ؛ وهو ضعيف عندهم. بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه؛ فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير. إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير؛ لوجود ما يدل عليه. هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - فى هامش ص ١٩٨ -

الفاكهه «أفه بعشره قروش» أى : أفه منها. وحجاره الهرم «حجر بوزن عشره» أى : حجر منها. والورق «اللون لون اللبن». اللون منه. والثوب «الرائحه رائحه الزهر» أى : الرائحه منه.

ويشترط فى الضمير أن يكون مطابقا للمبتدأ السابق فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنيه ، والجمع (١).

٢ - الإشارة إلى المبتدأ السابق ؛ نحو : الحرية «تلك» أمثيه الأبطال ، والإصلاح «ذلك» مقصد المخلصين (٢). ومنه قوله تعالى :  
(وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ...)

٣ - إعادة المبتدأ السابق ؛ بقصد التفخيم ، أو التهويل ، أو التحقير. والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معا ؛ نحو : الحرية ما الحرية (٣)؟ والحرب ما الحرب؟ والسارق من السارق؟ وقد تكون بمعناه فقط ؛ نحو : السيف ما المهند؟ والأسد ما الغضنفر؟ وعلئ من أبو الحسين؟ بشرط أن يكون أبو الحسين كنيه عليّ. والمراد بهما شخص واحد.

٤ - أن يكون فى الجملة الواقعة خبرا ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره ؛ نحو : أما جبن المحارب فلا- جبن فى بلادنا ، وأما هربه فلا هرب عندنا. والعربى نعم البطل ... فعدم الجبن أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب ، وكذلك

ص: ٤٢٥

١- مع مراعاة صور المطابقيه المختلفه التى تكلمنا عليها فى «ح» من ص ٢٣٧ ، وفى هذا الباب ص ٤١٠ و ٤١١ وما بعدها. ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ - إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم - أو للمخاطب - متعدد الأخبار ، وأحد الأخبار جملة فعلية ؛ فإن الضمير الرابط يصح أن يكون للمتكلم ، أو للغائب ؛ مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف. ولا- يتغير الحكم إن جعلنا الفعلية السابقه - ونظائرها - نعتا ، لا خبرا. وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفه ، مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، وأنت الصادق تحب الإنصاف ومراعاة التكلم والخطاب فى كل الصور السالفه هى الأبلغ والأسمى.

٢- وبشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانيا. ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة.

٣- «الحرية» : مبتدأ أول : «ما» اسم استفهام ، مبتدأ ثان ؛ مبنى على السكون فى محل رفع «الحرية» : خبر الثانى ، والجملة من الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

عدم الهرب فى بلادنا يشمله ويشمل غيره ... والبطل الممدوح بكلمه : «نعم» يشمل العربى وغيره.

٥ - أن يقع بعد جملة الخبر الخاليه من الرابط جملة أخرى معطوفه عليها بالواو ، أو الفاء ، أو ثم ، مع اشتمال المعطوفه على ضمير يعود على المبتدأ السابق ؛ فيكتفى فى الجملتين بالضمير الذى فى الثانية (١) فمثال الواو : الزارع نبت الزرع وتعهدته - الطالب بدأت الدراسه واستعد لها (٢) ... ومثال الفاء : الصانع تيسرت أسباب الصنائه فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولا (٣). ومثال ثم : القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضت النهار ثم أشرق ضوءها.

٦ - أن يقع بعد جملة الخبر الخاليه من الرابط أده شرط حذف جوابه لدلاله الخبر عليه ، وبقي فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل الوالد يترك الأولاد الصياح إن حضر - الضيف يقف الحاضرون إن قدم.

تلك أشهر الروابط. ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى (٤) ؛ بحيث يتضمن أحدهما المعنى الذى يتضمنه الآخر تماما (٥) ؛ كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك فى التجاره؟ فيجيب : رأى. «التجاره

ص: ٤٢٦

١- ومثل هذا يصح فى كل جملة أخرى تحتاج للرابط ؛ كالصله ، والصفه ، والحال.

٢- وقد تكون الجملة الخبريه الخاليه من الرابط مشتمله على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ الأول. نحو الضيعة شرب القمح وزرعها. الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه ... وقد تكون الجملة الثانيه نعتا وفيها الضمير : نحو : الورد قطفت واحده أحبها. وقد تكون مشتمله على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محمودا أخاه. وإنما كان العطف بالواو غالبا لأنها هى التى تفيد مطلق الجمع دون حروف العطف الأخرى.

٣- أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خاليه من الضمير على جملة الخبر المشتمله عليه - فجائز ؛ نحو : قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً). برغم أن الجملة المعطوفه على جملة الخبر بمنزله الخبر تستحق الضمير.

٤- هذا الاستغناء جائز لا واجب كما قلنا ؛ فلا مانع أن يكون فى هذه الجملة المتفقه فى معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميرا ... وهو الغالب - أم غير ضمير.

٥- كل خبر ولو كان مفردا ، هو فى الحقيقه نفس المبتدأ فى المعنى ؛ كما يتبين من مثل : «المطر نازل» ؛ فإن النازل هو : المطر ، والمطر هو : النازل ، فكلاهما يتضمن الآخر من جهه المعنى ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ فى المعنى - هو : كل جملة مخبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوى مضمونها ؛ فهو فى ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوى على معنى الجملة وعلى مضمونها. ومن أمثله : قول ، كلام ، حديث ، نطق ... وأيضا ضمير الشأن .. وقد تقدم موضوعه فى ص ٢٢٦.

غنى» (١). فالجملة الواقعة خيرا مطابقه فى معناها للمبتدأ فى معناه ومدلوله ؛ فكلاهما مساو للآخر فى المضمون ؛ فالرأى هو : «التجاره غنى» و «التجاره غنى» هى : «الرأى». ومن أمثله ذلك : أن يتكلم متكلم فىسأله الآخر ما ذا تقول؟ فىجيب : قولى «الذليل مهين» (٢). كلامى «الكرامه تأبى المهانه» فجملة الخبر فى كل مثال هى نفس المبتدأ السابق فى المعنى ، والمبتدأ السابق فى كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خيرا ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته (٣).

ص: ٤٢٧

١- سيجىء فى الزيادة والتفصيل طريقه إعراب هذا المثال وأشباهه. («ب» من ٤٢٨).

٢- سيجىء فى الزيادة والتفصيل طريقه إعراب هذا المثال وأشباهه. («ب» من ٤٢٨).

٣- يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة ؛ فيقول : ومفردا يأتى ، ويأتى جملة حاويه معنى الذى سيقى له وإن تكن إِيَّاه معنى اكتفى بها ؛ كنطقى : الله حسبى ، وكفى أى : أن الخبر قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة. ويشترط فى الجملة أن تكون حاويه معنى المبتدأ الذى سيقى لإتمام الفائدة معه. أى : تكون مشتمله على معناه ... ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه. فإن كانت الجملة هى المبتدأ فى المعنى (بالطريقه التى شرحناها) اكتفى بها من غير رابط ؛ مثل : (نطقى ؛ الله حسبى) فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة - والخبر الجملة يتحد فى المعنى مع المبتدأ. وفى مثل هذه الصوره يصح الاستغناء عن الرابط. (وكلمه : «معنى» فى بيت ابن مالك منصوبه على أنها : تمييز أى : من جهه المعنى. وكلمه : «كفى» المراد منها : وكفى به ؛ أى : بالله. حذف الجر الزائد وحده وهو «الباء» فانفصل الضمير الذى كان مجرورا فى محل رفع ، ثم استتر مرفوعا فى الفعل «كفى» ، وصار تقديره : هو.) ثم قال : والمفرد الجامد فارغ ، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن أى : أن الخبر المفرد نوعان ؛ فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ ؛ بل فيه ضمير مستكن ؛ أى : مستتر. ثم قال : وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصيا لا أى : أبرز الضمير الرابط مطلقا (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلا له ؛ بأن يكون الخبر جاريا على غير من هو له. فالمراد من كلمه : «ما» المبتدأ. والضمير فى : «معناه» يعود على الخبر. أى : أبرز الضمير مطلقا حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون هذا الخبر محصيا لا له. أى : لا يكون حاويا لمعناه ، ولا- جاريا عليه. ومذهب البصريين فيه توضيق من غير داع ؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقا ، مع أنه لا داعى لوجوب الإبراز عند أمن اللبس.

(١) اشترطنا (١) فى جملة الخبر وجود رابط ، - بالتفصيل الذى أوضحنه - ويشترط فيها أيضا أن تكون غير ندائيه ؛ فلا يصح : محمد (يا هذا ...) . وأن تكون غير مبدوءه بكلمه «لكن» : أو «حتى» : أو «بل» ؛ لأن كل واحده من هذه الكلمات تقتضى كلاما مفيدا قبلها ، فالاستدراك بكلمه : «لكن» (٢) لا- يكون إلا بعد كلام سابق. وكذلك الغايه بكلمه : «حتى» والإضراب بكلمه : «بل» (٣).

ويجوز فى جملة الخبر أن تكون قسميه (٤) ؛ نحو : القوى والله ليهزم من عدوه ، وأن تكون إنشائيه ؛ سواء أكانت إنشائيه طلبيه ؛ نحو : الحديقق نسقها ، أم غير طلبيه مثل : الصديق لعله قادم. العادل نعم الوالى ، والظالم بئس الحاكم.

(ب) فى الأساليب التى يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ مثل : (لامى : «الجو معتدل») (حديثى : «يجىء الفيضان صيفا»). (قولى : «نشر التعليم ضرورى») ، (خطبتى : «التوحد قوه»). (مقامى : «احذروا الخائنين») ... يجوز إعرابان :

أولهما : أن تعرب الجملة الاسميه أو الفعلية مجزأه على حقيقتها جزأين (مبتدأ : وخبرا ، أو فعلا- وفاعلا) ثم يكون مجموع الجزأين فى محل رفع خبر

ص: ٤٢٨

١- فى ص ٤٢٤.

٢- بسكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء ؛ ولا تعمل شيئا : أما بتشديد النون فتكون للاستدراك ، وتعمل عمل «إن». وفى كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام يحصل بسببه الاستدراك. وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكنّ (بالتشديد) فى صدر جملة الخبر ؛ مثل : «محمود وإن كثر ماله لكنه بخيل». فليل لا مانع أن تكون الجملة خبرا مع تصدورها بلكن ، وقيل إن الخبر محذوف والاستدراك منه ؛ وأصل الكلام مثلا- : محمود وإن كثر ماله لا- يتوانى ، لكنه بخيل. والأسلوب على كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان فى : «و» من ص ٤٠٨ - بعيد من الأساليب الصحيحه. الوارده فى الكلام الفصيح : فلا يقاس عليه.

٣- وفى هذا يقول السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه : «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائيه ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره بلكن ، أو : بل ، أو : حتى ، بالإجماع فى كل ذلك».

٤- إذا كانت الجملة القسميه ذاتها نوعا من الإنشاء غير الطلبى تبعا للرأى القائل بهذا - دخلت فى عداد هذا النوع الآتى بعد.



المبتدأ السابق ؛ ففى مثل : (كلامى : الجو معتدل) نقول : «كلام» مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ ، «الجو» مبتدأ ثان. «معتدل» خبره ، والجمله من الجزأين فى محل رفع خبر المبتدأ الأول. وفى مثل : (حديثى : يزداد الفيضان صيفا) نقول : «يزداد» مضارع مرفوع. «الفيضان» فاعل مرفوع «صيفا» ظرف منصوب ، والجمله من الجزأين (الفاعل والفعلى) فى محل رفع خبر المبتدأ. فلكل جزء من أجزاء الجمله وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده ؛ ثم يكون مجموع الجزأين معا هو خبر المبتدأ السابق.

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك التى كانت فى الأصل جمله نظرنا إلى شىء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات مفردة ؛ فكأنه كتله واحد له ليس لها أجزاء ، أو أنه كلمه واحد مهمما تعددت الكلمات ، فهى من قبيل المركب الإسنادى الذى ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلى - قبل أن تكون خبرا أو شيئا آخر - ؛ من غير تغيير شىء من حروفها أو ضبطها. ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضمه مقدره على آخره لأجل الحكايه ؛ (وهى - كما سبق (1) - ترديد اللفظ الأصلى وترجيعة على حسب هيئته الأولى - غالبا - ؛ حروفا وضبطا). ويكون الخبر فى هذه الحاله من قبيل الخبر المفرد. لا- الجمله ؛ فنقول فى إعراب : (كلامى : «الجو معتدل» «كلام» مبتدأ مضاف. والياء مضاف إليه. «الجو معتدل» كلها خبر مرفوع بضمه مقدره. على آخره (2) ، منع من ظهورها حركة الحكايه). ونقول فى مثل : (حديثى «يظهر الفيضان صيفا») حديث «مبتدأ مضاف ... الياء مضاف إليه ... «يظهر الفيضان صيفا» كلها خبر مرفوع بضمه مقدره على آخره ؛ منع من ظهورها حركة «الحكايه» ... وهكذا.

وقد يقع العكس كثيرا ؛ فيكون المبتدأ جمله بحسب أصلها (3) ، ولكنها

ص: ٤٢٩

- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨.
- ٢- نقول : إنها مقدره مع وجود ضمه ظاهره فى آخر كلمه : «معتدل» ؛ لأن هذه الضمه الموجوده لم تجىء لأجل الخبر المحكى ؛ وإنها كانت قبل مجيئه. وستبقى فى باقى الأحوال ؛ كجالتى النصب ، والجر ، فالضمه الخاصه بالخبر المحكى غير ظاهره فى النطق ؛ وإنما هى مقدره.
- ٣- مثل هذا المبتدأ لا يعد جمله ؛ فإن المبتدأ فى أصله لا يكون جمله ؛ وإنما يعد على إرادته لفظه المحكى. أما الخبر إذا كان جمله هى نفس المبتدأ فى المعنى فيجوز فيها إعرابان كما عرفنا ؛ - - أحدهما : اعتبار الجمله مجزأه جزأين ، كل منهما له إعرابه ، ومجموع الجزأين هو الخبر. وثانيهما اعتبارها جمله محكيه ؛ لا ينظر فيها إلى تجزئه ؛ فتعرب كلها خبرا محكيا.

صارت محكيه. والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آيه قرآنيه ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمه مأثوره. فتجيب : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِ يَتَّبِعُهَا أَذَى) آيه قرآنيه. (إن أخاك من واساك) مثل قديم. (ربّ عيش أهون منه الحمام) حكمه من حكم المتنبي. فالآيه كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضمه مقدره منع من ظهورها حركة الحكايه. وكلمه : «آيه» هي الخبر. وكذلك (إن أخاك من واساك) كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكايه ، والخبر كلمه : «مثل» وكذا يقال في : «رب عيش أهون منه الحمام».

وكما تتكون الجملة المحكيه من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك. والمهم في الألفاظ المحكيه أن تكون دائما بصوره واحده في جميع الحالات الإعرابيه ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب موقعها الإعرابي.

ح - أشرنا (١) إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتما وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جمله - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جمله (جازا مع مجروره) - وأشهر تلك الأنواع المحتاجه لجمله : أسماء الشرط الواقعه مبتدا (٢) ، وكذا : ضمير الشأن (٣) ، و «كأين (٤) الخبريه الشبيهه بكم الخبريه ، والمخصوص بالمدح والذم إذا تقدّم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أخصّ - مثلا - والجمله خبر عن ذلك المبتدأ. ويجب أن يكون خبر «ما» التعجيبه جمله ، وكذلك خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعا ؛ نحو : طوبى للمؤمن ؛ فإن خبره لا- يكون إلا- جارا مع مجروره وهما شبهيان بالجمله ... - ومثله وقولهم في المدح : لله درّ فلان ... وغير هذين مما سيحيىء (٥).

ص : ٤٣٠

- ١- في ص ٤٠٣ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣.
- ٢- تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم ج ٤.
- ٣- سبق الكلام عليه مفصلا في ص ٢٢٦.
- ٤- بيانها وتفصيل أحكامها في ج ٤ الباب الخاص بكم وكأين ، في الصبان ، هناك أن خبرها جمله فعلية - في الأكثر - ماضويه ، أو مضارعيه.
- ٥- في ص ٤٣٦ وفي «ج» من هامش ص ٤٩٥.

يريد النحاه بشبه الجملة هنا أمران (1) ؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزمانى والمكانى ، والآخر : حرف الجر مع مجروره. فالخبر قد يكون ظرف زمان ؛ نحو : الرحله «يوم» الخميس. والرجوع «ليله» السبت. وقد يكون ظرف مكان ؛ نحو : «الحديقه «أمام» البيت ، والنهر «وراءه» ؛ فكلمه «يوم». و «ليله» وما يشبههما ظرف زمان ، منصوب ، فى محل رفع (2) ؛ لأنه خبر المبتدأ. وكلمه

ص: ٤٣١

١- أما فى اسم الموصول فشبه الجملة ثلاثه أشياء سردنا تفصيلها فى ص ٣٤٧ وسيجىء كلام خاص بالجار مع مجروره ، فى باب الحال ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨.

٢- وهذا رأى حسن بارع - أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ - سجله شارح كتاب المفصل فى ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر. وإنما كان فى محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفردا مرفوعا ، إذ المفرد «بسيط» و «البسيط» أصل المركب ؛ فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلا فى محل ذلك الأصل ؛ فمجيئها طارئ عرضى والمسأله شكلية ، بحته ، ولا أثر لها من الناحيه العمليه التحقيقية : فلو قلنا : «ظرف منصوب خبر المبتدأ» أو جار مع مجروره خبر المبتدأ ، من غير أن نزيد شيئا - ما حصل قصور ، ولا وقعنا فى خطأ. لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ؛ لأنه أوضح ظهورا ، لمراعاه الأصل ، والغالب فيه .. وإليك النص الذى سجله شارح المفصل : (اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : «استقر» أو «مستقر» ، وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعامله معه (أى : أن الآثار اللفظيه والمعنويه فى الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ فى المعنى ، ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا به ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره. والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف. لا- يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار مرفوضا. فإن ذكرته أولا وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع. «واعلم أنك إذا قلت : «زيد عندك» فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا أم اسما ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير فى محل رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت : «زيد فى الدار» أو : «من الكرام» فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب «عندك» إذا قلت : زيد «عندك». ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ..) اه هذا ، وهو يشير بقوله (الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ... إلخ) إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور أصله مفعول به فى المعنى ، وحرف الجر أداه لتوصيل أثر الفعل إليه. فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشىء آخر وكذلك اعتبار الجار مع مجروره هو الخبر - مذهب قديم من عده مذاهب (سجلتها المراجع النحويه ؛ كالمفصل والصبان) وقد سجلنا رأى صاحب المفصل. والأخذ به يريحنا من بحوث جدليه مضنيه ، وتقسيمات متعدده ؛ لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلى الذى تضيق به الناشئه. وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ؛ لا للأخذ بها ، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفه الفاحص. شبه الجملة - فى هذا الباب - هو الظرف والجار مع مجروره. وسمى «شبه جملة» ، لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها. وأساس هذا التعليل عندهم أن الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره ليس هو الخبر فى الحقيقه ، وإنما الخبر الحقيقى لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصلى مع المجرور ، إذ لا- بد أن يتعلقا بفعل أى فعل (لا فرق بين المتعدى

واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص - - كما سيجيء البيان فى ج ٢ - باب حروف الجر) أو بما يشبه الفعل ؛ من اسم فعل ، أو من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو من جامد مؤول بالمشتق. وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى. (وقد يتعلقان - أحيانا - بالنسبة أى : بالإسناد طبقا لما هو مبين فى : «ب» من الزيادة ص ٤٣٦). والمحذوف قد يكون فعلا مع فاعله ، وهذا أمر متعين متحتم إذا وقع شبه الجملة فى جملة الصلة لموصول اسمى غير «أل» ، أو لجملة القسم لأن جملة الصلة للموصول الاسمى غير «أل» وكذا جملة القسم لا- بد أن تكون كل واحده منهما فعليه - كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحتى ٣٤٧ و ٣٤٨ ، وكما سيجيء فى ج ٢ باب الظرف ص ٢٠٠ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٣٢٥ م ٨٩ - لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون فى غيرهما شيئا آخر مما سبق ، ففى مثل «الكتاب فوق الكتب» و «الولد فى البيت» - يكون تقدير الكلام مثلا : «الكتاب «استقر» ، أو : «مستقر» فوق المكتب. والولد «استقر» أو : «مستقر» فى البيت ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما تقدم ، فيدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق. الذى يسمونه : «الكون العام». أى : الوجود العام الخالى من شىء آخر معه ؛ كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب ... فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام - أو : نائم - فى البيت. ولا : الكتاب تحرك أو متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود مع زيادة شىء آخر ؛ كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود ومعه التحرك للكتاب وهكذا ... أى : أنه وجود مقيد بشىء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد. مثل هذا الوجود ، المقيد يسمى : «كونا خاصا» يجب ذكره : إلا أن دلت قرينه عليه عند الحذف. وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالمفروض - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصلى مع المجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتمان معناه ، ويعمل فيهما. فأين العامل الذى يؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامدا فى نحو : الغزال فى الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة؟ لذلك يقولون فى الإعراب : الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلا مع فاعله (أى : جملة فعليه) مثل استقر ، أو أو ثبت ، أو : كان التى بمعنى : و «وجد» : وهى ، كان التامه - أم كان مفردا أى : اسما مشتقا ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن (المشتقه من «كان» التامه) أو موجود - أو شيئا آخر يصلح عاملا - فليس الخبر عندهم فى أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلى مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر فى الأصل هو المحذوف الذى ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين. ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا- لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما. والفعل مع فاعله جملة ؛ فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبيه بها ؛ لذلك أسموه : «شبه الجملة». وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما وقع خبرا ، أو صفه. أو حالا ، وكذلك إن كان صله موصول اسمى غير «أل» لكن يجب مع الصلة - لغير «أل» - ان يكون المحذوف فعلا ولا يصح أن يكون اسما مشتقا - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ؛ لأن صله الموصول الاسمى غير - «أل» - يجب أن تكون جملة فعليه ، ومثلها جملة القسم التى حذف منها عاملها (...). ثم زادوا فقسما كلا من الظرف والجار الأصلى مع المجرور إلى مستقر : (بفتح القاف) وإلى : «لغو» يريدون بالمستقر : ما كان متعلقه المحذوف كونا عاما يفهم بدون ذكره. وسمى «مستقرا» لأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ، أى : فهمه منه. ولأنه حين يصير خبرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه. وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتما. ويريدون باللغو : ما كان كونا خاصا. وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا- يستقر فيه معنى ذلك العامل. ولا يتحمل ضميره. وفى هذه الحالة يكون العامل المملفوظ به فى الجملة هو الخبر حتما ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينه - كما فى الأمثلة - التى ستجىء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضا مع حذفه ؛ فلا يصح فى حالتى ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبرا ، ولا فى موضع رفع خبرا. وهذا نوع من التشدد لا- داعى له إذ لا مانع أن نعرب الظرف اللغو خبرا فى الحالة التى يحذف فيها عامله المعروف كما أعربنا زميله المستقر.

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائده من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه غير خفاء ولا لبس ، ولا انتقال - - الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا - كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتما لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينه تدل عليه وتعيّنه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى راكب. فوق الحصان ، ومن لى بفلان؟ أى : من يتكفل لى بفلان. والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم. ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ) على تقدير : «مقتول» لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السالفه لا يؤدى المعنى المراد. والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينه تدل عليه هو عندهم الذى يعرب خبرا - كما سبق - لا شبه الجملة. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - فى رأيهم - عن اعتباره لغوا ، ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص» ؛ فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفى الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص ، وينقلون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقه ، وأدله جدليه مرهقه فى إثبات تلك الأقسام والفروع ، وفى المفاضله بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسما .. وغير هذا مما لا - حاجه إليه اليوم ، ولا - ضرر من إهماله. بل الخير فى إهماله وفى ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم ننقله ، وفى الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصيلى مع المجرور خبرا فى محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع وكما هو رأى بعض السابقين. ولا داعى للتشدد فى البحث عن العامل مع عدم الحاجه إليه ؛ ولا فى الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جلى كامل بدونه. إذ ذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب فى نظريه العامل النافعه الجميله. وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسميه الظروف والجار مع مجروره : شبه جملة ، إنما هى من قبيل الإبقاء على التسميه القديمه ، ومراعاة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصيلى مع مجروره ليس مفردا فى الحقيقة بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذى بسطناه. وإتماما للبحث ، وإنصافا للنحاه نذكر أن رأيهم فى وجوب تعلق «شبه الجملة» سديد ، وأن حجتهم فى تحميم ذلك التعلق قويه - وإيضاحها فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩ وتتخلص هنا فى أن الخبر هو المبتدأ معنى وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ؛ كما فى مثل : «على الخطيب» فالخطيب فى هذه الجملة هو على ، وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهه المعنى هو الآخر ، وكذلك الشأن فى كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد فى الاستعمال العربى. فلو أردنا بغير تعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذى يذكره النحاه ؛ ففى مثل : على أمامك لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو على ولا أن يكون على هو : «الأمام» نفسه إذا المعنى فى كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفه ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقا بشىء آخر غير المبتدأ ؛ هو «كائن» ، أو «موجود» أو نحوهما. وما يقال فى الظرف يقال فى الجار الأصيلى مع المجرور إذ لا فائده منهما الا بمتعلقهما : كالظرف بنوعيه فإنه لا يستقل بنفسه فى إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء - كالوعاء الحسى - لا بد له من مظروف ، (أى : من شىء يقع فيه) وهذا المظروف هو ما يسمى : «المتعلق» وهو الذى لا بد أن يقع فى الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماما. وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل فى مكانه المناسب - ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ باب الظرف وكذلك فى ص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩ واستيفاء الموضوع على الوجه الحميد يقتضى الرجوع إلى ذنبك الموضوعين.

«أمام» و «وراء» وما يشبههما - ظرف مكان منصوب في محل رفع ؛ لأنه خبر

ص: ٤٣٢

المبتدأ. وقد يكون الخبر جازًا مع مجروره ؛ نحو ، النشاط فى السباحه. السكر من القصب ؛ فالجار مع المجرور فى محل رفع خبر المبتدأ. ومنه قول الشاعر :

للعيد يوم من الأيام منتظر

والناس فى كل يوم منك فى عيد

ويشترط فى الظرف الواقع خبرا ، وفى الجار مع المجرور كذلك - أن يكون تامًا ، أى : يحصل بالإخبار به فائده بمجرد ذكره. ويكمل به المعنى المطلوب

ص: ٤٣٣

من غير خفاء ولا- لبس ، كالأمثله السابقه. فلا- يصلح للخبر منهما ما كان ناقصا ؛ مثل : محمود اليوم .. أو حامد بك ؛ لعدم الفائده. أما حيث تحصل الفائده فيصح وقوعهما خبرا ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشره ؛ أى : أن شبه الجملة نفسه يكون الخبر (١) - فى رأى المختار.

بقيت مسأله تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبرا. فأما ظرف المكان فيصلح - فى الغالب - أن يقع خبرا عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ الجته (٢) ؛ فمثال الأول ؛ العلم عندك - الحق معك. ومثال الثانى : الكتاب أمامك - الشجره خلفك. ولا بد فى ظرف المكان أن يكون خاصا (٣) لكى يتحقق شرط الإفاده ؛ كالأمثله السالفه ؛ فلا يصح أن يكون عاما ؛ مثل : العلم مكانا ، أو الكتب مكانا ؛ لعدم الإفاده.

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبرا عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن تتحقق الإفاده ؛ كأن يكون الزمان خاصا (٤) ، لا عاما ؛ مثل : السفر صباحا ، والراحه ليلا. بخلاف : السفر زمانا ، الفضل دهرًا ، الأدب حينًا ، لعدم الإفاده.

ص: ٤٣٤

١- يقول ابن مالك : وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر أى : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبرا لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب رأيهم الذى تناولناه بالبحث والتمحيص فى هامش ص ٤٣١ ، فلا بد من تعلقه - عندهم - بعامل يحذف - فى الأغلب - ، وهذا العامل قد يكون فعلا ؛ مثل : «استقر» أو : «ثبت» أو «وجد» - أو «كان» ؛ (بمعنى : وجد ... ولا تكون هنا إلا تامه) وقد يكون المحذوف اسما مشتقا ؛ مثل : مستقر ، أو كائن (بمعنى موجود ، من «كان» التامه). فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر فى رأيهم وإنما الخبر ما قبله من جمله فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير استقر فى شبه الجملة ، أو من مفرد مشتق. علما بأن العامل فى الخبر إنما هو الفعل وحده من غير فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير الضمير المستتر فيه الذى استقر فى شبه الجملة بعد حذف المشتق مع أن المحذوف هو الفعل مع فاعله ، والمشتق مع ضميره.

٢- هذا تعبير النحاه يريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسما نحسه بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئا مفهوما بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ، الأدب ، النبل ، الشرف ... أما الجته فالجسم الذى نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه. الشجره المنزل ، القلم .. ويشترط كثير من النحاه فى الظرف أن يفيد فائده جديده إذا وقع خبرا عن المبتدأ المعنى. ويريدون بالفائده الجديده : ألا تكون أمرا معروفا للمخاطب ، أو مستمرا ، فالجديد مثل : المقابله ظهرا. وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفاده السامع شيئا جديدا كان جاهلا به. وفريق لا يشترط ذلك فى الظرف ولا فى الخبر عامه : بل يكتفى بمجرد الإفاده ولو كانت معلومه قبل سماع الخبر ؛ مثل الشمس منيره. وقد يكون رأى الأول هو المقبول ؛ لأن الغرض من الكلام الإفاده الجديده وإلا كان عبثا.

٣- وذلك بتحديدته ، أو : بتقييده بقيد بعده. مما هو مذکور فى «ج» من ص ٤٣٦

٤- وذلك بتحديدته ، أو : بتقييده بقيد بعده. مما هو مذکور فى «ج» من ص ٤٣٦



وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثه إلا قليلاً ؛ وذلك حين يفيد أيضاً ؛ فلا يصح : الشجره يوماً - البيت غدا ؛ لعدم الإفاده .  
ويصح : القطن صيفاً . القمح شتاء ، لتحقق الفائده ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح شتاء . ومنه قولهم : الهلال الليله .  
والرطب شهرى ربيع .

ومجمل الأمر أن ظرف المكان يصلح - فى الغالب - خبراً للمبتدأ بنوعيه : المعنى والجثه ، وأن ظرف الزمان يصلح فى الغالب  
خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثه ، إلا - إن أفاد ؛ وهذه الإفاده تحقق فى الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً لا عاماً . فالمعول عليه فى  
الإخبار بالظرف هو الإفاده (١) .

ص : ٤٣٥

---

١- وسيجىء توضيحها فى «ح» من الصفحه التاليه . وفى هذا يقول ابن مالك باختصار : ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثّه . وإن  
يفد فأخبراً «ملاحظه» : بهذه المناسبه نشير إلى موضع آخر من المواضع التى يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثه ، هو : خبر  
أفعال الرجاء ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربه ؛ مثل : الوالد عسى أن يحضر ...

١ - من الألفاظ الملازمه للابتداء (١) كلمه : «طوبى (٢) ، وهذه الكلمه لا يكون» خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق (٣) - نحو طوبى : للصلح.

ب - شبه الجمله لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه (٤). فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه (أى : بالنسبه الواقعه بين ركنى الجمله) ، كقول ابن مالك فى باب «الاستثناء» من ألفيته. خاصا بالأداتين «خلا وعدا» :

وحيث جرّاه فهما حرفان

فالظرف : «حيث» متعلق بالنسبه (أى : بالإسناد) المأخوذه من قوله : «فهما حرفان» ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جرّاه.

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعاده الكلام فى هذه المسأله فى الجزء الثانى : (بابى الظرف وحروف الجر).

(ح) قلنا : إن ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الذات (الجنه) إلا بشرط أن يفيد (٥) ، وهذه الإفاده تتحقق بأحد الثلاثه الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن فى يوم طيب ، أو : نحن فى أسبوع سعيد. وإما بإضافه ؛ مثل : نحن فى شهر شوال ... وإما بعلميه مثل : نحن فى رمضان ؛ ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بفى ؛ ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبرا. ولا يسمى فى حاله جرّه - أو رفعه - ظرفا. كما سيجىء.

ص : ٤٣٦

١- سيجىء بعض هذه الألفاظ فى : «ج» من هامش ص ٤٩٥.

٢- بمعنى الجنه ، أو : السعاده.

٣- فى «ح» ص ٤٣٠. وكما يجىء فى «ح» من هامش ص ٤٩٥

٤- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣١. ويشترط فى تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصليا.

٥- وكذلك لا يقع صفه ، ولا صلّه ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ؛ لأنها كالخبر فى المعنى.

الثانيه : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ؛ بأن يظهر في بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينه يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر ... وهكذا ... فيكون شبيها بالمعنى ، مثل : البرتقال شهور الشتاء ، والبطيخ شهور الصيف. الهلال الليله. وفي هذه الحاله يجوز نصب ظرف الزمان ، أو جره بفي. وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

الثالثه : أن يكون المبتدأ الذات صالحا لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن ؛ بحيث يكون ذلك المضاف أمرا معنويًا مناسبًا ؛ كأن يلائم المرء بيته يوما للراحه ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهه بحريه ، فيعتذر قائلا: البيت اليوم ، والبحر غدا. أى : ملازمه البيت اليوم ، ونزهه البحر غدا. ومثله : الكتاب الساعه ، والحديقه عصرا. أى : قراءه الكتاب الساعه ، ومتعه الحديقه عصرا ... وفي هذه الصوره يكون الظرف منصوبا في محل رفع خبرا.

والحالات الثلاث (١) السابقه قياسيه ؛ يصح محركاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثه على مقتضاها.

لكن كيف نعرب الظرف الزمانى في غير تلك الأحوال الثلاثه؟ وكيف نعرب المكانى؟ وكيف نصبطهما؟

إن الأصل في الظرف أن يكون منصوبا مباشره ، أو في محل نصب (٢) :

١- فإن كان الظرف للزمان ووقع خبرا عن معنى ليس للزمان - جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بفي ، ويكون المرفوع هو الخبر مباشره ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر ، في محل رفع ، هو : الخبر. تقول : الصوم شهر ، أو : شهرا ، أو في شهر. والراحه يوم ، أو يوما ، أو في يوم. والأكل ساعه ، أو ساعه ، أو فى ساعه. (أى : زمن الصوم ... وزمن الراحه ... وزمن الأكل) لكن

ص: ٤٣٧

١- زاد بعض النحاه على الأمور الثلاثه السابقه أمورا أخرى ؛ نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق. من ذلك أن يكون اسم الزمان «مضافا إليه» ، والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل أكل يوم ثوب تلبسه. أو يكون اسم الزمان خاصا ، والمبتدأ المعنى عاما ؛ مثل نحن في شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاما والزمان مسئولا به عن خاص مثل : فى أى الشهور نحن ...

٢- الظرف الذى يكون فى محل نصب هو الظرف المبنى أصاله ؛ مثل : «حيث» أو المبنى فى بعض الحالات ؛ مثل : قبل ، وبعد

..

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛ نحو : الصوم يوم ، والسهر ليله.

٢ - إن كان الظرف زمائياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى وزمان ، تعين رفع الخبر ، مثل : أول السنه المحرم ، وشهر الصوم رمضان.

٣ - وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور. ولكنّ المبتدأ يتضمن عملاً - جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعه اليوم ، أو السبت اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها (١) معنى الجمع ، والقطع ، والعود. ومنه : اليوم يومك ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذى تذكر به. فإن لم يتضمن عملاً ؛ كالأحد.

والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن.

٤ - وإن كان الظرف للزمان ، ووقع خبراً للمبتدأ الذات فى الحالات التى يصح وقوعه خبراً فيها ؛ لإفادته ، وقد سبقت فى «ا» - فحكمه كما سبق هناك.

٥ - وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى. وكان متصرفاً (٢) - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال جانب ، أو جانباً. (برفع كلمه : «جانب»). أو : نصبها) والرجل أمامك ، والدار خلفك (برفع أمام ، وخلف ، أو نصبهما) ومثل : العلم ناحيه والعمل ناحيه ، برفع كلمه : «ناحيه» أو نصبها.

ص : ٤٣٨

١- لأن فى الجمعه معنى الاجتماع ، وفى السبت معنى : القطع ، وفى العيد معنى العود ؛ أى : الرجوع ؛ لأنه يرجع كل عام ، وفى الأضحى معنى ؛ التضحية ... وفى الفطر معنى : الإفطار ... يكون العمل واقعا فى الظرف.

٢- الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفيه إلى حالات إعرابه أخرى غير الجر بالحرف ؛ فكأن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً- به .. مثل يوم ، وشهر ، وساعه ... تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذى بترك لا- الظرفيه أبداً ؛ (مثل ؛ قط ؛ وهى ظرف يستغرق الزمن الماضى بعد نفى. ومثل : عوض ، وهى ظرف يستغرق الزمن المستقبل بعد نفى) أو : يتركها إلى حاله تشبهها ؛ وهى : الجر بمن - غالباً - مثل : النصر من عند الله أو بالحرف : «إلى» أيضاً ؛ مثل كلمه : أين ، ومثل «هنا» - وهى اسم إشاره وظرف مكان معا كما تقدم فى أسماء الإشاره - فى نحو إلى هنا تتجه الأنظار ومثلها : ثم ، وهى إشاره للبعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثه تجرّها «من» أو إلى -.

فإن كان غير متصرف مثل «فوق» وجب نصبه (١)؛ نحو: الكتاب فوق المكتب.

٦- إذا قلت: ظهر ك خلفك، جاز رفع الظرف المكاني: «خلف» ونصبه. أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو: الظهر. فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً. وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية، نحو: نعلك أسفل رجلك، والركب أسفل منك. وقد سبق أن الظرف المكاني المخبر به إذا كان غير متصرف، يجب نصبه؛ مثل: رأسك فوقك، ورجلاك تحتك؛ لأن «فوق» و «تحت» ظرفين للمكان غير متصرفين.

٧- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف: مثل: «ضحوه» يراد بها ضحوه معينه ليوم معين - وجب النصب؛ مثل: العمل ضحوه.

٨- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً، محدود المقدار، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع، والنصب، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نيه تقدير مضاف قبله، يدل على البعد والمسافة، مثل: المدرسه منى ميل أو ميلاً.

المدينه منى يوم أو يوماً، أى: بعد المدرسه ... وبعد المدينه ...، إذا قلت هذا - مثلاً - قبل ابتداء السير. فإن كان المقصود أن المدرسه أو المدينه من أشياء تبعد عما سرنا ميلاً تعين النصب على الظرفيه، وكان الخبر هو الجار والمجرور: «منى» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بعد مكانها منى ميل، مثلاً ...

٩- من الأساليب الواردة عن العرب: حامد وحده. يريدون: أنه في موضع التفرد، وفي مكان التوحد؛ فيجوز إعراب: «وحد» ظرفاً منصوباً في محل رفع خبر (٢).

«ملاحظه»: إذا ترك الظرف النصب على الظرفيه، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يكون ظرفاً، ولا يسمى بهذا الاسم.

ص: ٤٣٩

- ١- إلا عند بنائه على الضم في الحاله المذكوره في باب الإضافه (وهى: أن يضاف، ويحذف المضاف إليه، وينوى معناه).
- ٢- مع أن الأصل: «وحد» مصدر للفعل وحد (كعلم وكرم) ويجوز إعراب «وحد» حال مؤوله بمعنى: منفرداً ... على التفصيل الذى سيجىء في باب الحال.

إذا قلنا : الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم ... حكمنا على الطيار بالشجاعه ، وعلى الوطني بالإخلاص ، وعلى العربي بالكرم. أى : حكمنا على المبتدأ بحكم معين ؛ هو : الخبر. فالمبتدأ فى هذه الجمل الاسميه - و - نظائرها محكوم عليه دائما بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ، ولو إلى حدّ ما ، وإلا كان الحكم لغوا لا قيمه له ؛ لصدوره على مجهول (١) ، وصارت الجمله غير مفيده إفاده تامه ، مثل : زارع فى القرية ... صانع فى المصنع ... يد متحركه ... جسم مسرع ... وغيرها مما لا يفيد الإفاده الحقيقيه المطلوبه ؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ ، أو عدم تخصيصه. أى : بسبب تنكيه تنكيه تاما ؛ لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكره (٢) إذا كان غير وصف ، لأنها شائعه مجهوله فى الغالب. فلا يتحقق معها الغرض من الكلام ؛ وهو : الإفاده المطلوبه ، فإن هذه الإفاده هى السبب أيضا فى اختيار المعرفه لأن تكون هى المبتدأ حين يكون أحد ركنى الجمله معرفه والآخر نكره (٣) ؛ مثل : شجره المتحركه. لكن إذا أفادت النكره الفائده المطلوبه صح وقوعها مبتدأ.

وقد أوصل النحاه مواضع النكره المفيده حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعا. ولا حاجه بنا إلى احتمال العناء فى سردها ، واستقصاء مواضعها ، ما دام الأساس الذى تقوم عليه هو : «الإفاده» فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحه الابتداء بالنكره ، أو عدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو

ص : ٤٤٠

١- سبق إيضاح هذا فى رقم ٧ من ٤٠١

٢- إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكره إذا كان له خبر. أما إذا كان وصفا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر فلا يكون إلا نكره (كما سبق فى ص ٤٠٣) ، ولا- يحتاج لمسوغ ؛ لأن المبتدأ فى هذه الحاله يكون محكوما به ، بمنزله الفعل ، لا محكوما عليه. والفعل فى مرتبه النكره كما فى هامش ص ١٨٨ و ٤٠١.

٣- إلا- فى مسألتين يجوز فى كل منهما الابتداء والخبريه ؛ هما : «كم». و «أفعل التفضيل» ، فى مثل كم مالك؟ وخير من على محمود.

عدّها (١) هذا إلى أن تلك المواضع الكثيره يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحد عشر تغنى عن العشرات التي سردوها. وإليك الأحد عشر.

١ - أن تدلّ النكره على مدح ، أو ذم ، أو تهويل ؛ مثل : (بطل في المعركه. خطيب على المنبر) - (جبان مدبر. جاسوس مقبل) - (بلاء في الحرب ، جحيم في الموقعه).

٢ - أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ، فبعض أبيض ، وبعض أحمر ، وبعض أصفر ... عرفت فصل الخريف متقلبا ؛ فيوم بارد ، ويوم حارّ ، ويوم معتدل. وقول الشاعر :

فيوم علينا ، ويوم لنا

ويوم نساء ، ويوم نسرّ

٣ - أن تدل على عموم ؛ نحو : كلّ محاسب على عمله. وكلّ مسؤل عما يصدر منه ؛ فمن (٢) يعمل مثقال ذرّه خيرا يره. ومن يعمل مثقال ذره شرا يره.

٤ - أن تكون مسبوقه بنفى ، أو استفهام ؛ مثل : ما عمل بضائع ، ولا سعى بمغمور. فمن (٣) منكر هذا؟ وقول من طالت غربته :

وهل داء أمرّ من التّنائى؟

وهل برء أتمّ من التّلاقى؟

٥ - أن تكون النكره متأخره ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصّا (٤) ؛

ص: ٤٤١

١- وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاه بحق ألا داعى لهذا الشرط ؛ لأنه مفهوم بداهه ، إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا- عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه. أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطىء كثير مواضع الإفاده فحاولوا أن يدلّوهم عليها ؛ بحصر مواضعها ، واستقصائها ؛ فأطالوا بغير حاجه ، أو اختصروا مع الإخلال.

٢- «من» شرطيه. وهى تفيد العموم ؛ كباقى أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التى تقع مبتدأ ، مثل : أى جاء؟ - من هنا؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشره ؛ لا بكلمه أخرى سبقته.

٣- المبتدأ هنا اسم استفهام نكره ، فلا يحتاج لمسوغ آخر. ولا مانع أن تكون أداه النفى ناسخه فيصير المبتدأ النكره اسمالها ، ولهذا يصح اعتبارا «ما» و «لا» اللتين فى هذا المثال عاملتين ومثلهما «ليس» فى قول الشاعر : ليس شىء أعزّ عندى من العل م ؛ فما أبتغى - سواء أنيسا هذا ، ومن مسوغات الابتداء يا لنكره أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - فتصير اسمال له ، ولا تسمى

مبتدأ - كما سيجىء فى رقم ١١ من وص ٤٤٣ ص ٤٩٢. وص ٤٩٥

٤- المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور فى الخبر الواقع جارا مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه فى الخبر الواقع

ظرفا ، وأن يكون المسند إليه فى الخبر الواقع جملة ، أن يكون كل واحد مما سبق صالحا بنفسه لأن يكون مبتدأ ؛ فلا يجوز فى إنسان ترفع. ولا عند عند رجل إباء ، ولا ولد له ولد رجل ...



سواء أكان ظرفا ، أم جازًا مع مجروره أم جملة ، ؛ مثل : عند العزيز إباء ، وفي الحرّ ترفع وقول الشاعر :

وللحلم أوقات ، وللجهل (١)

مثلا

ولكنّ أوقاتي إلى الحلم أقرب

ومثل : نفعتك بره والد ، وصانك حنانها أم.

٦ - أن تكون مخصّصه بنعت (٢) ، أو بإضافه ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نوم مبكر أفضل من سهر ، ويقظه البكور أنفع من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسن الولاه من سعدت به رعيتة ، وأشقاهم من شقيت به ، وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان ، وقولهم : ويل للشجّي من الخليّ (٣).

٧ - أن تكون دعاء ؛ نحو : سلام على الخائف - شفاء للمريض - عون للبائس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء.

٨ - أن تكون جوابا ؛ مثل : ما الذى فى الحقيبه؟ فتجيب : كتاب فى الحقيبه.

٩ - أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واو الحال ، مثل : قطعت الصحراء ، ودليل يهدينى ، وركبت البحر ليلا وإبره ترشد الملاحين. أم لم تسبقها ؛ نحو كلّ يوم أذهب للتعلم ، كتب فى يدي.

١٠ - أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى : فاء

ص: ٤٤٢

١- الغضب والانتقام.

٢- إذا لم يكن النعت مخصصا نحو : واحد من الناس فى الحديقه - لم يكن مسوغا. والنعت قد يكون ملفوظا به نحو : زائر كريم أماننا. وقد يكون مقدرًا لقريته معنويه تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعا بالبطولة ، وطائفه لم تفرز بها. أى : طائفه من غيركم .. وقد يكون معنويا ؛ بالأ يقدّر فى الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقريته لفظيه ؛ نحو : وليد نابغ ؛ لأن التصغير فى كلمه : «وليد» يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير. ومثله صيغ التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ... ؛ لأنه بمنزله شىء عظيم حسن الدين والدنيا. لهذا كان التعجب من المسوغات. وقد أدمج بعضهم الإضافة فى نوع آخر ؛ هو : العمل ، وسيجيء (فى رقم ١٢ من ص ٤٤٤) ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه.

٣- هذا مثل من أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح خاطر ، الذى يسخر بالحزين ، أو يزيد آلامه. (والويل : الهلاك. والشجى : الحزين المهموم. والخلى : الخالى من الهموم). المبتدأ النكرة هو كلمه : «ويل» ، وخبره شبه الجملة (لشجى) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير (من الخلى) بالمبتدأ : «ويل» بمعنى : «هلاك» فهو فى حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ؛ ويستفيد

بالتعلق نوعا من التخصيص يبيح الأبتداء به. ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو التهويل أو التعميم.

الجزء ؛ مثل : مطالب الحياه كثيره ؛ إن تيسر بعض فبعض لا يتيسر ، والآمال لا تنفذ ؛ إن تحقق واحد فواحد يتجدد.

١١ - أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - وفي هذه الحاله لا تكون مبتدأ ، وإنما تصير اسما للناسخ ، ومن ثم يصح في أسماء النواسخ أن تكون في أصلها معارف أو نكرات - كقولهم : كان إحسان رعايه الضعيف ، وإنّ يدا أن تذكروا الغائب (١) ...

ص : ٤٤٣

---

١- سبقت الإشاره لهذا في رقم ٣ من ص ٤٤١ - وستجىء إشاره أخرى عند الكلام العام على النواسخ ص ٤٩٥.

(١) قلنا إن مسوغات الابتداء بالنكره كثيره ؛ أوصلها النحاه إلى أربعين ، بل أكثر. وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره ؛ نحو : «مذ» و «مذ» فهما نكرتان في اللفظ ؛ في نحو : ما رأيت «مذ» أو «مذ» يومان ، وإن كان بعض النحاه يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤيه يومان مثلا (١) ..

على أن تلك الكثره من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكره لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكره ، أى نكره ، بأنها لا- تصلح أن تكون مبتدأ. كما صار الرأى القائل : «إن المبتدأ لا يكون نكره إلا إن أفادت» - رأيا لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوى عام : هو : «ما يستحدث معنى أو يزيد فى غيره لا يطعن فى وجوده ، ولا يستغنى عنه ، وما لا فائده منه لا خير فى ذكره».

وتأييدا لكلامنا وتوفيه للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات ؛ ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحه تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء. وقد سبق منها إحدى عشر. وفيما يلي الباقي مع الاقتصار على ما يغنى عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه. (٢)

١٢ - أن تكون النكره عامله ؛ سواء أكانت مصدرا ؛ نحو : إطعام مسكينا طاعه ، أم وصفا عاملا (٣) ، نحو : متقن عمله يشتهر اسمه. ومن العمل أن تكون مضافه ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ؛ مثل : كلمه خير تأسر النفس ...

١٣ - أن تكون النكره أداه شرط ؛ نحو ؛ من يعمل خيرا يجد خيرا.

ص: ٤٤٤

١- راجع الخضرى عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر. وستجىء لهذا إشاره فى ص ٤٥٣ و ٤٥٧ وفى رقم من ص ٤٦٠ - وكذلك فى ج ٢ ص ٣٧٧ و ٣٩٧.

٢- ومن شاء مزيدا فليرجع إلى حاشيتى الصبان والخضرى ، وإلى الهمع ...

٣- عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نفى أو استفهام. أما من يشترط للعمل تقدم النفى أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكره.

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق (١) - ؛ نحو : ما أبرع جنود المظلات.

١٥ - أن تكون محصوره ؛ نحو : إنما رجل مسافر.

١٦ - أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينه تهییء لذلك - نحو : حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث. ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكره الموصوفه بصفه غير ملحوظه ، ولا مذكوره ... أى : حادث خطير دعاك إلى السفر.

١٧ - أن تكون معطوفه على معرفه ؛ نحو : محمود وخادم مسافران.

١٨ - أن تكون معطوفه على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق (٢) حاضران.

١٩ - أن يكون معطوفا عليها موصوف ، نحو : رجل وسياره جميله أمام البيت.

٢٠ - أن تكون مبهمه قصدا ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائر عندنا.

٢١ - أن تكون بعد لو لا ؛ نحو : لو لا صبر وإيمان لقتل الحزين نفسه.

٢٢ - أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لرجل نافع (٣).

ص: ٤٤٥

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢

٢- هذه ليست مبتدأ ولكنها معطوفه على المبتدأ ، فهى بمنزله.

٣- هى لام مفتوحه فائدها توكيد مضمون الجملة المثبتة ، وإزاله الشك عن معناها المثبت. ولذلك لا تدخل على حرف النفى ، ولا- فعل النفى ، ولا- على المنفى بأحدهما : (وإن كانت تدخل على المنفى باسم ؛ نحو : إن المنافق لغير مأمون الصداقه) وسميت لام الابتداء لأن أكثر دخولها على المبتدأ ، أو على ما كان أصله مبتدأ ؛ نحو لوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده خبره ليست لك ؛ فاستعن برأيه. وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها النحاه : «اللام المزحلقة» ؛ لأنها زحلت من مكانها الذى تكثر فيه إلى مكان بعده غالبا. أما أثرها النحوى فهو : أن لها الصداره فى جملتها - غالبا - ، وأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للزمن الحالى ؛ نحو : إن العصفور ليغرد ، أى : الآن. هذا إن لم توجد قرينه على الاستقبال كالتى فى قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وقوله تعالى فى سوره يوسف على لسان والده : (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ ...) فالمضارع للاستقبال فى المثالين ؛ لوجوده قرينه تحتم ذلك ؛ هى أن يوم القيامة لم يجرى بعد ؛ وأن والد يوسف عليه السلام قال الجملة السابقه لأبنائه قبل أن يذهبوا بأخيهم يوسف. وهذا معنى قول النحاه : (لام الابتداء الداخلة على المضارع تعينه للحال إن كان مبهما أى : خاليا من قرينه ، تدل على أنه للمستقبل أو غيره). ولها مواضع تدخلها جوازا. وكثير منها يدور حوله الخلاف. والذى نستصفيه من كل تلك المواضع الجائزه هو ما يأتى : - وهو تلخيص لما سيجىء مفصلا فى مكانه من باب «إن»؟ ١ - المبتدأ ،

نحو : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) (ولأنتم أشد رهبة). وقول الشاعر : وللكف عن شتم اللئيم تكزما أضر له من شتمه حين بشتم ب - الخبر المتقدم على المبتدأ ، نحو : لحاضر جوابك ، ولصائب رأيك. ح - خير إن المشدده دون أخواتها ؛ بشروط أربعة : أن يتأخر عن اسمها ، وأن يكون مثبتا ، وأن يكون غير ماض متصرف ، وغير جملة شرطيه. فيصح أن يكون مفردا ؛ نحو : إن الكلام لدليل على عقل صاحبه. ونحو : إن ربي لسميع الدعاء ... ويصح أن يكون جملة مضارعيه نحو : إن السياحه لتفيد علما ، وخلقاً ، وتجربه. ومنه قوله تعالى في أهل الديانات المختلفه : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...) وقوله عليه السلام. «إن العجب ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» والأولى - وقيل الواجب - أن يكون المضارع خاليا من حرف تنفيس (السين ، أو سوف) لكيلا يقع التعارض بين ما تدل عليه لام الابتداء - وهو حاله المضارع - وما يدل عليه حرف التنفيس - وهو الاستقبال - ولهذا بيان آخر سيجيء في ص ٥٩٩ فإن وجدت اللام مع حرف التنفيس فهي للقسم غالبا. ويصح أن يكون جملة ما ضويه فعلها غير متصرف - (إلا «ليس» ؛ لأنها للنفي) مثل : إن الأمين لنعم الرجل ، وإن الخائن لبئس الإنسان ، وإن المتواني لعسى أن ينشط. فإن كان فعلها متصرفا صح دخولها ؛ بشرط أن يكون مقترنا بكلمه : «قد» ؛ لأنها تقرب الماضي من الحال وإلا كانت اللام للقسم ؛ نحو : إن القدماء من العرب لقد قاموا بأعظم الرحلات نفعا ، وإنهم لقد أفادوا من جاء بعدهم. والمشهور عند النحاه أن لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية إلا - في خبر إن (المشدده النون المكسوره الهمزه) دون غيرها ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبرا لها ، إذ تكون فيها للقسم غالبا ، أو للزيادة أو غيرها ... ويصح أن يكون جملة اسميه ، فتدخل على المبتدأ فيها - وهو الأحسن - أو على الخبر ؛ نحو : إن البحر لهو عالم كعالم الجو واليابسه ، أو : إن البحر هو لعالم .... ويصح أن يكون شبه جملة ظرفا أو جاراً مع مجروره) نحو : إن الذخيره الأديبه عندك ، وإن القلم لفي يدك. د - اسم «إن» إذا تقدم عليه الخبر ؛ نحو : إن عند الكهول لتجربه ، وإن فيهم لحكمه. وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم يجز دخولها على الخبر. ه - معمول خبر «إن» بشروط أربعة مجتمعه ؛ أن يتوسط هذا المعمول بين الاسم والخبر : نحو : إن الصديق لنضحك سامع ؛ وأن يكون الخبر صالحا لدخول اللام كالمثال السابق ؛ فإن لم يكن صالحا لم يجز ؛ نحو : إن الصديق لينضحك سمع ، وأن يكون الخبر خاليا منها ، وألا يكون هذا المعمول حالا أو تمييزا ؛ فلا يصح إن الطائر لمتلفتا واقف ، وإن وجهك لسرورا فياض ... و - ضمير الفصل (ويسمى عمادا ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضمائر ص ٢١٩) نحو : إن هذا لهو القصص الحق ؛ بإعراب كلمه : «هو» ضمير فصل وليست مبتدأ. وإذا دخلت على ضمير الفصل لم يصح دخولها على الخبر. وقد أشار ابن مالك - في باب إن وأخواتها - إلى بعض الصور السالفه بقوله : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء : نحو : إنى لوزر أى : بعد «إن» ذات الكسر (وهى : المكسوره الهمزه المشدده النون) - تصحب لام الابتداء الخبر ؛ نحو : إنى لوزر للمحتاج ؛ أى : ملجأ ، وناصر له. فكلمه «وزر» خبر إن المكسوره ، وقد دخلت عليها لام الابتداء. ثم قال : ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا Z ولا من الأفعال ما كرضيا Z وقد يليها مع «قد» ؛ كإنّ ذا Z لقد سما على العدا مستحوذ يقول : إن هذه اللام لا يليها الكلام المنفى ، ولا يليها من الأفعال ما هو مثل : «رضى». يريد به الفعل الماضى ، المتصرف ، غير المسبوق ب «قد» ، فإن سبق «بقد» جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا (أى : هذا) لقد سما على العدا مستحوذا ؛ أى : مستوليا على كل ما يريده ... وأشار إلى مواضع أخرى بقوله : وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل ؛ واسما حلّ قبله الخبر أى : أن لام الابتداء تدخل في معمول الخبر إذا كان المعمول واسطا (أى : متوسطا بين الخبر والاسم). وكذلك تدخل على ضمير الفصل الواقع بين اسم «إن» وخبرها وكذلك تدخل في اسم «إن» إذا تقدم عليه الخبر. وقد تقدم شرح ذلك كله والتمثيل للحالات المختلفه جميعا. على أننا سنعود إليه مره أخرى في موضعه الخاص من باب : «إن» كما أشرنا.



٢٣ - أن تكون مسبوقه بكلمه : «كم» الخبريه ؛ نحو : كم صديق زرته (١) في العطله فأفادنى كثيرا.

٢٤ - أن تكون مسبوقه بإذا الفجائيه ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطر.

٢٥ - أن يكون مرادا بها حقيقه الشئ وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس (٢).

ص: ٤٤٧

- 
- ١- أصل الكلام : صديق زرته كم زوره! فكم : مفعول مطلق واجب الصداره مبنى على السكون فى محل نصب ، و «صديق» مبتدأ. أما «كم» الاستفهاميه فداخله فى مسوغات الاستفهام
- ٢- وفى الابتداء بالنكره ومسوغاته يقول ابن مالك : ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد : كعند زيد نمره وهل فتى فيكم؟ ، فما خلّ لنا ورجل من الكرام عندنا ورغبه فى الخير خير ، وعمل بزّ يزين ، وليقس ، ما لم يقل يشير بالمثل الأول : (عند زيد نمره) إلى جواز وقوع المبتدأ نكره ؛ (والنمره ؛ ما نسميه الآن : الشال من الصوف.) ، والمسوغ هو تقديم الظرف المختص : «عند». ويشير فى البيت الثانى إلى مسوغ الاستفهام فى : «هل فتى»؟ والنفى فى «ما خل لنا». والنعته فى «رجل من الكرام» ويشير فى البيت الأخير إلى النكره العامله مثل : «رغبه فى الخير» «فرغبه» : مصدر «فى الخير» : متعلق به ؛ فهو بمنزله معموله ، أى : بمنزله مفعوله. أى : «من رغب الخير» أو تكون مضافه ؛ مثل : عمل بر ... ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره.



للخبر من ناحيه تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات ، أن يتأخر وجوبا ، وأن يتقدم وجوبا ، وأن يجوز تأخره وتقدمه.

فأما تأخره وتقدمه جوازا فهو الأصل الغالب ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شراره كهربيه - الكتاب صديق أمين - قول الشاعر :

أفى كل عام غربه ونزوح

أما للنوى من ونيه فتريح

ففى هذه الأمثلة وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره (١)...

أما تأخره وجوبا ؛ ففى مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معا متساويين (٢) أو متقاربين فى درجه تعريفهما أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى -

ص : ٤٤٨

١- ومما يجوز فيه الأمران مخصوص «نعم وبئس» فى مثل : نعم الفارس على ، فيجوز تأخير «على» عن الجملة الفعلية التى قبله وإعرابه مبتدأ خبره تلك الجملة الفعلية السابقه ، ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهى خبره. ويشترط فى هذا المخصوص وفى إعرابه السالف شروط تفصيليه مكانها ج ٣ ص ٣٠٧ م ١٠٩ - باب نعم وبئس.

٢- سبق فى باب المعارف أن أنواعها تتفاوت فى درجه التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع آخر ؛ فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة ... وهكذا. بل إن النوع الواحد قد يتفاوت فى درجه تعريفه وقوته ؛ فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب. أقوى من ضمير الغائب ... وهكذا على الوجه المفصل هناك (فى رقم ٢ من هامش ص ١٩١) ... كذلك النكره تتفاوت فى درجه التنكير وقوته ؛ فالنكره المحضه (وهى المتوغله فى التنكير ؛ أى : فى الإبهام والشيوع) إذا لم تخصص بوصف ، أو بإضافه ، أو بغيرهما - أقوى فى التنكير من المختصه ؛ لأن الاختصاص يضعف التنكير ، إذ يقرب النكره من المعرفه بعض التقريب. والمراد من تساوى المعرفتين هنا أن يكونا فى درجه واحده فى التعريف - ولو كانا من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبه ، مع علم الشخص - كأن يكونا ضميرين معا للمتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمى إشارة. والمراد من تساوى النكرتين أن تكونا محضتين معا ... وأما تقارب المعرفتين - وقد يسمى أحيانا تفاوتهما فى الدرجه ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع - فمعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجه ذلك النوع ؛ كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب. أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ؛ كالعلم مع ضمير المخاطب ؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعلم الشخصى مع المعرف «بأل العهديه» فإن المعرف بها يقاربه. وتقارب النكرتين معناه أن

إحداهما مختصه والأخرى غير مختصه ؛ فهي قريبه من أختها إلى حد ما. (قد يسمى أيضا تفاوتاً ؛ لوجود اختلاف بينهما وإن كان يسيراً).

ففى هذه الأمثله وأشباهاها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس ؛ إذ لا توجد قرينه (١) تعينه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ؛ ويفسد المعنى (٢) تبعا لذلك. فإن وجدت قرينه معنويه أو لفظيه تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم ؛ فمثال «المعنويه» : أبى أخى فى الشفقه والحنان ... فكلمه : «أب» خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد : أخى كأؤ ... ، أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقه والحنان ، ولا يعقل العكس. فالمحكوم عليه هو : «الأخ» ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو : «الأب الذى يشابهه الأخ». فالأب هو الخبر ولو تقدم ؛ لأن القرينه المعنويه تميزه وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها.

ومثل : الجامعه فى التعليم البيت. «الجامعه» خبر مقدم ، «البيت» مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعه ؛ إذ لا يعقل العكس. ومثل : نور الشمس نور الكهريا. ضوء القمر ضوء الشموع ... الأسد فى الغضب القط فى الثوره. الجبل الهرم فى الضخامه. هذا العالم فى براعته هذا الطالب فى

ص : ٤٤٩

١- كررنا أن القرينه هى علامه التى تدل على المعنى وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس فإن كانت لفظا سميت : لفظيه. وإن كانت غير لفظ سميت معنويه أو عقليه. وقد تقسم فى مواضع أخرى إلى حسيه ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظيه ، وإلى غير حسيه وهى التى تدرك بالعقل ... كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ -  
٢- أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٧ من هامش ص ٤٠١ - معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به. ولما كان الغالب فى الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئا معلوما للسامع ، وأن يكون الثانى - وهو الخبر - مجهولا له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى (أى : الخبر) ، إذ لو تقدم وأعرناه مبتدأ لا نقلب المحكوم به المجهول محكوما عليه معلوما. وصار المعلوم مجهولا ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفا للمراد ، وهذا فساد معنوى. وفى الموضوع السالف بيان شاف مفيد. ولزياده الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصا مثل : «إبراهيم» بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراره ؛ فتقول : إبراهيم زميلك. جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به. وذلك شأن الخبر غالبا - كما قدمنا - أن يكون هو الشىء المجهول للمخاطب ، وأنه المحكوم به ؛ فلا يصح أن تقول ؛ زميلك إبراهيم ، بغير قرينه تدل على تقديم الخبر. أما إذا عرف زميلا له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم. جاعلا المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر. فلو عكس الأمر فى إحدى الصورتين لانعكس المعنى ؛ تبعا لذلك ، واختلف.

تعلمه ... وهكذا ... ومثال القرينه «اللفظيه»: حاضر رجل أديب. فكلمه «حاضر» هي الخبر ؛ لأنها نكرة محضه (١) والنكرة التي بعدها (وهي : رجل) نكرة غير محضه ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها (٢).

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية. فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ : نحو : الكواكب «تتحرك» ، فالجملة الفعلية المكونه من الفعل المضارع وفاعله. خبر المبتدأ. فلو تقدم الخبر وقلنا : تتحرك الكواكب - لكانت «الكواكب» فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ، وليس فى الكلام ما يكشف اللبس. بخلاف ما لو كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا ، نحو : تتحرك كواكبها السماء - قد أضاء النجمان ... ؛ فتعرب الجملة الفعلية هنا ؛ (تتحرك كواكبها) خبرا متقدما ؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ «السماء» فرجوع الضمير إلى كلمه : «السماء» دليل على أنها متأخره فى الترتيب اللفظى فقط ، دون الترتيب الإعرابى (وهذا يسمى : الرتبة (٣) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبه إلا فى مواضع (٤) ليس منها هذا الموضع. فكلمه : «السماء» متأخره فى اللفظ. لكنها متقدمه فى الرتبة. وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها ؛ فكلمه : «السماء» مبتدأ. وحاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون ؛ إذ فاعلها اسم ظاهر. وليس ضميرا مستترا يعود على ذلك المبتدأ (٥) ...

وتعرب الجملة الفعلية الثانيه خبرا مقديما ، والنجمان مبتدأ. ولا- لبس فيه ، لأن وجود الضمير البارز (وهو ألف الاثنين) وإعرابه فاعلا - فى اللغات الشائعه

ص: ٤٥٠

١- أى : غير متخصصه بنعت ، أو إضافه ، أو نحوهما - كما سبق.

٢- لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفه ، أو النكرة المتخصصةه عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضه. وهذا بشرط ألا تقوم قرينه تعارضه.

٣- الترتيب الإعرابى أو الرتبة ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية فى الجملة دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه .. ، وهكذا. وقد تكون هناك أسباب لمخالفه هذا الأصل أحيانا. على حسب ما هو موضح فى مواضعها.

٤- سردناها عند الكلام على الضمير فى ص ٢٣٣.

٥- وتنطبق هذه الصوره على قول حسان : قد ثكلت أمه من كنت واحده أو كان منتشبا فى برثن الأسد

عند العرب - أوجب أن يكون «النجمان» مبتدأ، لا غير؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل، ومن ثم كان اللبس مأمونا (١)...

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميرا مستترا أيضا؛ نحو: البيت أقيم. وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل. إذا كان الفاعل ضميرا مستترا؛ نحو: القمر هيهات. وقد يلبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد؛ نحو: أنا سافرت؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيدا للتاء. فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق (٢)...

٣ - أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ (٣) بإنما، أو إلا؛ مثل: إنما البحترى شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النيل إلا حياه مصر - ما الصناعات إلا ثروه. فلا يجوز تقديم الخبر؛ كي لا يزول الحصر، فلا يتحقق المعنى على الوجه المراد.

٤ - أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء (٤)؛ نحو: لعلم مع تعب خير من جهل مع راحة؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه؛ وهو المبتدأ.

٥ - أن يكون المبتدأ اسما مستحقا للصدارة في جملته؛ إما بنفسه مباشرة،

ص: ٤٥١

١- ومن نوع الخبر الذى يجب تأخيره الجملة الفعلية الواقعة خبرا «عن ما» التعجيبه - كما سيجيء فى ص ٤٥٢  
٢- وهذا على اعتبار أن الفعل - فى اللغات الشائعه - لا تلحقه علامه تنبيه ولا جمع، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح. أما على اللغة القليله التى تجيز إلحاق هذه العلامه به فاللبس مخوف غير مأمون، فلا يجوز التقديم، والخير فى ترك التقديم فى هذه الصوره، مبالغه فى الابتعاد عن شبهه اللبس.

٣- أى: أن المبتدأ يكون منقطعا للخبر، محصورا فيه وحده. وقد يختصرون فيقولون «محصورا» فقط. وبيان الحصر يتضح من التمثيل الآتى: إذا أردنا قصر شىء على شىء؛ بحيث يكون أحدهما مختصا بالآخر؛ منقطعا له. أى: متفرغا له كل التفرغ - سميت هذه العمليه: «حصرا»، أو «قصرا». كأن تريد قصر «البحترى» على الشعر، وانقطاعه له فتقول: إنما البحترى شاعر. فقد قصرنا «البحترى» على الشعر؛ أى: جعلناه مختصا به منقطعا له دفين غيره من العلوم والفنون الأخرى. ولا بد فى الحصر (القصر) من شىء محصور، ومن محصور فيه ذلك الشىء، ومن علامه حصر. فالبحترى فى المثال السابق هو «المحصور»، ويسمى «المقصور» أيضا. والشعر هو المحصور فيه، ويسمى: «المقصور عليه». كل ذلك ما لم تمنع قرينه. وعلامه الحصر هى: «إنما». وقد تكون «إلا» كما فى المثالين الآخرين أو غيرهما، وقد يختصرون أحيانا فيقولون المحصور؛ يريدون: المحصور فيه؛ بشرط أن يكون الغرض واضحا لا لبس فيه. وللقصر طرق معينه متعدده، وعلامات خاصه، لها موضعها فى «علم المعانى». وإذا كانت أداه الحصر (القصر) «إنما» فالمقصور عليه هو المتأخر فى جملتها؛ وإذا كانت الأداه «إلا» فالمقصور عليه هو الواقع بعدها مباشرة.

٤- سبق الكلام عليها فى هذا الباب ص ٤٤٥ ولها باب خاص فى ص ٥٩٥ و ٥٩٧

كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجيبه ، وكم الخبريه (١) ... ؛ مثل : من القادم؟ وأى شريف تصاحبه أصحابه - ما أطيب خلقك!! كم صديق عرفت فيه الذكاء!! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحب من القادم؟ والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلام أى رجل شريف تعاونه أعاونه. والمضاف إلى كم الخبريه نحو : خادم كم صديق عرفت فيه الذكاء (٢).

ص: ٤٥٢

- ١- أما الاستفهاميه فداخله فى أسماء الاستفهام التى لها الصداره أيضا.
- ٢- وإلى المواضع السابقه يشير ابن مالك بقوله. والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا فامنع حين يستوى الجزاء ان عرفا ونكرا عادى بيان أى : امنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير ، وعدما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر. («وعرفا ونكرا» ، منصوبين على نزع الخافض - أو على التمييز) ثم قال : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرأ أو كان مسندا لذى لام ابتداء أو لازم الصدر ؛ كمن لى منجدا؟ ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسندا لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان مسندا ، والمسند إليه مبتدأ مصدرا باللام التى تدخل على المبتدأ للدلاله على الابتداء. وكذلك يمتنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصداره ؛ أى : لا يكون إلا فى صدر جملته.

(١) هنا مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتي :

١ - ما ورد مسموعاً من مثل : راكب الناقه طليحان (١). (أى : متعبان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق ، وأصله : راكب الناقه والناقه طليحان ؛ من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق فى التشبيه أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شىء ظاهر على المبتدأ ؛ كالمثال السابق. ونحو : مهندس البيت جميلائن - ونحو : خادم الطفلين لآعبون ؛ أى : مهندس البيت والبيت جميلائن ، وخادم الطفلين والطفلائن لآعبون. فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى. والخبر هنا واجب التأخير. لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التى حذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه بشرط وجود قرينه واضحته تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغويه العامه التى تقضى بجواز الحذف عند قيام قرينه جليه تدل على المحذوف ، وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً (٢) ...

٢ - أن يكون الخبر مقروناً بالفاء (٣) ؛ نحو : الذى ينصحنى فمخلص. فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء.

٣ - أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائده ؛ نحو : ما شريف بكاذب.

٤ - أن يكون الخبر طلباً ؛ نحو : المحتاج عاونه ، والبائس لا تؤلمه.

٥ - أن يكون الخبر عن «مذ» أو «منذ» ، يجعلهما مبتدأين معرفتين فى المعنى ؛ نحو : ما سافرت مذ أو منذ شهران ؛ (إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤيه شهران (٤).

٦ - ضمير الشأن الواقع مبتدأ ؛ نحو : قل (هو : الله أحد).

٧ - المبتدأ المخبر عنه بجمله هى عينه فى المعنى نحو : (كلامى : «السفر مفيد») (قولى : «العمل نافع»).

٨ - اسم الإشارة المبدوء بكلمه : «ها» التنيه ، فى جمله اسميه ؛ نحو : هذا أخى. وهذا رأى كثير من النحاه ، ومن الميسور رفضه بالأدله التى

ص: ٤٥٣

١- سيجىء لهذا المثل بيان فى ج ٣ باب العطف ، عند الكلام على حذف واو العطف

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٦٠

٣- سيجىء فى ص ٤٨٧ بيان المواضع التى يقترن فيها الخبر بالفاء ...

٤- كما سبق فى ص ٤٤٤ وكما يجىء فى ص ٤٥٧ وفى ج ٢ باب الظرف ، وباب حروف الجر

سبقت (١) والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسنًا ، لا واجبا. وإنما يتعين - عند أصحاب ذلك الرأى - أن يكون اسم الإشارة فى الجملة الاسميه هو : المبتدأ ولا يكون خبرا ، بحجه أن : «ها» التنيهه تتطلب الصداره ، بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشره ، لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل بينهما الضمير فى مثل ؛ «هأنذا» فالضمير هو المبتدأ واسم الإشارة هو الخبر. ويجوز : هذا أنا. ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثره الأساليب الأدبيه الوارده به (٢).

٩ - المبتدأ الذى للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء.

١٠ - المبتدأ الذى له خبر متعدد يؤدي مع تعدده معنى واحدا ؛ مثل : الفتى نحيف سمين - الرمان حلو حامض ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذى يؤدي معنى واحدا ، ولا تقديم واحد مما تعدد (٣).

١١ - المبتدأ التالى : أمّا : نحو : أمّا صالح فعالم ؛ لأن الفاء لا تقع بعد «أمّا» مباشره. ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف -

١٢ - المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل ، نحو : الشجاع هو الناطق بالحق غير هيباب :

١٣ - المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجود بعده الضمير مطابقا للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذى أساعد الضعيف. أنتما اللذان تساعدان الضعيف.

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فى باب الإخبار عن : «الذى» ، نحو : الذى صافحته محمد.

١٥ - المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب ، وقد أخبر عنه بنكره معرفه بأل ، بعدها ضمير مطابق للمبتدأ فى التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال ، أنت الجندى تدافع عن الوطن.

١٦ - إذا كان المبتدأ اسم موصول وجب تأخير الخبر عنه وعن الصلحه معا (٤).

ملاحظه : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداه عرض ، أو تمن ، أو رجاء ، أو نفى ، أو طلب.

ص : ٤٥٤

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ وله إشاره فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٤.

٢- كما سبق فى «ا» من ص ٣٠٤ وكما سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحه التاليه :

٣- كما سيجىء فى موضع تعدد الخبر ص ٤٨٠.

٤- كما فى ص ٣٤٢.



١٧ - ويجب تأخير الخبر ، إذا كان جملة فعلية ماضويه والمبتدأ «ما» التعجيبه ؛ نحو : ما أقدر الله أن يدنى المتباعدين (١).

(ب) آثار النحاء والبلاغيون جدلا مرهقا حول بعض الحالات التي يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ؛ من غير لبس في المعنى. ويدور الجدل حول معرفه الأحق منهما بأن يكون المبتدأ. وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبرا وجعل الخبر مبتدأ؟ وقد سبق (٢) بيان المراد من التساوى والتقارب في التعريف والتنكير.

بالرغم من جدلهم المرهق (٣) ؛ فإن الجواب السديد يتلخص في أن المعول عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوى أو التقارب في درجه التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينه تدل على أن هذا هو المحكوم عليه ، (أى : أنه المبتدأ) ، وذلك هو المحكوم به ، أى : الخبر ، على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه. فمتى وجدت القرينه التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى (٤). وإن لم توجد القرينه وجب تأخير الخبر حتما من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل في الحالتين. فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحيه قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ ، وأن ذاك محكوم به فيكون خبرا. فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل - وجب إزالته ؛ إما بالقرينه التي تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ، ووسيله إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ.

ص: ٤٥٥

١- سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٥٢

٢- في هامش ص ٤٤٨.

٣- وقد عرض لبعضه صاحب المفصل ، وكذا الصبان بإيجاز في الجزء الأول باب المبتدأ والخبر عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوبا. وكذلك التصريح وهامشه في الموضوع السابق أيضا : وكذلك المعنى أول الباب الرابع.

٤- إلا في الحالة التي أشرنا إليها في رقم ٨ من ص ٤٥٣ وهى حاله اسم الإشارة المقرون بكلمه «ها» التنييه ، مع معرفه أخرى إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ؛ لأن حرف التنييه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاء دون فريق ، طبقا للبيان المفصل الذى فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ - إلا إن كانت المعرفه الأخرى ضميرا ؛ ففى هذه الحالة يحسن أن يكون هو المبتدأ الذى تسبقه (ها) التنييه ، واسم الإشارة يجىء بعده خبرا نحو : «هأنذا». وقد يجوز مراعاة القاعده العامه بتقديم الإشارة أيضا فى هذه الصوره مع تأخير الضمير ؛ نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر فى الأساليب الأدبيه المعروفه. (انظر ص ٣٠٤).

تقديم الخبر وجوبا

(وهى الحاله الثالثه له)

؛ أهمها :

١ - أن يكون المبتدأ نكره محضه ، ولا- مسوغ للابتداء به إلا- تقدم الخبر المختص ؛ ظرفا كان ، أو حازا مع مجروره (١) ؛ أو جمله ؛ فمثال شبه الجملة : عندك كتاب - على المكتب قلم ... فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخيره ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب. ومثال الجملة : قصدك ولده محتاج. فلا- يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : «محتاج» ؛ لأنه نكره محضه ، ولأن المبتدأ النكره إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر (٢).

٣ - أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على جزء (٣) من الخبر ؛ نحو : فى الحديقه صاحبها. فكلمه : «صاحب» مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين ؛ (فى الحديقه). وفى المبتدأ ضمير يعود على الحديقه التى هى جزء من الخبر. ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا- يصح : صاحبها فى الحديقه ؛ لكيلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ وهو ممنوع هنا. ومثل ذلك : «فى القطار ركابه» فكلمه : «ركاب» مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين. وفى المبتدأ ضمير يعود على : «القطار» وهو جزء من الخبر. ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح :

ص: ٤٥٦

١- سبق الكلام على النكره المحضه فى رقم ٢ من هامش ١٩٢ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره فى ص ٤٣٣ وفى رقم ٤ من هامش ٤٤١. وكذا الرأى فى المبتدا النكره فى ص ٤٤٤

٢- كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكره إلا بمسوغ. وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكره بغير أن تصلح للابتداء ؛ كما أوضحنا فيما سلف (ص ٤٤٠ وما بعدها) ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمه لهذا التوهم ولا داعى لبقاء تلك القاعده ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : (أن يكون المبتدأ نكره محضه ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو الجملة). أما دعوى التوهم فخياليه لا مجال لها ما دامت الجملة الاسميه قد أدت الفائده.

٣- عبارته النحاه : «يعود على الخبر». ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما فى المثال ، إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره.

رُكَّابِهِ فِي الْقَطَارِ ؛ لِثَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرِ لَفْظِ وَرْتَبِهِ ؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ هُنَا كَمَا قُلْنَا. وَهَكَذَا ...

٣ - أن يكون للخبر الصدارة في جملته ؛ فلا- يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفور؟ فكلمه : «أين» اسم استفهام ، مبني على الفتح في محل رفع ، خبر مقدم ، و «العصفور» مبتدأ مؤخر. ونحو : متى السفر؟ فكلمه : «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم ، و «السفر» مبتدأ مؤخر. ومثل هذا : كيف الحال؟ من القادم؟ ...

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ولكنه مضاف إلى اسم استفهام ؛ نحو ؛ ملك من السياره؟ ؛ وصاحب أيّ اختراع أنت؟

ومما له الصدارة «مذ ومنذ» عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين في مثل : ما رأيت زميلي مذ أو منذ يومان. ولو أعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما أيضا (١).

٤ - أن يكون الخبر محصورا (٢) في المبتدأ بإلا- أو إنما ؛ نحو : ما في البيت إلا الأهل ، إنما في البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد (٣).

ص: ٤٥٧

١- سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٤٤ و ٤٥٣ - وسيجيء البيان عنهما في ج ٢ باب الظرف وحروف الجر.

٢- وقد أشرنا باختصار إلى الحصر وطريقته في رقم ٢ من هامش ص ٤٥١.

٣- وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله : ونحو عندي أدرهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر ويشير بهذا البيت إلى الموضع الأول. (والوטר هو : الغرض والحاجة) ثم قال : كذا إذا عاد عليه مضمراً بما به عنه مبيناً يخبر يشير إلى الموضع الثاني ، وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمراً (أي : ضمير) من المبتدأ الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه (وفي البيت كثير من التعقيد ، والضمائر الملتوية في مراجعها.) و «مما» أي : من المبتدأ الذي .. و «به» بالخبر - حاله كون الخبر مبيناً - وعنه : (عن المبتدأ ..) ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله : كذا إذا يستوجب التصديراً كأي من علمته نصيراً؟ وخبر المحصور قدّم أبداً كما لنا إلا أتباع أحمداً يريد أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير ، أي : تستحقه وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً؟ «فأين» : اسم استفهام خبر مقدم ... إلخ. «من» : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر ... وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أي : خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر (فالخبر محصور ، والمبتدأ محصور فيه) مثل : ما لنا إلا أتباع أحمد.

(١) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :

- ١ - أن يكون لفظه «كم» الخبرية (١)؛ نحو : كم يوم غبابك!! أو أن يكون مضافا إليها ، نحو : صاحب كم كتاب أنت!!
- ٢ - أن يكون قد ورد عن العرب متقدما في مثل من أمثالهم ؛ نحو : في كل واد بنو سعد ؛ لأن الأمثال الواردة لا- يصح أن يدخلها تغيير مطلقا ، (لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها). - كما سيجيء في ص ٤٧١ -
- ٣ - أن يكون المبتدأ مقرونا بفاء الجزاء ؛ نحو : أما عندك فالخير.
- ٤ - أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا للمكان ؛ نحو : هنا (٢) وثم في مثل : هنا النبوغ ؛ وثم العلم والأدب.
- ٥ - أن يكون تأخير الخبر مؤديا إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤديا إلى الوقوع في لبس ؛ فمثال الأول : الله درك (٣) ، عالما ، فالمراد منها : التعجب. ولو تأخر الخبر وقلنا : درك الله - لم يتضح التعجب المقصود. ومثال الثاني : عندي أنك بارع ، من كل مبتدأ يكون مصدرا مسبوكا من «أن» (مفتوحه الهمزة مشدوده النون) ومعموليها : وهي «أن» التي تفيد التوكيد. فلو قلنا : أنك بارع عندي - لكان التأخير سببا في احتمال اللبس في الخط بين «أن» المفتوحه الهمزة المشدده النون و «إن» المكسوره الهمزة المشدده النون ، وسببا في احتمال لبس آخر أقوى ، بين «أن» المفتوحه الهمزة المشدده التي معناها التوكيد ، والتي تسبك مع معموليها بمصدر مفرد - و «أن» التي بمعنى «لعل» ، وهذه مع معموليها جمله فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، و فرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة ، وفي

ص : ٤٥٨

- ١- أما الاستفهاميه فلها الصداره أصاله كأسماء الاستفهام السابقه. فكم بنوعيها واجبه الصداره.
- ٢- هذا ما صرح به فريق من النحاه ، كصاحب «الهمع» - ج ١ ص ١٠٢ - ولكن السماع الكثير يخالفه في الظرف : «هنا». - كما أوضحنا هذا بإضافه في رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ -
- ٣- الدر : اللب. والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معا ؛ بسبب ما يدعيه المتكلم من أن اللبن الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاص من عند الله هيأه خاصه لإعداد هذا المخاطب إعدادا ممتازا ينفرد به (راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ١٨ م ٦٠). وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ؛ فلا يصح تأخيره

المعنى بين التوكيد ، والترجى أو الظن ... فقد صار اللبس محتملا لفظا وكتابه ومعنى بسبب تأخير الخبر ، ولو تقدم لامتنع اللبس ، إذ الحكم الثابت «لأن» المكسوره الهمزه المؤكده ، و «أن» المفتوحه الهمزه التى بمعنى «لعل» أن كلا منهما مع معموليه جمله ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان المعمول ظرفا أم غير ظرف (١). ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف فى المشال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر وليس معمولا- للخبر متقدما عليه ؛ إذ لو لم نعر به خبرا واعتبرنا الحرف : «أن» توكيد (وهى المفتوحه الهمزه ، المشدده النون) لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبرا ؛ وهذا لا يصح. ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : «لعل» لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شىء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لو اعتبرناها «إن» المكسوره الهمزه ، المشدده النون ، للتوكيد. فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبرا متقدما. فتقدمه - أو غيره من معمولات - يحتم أمرين :

(١) تعيين نوع «أن» التى بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحه الهمزه مشدده النون.

(ب) أنه خبر متقدم وليس معمولا لخبرها.

كما أن تأخيره يوجب أمرين :

(١) اعتبار «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) بمعنى «لعل» أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد.

(ب) إعرابه فى الصورتين معمولا للخبر وليس خبرا.

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفه يؤدى إلى معنى يخالف الآخر.

هذا وإنما يكون تقديم خبر «أن» واجبا على الوجه الذى شرحناه بشرط عدم وجود «أما» الشرطيه. فإن وجدت جاز تأخير الخبر (٢). إذ المشدده المكسوره الهمزه. وكذا التى بمعنى : «لعل» لا يقعان بعدها (٣) ...

وغايه القول : أنه يجب تقديم الخبر فى كل موضع يؤدى فيه تأخيره إلى لبس ، أو خفاء فى المعنى أو فساد فيه.

ص : ٤٥٩

١- كما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٦ - وفى «و» من ص ٥٨٧

٢- تقول : أما عندي فأنتك فاضل. أو : أما أنتك فاضل فعندي.

٣- لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين الفاء التى بعدها بجمله اسميه مصدره ب «إن» مكسوره الهمزه ولا «أن» التى بمعنى : «لعل» - كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٤ وسيجىء فى ج ٤ ص ٣٧٩ م ١٦١ تفصيل الكلام على : «أما» وأحكامها.

يحذف كل منهما جوازا أو وجوبا في مواضع معينه ؛ فيجوز حذف أحدهما إن دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه (١) ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازا أن يقال : أين الأخ؟ فيجاب : في المكتبه. فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «الأخ». وأصل الكلام : «الأخ في المكتبه». حذف المبتدأ جوازا ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومن الأمثله أيضا أن يقال : كيف الحال؟ فيجاب ... «حسن». فكلمه : «حسن» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «الحال». وأصل الجمله : «الحال حسن» حذف المبتدأ جوازا ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه ... وهكذا (٢).

ومثال حذف الخبر جوازا أن يقال : من في الحقل؟ فيجاب : «علّي». فكلمه «علّي» مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : «في الحقل». وأصل الكلام. «علّي في الحقل». حذف الخبر جوازا لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومثله : ماذا معك؟ فيقال : «القلم» ، فكلمه : «القلم» مبتدأ مرفوع ،

ص: ٤٦٠

١- هذا الحذف تطبيق لقاعده لغويه عامه ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ؛ ومضمونها. أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغه بحذفه تأثرا يؤدي إلى عيب وفساد. ويريدون بالدليل : القرينه الحسيه (ومنها اللفظيه) أو العقلية التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ، وإلى مكانه في جملته. وقد سبقت الإشاره لهذا في رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حاله قبل الحذف ؛ فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء - انظر «ا» من ص ٤٤٤.

٢- يكثر حذف المبتدأ جوازا في جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد؟ فيقال : معدن. أى : هو معدن. ومنه قوله تعالى : (ما أدراك ما هيئه؟ نارٌ حاميه) أى : هي نار حاميه ... وقوله : (أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَُمْ؟) (... النَّارُ ...) أى : هو النار. وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحا فلنفسه ... أى : فعمله لنفسه. وكذلك بعد القول : مثل : الآيه الكريمه التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : (قَالُوا: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ..) أى : (هو : أساطير الأولين). وقد يحذف جوازا في غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا). وقوله : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...) أى : هذه ...

والخبر محذوف تقديره : «معى». وأصل الكلام : «القلم معى» ، ومثل : خرجت فإذا الوالد (١).

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا بالشرط السابق ؛ نحو : المحسنون كثير ؛ فمن يساعد محتاجا فهو محسن ، ومن يساعد مستغيثا فهو محسن ، ومن يشهد شهاده الحق ... أى : من يشهد شهاده الحق فهو محسن . فجملة : (هو محسن) مبتدأ وخبر وقد حذف معا . جوازا (٢) . ومن ذلك : من يخلص فى أداء واجبه فهو عظيم ، ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانيه ... أى : فهو عظيم (٣) .

ص: ٤٤١

١- «إذا» هنا للمفاجأه ، أى : للدلاله على هجوم الشىء ، ووقوعه بغته . و «إذا الفجائيه» لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا بد أن تكون المفاجأه فى الزمن الحالى ؛ (لا المستقبل ولا الماضى) ، وأن تقترن بها الفاء الزائده للتوكيد . والمراد بالزمن الحالى أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معا فى وقت واحد ، ولو كان ماضيا ؛ نحو : خرجت أمس فإذا النسيم منعش (وسيجىء كلام على إعراب «إذا» فى ص ٥٩٢ - ثم راجع ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩) فتقدير المثال : خرجت فإذا الوالد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن «إذا» الفجائيه حرف . - مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ؛ أى : ففى الوقت أو فى المكان الوالد .

٢- فكلمه : «من» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ . «يشهد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هو ؛ والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . «شهاده» مفعول مطلق منصوب ، ومضاف ، «الحق» مضاف إليه مجرور «فهو محسن» الفاء داخله على جواب الشرط . «هو» مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، «محسن» خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط . وفى هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده ، والتقدير ، «ومن يشهد شهاده الحق محسن» . فتكون كلمه : «محسن» خبر «من» ولا- تكون «من» الشرطيه ؛ وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «يشهد» مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره : هو .. والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره «محسن»

٣- وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال : وحذف ما يعلم جائز ؛ كما تقول : زيد ، بعد : من عندكما؟ وفى جواب : كيف زيد؟ قل ، دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز فى كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معا ، وغيرهما . والشرط فى ذلك كله أن يكون المحذوف معلوما ؛ ولن يكون معلوما إلا إذا وجد دليل يدل عليه مع عدم تأثر المعنى بحذفه ، ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط اكتفاء بشرط العلم ؛ لأن المحذوف لن يكون معلوما حقا إلا إذا وجد الشرط المذكور . وضرب مثلا لحذف - - الخبر هو : أن يسأل سائل : من عندكما؟ فتقول : «زيد» . التقدير «زيد عندنا» ؛ فحذف الخبر وهو «عندنا» ؛ للعلم به على الوجه السالف . وأتى فى البيت الثانى . بمثال لحذف المبتدأ ؛ أن يسأل سائل : كيف زيد؟ فيكون الجواب : «دنف» أى : شديد المرض «دنف» خبر المبتدأ الذى استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دنف . وقد ردد فى كلامه اسم : «زيد» على عاده قدامى النحاه فى كثره ترديده خلال أمثلتهم ، هو ، وعمرو ، وبكر ، وخالد .. حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بغضا ؛ لابتداله . يتحاشاه - بحق - أهل البلاغه والمقدره الفنيه . وبهذه المناسبه نشير إلى أن كلمه : «كيف» أو «كى» - كما ينطقها بعض العرب - هى فى أكثر استعمالاتها : إما اسم مبنى على الفتح ،

معناه الاستفهام عن حاله الشيء ، والسؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحال المجردة ، والهيئته المحضه ، بأن يكون بمعنى «الكيفية». وإما شرطيه غير جازمه. فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها. ولكل حاله أحكامها التي نوضحها فيما يلي. ١- فالاستفهاميه لها الصدارة في جملتها. وهي مبنيه على الفتح وجوبا في كل مواقعها المختلفه باختلاف الأساليب التي تحتويها. وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ؛ فإن كان محتاجا إليها باعتبارها جزءا أساسيا لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبرا في مثل : كيف أنت؟ لأن العامل الذي بعدها مبتدأ يحتاج للخبر ؛ فهي الخبر له ، مبنيه على الفتح في محل رفع. وكذلك هي الخبر في مثل : كيف بك ؛ وكيف به ، - بالإيضاح الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٥ - وفي مثل : كيف كنت؟ تعرب خبرا «الكان» ، مبنيه على الفتح أيضا في محل نصب ؛ لاحتياج «كان» لخبر. وفي مثل : كيف ظننت الضيف؟ تكون مبنيه على الفتح في محل نصب ، مفعولا ثانيا للفعل : «ظن» - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجا أساسيا على الوجه السالف بقيت مبنيه على الفتح أيضا. ولكن في محل نصب دائما ؛ إما لأنها حال ؛ نحو : كيف حضر الضيف (أى : حضر الضيف في أى حال ؛ وعلى أى هيئه) وإما لأنها مفعول مطلق ؛ نحو (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ؟) «فكيف» مفعول مطلق. والمعنى : فعل ربك بأصحاب الفيل أى فعل ... فهي في كل ما سبق اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع ، أو نصب على حسب حاجه العامل ، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهاميه إلا سماعا في بعض أمثله نادره لا يقاس عليها ؛ منها قولهم : على كيف تبيع الأحمرين؟ ولسيويه رأى آخر حسن في معنى «كيف» الاستفهاميه ، وفي إعرابها. وقد اضطرب النحاه في شرحه إلى أن تناوله «الخضري» في حاشيته فأزال عنه الغموض والخفاء ، وكشف بشرحه السبب في استحسان صاحب «المعنى» وتأييده لذلك الرأي. وملخصه : أن معنى : «كيف» الاستفهاميه عند سيويه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئه الطارئة على الأمر المسئول عنه ، وأن من يقول : كيف محمدا؟ وكيف الجو؟ يريد : في أى حال ؛ محمدا؟ وعلى أى حال الجو؟ فمعناها اللفظي الدقيق هو : - في أى حال؟ ، أو : على أى حال ؛ بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذي بمعناه ، فلا يتأثر المراد. وهذا معنى قول سيويه إنها : «ظرف» مبني على الفتح ؛ - لأن كلمه : «ظرف» يراد منها أحيانا الجار مع مجروره. ثم هو يريد الظرفيه المجازيه ؛ كالتى في مثل : فلان في حاله حسنه. ولا يريد الظرفيه الحقيقيه النحويه التى تقتضى أن يكون الظرف منصوبا على الظرفيه ؛ إذ لا تدل هنا على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قدمناه من نحو : في أى حال - وعلى أى هيئه ... وبهذا تكون «كيف» عنده مبنيه على الفتح في محل رفع أو نصب ، على حسب حاجه العوامل ، ولا تكون في محل جر ، ولا مقصوره على النصب للظرفيه أو غيرها. وهذا الرأي قريب من سابقه ، وحسن أيضا - كما قلنا - وفي كل ما تقدم راجع المعنى والهمع ، في مبحث : «كيف» وكذا الصبان والخضري وحاشيه ياسين في باب المبتدأ والخبر - ج ١ - عند بيت ابن مالك : وفي جواب : كيف زيد؟ قل : دنف ... ثم في أول باب «أعلم وأرى» ب - والى تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحال المجرد (أى : كانت بمعنى : «الكيفية») لا تكون اسما مبنيا ، وإنما تكون اسما معربا مفعولا به - فقط - مجردا عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة فيعرب مفعولا به منصوبا لعامل قبله كالذى قيل أيضا فى آيه : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) حيث أعربها بعض النحاه مفعولا به منصوبا ، مضافا إلى الجملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر - طبقا لما هو موضح فى باب الإضافة ج ٣ خاصا بالجملة الواقعة مضافا إليه - كتأويل الجملة بالمصدر فى قوله تعالى (هذا يومٌ ينفعُ الصادقينَ صدقُهُمْ) بإضافه كلمه «يوم» إلى الجملة بعده. فالمعنى : أرنى كيفيه فعل ربك بأصحاب الفيل. ومثله التأويل فى الآيه الأخرى وهى : قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى ..؟) وفى الآيتين آراء أخرى ولكن ما عرضناه أوضح وأيسر تطبيقا ، وليس فيه ما يعارض حكما مطردا ، أو قاعده أصيله. أى : أرنى كيفيه إحيائك الموتى. ج - والشرطيه : اسم شرط غير



جازم - على الأرجح - يقتضى بعده فعل شرط وجوابه. ولا بد أن يكون الفعلان متفقين فى اللفظ والمعنى بعدها. نحو: كيف تكتب أكتب، ولا يجوز: كيف تكتب أقرأ... وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون فى موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص ٣٣٤ م ١٥٦.



ذاك هو الحذف الجائر (١)، أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى. وفيما يلي البيان :

مواضع حذف المبتدأ وجوبا ، أشهرها أربعة :

(١) المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ثم ترك أصله وصار خبرا. بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفية ، أو : بالترحم (٢) كالذى فى نحو : ترفق بالضعيف البائس. فكلمه «الأديب» و «السفيه» و «البائس» نعت مفرد (٣) ، تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، مجرور فى الأمثلة السابقة.

لكن يجوز إبعاده عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشروط (٤). وعندئذ لا يسمى

ص: ٤٦٣

- 
- ١- ويمتنع حذف الجزأين معا ، أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبرا عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى الضمائر - ص ٢٢٦ - نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ).
  - ٢- إظهار الرحمة والحنان
  - ٣- النعت المفرد كالخبر المفرد ، وكالحال المفردة - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة.
  - ٤- ستجىء مفصّله فى موضعها الأنسب ، وهو : باب النعت ، ج ٣ ص ٣٧٥ م ١٥.

ولا يعرب في حالته الجديد «نعتا» (١) وإنما يكون في حاله الرفع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو - مثلا - فيكون المراد : ذهبت إلى الصديق ؛ «هو الأديب» ابتعدت عن الرجل ؛ «هو السفیه . ترفق بالضعيف «هو البائس».

ويكون في حاله النصب مفعولا- به لفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، تقديره : «أمدح» ، أو : «أذم» ، أو : «أرحم» ، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنا. فالمراد : أمدح الأديب ... أذم السفیه ... أرحم البائس.

ومن الأمثلة : أصغيت إلى الغناء الشجى (٢) ، فرغت من رؤيه القاتل الفتاك ، أشفقت على الطفل اليتيم. فكلمه «الشجى» نعت مفرد مجرور ؛ تبعا للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمه : «الفتاك» نعت مفرد مجرور ؛ تبعا للمنعوت ، وتفيد الذم. وكذلك : «اليتيم» ، إلا- أنها تفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهاها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح ، أو الذم ، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجر ، إلى الرفع أو : النصب ؛ فلا تعرب نعتا مفردا مجرورا ؛ وإنما تعرب في حاله الرفع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هو» ويكون المراد : «هو الشجى». «هو الفتاك». «هو اليتيم» كما تعرب في حاله النصب مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، تقديره : أمدح ... أو : أذم ... أو : أرحم ... ، على حسب الجملة ؛ فالمراد : أمدح الشجى ... أذم الفتاك ... أرحم اليتيم (٣).

ص: ٤٤٤

١- قد يسمى نعتا مقطوعا ، أو : منقطعا ؛ بمعنى : أنه منقطع عن أصله ، وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق. انظر ما يأتي في رقم ٣ من الهامش

٢- الذى يسر ويفرح.

٣- قلنا : إن تلك الكلمات وأشباهاها لا تعرب نعتا إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركه إعرابه. أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا- تكون نعتا ؛ لأن صلتها الإعرابيه به تنقطع ؛ لدخولها في جملة جديده مستأنفه في رأى الشائع ؛ لا صله بينها وبين الجملة السابقه من ناحيه الإعراب ؛ فكلتاهما مستقله بنفسها فيه. نعم إن تلك الكلمه التى كانت فى الأصل : «نعتا» قد تسمى : «النعت المقطوع» أو : «المنقطع» ولكن تسميتها بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديده ؛ وإنما لوحظ فيها حالتها القديمه التى تركتها ؛ فهى تسميه مجازيه باعتبار ما كان ، لا باعتبار ما هو متحقق الآن. أما الوصف بالمقطوع ، أو : المنقطع فملاحظ فيه أنها صارت فى حالتها الجديده ، وإعرابها المستحدث - مقطوعه عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى. بل إن جملتها الجديده مستأنفه لا- محل لها من الإعراب كما أسلفنا ؛ فليس بين الجملتين صله إعرابيه ؛ بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديده هو إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم. أو غيره مما كان يدل عليه النعت قبل قطعه ... - - أما السبب فى تحويلها من نعت مفرد فى جملة إلى خبر مرفوع ، أو إلى مفعول به ، فى جملة جديده مستقله بنفسها ، لا صله فى الإعراب بينها وبين سابقتها. فسبب بلاغى ؛ ذلك أنهم حين يرون أهميه هذه الكلمه ، وجلال معناها ، وأن هذا المعنى جدير بالتنويه ، وتوجيه الأبصار والأسماع إليه يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعى ؛ بقطعها وجوبا من جملتها ، وإدخالها فى جملة جديده ؛ الغرض منها إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ فتكون دلالة الجملة الجديده على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمه المفرده. وقد يكون القصد من القطع تقويه التخصيص ؛ إذا كان وقوعه بعد نكره ؛ نحو : مررت بأسد فى قفصه زائر أو زائرا. أو : تقويه الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفه ؛ نحو : أصغيت لعلى الشاعر ؛ فيكون الحذف فيهما جائزا. هذا وليس من اللازم فى النعت المنقطع أن

يكون مجرورا في الأصل تبعا للمنعوت ، بل يجوز أن يكون مرفوعا في حالته الأولى ، أو منصوبا ؛ تبعا لذلك المنعوت. فإن كان المنعوت مرفوعا جاز في نعته المرفوع النصب على القطع ، ولا- يجوز الرفع ؛ منعا للالتباس ؛ لأنه إن رفع فلن يعرف أنه مقطوع. وإن كان المنعوت منصوبا جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ؛ ولا يجوز قطعه إلى النصب : منعا للالتباس كذلك. أما إذا كان المنعوت مجرورا فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ؛ إذ لا لبس مع أحدهما. وقد قلنا : إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتا ؛ فقد دخل في جملة جديده مستقله بإعرابها ؛ لأنها - في رأى الشائع - جملة مستأنفه إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبى). فلو ظهر الفعل المحذوف حذفًا واجبا لأوهم أن الكلام خبرى. وقد حمل على حذف الفعل وجوبا ، حذف المبتدأ ... وجوبا أيضا.) ولا- يجوز القطع إلا- إذا كان المنعوت معرفه ، أو نكره خاصه. كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجبا مع النعت المقطوع الذى أصله للمدح أو الذم أو الترحم. أما غيره فالحذف جائز ، لا واجب - كما تقدم ، وكما سيجىء فى باب النعت ، وقد سبقت إشاره لبعض هذا فى رقم ١ من هامش ٢٨٨ عند الكلام على بعض أحكام العلم.

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز قطعه إلى النصب ، إذا كان منصوباً جاز قطعه إلى الرفع وإذا كان مجروراً جاز قطعه للرفع أو النصب ، والذي يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع حيث يعرب بعد القطع خيراً لمبتدأ محذوف وجوباً ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترحم ، دون غيرها - كما سبق - .

٢ - المخصوص بالمدح أو الذم .

وبيانه : أن في اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلف بطريقه معينه ، وصور مختلفه ، مشروحه في أبوابها (١) النحويه . فمن أساليب المدح : أن تقول في مدح زارع اسمه حلیم : «نعم الزارع حلیم» . وفي ذم صانع اسمه سليم : «بئس الصانع سليم» ... فالممدوح هو «حلیم» ويسمى : «المخصوص بالمدح» والمذموم هو : «سليم» ويسمى : «المخصوص بالذم» . ومثلهما : «نعم الوفي

ص : ٤٦٥

---

١- مثل باب نعم وبئس وما جرى مجراهما . وسيجيء في الجزء الثالث .

حامد» أو : «بئس المختلف وعده زهير». فالممدوح هو : «حامد» ، ويسمى ، «المخصوص بالمدح» والمذموم هو : «زهير» ويسمى : «المخصوص بالذم» فالمخصوص - في الحالتين - يقع بعد جملة فعلية ، مكونه من فعل خاص - يدل على المدح ، أو على الذم ، - وفاعله. وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : «حليم نعم الزارع» ... «سليم بئس الصانع». وله صور وإعرابات مختلفه ؛ يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخرا ؛ فيجوز إعرابه خيرا ، مرفوعا ، لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هو» (١) فيكون أصل الكلام : «نعم الزارع هو حليم». «بئس الصانع هو سليم».

٣ - أن يكون الخبر صريحا في القسم (الحلف). وصراحته تتحقق بأن يكون معلوما في عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : في ذمتي لأسافرن. - بحياتي لأخدمن العدالة. تريد : في ذمتي يمين (٢) ، أو عهد ، أو ميثاق ... بحياتي يمين ، أو عهد ، أو ميثاق ...

٤ - أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل - في أساليب معينه ، محدد الغرض ؛ محاكاة للعرب في ذلك - ؛ كأن يدور بينك وبين طيب ، أو مهندس ، أو زارع ... كلام في عمله ، فيقول عنه : «عمل لذيذ». أى : عملي عمل لذيذ. وهذه الجملة في معنى جملة أخرى (٣) فعلية ، هي : «أعمل عملا لذيذا». فكلمه : «عملا» مصدر ، ويعرب مفعولا - مطلقا للفعل الحالى : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوبا ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدي معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسميه محل هذه الجملة

ص : ٤٦٦

١- هذا هو الشائع. ولنا رأى أيسر وأوضح وسنذكره في مكانه من باب نعم وبئس ... - ج ٣ -  
٢- المراد : في ذمتي وفي رقبتى ما يتعلق باليمين ، ويتصل بالقسم ؛ كالسفر مثلا ، أو خدمه العدالة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى : «جواب اليمين» أو «جواب القسم». وهو الذى يستقر فى الذمه ، ويتعلق بالرقبه ، وليس اليمين أو العهد أو الميثاق. وإنما كان حذف المبتدأ واجبا هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ؛ وهو : جواب القسم.

٣- يوضح هذا الحكم ما سيجىء فى ج ٢ م ٧٦ ص ١٧٨ - موضوع حذف عامل المصدر وإقامه المصدر المؤكد مكانه. على الرغم من أن المصدر هناك منصوب فى أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع.

الفعلية ... (١) وصار المصدر مرفوعا بعد أن كان منصوبا ؛ ليكون خيرا لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسميه تؤدي المعنى الأول تأديه أقوى وأبرع من السابقه (٢). ومن الأمثله أن يقول السباح وقد قطع أميالا : «سباحه شاقه» أى : سباحتي سباحه شاقه. وهذه الجملة فى معنى : أسيح سباحه شاقه. فكلمه : «سباحه» مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : «أسيح» ، ثم حذف الفعل وجوبا ؛ استغناء عنه بوجود المصدر الذى يؤدي معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خيرا لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسميه جديده ، تكون أقوى وأبرع فى تأديه المعنى من الجملة الفعلية الأولى.

ومن الأمثله أيضا أن يقول السعيد : شكر كثير. حمد وافر ... وأن يقول المريض أو المكدود : صبر جميل .- أمل طيب ... وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئا : سمع وطاعه ... أى : أمرى وحالى سمع وطاعه (٣).

ص: ٤٦٧

- ١- قلنا «فى معنى جملة أخرى» ، لنفر من قول القائلين : إن أصل الكلام «أعمل عملا لذيذا» ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل ... مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم. فلكى يكون الكلام صادقا صائبا معا قلنا : فى معنى جملة أخرى.
- ٢- لأن هذه جملة اسميه ؛ والجملة الأسميه تفيد الثبوت والدوام. بخلاف الأولى.
- ٣- إنما يكون المحذوف وجوبا هو المبتدأ حين يكون المقصود هو قيام المصدر مقام فعله نهائيا على الوجه السالف. ووجود قرينه تدل على هذا. فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : صبر جميل ، وأمل طيب ، وباقى الأمثله الأخرى - تغير الحكم فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل ... وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لى ، أو أليق بك ... وإذا جاز فى المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى بالذكر؟ أطلال النحاه من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه.



(١) هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفه - يجب فيها حذف المبتدأ ؛ منها :

١ - الاسم المرفوع بعد «لا-سيما» ؛ فى مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما «شوقى» بإعراب «شوقى» خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو (١).

٢ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : من مثل : «سقيا لك» (٢) ... و «رعيا لك» ... ومثلهما فى قول الشاعر :

تبثت نعمى على الهجران عاتبه

سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابه تغنى عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب. فأصل : «سقيا لك» «اسق يا رب» ... «الدعاء لك يا فلان». وأصل «رعيا لك» «ارع يا رب» ... «الدعاء لك يا فلان» ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور. والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف. ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقا بالمصدر : (سقيا ورعيا) ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامه

ص: ٤٦٨

١- سبق فى آخر باب الموصول (ص ٣٦٣) ، التفصيل فى إعراب : «لا سيما - وأخواتها - وإعراب الاسم الذى بعدها ، وطريقه استعمال أسلوبها. ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفه - ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكره. وقلنا هناك التحقيق : أن الأوجه الثلاثة جائزه فى الاسم الذى بعدها ؛ سواء أكان معرفه ، أم نكره .. كما قلنا أيضا : إذا كان الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فما الداعى إلى كد الذهن بمعرفه إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب؟ الحق أنه لا داعى لذلك ؛ فالمهم - وهو حسينا - أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقه استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركه ، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها.

٢- «سقيالك». هو : دعاء موجه لله أن يسقى المخاطب. وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقا وإنما الغرض من السقى الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل. «والرعى» دعاء بالرعايه. وهذه اللام فيهما ، تسمى : «لام التبيين» ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوى - لا نحوى - كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل معنوى كذلك. وقد تبين العكس ؛ (أى : أن ما بعدها فاعل معنوى - لا نحوى - وما قبلها مفعول كذلك ؛ نحو : قولك للحاقد : يؤسا لك ، - كما سيجىء فى هامش الصفحه التاليه ، وفى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام -.

١- تقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحده لا يصح أن تجمع فى وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجها لشيء ، وتكون الصيغه الأخرى مخالفه للأولى فى لفظها وفى المخاطب الذى تتجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفسد المعنى ؛ لأن المصدر فى مثل : «سقيا» نائب عن فعل الأمر : «اسق» - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : «أنت» ويصح أن يقال : أنه محذوف تقديره : «أنت» طبقا للبيان الذى سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبه «الله» بالدعاء ، فى الوقت الذى يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبه شيء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحده على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك. فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السقى ، وله السقى ، والشطر الثانى فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن «سقيا لك» وما هو على نمطها ليس جملة واحد ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما : «سقيا» ؛ فكلمه : «سقيا» مصدر نائب عن فعل الأمر ويعرب مفعولا - مطلقا منصوبا ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجىء - وتقديره فى الحالتين : «أنت» والأخرى : «لك». فالجار : مع مجروره خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : الدعاء ... وأصل الجملة الثانى : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا الله) الدعاء لك أيها المخاطب الذى أدعو الله لك. ومما يستحق التنويه أن الضمير الواقع بعد ذلك المصدر (وهو ضمير الخطاب المجرور) له اتصال معنوى بالجملة الأولى ، مع أنه فى جملة بعدها مستقلة عنها فى الإعراب ، وسبب ذلك الاتصال المعنوى : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذى ينصبّ عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكأنه من جهة المعنى - لا - من جهة الإعراب - مفعول به. فمعنى «سقيا لك». اسق يا رب فلانا ... فمن فلان هذا؟ أين هو فى الكلام؟ لا يتحقق إلا - فى المخاطب الواقع بعد اللام. فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه فى حقيقته المعنويه بمنزله المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولا - به ؛ إذ لا - بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا - . كذلك : «رعيا لك» معناها : ارع يا رب فلانا. فمن فلان؟ أين هو فى الكلام؟ لا وجود له من حيث المعنى إلا فى الضمير المخاطب بعد اللام ؛ فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه فى حقيقته المعنويه بمنزله المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولا ... إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق ... وفى بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور بمنزله الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلا ؛ نحو : «بؤسا لك» أيها العدو ، أو : «سحقا لك» ، أو : «بعدا لك». تخاطب عدوا ، أو من يخون أمانته ، مثلا ... وتدعو عليه. وأصل الكلام : «أبؤس» ؛ فى الدعاء عليه بالبؤس ؛ - وهو : المرض والفقر - . و «اسحق» ؛ فى الدعاء عليه بالسحق ، وهو : الهلاك. وابعد ، فى الدعاء عليه بالبعد ؛ وهو ؛ الهلاك أيضا. فكأنك تقول بؤس ، وسحقت وبعدت ، أى : صرت بائسا ، ساحقا ، باعدا ؛ فالضمير المجرور بعد اللام هو الذى حل محل الفاعل فى المعنى لا فى الإعراب وصار مؤدبا معناه. غير أنه فى مثل هذه التراكيب التى يكون فيها الضمير المجرور فاعلا فى المعنى لا يكون التركيب مشتملا على خطابين لمخاطبين مختلفين ، وإنما يكون مشتملا على خطابين بلفظين مختلفين ، - - والمخاطب واحد فيهما ، فإن . «بؤسا» لك «سحقا» لك «وبعدا» لك - معناها (بؤس ، الدعاء لك). (سحقت. الدعاء لك) (بعدت - الدعاء لك) فتاء الخطاب وكاف الخطاب فى كل جملة هما لمخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما فى اللفظ ، بخلاف : «سقيا» ؛ فإن المخاطب فيها غير المخاطب فى الضمير المجرور ، وهو الكاف بعدها. وبالرغم من اتحاد الخطابين فى مثل : «بؤسا» ... فإن الجار والمجرور بعدها يعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، وجوبا ،

تقديره : الدعاء .. والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا- جمله واحده. وليس الجار مع المجرور هنا متعلقا بكلمه : «بؤسا» ، أى : بالمصدر ؛ لأن التعدى باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوى ، كالذى هنا. فالمانع هنا من التعليق مخالف للمانع مع الضمير الذى يكون بمعنى المفعول به ، وفى الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب. وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وبعده المجرور ضمير المخاطب. فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكرا لك كثيرا ، أى : أشكر لك شكرا ، أو كان المجرور اسما ظاهرا ، أو ضميرا غير ضمير المخاطب ، نحو : سقيا للأمين ورعيا له - فاللام حرف لتقويه العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل نصب ؛ لأنه مفعول للمصدر. أو ليست بزائده فالجار بالمجرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يا رب الأمين ، وارعه. وللبحث تتمه وتقسيم ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب المفعول المطلق - ج ٢ - وباب حروف الجر - ج ٢ - عند الكلام على لام الجر التى معناها : «التبيين». ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسميه تلك اللام : «لام التبيين». بقى إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : «سقيا» ونظائره ... أفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هو؟ أم فاعله محذوف ...؟ قال الصبان ، ج ٢ - أول باب إعمال المصدر - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره : «أنت». مع أنه سجل فى باب الفاعل - ج ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازا «حين يكون عامله مصدرا ؛ مثل : ضربا زيدا ، وقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ..) بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده ،. ثم قال : «وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجامد إذا تأول بالمشتق تحمّل الضمير. وضربا زيدا فى معنى : «اضرب» و «إطعام» فى معنى : «أن تطعم». وهذا تأويل بالمشتق». اه. فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماما والآخر أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معا ، والخلاف شكلى.

٣ - بعد ألفاظ مسموعه عن العرب مثل : (من أنت؟. محمد) وهو أسلوب يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ... والتقدير : من أنت؟ مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد. أى : من أنت؟ وما قيمتك بالنسبه للشخص الذى تذكره بالسوء ؛ وهو محمد؟. فالمثل يتضمن تحقيرا للمغتاب ، وتعظيما لمحمد. فمحمد خير لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك (أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك أو تذمه فيه). ولما كان هذا الأسلوب قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

والإبقاء عليه بغير زياده أو نقص ؛ لأنه بمنزله المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقا (1). وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضا : (من أنت؟ محمدا). التقدير : (من أنت؟ تذكر محمدا ، أو تدم محمدا) ؛ فتكون الكلمه المنصوبه مفعولا به لفعل محذوف.

ومن الأساليب المسموعه أن يقال : «لا سواء» عند الموازنه بين شيئين. والتقدير : لا هما سواء ، أو : هذان لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان. فكلمه : «سواء» خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هما» أو : «هذان».

ويرى فريق من النحاه أن الحذف فى المسألتين جائز لا- واجب. والأخذ بهذا الرأى أنسب فيما نصوغه من أساليبنا. أما الوارد المسموع عن العرب نصّا على أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم.

ص: ٤٧١

---

١- لا فى حروفها ، ولا فى ضبطها ، ولا فى ترتيب كلماتها كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٥٨.

مواضع حذف الخبر وجوبا ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر كونا عامًا (١) والمبتدأ بعد «لولا» (٢) الامتناعية» ، نحو : لو لا عدل الحاكم لقتل الناس بعضهم بعضا. ولو لا العلم لشقى العالم. ولو لا الحضاره ما سعد البشر ... أى : لو لا العدل موجود ... لو لا العلم موجود ... لو لا الحضاره موجوده ... فالخبر محذوف قبل جواب : «لولا» ...

ومن هذه الأمثله وأشباهاها يتضح أن الخبر يحذف وجوبا بشرطين : وقوعه كونا عامًا ، ووجود لو لا الامتناعيه قبل المبتدأ. فإن لم يتحقق أحد الشرطين أو هما معا تغير الحكم ؛ فإن لم توجد «لولا» فإن حكم الخبر من ناحيه الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها. وإن لم يقع كونا - عامًا بأن كان خاصًا - وجب ذكره ؛ نحو : لو لا السفينه واسعه ما حملت مئات الركاب. لو لا الطيار بارع ما نجامن العاصفه ؛ فكلمه : «واسعه» وكلمه : «بارع» - خير من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، فيجب ذكره ؛ فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : الصحراء قحله لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماء معدوم لأنبتت - دخل اللص الحديقه لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص. - اضطرب البحر من شدة الهواء. فلولا الهواء شديد ما اضطرب. فكل من : «معدوم» و «غائب» و «شديد» قد وقع خبرا ، وهو كون خاص ، فيجوز ذكره وحذفه ؛ لوجود ما يدل عليه عند الحذف (٣).

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصًا فى القسم (٤) ، نحو : لعمر الله (٥) لأجيدن عملى - لأمانه الله لن أهمل واجبى - لحياه أبى لا أنصر الظالم - لأيمن الله لأسرعن للملهورف ... فالخبر محذوف فى الأمثله كلها قبل جواب القسم. وأصل

ص: ٤٧٢

١- أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زياده عليه. وقد سبق شرح هذا فى ص هامش ٤٣١.

٢- «لولا» التى هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف «لولا-التحضيضيه» ، فلا يليها المبتدأ. ومثل : «لولا» الامتناعيه : «لولا» التى تفيد الامتناع أيضا ، فيجب حذف الخبر بعدها.

٣- ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : «لولا» هو أصفى مذاهب النحاه ، وأحقها بالقبول ؛ لمسايرته الأصول اللغويه العامه.

٤- بحيث يغلب استعماله فى القسم غلبه واضحه فى الاستعمال ؛ فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يسمع المقسم عليه.

٥- لحياه الله : فهو حلف بوجود الله.

الكلام لعمر الله قسمي ... لأمانه الله قسمي ... لحياء أبي قسمي ...

لأيمن الله قسمي (١) ... ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعمرك ما الأيام إلا معاره (٢)

فما استطعت (٣) من معروفها

فتزود

فالمبتدأ في كل مثال كلمه صريحه الدلاله على القسم ، غلب استعمالها فيه في عرف السامع لها ، ولذلك حذف خبرها ؛ (وهو : قسمي) لأنها تدل عليه ، وتغني عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقه هو المبتدأ.

وهناك سبب آخر قوى يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود لام الابتداء في أول كل اسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصداره الحقيقيه. فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف الخبر واجبا ، وإنما يكون جائزاً ، نحو : عهد الله قسمي لا أرتكب ذنباً. أمر الدين قسمي لا أفعل إساءه ؛ بإثبات الخبر أو حذفه.

٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحه على أمرين مجتمعين ، هما : العطف ، والمعيه (٤) ؛ نحو : الطالب وكتابه

...

ولبيان هذا نسوق المثال الآتي : إذا أقمت في بلد تراقب أهله ؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر متجره ، والملاح سفينته ، والطالب معهده ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه. ثم أردت أن تصفهم. فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم ، منصرفين لشئونهم ؛ (الفلاح وحقله) - (الصانع ومصنعه) - (التاجر ومتجره) - (الملاح وسفينته) - (الطالب ومعهده) - (كل رجل وحرفته) (٥). فما معنى كل جمله من

ص: ٤٧٣

١- أيمن الله : بركته. (انظر «ج» من هامش ص ٤٩٤).

٢- سلفه ترجع لصاحبها بعد حين.

٣- أي : استطعت.

٤- معنى المعيه هنا : مشاركته ما بعد الواو (وهو المعطوف) لما قبلها (وهو المعطوف عليه) في أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به. وعلامه الواو التي تفيده الأمرين معا : (العطف والمعيه) وتكون نصاً في المعيه - أن يصح حذفها ، ووضع كلمه «مع» مكانها فلا يتغير المعنى ؛ بل يزداد وضوحاً. والواو هنا غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه طبقاً لما سيجيء في باب - ج ٢ - وهي غير «واو المعيه» المشار إليها في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

٥- نشير هنا إلى إشكال يورده النحاه فى مثل هذا التركيب ويجيبون عنه ؛ هو : أنه لا يصح عود الضمير إلى «كل» وإلا صار المعنى كل رجل وحرفه كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدي إلى : كل رجل يقارن حرفه - كل رجل) كما لا يصح عودته إلى «رجل» ؛ وإلا كان المعنى : (كل رجل يقارن حرفه رجل واحد ، أى : كل رجل وحرفه رجل واحد مقترنان) والمعنيان فاسدان. والجواب أن كلمه : «كل» فى قوه افراد متعدده ؛ فكأنك تقول : أفراد متعدده. فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه (مثل : رجل) يكون من مقابله الجمع بالجمع ، ومقابله الجمع بالجمع تقتضى القسمه آحادا ، كما فى قولك ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته. فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وحرفته مقترنان. أو : محمد وحرفته ، وعلى وحرفته ، وهكذا.



هذه الجمل؟ معناها (الفلاح وحقله متلازمان) - (الصانع ومصنعه متلازمان) وهكذا الباقي ...

وإذا تأملت تركيب واحده منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبه من مبتدأ ؛ هو : «الفلاح». بعده واو تفيده أمرين (1) معا ، هما : العطف ، والمعيه ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، ثم يجيء بعده الخبر. لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف؟ إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمه : «متلازمان» أو : «متصاحبان» أو : «مقترنان» أو : ما يدل على الملازمه والمصاحبه التي توحى بها الواو التي بمعنى : «مع» وتدلّ عليها في وضوح ظاهر للسامع. ومثل هذا يقال في الأمثله الأخرى. فإن لم تكن الواو نصّا في المعيه لم يكن حذف الخبر واجبا ؛ وإنما يكون جائزا عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرّجل وجاره ، فقط ؛ لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب. أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصّا في المعيه ، إذ الجار لا يلازم جاره ، ولا يكون معه في الأوقات كلها ، أو أكثرها.

٤ - الخبر الذي بعده حال تدل عليه ، وتسده مسده ، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر ؛ نحو : «قراءتى النشيد مكتوبا». وذلك في كل خبر لمبتدأ ، مصدر ، وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حال ، تدل على الخبر المحذوف وجوبا ، وتغنى عنه ، ولا تصلح (2) في المعنى أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ... (3) ؛ كالمثال

ص : ٤٧٤

١- وهذه الواو التي للمعيه والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على فعل ، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيده المعيه والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة بشرط أن يكون مسبوقا بنفى أو طلب محض على الوجه الموضح في ج ٤ باب إعراب الفعل - مثل لم يتصدق النبيل فيفتخر. وهي غير «واو المعيه» المشار إليها في رقم ٤ من هامش الصفحة السابقه.

٢- حقيقه لا مجازا ؛ لأنها قد تصلح من باب المجاز إذا وجدت له علاقة وقرينه.

٣- تتخلف الشروط المذكوره في حاله تجيء في «ب» من ص ٤٧٨.

السالف. فكلمه «قراءه» مبتدأ ، وهى مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ، «النشيد» مفعول به للمصدر ، فهو المعمول للمصدر - «مكتوبا» حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتى مكتوب. وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية أضيف لها ، والتقدير ؛ قراءتى النشيد إذا كان مكتوبا ، أو إذ كان مكتوبا (١) وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه ، ويسد مسده فى المعنى ؛ وهو ؛ الحال التى صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله.

ومثله : مساعدتى الرجل محتاجا ، أى : إذا كان أو إذ كان محتاجا. «فمحتاجا» حال لا تصلح من جهة المعنى أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ، إذ لا- يقال : مساعدتى محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الفاعل المحذوف مع فعله). و «الرجل» مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال فى شربى الدواء سائلا ، وأكلى الطعام ناضجا - .. و...

فإن كانت الحال صالحه لوقوعها خبرا للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هى الخبر ؛ فلا يصح إكرامى الضيف عظيما ، بل يتعين أن نقول : إكرامى الضيف عظيم ... بالرفع على الخبر (٢) ...

ص: ٤٧٥

١- نجىء بكلمه : «إذ» حين يكون الغرض من الكلام الزمن الماضى ؛ لأن «إذ» تستعمل فى الغالب ظرفا للماضى. ونجىء بكلمه «إذا» حين يكون الغرض الزمن الحالى ، أو المستقبل ، أو المستمر ، لأن «إذا» تستعمل ظرفا فى كل هذا - غالبا - «وكان» فى المثالين تامه ، وفاعلها مستتر تقديره : «هو» صاحب الحال. والخبر المحذوف هو الظرف : «إذ أو إذا» وهو مضاف والجمله الفعلية التى بعده مضاف إليه ، وقد حذف معه.

٢- قد يخطر على البال السؤال عن السبب فى استعمال هذا الأسلوب ، وإيثاره ، مع أنه قد يبدو غريبا. ويجيب كثره النحاه بأنه يفيد معنى دقيقا خاصا ؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالبا - أى : حصر معنى هذا المبتدأ فى الحال ؛ فكان الناطق بمثال من تلك الأمثله السالفه - ونظيرتها - يقول : قراءتى النشيد لا تكون إلا فى حال كتابته ، أما فى غيرها فلا أقرؤه - مساعدتى الرجل مقصوره على حاله احتياجه ، أما فى غيرها فلا أساعده. وهكذا ... وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته المأثوره عن العرب لحرمانا ما يحققه من الغرض المعنوى السالف الذى يقررونه فى أكثر الصور. أما إعراب هذا التركيب فموضع جدل عنيف يثير الدهش والأسف ، لعدم جدواه. ويقول صاحب الهمع (ج ١ ص ١٠٤) إن مسأله الحال التى تسد مسد الخبر : (مسأله طويله الذبول ، كثره الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل) ، ثم عرض - كغيره - للقليل من تلك الآراء المختلفه فلم يزدنا بسردها وبجدل أصحابها إلا دهشا ، وأسفا بل استنكارا لطول الذبول ، وكثره الخلاف ، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه. لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذى ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعدده والذين ارتضوه أكثر من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف (إذ - أو : إذا) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصيل. - - وأن هذا الظرف مضاف إلى جمله فعلية بعده ، وهو والجمله محذوفان وجوبا ؛ لدلاله الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر ؛ فلا حاجه لذكره معها. ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا- يقبلون شيئا يكون هو الخبر بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتغنى عن ذكره ؛ زاعمين أنه لو كان فى الجمله خبر أصيل واقتصرت الحال على إعرابها حالا مجردة ليست قائمه مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر وعامله بأجنىبى - وهو هنا الخبر - ممنوع عندهم ، ويضمون إلى هذا أدله جدليه وهميه نرى الخير فى إهمالها وفى إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر

مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينه مع إعراب الحال المذكوره حالا أصيله لا تسد مسد الخبر ولا غيره. وهذا رأى كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد ؛ فقد جاء فى كتابه «الكامل» (ج ٢ ص ٧٨) حين قال الفرزدق لآخر : «حكمتك مسمطا» - وهذه الجملة ، كما يقول النحاه من الأمثله التى وقعت فيها الحال ساده مسد الخبر سماعا ، لأن هذه الحال صالحه لوقوعها خيرا - ما نصه : «إعرابه أنه أراد : لك حكمتك مسمطا» واستعمل هذا فكتر حتى حذف - أى : الخبر ، وهو لك - استخفافا ، (أى : للخفه) لعلم السامع بما يريد القائل ؛ كقولك : الهلال والله. أى : هذا الهلال. وأغنى عن قوله : «هذا» - القصد والإشارة. وكان يقال لرؤبه : كيف أصبحت؟ ويقول : خير عافاك. الله. فلم يضم حرف الخفض ولكنه حذف لكثرة الاستعمال. والمسمط : المرسل غير المردود ... اه ... فترى من هذا أنه قدر الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جارا ومجرورا ، ولم يجعل الحال ساده مسده ولعل هذا الرأى هو الأفضل ، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم فى المنزله الثانيه بعد الرأى الذى عرضناه. ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل المحذوف (كان التامه ، أو ما يماثلها) وهذا الضمير عائد على معمول المصدر. فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشره بدلا من الضمير العائد على معمول (الذى هو كلمه : النشيد - الرجل - الدواء .. فى الأمثله السالفه وأشباهاها)؟ يمنعون هذا الإعراب السهل الواضح بحجه أضعف مما سبق ، فيقولون : لو كان صاحب الحال هو معمول للمصدر مباشره لأدى ذلك إلى أن تجيء الحال فى ترتيبها المكانى بعد ذلك المعمول ؛ ان يكون المصدر متقدما ، يليه معموله ، وبعدهما الحال ؛ لأن الثلاثه كتله متماسكه ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينها فاصل ، وهذا الترتيب والتماسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميع ... فكيف تسد الحال مسد خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلى مكانه لها فتحل به؟ يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجهه بمثابة شىء واحد. ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذى يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل. وقد حل وقت نبذه. ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التى اشتملت عليه كالمع (ج ١ ص ١٠٤) ولا علينا أن نعرب الحال فى الأمثله السالفه ونظائرها «حالا» مستقله بنفسها ليست قائمه مقام الخبر ، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه أو : هو لفظ غير الظرف يصلح خيرا ، وقد حذف للعلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشره ، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول. ولا داعى لبذل الجهد الضائع فى إخضاع كلام عربى بليغ لضوابط لا تنطبق عليه ؛ ولسيطره «العامل» فيما لا نفع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربى المسموع عنهم فى هذا الأسلوب.

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يغنى عنه في المعنى لا في الإعراب.

٥ - حذفه من بعض أساليب مسموعه عن العرب ؛ منها : حسبك ينم الناس (١).

ص: ٤٧٦

---

١- أصل الكلام ، حسبك السكوت ينم الناس. (ومعنى حسبك : «كافيك» ، فتكون اسما - - عاديا معربا ، أو بمعنى : «يكفيك» فتكون : اسم فعل مضارع - (وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٥٣ وسيجيء البيان الأوضح في ج ٣ ص ٦٠ م ٩٤ باب الإضافة) وفي هذا المثال يصح أن تكون اسما مبتدأ مرفوعا ، مضافا ، والكاف مضاف إليه ؛ مبني على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ.

«ملاحظه»: بقيت حاله سبقت الإشارة إليها (١)، وهى التى يكون فيها المبتدأ متقدما - مباشرة - على أداة شرطيه ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشره الأداة الشرطيه - كان هو الجواب للأداة الشرطيه - فى رأى الأرجح - وكان خبر المبتدأ محذوفا وجوبا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم فهو نافع ، - الصانع إن يتقن صناعته يستفد مالا وجاهها.

فدخول «الفاء» على الجملة الاسميه دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبرا ؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابيه دون الخبريه . ، وجزم المضارع : «يستفد» دليل على أنه جواب الشرط وعلى صلاحه لمباشره الأداة ، وأن الجملة المضارعيه ليست خبرا (٢) ...

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشره الأداة ، كان خبرا ، والجواب محذوفا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم هو نافع - الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد.

ص: ٤٧٧

---

١- فى هامش ص ٦٤ حيث البيان وما فيه من خلاف.

٢- راجع حاشيتى الصبان والخضرى ج ١ باب الكلام ، وما يتألف منه ، عند بيت بن ابن مالك : والأمر - إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل

لا فرق فى المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحا كالأمثله السابقه وأن يكون مؤولا ؛ مثل : أن أقرأ النشيد مكتوبا. أن أساعد الرجل محتاجا. وكذلك لا فرق فى الحال بين المفرده كالتى سبقت ، والظرف ، نحو : قراءتى النشيد مع الكتابه - أكلى الطعام مع النضج - ، والجمله الاسميه نحو : قراءتى النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعليه مضارعيه وغير مضارعيه ؛ نحو : مساعدتى الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج.

وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر - الصريح ، أو المؤول - الذى وصفناه ، نحو : أحسن قراءتى النشيد مكتوبا. أكمل مساعدتى الرجل محتاجا. أحسن ما أقرأ النشيد مكتوبا - أكمل ما أساعد الرجل محتاجا.

(ب) من الأساليب الصحيحه محمد والفرس يباريها ، أو : محمد وهند تسابقه ... ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجيء بعد ذلك المعطوف شىء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول ، وفى المثال الأول نرى المبتدأ هو : «محمد» ، وبعده المعطوف بالواو هو : «الفرس» ، وبعده الفعل «يبارى» الذى ينسب حصوله للمبتدأ «محمد» ، ولكن يقع أثره على الفرس ، فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس ... وفى المثال الثانى : المبتدأ هو «محمد» أيضا ، وبعده المعطوف بواو العطف ؛ وهو : «هند» والفعل الذى بعده هو : «تسابق» وينسب حصوله للمعطوف «هند» ، ولكن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمدا ... فأين خبر المبتدأ فى المثالين السابقين وأشباههما؟

خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، والتقدير والفرس يباريها - مسرعان ... محمد وهند تسابقه متنافسان ... ويجوز أن تكون الواو واو الحال والجمله بعدها حال أغنت عن الخبر (١) ...

ص: ٤٧٨

١- هذا الإعراب - كما سيجىء هنا - يؤدى إلى إهمال الشروط التى اشترطها ، أكثر النحاه فى المبتدأ الذى يستغنى بالحال عن خبره. وقد عرفناها فى رقم ٤ من ص ٤٧٤.

«أولهما» : مطابقته لقاعده عامه ؛ هي : أن الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شيء آخر - كالحال - يسد مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .

«ثانيهما» : أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا . ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التي تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما .... (1)

ص : ٤٧٩

١- لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواقع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ٤٦٠ و ٤٦٣ - واقتصر على مواقع حذف الخبر الواجب حيث يقول : وبعد «لو لا» غالبا - حذف الخبر حتم ، وفي نصّ يمين إذا استقر فهذا البيت يتضمن موضعين من مواقع حذف الخبر وجوبا ؛ أحدهما : بعد «لو لا» والآخر الخبر الذي يكون مبتدؤه نصا في اليمين . ويريد بقوله : «غالبا» ، أى فى أغلب الآراء وأكثرها ؛ لأن هناك آراء أخرى غير هذا . ففى الآراء الغالبه لكثرة النجاه أن حذفه «حتم» ، أى : واجب . وهذا الحكم بالوجوب استقر ؛ أى : ثبت فى حاله أخرى هى حاله الخبر الذى يكون لمبتدأ نص فى اليمين . ثم قال : وبعد واو عيّنت مفهوم مع كمثل : كلّ صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خيرا عن العدى خبره قد أضمرنا يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوبا قبل حال لا تصلح أن تكون خيرا للمبتدأ الذى خبره قد أضمر .. أى : قد حذف وقدّر ، وضرب مثالين لتلك الحال ؛ أحدهما فيه المبتدأ مصدر .. والآخر فيه المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول : كضربى العبد مسيئا ، وأتم تبيينى الحقّ منوطا بالحكم أى : أتم .....

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر (٢)؛ مثل: المتنبي شاعر، حكيم. فكلمه «المتنبي» مبتدأ، و «شاعر» خبر، و «حكيم» خبر ثان. وكذلك: «شوقي» شاعر، ناثر، حكيم؛ فكلمه «شوقي» مبتدأ و «شاعر» خبر، و «ناثر» خبر ثان، و «حكيم» خبر ثالث. وهكذا يتعدد الخبر.

غير أن هذا التعدد ثلاثه أنواع:

أولها: أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى، بحيث يكون كل واحد مخالفا للآخر في هذين الأمرين؛ نحو: بلدنا زراعي، صناعي - صحيفتنا علميه، أدبيه، سياسيه... فكلمه «بلد» مبتدأ، بعده خبران، مختلفان، لفظا ومعنى، وكل معنى مقصود لذاته. وكله «صحيفه» مبتدأ، وبعدها ثلاثه أخبار؛ كل واحد منها على ما وصفنا. ونحو قوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفُورُ، الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ، الْمَجِيدُ، فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ).

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثاني (٣) وما بعده على الخبر الأول، فيصح في الأمثله السابقه أن نقول: بلدنا زراعي وصناعي - صحيفتنا علميه، وأدبيه، وسياسيه... - معهدنا علمي، وأدبي، ورياضي، وثقافي... يثبت حرف العطف أو حذفه في كل الأمثله؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفا على الخبر الأول (٤) دائما. ومع أن ما بعد الخبر الأول هو خبر في المعنى والتقدير فإننا

ص: ٤٨٠

- ١- سيجيء (في «ب» من ص ٤٨٥) تعدد المبتدأ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له.
- ٢- لأن الخبر حكم على المبتدأ؛ ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكيم أو أكثر.
- ٣- بواو العطف أو بغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى. وعند تعدد الأخبار بغير عطف، يجوز - عند عدم المانع - تقديمها كلها أو بعضها، على المبتدأ. أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعا أو تأخيرها جميعا.
- ٤- كما هو حكم المعطوف بالواو، ولهذا الحكم تفضيل مدون في مكانه من باب العطف ج ٣.



لا نسميه عند الإعراب (١) خبراً. أما عند حذف العطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً.

ثانيها : أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعدده في تأديه معنى واحد ، هو المعنى المقصود ، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفه ؛ لكل منها معنى خاص يخالف معنى الآخر - . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعانى المتخالفه ، بعضها إلى بعض ، لتؤدى وهى مجتمعها معنى جديدا لا ينشأ إلا من مجموعها ، كأن ترى رجلاً- ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول : (الرجل طويل قصير) تريد أنه «متوسط» فكل من كلمتى : «طويل» و «قصير» لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصوداً لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى جديد ، هو : «متوسط» وهو المعنى المراد ، الذى لا يفهم من إحدى الكلمتين منفرده ؛ وإنما يفهم منهما معا ؛ برغم أن كل واحده منهما تسمى : خبراً (٢) ، وتعرب خبراً ، ولها معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا. ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى معتدل. ومثل : الفاكهه حلوه مره ، أى : متغيره الطعم ، أو متوسطه ، بين الحلاوه والمراره ، وهكذا ...

ولهذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفه كتله واحده هى الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض.

على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، - كما قلنا - ونعلم أنه (٣) يشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو غير الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديد الناشئ من المعانى الفرديه غير المقصوده.

ص: ٤٨١

- ١- يسمى فى الإعراب معطوفاً ، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول. لكنه من ناحيه المعنى - لا الإعراب - يعتبر خبراً ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصله صله ، وهكذا. إلا لمانع.
- ٢- وذلك من باب المجاز.
- ٣- إذا كان مشتقاً أو مؤولاً به.

وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شىء واحد من جهة المعنى ، والعطف يشعر بغير ذلك (١). كما لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا أن يتأخر (٢) المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها.

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعا لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقه أو حكما. ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقه حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعا ؛ نحو : الصديقان مهندس ، وطبيب. ونحو : السباقون غلام ، وشاب ، وكهل. وفى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعا لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين. وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعا للأفراد المقصوده من المبتدأ الجمع. فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوه مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوه ثلاث مبتدئات لكل منها خبر ... وهكذا.

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكما حين يكون منفردا (أى : شيئا واحدا) ولكنه ذو أجزاء وأقسام ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف. ونحو : البيت غرفه للضيوف ، وغرفه للأكل ، وغرفه للقراءه ، وغرفه للنوم. ونحو : حديقته الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقرده ... و... و...

والفرق بين هذا النوع وسابقه أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان مستقل كامل ، يتركب من أجزاء متعدده. أما فى هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد ، لكن له أجزاء ، ومن هذه الأجزاء مجتمعه يتكون الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثانى والثالث وما بعدهما ، على الأول (٣) ؛ بشرط أن يكون حرف العطف الواو ، ومتى عطف الخبر زال عنه اسم

ص: ٤٨٢

١- لأن العطف - غالبا - يقتضى المغايره ؛ فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا- حين تقوم قرينه قويه على توافقهما فى المعنى ، وأن العطف للتفسير.

٢- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٥٤.

٣- مع صحه تقديم الأخبار كلها على المبتدأ وتأخيرها كلها عنه ، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصره بقوله : - وأخبروا باثنين أو بأكثر عن واحد ؛ كهم سره شعرا ... يريد : أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد ؛ كما فى المثال الذى ساقه ، فكلمه «هم» مبتدأ «سراه» خبر أول : «شعرا» ، أى : شعراء ، خبر ثان ، مرفوع بضمه مقدره على الألف. والسراه : جمع سرى ؛ وهو : الشريف.

الخبر ، وسمى عند الإعراب معطوفا (١).

هذا وتعدد الخبر ليس مقصورا على نوع الخبر المفرد ؛ بل يكون فيه (نحو : المجالات طبيه ، هندسيه ، زراعيه ، تجاريه ، ...) ويكون فى الجملة ؛ (نحو : العصفور يغرد ، يتحرك ؛ يطير ، يتلفت - الصيف نهاره طويل ، ليله قصير). وفى شبه الجملة ؛ (نحو : الطائر أمامك ؛ قربك). وقد يكون مختلطا ؛ (نحو : هو أسد يزأر). فكلمه : «أسد» خبر. وكذلك جملة : «يزأر» ، (ونحو : الأسد يكشر عن أنيابه ، غاضب ، عابس). فجمله ؛ (يكشر ...) خبر ، وكذلك كلمه : غاضب ، وكلمه : عابس.

### نستخلص من كل ما سبق أن الأخبار المتعدده

١- وقد تكون واجبه العطف.

ب - وقد تكون ممتنعه العطف.

ح - وقد يجوز فيها العطف وعدمه.

ص : ٤٨٣

---

١- مع أنه فى المعنى خبر ؛ لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر ... ويصح فى مثل هذه الجملة أن تكون نعتا - كما سيجىء فى الزيادة التاليه :

(١) من الأخبار المتعدده ما لا يصلح أن يكون نعتا للخبر الأول ؛ نحو : المجالات طيبه ، هندسيه ، زراعيه ؛ لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدي إلى أن الطيبه صفتها هندسيه ، زراعيه ؛ وهو غير المقصود. ومثل : الأسد يكشر عن نابيه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منعتا. وكثير من الأخبار المتعدده يصلح أن يكون نعتا للخبر الأول ؛ مثل : هو أسد يزأر ؛ فجملة : «يزأر» تصلح أن تكون في محل رفع خبرا ثانيا ، أو نعتا للخبر الأول. ومثلها : الحطيئه شاعر مخضرم (١) ، هجاء. فيجوز في كل من «مخضرم» و «هجاء» أن تكون خبرا ، وأن تكون نعتا لكلمه : «شاعر».

ونحو : ولاده [الأندلسيه] أميره شاعره ، كاتبه ، موسيقيه ؛ فيجوز في كل واحده من الكلمات الثلاث الأخيره أن تكون خبرا بعد الخبر الأول ، وأن تكون نعتا للخبر الأول.

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتا ولا يصلح خبرا ؛ وذلك حين يمنع مانع معنوي أو لغوي ، نحو : حامد رجل صالح ، أو على رجل يفعل الخير ؛ لأن الخبر لا بد أن يتمم الفائدة الأساسية - كما عرفنا - ولم يتممها هنا لعدم إفاده الإخبار بالأول إلا مع النعت ؛ لأن رجولته مستفاده من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه (٢) ... ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى : (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) أن تكون كلمه : «خاسئين» خبرا ثانيا ، لا نعتا ؛ لان جمع المذكر السالم لا يكون نعتا لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا ...

ومثل قول النحاه : الفاعل ، اسم ، مرفوع ، متأخر عن فعله ، دال على من فعل ذلك الفعل ، أو قام به ... فيجب أن يكون الخبر هو كلمه : «اسم» فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخبارا ؛ لأن الخبر يجب أن يتم به المعنى الأساسي

ص: ٤٨٤

١- المخضرم : من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخيه. لكن أكثر استعماله في كل من أدرك الجاهليه وأول الإسلام. والحطيئه من هذا النوع.

٢- راجع هامش ٤٠٢. حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت. وفيها إشاره إلى صورته تدخل في نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه هي صورته المبتدأ الذي يكون اسم شرط ، فالراجع أن خبره هو الجملة الشرطيه.

مع المبتدأ ، وهنا لا يتم بواحد مما جاء بعد الخبر الأول ، إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط ، أو متأخر فقط ... أو ... فقط. وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينه ؛ مجتمعه هي : الرفع ، مع التأخير ، مع الدلاله ... فكلمه : «اسم» هي التي تعرب وحدها خيرا ؛ لأنها مع تلك القيود التي نسميها نعوتا - تكمل المعنى مع المبتدأ ، وتتمم الفائدة. ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلميه المشتمله على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخبارا أو نعوتا لو لا المانع السابق.

(ب) قد يتعدد المبتدأ. وأكثر ما يكون ذلك في صورتين : يحسن عدم القياس عليهما في الأساليب الأدبيه والعلميه التي تقتضى وضوحا ودقه ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جليّ. وقيل إنهما موضوعتان (1) فلا يصح القياس عليهما.

الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمه من أجله. حيث تعددت المبتدئات متواليه ، مع خلو كل منها من إضافته لضمير ما قبله. ثم جاءت الروابط كلها متواليه بعد خبر المبتدأ الأخير. ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذي يناسبه نتبع ما يأتي :

١ - أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز في هذا الخبر راجعا إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذي أخبر عنه بأول خبر.

٢ - ثم يكون الضمير البارز الثاني للمبتدأ الذي قبل ذلك. وهكذا ... فترتب الضمائر مع المبتدئات ترتيبا عكسيا. ففي المثال السابق نعرب كلمه «مكرمه» خبرا عن «هند» ، والضمير الذي في آخر : «مكرمه» وهو الهاء يعود إلى : «محمود» ، والضمير الذي في آخر : «أجله» ، وهو : الهاء أيضا يعود إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمود هند مكرمه من أجل صالح ، أو ؛ هند

ص: ٤٨٥

---

١- نقل السيوطي في الجزء الأول من كتابه : «الهمع» - ص ١٠٨ - ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : (أنها من وضع النحاه ، للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثلها في كلام العرب البتة) اه. ولهذا يحسن عدم استخدامها.

مكرمه محمود من أجل صالح. وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير العائد إليه.

الثانيه : فى مثل محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدئات وكان الأول منها مجردا من إضافته للضمير. أما كل مبتدأ آخر فمضاف إلى ضمير المبتدأ الذى قبله. فمعنى الجملة السابقه ، أخو خال عم محمد - قائم - فنضع مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذى يفسر ذلك الضمير العائد عليه.

وفى الأمثله السابقه للصورتين ما ينهض دليلا على أن استعمال هذه الأساليب معيب ، والفرار منها مطلوب.

ص: ٤٨٦

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً (١). ويزيده قوه بعض الروابط اللفظية؛ كالضمير العائد عليه من الخبر، وكغيره مما عرفناه، ولهذا كان الغالب عليه أن يخلو من الفاء التي تستخدم للربط (٢) في بعض الأساليب الأخرى. فمن أمثله الخبر الخاليه من الفاء: العمل وسيله الغنى - النظافه وقايه من المرض - التجاره باب للثروه ...

ومن الألفاظ التي ليست خيرا ولكنها تحتاج - أحيانا - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها: جواب اسم الشرط (٣) المبهم (٤) الدال على العموم؛ (لكونه لا يختص بفرد معين؛ وإنما هو شائع)؛ مثل: من يعمل خيرا فجزاؤه خير. فكلمه «من» اسم شرط، يدل على العموم، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن؛ وهو (٥): (يعمل)، ثم يليه جمله اسميه هي جواب الشرط، أى: نتيجةه المترتبه عليه، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه، وهي: «جزاؤه خير». وقد اقترنت هذه الجملة الاسميه بالفاء؛ فربطت بينها وبين جمله الشرط. ودل هذا الارتباط على اتصال بين الجملتين، وأن الثانيه منهما نتيجةه للأولى. ولو لا الفاء الرابطة لكان الكلام جملا مفككه، لا يظهر بينها اتصال. ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الداله على الإبهام والعموم، والتي لها جمله شرطيه، تليها جمله جواب مقرون بالفاء ...

ص: ٤٨٧

- ١- لأن الخبر محكوم به، والمبتدأ محكوم عليه، كما عرفنا؛ فلا وجود لأحدهما - من هذه الناحيه - بدون الآخر.
- ٢- لأنها تدل على السببيه والتعقيب.
- ٣- في هامش ص ٦٤ و ٤٧٧ الكلام على المبتدأ الذي يليه أداءه شرط. وبيان الخبر والجواب.
- ٤- في ص ١٨٦ معنى: «الإبهام» - ثم في ص ٣٠٥ و ٣٠٦ وهامشهما بيان المبهم من الأسماء خاصه، ومعنى إبهامه.
- ٥- فعل أداء الشرط الجازمه مستقبل الزمن دائما، ولو كان فعلا ماضيا في اللفظ؛ لأن كل أدوات الشرط الجازمه - وبعضها من الشرطيه غير الجازمه - تجعل فعل الشرط الماضى في اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه، وكذلك فعل الجواب. (راجع ص ٥٦).

والخبر - مفردا أو غير مفرد - قد يقترن بالفاء وجوبا في صورته واحده ، وجوازا في غيرها (١) ، إذا كان شبيها بهذا الجواب الشرطى ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يدل على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فمحترم : «فالذى» اسم موصول مبتدأ ، وهو يدل على الإبهام والعموم ، وبعده «يصادقنى» كلام مستقبل المعنى (٢) ، له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، هى الخبر : (محترم) وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط فى الأمور الثلاثة السالفه التى هى : (وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم) و (وجود كلام بعد المبتدأ مستقبل المعنى ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداء الشرط) و (ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط - وهذا مهم).

ومن الأمثله : رجل يكرمنى فمحبوب - من يزورنى فمسرور ... وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبرا مفردا ، أم جملة ، أم شبه جملة. فالقاعده العامه فى اقتران الخبر بالفاء هى : مشابهته لجواب الشرط فى فى تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداء شرط بعد المبتدأ ، لكبلا يلتبس الخبر بجواب الشرط.

وقد تتبع النحاه مواضع المشابهه فوجدوها تتركز فى موضعين لا- تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداء شرط بعد المبتدأ.

الأول : كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملة فعلية مستقبله المعنى ، أو وقعت ظرفا ، أو جازا مع مجروره بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقا

ص: ٤٨٨

١- كما سيجىء فى ص ٤٩٠.

٢- ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضا كالأمثله الماضيه ؛ وإنما يكفى أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نحو : قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) و «ما» فى الآيه موصوله ، وليست شرطيه ؛ بدليل قراءه من قرأ : (وما أصابكم من مصيبه بما كسبت أيديكم) فالفعل «أصاب» ماض فى اللفظ ، مستقبل فى المعنى ، لأن المراد أن كل شىء يصيبنا فى المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شىء سبق.



الثانى ؛ كل نكره عامه ، وصفت بجمله فعليه ، مستقبليه المعنى ، أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعليق شبه الجملة بمضارع مستقبل الزمن.

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المبتدا ؛ كالأمثله التى أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء (٢).

ص : ٤٨٩

١- والصله بالظرف والجار مع مجروره ليست فعلا- ملفوظا دالا على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلا مقدرًا ؛ لأن كلا منهما - بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره فعلا مضارعا مستقبلا ، مثل : «يستقر» أو ما بمعناه. وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزله الفعل (راجع المفصل ج ١ ص ١٠٠ وكذا سبق هنا فى شبه الجملة ص ٣٤٠) ، وقد يكون فى الكلام قرينه أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا فى المستقبل.

٢- كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٥٣.

لم يكتف النحاه بالتركيز الذى أشرنا إليه وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفه التى تقع فيها المشابهه - بشرط استيفاء كل منها الشروط الثلاثه السالفه ، مبالغه منهم فى الإيانه والإيضاح. وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أن كثيرا منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثه العالیه. فخير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعه ، وأن نعرف هذه المواضع لفهم بها كلام السابقين.

١ - خبر المبتدأ الواقع بعد «أما» الشرطيه. نحو : أما الوالد فرحيم. وهذا الموضع يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقى المواضع (١)؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر.

٢ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جمله فعلیه زمنها مستقبل ، تصلح أن تكون جمله للشرط (٢) : نحو : الذى يستريض فنشيط.

٣ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف ؛ نحو : الذى عندك فأديب.

ولا بد أن يكون شبه جمله فى هذه الصوره وفيما يليها متعلقا بمضارع مستقبل الزمن كما سلف (٣)

٤ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، نحو الذى فى الجامعه فرجل.

٥ - أن يكون المبتدأ نكره عامه بعدها جمله فعلیه زمنها مستقبل ، صفة (٤) لها ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع.

٦ - أن يكون المبتدأ نكره عامه ، بعدها ظرف ، صفة لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فمستفيد.

ص: ٤٩٠

١- هذا الموضع لا يذكره بعض النحاه هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : «أما» المتضمنه معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداه الشرط فى الإبهام والعموم.

٢- جمله الفعلیه التى تصلح أن تكون للشرط هى التى لا- يكون فعلها فعل طلب - كالأمر أو النهى - ولا فعلا جامدا ؛ مثل : ليس أو عسى ، ولا فعلا مسبوقا بأداه شرط نحو قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اشْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغَى ...) ولا بما ؛ ولا- لن ، النافيتين ، ولا قد ، ولا السين ، ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم ... ولا غير هذا يجىء مما تفصيله فى مكانه الخاص ؛ وهو باب الجوازم. (ج ٤).

٣- انظر الإيضاح فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٨.

٤- بشرط أن تكون جمله الفعلیه مستقبله الزمن ، صالحه لأن تقع شرطيه.

٧- أن يكون المبتدأ نكرة عامه ، بعدها جار ومجرور ، صفه لها ؛ نحو : طالب فى المعمل فمنتفع.

٨- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبله الزمن ، تصلح أن تكون جملة للشرط ؛ نحو : كتاب الذى يتعلم فمصون.

٩- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته ظرف ؛ نحو قلم الذى أمامك فحيد.

١٠- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مرشده التى فى البيت فخبيره.

١١- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها ؛ مثل جميع) مضافا إلى نكرة موصوفه بجملة (١) فعلية بعدها ، نحو : كل رجل يهمل فصغير.

١٢- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها) ، مضافا إلى نكرة موصوفه بظرف ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص. وقول الشاعر :

كل سعى سوى (٢) الذى يورث

الفو

ز فعقبا حسه وخسار

١٣- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها) مضافا إلى نكرة موصوفه بجار ومجرور ؛ نحو : كل فتاه فى العمل فنافعه.

١٤- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبله الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذى يعاونك فرياضى.

١٥- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته ظرف ؛ نحو : الزائر الذى معك فمثاليه.

١٦- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : الرائد الذى فى الرحله فأمين.

١٧- أن يكون المبتدأ مضافا إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة (٣) فعلية ؛ نحو : خادم الرجل الذى يزرع فنافع.

ص : ٤٩١

١- بشرط أن تكون الجملة الفعلية مستقبله الزمن ، وصالحه لأن تقع شرطيه. (انظر ما يختص بإضافه «كل» فى الصفحه الآتية)

٢- على اعتبار «سوى» ظرفا ، طبقا لما سيجىء فى ج ٢ باب الاستثناء.

٣- بشرط أن تكون الجملة الفعلية مستقبله الزمن ، وصالحه لأن تقع شرطيه.

١٨ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف ؛ نحو : كاتب الرسالة التي معك فقدير.

١٩ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم.

وفي جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة. ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط - كما سبق.

تلك هي أشهر الصور التي يقترن فيها الخبر بالفاء - وجوبا في واحده. وجوازا في الباقي - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذي قبله ، وإبانه أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه.

ولو فقد شرط من الثلاثة التي بينها لامتنع دخول الفاء على الخبر ؛ فمثال فقد العموم : سعيك الذي تبذله في الخير محمود. ومثال فقد الاستقبال. الذي زارني أمس مشكور. ومثال الجملة الفعلية الواقعة صلته أو صفه وهي غير صالحه لأن تقع شرطيه لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو ... أو : إلخ. الذي لن يزورني مسيء ... ومثل هذا يقال في الصفه أو الصلة التي لم تستوف الشروط.

وقد تدخل الفاء جوازا - ولكن بقله - في الخبر الذي مبتدؤه كلمه «كل» إما مضافه لغير موصوف أصلا ؛ نحو : كل نعمه فمن الله ، وقول الشاعر (١) :

وكلّ الحادثات وإن تناهت

فمقرون بها الفرج القريب

وإما مضافه لموصوف لكن غير ما سبق (٢) نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فنتيجته لعمل صاحبه.

وإذا كان المبتدأ «أل» الموصول وصلتها (٣) صفه صريحه مستقبلة الزمن - جاز الإتيان بالفاء في الخبر نحو : الصانع والصانعه فنافعان. المخترع والمخترعه فمفيدان. ومنه قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...) وفريق من النحاه منع دخول الفاء فيما سبق ، وأول الآيه. وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آيه كريمه تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآيه لتوافقه. فالصحيح دخولها على الخبر ولو كان أمرا أو نهيا.

ص : ٤٩٢

١- البيت الآتي نقله صاحب الأمالي (ج ٢ ص ٣٠٧ عن ابن دريد).

٢- في رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣.

٣- في ص ٣٣٦ و ٣٤٩ طريقه إعراب «أل» مع صلتها.

بقى أن نعرف أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير إن ، وأن ، ولكن - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره. أما إن ، وأن ، ولكن ، فلا تمنع ؛ فيجوز معها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) وقوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) وقول الشاعر :

فو الله ما فارقتمكم قاليا (١)

لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون

وإذا عطفت على المبتدأ الذى خبره من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو على ما يتصل به من صله ، أو صفه ، ونحوها - وجب تأخير المعطوف عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففي مثل : الذى عندك فمؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا ...

ص : ٤٩٣

١ - كارها.

كان وأخواتها (١) ...

معنى الناسخ: الجملة الاسمية في مثل «الرياحين متعه» - تتكون من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما: المبتدأ، وله الصدارة في جملته - غالبا - . ويسمى الثانى: خبرا كما هو معروف. ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينه تغير اسمهما، وحركه إعرابهما، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته، ومن هذه الألفاظ: كان، إن... ظن... مثل: كان العامل أمينا، وقول الشاعر:

وإذا كانت النفوس كبارا

تعبت في مرادها الأجسام

فيصير المبتدأ اسم «كان» مرفوعا وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر كان منصوبا (٢). ومثل: إن العامل أمين؛ فيصير المبتدأ اسم «إن» منصوبا، وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر «إن» مرفوعا. ونقول: ظننت العامل أمينا فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل: «ظننت» وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركه إعرابهما ومكان المبتدأ: «النواسخ»، أو: نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخا، أى: تغييرا

ص: ٤٩٤

١- المراد بأخواتها: نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل، وتخالفها في اللفظ؛ سواء أكانت مع أختها من جنس واحد، فهما فعلان؛ مثل: كان - أضحى - ظل... أم كانتا من جنسين مختلفين. فأحدهما فعل، مثل: «كان» و«ليس» والأخرى حرف؛ مثل: «ما» الحجازية التي تعمل عملها.

٢- التسميه بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوى؛ لا مناسبه له في الجملة؛ فمثل: «كان على غائبا»، نعرب كلمه: «على» اسم «كان»، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينه؛ وليس اسما «لكان». ولا علما عليها؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص. كما نعرب «غائبا» خبر «كان» مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن: «على»، وليس خبرا عن: «كان» لأنها ليست مبتدأ فنجىء لها بخبر. غير أن الاصطلاح النحوى جرى بما سبق. وقد يكون المراد. الاسم المصاحب لكان، الملابس لها، والمراد بالخبر: أنه خبر بحسب الأصل. و«كان» الناسخه وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا- ترفع فاعلا-، ولا- تنصب مفعولا- به، ولا- تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخه. غير أن هذه الأفعال الناسخه تؤنث لتأنيث اسمها، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله. وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦.

على الوجه الذى شرحناه (١) ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة (٢) ... فيصير اسما لها ؛ إذ لا يشترط فى اسمها أن يكون معرفه فى الأصل.

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير (٣) الذى تحدثه ثلاثه أنواع : نوع يرفع اسمه وينصب خبره - فلا- يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا - مثل : «كان

ص: ٤٩٥

١- لا تدخل النواسخ. على المبتدأ إذا كان واحدا مما يأتى : ١- المبتدأ الذى له الصداره الدائمه فى جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شىء ؛ كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبريه ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ... ويستثنى من هذا النوع الذى له الصداره فى جملته - ضمير الشأن فيجوز أن تدخل النواسخ عليه (وقد تقدم عليه الكلام فى باب الضمير ص ٢٢٦). وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام أو مضافا لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه «ظن وأخواتها» مع استيفائهما الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوبا على الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل ، و غلام أيهم ظننت أفضل. ولا تدخل هنا ، «كان» ، ولا «إن» ولا أخواتها ؛ لأن الاسم فى بابى «كان وإن» لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم فى بابى «كان وظن» وأخواتها إذا كان اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت؟ وأين ظننت محمودا ... ، بشرط ألا يمنع من التقدم مانع سيجىء عند الكلام على تقدم خبر «كان». أما خبر «إن» وأخواتها فلا يتقدم. ب - المبتدأ الذى يجب حذفه ، وخبره نعت مقطوع. وقد تقدم الكلام عليه فى ص ٤٦٣. ج - كلمات معينه لم تقع إلا مبتدأ فى الأساليب الوارده التى لا يجوز تغيير هيئتها ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمه للابتداء. فى نحو : الله در الخطيب ، ونحو أقل رجل يفعل ذلك ، (وقد سبق الكلام عليهما فى باب المبتدأ - ص ٤٣٠ و ٤٠٨) ، ونحو : «ما» التعجيبه. فى مثل ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا. وهذا النوع يسمى : «اللازم للابتداء بنفسه» (أى : بسبب مزيه فى نفسه امتاز بها ؛ وهى : أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ). وكل هذا يسمى : «الاسم غير المتصرف فى استعماله» ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقه واحده فى الاستعمال ، لا- يتجاوزها. وليس من اللازم أن يكون مرفوعا ، فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب - أو غيره - كالمنصوب على المصدريه لداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر فى مثل : «سقيا ورعيا» ، (وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٤٦٩) ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه. ومما يتصل بهذا المبتدأ : «المقصور - فى الغالب - على معنى واحد لا يستعمل فى غيره» ؛ كالدعاء أو القسم ، أو غيرهما ، مع ملازمته صيغه واحده لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الأفراد ؛ فلا يكون مثنى ، ولا جمعا ؛ كقولهم فى الدعاء : طوبى للأمين ، ولا يكون الخبر لكلمه : «طوبى» إلا الجار مع مجروره ، (كما سبق فى ص ٤٣٦) - ومن أمثله أيضا قول على - رضى الله عنه - طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس. وويل للخائن ، وسلام على المصلح ، واللفظان الأخيران يستعملان فى غير الابتداء أحيانا - كما سيجىء البيان فى موضعه المناسب ، ج ٢ ص ١٨٨ م ٨٦ - وقولهم فى القسم : أيمن الله لأتترنم الإنصاف - ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه فى رقم ٢ من ص ٤٧٢. - د - اللازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد «لولا» الامتناعيه ، وإذا الفجائيه ... فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل : لولا العلوم ما تقدمت الحضاره ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء.

٢- كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٤١ وفى رقم ١١ من ص ٤٤٣.

٣- أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظي فثلاثة أنواع أيضا ، أفعال ، مثل : كان وأخواتها ، وأسماء وهي المشتقات من مصادر تلك الأفعال التي يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل كان ، وأصبح ، وأمسى ... وحروف مثل : «ما» الحجازيه من أخوات كان ... ومثل إن وأخواتها.



وأخواتها»، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ؛ مثل : «إن وأخواتها» ، ونوع ينصب الـثنين ولا- يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : «ظن وأخواتها». ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة في بابہ الخاص. وكلامنا الآن على : «كان» وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملها (١) ، وتسمى أيضا : الأفعال الناقصة (٢).

وفيما يلي بيان أشهرها ، وشروط عمله ، ومعنى كل فعل :

إنها ثلاثة عشر فعلا (٣) ؛ كان - ظل - بات - أصبح - أضحى - أمسى - صار - ليس - زال - برح - فتى - انفك - دام. وكل هذه الأفعال تشترك في أمور عامه ، أهمها :

أنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها (٤) ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ؛ فلا يصح : كان الضعيف عاونه (٥). وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معا ،

ص: ٤٩٦

١- ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيجىء الكلام عليها فى ص ٥٣٧.  
٢- سميت «ناقصه» لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص (أى : معنى ناقص) لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذى يتم المعنى الأساسى الناقص ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة. وهذا يخالف الأفعال التامة ؛ فإن المعنى الأساسى يتم بمرفوعها ؛ «فكان» الناقصة مثلا تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجودا مطلقا (وهو ضد العدم) وهذا معنى غير مراد ، ولا- مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب ، وتحدد. و «صار» مع اسمها تدل على تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديدة. ولا توضيح لما انتبه إليه أمره ، والخبر هو الذى يعين ويوضح. و «أصبح» مع اسمها تدل على دخوله فى وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود ، فإذا جاء الخبر كان كفيلا- بتحقيق المراد. وهكذا ... وليس السبب فى تسميتها «ناقصه» أنها تتجرد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث (معنى) كما يقول بعض النحاه ، فهذا رأى مدفوع بأدله كثيره جاوزت العشره وسجلتها المطولات (وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم صاحب حاشيه الأمير على المغنى فى الباب الثالث من المجلد الثانى عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص).

٣- غير الأفعال التى بمعنى : «صار» ، وستذكر بعدها فى ص ٥٠٥ ، وغير «أفعال المقاربه» وما يتصل بها. ولها باب مستقل - فى ص ٥٥٦ - ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهره ؛ لقله استعمالها فى الأساليب الناقصة ؛ مثل : أفتأ ؛ بمعنى : فتى ... هذا والأفعال السبعة الأولى كامله التصرف نسبيا - إذ يجىء من مصدرها أكثر المشتقات - «وليس» جامده بالاتفاق ، و «دام» جامده على الأصح. والأربعة الباقية ، ناقصه التصرف كما سيجىء فى ص ٥١٣.

٤- وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحيه التقديم والتأخير - ص ٥١٥.

٥- لا- فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبى ؛ مثل : كان والدك احترامه ، وغير الطلبى مثل : كانت صحتى «يحفظها الله» أو : يكون مالى» أدامه الله» على أن تكون الجملة الأخره فى المثالين دعائيه : فهذه الأمثله واشباهها مما وقع فيها الخبر جمله. إنشائيه - لا يصح اعتبار «كان» فيها ناسخه. وللإنشاء بنوعيه إيضاح فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧.

ولا يصح - مطلقا - حذفهما معا ، ولا حذف أحدهما. إلا «ليس» ، فيجوز حذف خبرها ، وإلا «كان» فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف. وسيجيء البيان عند الكلام عليهما.

وَألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسما متضمنا معنى الاستفهام ؛ وهى مسبوقة بأحد حرفى النفى : «ما» أو : «إن» ؛ فلا يقال : أين ما يكون الصديق؟ ولا أين إن يكون الصديق؟ ولا أين ما زال العمل؟ لأن «ما» و «إن» النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شىء من تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسدا (١) ...

وَأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع ؛ فينقلب ماضيا (٢) - عند عدم وجود مانع - ؛ ففى مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع «يغرد» ماضيا ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هو وكل الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضى الناسخ ، بشرط عدم المانع الذى يعينه لغيره - كما أشرنا -.

وَأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضويه ، ما عدا «كان» فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضويه (٣) ...

ص: ٤٩٧

١- راجع منع هذا التقدم فى ص ٥١٦.

٢- كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحيه دلالاته الزمنيه - ص ٥٨ -.

٣- راجع حاشيه الألوسى على «القطر» ص ٣٤. غير أن المراجع الأخرى تضطرب فى هذا الحكم ، وتختلف اختلافا واسعا (تبدو صور منه فى حاشيه ياسين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب ، وفى الهمع ج ١ ص ١١٣ ...) وخير ما يستخلص من تلك الآراء هو : ١- ما قاله الهمع ؛ ونصه (شروط ما تدخل عليه : «صار» وما بمعناها ، و «دام» و «زال» وأخواتها - ألا يكون خبره فعلا ماضيا (يريد جملة ماضويه) فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقى ... ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، أو اتصاله بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا. وهذا متفق عليه ...) اه. ب - أما فى غير تلك الأفعال فالمستحسن غايه الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب - هو اقتران الخبر بالحرف : «قد» إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معا ، أو مضارعين معا. فمتى تماثل فى نوعهما الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذى فى خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، «قد». وتمتاز «كان» بجواز مجيء «قد» وعدم مجيئها فى الحالات السالفه ، كما تشهد بهذا النصوص العالیه الفصيحه.

أما فى غير الأمور المشتركة السالفه فلكل فعل معناه الخاص مع معموليه (١) وشروطه الخاصه التى سنعرضها فيما يلى :

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جاريا ؛ فهذه الجملة يراد منها إفاده السامع أن الطفل موصوف بشيء ؛ هو : «الجرى» ، وأن الجرى فى زمن ماض ؛ بدليل الفعل : «كان».

ولو قلنا : يكون الطفل جاريا - لكان المراد إفاده السامع أن الطفل موصوف بشيء ؛ هو : «الجرى» ، وأن الجرى فى زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : «يكون».

ولو قلنا : كن جاريا - لكان المراد إفاده السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشره الجرى ، أى : مطالبته بالجرى فى المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : «كن».

مما سبق نفهم المراد من قول النحاه : «كان» مع معموليها تفيد مجرد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافا مجردا (٢) فى زمن يناسب صيغتها. فإن كانت صيغتها فعلا ماضيا فالزمن ماض ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى. ، وإن كانت صيغتها فعلا مضارعا فالزمن صالح للحال والاستقبال (٣) بشرط لا يوجد ما يجعله لغيرهما ، وإن كانت صيغتها فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره -.

وقد تستعمل «كان» الناسخه بمعنى : «صار» (٤) فتأخذ أحكامها ، وتعمل

ص : ٤٩٨

١- لأن الفعل وحده بدون معموليه لا يحقق الغرض ؛ لأنه يدل على مجرد حصول شيء غير معين ولا محدد - فى زمن خاص! ولا يدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح فى : أصبح ، والمساء فى ، أمسى ، والضحا : فى أضحى ... ويكون الزمن ماضيا أو حالا أو مستقبلا على حسب نوع الفعل الناسخ. أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر فى زمن معين ، انصافا ينشأ عنه أن تؤدى الجملة معناها المطلوب كاملا واضحا.

٢- اتصافا مجردا ؛ أى : لا زياده معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفى ، أو دوام ، أو تحول ، أو زمن خاص ؛ كالصبح ، والمساء ، والضحا ، ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها. حقا إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقه ؛ إذ لا تقييد. فيها بالصبح ، أو المساء ، أو غيرهما.

٣- بشرط أن يكون المضارع حقيقيا ؛ أى : غير مصحوب بما يجعل زمنه للماضى فقط : مثل : «لم» ، أو للمستقبل فقط ؛ مثل : سوف ، أو للحال مثل : «ما» النافيه.

٤- سيجىء فى ص ٥٠٤ الكلام على «صار» ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ...

عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجا - احترق الخشب فكان ترابا (١).

وقد تستعمل بمعنى : «بقى على حاله ، واستمر شأنه من غير انقطاع ولا تقيّد بزمن (٢)» نحو : كان الله غفورا رحيمًا.

وقد تستعمل تامه (٣) ، وتكثر فى معنى : حصل وظهر (أى : وجد) فتكتفى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النور ، وكان الدفء ، وكان الأمن. أى : حصل وظهر.

وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : «كان» يثبت لباقي أخواته المشتقات ؛ كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل. و. و..

هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : «كان» عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقا للبيان الذى سلف مفصلا (٤).

وبقى من أحكام «كان» أربعة أخرى سيجىء الكلام عليها مفصلا فى موضعه من آخر هذا الباب ؛ وهى : أنها تقع زائده (٥) ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها (٦) ، أو هما معا ، وأن نون مضارعها قد تحذف (٧) ، وأن خبرها قد ينفى. وهذا الأخير يجىء الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفيه (٨).

ص : ٤٩٩

١- ومنه قوله تعالى (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ، وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ،) أى : «صارت» فيهما ؛ لأن المعنى يقتضى هذا.

٢- سبقت إشاره لهذا فى ص ٥٢.

٣- الفعل التام - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٩٦ - هو ما يكتفى بمرفوعه فى إتمام المعنى الأساسى للجمله.

٤- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

٥- ص ٥٢٤.

٦- ص ٥٢٧.

٧- ص ٥٣٢.

٨- ص ٥٣٤.

(١) إذا وجد نفي قبل «كان» الماضيه والمضارعه وكان خيرها جمله مقترنه «بالا» الاستثنائية الملغاه - جاز أن يقترن بالواو ؛ كقول الشاعر :

ما كان من بشر إلا وميته

محتومه ؛ لكن الآجال تختلف

لأن النفي قد نقض هنا ب «إلا». والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح - لزياده الواو فى الجملة الواقعه خبر : «كان» أو مضارعها - كما تقدم -.

وهذه الواو تسمى «الواو الداخلة على خبر الناسخ» وتدخل أيضا فى خبر «ليس بالشرط السالف كما سيجىء (١). وقد سمعت (٢) قليلا فى خبر غيرهما من النواسخ. ولا يصح القياس على هذا القليل.

وبرغم أن وجودها جائز فى غير القيل مما ذكرناه. فإن الخير - كما يرى كثير من النحاه - فى العدول عنها ؛ حرصا على الدقه فى التعبير ، وبعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التى للحال - أو غيره - . ولكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى (٣). والبراعه تقتضى الإبانة التامه. وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولا على حكم البلاغه.

ص: ٥٠٠

١- جاء فى الصبان ج ٢ باب : «لا» النافيه للجنس عند بيت ابن مالك : «وركب المفرد فاتحا ...» ما نصه : (قال الروداني : قولهم إن خبر الناسخ تدخله الواو ... ، غير مسلم على إطلاقه. وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبر إن كان جمله بعد «إلا» لم يقترن بالواو ، إلا بعد «ليس و«كان» المنفيه ، دون غيرهما من النواسخ. وبغير «إلا» يقترن بالواو بعد «كان» وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ. هذا عند الأ-خفش وابن مالك. وغيرهما لا- يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا. وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر للضرورة) اه.

٢- راجع الصبان ج ١ فى هذا الموضع آخر باب «كان» وفى ج ٢ منه ، أول باب : «لا» ، النافيه للجنس.

٣- ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاه الأقدمين من عدم إباحه استعمال هذه الواو ، وفى تأويل النصوص القديمه المشتمله عليها تأويلا يتجه مره إلى اعتبار الواو للحال ، والجمله بعدها فى محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف. ومره إلى أنها زائده شذوذا ... و... و... ونحن فى غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها. (راجع ص ٥٠٨ ورقم ١ من هامش ص ٤٢٤).

(ب) من الأساليب الأدبيه الشائعه : «كائنا ما كان» ، و «كائنا من كان» ؛ فى مثل : سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائنا ما كان. وسأحقق الغرض الكريم كائنا ما كان ... أى : سأفعل ذلك مهما جدّ وكان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض. ومثل : سأرد الظالم : «كائنا من كان» - سأكرم النابغ «كائنا من كان» ... أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو النابغ.

أما إعرابه فمتعدد الأوجه : وأيسر ما يقال وأنسبه هو : «كائنا» حال منصوب ، واسمه (١) ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على الشئ السابق ، و «ما» أو «من» نكره موصوفه مبنيه على السكون فى محل نصب خبر «كائن».

و «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» أو «من» والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب صفه «ما» أو «من». والتقدير النحوى : سأفعل ذلك كائنا شيئا كان. أو : كائنا إنسانا كان. أى : سأفعل ذلك كائنا أى شئ وجد أو أى إنسان وجد.

ومن الأساليب المردده فى كلام القدامى الفصحاء - برغم غرابتها اليوم - قولهم : «ربما اشتدت وقده الشمس على المسافر فى الفلاه ؛ فكان مما يغطى رأسه وذراعيه ، وربما ثارت الرمال ؛ فكان مما يحجب عينيه ومنخره ...» يريدون : فكان ربما يغطى رأسه - وكان ربما يحجب عينيه ومنخره ، أى : يغطيهما (٢) ...

ص: ٥٠١

١- لأنه اسم فاعل من «كان» الناقصه فيعمل عملها.

٢- تصدى لهذا الأسلوب عالم جليل معاصر من تونس - هو : الأستاذ محمد الطاهر عاشور العضو المراسل بالمجمع اللغوى القاهرى - وخصه ببحث فى الجزء التاسع من مجله المجمع (ص ١١٦) عرض فى الجلسه الحاديه عشره من الدوره الثامنه عشره ووافق عليه المجمع وقرر أن ذلك أسلوب لغوى يراد منه الكثره ، وقد يدل على القله أحيانا. والبحث نفيس هام وملخصه مع الإيجاز هو : أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمه مفرده ؛ كالذى ورد فى صحيح البخارى عن ابن عباس ونصه : «كان رسول الله يعالج من التنزيل شده إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفثيه ...» وقد أهمل ابن الأثير فى كتابه : «النهايه» ، معنى قوله : «مما يحرك لسانه وشفثيه» وفسره عياض فى كتابه : «المشارك» بأن معناه : «كثيرا ما يحرك به لسانه وشفثيه» وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمه من شراح الحديث ما يأتى : «فى مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ؛ فجعل «ما» كناية عن ذلك ، ثم أدغم «النون» ، وروى عن آخر أن (معنى : «مما» هنا هو : «ربما» وهذا من معنى ما تقدم ؛ لأن «ربما» تأتى للتكثير أيضا. وفى مسلم ، فى حديث : النجوم أمنه السماء : «وكان كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء» ... تكون «مما» هنا بمعنى : «ربما» التى للتكثير ، وقد تكون فيها زائده) اه. ثم قال الباحث المعاصر : ١ - وشواهد هذا الاستعمال كثيره فى الحديث والشعر ؛ منها - غير ما تقدم - قول رافع فى البخارى فى باب الحرث والزرع : «كنا نكرى الأرض بالناحيه ، منها مسمى لسيد الأرض ، قال فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك ...». ومنها قول ابن عباس الوارد فى صحيح مسلم فى كتاب تعبير الرؤيا (إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه : «من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبها له»). ومنها قول البراء بن عازب : «كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه.» ومنها : «وإننا لمّا نضرب الكبش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ السيرافى فى شرح كتاب سيويه بما نصه : (قال سيويه : اعلم أنهم مما

يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ...) ، قال السيرافي : (أراد : ربما يحذفون ... وهو يستعمل هذه الكلمه كثيرا في كتابه. والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا ... أي :ربما تفعل. وتقول العرب أيضا : «أنت مما أن تفعل. أي : أنت من الأمر أن تفعل ؛ فتكون «ما» بمنزله الأمر - أي : الشيء - و «أن تفعل» بمنزله الفعل ؛ (أي : مصدر تقديره : «فعل» ، أي : بمنزله هذا اللفظ) ويكون «بأن تفعل» ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : «مما» وتقديره : أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله ...» اه. وكلام السيرافي - كما نقله الباحث - لم يوضح الأسلوب الأخير المشتمل على : (أن تفعل) ٢ - ومن السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه المغنى عند الكلام على معاني : «من» ، فقال عن العاشر من معانيها (مرادفه : «ربما» وذلك إذا اتصلت «بما» كما في قول الشاعر أبي حيه النميري : وإنا لمما نضرب الكيش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم قاله السيرافي وفريق غيره من النحاه وخرجوا عليه قول سيبيويه : «واعلم أنهم مما يحذفون الكلم ...». والظاهر أن «من» فيهما ابتدائية ، و «ما» مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل). اه. وفي كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزله : «ربما» ، لأن : «ربما» لا تتعين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادته التكثير كما فسر آخرون. وقد أشار ابن هشام - كبعض من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتورت هذا التركيب ، وأبقت فيه معنى التكثير ، أو معنى «ربما» ، أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير ؛ أمنشؤه الحرف «من» كما يرى ابن هشام ، أم الحرف «ما» كما يرى غيره؟ ٣ - وينبغي التنبه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجيء في موضع خبر المبتدأ ويجيء في موضع خبر «كان» ؛ .... ويكون في موضع الحال .... و... فمن ظن اختصاص ذلك بخبر «كان» فقد وهم. والتنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا- يصرح معه بلفظ الكثرة ، فما وقع فيه لفظ كثير فهو جار مجرى التفسير من الراوي ، أو مجرى التأكيد من القائل ؛ لخفاء دلالة التركيب على التكثير ، ومثاله قول سمره بن جندب : «كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا...؟» ، وقول أبي موسى : «وكان رسول الله كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء». والتنبيه إلى أن قول السيرافي : وتقول العرب أيضا «أنت مما أن تفعل ...» - غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ؛ فضلا عن كون الحرف «أن» فيه غير واقع موقعا ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثه أحرف متواليه من أحرف المعاني ، وهي : «من» و «ما» و «أن» سواء أ جعلت «ما» مصدرية أم زائده. وإلى هنا انته كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه. هذا ويوضح ما سبق أيضا ما جاء في كتاب سيبيويه - ج ١ ص ٤٧٦ - أن «من» الجاره إذا كُفَّت بالحرف «ما» الزائد قد تكون بمعنى : «ربما» واستشهد بالبيت السالف.





ظل : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، في زمن يناسب صيغتها (١). نحو : ظل الجو معتدلا

وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» عند وجود قرينه ؛ فتعمل بشروطها (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) ، أى : صار (٣). وقد تستعمل تامه في نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال ...

شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات أخواتها سوى الشروط العامه التي سلفت.

أصبح : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها صباحا ، في زمن يناسب صيغتها. مثل أصبح الساهر متعبا. وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» فتعمل بشروطها (٤) ؛ مثل : أصبح النّفظ دعامة الصّناعه ؛ وإنما كانت بمعنى : «صار» في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصورا على وقت الصباح. وإنما المراد التحول من حاله قديمه إلى أخرى جديده ليست خاصه بالصباح.

وقد تستعمل - بكثره - تامه في نحو : أيها السارى (٥) قد أصبحت. أى : دخلت في وقت الصباح (٦). وشروط عملها هي الشروط العامه ؛ فهي مثل : «ظل».

أضحى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحا ، في زمن يناسب صيغتها ... مثل : أضحى الزارع منكبا على زراعته. وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» فتعمل بشروطها (٧) في مثل : أضحى الميدان الصناعى مطلوبيا. وإنما كانت بمعنى : «صار» لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أو غيره - وإنما على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى.

وقد تستعمل تامه في مثل : أضحى النائم ؛ أى : دخل في وقت الضحا.

شروط عملها : هي الشروط العامه التي سبقت ؛ فهي مثل : «ظل».

ص: ٥٠٣

١- شرحنا معنى مناسبه الزمن للصيغه في ص ٤٩٨.

٢- وهى الصفحه التاليه.

٣- لأن وجهه لم يكن مسودا قبل البشرى ؛ وإنما تحول من لونه الأصيلى إلى السواد بعد ولاده البنت.

٤- وهى الصفحه التاليه.

٥- المسافر ليلا.

٦- وقد وردت زائده هـى «وأمسى» فى كلام عربى قديم نصه : الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها والمراد : ما أبردها ، وما

أدفاها. وهذا لا يقاس عليه كما سيجىء فى رقم ١ من هامش الصفحه الآتية وفى ص ٥٢٦ ؛ وإنما نذكره لنفهمه ونفهم نظيره مما

قد يمر بنا فى أثناء قراءه النصوص القديمه.

٧- وهى الصفحه التاليه.

أمسى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها ، مساء في زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : أمسى المجاهد قريرا. وتكون كثيرا بمعنى : «صا» فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوما ؛ أى : صار معلوما ؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال. وتستعمل تامه في مثل : أمسى الحارس. أى : دخل في وقت المساء (١).

شروط عملها هي الشروط العامه : كظل :

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ؛ في زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : «بات القادم نائما ، وقول الشاعر.

أبيت نجيا للهوم كآتما

خلال فراشى جمره تتوهج

وتكون تامه ، في مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل في بعض الأماكن.

صار : تفيد مع معموليها تحوّل اسمها ، وتغيّره من حاله إلى حاله أخرى ينطبق عليها معنى الخبر ؛ مثل : صارت الشجره بابا. أى : تحولت الشجره (وهى اسم : صار) من حالتها الأولى إلى حاله جديده ، سميت فيها باسم جديد ، هو : «باب» (وهو ؛ الخبر) ، ومثل : صار الماء بخارا ؛ فقد تحول الماء (وهو : اسم : صار) ، من حالته الأولى إلى حاله جديده يسمى فيها : «بخارا» وهو الخبر. وتستعمل تامه في مثل : صار الأمر إليك ؛ بمعنى ؛ انتقل إليك. وفي مثل : إلى الله تصير الأمور ، أى : ترجع ...

شروط عملها : يشترط فيها وفي الأفعال التي بمعناها :

١- الشروط العامه.

٢- ألا يكون خبرها جمله فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت (٢).

ص: ٥٠٤

- ١- قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحه السالفه عند الكلام على «أصبح» : إنها هي «وأمسى» قد تزدان كما في العبارة القديمه ، «الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها» ، وقلنا : إن هذا لا يقاس عليه ... كما سيجيء في ص ٥٢٦
- ٢- لأن خبر «صار» لا بد أن يكون معناه متصلا وممتدا إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخارا ، وصار السباح يقفز. فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام. فلو كان الخبر جمله ماضويه لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد. (انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧).

ويشترك مع صار فى المعنى. والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى - غير التى سبقت - أشهرها أحد عشر ، كل منها يصح أن تحل «صار» محله ، واستعماله قياسى مثلها.

١ - آض ، مثل : آض الطفل غلاما. وآض الغلام شابا : بمعنى : «صار» فيهما.

٢ - رجع ، مثل : قوله عليه السلام : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض».

٣ - عاد ، مثل :

عاد البلد الزراعى صناعيا.

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحما.

٥ - قعد ، مثل : قعدت المرأة مكافحه فى الميادين المختلفه. ٦ - حار ، مثل :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه

يحول رمادا بعد إذ هو ساطع

٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : (أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا).

٨ - تحول ، مثل : تحول القطن نسيجا ، وتحول النسيج ثوبا رائعا.

٩ - غدا : مثل غدا العمل الحرّ مرموقا. وقول الشاعر :

إذا غدا ملكك باللهم مشتغلا

فاحكم على ملكه بالويل والحرب (١)

١٠ - راح : مثل : راح المرء مقذرا بما يحسنه.

١١ - جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجتك؟ فقد ورد هذا الأسلوب فى الأساليب الصحيحه المأثوره بنصب كلمه : «حاجه» ، ومعناه

: ما صارت حاجتك؟ والمراد : أى حاجه صارت حاجتك؟ وإنما نصبت كلمه «حاجه» لأنها خبر «جاء» التى بمعنى : صار ،

واسمها ضمير يعود على «ما» الاستفهاميه التى تعرب مبتدأ مبنيه على السكون فى محل رفع ، والجمله من «جاء ومعموليه» فى

محل رفع خبرها (٢).

١- الخراب والنهب.

٢- ويصح القياس على هذا الأسلوب فيقال : ما جاءت رسالتك - ما جاءت سفارتك ومفاوضتك ... من غير التقييد بكلمه «حاجه» ؛ فيصح إحلال كلمه أخرى محلها على حسب المعنى ، كما يجوز ضبط «حاجه» ونظائرها بالرفع فتكون اسم «جاء» و «ما» الاستفهاميه خبرها ، مقدما في محل نصب. والمعنى أى شىء صارت إليه حاجتك.

وقد سبق بيان الأفعال الأخرى الناسحة التي يكثر استعمالها بمعنى : «صار» وبشروطها (وهي : كان - ظل - أصبح - أضحى - أمسى).

ليس : تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها في الزمن الحالّي (١) نحو : ليس القطار مقبلا. فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن. ولا تكون للنفي في الزمن الحالّي إلا عند الإطلاق ، أي : عند عدم وجود قرينه تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي ، أو في المستقبل : فإن وجدت قرينه تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافرا أمس ، أو : ليس سافر (٢) الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلًا ... (٣) فوجود كلمه : «أمس» ، أو. وجود الفعل الماضي (٤) بعدها ، أو قبلها - دليل على أن النفي للماضي ... أما في نحو : ليس الغريب مسافرا غدا ، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : (أَلَا-يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ،) فيكون النفي متجها للمستقبل ؛ لوجود قرينه لفظيه في المثال ؛ وهي كلمه : «غد» الداله عليه ولوجود قرينه عقليه في الآيه تدل عليه أيضا ، هي : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن. وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفيًا مجردا من الزمن ؛ كقول العرب : ليس لكذوب مروءه ، ولا لحسود راحه ، ولا لسيئ الخلق سؤدد.

ص: ٥٠٦

١- الحال ، هو زمن الكلام. وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيرا - وقد تكون لنفي الزمن الماضي أو المستقبل بقرينه - فإنها عند الإعراب تعرب فعلا ماضيا في كل أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن.

٢- هذا الأسلوب غير شائع في الكلام القديم ، فلا داعي لمحاكاته ، والفعل والفاعل فيه ، في محل نصب خبر «ليس» ، واسمها ضمير الشأن محذوف - وقد سبق هذا عند الكلام على ضمير الشأن ؛ ص ٢٣٠ - وقلنا الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره مما يقع فيه فعل بعد «ليس» مباشرة أن تكون هي حرف نفى مهمل (أي لا يعمل ؛ فليس له اسم ، ولا خبر) وهذا الإعراب أيسر وأنسب لمثل هذه الصيغه ؛ لأن وقوع الفعل تاليا للفعل الذي من نوعه قليل في الكلام الفصيح إذا كان التالي لغير توكيد لفظي. وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغه تميم التي تهملها في كل الأحوال ، وبلغتهم : «ليس الطيب إلا المسك». ولكن لا يحسن الأخذ اليوم برأى تميم ، إلا في الصورة التي أشرنا إليها. ويرى القرطبي : (في مقدمه تفسيره في باب الرد على من طعن في القرآن ، ص ٧٠) أن التركيب السابق ضعيف ؛ لأن «ليس» لا تنفي الماضي ، والوارد منه هو قولهم : «أليس قد خلق الله مثلهم» ، بدخولها على الماضي المقرون بقد ، و «قد» تقربه من الحال.

٣- «ليس في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء ، كما سيجيء في باب ج ٢.

٤- ويفهم من هذا صحه وقوع الفعل الماضي في خبرها. ولكنه قليل - كما سلف في رقم ٢ - ويستحسن أن يكون هذا الماضي مقرونا لتقربه من الحال ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧ ، أما الاعتراض. بأن : «ليس» لنفي الزمن الحالّي ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض - فقد أجاب «النحاه» عنه بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيده بزمان ، أما المقيده به فنفيها على حسب القيد.

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١- هي الشروط العامه.

٢- لا تستعمل تامه.

٣- لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح (١).

٤- يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكره عامه ؛ نحو : ليس أحد. أى : ليس احد موجودا ، أو نحو ذلك .... ويجوز جره بالباء الزائده ، بشرط ألا تكون أداه استثناء (٢) ؛ وبشرط ألا ينتقض النفي بإلا ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبه. وقول الشاعر :

وليس بمغن في الموده شافع

إذا لم يكن بين الضلوع شفيح

فإن نقض النفي بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائده ؛ فلا يجوز ليس الغنى إلا بغنى النفس ... (٣)

٥- لا يصح وقوع «إن» الزائده بعدها (٤) ...

وبقى من أحكام «ليس» حكم يتعلق بخبرها المنفي ، سيجىء الكلام عليه مع بقيه الأخبار المنفيه (٥) ...

ص: ٥٠٧

١- راجع مواضع تقدم الخبر هنا في ص ٥١٥.

٢- لأنها لو كانت أداه استثناء لكانت بمعنى : «إلا» ، والمقترن «بإلا» لا يزداد في أوله «الباء» - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ٥٥٠ ، ومثلها «لا يكون» الاستثنائية.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ حيث الكلام على الناسخ (مثل : ليس) الذي يحتاج إلى خبر منصوب فيستغنى عنه بمرفوع.

٤- راجع الصبان ، والهمع - أول باب «ما» الحجازيه.

٥- ص ٥٣٤.

(١) أشرنا فيما سبق (١) إلى أنه يجوز في خبر «ليس» ما جاز في خبر «كان» الماضيه والمضارع المسبوقه بالنفى ، من اقترانه بالواو حين يكون جمله موجه (٢) ، بسبب اقترانها بكلمه : «إلا» ؛ كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما

قابله عين البصير اعتبار

وتسمى هذه الواو : خ خ الواو الداخلة على خبر الناسخ كما - عرفنا.

ونقول هنا ما قلناه في «كان» : من أن الأحسن العدول عن زيادتها ، برغم أن وجودها جائز ؛ حرصا على دقه التعبير ، وبعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التى للحال أو لغيره ... فلكل واحد موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاه الأقدمين من تأويل للنصوص المشتمله عليها ، وتكلف لا داعى له.

(ب) لا تقع «إن» الزائده بعد «ليس» (٣) - كما أشرنا فى الصفحه السالفه - فلا يصح أن يقال : ليس إن الكذوب محترما ، مع أنه يجوز زيادتها بعد «ما» النافيه المهمله التى معناها معنى «ليس» ، مثل : ما إن الضعف محمود. أما وقوعها بعد «ما» الحجازيه فيبطل عملها (٤).

(ح) قد يقع بعد خبر «ليس» و «ما» معطوف مشتق ، له أحكام مختلفه تجىء فى «ب» من ص ٥٥٤.

ص : ٥٠٨

١- فى ص ٥٠٠. ويجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٦.

٢- لأن «ليس» تفيد النفى ، والاستثناء ينقض النفى.

٣- صرح بهذا الصبان وصاحب «الهمع» فى أول باب : «ما» الحجازيه.

٤- كما سيجىء فى ص ٥٣٧.

زال : تدل بذاتها وصيغتها على النفي ، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن تحتاج في هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه (وهو النهي والدعاء) انقلب معناها للإثبات (١) ؛ مثل : ما زال العدو ناقما. أى : بقى واستمر ناقما. وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافا مستمرا لا ينقطع ، أو مستمرا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى. فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيفا بعباده - ما زال الفيل كبير الأذنين ... ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفا. لا يزال الخطيب متكلما.

ومثالها مع النهى : لا تزال (٢) بعيدا عن الطغيان. ومع الدعاء (وأدواته هنا : «لا» ، أو : «لن») لا زال الخير منهدا عليك فى قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكاييد ... ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب ...

ولا تستعمل زال تامه (٣) ... ويشبهها فى الدلالة على النفي بذاتها ، وصيغتها ، وفى اشتراط أداه نفي قبلها ، أو شبهه للعمل - أخوات لها فى هذا ، هى : (فتى - برح - انفك (٤) وسيأتى الكلام على الثلاثه).

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامه.

ص : ٥٠٩

١- لأن نفي النفي إثبات. والنهي والدعاء يتضمنان فى المعنى نفيًا ؛ لأن المطلوب بهما ترك شىء ؛ وهذا الترك نفي .  
٢- فى هذا المثال وأشباهه تكون «لا» ناهيه مع تضمنها معنى النفي - كما سبق فى رقم ١ - وهى لا تدخل إلا على المضارع دائما ، فإذا كان المضارع بعدها فعلا ناسخا من هذه الأربعة (زال - فتى - برح - انفك) كان متضمنا للنفي مع تضمنها للنهي ؛ فيصير المعنى فى المثال : أنهاك عن عدم البعد عن الطغيان. أى : أنهاك عن الطغيان. ومثلها «لن» التى للدعاء فإنها خاصه بالمضارع. بخلاف «لا» الدعائيه ؛ فإنها تدخل على الماضى والمضارع.

٣- انظر رقم ٧ من هامش ص ٥١٤ حيث الكلام على مبتدا ناسخ (مثل : زائل) لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدا وصفًا ناسخا يعمل : لأن اسم الناسخ يبنى عن خبر المبتدا ...

٤- ومثلها : (وإن كان قليل الاستعمال) «ونى» ، و «رام» التى مضارع «يريم» وكلاهما بمعنى : «زال» الناسخه. ومن شواهد استعمالها : لا يبنى الحب شيمه ، الحب ما دام ؛ فلا تحسبته ذا ارعواء وقوله : إذا رمت ممتن لا يريم ممتما سلوا فقد أبعدت من رومك المرمى



٢ - أن يسبقها نفى (١) أو نهى أو دعاء ؛ كالأمثله التي سبقت. ولا فرق في النفي بين أن يكون ظاهرا ؛ مثل : لا زال الغنى ثمره الجدد ، وأن يكون مقدرًا لا يظهر في الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : تالله يزال الشحيح محروما متعه الحياه حتى يموت. أى : تالله لا- يزال. وحذف النفي قياسى بشرط أن يكون بالحرف : «لا» وأن يكون الفعل مضارعا فى جواب قسم (٢).

٣ - ألا يكون خبرها جمله فعلية ماضويه ؛ فلا يصح : ما زال المسافر غاب : لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده - كما سبق - أولا ينقطع. والخبر إذا وقع جمله فعلية ماضويه كان منافيا هذا ، ومعارضاً له : لدلالته على الماضى وحده دون اتصال بالحال أو المستقبل (٣).

٤ - ألا يقع خبرها بعد : «إلا» ؛ فلا يصح ما زال النجم إلا بعيدا : لأن النفي نقض وزال بسبب : «إلا».

٥ - أن يكون مضارعها هو : «يزال» التي ليس لها مصدر مستعمل. أما : «زال» التي مضارعها : «يزيل» ومصدرها «زيل» - فليست من الأفعال الناسخه ، وإنما هى فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : ميز وفصل. تقول «زال» التاجر بضاعته زيلا : أى : ميّزها وفصلها من غيرها. وكذلك : «زال»

ص: ٥١٠

١- سواء أكان النفي بالحرف مثل «ما» أم بفعل موضوع للنفي ، مثل «ليس» ؛ تقول : ليس ينفك العزيز مكرما ، أو بفعل طارئ عليه النفي ؛ مثل : «قلما» ؛ فى نحو : قلما يبرح الأنبياء لوامر الله. فكلمه : «قلما» هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى «ما» النافية ، لوجود قرينه أدل على ذلك ؛ هى : أن الأنبياء لا- تبرح مطلقا ؛ إذ لا- يصح أن يقال : إنها قد تترك أوامر الله تبعض الأحيان. أو بفعل يتضمن معنى النفي ويستلزمه ؛ كالفعل ؛ «أبى» ؛ بمعنى : امتنع وكره ، مثل آبيت أزال أستغفر الله ؛ لأن معنى : «آبيت» لم أفعل ، أو باسم مثل : غير ، فى نحو : غير منفك العالم أسير علمه.

٢- يصح أن تحذف أداه النفي قبل «زال» وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ؛ لأن العرب تحذف أحيانا «لا» النافية فى جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها فى المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجب ، مأمون. إذ لو كان الجواب غير منفى فى المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا ؛ جريا على الأغلب والأقوى فى جواب القسم. ومن أمثله حذف «لا» قوله تعالى : (تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ ...) أى : لا تفتأ. جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى - ص ٥٠ - فى بيت لىلى الأخيلىه ترثى توبه ، وصدرة : «أقسمت أبكى بعد توبه هالكا ...» ما نصه : «(تريد : لا أبكى بعد توبه هالكا ...)» والعرب تضم «لا» النافية فى جواب القسم مع ملاحظتها فى المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ؛ كقولك : والله الأخرجن. قال الله عز وجل : (تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ ..) أى : لا تفتأ تذكر يوسف» اه.

٣- راجع ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧.

التي مضارعها: «يزول» ومصدرها: «الزوال» فإنها ليست من النواسخ؛ وإنما هي فعل لازم، معناه: هلك وفنى... مثل: زال سلطان الطغاه زوالاً؛ بمعنى: هلك وفنى هلاكاً، وفناء. وقد يكون معناها: انتقل من مكانه، مثل: زال الحجر؛ أى: انتقل من موضعه...

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفيه عامه (١).

فتى: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها، أى: فى معناها، وفى شروطها. إلا الأخير؛ - لاختلاف المضارع فيهما وإلا وقوع «فتى» تامه فى بعض الأساليب - دون زال - ومنها: فتى الصانع عن شىء. بمعنى: نسيه.

برح: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها، أى: فى معناها، وفى شروطها. إلا الأخير؛ لاختلاف المضارع فيهما؛ وإلا وقوع «برح» تامه؛ مثل قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ... )، أى: لا أذهب، ولا أنتقل.

انفك: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها إلا فى الشرط الأخير؛ لاختلاف المضارع فيها. وإلا استعمال: «انفك» تامه. بمعنى: انفصل؛ مثل: فككت حلقات السلسله فانفكت، أى: انفصلت...

دام: تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مده محدد؛ هى مده ثبوت معنى خبرها لاسمها؛ نحو: يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً؛ ويضر ما دام المرء ممتلئاً. ففائده الأكل تدوم بدوام وقت معين، محدد، هو: وقت جوع المرء. والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين، محدود، هو: وقت الامتلاء، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام.

شروط إعمالها:

١ - يشترط فيها الشروط العامه.

٢ - أن تكون بلفظ الماضى (٢) - فى رأى الأرجح - وقبلها ما المصدريه الظرفيه (٣). وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال، وحذف الألف

ص: ٥١١

١- ص ٥٣٤.

٢- تبعاً للرأى الأرجح، كما سيتضح فى رقم ١ من هامش الصفحه التاليه.

٣- هى التى تؤول مع ما بعدها بمصدر، مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى: «مده» أو وقت - - أو زمن، او نحو هذا من كل ما يدل على الزمان، ويكون هذا المصدر المؤول معمولاً للمضارع الذى قبلها؛ مثل: أشار كك ما دمت أميناً. وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول، فى الموصول الحرفى (ص ٣٧٣) ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة: أشار كك مده ما دمت أميناً، فكلمه «مده» ظرف زمان مضاف. وكلمه «ما» مصدرية تسبك مع الجملة التاليه لها بمصدر؛ تقديره «دوامك». وهذا

المصدر المؤول هو المضاف إليه. ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه ، وهو : «ما» مع الجملة التي تليها ، وصار هذا المضاف إليه منصوبا على الظرفية ؛ لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف في مثل. قابلتك غروب الشمس ؛ أى : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوبا. فإن تقدم على «دام» «ما» المصدرية فقط كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقى واستمر. نحو : يسرنى ما دمت ، أى : دوامك. ومثله : يسرنى ما دمت شجاعا ، أى : يسرنى دوامك شجاعا. ولا يصح أن تكون «ما» مصدرية ظرفية في هذا المثال ؛ فليس المراد يسرنى المده ، وإنما المراد : يسرنى الدوام ، وفرق كبير بين الاثنين : لأن الذى يسر هو الدوام ، لا المده ... وكذلك إن سبقتها «ما» النافية كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقى واستمر طويلا. نحو : ما دام الضيف. أى : لم يبق ولم يستمر. وكذلك إن لم تسبق مطلقا بلفظه «ما» النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحا (صحيحا حال منصوبه ، وليست خيرا). ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل «دام» قد يكون ناقصا أو غير ناقص مع تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاما لا يعمل كما فى قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ، \*) فالمعول عليه فى الحكم بالنقصان أو عدمه هو السياق والقرينه. واشترط «ما» المصدرية الظرفية إنما هو لصحة العمل لا لوجوب العمل ؛ بمعنى أنها لا يمكن أن تعمل بغير أن يتحقق الشرط. لكن وجود الشرط لا يستلزم حتما أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط ؛ كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين. لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو نائمة ، أو محتجبه عن الإبصار لسبب ..

٣ - أن يسبقهما معا كلام متصل به اتصالا معنويا ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية (١).

٤ - ألا- يكون خبرها جملة فعلية ماضويه ؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضويه تفيد انقطاعه فيقع التنافي (٢).

٥ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية لا يسبقها شيء من صلتها التي تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين «ما» فجائز.

ص: ٥١٢

١- هذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل في ص ١١٤ من الجزء السابع حيث قال : (أما : «دام» فلا- تستعمل إلا بلفظ الماضى ؛ كما كانت «ليس» كذلك ، ولا- يتقدمها إلا- فعل مضارع ؛ نحو : لا أكلمك ما دام زيد قائما) اه. أما قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) فلهم فيه كلام يخرجهم عما نحن فيه - ويمد أشرنا لهذا الشرط فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧٢. واشتراط مضيها هو الأرجح - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاه ، محتجا بأن لها مضارعا ناسخا هو : «يدوم» ولها مصدر ناسخ كذلك. (راجع الصبان فى هذا الموضوع). وهذا الرأى ضعيف مردود ، لقيامه على فهم نظرى محض لا تؤيده الشواهد والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقت «ما» المصدرية.

٢- راجع ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧.

ومما سبق نعلم أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصه وتامه إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ وهى : فتى - زال - ليس - كما نعلم أن كل فعل ناقص (ناسخ) لا يعمل إلا بشروط مفضّله ؛ فلا يكفى الاقتصار على ما يذكره كثير من النحاه من تقسيم هذه الأفعال الناسخه ثلاثة أقسام مجمله ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط أولا يلزم ، حيث يقولون :

(أ) قسم يعمل بدون شرط وهو ثمانية أفعال :

كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .

(ب) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي ، وهو أربعة أفعال : زال - برح - فتى - انفك .

(ح) قسم يعمل بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية وهو فعل واحد : «دام» ... لأن هذا التقسيم غير سلم ، لاعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطا هامة لا يصح إهمالها. وقد عرفنا تفصيلها (1).

بقى أن نعود إلى مسأله أشرنا إليها من قبل ؛ هى : أن النسخ ليس مقصورا على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون معها من مشتقات إن وجدت ؛ فتعمل بالشروط التى للماضى .

وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخه ثلاثة أقسام :

(أ) قسم جامد ، أى : لا يتصرف مطلقا ، ولا يوجد منه غير الماضى ،

ص: ٥١٣

١- ويشير ابن مالك إلى عمل «كان» بقوله : ترفع كان المبتدا اسما والخير تنصبه ؛ ككان سيّدا عمر أى : كان عمر سيّدا ، ويذكر أخواتها بقوله : ككان : ظلّ ، بات ، أضحى ، أصبحا أمسى ، و صار ، ليس ، زال ، برحا فتى ، وانفكّ ، وهذى الأربعة لشبه نفي ، أو لنفى متبعه أى : أن الأربعة الأخيره فى الترتيب تتبع نفيا أو شبه نفي ، ومعنى تتبعه : تليه وتجيء بعده ؛ (فلا بد أن نتبعها النفي ، أى : نذكرها بعده) ثم قال : ومثل كان : «دام» مسبوقا بما كأعط - ما دمت مصيبا درهما أى : أن الفعل : «دام» فى العمل مثل «كان» فى عملها بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، ولم يذكر أنها «مصدرية ظرفية» لضيق الوزن الشعري ؛ فاكتفى بمثال يحويها ؛ وهو : أعط درهما - - ما دمت مصيبا ، أى : مده دوامك مصيبا الدرهم ، أو مصيبا المحتاج .

وهو فعلان : «ليس بالاتفاق ، و «دام» (١) في أشهرها الآراء.

(ب) قسم يتصرف تصرفا شبه كامل ؛ فله الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقى المشتقات ؛ فإنها لم ترد فى استعمال الفصحاء. ؛ وهو سبعة : (كان - أصبح - أضحى - أمسى - بات - ظل - صار) فمن أمثله «كان» للماضى : كان الوفاء شيمه الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنوان صاحبه ، وللأمر : كونوا أنصار الله. وللمصدر قول العرب : كونك شريفا مع الفقر خير من كونك دينيا مع الغنى. وقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير

ولاسم الفاعل :

وما كل - من يبدى البشاشه كائنا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وهكذا. وبقية الأفعال السبعة مثل «كان» فى هذا التصرف الشبيه بالكامل والذى يسمونه أحيانا : «الكامل نسيئا».

(ح) قسم يتصرف تصرفا ناقصا ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنفى ، أو شبهه. (أى : زال - برح - فتى - انفك) فهذه الأربعة ليس لها إلا- الماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطار مورد الأنهار. ولا تزال الأنهار عماد الحياة. وليس النيل زائلا (٢) عماد الزراعة فى بلادنا (٣).

ص: ٥١٤

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١٢.

٢- لو قلنا : ما زائل النيل عماد الزراعة فى بلادنا - فأين خبر المبتدأ الذى هو كلمه «زائل»؟ أكون خبره الاسم والخبر معا أم أحدهما؟ الراجع - عند الصبان - أن خبره هو اسمه فقط ؛ فتكون كلمه «النيل» اسم «زائل» وفى الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ. ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتمم الفائده الأساسيه ، لأن عدم إتمامه الفائده ناشىء من أمر عرضى هو نقصان المبتدأ. (راجع الصبان فى هذا الباب عند بيت ابن مالك : «وغير ماض مثله قد عملا...») فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستغنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذى يستحقه باعتباره خبر الناسخ. وقد أشرنا لهذه الصوره فى رقم ٣ من هامش ص ٥٠٩.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا أى : أن الفعل غير الماضى إن وجد واستعمل من الماضى فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضى يشمل المضارع والأمر وكذا يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى. هذا الأصل وأنه لا- يصح فى كلمه : «مثل» النصب على أنها حال من من فاعل : «عمل» إلا للضرورة ، أو رأى ضعيف ، لما يترتب

على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف : «قد» وهو ممنوع في القول الأصح كما سبق في رقم ٤ هامش ص ٤٩ نقلا  
عن الخضرى.

## المسألة ٤٣: حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير

### إشاره

الترتيب - فى هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله (١). أما الخبر فإن كان جملة خاليه من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه ؛ ذلك لأن تقدمه - فى هذه الصوره - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمه ، غير معروف فى الكلام العربى الفصيح (٢).

ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتمله على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذى فى الجملة الفعلية : «توسعه» من قول أعرابى ينصح صديقه : «دع ما يسبق إلى القلوب إنكاره ، وإن كان عندك - اعتذاره (٣) فليس من حكى عنك نكرا (٤) توسعه فيك عذرا (٥)».

وأما الخبر الذى ليس جملة (وهو المفرد وشبه الجملة) فله ست حالات :

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم ، وذلك :

١ - حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر (٦) نحو : كان شريكى أخى - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر. والفرق بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر.

٢ - حين يكون الخبر واقعا فيه الحصر ؛ كأن يكون مقرونا بإلا المسبوقة بالنفى ؛ نحو : ما كان التاريخ إلا هاديا. أو «بإنما» ؛ مثل : إنما كان التاريخ

ص: ٥١٥

١- كما أشرنا فى ص ٤٩٦.

٢- هذا كلامهم. وبالرغم من أنه غير معروف فى الكلام المأثور ، يجيز بعض النحاه تقديمه المبتدأ. لكن القياس غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربى لم يرد به تقدم الخبر الجملة. قياسا على خبر

٣- العذر لفعله.

٤- أمرا مستقبجا.

٥- تزيده ما يقنعه ويرضيه.

٦- بأن يكونا معرفتين معا أو نكرتين معا ... على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص (٤٤٨).



هاديا ؛ لأن المحصور فيه : «يالاً» يجب اتصاله بها متأخرا عنها ، والمحصور فيه : «يانما» يجب تأخيره. فلو تقدم المتأخر في صورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر.

الثانيه : وجوب التقدم على الاسم فقط ، (فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ) وذلك حين يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة ؛ مثل يعجبني أن يكون للعمل أهله (١) فلا يصح : (يعجبني أن يكون أهله للعمل) ؛ لما في هذا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وهو ممنوع في مثل هذا.

الثالثه : وجوب التقدم على العامل الناسخ وذلك حين يكون الخبر اسما واجب الصداره ؛ كأسماء الاستفهام و «كم» الخبرية ... نحو : أين كان الغائب؟ وقول الشاعر :

وقد كان ذكرى (٢) للفراق

يروعني

فكيف أكون اليوم؟ وهو يقين

وكم مره كانت زياره المعالم المشهوره!! ويشترط في هذه الحاله ألا يكون العامل الناسخ مسبوqa بشيء آخر له الصّداره مثل : «ما» النافيه ... لأن الخبر الذى له الصداره لا يدخل على ماله الصداره (٣) ، فلا- يصح : أين ما كان الغائب؟ ولا : أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ «ليس» ؛ لأنّ خبرها لا يجوز أن يسبقها فى الرأى الأرجح (٤).

ص: ٥١٦

١- هذا المثال هو الذى يوضح الحاله الثانيه توضيحا دقيقا ؛ لوجود «أن» المصدريه فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقديم شيء عليها من جملتها التى تليها ، كما تمنع تقديم شيء يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتنصبه ؛ فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيره عن الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميرا يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فتقديمه ممنوع ، وتأخيره ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ. أما أمثله النحاه من نحو : كان غلام هند بعلاها) فلا يوجب الاقتصار على توسط الخبر : (غلام) بين الاسم والعامل الناسخ لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف. فأمثلتهم المشار إليها لا تصلح للتوسط الواجب وحده

٢- تذكرى.

٣- لكيلا- يجتمع شيان لكل منهما الصداره ؛ فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر. و «ما» النافيه من الأدوات التى لها الصداره - كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٧ - ؛ فلا- يحوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها. وكذا كل ماله الصداره كالاستفهام ؛ وأسماء الشرط ؛ وغيرهما. هذا ما يقوله النحاه. ولكن السبب الحقيقى هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصداره. (راجع رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه)

٤- كما أشرنا فى ص ٥٠٧ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥١٩ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجوز تقديم خبرها عليها بالاتفاق.

ومثلها : «لا يكون» النسخه الاستثنائية.

الرابعه : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معا ؛ وذلك حين يكون العامل مسبوqa بأداه لها الصداره ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثله : الاستفهام «بهل» فى : هل أصبح المريض صحيحا؟ فيجب تأخره كهذا المثال ، أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحا المريض .

الخامسه : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما ، وذلك :

١ - حين يكون الاسم مضافا لضمير يعود على شىء متصل بالخبر ؛ فمثال التوسط : أمسى (فى البستان) حارسه ، وبات (مع الحارس) أخوه (١). ومثال التقدم عليهما (٢) : فى البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه . فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذى فى الاسم على شىء متأخر لفظا ورتبه ، وهو لا يجوز هنا .

٢ - حين يكون الاسم واقعا فيه الحصر كأن يكون مقرونا بإلا المسبوقة بالنفى ؛ فمثال التوسط ؛ ما كان حاضرا إلا على ، ومثال التقدم على العامل ما حاضرا (٣) كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر .

السادسه : جواز الأمور الثلاثه (التأخر ، والتقدم على العامل ، والتوسط بينه وبين الاسم) فى غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب مؤثرا . أو كان مؤثرا الخطيب ، أو مؤثرا كان الخطيب . ومثله : كان خلق المرء سلاحه ، ويجوز : كان

ص : ٥١٧

١- ليس فى هذه الحاله ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا صح توسطه وتقدمه . بخلاف الحاله الثانيه التى سبقت ؛ وهى التى يجب فيها تقدم الاسم على الخبر وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ .

٢- بشرط ألا يكون قبل العامل شىء له الصداره ؛ فإن وجد شىء له الصداره وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصداره ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصداره ، كحاله الاستفهام بهل ؛ فى مثل : هل كان السفر طيبا .

٣- إذا كان العامل مسبوqa «بما» النافيه فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا ؛ لأن لها الصداره . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون «ما» ، أى : يجوز أن يتوسط بينهما كما سبق - فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه - فإن كان الثانى حرفا آخر ، مثل : «لم» أو «لا» أو «لن» أو غيرها جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو مستريحا لم يصبح السهران - منصورا لا يزال الحق - مخلصا لن يكون الكذاب . متقنا لن يكون المهمل .

سلاحه خلق المرء (1)، كما يجوز : سلاحه كان خلق المرء.

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة :

١ - وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معا.

٢ - وجوب تقديمه عليهما معا.

٣ - وجوب توسطه بينهما.

٤ - وجوب تقديمه على العامل الناسخ أو التوسط بينه وبين الاسم.

٥ - وجوب توسطه ، أو تأخره.

٦ - جواز تأخره ، أو تقدمه ، أو توسطه.

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفى ، أو شبهه ، وإلا «دام» التي يشترط لإعمالها أن يسبقها «ما» المصدرية الظرفية ، وإلا «ليس» كما سبقت الإشارة إليها. فهذه ثلاثة أشياء لكل واحد منها صور ممنوعه ، وإليك البيان.

فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفى أو شبهه فتتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حاله واحده هي وجود النافي «ما» ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن «ما» النافية لها الصدارة كما سبق (٢) ؛ فلا يصح : متكلما ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : «ما» فيصح : ما متكلما زال محمود. كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى ؛ (مثل . لا ، ولم ، ولن ... ) أما بقيه الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشان هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفى أو شبهه ، كشأن غيرها.

وأما «دام» فتتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حاله واحده لا تجوز ؛ وهي تقدم الخبر عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية ، ففي مثل : «سأبقى في

ص : ٥١٨

١- والضمير هنا عائد على متأخر لفظا فقط. دون رتبة ، لأنه عائد على : «خلق» الذي هو اسم : «كان» والاسم متقدم على الخبر في الرتبة.

٢- في رقم ٣ من هامش ص ٥١٧ ومثلها : «إن» في أرجح الآراء. ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي : «ما» و «إن» عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفى أو شبهه ، مثل . زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك ، مثل : «كان» المسبوقه بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءه بأحدهما فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما.

البيت ما دام المطر منهما) لا- يصح أن يقال : (سأبقى في البيت منهما ما دام المطر) ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها (وهي الجملة التي تقع صلة لها) لكن يجوز أن يتقدم الخبر على «دام» وحدها فيتوسط بينها وبين «ما» المذكوره (1) ؛ ففي المثال السابق يصح أن نقول : سأبقى في البيت ما منهما ما دام المطر. وفي مثل ؛ اقرأ في الكتاب ما دامت النفس راغبه ؛ لا يصح أن نقول : اقرأ في الكتاب راغبه ما دامت النفس ، ويصح أن نقول ، اقرأ في الكتاب ما راغبه دامت النفس ... وهكذا (2).

وأما «ليس» فتنتطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضا (3) إلا حاله واحده وقع فيها الخلاف بين النحاه وهي الحاله التي يتقدم فيها الخبر عليها ؛ ففريق منع ، وفريق أجاز (4) والاقتصار على المنع أولى.

ص: ٥١٩

١- في ص ٣٧٠ وفي رقم ١ من هامش ص ٥١٥ و... أنه لا- يجوز الفصل بالخبر - أو غيره - بين أن المصدرية والفعل الذي تنصبه ؛ في حين يجوز الفصل به بين «ما المصدرية الظرفية» والفعل الذي دخلت عليه ؛ (طبقا لما سلف في ٣٤١) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر. هذا وبينهما فرق من جهة أخرى : فأن المصدرية تنصب المضارع ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بالخبر أو غيره ، محاكاة للوارد الفصيح من كلام العرب وما المصدرية لا تنصبه إن دخلت عليه ؛ فيجوز الفصل بينهما بالخبر.

٢- إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر كذاك سبق خبر : «ما» الثانيه فجئ بها متلوّه لا تاليه يريد : أن جميع النواسخ السابقه يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه. ولم يذكر شروط ذلك ، ولا تفصيله. ثم قال : إن كل النحاه حظر (أى : منع) سبق خبر «دام» عليها ، ولم يبين أهدا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون «ما» المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه عليها معا؟ وقد أسلفنا أن الممنوع هو تقديمه عليهما معا. أما توسطه بينهما فليس بممنوع. ثم قال : كذلك منع كل النحاه سبق الخبر وتقدمه على «ما» الثانيه ؛ لأن لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يسبقها شيء منها. ويجب أن تكون متلوّه ؛ أى : سابقه ، يتلوها غيرها ، ويجيء بعدها. ولا يصح أن تكون تاليه غيرها ، ولا أن تجيء بعده.

٣- بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يجز تقديم خبرها عليها اتفاقا. ومثلها : «لا يكون» الناسخه الاستثنائية. - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٦.

٤- حجه الفريق الأولى أنه لم يرد على ألسنه العرب التقديم ؛ فلا يسوغ لنا مخالفتهم. وحجه الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). فكلمه «يوم» ظرف للخبر : «مصروفا» فهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على «ليس» ؛ فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر!! وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربى لم يرد به تقديم. - - ويقول ابن مالك فى منع تقدم خبر «ليس» ، وأن المنع هو المختار ، وفى تعريف الفعل التام (أى : الذى ليس بناسخ) وفى بيان الأفعال التامه. ومنع سبق خبر «ليس» اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفى وما سواه ناقص ، والنقص فى «فتىء» ، «ليس» ، «زال» ، دائما قفى اصطفى : اختيار ... أى : أن المختار منع تقديم خبر «ليس» عليها. وأن الفعل التام هو : الذى يكتفى بمرفوعه ، والناقص هو : الذى لا- يكتفى بمرفوعه. وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامه وناقصه إلا- ثلاثه ليس ، فتىء ، زال ؛ فإن النقص فيها لازما قفى ، أى : تبعها ، ولازمها ، ولا يتركها وقد سبق التفصيل. (هذا

وكلمه : «ليس» الأولى مقصود لفظها ، وهي مفعول به للمصدر : «سبق» وهذا المصدر مضاف لفاعله : خبر).



(١) عرفنا مما تقدم حكم الخبر المفرد وشبه الجملة ، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أو توسطه بينه وبين اسمه ، أو تأخره عنهما ، وبقي للموضوع بقيه تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ؛ وهى أن الخبر يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسما ظاهرا ؛ ففى مثل : «كان الرجل نبيلًا مقصده» و «بات المغنى ساحرا صوته» لا يصح : «نبيلًا- كان الرجل مقصده» - ولا ساحرا بات المغنى صوته (١) ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر وحده دون معموله المرفوع - كما قلنا - فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز ؛ فيصح : «نبيلًا مقصده كان الرجل». «ساحرا صوته بات المغنى» فإن كان معمول الخبر منصوبا نحو : «أضحى الرجل راكبا الطياره» جاز تقديم الخبر وحده على العامل الناسخ لكن مع قبح (٢). نحو : الطياره أضحى الرجل راكبا.

وإن كان المعمول ظرفا أو جازًا مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح ، ففى مثل ؛ ظل الفتى عاملا يوما ، وأمسى قرير العين فى بيته - يقال : يوما ظل الفتى عاملا ، وفى بيته أمسى قرير العين.

(ب) يتصل بمسأله تقديم معمول الخبر مسأله توسط هذا المعمول بين الناسخ واسمه ، ففى مثل : كان القادم راكبا سياره : وكان المسافر راكبا سفينه ... نعرب كلمه : «سياره» وكلمه : «سفينه» - وأمثالهما - مفعولا به لخبر : «كان» فكل واحده منهما معموله لذلك الخبر ، وليست معموله للفعل «كان». فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؛ فنقول : كان سياره القادم راكبا؟ وكان سفينه المسافر راكبا؟ لا يجوز ذلك ، لأنه مخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربيه فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقه ترتيب

ص: ٥٢١

١- لأن المأثور من الفصيح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبى عنهما.

٢- لقله شيوعه فى الأساليب الفصيحه القديمه.



كلماتها. وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشره معمول لغيره (١)، مثل: أقبل القطار يحمل الركاب ، نعرب كلمه : «الركاب» مفعولا- به للفعل : «يحمل» وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهي وثيقه الصله به ، وليست أجنبيه منه ، فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : «أقبل» لأنها أجنبيه عنه ؛ فلو قلنا : أقبل الركاب القطار يحمل - لكان هذا الأسلوب بعيدا عن الصواب ؛ مخالفته النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ؛ وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعده العامه التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : «أنه لا- يجوز أن يلى العامل - مباشره - معمول لعامل آخر». أو : «لا يصح أن يلى العامل - مباشره - معمول أجنبي عنه».

ولا- فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولا- لخبر «كان» ، أو لغيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا- بين أن يكون المعمول مفعولا أو غير مفعول ... إلا الظرف والجار مع مجروره ، فإنه يجوز أن يلى عاملا آخر غير عامله. والقاعده - كما أسلفنا - لا تختص بعامل ، ولا تقتصر على معمول ، وهى مستمده من الأساليب الكثيره الفصيحه وعلى أساسها بنى الحكم السابق.

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر كالأمثله السابقه ، أو تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالب قارئ الكتاب ، لا يصح أن يقال : كان الكتاب الطالب قارئا. أما لو تقدم معا وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمساييرته الأساليب الفصيحه المأثوره (٢) فيصح أن نقول : كان قارئ الكتاب الطالب.

غير أن هناك حاله واحده يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أو مع الخبر ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ؛ هى - كما سبق - : أن يكون المعمول شبه جملة (أى : ظرفا ، أو : جارا مع مجروره) ، نحو : بات الطير نائما على الأشجار ؛ وأصبح الطلّ مترا كما فوق الغصون ، فيصح أن يقال :

ص: ٥٢٢

١- وبناء على هذه القاعده العامه لا يصح فى باب : «كان» وأخواتها أن يتوسط بين العامل (الناسخ) واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة. وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشره ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين الناسخ واسمه المرفوع.

٢- وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغيه. كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامه لتقديم خبر الناسخ ، وقد اوضحناها فى ص ٥١٥.

بات على الأشجار الطير نائما - وأصبح فوق الغصون الطلّ مترا كما ... وهكذا (١). وقد وردت أمثله قليلة مسموعه تقدم فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولها النحاه بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعده عامه تصونها من مخالفه القاعده السابقيه. والأحسن إغفال ما قالوه ، - إذ لا يرتاح العقل إليه (٢) - والحكم على تلك الأمثله القليله بالشذوذ ؛ فلا يصح القياس عليها.

ص: ٥٢٣

١- وفيما سبق بقول ابن مالك : ولا- يلي العامل معمول الخبر إلّا إذا ظرفا أتى ، أو : حرف جر أى : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشره ؛ لأن هذا التقدّم ممنوع ، إلا فى حاله واحده ، هى : أن يكون معمول ظرفا أو حرف جر مع مجروره ، و (ظرفا أتى - أى : أتى ظرفا ، بمعنى : وقع ووجد). والمراد بحرف جر : أن يكون مع مجروره لأن حرف لجر وحده لا أثر له فى الجملة.

٢- إذا رأوا فى الكلام المسموع أسلوبا مثل : صار - الصحف - المتعلمه تقرأ ، أعربوها بتقديرات مختلفه : أشهرها ما يأتى : «صار» فعل ماض. اسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر فى الفصل. «الصحف» مفعول به للفعل «تقرأ». وبهذا الإعراب لا يكون معمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشره ؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلا بينهما ، كما قلنا. «المتعلمه» مبتدأ مرفوع. «تقرأ» : فعل وفاعل. وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر الناسخ : صار. وفى هذا تكلف ظاهر ، وإضعاف لبناء الجملة. وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب ، أو يرفضوه. أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقه ، ولا محل له اليوم. والأحسن أن نختار رفضه. وفيما سبق يقول ابن مالك : ومضمّر الشأن اسما انو إن وقع موهّم ما استبان أنّه امتنع يريد : آنو ضمير الشأن وقدره بعد الناسخ مباشره ، إن وردت لك بعض أمثله توهمك ، وتخيّل لك أنها التى استبان منعها ؛ أى : ظهر منعها.

«كان» ثلاثه أنواع : تامه ، وناقصه ، وقد عرفناهما - وزائده ، وقعت فى كثير من الأساليب المأثوره بلفظ الماضى ، مع توسطها بين شيئين متلازمين (١) ؛ كالمبتدأ والخبر فى مثل : القطار - كان - قادم. أو الفعل والفاعل فى مثل : لم يتكلم - كان - غيرك ، أو الموصول وصلته فى مثل : أقبل الذى - كان - عرفته ، أو الصفه والموصوف فى مثل : قصدت لزياده صديق - كان - مريض ، أو المعطوف والمعطوف عليه فى مثل : الصديق مخلص فى الشده - كان - والرخاء ، أو حرف الجر ومجروره فى مثل : القلم على - كان - المكتب ، أو بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب (٢) فى مثل : ما - كان - أطيب كلامك ، وما - كان - أكرم فعلك ... وقول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذا

بهذاك ، مجتنباً هوى وعنادا

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلا مع توسطه بين شيئين متلازمين فى مثل ؛ أنت - تكون - رجل نابه الشأن ... غير أن هذه القله لم تدخل فى اعتبار النحاه ؛ فقد اشترطوا للحكم بزياده : «كان» شرطين ؛ أن تكون بصيغه الماضى ، وأن تكون متوسطه بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف.

لكن إذا وقعت : «كان» زائده ، فما معنى زيادتها؟ وكيف نعربها؟ وأقياسيه تلك الزياده ، أم الأمر مقصور فيها على السماع؟

أما معنى زيادتها فأمران ؛ أولهما ؛ أنها غير عامله ، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أو مفعول أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل (٣) ؛ وليست

ص: ٥٢٤

١- أى : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديرا - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما وتوسطها بينهما يقتضى أنها لا تقع فى أول الجمله أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشوا بين متلازمين.

٢- سيجىء فى : «باب التعجب» إشاره لزيادتها - ج ٣ ص ١١٨ م ١٠٨.

٣- يرى بعض النحاه أنها ليست بزائده ، وإنما هى ملغاه فقط. - انظر هامش ص ٦٢ ولا أثر لهذا الخلاف اللفظى فى التسميه ، إذ لا يترتب عليه شىء فى المعنى والصياغه.

معموله لغيرها. وهذا شأن كل فعل زائد.

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها ، ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوه ، وتوكيدا ؛ فليس من شأنها أن تحدث معنى جديدا ، ولا- أن تزيد فى المعنى الموجود شيئا إلا- التقويه. فحين نقول : الوالد عطوف ، فإننا نريد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته : فلو قلنا ؛ والله الوالد عطوف. أو ، إن الولد عطوف ... لم يزد المعنى شيئا ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوه وتمكنا ؛ بسبب القسم ، أو : «إنّ» وأشباههما. ومثل هذا يحصل من زياده «كان» حين نقول : الوالد - - - كان - عطوف. وفرق كبير بين كلمه تنشئ معنى جديدا ، أو تزيد فى المعنى القائم. وكلمه أخرى لا تنشئ معنى جديدا ولا تزيد فى المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته. لهذا تجردت كلمه : «كان» عند زيادتها من الحدث الذى يكون فى الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشيء آخر مطلقا ؛ لأن الذى يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذى له حدث ، ومنه : «كان» التامه أو الناقصه. أما الزائده فمخالفه لهما فى ذلك ؛ فهى مقصوره على نفسها حين تكون بصيغه الماضى.

والراجع أنها تدل على الزمن الماضى إذا كانت بصيغته. ولا سيما إذا توسطت بين «ما» التعجيبه وفعل التعجب ؛ فى مثل : ما - كان - أحسن صنعك. وما - كان - أرقّ حديثك ؛ فإنها فى هذه الصوره تدل على الزمن الماضى (١). إذ المراد أن الحسن والرقه كانا فيما مضى (٢) ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل. ولا لشيء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها.

أما قياسيه استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى

ص: ٥٢٥

١- والسبب هو أن فعل التعجب لا يكون إلا بصيغه الماضى ، ومع أنه بصيغه الماضى لا يدل على زمن المضى ؛ لأنه صار مع التعجب إنشاء لمجرد التعجب ، مسلوب الدلاله على الماضى ، ولا أثر للزمن فيه. فلما دخلت عليه : «كان» بقيت محتفظه بدلالاتها الزمنيه الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقعا فى الماضى دالا عليه وإن سلب بغيرها المضى.

٢- راجع شرح المفصل ج ٧ ص ١٠٥ وقد سبق - فى هامش ص ٦٢ - أن نقلنا كلامه الخاص بزياده «كان».

القائل بقياسيتها في التعجب وحده ، دون غيره من باقي الحالات ؛ منعا للخلط ، وفرارا من سوء الاستعمال (١) ، وهذان عيان يتوقاهما الحريص على لغته ، الخبير بأسرارها.

وقد وردت زياده بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمسى ، في قولهم : الدنيا ما أصبح (٢) أبردها ، وما أمسى - أدفأها. يريدون : ما أبردها وما أدفأها ... والأمر في هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محاله.

ص: ٥٢٦

---

١- وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصرا : وقد تزداد «كان» في حشو ؛ كما كان أصح علم من تقدما يريد بالحشو : التوسط بين شيئين متلازمين.

٢- سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٠٣ وفي رقم ١ من هامش ٥٠٤.

، وهل يقع ذلك في غيرها؟

ليس بين «كان» وأخواتها ما يجوز حذفه وحده ، أو مع أحد معموليه ، أو معموليه معا - إلا : «ليس» «وكان». فأما «ليس» فيجوز حذف خبرها على الوجه الذى شرحناه عند الكلام عليها (١).

وأما «كان» فقد اقتصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهى مذكوره أحيانا ، أو محذوفه أحيانا أخرى. والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثه بنصيبه فى تكوين الجملة وتأديه المعنى المراد. لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغيه تدعو إلى حذف واحد أو أكثر. وصور الحذف أربعة ؛ حذف «كان» وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها. وهذه الصور الأربع شائعها فى الكلام الفصيح شيوعا متفاوتا يبيح لنا محركاته ، والقياس عليه. (ومن تلك الصور صورتان تحذف : «كان» فيهما وجوبا ، لوجود عوض عنها ؛ كما سنعلم).

وبقى حذف خبرها وحده أو اسمها وحده ، وكلاهما وهذا ممنوع فى رأى الأصح عند جمهوره النحاه.

١ - فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فبعد «أن» المصدريه فى كل موضع أريد فيه تعليل شىء بشىء ؛ مثل . «أما أنت غتيا فتصدق» ؛ فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها (٢) : تصدق ؛ لأن (٣) كنت غتيا.

ص: ٥٢٧

١- ص ٥٠٧.

٢- إنما كان ذلك - وهو حسن - من تخيل النحاه بقصد الإيضاح والتقريب ؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلدهم شىء من هذا الحذف والتقدير والتعليل ؛ إنما نطقوا سليقه وطبعا ، بغير اعتماد على تحويل وتأويل ، أو مراعاة لقواعد المنطق ، وغيره مما لم يعرفوه فى عصورهم السابقه على وضع القواعد النحويه.

٣- فاللام هنا لبيان العله والسبب ، فما بعدها عله وسبب لما قبلها. فكأن السبب فى أمر ك الشخص بالصدق هو : غناه.

ثم حذفت اللام الجاره ، تخفيفا ؛ لأن هذا جائز وقياسى قبل «أن» (١) ؛ فصارت الجملة : تصدق أن كنت غتيا. ثم تقدمت «أن» وما دخلت عليه (أى : تقدمت العله على المعلول) فصارت الجملة : «أن كنت غتيا تصدق». ثم حذفت : «كان» وأتينا بكلمه : «ما» عوضا عنها ، وأدغمناها فى «أن» ؛ فصارت : «أما». والحذف هنا واجب ، لوجود العوض عن «كان». وبقي اسم «كان» بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميرا للرفع متصلا ؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم مقامه ، ويؤدى معناه ؛ وهو : «أنت» فصارت الجملة : أما أنت غتيا فتصدق. ثم زيدت : «الفاء» فى المعلول (٢) ؛ فصارت الجملة : أما أنت غتيا فتصدق. ومثلها : أما أنت قويا فاعمل بجدا. وأما أنت شابا فحافظ على شبابك بالحكمه (٣) ...

ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته فى تركيب الجملة ، وترتيبها ، ولا سيما مراعاة الخطاب (٤).

٢ - وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد «إن» و «لو» الشرطيتين ، فمثاله بعد «إن» : المرء محاسب على عمله ؛ إن خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن شرا يكن الجزاء شرا (٥) ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله ؛ إن كان العمل خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن كان العمل شرا يكن الجزاء شرا ؛ فقد حذفت «كان» مع اسمها.

ص: ٥٢٨

١- يجوز حذف حرف الجر قياسا مطردا قبل : «أنّ وأن» عند أمن اللبس ... - وتفصيل الكلام على هذا الحذف فى موضعه المناسب وهو باب تعدى الفعل ولزومه (ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١).

٢- تشبيها له بجواب الشرط فى ترتيبه على ما قبله.

٣- من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف «كان» ستة شروط مجتمعه : ان تقع صله لأن المصدريه ، وأن تسبق «أن» المصدريه بحرف الجر الذى يفيد التعليل (كاللام) ، وأن يحذف حرف الجر ، وأن تتقدم العله على المعلول مع اقترانه بالفاء ، وان تجيء «ما» عوضا عن «كان» المحذوفه ، ثم تدغم فى أن ... ثم نجىء بضمير منفصل للمخاطب يحل محل الضمير المتصل ، ويكون بمعناه ، ويغنى عنه.

٤- بالرغم من قياسيه هذا الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه فى عصرنا الذى لا يستسيغ مثله ؛ لغرابته ، وتعقيده.

٥- لا فرق فى الحذف بين «إن» التى تدل على : «التنوع» (أى : تعدد الأنواع بعدها) كما فى المثال. والثى لا تدل على تنوع ؛ مثل قولك للعابس : تبسم ، وإن حزينا ، أى : وإن كنت حزينا ولكن الحذف بعد «التنويقيه» أشهر وأوضح. ويحسن الاقتصار عليه لذلك ، مع أن الثانى صحيح أيضا.

ومثال حذفهما «لو» الشرطية : تعود الرياضة ولو ساعه في اليوم ، واحذر الإرهاق ولو برهه قصيره. فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعه في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهه قصيره ... فحذفت «كان» مع اسمها وبقي الخبر (١).

٣- وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز - مع قلته ، بالنسبه للحاله السالفه - بعد : «إن» و «لو» الشرطيتين أيضا ؛ فمثاله بعد «إن» (٢) : المرء محاسب على عمله ؛ إن خير فخير (٣) وإن شرّ فشرّ. الأصل : المرء محاسب على عمله ؛ إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شرّ فجزاؤه شر ... ومثاله بعد «لو» : أطمع المسكين ولو رغيف. أي : ولو كان في بيتكم رغيف ، أو : ولو يكون عندكم رغيف.

٤- وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد «إن الشرطية» أيضا ، ولكن في أسلوب معين ، مثل : «اذهب إلى الريف صيفا ، إمّا لا». والأصل : «اذهب إلى الريف صيفا إن كنت لا تذهب إلى غيره». حذف «كان» وهى فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفي الذى قبله ، وأتينا بكلمه : «ما» عوضا عن «كان» وحدها (٤) ؛ وبسبب العوض كان حذفها واجبا ؛ فلا تجتمع مع كلمه : «ما». وأدغمت فيها النون من «إن» الشرطية ؛ فصار الكلام :

ص : ٥٢٩

١- «كان» فيهما بلفظ الماضى. ويصح أن تكون فيهما أو فى أحدهما بلفظ المضارع ، على تقدير : إن يكن العمل خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن يكن العمل شرا يكن الجزاء شرا ، وهكذا فى كل مثال ، علما بأن الماضى إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه فإنه يكون للزمن المستقبل ؛ فظاهره أنه ماض لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا فى ص ٥١ -.

٢- وهذه تخالف «إن» التفصيليه التى يجىء الكلام عليها فى ج ٣ ص ٥٩٧ ج م ١٢٥.

٣- فى مثل هذا التركيب يصح فى الاسمين بعد «إن» أربعة أشياء ؛ رفعهما معا نحو : إن خير فخير ؛ أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، ويصح نصبهما معا على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يلاقى خيرا ، ويصح نصب الأول ورفع الثانى ، أى كان عمله خيرا فجزاؤه خير ، ويصح رفع الأول ونصب الثانى ، أى : إن كان عمله خيرا فالجزاء يكون خيرا ... وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ... ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفه الأوجه الأربعة مجمله دون احتمال العناء فى الإعراب التفصيلى لكل حاله ، فيكفى أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معا ، أو نصبهما معا ، أو رفع الأول ونصب الثانى أو العكس ؛ إذ الغرض من الإعراب التفصيلى هو الوصول إلى سلامه النطق ، وصحه الضبط المؤدى إلى صحه المعنى المراد وهذا يتحقق بمعرفه القاعده الإجماليه التى ذكرناها.

٤- أما اسمها وخبرها فقد حذفنا بغير تعويض.



«إمّا (١) لا». وجواب الشرط محذوف لدلاله ما قبله عليه ، وتقديره : «فأفعل هذا».

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : «ساعد المحتاج ببعض المال» ؛ فيجيب : «ليس عندي ما يزيد على حاجتي». فتقول : «ساعده بالمعامله الكريمة إما لا». فأصل الكلام : ساعده بالمعامله الكريمة إن كنت لا تملك غيرها ... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه ...

وحذف «كان» هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عوض عنها ؛ فهو الموضع الثانى من موضعى الحذف الواجب بسبب العوض ، ولا يصح الجمع بين العوض ، والمعوّض عنه - والموضع الأول بعد «أن» المصدريه السابقه - أما فى غيرهما فالحذف جائز.

ومن الأمثله الشائعه لحذف كان مع معموليها - بعد «إن» من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديدا؟ فيجيب : نعم ، وإن ... أى : أسافر وإن كان البرد شديدا. ومثله : أعطى السائل وإن كان أجنبيًا؟ فتجيب : وإن ... أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبيًا (٢).

ص: ٥٣٠

١- يرى بعض النحاه أن الأصل فى هذه الجملة وأشباهها لا يشتمل على : «كان» ولا معموليها ، وإنما أصل التركيب : أفعل هذا إما لا تفعل غيره ... فلفظ «إمّا» مركب من إن الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده للتأكيد ، و «لا» نافية لفعل الشرط. ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضا لدلاله ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا ... هذا إن كانت الهمزه مكسوره ، أما إن كانت مفتوحه فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لا تذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التأويل الذى أشرنا إليه فى القسم الأول (رقم «١» من الحذف الواجب). وسواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما ، وسواء أكانت الهمزه مكسوره أم مفتوحه فالذى يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات - على تعقيدها - لا أهميه لها ؛ وإنما المهم هو معرفه الأسلوب من ناحيه صياغته ، وطريقه تركيبه ، ودقه استعماله فى موضعه الذى استعمله العرب فيه ؛ بحيث لا نخطئ فى صياغته ، ولا طريقه استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لا نحتاج معه إلى شىء من ذلك الإرهاق.

٢- وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار قائلا : ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد : «إن» و «لو» ، كثيرا ؛ إذا اشتهر أى : إنهم يحذفون «كان» مع اسمها ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد «إن» و «لو» الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه. ثم أشار إلى موضع آخر بقوله : وبعد أن تعويض : «ما» عنها ارتكب كمثل : أمّا أنت بڑا فاقترب - - يريد : قد ارتكب (أى : حصل) تعويض : «ما» عن : «كان» المحذوفه الواقعه بعد : «أن» المصدريه. وضرب لها مثلا هو : «أمّا أنت برا فاقترب» أصله : اقترب لأن كنت برا. أى : صاحب خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتأخير ، والزيادة كما شرحنا.

ومما سبق نعلم: أن «كان» تحذف جوازا في حالتين، ووجوبا في حالتين أخريين، تجيء «ما» عوضا عنها في كل منهما، ولا يجوز إرجاع «كان» مع وجود العوض عنها في حالتها وجوبا. أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء.

## زيادة وتفصيل

(أ) ورد في الكلام القديم حذف كان مع اسمها بعد: «لدى»: كأن يسألك سائل: متى كان الاجتماع؟ فتجيب: يوم الخميس من لىن عصرا إلى المغرب. أى؛ من زمن كان الوقت عصرا إلى المغرب... وهذا حذف لا يقاس عليه. وإنما عرضناه هنا ليفهم حين يرد فى كلام القدماء.

(ب) قد وردت كان وحدها محذوفه فى كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ومنه:

أزمان «قومى» والجماعه كالذى

لزم الرّحاله أن تميل ممبلا

أى: أزمان كان قومى مع الجماعه. فكلّمه: «قوم» اسم «كان» المحذوفه و«الجماعه» مفعول معه، و«كالذى» خبرها. والسبب فى تقدير «كان» أن المفعول معه لا يقع - فى الأكثر - إلا بعد جملة مشتمله على لفظ الفعل وحروفه، أو على معناه دون حروفه (1).

ص: ٥٣١

١- قالوا: إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله عنه. فشبّه حال قومه فى تماسكهم وتلازمهم، وعدم تنافرهم - بحال راكب لزم الرّحاله (وهى: سرج من جلد لا يخالطه خشب) خوف أن يميل ممبلا، أى: ميلا.

إذا دخل جازم على الفعل المضارع من : «كان» فإنه : يعزمه ، وتحذف الواو التي قبل النون (١). نحو : لم أكن من أعوان الشر ، ولم تكن من أنصاره ، وكقول عليّ : لا تكن عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرًا. وأصل الفعل بعد الجازم : لم أكون - لم تكون - لا- تكون فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتقى ساكنان ؛ الواو والنون ؛ فحذفت الواو - وجوبا - للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أكن - لم تكن - لا تكن ... ومثل هذا يقال في الفعل : «يكن» من قول القائل :

إذا لم يكن فيكنّ ظلّ ولا جنى

فأبعد كنّ الله من شجرات

ويجوز بعد ذلك حذف النون : تخفيفا ؛ فنقول : لم أكن - لم تكن ، وكقول الشاعر :

فإن أكنّ مظلوما فعبد ظلمته

وإن تكنّ ذا عتبي فمثلك يعتب (٢)

وهذا الحذف جائز كما قلنا ؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن (٣) ؛ نحو : لم أكن الذي ينكر المعروف ، ولم تكن صاحب الجاحد - أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك ، نحو : لم أكن ذا منّ ، ولم تكن مصابا به. إلما إن كان الحرف المتحرك ضميرا متصلا فيمتنع حذف النون ؛ نحو : الشيخ المقبل علينا يوحى بأنه صديقي الغائب ؛ فإن يكنه فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يكنه فسوف نأسف. أي : إن يكن إياه ... وإن لم يكن إياه (٤).

ص: ٥٣٢

١- وهي الواو التي أصلها عين الكلمة.

٢- البيت من قصيده للشاعر الجاهلي : «النابعه الذيباني» يمدح بها النعمان بن المنذر» ويعتذر له عن وشايه بلغته. (العتبي : الرضا.

- يعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر)

٣- عند من يبيع ذلك ، كابن مالك ، ومن معه. ورأيه أنسب.

٤- ملخص شروط حذف النون ستة : كونها في مضارع ، مجزوم ، وجزمه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده (أي : في

حاله الوصل ، لا- الوقف ؛ لأنها في حاله الوقف ترجع وتظهر). وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ - كسيبويه. وغيره لا

يشترط هذا - ولا ضمير متصل.

وتسرى الأحكام السالفه على المضارع الذى ماضيه «كان» الناقصه ، كالأمثله التى سبقت ، والذى ماضيه «كان» التامه ؛ نحو :  
صفا الجو ، واعتدل ، فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ... بإثبات النون أو حذفها. أى : لم توجد سحب ... و (١) ...

وبهذه المناسبه نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغويه من حذف «الألف» من عين الفعل : «كان» ، ومن حذف «الواو» من عين مضارعه وأمره ،  
بشرط أن تكون الأفعال الثلاثه ساكنه الآخر ؛ كقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ). وقوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ  
عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) وقوله تعالى (بَلِ اللّٰهُ فَاعْتَبُدْ ، وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ). وقول الشاعر :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة

فإنّ فساد الرأى أن تترددا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك (٢) ، كما فى بعض الأمثله السالفه ، وتطبيقا للبيان  
الذى سبق من قبل (٣).

ص : ٥٣٣

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون ، وهو حذف ما التزم يريد : أن المضارع من : «كان» مطلقا  
(سواء أكانت تامه. أم ناقصه) عند جزمه تحذف منه النون ؛ حذف غير ملتزم ، أى : لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد. وإنما  
فعلته حيناً وتركته حيناً. ونحن نتابعها فيما فعلت.

٢- كالتاء ، ونون النسوه.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

فى هذا الباب وحكم زياده «باء الجر» فيها وفى الأسماء

إذا دخلت أداه نفى على فعل من أفعال هذا الباب (غير «ليس» ، و «زال» وأخواتها الثلاثة) فإن النفى يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعه إلى الاسم ؛ ففى مثل : ما كان السارق خائفا - وقع النفى على الخوف ، وسلبت نسبته الراجعه إلى السارق ؛ فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعل نسبته موجه مع وجود أداه النفى (١) - أتينا قبله بكلمه : «إلا» فنقول : ما كان السارق إلا خائفا ؛ لأنها تنقض معنى النفى ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به. وفى مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برقا خلبا (٢)

إن خير البرق ما الغيث معه

وقع نفى خلايه البرق على المعروف. فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقا خلبا. كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التى ينحصر استعمالها فى الكلام المنفى وحده ، مثل : يعيج (٣) ؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمه : «إلا» ؛ ففى مثل : ما كان المريض يعيج بالدواء ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء. وفى : ما كان مثلك أحدا (٤) ، لا- يقال : ما كان مثلك إلا أحدا.

فإن كان الفعل الناسخ هو : «ليس» (وهى معدوده من أدوات النفى) (٥) فالحكم لا- يتغير (من ناحيه أن المنفى بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : «إلا» ، وأنه إذا كان من الألفاظ التى لا تستعمل إلا فى

ص: ٥٣٤

١- بسبب بلاغى ؛ كالحصر مثلا.

٢- البرق الخلب : الذى لا مطر بعده. وهذا لا خير فيه للبلاد التى ترتوى بالمطر.

٣- بمعنى : ينتفع ؛ نحو : ما يعيج فلان بالدواء ، أى : ما ينتفع به. لا التى بمعنى : أقام ، أو وقف أو رجع ، أو غيرها مما لا يلزمه النفى. ومثل : «يعيج» كلمه : أحد ، وديار ، وكلاهما بمعناها ، وكذا : عريب ... فهذه كلها لا تستعمل إلا فى كلام منفى ؛ نحو : ما فى البيت أحد ، أو : ما فى ديار ، أو : ما فى عريب.

٤- بشرط أن تكون الهمزة أصلية ... وهذا غالب فى غير كلمه «أحد» بمعنى «واحد» التى يصح استعمالها فى الإثبات والنفى. (راجع رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ حيث الإيضاح لكلمه : أحد).

٥- الكلام عليها فى ص ٥٠٦.

كلام منفي لم يجز اقتترانه بإلا-). ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزا ؛ فقد انصب النفي على «العجز» وزالت نسبته الراجعه إلى الخطيب. فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر ، ومنع أثره في معناه - أتينا قبله بكلمه : «إلا» فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزا ، لأنها تنقض النفي ، وتوقف أثره ؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق. أما في مثل : ليس المريض يعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يعيج بالدواء. فشأن «ليس» كشأن «كان» المسبوقه بالنفي ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ كما سبق.

فإن كان الفعل الناسخ هو : «زال» أو إحدى أخواتها الثلاث ، (وكلها لا بد أن يسبقه (1) نفي ، أو شبهه) - فخيرها مثبت غير منفي ؛ لأن كل واحده منها تفيد النفي وقبلها نفي ، ونفي النفي إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوه ، فيه إثبات لاستمرار القوه للمال ، وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام ؛ فالنفي : في كلمه : «زال» وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها مباشره. والمعنى في جملتها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا - فلا يقترن بكلمه «إلا» ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوه ؛ فشأنه شأن خبر : «كان» الخاليه من نفي قبلها ؛ فكلا الخبرين موجب (مثبت).

وإذا كان خبر الناسخ منفيًا على الوجه السالف جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد : «الباء» نحو : ليس الحلم ببلاده (2) ، وما كان الحليم بليد يحتمل المهانه ، أى : ليس الحلم بلاده ، وما كان الحليم بليدا ؛ يحتمل المهانه. فزيدت «باء الجر» في أول الخبر المنفي في المثاليين - وأشباههما - لغرض معنوي ؛ هو : توكيد النفي وتقويته (3).

ص : ٥٣٥

- ١- انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٠٩.
- ٢- وتعرب كما يأتي : «الباء» حرف جر زائد. «بلاده» مجروره بحرف الجر الزائد وعلامه جرها ، الكسره في محل نصب ؛ لأنها خبر «ليس» أيضا ؛ فكلمه : «بلاده» مجروره في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنصوبه محلا- أو تقديرا ؛ لأنها خبر أيضا. والجار الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشيء.
- ٣- ذلك أن باء الجر لا- تزداد هنا إلا في الخبر المنفي ؛ فوجودها دليل على وجود النفي وإعلان عنه ، وإزاله شبهه غيابه. فكأن النفي بها قد تكرر. هذا وقد سبق في أول الكتاب فائده الحرف الزائد ص ٦٥.

وليست زيادتها مقصوره على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هي جائزه في جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفيه (١) ، فلا يصح زيادتها في خبر : «زال» وأخواتها الثلاث ؛ لأن الخبر فيها موجب (أى : مثبت) كما عرفنا.

ومع أن زيادتها مباحه بالشرط السالف فإنها متفاوتة في الكثره بين تلك الأخبار فتكثر في خبر : «ليس» ، نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ؟) وقول الشاعر :

ولست بهيَّاب لمن لا يهابني

ولست أرى للمرء ما لا يرى ليا

ثم في خبر : «ما» الحجازيه ؛ نحو قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) وقوله : (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) ثم في خبر «كان».

وإذا تقدم الخبر فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال ؛ «باء» الجر الزائده على الاسم المتأخر ؛ ففي نحو : ليس الشجاع متهورا - يصح أن يقال : ليس متهورا بالشجاع. وفي نحو : ما كان الجود إسرافا - يصح أن يقال : ما كان إسرافا بالجود.

ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجه إليها.

ص: ٥٣٦

---

١- زيادتها جائزه في المنفى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار «كان» وأخواتها إلا «لا يكون» الاستثنائية ، وإلا «زال» ، و «فتى» و «برح» ؛ و «انفك» ؛ لأن أخبار هذه الأربعة موجهه - كما تقدم - ١ ، وتزاد في مضارع : «كان» بشرط أن يكون منفيا بحرف النفي : «لم» ؛ نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عنى. فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب - كما سيجىء البيان في ص ٥٥٠ - وتزاد أيضا في أخبار «ما» الحجازيه وأخواتها - وتزاد في المفعول الثانى من مفعولى : «ظن وأخواتها» ، نحو : ما ظننت المؤمن بجبان. أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والاقتصار فيه على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه. (انظر ص ٥٥٠).

من الحروف نوع يشبه الفعل «ليس» في معناه ، وهو : النفي (١) ، وفي عمله ؛ وهو : النسخ (٢) فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة يعد من أخوات : «ليس». مع أنها فعل وهو حرف ، كما يعد من أخوات : «كان» لمشابهته إياها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعه : ما - لا - لات - إن.

فأما الحرف الأول : «ما» فبعض العرب - كالحجازيين - يعمله ، وبعض آخر - كبنى تميم - يهمله (٣). وهو يفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالى عند الإطلاق (٤). تقول : ما الشجاع خوفا ، أو ما الشجاع خوفا ؛ بالإعمال أو الإهمال. ومثل هذا في قول الشاعر :

وما الحسن في وجه الفتى شرفا له

إذا لم يكن في فعله والخلائق

وقول الآخر :

لعمرك ما الإسراف فيّ طبيعه

ولكنّ طبع البخل عندي كالموت

لكن الذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغه العالیه ، لغه القرآن ، وأكثر العرب ، ولا داعى للأخذ باللغه الأخرى ؛ منعا للبلبله ، وتعدد

ص: ٥٣٧

١- سبق فى ص ٥٠٦ أن «ليس» فعل ينفى المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينه تبين نوع الزمن أو التجرد منه ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها. ومثلها الحروف : «ما» و «إن» ؛ و «لات» ، و «لا» العامله عمل : «ليس» ؛ أما المهمله فيجىء تفصيل الكلام عليها فى هامش ص ٥٤٤. فالحروف الأربعة تشبه «ليس» فى أمر معنوى مشترك ؛ وهو نفي المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق.

٢- سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٤٩٤.

٣- وسواء أكان عاملا أم مهملا فله الصدارة فى جملة بشرط دلالة على النفي - راجع الصبان فى باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التى يقع بها التعليق ؛ لصدارتها - وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٢٤ م ٦١ -.

٤- انظر ص ٥٠ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذى يوضح معنى «ما» النافية وأثرها فى الزمن الحالى وغيره ، وكلام صاحب





وتشتهر العامله باسم: «ما الحجازيه». ويشترط لإعمالها خمس شروط مجتمعه (٢):

(أ) ألا تقع بعدها كلمه: «إن» الزائده (٣)؛ فيصح الإعمال فى مثل: ما الحق مغلوبا، ولا يصح فى مثل: ما إن الحق مغلوب (٤).

(ب) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع «إلا» بعدها (٥)؛ فتعمل فى مثل: ما الجو منحرفا، ولا تعمل فى مثل: ما الجو إلا منحرف؛ وقول الشاعر:

إذا كانت النعمى تكدر بالأذى

فما هى إلا محنه وعذاب

لأن الخبر مثبت هنا بسبب «إلا» التى أبطلت النفى عنه، ولا يضر نقضه عن المعمول؛ نحو: ما أنت متكلما إلا بصواب.

(ج) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر الذى ليس شبه جملة على الاسم؛ ولهذا تعمل فى مثل: ما المعدن حجرا، وتهمل فى مثل: ما حجر المعدن؛ لتقدم خبرها على اسمها. فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب؛ مثل: ما للسرور «دواما»، وقول الشاعر:

ص: ٥٣٨

١- وإنما أشرنا إلى الرأى الآخر هنا لينتفع به المتخصص فى فهم ما يصادفه من النصوص القديمه التى تطابقه.  
٢- هناك بعض شروط أخرى تركناها؛ إما لاندماجها فى غيرها؛ وإما لأنها متكلفه غير مقبوله؛ فلا داعى للإعنات بها. من ذلك اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفى بدل «موجب» بسبب اصطحابه «إلا» نحو: ما العدو شىء إلا شىء لا يعاب به. فكلمه «شىء» الأولى خبر المبتدأ، والثانيه بدل منها. مرفوع. وهو موجب لوقوعه بعد «إلا». ووقوع البدل موجبا يقتضى عندهم أن يكون المبدل منه موجبا أيضا. ثم يقولون، كيف يكون المبدل منه موجبا مع أنه خبر «ما» النافيه التى تنفى معنى الخبر؟ فيقع التناقض الذى لا مفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذى نرى إهماله، وعدم التعويل عليه؛ لأمرين: أولهما. أن دليلهم منقوض بدليل جدلى مثله، لا نريد أن نعرضه؛ منعا لإطاله المناقشه الجدليه بغير فائده. وثانيهما - وهو الأهم - أن بعض أئمه النحاه - كسيبويه - لم يشترطه؛ لأن صوراً كثيره من الكلام الفصيح تخلو منه. وهذه هى حجه قاطعه، وفيها تيسير.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى «ب» من ص ٥٠٨.

٤- إن كانت «إن» ليست زائده وإنما هى لتأكيد النفى لم يبطل العمل، بشرط وجود فاصل لفظى بين الحرفين، أو قرينه أخرى تدل على أنها للتأكيد؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش الصفحه الآتية. وقد سبق فى ص ٥٠٨ أنه لا يصح وقوع «إن» الزائده، بعد «ما» النافيه العامله ولا بعد «ليس» كما صرح بهذا الصبان وصاحب الهمع فى أول باب: «ما» الحجازيه.

٥- أو وقوع «لكن»، أو: «بل»، كما سيجىء، فى ص ٥٣٩، وخرج النقض بكلمه «غير» فإنه لا يبطل عمل: «ما»؛ نحو: ما الإساءه غير بلاء لصاحبها، (بنصب كلمه «غير»).

إذا ما عدّ من سقط المتاع (١)

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب ؛ خبر «ما» ، وعند الإهمال يكون في محل رفع ؛ خبر المبتدأ (٢).

(د) ألا- يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففي مثل : ما العاقل مصاحبا الأحمق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمه : «الأحمق» على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحمق - العاقل مصاحب ، فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما في الشر أنت راغبا وما عندك فضل ضائعا ، ويجوز ... راغب ، وضائع (٣).

(ه) ألا- تتكرر «ما» ، فلا- عمل لها في مثل : «ما» «ما» الحرّ مقيم على الضميم ؛ لأن كلمه : «ما» الأولى للنفي ، وكلمه «ما» الثانيه للنفي أيضا ؛ فهي قد نفت معنى الأولى ، ونفى النفي إثبات (٤) فتبتعد «ما» الأولى عن النفي ، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد (٥).

ص: ٥٣٩

١- سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ، لعدم فائدته.

٢- لا- يظهر للإعمال أو الإهمال أثر في هذه الأمثله وأشباهاها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء بعدها من توابع ؛ - كالعطف مثلا ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوبا كخبر «ما» المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعا كخبر المبتدأ.

٣- للسبب العام الموضح في رقم ٢ من هامش ٥٢١. كذلك يتمتع تقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في صورتين غير شبه جملة ؛ فلا- إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تارك ، ولا في نحو : ما الشطط راكب «آمن» والأصل : ما العاقل تارك الصواب. وما راكب الشطط آمن. فإن كان شبه جملة جاز تقديمه.

٤- فإن تكررت وكانت لتأكيد النفي في الأولى ، لا لإزالته صح الإعمال - مع ضعفه ، حتى قيل بشذوذه - وذلك بأن تكون «ما» الثانيه توكيدا لفظيا للأولى يقوى نفيها ، ولا يزيله مع ملاحظه أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفي النفي ، كما تقتضى ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها : أن توكيد الحروف التي ليست للجواب يقتضى تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني الذي جاء للتوكيد - وستأتى في ج ٣ ص ٤٣٠ م ١١٦ - هذا ، والذي يدل على أن الثانيه تفيده نفيًا جديدًا يزيل الأول أو أنها تفيده نفيًا يؤكد الأول - إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية. هذا ، ومع التكرار لا يصح أن توجد «ما» في الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى ، والثانيه تكرار لها.

٥- وقد عرض ابن مالك لبعض ما سبق من الشروط تاركا بعضا آخر حيث يقول : إعمال ليس أعملت : «ما». دون : «إن مع بقا النَّفى ، وترتيب زكن سجل في هذا البيت ثلاثه شروط لإعمال : «ما» عمل ليس ؛ وهى : ألا توجد بعدها «إن» - - الزائده ، وألا ينتقض النفي بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النفي ، أو بدخول إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه النفي ، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم. (وكلمه زكن معناها : علم) ،

ثم يقول : وسبق حرف جرّ أو ظرف كما بي أنت معيّبًا أجاز العلماء أي : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ؛ مثل : ما بي أنت معنيا ، ومثاله هذا يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر ، لا لتقديم الخبر لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضا. أو كان ظرفا ، مثل : ما عند العاجز حيله ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب.

(١) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجبا (أى : مثبتا) مثل : «لكن» و «بل» - وجب رفع المعطوف (١) ؛ مثل : ما الفضل مجهولا- لكن معروف ؛ وما الإحسان منكورا بل مشكور ؛ فيجب الرفع فى كلمتى : «معروف» و «مشكور» وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرهما فى الكلام الفصيح المأثور (٢). وتعرب كلا منهما خيرا لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام. ما الفضل مجهولا- لكن هو معروف. وما الإحسان منكورا بل هو مشكور. ويتعين فى هذه الحالة إعراب كل واحده من «لكن» و «بل» حرف ابتداء ،

ص : ٥٤٠

١- تفصيل ذلك : أن «لكن» تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ أن يسبقها نفى ، أو نهى. وألا تكون مقترنه بالواو قبلها ، وأن يكون معطوفها مفردا ، لا- جملة. ومثالها : ما أغضبت السباق ، لكن المتأخر. فإذا كان ما قبلها منفيا كالمثال السابق تركته منفيا على حاله ، وأقرت معناه المنفى ، ولم تغيره ، وأثبتت نقيضه لما بعدها ؛ ففى العبارة السابقة انتفى الحكم بالغضب على السباق ، ووقع الحكم بالغضب على المتأخر. وفى مثل : ما غابت فاطمه لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمه ، وثبت الحكم بغياب زينب. وهكذا نرى الحكم المنفى قبل : «لكن» يبقى منفيا على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها ... و... و... فإن فقد شرط لم تصلح عاطفه ، ووجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك وأن تدخل على جملة جديده لا على مفرد. وأما «بل» فإنها تكون حرف عطف بعد النفى وغيره ولا- تعطف إلا- المفردات على الصحيح. فإذا كانت بعد نفى ، أو نهى كان شأنها شأن : «لكن» فى أنها تتركه على حاله فيما قبلها ؛ أى : تقر معناه المنفى ولا تغيره ، وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلاً بل حقيراً. فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير. أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تفيد الإضراب أى العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه ، أى : تركه غير محكوم عليه بشىء ، نحو : غرد العصفور ، بل البلبل. وفى ص ٥٤٢ ما يزيد الأمر وضوحا.

٢- هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع. أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف و... و... مما قيل بعد ذلك فهو تحليل وتعليل منطقي ؛ ابتكره النحاه : لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ؛ منعا للخطأ. وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئا عنه.

ولا- يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق ، ولا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة.

ولو جعلنا المعطوف بهما مفردا ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوبا ومنفيًا ، تبعا للخبر المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، وفي النفي ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد ، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول منفي «بما» ومعمول لها. والثاني معمول لها أيضا وموجب ؛ لوقوعه بعد : «لكن» أو : «بل». المسبوقين بنفى. و «ما» لا- تعمل في الموجب ، ومن هنا يجيء التعارض أيضا ؛ وهو يقضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد (1) ، ويقضى بالرفع. والأحسن أن يكون رفعه خبرا لمبتدأ محذوف.

ومما تقدم نعلم أن الكلام في حاله : «ا» لا يشتمل على عطف مطلقا ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف (2).

(ب) أما إن كان حرف العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجبا وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والفاء ... فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفع ، مثل : ما أنت قاسيا وعنيفا على الضعيف ، أو : «عنيف» بنصب كلمه : «عنيفا» ؛ لأنها معطوفة على خبر «ما» المنصوب. وبرفعها لأنها معطوفة على خبر «ما» باعتبار

ص: ٥٤١

١- إذا كان خبر «ما» مجرورا بالباء الزائده مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضىء - أو بل مضىء - وجب الرفع أيضا دون النصب والجر. ويقول النحاه : لا يصح الجر عطفًا على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائده. ولا النصب ، عطفًا على محله. وحجتهم أن الباء «عملت» الجر في المعطوف عليه ، فهي العامله أيضا في المعطوف تبعا لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب. فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق. وهي لا تدخل على الموجب وإنما تزداد بعد النفي. وهذا كلام مردود ، لأنه نظري فقط ، فوق أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وسجل النحاه هذا في مواضع متعدده ، كالذى في الصبان ، ح ٢ باب «الاستثناء عند الكلام على تعذر البدل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب. وكالذى في همع الهوامع ج ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا في ج ٢ ص ٢٤٧ م ٨١. والواجب أن يرجعوا للكلام العربى ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع. ولا نعرف أنهم فعلوا. ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى.

٢- وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيرًا مجازيًا ؛ روعى فيه الأصل والصوره الظاهرية التى تشبه صوره العطف ، وإن كان الواقع والحقيقه أنه لا أثر للعطف هنا.

أصله الأول قبل مجيء «ما» ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ (١). ويحسن الاقتصار على الأول ؛ ليكون الأسلوب متسقاً مؤتلفاً ...

(٢)

وتلخيص ما تقدم في : «اوب» هو : أن رفع المعطوف جائز مع كل عاطف وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن وبل ... (٣)

ص: ٥٤٢

١- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ورفع معطوف بلكن ، أو : ببل من بعد منصوب ب «ما» الزم - حيث حل ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالي : والزم رفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب «بما» حيث وجد ذلك المنصوب. والمراد بمنصوب «ما» خبرها. و («من بعد منصوب» ؛ جار ومجرور متعلقان بكلمه. «رفع»).

٢- ما سبق هو حكم العطف على خبر «ما» فى نوع من الأساليب. وهناك أساليب أخرى تشمل على : «ما» ، أو «ليس» ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : «ب» من ص ٥٥٤

٣- ما سبق هو حكم العطف على خبر «ما» فى نوع من الأساليب. وهناك أساليب أخرى تشمل على : «ما» ، أو «ليس» ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : «ب» من ص ٥٥٤

(أ) إنما عرض النحاء للعطف على خبر «ما» دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن «ما» يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها. فإن انتقض لم تعمل كما سبق. والحرفان («لكن» ، و «بل») من حروف العطف ، ينقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده. ويجعله موجبا ، مع أن المعطوف عليه منفي. ولما كان المعطوف على خبر «ما» بمنزله خبرها - وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيًا كالخبر المعطوف عليه ؛ لكي تعمل فيه «ما» النصب. غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد «لكن» ، أو «بل» فالنفي منقوض عنه ، وصار موجبا. ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزله الخبر - كما قلنا - و «ما» لا تعمل في الموجب.

وقياسا على ما سبق (1) يجرى هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، (مثل : إن - لا ، وسيجيء الكلام عليهما) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف.

(ب) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف «ما» الحجازيه وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما. كما لا يجوز حذف معموليها ولا أحدهما.

(ح) إذا دخلت همزه الاستفهام على «ما» الحجازيه لم تغير شيئا من أحكامها السابقه.

\*\*\*

ص: ٥٤٣

---

١- لم أر في الكتب المتداوله نصا على هذا القياس ، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضه.



وأما الحرف الثاني - : «لا» فهو للنفي (١). وفريق من العرب - كالحجازيين - يعمله عمل : «ليس» ويجعل النفي به منصبًا مثلها على الزمن الحالى عند عدم قرينه تدل على زمن غيره. وفريق آخر - كالتميميين - يهمله. تقول : لا- معروف ضائعًا ، أو : لا معروف «ضائع» ، بالإعمال أو الإهمال. والمهم عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوى فى الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح (٢) وفيما يلي الإيضاح.

(١) لا رجل غائبًا - تشتمل هذه الجملة على كلمة : «لا» النافية وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب. فما الذى تفيده هذه الجملة؟

تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم : «لا» مفردًا - أى : غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين : نفى الخبر (وهو : الغياب) عن رجل واحد ، ونفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فردا فردا ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر.

ولو قلنا : لا- رجلان غائبين ، ولا- رجال غائبين - لكان الأمر محتملا نفى الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملا أيضا نفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فردا فردا ؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب.

(ب) لا- طائر موجودا - تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم «لا» مفردا أى : غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفى وجود طائر واحد ، ونفى وجود جنس الطائر كله ؛ فردا فردا ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر. ولو قلنا : لا طائران موجودين ، ولا طيور موجوده - لكان النفى

ص : ٥٤٤

١- إذا كانت مثل : «ليس» فى معناها وعملها أفادت النفى فى الزمن الحالى إلا إن دلت قرينه على أن النفى لزمن آخر - كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٥٣٧ - . أما المهمله فإن دخلت على فعل ماض فإنها تنفى معناه فى زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - فى رأى الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفى معناه فى هذا الزمن المستقبل.

٢- «لا» المهمله من ناحيه أثرها المعنوى فى الجملة تشبه «لا» العامله عمل «ليس» ؛ فهما متشابهان فى المعنى مختلفان فى العمل ؛ فإحداهما تعمل ، والأخرى لا تعمل ، وسواء أكانت «لا» عامله أم مهمله فهى من أدوات النفى التى لها الصدارة فى جملتها - فى رأى الصحيح - بشرط ألا تكون زائده. - راجع الصبان ، ج ٢ باب : ظن وأخواتها ، عند الكلام على الأدوات التى يقع بسببها التعليق لصدارتها ، وسيجىء هذا فى ج ٢ ص ٢٤ م ٦١.

إمّا واقعا على طائرين فقط ، وإما واقعا على جماعه فقط ، وإما على الجنس كله واحدا واحدا ؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود.

مما سبق نعلم أن : «لا» النافية التي تعمل عمل : «كان» لا تدل على نفى الجنس كله فرد فردا دلالة قاطعه لا تحتمل معها أمرا آخر ؛ وإنما تدل - دائما - على احتمال أمرين (١) ، فإن كان اسمها مفردا دلت على نفى الخبر عن فرد واحد ، أو على نفى عن كل فرد من الأفراد. وإن كان اسمها مثنى أو جمعا دلت أيضا على احتمال أمرين ؛ إمّا نفى الخبر عن المثنى فقط ، أو عن الجمع فقط ، وإمّا نفى عن كل فرد من أفراد الجنس. فدلالته على نفى الخبر تحتمل هذا ، وتحتمل ذاك في كل حاله. وليست نصّا (٢) في أمر واحد.

ومن أجل أنها تحتمل نفى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفردا سميت : «لا» التي لنفى الواحد ، أو : «لا» التي لنفى الواحد ، أى : الواحد أيضا.

والذين يعملونها يشترطون لذلك شروطا خمسة (٣).

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ مثل : لا مال باقيا مع التبذير.

فإن كان أحدهما معرفه أو كلاهما - لم تعمل (٤).

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها وهذا يستلزم الترتيب بين معمونيها ،

ص: ٥٤٥

١- ما لم توجد قرينه تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما.

٢- إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم «لا» أى : يقع على أفراد الجنس واحدا واحدا ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذى يدل على ذلك ، وهو : «لا» النافية للجنس ؛ بشرط أن يكون اسمها مفردا. وهى من أخوات «إن» تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر. (وسيجىء الكلام عليها فى بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ص ٤٢٢) ، فإن لم يكن اسمها مفردا بأن كان مثنى أو جمعا كانت فيهما هى و «لا» العاملة عمل ليس - سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفيا عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعه فقط ، وأن يكون منفيا عن كل فرد من أفراد الجنس. فالفرق بين نوعى «لا» العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفردا.

٣- مع ملاحظه ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥.

٤- فلا يصح : لا السلاح مأمونا فى يد الطائش. لا سلاح المأمون فى يد الطائش ، لا السلاح المأمون إذا كان فى يد الطائش ... فمثل هذه تراكيب غير صحيحه ؛ بسبب إعمال «لا» مع فقدها شرطا من شروط الإعمال. إلا عند الكوفيين ؛ فإنهم لا يشترطونه ، وبمذهبهم قال المتنبى : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ويجوز أن يكون خبرها جمله فعليه أو شبه جمله ؛ لأنهما يكونان فى حكم النكره - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٦ وفى ١ من هامش ص ١٩٢ وفى ٣



فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله عن الاسم ، كى لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصن واقيا الظالم (١).

ثالثها : ألا ينتقض النفي بإلا ؛ تقول ؛ لا سعى إلا متمر ، ولا يصح نصب الخبر (٢).

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل فى مثل : لا ، لا مسرع سباق. إذا كانت «لا» الثانية لإفاده نفي جديد (٣).

خامسها : ألا تكون نَصًّا فى نفي الجنس (٤) - كما شرحنا - وإلا عملت عمل : «إن» :

تلك هى الشروط الحتميه لعمل «لا» وهى نفسها شروط لعمل «ما» مع زياده شرطين فى عمل «لا» وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نَصًّا فى نفي الجنس (٥).

وحذف خبرها كثير فى جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأس ؛ أى : لا بأس عليك. وفلان وديع لا شك. أى : لا شك فى ذلك ، أو فى وداعته ...

«ملاحظه» : لا- يتغير شىء من الأحكام السالفه إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» سواء أكان الاستفهام باقيا على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر

ص: ٥٤٦

١- فلا يصح : «لا واقيا حصن الظالم» لتقديم الخبر. ولا يصح : لا - الظالم - حصن واقيا ؛ لتقديم معموله وحده. ولا يصح : لا - واقيا الظالم - حصن بتقديمهما معا. إلا أن كان معمول الخبر شبه جمله فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا - فى العمل حازم مهملا. - ولا ساعه الجدد عاقل متوانيا.

٢- ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، «لكن» أو : «بل» لم يجز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف لما سبق بيانه فى ص ٥٤٠ وفى الزيادة ص ٥٤٣.

٣- فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفى جديد يزيل النفي السابق ، وليست توكيدا للأولى - فإنها لا تعمل ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فتبتعد عن معناها الأساسى فى مثل : لا لا مكافح مسرور. وإن كانت الثانية توكيدا للأولى - مع قلته ، بسبب عدم الفاصل بينهما جاز إعمالها : نحو : لا لا حاسد مستريحا. وقد عرفنا أن الذى يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفاده نفي جديد - هو : القرائن اللفظيه أو المعنويه. ولا تتكرر إلا مره واحده بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين. (انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٣٩ فيه ما يتصل بهذا).

٤- راجع «لا» النافيه للجنس آخر هذا الجزء ٦٢٢.

٥- لم يذكر من شروط «لا» عدم وقوع : «إن» الزائده بعدها كاشتراطه فى «ما» لما هو معروف من عدم وقوع : «إن» الزائده بعد «لا» والصحيح أن «لا» بنوعيا العامله والمهمله ، هى من حروف النفي التى لها الصداره - (راجع الصبان فى باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق التى لها الصداره). وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٢٤ م ٦١.

كالتوبيخ .. أو الإنكار ... ، مثل : ألا إحسان للفقير من هذا الرجل الغنى (١) ...

\*\*\*

أما الحرف الثالث : «إن» فهو لنفى الزمن الحالى عند الإطلاق ، وإعماله وإهماله سيان (٢). ولكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصه بإعمال «ما» (٣) النافيه إلا الشرط الخاص بعدم وقوع «إن» الزائده بعدها ؛ إذ لا تقع «إن» الزائده بعد «إن» النافيه أيضا ؛ نحو : إن الذهب رخيصا (بمعنى : ما الذهب رخيصا) أو : إن الذهب رخيص. ففي المثال الأول تعرب «إن» حرف نفى ناسخ بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها. وفي المثال الثانى : «إن» حرف نفى مهمل ، وبعدها مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع (٤). ومن أمثله إعمالها ، قول الشاعر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وهى فى حالتى إعمالها وإهمالها لنفى الزمن الحالى ، ما لم تقم قرينه على غيره. - كما تقدم -

\*\*\*

وأما الحرف الرابع : «لات (٥)» فهو لنفى الزمن الحالى عند الإطلاق

ص: ٥٤٧

١- راجع الخضرى ج ١ باب : «لا النافيه» للجنس عند بيت ابن مالك وأعط «لا» مع همزه استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام حيث صرح بأن دخول همزه الاستفهام على «لا» بنوعها لا يغير من أحكامهما ، على الوجه الآتى : فى ص ٦٤٢.

٢- إذا كانت عامله وجب دخولها على جمله اسميه - كالتأنيث فى النواسخ كلها - أما إذا كانت مهمله فيجوز دخولها على الاسميه والفعليه ؛ فمن أمثله المهمله الداخلة على الاسميه قوله تعالى : (إِنَّ الْكَاذِبِينَ إِذَا فِي غُرُورٍ) ومن أمثله الداخلة على الفعليه قوله تعالى : (إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ) ، وقوله : (إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا).

٣- ويراعى فى العطف على خبر «إن» ما سبق فى العطف على خبر «ما» (ص ٥٣٩ والزيادة التى فى ص ٥٤٢).

٤- ويجوز هنا ما يجوز فى «ما» من صحه نقض النفى عن معمول الخبر ، دون الخبر ، نحو : ما أنت قارئاً كتباً إلا النافعه.

٥- يقول النحاه : إن أصلها «لا» ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ؛ كالتاء فى «ربت» و «ثمت». غير أن التاء فى «لات» متحركة بالفتح دائما. وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفى وتقويته. هذا كلام النحاه ملخصا من آراء متعدده لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمه : «لا» ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بكلمات الكلمتين (لا ، ولات) مستقلة ، ولم يذكروا - - أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاه بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فمن الخير ترك الآراء المتشعبه ، والاقتصار على اعتبار : «لات» كلمه واحده معناها النفى ، وعملها هو عمل «كان» وليس فى هذا ما يسىء إلى اللغه فى تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذى يجب الحرص عليه وحده

أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان فى اتباعه تيسير ومسايره للعقل والواقع. وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدليه التى لا حاجه إليها اليوم.

ويشترط لعملها (١) :

(١) الشروط الخاصه بعمل «ما» (٢) إلا الشرط الخاص بعدم وقوع : «إن» الزائده بعدها ؛ إذ لا تقع «إن» الزائده بعد : «لات».

(ب) ثلاثه شروط أخرى ؛ هي : أن يكون اسمها وخبرها كلمتين داليتين على الزمان (٣) ، وأن يحذف أحدهما دائما ، والغالب أنه الاسم. وأن يكون المذكور منهما نكرة ؛ مثل : سهوت عن ميعادك ، ولات حين سهو. أى : ولات الحين (٤) حين سهو. وإعرابها : «لا» نافية ؛ تعمل عمل : «ليس». التاء للتأنيث اللفظي (٥) واسمها محذوف تقديره : الحين ، أو : الوقت ، أو : الزمن ... «حين» خبرها ، منصوب بالفتحه الظاهره ، مضاف. «السهو» مضاف إليه مجرور. ومثل : تسرعت في الإجابه ، ولات حين تسرع. أى : وليس الحين حين تسرع ، أو ليس الوقت وقت تسرع. والإعراب كالسابق.

ص : ٥٤٨

١- مع ملاحظه ما لا يصح أن يدخل عليه النسخ. - وقد سبق بيانه في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٢ -

٢- وقد سبقت في ص ٥٣٧ - ويراعى في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر «ما» (ص ٥٣٩ وفي الزيادة ص ٥٣٢).

٣- مثل كلمه : «حين» - وهى أكثر الكلمات التى استعملها العرب معموله للحرف : «لايت» ومثل : «ساعه» و «أوان» و «ووقت» وغيرها مما يدل على الزمن.

٤- كلمه : «الحين» هنا معرفه (مع أن : «لايت» لا- تعمل إلا فى النكرات) لأن المنفى فى المثال هو «حين» معين ، معروف ؛ وهو الذى سها فيه المخاطب. فالتقدير : لات حين سهوك حين سهو : أى : ليس زمن سهوك زمن سهو : بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو. فاشتراط التنكير فى معموليها معا - كما ينص عليه أكثر النحاه - إنما يتحقق فى التركيب اللفظى الذى يشتمل على المعمولين المذكورين فيه صراحه ؛ أما فى التقدير فلا يشترط ذلك (كما فى تقدير المثال السابق). وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحا من معموليها ؛ وهذه عبارته بعض النحاه الأقدمين ؛ وتريحنا من الجدل الذى لا داعى له ، ومن تحقق الشرط فى التركيب اللفظى ، دون التقديرى ، وأمثال هذا ...

٥- أو : لايه - كلها - حرف نفى مبنى على الفتح لا- محل له ، وهذا أحسن ... ، اعتمادا على ما تقدم فى رقم ٥ من هامش الصفحه السابقه.

(أ) وردت «لات» فى بعض الكلام العربى القديم مهمله لا عمل لها ؛ فهى متجرده للنفى المحض. ومنه قول الشاعر :

ترك الناس لنا أكنافهم

وتولوا ، لات لم يغن الفرار

فهى هنا حرف نفى ، مؤكده بحرف نفى آخر من معناه ، هو : «لم» وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته. وإنما عرضناه لفهم نظائره فى الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :

لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين لات مجير

فهى حرف نفى مهمل. «ومجير» فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف

(ب) حكم العطف على خبر : «لات» نفسه كحكم العطف على خبر «ما». وقد تقدم (فى ص ٥٤٠ و ٥٤٣) فيتعين الرفع إن كان حرف العطف يقتضى إيجاب ما بعده ، (مثل : لكن وبل) ، تقول : سئمت ولات حين سآمه ، بل حين صبر ، أو لكن حين صبر. فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده (كالواو) جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت فى الراحة أياما ، ولات حين راحه ، وحين استجمام ، بنصب كلمه «حين» المعطوفه أو رفعها.

(ح) من أسماء الإشارة : «هنا» وهى فى أصلها ظرف مكان كما عرفنا فى باب أسماء الإشارة (١). وقد وقعت فى الكلام العربى القديم بعد كلمه : «لات» كقول القائل : (حنت نوار ولات هنا حنت) (٢) ... وخير ما يقال فى إعرابها : إن «لات» حرف نفى مهمل (أى : لا- عمل له) و «هنا» اسم إشاره للمكان ، منصوب على الظرفيه ، خبر مقدم «حنت» حن : فعل ماض ، قبله «أن» مقدره. والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هى. والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و «أن» المقدره قبل «حنت» فى محل رفع مبتدأ مؤخر. وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم. (هنا). وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته.

ص : ٥٤٩

١- ص ٣٠٥.

٢- عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت فى ص ٣٠٥ وذكرنا هناك الرأى القائل إن : «هنا» قد تكون ظرف زمان.



تقدم أن «باء» الجر تزداد في مواضع (١)، منها: أخبار الأفعال الناسخه إذا كانت تلك الأخبار منفيه؛ (فلا تزداد في أخبار «ما زال» وأخواتها الثلاثة؛ لأن أخبارها موجهه) وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته، كما عرفنا.

ومن تلك المواضع: خبر «ليس» (٢)؛ ويكثر فيه زيادة الباء؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل. فالباء زائده، «ومتواكل» مجروره بها في محل نصب خبر «ليس». ومنها: «ما» العامله والمهمله، فيكثر في خبرها المنفى زياده الباء؛ نحو: ما العربى ببخيل، وما العربى بهيباب الشدائد. وأصل الكلام ما العربى بخيلا. ما العربى هيبابا، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر: «ما» إن كانت عامله، أو في محل رفع خبر المبتدأ، إن كانت: «ما» مهمله (٣). ومن الأمثله، قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)، وقول الشاعر:

أقصر - فؤادى - فما الذكري بنافعه

ولا بشافعه في ردّ ما كانا

ص: ٥٥٠

١- في ص ٥٣٥ إيضاح مناسب لبعض مواضع زياده الباء، وسبب الزيادة، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ.

٢- بشرط ألا تكون أداه استثناء وألا ينتقض النفي «بإلا»؛ فإن كانت أداه استثناء فهي بمعنى «إلا» فلا يزداد في خبرها الباء. ومثلها «لا يكون» أداه الاستثناء. - كما سبق في ص ٥٠٧ -

٣- بشرط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفي في خبرها، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائده؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجبا؛ فلا يصح زياده الباء في مثل: ما أنت إلا ناصح. وهناك شرط آخر لزياده: «الباء» في خبر «ما»؛ هو: أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعانى المنفيه؛ فلا تزداد «الباء» في كلمه أحد، وعريب وديار، في نحو: ما مثلك أحد... فلا بد لزياده الباء في خبر «ما» من تحقق الشرطين السابقين. (انظر ص ٥٣٤ و ٥٣٥ وهما مشهما). هذا، والذي يدل على أن زياده «الباء» هي في خبر العامله أو المهمله ما يكون للخبر من توابع فإن ضبط التابع بغير الجر يدل على نوع الخبر، وأنه خبر للعامله أو للمهمله.

وقد تزداد أحيانا بعد خبر : «لا» (١) ، نحو : لا- جاه بخالد. ولا- سلطان بباق. وأصل الكلام : لا جاه خالد ، ولا سلطان باقيا. (والإعراب كالسابق) ...

وقد تقدم (٢) أنها تزداد في خبر المضارع من «كان» (٣) ، بشرط أن يكون منفيًا بحرف النفي : «لم» ؛ نحو : كلمتى فلم أكن بمشغول عنك ، ولم أكن بمنصرف عن حديثك. أى : لم أكن مشغولا عنك ، ولم أكن منصرفا عن حديثك. فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر «أكن» ، وأنها قد تزداد أيضا في المفعول الثانى من مفعولى : «ظن وأخواتها» ، نحو : ما ظننت المؤمن بجهان.

أما زيادتها في بقيه الأفعال والحروف الناسخه ، أو في خبر المبتدأ ، أو في غير ما سبق - فمقصود على السماع (٤).

ص: ٥٥١

١- سواء أكانت عامله عمل «ليس» أم عامله عمل «إن».

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٥٣٦.

٣- ما عدا (لا يكون) الاستثنائية ؛ لأن الباء لا تزداد فى خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للغائب ، وقبلها : «لا» النافية.

٤- يقول ابن مالك فى كل ما سبق من زياده الباء ومن الكلام على : (لا - ولات) ما يأتى باختصار : (وقدم الكلام على زياده الباء قبل أن يتكلم على لا - ولات ، وكان الواجب التأخير عنهما). وبعد : «ما» و : «ليس» جرّ الباء الخبر وبعد : «لا» ونفى : «كان» قد يجر أى : جرت «الباء» الخبر بعد : «ما» وبعد : «ليس». ثم قال : وقد يجر الخبر بعد «لا» التى هى من أخوات «ليس» وبعد : «كان» المنفيه ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها (بشرط أنها غير الاستثنائية) - كما شرحنا - ثم قال : فى النكرات أعملت كليس ، «لا» وقد تلى : «لات» و «إن» ذا العملا- أى : أعملت : - «لا» فى النكرات عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا نكرتين معا. ثم قال : وقد تتولى : «لات» و «إن» هذا العمل ؛ فترفع كل منهما الاسم ، وتنصب الخبر ولم يذكر شروطا. ثم عاد فقال : وما للات فى سوى حين عمل وحذف ذى الرفع فشا. والعكس قل يريد : أن : «لات» لا تعمل فى سوى «الحين» ، أى : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما. كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو الفاشى ؛ أى : الشائع ، والعكس قليل ؛ وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم.

یتردد فی مواطن مختلفه من كتب النحو ما یسمى ؛ «العطف علی التوهم» ؛ وهو نوع یجب الفرار من محاكاته (١) - قدر الاستطاعه - ولتوضیحه نسوق المثالین التالیین :

(١) «لیس المؤمن متأخرا عن إغائه الملهوف». فکلمه : «متأخرا» خبر «لیس» ، وهو منصوب. ویجوز - كما عرفنا (٢) - أن تزداد باء الجر فی أول الخبر ؛ فنقول : «لیس المؤمن بمتأخر عن إغائه الملهوف». ؛ فتكون کلمه : «متأخر» فی الظاهر مجروره بالباء الزائده ، لكنها فی التقدير فی محل نصب ، لأنها خبر «لیس».

فإذا عطفنا علی الخبر المجرور بالباء الزائده کلمه أخرى. بأن قلنا : لیس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغائه الملهوف - فإنه یجوز فی المعطوف - وهو کلمه : «قاعد» مثلا - الجر تبعا للمعطوف علیه المجرور فی اللفظ ، كما یجوز نصبه ، تبعا للمعطوف علیه المنصوب محلا ، لأنه خبر «لیس». فالمعطوف فی المثال السابق یجوز نصبه تبعا لمحل الخبر. كما یجوز جره تبعا للفظ الخبر المجرور بالباء الزائده المذكوره فی الجملة ، والتي یجوز زیادتها فی مثل هذا الخبر.

لكن إذا خلا الخبر منها فكيف نضبط المعطوف علیه؟ أیجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزین عند وجودها؟ یقول أكثر النحاه : نعم. ففي المثال السابق یصح أن نقول : لیس المؤمن متأخرا وقاعدا عن إغائه الملهوف. أو : لیس المؤمن متأخرا وقاعد ... بنصب کلمه : «قاعد» أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفه علی الخبر المنصوب مباشره ؛ ولا عیب فی هذا. والجر لأنها معطوفه علی خبر منصوب فی التقدير ؛ علی تخیل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائده ؛ فكأن المتكلم قد تخیل وجود الباء الزائده مع أنها غیر موجوده بالفعل. وتوهم أنها

ص: ٥٥٢

- 
- ١- سیجیء نوع منه - فی ج ٤ باب النواصب ما ص ٢٧٠ م ١٤٩ ، عند الکلام علی فاء السببیه ، وكذلك فی باب : «العطف» ج ٣ ص ٤٨٤ م ١٢٢ - یقتضیه وضوح الکلام ، واستقامه معناه ، مع تقدير «أن» المضمرة وجوبا.
- ٢- فی ص ٥٤٩.

ظاهرة في أول الخبر ؛ مع أن توهمه غير صحيح. ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبنى عليه آثارا. وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا - ؛ لما فيه من البعد ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ، إذ لا ضروره تلجئنا إلى محاكاتها. وهذا الرأي السديد لبعض النحاه الأقدمين (١) تستريح النفس إليه وحده ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر «ليس» أو «ما» أو غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازا (٢) ...

مثال آخر :

ما المحسن منانا بإحسانه. كلمه : «منانا» - خبر «ما» منصوبه ، ويجوز أن تزداد «باء» الجر في خبر : «ما» الحجازيه على الوجه المشروح في زيادتها - فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه. فتكون كلمه : «منان» مجروره في الظاهر بالباء الزائده ، ومنصوبه المحل ، لأنها خبر «ما» ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمه أخرى (٣) ، جاز في المعطوف إما الجر تبعا للخبر المجرور لفظه ، وإما نصب أيضا تبعا للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسانه أو : «ذاكرا» إحسانه ؛ بجر كلمه : «ذاكرا» ، أو نصبها.

فإذا لم تكن «باء» الجر الزائده مذكوره في أول الخبر فكيف نضبط

ص: ٥٥٣

١- وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفه ، منها شرح الأشموني ، آخر باب حروف الجر ، ومنها كتاب تنزيل الآيات ، شرح شواهد الكشاف ص ١٦ عند بيت الشاعر : مشائم ، ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب إلا بين غرابها حيث عطف : «ناعب» بالجر على : «مصلحين بتوهم أو المعطوف عليه مجرور بالباء ، وأن التقدير بمصلحين وأيضا ورد هذا البيت ومعه آخر في «الكامل للمبرد» ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف.

٢- والكلام على هذا النوع من الجر يذكرونا نوعا آخر من الجر يجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله والاقتصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساده وإفساده ؛ هو الجر بالمجاوره. وسيجيء تفصيل الكلام عليه (في ح ٢ ص ٢٧٢ م ٨٢ وفي ص ٣٣٨ م ٨٩ باب حروف الجر) (وفي ج ٢ ص ٨ م ٩٣ باب الإضافة).

٣- وكان حرف العطف غير : «لكن» و «بل» ... (راجع ص ٥٤٠ السابقه ...).

المعطوف؟ يقول أكثر النحاه : إن العسطف عند عدم وجود باء الجر الزائده فى الخبر كالعطف مع وجودها ، فيجوز النصب فى المعطوف تبعا للنصب اللفظى فى الخبر المعطوف عليه ؛ كما يجوز الجر فى المعطوف تبعا لتوهمهم الجر فى الخبر المعطوف عليه ، وافترضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائده ؛ مع أنها غير موجوده ، فى الكلام.

وهو توهم لا- يصح الالتفات إليه اليوم ، ولا- الأخذ بما يرتبونه عليه ... لما أوضحناه. ويتساوى فى هذا خبر «ليس» وخبر «ما» وغيرهما من الأخبار التى يجوز فى أولها زياده باء الجر ؛ كما قلنا.

(ب) إذا وقع بعد خبر «ليس» أو خبر «ما» - مشتق معطوف ، فكيف نضبطه؟ لهذا صور يعيننا منها ما (١) يأتى :

أولا : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفا (٢) عاملا وبعده اسم مرفوع ، سببى (٣) له ، نحو : «ليس المستعمر أمينا ، ولا صادقا وعده» أو : «ما المستعمر أمينا ولا صادقا وعده». فيجوز فى الوصف المعطوف وهو كلمه : «صادق» ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسما بعده ؛ وعلى هذا يصح فى كلمه : «صادق» النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمه : «أمينا» كما يصح فيها الجر عطفًا على الخبر المجرور على حسب توهم النحاه أن الخبر مجرور بباء زائده غير ظاهره فى اللفظ ... وهو توهم وتخييل سبق رفضه فى : «ا» أما الاسم السببى المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب فى الحاله السالفه فاعلا (٤) له (وقد يعرب أحيانا نائب فاعل فى جمله أخرى إذا كان الوصف الرفع له اسم مفعول). وفى المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يثنى ولا يجمع - فى رأى أكثر النحاه - ...

ويصح أن يكون الوصف مرفوعا مبتدأ - لا- معطوفا - وأن يكون السببى بعده مرفوعا به يغنى عن الخبر (سواء أكان المرفوع فاعلا أو نائب فاعل) ، وفى هذه الصوره يلتزم الوصف الأفراد أيضا. ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفا على الجملة قبله (٥).

ص: ٥٥٤

١- مع ملاحظه الصور التى سبقت فى ص ٥٤٠.

٢- اسما مشتقا.

٣- السببى هنا : ما له صلة وارتباط بالوصف كقرابه ، أو صداقه ، أم عمل ، أو شىء متصل به. ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف.

٤- والعطف فى المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد.

٥- والعطف على هذا الإعراب عطف جمله على جمله.

ويصح أن يكون السببي مبتدأ متأخرا والوصف خبرا مرفوعا متقدما - لا معطوفا وفي هذه الحالة يتطابقان ؛ أفرادا وتثنيه وجمعا ، وتذكيرا ، وتأنيثا ؛ نحو : ليس على مهمل ولا مقصر أخوه - ليس على مهمل ولا مقصران أخواه - ليس على مهمل ولا مقصرون إخوانه (١) ... - وكذلك لو كان الناسخ «ما» بدلا من «ليس» ، ثانيا : أن يكون المعطوف وصفا أيضا وقبله : «ليس» ومعمولاها ولكن بعده اسم أجنبي. فيعطف الأجنبي على اسمها ، ويرفع مثله. ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضرا ، ولا غائبا (٢) حامد ، فكلمه : «حامد» معطوفه على الاسم : «محمود» مرفوعه مثله. وكلمه «غائبا» معطوفه على الخبر «حاضر» منصوبه مثله.

فإن كان خبر «ليس» مجرورا بالباء الزائده جاز أيضا جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامد ؛ بجر كلمه : «غائب» لأنها معطوفه على الخبر المجرور لفظه بالياء الزائده ؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ؛ فيتطابقان. وتكون الجملة الثانيه معطوفه على الأولى ثالثا : أن يكون المعطوف وصفا قبله «ما» ومعمولاها ؛ وبعده اسم أجنبي ؛ فيجب رفع الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوبا ، أم مجرورا بالباء الزائده ؛ نحو : ما محمود حاضرا ولا غائب حامد (٣). أو : ما محمود بحاضر ولا غائب حامد.

ص: ٥٥٥

١- ويتعين العطف في هذه الصوره ، وأن يكون عطف جمله على جمله.

٢- في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا عطف جمله على جمله - أى : ليس محمود حاضرا وليس حامد غائبا. أو : عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمه : «غائبا» معطوفه بالواو على كلمه : «حاضرا» وكذلك كلمه : «حامد» معطوفه بالواو أيضا على كلمه ، «محمود» ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقه. لكن من أى أنواع العطف هذا؟ أعطف مفرد على مفرد أم جمله على جمله؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف - ح ٣ - ولكن المناسب هنا أن العطف عطف جمله على جمله ...

٣- السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا. لكن النحاه يذكرون السبب أن خبر : «ما» لا يتقدم على اسمها ؛ فكذلك خبر ما عطف على اسمها ، لأن كلمه : «حامد» معطوفه على : «محمود» التي هي اسم «ما» فكأن كلمه : «حامد» اسم : «ما» بسبب أنها معطوفه على الاسم ، وكلمه «غائب» معطوفه على كلمه : «حاضر» التي هي خبر «ما» ؛ فإنها خبر بسبب ذلك العطف. وقد تقدم ما هو بمنزله الخبر على الاسم فلا تعمل فيه : «ما» ؛ لفقد الترتيب. فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفه على الجملة التي قبلها ، فهي عطف جمل.

أفعال المقاربه - معناها :

فى جمله مثل : «الماء يغلى» ، يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع : أن الماء فى حاله غليان الآن (١) ، أو : أنه سيكون كذلك فى المستقبل (٢). فإذا قلنا : «كاد الماء يغلى» - اختلف المعنى تماما ؛ إذ نفهم أمرين ، أن الماء اقترب من الغليان اقترابا كبيرا ، وأنه لم يغل بالفعل ، أى : أنه فى حاله إن استمرت زمنا قليلا فسيغلى. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول هو وجود الفعل : «كاد» فى الجملة الثانى ، وأنه ماضى (٣).

وكذلك الشأن : فى : «القطار يتأخر» إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن ، أو فى المستقبل. فإذا قلنا : «كاد القطار يتأخر...» تغير المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جدا ، وأنه - بالرغم من ذلك - لم يتأخر فى الواقع. أى : أنه فى حاله ، إن طال زمنها قليلا يقع فى التأخر. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول وجود الفعل الماضى : «كاد».

ومثل ما سبق : «الكأس تتدفق ماء» فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن. أو مستقبلا. فإذا قلنا : «كادت الكأس تفيض ماء» تغير المعنى ، وانحصر فى أنها اقتربت كثيرا من التدفق ، وأنها لم تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضى : «كاد».

ص: ٥٥٦

١- وقت الكلام ، وهو : الزمن الحالى.

٢- الزمن بعد الكلام.

٣- يلاحظ هنا أن المضارع فى خبرها ينقلب زمنه قريبا جدا من الحال - كما سبق فى ص ٥٤ وسيجىء فى رقم ٦ من هامش ص ٥٥٧ - ، كما أن زمنها الماضى ينقلب ماضيا قريبا من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الحال ، وأنه لم ينزل فعلا. وقد يكون الزمن فى : «كاد» وفى خبرها مقصورا على الماضى وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينه القاطعه على أن المراد المقاربه فيما مضى ، أو فيما يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس - يكاد المريض يغادر المستشفى غدا (راجع فى كل ما سبق ج ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربه).

من الأمثلة السابقة - وأشباهها - يتبين أن الفعل : الماضي «كاد» يؤدي في جملته معنى خاصا ، هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم (١) ، تقاربا كبيرا مجردا ؛ (أى : لا- ملبسه (٢) فيه ، ولا- اتصال). ومن أجل ذلك سميت «كاد» (٣) فعل : «مقاربه». ولها إخوه تشاركها في تأديه هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها - كرب - أو شك (٤) - مثل : كرب الليل ينقضى - أو شك الصبح يقبل ، بمعنى : «كاد» فيهما. وكلها بمعنى : «قرب».

عملها :

أفعال المقاربه أفعال ناقصه (أى : ناسخه) ترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر ، فلا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخه (٥) ، فهي من أخوات «كان». غير أن الخبر فى أفعال المقاربه لا بد أن يشتمل على :

١- فعل مضارع (٦) ، ومرفوعه (من فاعل ، أو نائبه ... ) ضمير فى الغالب.

٢- وأن يكون هذا المضارع مسبوqa بأن المصدريه (٧) مع الفعل :

ص : ٥٥٧

١- هما هنا : اسمها وخبرها ، وسنعرّفهما. فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريبا كبيرا - وقد يقع الخبر أو لا يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ...) ٢- أى : أن كلا منهما يظل منفصلا عن الآخر ؛ لا يخالطه ، ولا يصل به فعلا ، ولا يندمج فيه مباشرة. ٣- التى مضارعها : «يكاد» ، لا التى مضارعها : يكيد ؛ بمعنى يمكر ويسىء. ٤- ومنها : «ألم» وقد ورد فى الأثر : لو لا أنه شىء قضاه الله لألم أن يذهب بصبره. ومنها : «أولى» ... ولا داعى لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجه.

٥- مع ملاحظه أنها لا تدخل على الأشياء التى لا تدخل عليها النواسخ ، وقد سبق بيانها فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٥.

٦- يكون زمن هذا المضارع ماضيا قريبا من الحال عند استعمال «كاد» أو إحدى أخواتها بلفظ الماضى - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٦ - ؛ فهو مضارع فى اللفظ وفى الإعراب ، ماض قريب من الحال فى الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعه فى خبر كاد الماضيه أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، - كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلا مضارعا.

٧- نترك للنحاه اختلافهم فى نوع «أن» الداخلة فى أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال الرجاء والمقاربه ...) فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى ، وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل ، دون زمن آخر. فهم يرفضون أن تكون مصدرية ؛ بحجه أنها لو كانت - - مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعيه بعدها بمصدر مؤول يكون خبرا للناسخ ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجته ، وهو ممنوع. ففى مثل : عسى محمود أن وجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر «عسى» فى محل نصب ؛ فيكون التقدير : عسى محمود جوده. فيقع «جود» - وهو أمر معنوى - خبرا عن «عسى» ، وهو فى الحق خبر عن محمود ؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جته وخبره امرا معنويا ، ولا- يبيح ذلك ناسخ قبلهما. وقال فريق آخر : لا مانع من اعتبار «أن» الداخلة فى أخبار هذا الباب هى الناصبه المصدريه ، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ ؛ إما على سبيل المبالغه ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قبل



اسم الناسخ ، فيكون التقدير فى المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده ... هذا كلام السابقين. وخير منه أن تكون «أن» مصدرية ناصبه ويغترف فى هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثه فنستريح من تكلف التأويلات البصريه السالفه ، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفيه التى تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق ، ويجعلون : «عسى» فعلا تاما معناه : «التوقع». ففى مثل : عسى على أن يحضر ... يكون التقدير : عسى على حضوره ، أى : يتوقع على حضوره ويكون الغرض من «البدل» هو التفصيل بعد الإبهام الداعى للتشويق.

«أوشك» وغير مسبوق بها مع الفعل: «كاد» أو: «كرب»، نحو: أوشك المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وكرب الهواء يطيب. ويجوز - قليلا - العكس، فيتجرد خبر: «أوشك»، من «أن» ويقترب بها خبر «كاد» و «كرب»، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العاليه التي يحسن الاقتصار على محركاتها. ومن النادر أن يكون الخبر غير جمله مضارعيه. ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع (١).

وعمل أفعال المقاربه ليس مقصورا على الماضي منها: بل ينطبق عليه وعلى المشتقات الأخرى، وهى محدوده؛ أشهرها ثلاثه؛ مضارع للفعل: «كاد»، ومضارع للفعل: «أوشك»، واسم فاعل له، نحو: يكاد العلم يكشف أسرار الكواكب - يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك أن تنته إلى خير.

والأكثر أن تستعمل «كاد» و «كرب» ناسختين (٢). أما «أوشك» فيجوز

ص: ٥٥٨

١- ومنه قول الشاعر: فأبت إلى فهم وما كدت آيا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (أبت) رجعت (فهم): اسم قبيله. (تصفر)، أى: تخلو من كل شىء فيها... والنادر المسموع هو مجيئه مفردا. أما الجملة الماضويه، أو الاسمييه، أو شبه الجملة - فلم يسمع عن العرب.

٢- عند وقوعهما تامتين لا يصح إسنادهما إلى «أن» والمضارع؛ أى لا يكون فاعلها أو مرفوعهما مصدرا مؤولا فى الفصح.

أن تقع تامه ؛ بشرط أن تسند إلى «أن» والفعل المضارع الذى فاعله (أو مرفوعه) ضمير مستتر : نحو : القويّ أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من «أن» والفعل المضارع وفاعله فى محل رفع فاعل «أوشك» التامه (١). ومثله قول الشاعر :

إذا المجد الرفيع تواكلته (٢)

بناه السوء أوشك أن يضيعا (٣)

وهى فى حاله تمامها تلزم صوره واحده لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق عليها فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول : القويان أوشك أن يتعبا. الأقوياء أوشك أن يتعبوا. القويه أوشك أن تتعب. القويتان أوشك أن تتعبا. القويات أوشك أن يتعين ... بخلاف ما لو كانت ناقصه ؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الأفراد ، وفروعه : فتقول فى الأمثله السابقه : (أوشك) - (أوشكا) - (أوشكوا) - (أوشكت) - (أوشكتا) - (أوشكن) فإن وقع بعد المضارع اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القويّ - جاز فى أوشك أن تكون تامه ، وأن تكون ناقصه (٤).

\* \* \*

ص : ٥٥٩

- ١- ويجوز - فى هذا المثال - أن تكون ناقصه ، اسمها ضمير يعود على «القوي» وخبرها المصدر المؤول بعدها.
- ٢- اتكل بعضهم على بعض فى إقامته وحراسته ، أو : أهملوه.
- ٣- الألف زائده فى آخر المضارع ، للشعر.
- ٤- فعلى اعتبارها تامه تكون كلمه : «القوي» فاعلا للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلا «لأوشك» وعلى اعتبارها ناقصه ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : «القوي» ، اسمها ، والمصدر المؤول خبرها. ويجوز إعرابات أخرى. وستجىء لهذا إشاره عند الكلام على أفعال الرجاء ، ص ٥٦٣.

(١) «كاد» كغيرها من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منفي إذا سبقها نفي ، ومثبت إذا لم يسبقها نفي ، خلافا لبعض النحاه ؛ فمثل : «كاد الصبي يقع» معناه : قارب الصبي الوقوع. فمقاربه الوقوع ثابتة. ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق. وإذا قلنا : ما كاد الصبي يقع. فمعناه : لم يقارب الوقوع فمقاربه الوقوع منتفیه. والوقوع نفسه منفي من باب أولى ، ومثل هذا يقال في بيت المعزى :

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكد

إليه بوجه - آخر الدهر - تقبل (١)

(ب) تعد أفعال المقاربه من أخوات «كان» الناسخه كما عرفنا. ولكن أفعال المقاربه تخالفها فيما يأتي :

١ - خبرها لا بد أن يكون مصدرا مؤولا من جمله مضارعيه - فى الأصح - مسبوقه بأن أو غير مسبوقه ، على التفصيل السابق ، وفاعل المضارع لا بد

أن يكون - فى الأرجح - ضميرا يعود على اسمها : وقد ورد رفعه السببى (٢) فى حالات قليلة ، لا يحسن القياس عليها ، مثل : كاد الطلل تكلمنى أحجاره.

٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.

٣ - إذا كان الخبر مقترنا «بأن» لم يجز - فى الأشهر (٣) - أن يتوسط بينها

ص: ٥٦٠

١- وقد قالوا فى بيت ذى الرمه : إذا غير النأى المحيين لم يكدرسيس الهوى من حبّ ميه ييرح إنه صحيح بليغ. لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقترب حبى من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول : «لم ييرح» ، لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربه البراح. (رسيس الهوى : أوله وشدته). وكذا قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكاد يراها) هو أبلغ فى نفي الرؤيه من أن يقال لم يرها. لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤيه. بخلاف من لم يقارب ... (راجع الأشمونى والصبان).

٢- أى : الاسم الظاهر ، المضاف لضمير اسمها.

٣- فى هذا رأى المنسوب للشلوين ومن معه - تضيق ، بالرغم من أنه الأفضح. وهناك رأى للمبرد ، والفارسى ، والسيرافى ، ومن معهم - يبيح التوسط. وفى هذا رأى تيسير ، وإزاله للفرقه بين الخبر المقرون ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأفضح ، وسيجىء الإشاره لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٣.

وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما في خير كان.

٤ - يجوز حذف الخبر إن علم ، نحو : من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد ، وهو كثير في خبر «كاد» قليل في خبر «كان» ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه (١) ...

٥ - لا يقع فعل من أفعال المقاربه زائدا.

(ح) يرى بعض النحاه أن «أوشك» ليست من أفعال المقاربه ، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سيجيء الكلام عليها في هذا الباب (٢). مستشهدا ببعض أمثله مأثوره تؤيده. ولا داعى للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتباع الرأى الآخر الذى يخالفه ، وتؤيده أيضا شواهد فصيححه قديمه ، تسايرها أساليبنا الحديثه. وإنما ذكرنا الرأى الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمه.

ص: ٥٦١

١- ص ٥٢٦.

٢- ص ٥٦٣.

- معناها

ما معنى كلمه : «شروع» و «أخذ» فى مثل : شروع المغنى يجرب صوته ، ويصلح عوده ، وأخذ يوائم بين رنات هذا ، ونگمات ذاك؟

معنى : «شروع» أنه ابتداء فعلا فى التجربه ودخل فيها ، وباشرها ، وكذلك معنى كلمه «أخذ» فهى تفيد أنه ابتداء فعلا فى المواءمه والتوفيق بين الاثنين. وكذلك فى مثل : أعد الطعام : فشروع المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس فى المكان المهيأ له ... أى : ابتداءوا فى الذهاب إلى الغرفه ، وباشروا الانتقال إليها فعلا ، كما ابتداءوا فى الجلوس ومارسوه. ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : «شروع» ، و«أخذ» ، فكلاهما يدل على ما سبق ، ولهذا يسميه النحاه : «فعل شروع» يريدون : أنه الفعل الذى يدل على أول الدخول فى الشىء (١) ، وبدء التلبس به ، وبمباشرته.

وأشهر أفعال الشروع : شروع - أنشأ - طفق - أخذ - علق - هب - قام - هلهل - جعل (٢) ...

### عملها

هذه الأفعال جامده لأنها مقصوره على الماضى (٣) ، إلا- «طفق» (٤) و «جعل» فلهما مضارعان. وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط أن يكون المبتدأ مما يدخل عليه النواسخ (٥) ، فلا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخه ؛ فهى من أخوات «كان» الناقصه. ولا تكون تامه حين إفادتها معنى : «الشروع» - كما أوضحناه - إلا أن خبر أفعال الشروع لا بد أن يكون :

ص : ٥٦٢

- ١- أى : دخول الاسم فى الخبر.
- ٢- هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين. وقد يكون بمعنى : خلق ، وأوجد ؛ فينصب مفعولا- به واحدا ؛ كما سيجىء فى ج ٢ م ٦٠ باب ظن وأخواتها.
- ٣- لما كانت هذه الأفعال الماضيه داله على الشروع ، كانت ماضيه فى الظاهر فقط ، ولكن زمنها للحال ، وزمن المضارع الواقع فى خبرها مقصور على الحال أيضا ؛ ليتوافقا فيتلاءم معناهما. ويقول النحاه : إن هذا هو السبب فى عدم اقتران خبرها «بأن» المصدريه ؛ إذ «أن» المصدريه تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحالى : فيقع التعارض بين زمنيهما.

٤- من باب ضرب وعلم وفرح.

٥- سبق - فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥ ما لا تدخل عليه.

١- جمله مضارعيه فاعلها (أو : مرفوعها) ضمير.

٢- المصارع فيها غير مسبوق «بأن» المصدريه ، كالأمثله السابقه.

٣- لا يجوز في هذه الأفعال تقدم الخبر عليها ، كما لا يجوز توسطه بينها وبين الاسم (١).

٤- ويجوز حذف خبرها إن دل عليه دليل.

\* \* \*

## أفعال الرجاء

(٢)

- معناها :

يتضح معناها من مثل : اشتد الغلاء ؛ فعسى الله أن يخفف حدّته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيام أن تقرب بينهم - تطلع الرحاله إلى كشف المجاهل ؛ فعسى الحكومه أن تهيب له الوسائل ...

ففي المثال الأول : رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء. وفي الثاني : رجاء وأمل أن تقرب الأيام بين الغريب وأهله. وفي الثالث كذلك : أن تعدّ الحكومه للرحاله الوسائل ... ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب يفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمه التي تدل على الرجاء والأمل هي : «عسى». ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : «تقرب الخبر ، والأمل في تحققه ووقوعه». (والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق). ومن أشهرها : عسى - حرى - اخلوق.

عملها :

هي أفعال ماضيه في لفظها (٣) ، جامده (٤) ، الصيغه والأغلب أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر - إن كانا صالحين لدخول النواسخ - فهي من الأفعال الناقصه

ص : ٥٦٣

١- هذا رأى الشلوين ومن معه ، وفيه تضيق. والأنسب الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للمبرد ، والسيرافي والفارسي - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٠ -.

٢- الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إدراك شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المتوقع. وقد يدل بعض الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) - كما سيجيء ، في ص ٥٦٨ - وإذا وقعت عسى ولعل في كلام الله كان لها معنى آخر هو المذكور في رقم ١ هامش ص ٥٧٥.

- ٣- هى ماضيه فى اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا فى المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع فى خبرها مستقبلا فقط ، ليتوافقا.
- ٤- فى آخر الزيادة والتفصيل - ص ٥٦٩ - بيان عن : «حرى».



(أى : الناسخه) أخوات «كان». وخبرها - فى الأفصح - مضارع مسبوق : بأن (١)، وفاعله ضمير ، لكن يجوز فى خبر «عسى» أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن ، نحو : عسى الأمن يدوم. كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً ، أى : اسما ظاهرا مضافا لضمير اسمها ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزه.

المكتوب بالأخر هو :

حكما (٢) :

يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها. كما يجب - فى رأى دون (٣) آخر - تأخير الخبر المقرون بأن عن الأسم. ويجوز حذف الخبر لدليل وقد تقدم أن والأغلب فى استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصه. لكن يجوز فى «عسى» و«اخلولق» أن تكونا تامتين ، بشرط إسنادهما إلى «أن» والمضارع الذى مرفوعه ضمير يعود على اسم سابق. دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ؛ فلا بد لتامهما أن يكون فاعلها مصدر مؤولا من «أن» وما دخلت عليه من جمله مضارعيه ، ولا يصح أن يكون ضميرا ، نحو : الرجل عسى أن يكون. ونحو : الزرع اخلولق أن يتفتح ، فالمصدر المؤول فى المثالين فاعل (٤) وفى هذه الحالة لا يكون فى «عسى» و«اخلولق» ضمير مستتر. (وهذا التمام خاص بهما وبأوشك من أفعال المقاربه ، كما سبق). وفى حالة التمام تلزم «عسى» وأختها حالة واحده لا تتغير مهما تغير الاسم السابق - لأن فاعلها مذكور بعدهما - ... نقول : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوموا - الرجال عسى أن يقوموا ... وهكذا.

أما عند النقص فى : «عسى» و«اخلولق» ، فلا بد أن يتصل بأخرهما ضمير مطابق للاسم السابق فتكونا ناقصتين. فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأسندتا إلى : «أن» والمضارع الذى فاعله ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف -

ص : ٥٦٤

١- صرح الصبان فى آخر باب التعجب - ج ٣ - بأنه لا- يصح إحلال «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) محل «أن» ساكنه النون فى خبر «عسى». مع أن كلا منهما حرف مصدرى. والظاهر أن الأمر يسرى على «عسى» وأخواتها.

٢- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ، و «ب» من ص ٥٦٨.

٣- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ، و «ب» من ص ٥٦٨.

٤- ويرى بعض النحاه فى الثلاثه أن المصدر المؤول سد مسد معمولين ، فهى عنده - دائما - أفعال ناقصه.

والمصدر المؤول فاعلها. ففي حالة النقص نقول : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسيا أن يقوموا - الرجال عسوا أن يقوموا. البنت عست أن تقوم. البنتان عستا أن تقوموا - النساء عسين أن يقمن ... و...

فإن كان فاعل المضارع (أو مرفوعه) اسما ظاهرا جاز في كل منهما أن تكون تامه ، وأن تكون ناقصه ؛ فعند التمام يكون المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلا- للناسخ ، وعند النقص لا- يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعا للمضارع ، بل يصير هو اسم الناسخ ويكون الخبر هو : المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه (1) الفاعل أو ما يغنى عن الفاعل.

ص: ٥٦٥

١- وهذا الإعراب مبنى على رأى المبرد ، والسيرافي ، والفارسي ، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه. وفي الأخذ به توسعه وتيسير ، دون رأى الشلويين وغيره ممن يمتنعون التقديم وإن كان المنع هو الأفصح. وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة ، وفيما سبق يقول ابن مالك : ككان «كاد» و «عسى» لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وكونه بدون «أن» بعد «عسى» نزر ، و «كاد» الأمر فيه عكسا أى : أن «كاد» و «عسى» مثل : كان فى العمل ، كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر ، لأنهما من الأفعال الناقصة. ومن النزر ، (أى : من القليل جدا) أن يكون خبرها غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن «عسى» - لا- تخلو من «أن» المصدرية - فيكون المصدر المؤول هو الخبر - والعكس فى الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن كاد. فالأ- كثر عدم اقترانها «بأن» ، ثم قال : وكعسى «حرى». ولكن جعلها خبرها حتما بأن متصلا وألزموا اخلولق : «أن» مثل : حرى وبعد : «أوشك» انتفا : «أن» نذرا يريد : أن «حرى» كعسى ، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملا- غير أن «حرى» لا يخلو خبرها من «أن» المصدرية ، فمن المحتم أن يتصل بها. وكذلك «اخلولق» ؛ فقد «أوجبوا» اتصالها «بأن» مثل ؛ «حرى». أما «أوشك» فيلزمها «أن» وقد تحذف نادرا ، ولا يقاس على هذا النادر ، كما لا يقاس على النزر فى كل ما سبق (هذا ، والألف فى آخر الفعل : «جعل» - زائده). ثم قال : ومثل «كاد» فى الأصح «كربا» وترك «أن» مع ذى «الشروع» وجبا كأنشأ السائق يحدو ، وطفق كذا : «جعلت» ، و «أخذت» و «علق» يريد : أن «كرب» مثل : «كاد» فى معناها ، وهو : المقاربه ، وفى عملها ، وفى عدم اتصال خبرها «بأن» فى الأغلب. ثم عرض لترك «أن» مع ذى الشروع ؛ أى : مع الفعل صاحب الشروع ؛ - فأوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وطفق : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول بقوله : أنشأ السائق يحدو ؛ أى : يغنى. ثم قال : واستعملوا مضارعا «لأوشكا» و «كاد» لا غير ، وزادوا «موشكا» أى : أفعال هذا الباب كلها جامده ، ليس لها مشتقات ، إلا- «كاد» فلها مضارع وإلا «أوشك» فلها مضارع أيضا. وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله.

---

١- وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله : بعد عسى ، اخلولق ، أوشك ، قد يرد غنى ب «أن يفعل» عن ثاب قد يريد «أن يفعل» كل جملة مضارعيه مسبوقة بأن المصدرية ؛ فهو لا- يريد «أن يفعل» ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صياغتها ونمطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ؛ وهو الخبر. فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهي تكتفى بمرفوعها ، وتكون تامه لا ناقصه.

إذا وقعت «عسى» ومثلها: «اخلولق» و «أوشك» بعد اسم ظاهر مرفوع (١) وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز؛ مثل الصديق عسى أن يحضر.

جاز أمران :

١ - أن تخلو «عسى» من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامه. فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من «أن» والمضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من «عسى» ومرفوعها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو : (الصديق). ونحو : المحمدان عسى أن يتقدما. المحمدون عسى أن يتقدموا. البنات عسى أن يتقدمن.

ب - وجاز أن تكون ناقصه ، فتشتمل على ضمير مستتر أو بارز هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ويطابقه في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز. والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها (٢) ؛ مثل : محمد عسى أن يحضر - المحمدان عسى أن يحضرا - المحمدون عسوا أن يحضروا - النساء عسین أن يحضرن ... - كما تقدم -.

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعه أوجه (٣).

الأول - أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة). «عسى» فعل ماض تام ، وفاعله هو المصدر المؤول من «أن» ومن المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من «عسى» وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره. «عسى» فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على المبتدأ ، المتأخر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هو المصدر المؤول من «أن» والمضارع

ص: ٥٦٧

١- بأن كانت مسنده إليه مع مرفوعها.

٢- وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله : وجردن «عسى» أو ارفع مضمرها بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

٣- ومع أن هذه الأوجه جائزه من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية. والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : «ه» الآتيه في ص ٥٦٩.

مع مرفوعه المستتر. والجمله من «عسى» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثالث : أن تكون «عسى» تامه وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من «أن» والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده. (الوالد).

الرابع : أن تكون «عسى» ناقصه واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر (الوالد).

وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر.

وتشترك «اخلولق» و «أوشك» مع «عسى» فى كل ما سبق من الحالات (١) ...

(ب) سبق أنه (٢) لا يجوز فى أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز (٣) - فى رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترنا «بأن». ويجوز حذف خبرها للعلم به.

والأكثر فى «عسى» أن تكون للرجاء. وقد تكون للإشفاق (أى : الخوف من وقوع أمر مكروه) مثل قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٧٥.

(ح) إذا أسند الفعل : «عسى» لضمير رفع لمتكلم أو لمخاطب جاز فتح السين وكسرها ؛ نحو : عسيت (٤) أن أسلم من المرض ، وعسيت أن تفوز بالغنى ، وعسيتما ... وعسيتم ... وعسين ... والفتح أشهر (٥).

(د) فى مثل : عسانى أزورك - عساك تزورنى ، عساه يزورنا من كل تركيب وقع فيه بعد «عسى» الضمير : «الياء» أو «الكاف» أو «الهاء» وهى ضمائر ليست للرفع - تكون : «عسى» حرفا للرجاء (٦) ، بمعنى : «لعل» وتعمل

ص : ٥٦٨

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤ ، ورقم ١ من هامش ص ٥٦٥ خاصا بهذا الإعراب.

٢- فى ص ٥٦٤.

٣- وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه فى رقم ١.

٤- وإسناده لهذه التاء التى هى ضمير - دليل من الأدله التى يعتمد عليها أصحاب الرأى القائل بأن «عسى» فعل ماض ، وليست حرفا. أما بقيه أفعال هذا الباب فلا خلاف فى أنها فعل.

٥- وفى هذا يقول ابن مالك : والفتح والكسر أجز فى السين من نحو : عسيت ، وانتقا الفتح زكن أى : أن الفتح والكسر جائزان فى مثل : «عسيت» حين يتصل بها ضمير رفع المتكلم ، أو المخاطب كما شرحنا ، «زكن» انتقاء الفتح (بمعنى : علم اختياره عن العرب) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر.

٦- وفى هذه الحاله لا تقع بعدها «ما» الزائده.

عملها ، وهذا أيسر الآراء كما سبق (1). ويجوز اعتبار «عسى» من أخوات «كان» وهذا الضمير فى محل رفع اسمها. ولا يكون كذلك فى غير هذا الموضوع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن.

(ه) فى مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاه إعراب كلمه : «الطيب» فاعلا للفعل : «يتلطف». ولا يجوز أن تكون مبتدأ متأخرا ، ولا اسما لعسى الناقصه ، ولا غير ذلك (2). وحجتهم فى المنع أن إعرابها بغير الفاعليه للفعل : «يتلطف» يؤدى إلى وجود كلمه أجنبيه فى وسط صلته «أن» فمن الخطأ إعراب أن «مصدرية» «يتلطف» مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على «الطيب» المتأخر فى اللفظ ؛ دون الرتبة ؛ وعله الخطأ أن كلمه : «الطيب» سواء أكانت مبتدأ متأخرا ، أم اسما لعسى ، قد وقعت غريبه بين أجزاء صلته «أن» لأنها ليست من تلك الصله ، وفصلت بين تلك الأجزاء. ولا يجوز الفصل بأجنبى فى تلك الصله. ومثل هذا قالوا : فى إعراب كلمه : «رب» ، فى قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) مع إعراب : «مقاماً» ظرف.

و - من الاستعمالات الصحيحه وقوع اللفظ : «حرى» اسما منونا مع ملازمته الإفراد والتذكير فى جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حرى أن يكرم - الصانعان حرى أن يكرما - الصانعون حرى أن يكرموا - الصانعه حرى أن تكرم - الصانعتان حرى أن تكرما - الصانعات حرى أن يكرمن ... ولفظ : «حرى» فى كل الاستعمالات السابقه مصدر معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف ، والأحسن أن يكون مصدرا لفعل تام متصرف ليس من «أفعال الرجاء» هو الفعل : حرى - يحرى - حرى. وقد يجىء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : «حرى» (وزان : غنى) ، وعلى : حر (وزان : صد بمعنى : ظمان) وهذان الوصفان هما صفتان مشبهتان ولا يلتزمان صيغه واحده ، وإنما تلحقهما علامه التثنيه والجمع ، والتذكير والتأنيث فيقال : المكافح حرى أو حر أن يفوز - المكافحان حرىان ، أو حريان أن يفوزا - المكافحون حرىون أو حريون أن يفوزوا - المكافحه حرىه أو حريه ... المكافحتان حرىتان أو حريتان ... المكافحات حرىات أو حريات ...

ص : ٥٦٩

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠ وستجىء لها إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧٠.

٢- وهذه هى الحال المستثناه التى أشرنا لها فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧.

(١)

: «إنّ» ، وأخواتها

يراد بالحروف الناسخة هنا - سبعة أحرف (٢) لا شك في حرفيتها ، وهي :

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

ص: ٥٧٠

- ١- تقدم معنى الناسخ في أول باب : «كان» وأخواتها ص ٤٩٤. وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه.
- ٢- يزداد عليها : «عسى» بشرط أن تكون للرجاء (أى : بمعنى : «لعل») وبشرط أن يكون اسمها ضميرا ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص ٥٦٣ و ٥٦٨.
- ٣- يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة : المختومه بالنون المشدده ، (وهي : إنّ - أنّ - -- كأن - لكن) ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه. وسيجيء ذكرها تفصيلا في بحث خاص بها ، ص ٦١٠.
- ٤- مع اعتبار الأداه كلها كلمه واحده ، ولا التفات لما يقال عن أصلها : «الكاف ، وأن».
- ٥- تختص «ليت» و «لعل» دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ١ و ٣ من هامش ٥٧٤.
- ٦- تختص «ليت» و «لعل» دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ١ و ٣ من هامش ٥٧٤.
- ٧- ص ٢٦٢.

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما وأحوالهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شيء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوبا، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعا، ويسمى: خبر الناسخ، كالأمثله المذكوره (١).

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه؛ فالغالب في: «إن» و«أن»: التوكيد (٢)، وفي: «لكن» الاستدراك (٣) ولا بد أن

ص: ٥٧١

١- تختلف هذه النواسخ عن «كان» وأخواتها في أمور ثلاثه: أولها: أن هذه النواسخ حروف: أما «كان» وأخواتها فمنها الأفعال، مثل: كان، وأصبح، وأضحى... ومنها الحروف مثل: ما - لا - لات، إن... ومنها الأسماء وهي المشتقات التي تعمل عمل تلك الأفعال. ثانيها: أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر. أما تلك وترفع الاسم، وتنصب الخبر. ثالثها: أن هذه الحروف لازمه التصدير؛ (أى: لا بد أن تكون في صدر جملتها) إلا «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون)؛ فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها؛ - كما سيجيء - في ص ٥٧٦ وفي «ب» من ص ٥٨٣، ويجب أن تكون مع معموليها جزءا في الإعراب من جملة أخرى. أما «كان» وأخواتها فليست لازمه التصدير...

٢- المراد: توكيد النسبه، أى: توكيد نسبه الخبر للمبتدأ، وإزاله الشك عنها أو الإنكار؛ فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزله تكرار الجمله، ويفيد ما يفيد التكرار؛ ففي مثل: إن المال عماد العمران؛ تغنى كلمه «إن» عن تكرار جمله: «المال عماد العمران»، ومن الخطأ البلاغى استخدامها إلا- حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار. والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم، وليس موضع شك. ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات. (انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في «أن» - ص ٥٨٣) وقد تكون «أن» - مفتوحه الهمزه - للترجى مثل... «لعل» فى معناها وسيجىء الكلام على حكمها فى رقم ٣ من هامش فى ص ٥٧٦. وقد تكون «إن» - مكسوره الهمزه - بمعنى: «نعم»، فتعتبر حرف جواب محض لا- يعمل شيئا، كقول الشاعر: قالوا: كبرت. فقلت: «إن»، وربما ذكر الكبير شبابه فتطربا أى: فحزن - وقول الآخر: ويقلن شيب قد علاك، وقد كبرت. فقلت: إنه الهاء لسكت. ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون) ومعموليها اسما لهذه الأحرف الناسخه، بشرط أن يتأخر؛ ويتقدم عليه الخبر شبه الجمله؛ نحو: إن عندى أنك مخلص، وكأن فى نفسى أنك تشعر بهذا، ولعل فى خاطر ك أنك أحب الأصدقاء إلى...، وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم للحرف الناسخ (كما سيجىء فى «ب» من ص ٥٨٣). بقى السؤال عن معنى: «مما» وإعرابها فى قول الشاعر: وإنا لمّا نضرب الكبش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم والإجابة عن هذا موضحه مفصله فى ص ٥٠١ وهامشها.

٣- هو إبعاد معنى فرعى يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب، - - ومثال ذلك قولنا: «هذا غنى» فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه، فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزاله خاطر بمجىء ما يدل على ذلك، مثل كلمه: «لكن» وبعدها المعمولان، فنقول: «هذا غنى لكنه غير محسن». ومثل: الكتاب رخيص، فيقع فى خاطر أنه قليل النفع. فإن كان غير ذلك بادرنا بمجىء كلمه: «لكن» مع معموليها لإزاله هذا الوهم؛ فنقول: «الكتاب رخيص، لكنه كبير النفع...» وهكذا، فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصليا يوحى بمعنى فرعى ناشىء منه. وهذا المعنى الفرعى هو الذى يراد إبعاده بكلمه: «لكن»، ويعبر النحاه عن هذا بقولهم فى الاستدراك إنه: «تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه». وهذا



يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفا للمعنى الفرعى الذى يفهم مما قبلها ، ومغايرا له. وتقع بعد النفى والإثبات. فإن كان المعنى الفرعى الذى قبلها موجبا كان ما بعدها منفيا فى معناه ، وإن كان المعنى الفرعى قبلها منفيا فى معناه كان ما بعدها موجبا ، فمعناها ينبئ عن المغايره والمخالفه بين ما بعدها وما قبلها. من غير حاجه إلى أداه نافية فى أحدهما ولا يصح أن تكون الجملة الاسميه بعدها خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضا - كما سنعرف. واستعمال «لكن» فى الاستدراك هو الأعم الأغلب. ومن الجائز استعمالها فى بعض الأحيان لمجرد تأكيد المعنى ، كما كان يستعملها الفصحاء ؛ مثل : «لو اعتذر المسئء لتناسيت إساءته ؛ لكنه لم يعتذر» فهى هنا لتأكيد عدم الاعتذار ، وهو مفهوم بدونها من كلمه : «لو» التى تفيد نفى معنى الكلام المثبت بعدها. ومن الآيات المشتمله على «لكن» قوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام : لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي. فحذفت الهمزه تخفيفا ، وأدغمت النون فى النون ؛ فصارت : لكنا - (بنون مشدده بعدها ألف). و «لكن» مشدده النون - هى التى تعد من أخوات «إن» فى العمل. أما : «لكن» مخففه النون (أى : الساكنه النون) فليست من أخوات «إن» ولا من النواسخ. بالرغم من أن معناها : «الاستدراك» أيضا. كما سيجىء فى ج ٣ باب العطف.

١- أى : لا- بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين ، بينهما نوع اتصال معنوى ، - لا إعرابى - بحيث تكون فى صدر الثاني منهما ، ولا- يصح فى الجمله الثانيه المصدره بها أن تقع خبرا - أو غيره - عن شىء سابق على «لكن» ، كما أشرنا - راجع رقم ٣ من هامش ص ٥٧١ - أما ما ورد فى كلام السابقين المولدين من نحو : فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل ، أو : إلا أنه بخيل فقد سبق بيان الرأى فيه (وص ٤٠٨).

٢- المراد : تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر. والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف ؛ فمثل : كأن الجمل فيل فى الضخامه ، أقوى فى التشبيه من : «الجمل كالفيل فى الضخامه». ولا يليها - فى الغالب - إلا المشبه. أما «الكاف» و «مثل» .. و... وأضرابهما فيليها المشبه به فى الأ-كثر ، على الصوره التى فصلها البيانون فى كل ذلك. واستعمالها فى التشبيه مطرد فى سائر أحوالها عند جمهره النحاه. ولكن فريقا يقول : إنها لا تكون للتشبيه إلا حين يكون خبرها اسما أرفع من اسمها قدرا. أو أخط منه ؛ نحو : كأن الرجل ملك. أو : كأن اللص قرد. أما إذا كان خبرها جملته فعليه ، أو ظرفا ، أو جارا مع مجروره ، أو صفه من صفات اسمها - فإنها للظن ؛ نحو : كأن محمودا وقف ، أو واقف ، أو عندك ، أو فى الدار ... لأن محمودا هو نفس الواقف ، ونفس المستقر عندك ، أو فى الدار ... والشىء لا يشبه بنفسه. ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها فى الأمثله السابقه ونظائرها - جاريه على أداء مهمتها الأصليه ؛ وهى : التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف ، فالأصل : كأن محمودا شخص وقف ، أو شخص واقف ، أو شخص عندك ، أو شخص فى البيت ... أو باعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن فى حاله أخرى له. ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص فى حاله معينه - بنفسه فى حاله أخرى تخالفها ، فيكون المراد : كأن محمودا فى حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف ... والخلاف شكلى ، ولكن هذا الرأى أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشبيت والخلاف ، وتشعب القواعد. والأخذ بهذا الرأى أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينه التى تعين المراد. فإن وجدت وجب الأخذ بها. - ومن الأساليب الفصيحه المسموعه قولهم : «كأنك بالفرج آت ؛ وبالشتاء مقبل». «و كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخره لم تزل» وقد تعددت الآراء فى المراد. ومنها فى الأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء. وفى الثانى خطاب متجه إلى المحتضير : كأن الدنيا لم تكن (أى : لم توجد) أو كأنك لم تكن بالدنيا ، لقصر المده فيها فى الحالتين ، و كأنك فى الآخره - تتوهم أنك لم تزل عن الدنيا ولم تبارحها. وقد اختلف النحاه كذلك فى إعراب تلك الأساليب إعرابا يساير معنى واضحا ؛ ومما ارتضوه فى الأسلوب الأول أن يكون معنى «كأن» هنا : التقريب. والكاف اسمها. وأصل الكلام. كأن زمانك آت بالفرج. ثم حذف المضاف ، وهو كلمه : «زمان». أما الخبر فهو كلمه : «آت» مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفه. والجار والمجرور : (بالفرج) متعلق بالخبر : (آت). وبالشتاء - الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمه : مقبل ؛ المعطوفه على كلمه «آت» السابقه ؛ فأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج ، ومقبل «بالشتاء». وارتضوا فى الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفا فيهما. وجمله : «لم تكن» ، وكذلك جملته. «لم تزل» فى محل نصب حال. والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حاله كونك لم تكن بها (لأنك تبصرها فى لحظه مغادرتها) و كأنك تبصر بالآخره فى حاله كونك لم تزل (أى : فى حاله لم تزل عن الدنيا ، ولم تغادرها نهائيا). وهناك إعرابات أخرى كل منها يساير معنى معينا ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعانى التى يتضمنها كل أسلوب. (راجع حاشيه الصبان ج ١ عند الكلام على : كأن). ولعل الإعراب الواضح الذى يساير معنى واضحا فى

المثاليين الأولين هو : افتراض أصلهما : كأنك آت بالفرج ومقبل بالشتاء ، وهذا مع مسابرة المعنى يفيد القرب الذى سيق الأسلوب شاهدا عليه. لأن المخاطبه دليل القرب. ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أو للشعبه. فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فالمراد «كأنك شخص أو شىء آت بالفرج ، ومقبل بالشتاء. فالمشبه به محذوف. وعلى هذا أو ذاك - «الكاف» اسمها : «آت» خبرها. ب «الفرج» جار ومجرور متعلق بالخبر. و «مقبل» «الواو» - حرف عطف «مقبل» معطوف على : «آت». وب «الشتاء» جار ومجرور متعلق بكلمه : «مقبل» وما يقولونه فى تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف (كالذى ورد فى المغنى والتصريح وحواشيهما عند الكلام على : كأن). كما يصح فى المثال الأخير : اعتبار كلمه «كأن» للتشبيه (تشبيهه المخاطب فى هذه الحاله بنفسه فى حاله أخرى ؛ فالمشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن فى حالتين مختلفين ، وهذا أمر جائز عندهم كما أسلفنا. أى : كأنك فى حاله وجودك بالدنيا شبيه بنفسك فى حاله عدم وجودك بها.) «الكاف» اسمها ، والجار والمجرور ؛ (بالدنيا) متعلق بالفعل : «تكن» فكلمه : «لم» حرف جزم. «تكن» تامه بمعنى «توجد» فعل مضارع مجزوم بها. والفاعل : أنت ، والجمله فى محل رفع خبر : «كأن». (فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت فى حالتك هذه تشبه نفسك فى حاله عدم وجودك فيها ؛ فالحالتان سيان.) و «بالآخره» الواو حرف عطف. الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع : «تزل» المجزوم بالحرف : «لم» (فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها فى حاله وجودك بالآخره ؛ لأنك على بابها. والجمله الفعلية الثانيه معطوفه على الجمله الفعلية السابقه). ويرى فريق آخر قصر التشبيه فى : «كأن» على الحاله التى يكون فيها خبرها جامدا ؛ مثل : «كأن البخيل حجر». أما فى غيره فهى للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن ... ومن أمثله التحقيق عندهم قوله تعالى : (وَيَكْفُرُونَ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ) ، إذ المعنى هنا محقق قطعا. ولا مجال فيه للتشبيه. ومثله قول الشاعر المتغزل : كأننى حين أمسى لا تكلمنى مقيم أشته ما ليس موجودا وهذا رأى حسن ولكن جمهرتهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محذوفا. وقد يكون هو المشبه أيضا ، ولكن فى حاله أخرى كما سبقت الإشارة ؛ ففى مثل : «كأن عليا - . - يلعب» : المراد : كأن عليا شخص يلعب ، أو : كأن عليا فى حال عدم لعبه يشبه عليا فى حاله لعبه. أى : كأن هيئته فى غير لعبه كهيئته فى اللعب (راجع الجزء الأول من الهمع ص ١٣٣) ، وقد قلنا : إن الأخذ بهذا الرأى أحسن عند عدم القرينه ، إبعادا للخلاف ، واختصارا نافعا فى القواعد. أما مع القرينه فلا ، كالأيه. والتأويل فى الآيه - ونظائرها - عسير ، لأن القرينه تدل على أنها للتحقيق. قد يكون أصل المضارع فى : (كأنك فى الدنيا لم تزل ...). هو : «يزول» من «زال» التامه ، بمعنى ؛ فنى وذهب. فالزاي مضمومه. وقد يكون أصله : «يزال». من : «زال» ، يزال» الناسخه مثل : لا يزال الحر مكرما ، بمعنى : بقى واستمر ، فالزاي مفتوحه. والمعنى منها يخالف ما سبق ، وفيه بعد ، أى : أن الآخره باقيه خالده تنتظر



١- هو الرغبة في تحقق شيء محبوب حصوله ؛ سواء أكان تحققه ممكنا مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ؛ مثل : ليت القتيل يعود حيا. ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع ؛ مثل : ليت غدا يجيء. والتمنى معنى إنشائي. ولهذا كان الأسلوب الذي تصدره «ليت» إنشائيا كما سبق - في رقم ٣ من هامش ٣٣٧ - . وتختص «ليت» بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها ، هو قولهم : «ليت شعري .....» ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها وأن يكون هذا الاسم ؛ كلمه : «شعر» مضافه إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوبا ثم تذكر بعده جمله مصدره باستفهام ؛ نحو : ليت شعري ... أمقيم أخي أم ظاعن؟ ليت شعري أراغب صديقي في الزياره أم كاره؟ ... يريدون ، ليت شعري عالم بجواب هذا السؤال .... أو : مخبرا بجوابه. أما في غير تلك الحاله وكذا في باقى الأخبار فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ؛ عملا بالقاعده اللغويه التي تبيح عند أمن اللبس - حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه - كما سيجيء في ص ٥٨٠. وتختص «ليت» - كذلك - بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على «أن» (المفتوحة الهمزة المشدده النون) إذ يسد المصدر المؤول من «أن» ومعموليها مسد معمولى «ليت» ، مثل : ليت أن الصحه دائمه. وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحه حاصل ... وسواء أكان هذا أم ذاك فالذى يعيننا أنها تدخل على «أن» ومعموليها ؛ فيتم الكلام ، ويستقيم المعنى من غير حاجه إلى زياده أخرى ؛ فلا أهميه للخلاف فى الإعراب ؛ إذ الغرض الوصول إلى التعبير السليم الذى يؤدى إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقه الإعراب. وكذلك تختص - فى رأى الأرجح - بعدم دخول «سوف» على خبرها ؛ فلا يصح : ليت الصحه سوف تدوم ؛ لأن سوف لا تدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وإدراكه من كل شيء ليس فيه استحاله ، ولا بعد ، وهذا نقيض ما تفيده «ليت» - فى الغالب - .

٢- فى «لعل» المسنده لسياء المتكلم لغات كثيره ، ولهجات متعدده نقلها صاحب الأمالى (أبو على القالى فى الجزء الثانى - ص ١٣٦ -) ، قال ما نصه : بعض العرب يقول لعلى ، وبعضهم لعلى ، وبعضهم علنى ، وبعضهم لعنى ، وبعضهم لعننى ، وبعضهم لعلنا ، وبعضهم لأننى ، وبعضهم لأنى ، وبعضهم لوئى) اه ، وفى لسان العرب لغات أخرى.

٣- معنى الترجي : انتظار حصول شى مرغوب فيه ، ميسور التحقق. ولا يكون إلا فى - الأمر الممكن. ومثله التوقع. أما الإشفاق فلا- يكون إلا- فى الأمر المكروه المخوف ؛ مثل : لعل النهر يغرق الزرع والبيوت. وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ؛ بخلاف خبر «إن» و. «أن» - كما سبق - وقد تكون للتعليل ؛ كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ...) . وقول الشاعر : تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ - بلومك صاحباً لعل له عذرا وأنت تلوم وقد تكون للاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي.) وقد تكون للظن ... وجميع هذه - - المعانى قياسيه الاستعمال وإن تفاوتت فى الكثره. والأسلوب الذى تصدره «لعل» إنشائي ، شأنها فى هذا شأن : «ليت» دون باقى إخوانهما - كما سبق فى رقم ٣ هامش ص ٣٣٧ ورقم ٥ من هامش ص ٥٧٠.

١ - يشترط لعمالها ألا تتصل بها : «ما» الزائده. فإن اتصلت بها «ما» الزائده (٢) - وتسمى : «ما» الكافه - منعته من العمل ، وأباحته دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصه بالاسميه. إلا- : «ليت» فيجوز إعمالها وإعمالها (٣) عند اتصالها بكلمه «ما» السالفه ؛ فيجب الإهمال في مثل : إنما الأمين صديق (٤) ، ولكنما الخائن عدو ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصانا بياض وجهه ، وسواد ظهره :

و كأنما انفجر الصباح بوجهه

حسنا ، أو احتبس الظلام بمتنه (٥)

ويجوز الأمران مع : «ليت» مثل : ليتما على حاضر ، أو : ليتما عليا حاضر ، وهي في الحالتين مختصه بالجمل الاسميه.

ص : ٥٧٥

١- يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامه في ص ٤٩٨ ؛ مع زياده شروط أخرى. سنذكرها هنا. وينفرد خبر «لعل» بجواز تصديره «بأن» المصدريه ؛ نحو : لعل أحدكم أن يسارع في الخيرات فيلقى خير الجزاء ... (ولا مانع في هذه الحاله أن يقع المعنى خبرا عن الذات كوقوعه خبرا لعسى ... وقد سبق الكلام عليها في باب أفعال المقاربه رقم ٧ من هامش ص ٥٥٧). وإذا وقعت «لعل» أو «عسى» في كلام الله تعالى لا- يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحاله ذلك عليه. وإنما يكون معناها التحقيق حيناً ، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوبا إلى الذي يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه. (انظر رقم ٢ من هامش ٥٦٣).

٢- يشترط أن تكون «ما» حرفا زائدا ليمنع هذه الحروف الناسخه من العمل. فإن لم يكن حرفا زائدا لم يمنعها مثل «ما» الموصوله في نحو : إن ما في القفص بلبل. (أى : إن الذى فى القفص بلبل) ومثل «ما» الموصوفه فى نحو : إن ما مطيعا نافع ، أو إن ما يطيع نافع ، (أى : إن شيئا مطيعا أو يطيع - نافع. فكلمه : «ما» فى المثالين ليست كافه (أى : ليست مانعه) للحرف الناسخ عن العمل ، ويجب فصلها فى الكتابه منه. بخلاف الزائده فيجب وصلها بآخره فى الكتابه.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سيجىء فى ص ٦٠١. ووصل «ما» بذى الحروف مبطل إعمالها. وقد يبقى العمل أى : أن اتصال «ما» الزائده بهذه الحروف يبطل عملها. وقد يبقى العمل - اختيارا - فى «ليت» وحدها دون أخواتها ، فى الرأى الأحسن.

٤- إذا اتصلت - «ما» الزائده بأحد الحرفين الناسخين : «إن» أو «أن» ، منعتهما من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداه من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوه وضوحا. (وقد سبقت الإشارة للحصر فى ص ٤٥١) مثل : إنما أنت كبير الهمة ، أو : عرفت أنما أنت كبير الهمة ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفه معينه ؛ هى كبر الهمة ؛ وحصرنا أمره فيها. وتأويل «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون) مع معموليها بمصدر مؤول تختفى عند ظهوره لا- يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائده ، لأن إفاده الحصر تتم قبل التأويل وسبب المصدر. (راجع الصبان ج ١ عند الكلام على «ما» الزائده المتصله بهذه

الحروف).

٥- بظهره.

ب - يشترط في اسمها شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالا واحدا ، وضبطا واحدا لا يتغير ؛ كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمه : «طوبى» وأشباهاها (١) - فى مثل : طوبى للمجاهد فى سبيل الله. - فإنها لا تكون إلا مبتدأ.

وألا يكون من الكلمات الملازمه للصداره فى جملتها ، إما بنفسها مباشره ؛ كأسماء الشرط ، و : «كم» ... ، وإما بسبب غيرها (٢) ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت؟ فكلاهما لا يصلح اسما.

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخه ملازمه للصداره فى جملتها (ما عدا «أن») (٣) فإذا كان اسم واحد منها ملازما للصداره وقع بينهما التعارض. ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضا - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها.

وألا يكون اسمها فى الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر (٤) ؛ نحو : عرفت محمودا

ص: ٥٧٦

- ١- وكالكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أو الظرفية. وقد مر بيانها فى بدء الكلام على «كان» وأخواتها ص ٤٩٤.
- ٢- مما مر بيانه فى بدء الكلام على «الكلام على «كان» وأخواتها ص ٤٩٥.
- ٣- إذا كانت «أن» للترجى - أى : مثل : «لعل» التي تفيد هذا المعنى - وجب أمران ؛ أن تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجمله فى هذه الصورة اسميه حتما ، ولا يصح اعتبار «أن» حرفا مصدريا يؤول مع معموليه بمصدر مفرد. كما لا يصح - وهى بمعنى : «لعل» - أن يتقدم عليها أحد معموليها ، ولا معمول أحدهما - وقد سبق هذا فى ص ٤٨٥.
- ٤- سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه ... فى ص ٤٦٣ ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى الباب الخاص بالنعت ح ٣ - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن فى مثل : «إن من يرض عن الشر يلق سوء الجزاء» إذ الأصل : إنه من يرض ... أى : إنه الحال والشأن (وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٢٦) فهذه الهاء فى الأصل نائبة عن مبتدأ هو : الحال والشأن. ولا يصح أن تكون كلمه «من» اسم «إن» لأن «من» شرطيه ؛ والشرط له الصداره ، فلا يسبقه ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان. ومثله قول الشاعر : إن من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جآذرا وظباء أى : إنه من يدخل يلق .... وحذف ضمير الشأن فى هذا الباب كثير بقريته تدل عليه وعلى المراد ؛ (كما هو مشروط عند كل حذف) ومنه الحديث ... إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. أى : إنه ....



ح - ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً (٢)، (إلا الإنشاء المشتمل على: «نعم» و«بئس» وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح: إن المريض ساعده. وليت البائس لا تهنه ... ويصح: إن الأمين نعم الرجل، وإن الخائن بئس الإنسان.

وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها، فيجب مراعاة الترتيب بينهما؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحق غلاب - إن العظام كفؤها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور، وقول الشاعر:

إن الأمين - إذا استعان بخائن -

كان الأمين شريكه في المأثم

فلو تقدم هذا الخبر لم تعمل، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً. وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى.

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة، بأن كان شبه جملة: (ظرفاً أو جاراً مع مجروره). فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسط بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع: نحو؛ إن في السماء عبره (٣)، وإن في دراستها عجائب. وقول الشاعر:

إن من الحلم ذلاً أنت عارفه

والحلم عن قدره فضل من الكرم

ص: ٥٧٧

١- برفع كلمه: «العالم» على أنها خبر مبتدأ محذوف. وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته، وصارت خبراً؛ إذا الأصل «عرفت محموداً العالم» بنصب العالم على أنها صفة، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ٤٦٣.

٢- سواء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب (راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ ويجوز في خبر «أن» المخففه أن يكون جملة دعائية - كما سيجيء في ص ٦١٥ - كقراءه من قرأ بتخفيف النون (أى: تسكينها)، قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) ويقول «الرضى» لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن «إن» و«لكن» مع قلته. ولا داعى للأخذ برأيه القليل.

٣- فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: إن إخوانها: لأنَّ أن، ليت، لكن، لعل كأن - عكس ما لكان من عمل كإِنَّ زيدا عالم بأنى كفاء، ولكنَّ ابنه ذو ضغن يقول: لأن - وما تبعها من الحروف المذكوره بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها «فكان» ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها: تنصب الاسم وترفع الخبر، ووضح - - هذا بأمثله في البيت الثانى، هى: إن زيدا عالم بأنى كفاء، ولكن ابنه ذو ضغن (أى: حقد) فعرض أمثله لحروف ثلاثه هى: إن، أن، لكن ... هذا ويتردد في كلام النحاه القدماء - وغيرهم - اسم «زيد» «عمرو» «بكر» «خالد»، وهى أسماء عربيه صحيحة، ولكنها شاعت في استعمالاتهم حتى صارت مبتدله؛ فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر استطاعتنا، كما أشرنا لهذا كثيراً. ثم قال: وراع ذا الترتيب. إلا فى الذى كليت فيها، أو: هنا - غير البذى يريد: أن مراعاة هذا الترتيب الوارد فى أمثله بين المعمولين أمر واجب؛

فیتقدم الاسم ويتأخر الخبر وجوبا إلا- في مثل ؛ ليت في الدار غير البذی (أى : البذیء ؛ وهو : الوقح) ، ومثل : ليت هنا غير البذیء ؛ من كل تركيب يقع فيه خير إن وأخواتها ظرفا أو جارا مع مجروره. وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخير ...

ومثل : إن هنا رفاقا كراما ، وإن معنا إخوانا أبرارا. وقولهم فى وصف رجل : كان والله سمحا سهلا ، كأنّ بينه وبين القلوب نسيا ، أو : بينه وبين الحياه سيبا. فإن وجد مانع لم يجرز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء فى نحو : إن الشجاعه لفى قول الحق : حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء (١) ...

وهناك حاله يجب فيها تقديمه ؛ هى : أن يكون فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر الجار والمجرور ؛ مثل : إن فى الحقل رجاله ، وإن فى المصنع عماله. فاسم الناسخ (رجال وعمال) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر (٢) ؛ (أى : على الحقل ، والمصنع) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبه معا ؛ وهو ممنوع هنا (٣).

ومما تقدم نعلم أن للخبر - فى هذا الباب - ثلاثه أحوال من ناحيه تقديمه ، أو تأخيره على الاسم.

ص : ٥٧٨

١- ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو : «عسى» (التي بمعنى : لعل) أو الحرف : «لا» - كما سيأتى فى بابها ص ٦٢٦ - فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقا.

٢- لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض الخبر - كما سبق أن أوضحناه.

٣- وهناك حاله أخرى يجب فيها تقديم خبر أن (المفتوحه الهمزه المشدده النون) ستجىء فى : «ب» من ص ٥٨٣. وإذا وقع المصدر المؤول من «أن مع معموليها» مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره فى هذه الصوره مؤديا إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندي أنك فاضل. أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم فى رقم ٥ من ص ٤٥٨ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوبا.

الأولى : وجوب تأخيرها إذا لم يكن شبه جملة. وكذلك إن كان شبه جملة جاراً مع مجروره ، ولا يعود على المجرور ضمير من الاسم.

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، جاراً مع مجروره ، وكان الاسم مشتقاً على ضمير يعود على المجرور (أى : على بعض الخبر الجار مع مجروره).

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، - غير ما سلف - ولم يمنع من التقدم مانع.

أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ،) فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر مطلقاً (أى : سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم - كتابك - «قارئ ، وإنه - بعلمك - منتفع. ففي الجملة الأولى تقدم معمول : «كتابك» وليس بشبه جملة ؛ وفي الثانية تقدم معمول شبه الجملة ، وهو الجار والمجرور : «بعلم».

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حاله واحده ، هى : أن يكون معمول شبه جملة ؛ نحو : إن فى المهد الطفل نائم - إن بيننا الودّ راسخ.

ويؤخذ من كل ما سبق : أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه ، أو معمول لخبر إذا كان معمول شبه جملة أيضاً الجملة كذلك ، كما لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول أحدهما.

١- قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظا تتجه إليه النيه ؛ كأنه موجود. وأكثر ما يكون الحذف في إنَّ (المكسوره الهمزه المشدده النون) ، ومنه قول تعالى : (أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائي. وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط (١) ، وكل ذلك مع ملاحظه المحذوف ولا يصح شيء مما سبق إلا إذا قامت قرينه تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف ، وهذه قاعده لغويه عامه أشرنا إليها من قبل (٢) ؛ هي جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه. بشرط أن تقوم قرينه تدل عليه).

وقد يجب حذف خبر «إن» إذا سُدَّ مسده واو المعيه ، نحو : إنك وخيرا ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسده الحال ، نحو : قول الشاعر :

إنَّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقه

بالله مستظها بالحزم والجِدِّ

أو مصدرا مكررا ؛ نحو : إن الفائده سيرا سيرا.

وتختص : «ليت» بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤.

ب - الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر في هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه في تعدد خبر المبتدأ ص ٤٨٠ ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجه المعنى أحيانا.

ح - من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تنطق الشواهد الوارده به. لكن لا يصح القياس عليها في عصرنا ؛ منعا لفوضى التعبير والإبانه ، وإنما نذكر رأيهم - كعادتنا في نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، في غير حيره ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمه وردت مطابقه له مع ابتعادهم عن محاكاتها.

ص : ٥٨٠

١- راجع ج ٨ من ٨٥ من شرح المفصل. وفيه الأمثله. وكذلك حاشيه الألوسى على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ وكذا في هامش ص ٦٠٣ الآتيه.

٢- في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤.

إشارة

لهمزة «إن» ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

الحالة الأولى

إشارة

يجب فتحها في موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءا من جملة مفتقره إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم إلا من طريق مصدر منسبك من «أن» مع معموليها. ففي مثل : شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا. سرنى أنك بارّ بأهلك - لا نجد فاعلا للفعل : «شاع» ولا للفعل : «سرن» مع حابه كل فعل للفاعل ، ولا وسيله للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير : شاع كثره المعادن في بلادنا - سرنى برك بأهلك (١) وكذلك الفعل : «زاد» في قول القائل :

لقد زادني حبا لنفسي أننى

بغيض إلى كل امرئ غير طائل (٢)

وفي مثل : عرفت أن المدن مزدحمه - سمعت أن البحار ممتلئه بالأحياء ... نجد الفعل : «عرف» محتاجا لمفعول به ، وكذلك الفعل : «سمع». فأين المفعولان؟ لا- نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر مؤول من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحام المدن - سمعت امتلاء البحار بالأحياء.

وفي مثل : تألمت من أن الصديق مريض - فرحت بأن العربى مخلص للعروبه ... ، نجد حرف الجر : «من» ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : «الباء» وهذا غير جائز في العربية. فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من «أن» مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : «من» وفي الجملة الثانية هو المجرور «بالباء». والتقدير : تألمت من مرض الصديق - وفرحت

ص: ٥٨١

١- المصدر الذى تقدر به «أن» مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ من خبرها إن كان اسما مشتقا ، أو فعلا متصرفا. أو من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفا أو جارا مع مجروره. أو هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامدا. وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق فى باب الموصول ص ٣٧٤.

٢- رجل غير طائل : حقير خسيس.

ياخلاص العربيّ للعروبه ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسما لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من «أنّ» مع معموليها.

ومن الأمثلة غير ما سبق : «حقا ، أنك متعلم رفع لقدرك» - «المعروف أن التعلم نافع». فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تعلمك رفع لقدرك ، أما في الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نفع التعلم.

ومثله المصدر المؤول بعد : «لولا» حيث يجب فتح همزه «أنّ» نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك. والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك.

ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجيء لإكمال النقص ، فيكون فاعلا ، أو نائبه ، أو مفعولا به (١) ، أو مبتدأ ، أو خبرا (٢). وقد يكون غير ذلك (٣).

كما نفهم المراد من قول النحاه : يجب فتح همزه : «أنّ» إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جر (٤).

ص : ٥٨٢

١- بشرط أن يكون المفعول به غير محكى بالقول.

٢- عن اسم معنى ... (راجع الزيادة والتفصيل في ص ٥٨٣).

٣- مما سيجيء في ص ٥٨٣ ، وما بعدها. إلا في أشياء يأتي توضيحها هناك في : «ج».

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك : وهمز : «إنّ» افتح لسدّ مصدر مسدّها ، وفي سوى ذاك اكسر أي : افتح همزه «إن» لسدّ المصدر مسدّها مع معموليها.

١- «أنّ» - مفتوحة الهمزه ، مشدده النون - معناها التوكيد - كما شرحنا (١) - وهي مع اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج له ، فمن الواجب أن يكون الفعل - وغيره مما هي معموله له - مطابقا لها في المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الداله على العلم واليقين (٢) ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما (أى : بين ما يدل عليه العامل ، وما يدل عليه المعمول) وهذا هو ما حرت عليه الأساليب الفصيحه حيث يتقدمها ما يدل على اليقين والقطع : مثل : اعتقدت ، علمت ، ووثقت ، تيقنت ، اعتقادي ... ولا يقع قبلها شيء من ألفاظ الطمع ، والإشفاق ، والرجاء ... مثل : أردت ، اشتهيت ، وددت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها أو لا يوجد ؛ والتي لا يقع بعدها إلا «أن» الناصبه للمضارع. وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فتقول أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج. وكالتى فى الآيه الكريمة : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ).

وما ذكرناه فى «أنّ» المشدده يسرى على : «أنّ» المفتوحة الهمزه المخففه من الثقيله ؛ فكلاهما فى الحكم سواء ، نحو قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى).

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ولا على الطمع والإشفاق ولكن يقع بعده «أن» المشدده والمخففه الناسختان كما يقع بعده «أن» التي تنصب الفعل المضارع.

وذلك النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وحسبت ، وختلت.

ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر. وقد يقوى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ، وقد يضعف حتى يصير مشكوكا فى وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى (٣) ...

ب - لا تكون «أنّ» (المفتوحة الهمزه. المشده النون) مستقله بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءا من جمله أخرى (٤) ... غير أنه لا يجوز

ص: ٥٨٣

١- فى رقم ٢ من ص ٥٧١ ثم ٧١٥ راجع تفصيل هذا فى ص ٦١٥. وقد سبقت الإشاره إلى «أن» المصدريه مع نظائرها من الحروف المصدريه فى ص ٣٦٨.

٢- كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧١.

٣- كما أوضحنا فى ص ٥٨١.

٤- كما أوضحنا فى ص ٥٨١.



أن يقع المصدر المؤول من : «أن ومعموليها» اسما لأختها المكسوره الهمزه (١). فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر ، فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة (٢). نحو : إن عندى أن التجربه خير مرشد. إن فى الكتب السماويه أن الرسل هداه للناس ... وقد سبق أنه يجوز وقوع «أن» مع معموليها اسما للأحرف الناسخه - ومنها : أن - (أى : أن يكون المصدر المؤول اسما للأحرف الناسخه) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة.

ح - أشرنا - فى ص ١٨١ - إلى بعض مواضع المصدر المؤول من «أن ومعموليها». وقد يقع فاعلا لفعل ظاهر كما رأينا أو مقدر ؛ نحو : اسمع ما أن الخطيب يخطب. أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، (مده ثبوت خطبته) وذلك لأن «ما» المصدريه الظرفيه لا تدخل - فى أشهر الآراء - على الجملة الاسميه المبدوءه بحرف مصدرى (٣). ومثلها العبارة المأثوره : «لا أكلم الظالم ما أن فى السماء نجما. أى : ما ثبت أن فى السماء نجما ...»

ومن الفعل المقدر أيضا أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : «لو» الشرطيه ؛ نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك. فالمصدر المؤول فاعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك ... لأن «لو» شرطيه لا تدخل إلا على الفعل فى رأى المشهور. والأخذ به أولى من رأى القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر. لأن فيهما تكلفا وبعدا (٤).

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ... ) ، وقد يقع خبرا عن مبتدأ الآن ، كالأمثله

ص: ٥٨٤

١- أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧١.

٢- راجع شرح المفصل ج ٨ ص ٧١. ويذكرون فى سبب المنع أن كل واحده منهما تفيده التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشره على نظيره. هذا إلى أن دخول إن المكسوره على أختها قد يوقع فى الوهم أن المفتوحه الهمزه أضعف فى إفاده التوكيد من المكسوره الهمزه ؛ فجاء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنهما متساويان وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء ...

٣- إذ الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى. (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٣).

٤- بيان الأسباب فى ج ٢ ص ١٢٢ م ٦٩ باب : «الاشتغال» - وفى باب : «لو» من الجزء الرابع.

السالفه ، أو بحسب الأصل : نحو : كان عندي أنك مقيم. لكن يشترط في المبتدأ الذى يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثه شروط :

١ - أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تسوى بين أصحاب الحقوق ؛ فلا- يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة. بل يجب كسرها - كما سيجيء (١) -.

٢ - وأن يكون غير قول (٢) ؛ فلا يجب الفتح فى مثل : قولى : أن البطاله مهلكه.

٣ - وأن يكون محتاجا للخبر المؤول من «أن» ومعموليها ليكمل معه المعنى الأساسى للجمله ، من غير أن يكون المبتدأ داخلا فى معنى الخبر ؛ (أى : من غير أن يكون معنى الخبر صادقا عليه) ، نحو : اعتقادى أنك نزيه. فكلمه : اعتقادى. مبتدأ يحتاج إلى خبر يتم المعنى الأساسى. فجاء المصدر المؤول ليتممه. والتقدير : «اعتقادى نزاهتك» ، فالخبر هنا يختلف فى معناه عن المبتدأ اختلافا واضحا. فإن كان المصدر المؤول من : «أن مع معموليها» ليس هو محط الفائده الأصليه ، (أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسى ؛ كأن يكون معناه منطبقا على المبتدأ وصادقا عليه) فإنه لا يعرب خبرا ، بل الخبر غيره. كما فى المثال السابق وهو : «اعتقادى أنك نزيه» إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولا- به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلا- - اعتقادى نزاهتك حاصل أو ثابت ... ، والمصدر المؤول فى هذا المثال ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن النزاهه هنا هى : الاعتقاد ، والاعتقاد هو النزاهه ... و...

وقد يقع المصدر المؤول مفعولا لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ، أو مفعولا معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنك تحدثنا. أو مستثنى ؛ نحو : ترضينى أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعاد. ويقع مضافا إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد ، لا- إلى الجمله ؛ مثل : سرنى عملك غير أن خطك ردىء. أى : غير رداءه خطك. فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجمله وحدها وجب كسر الهمزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزه : «إن»

ص: ٥٨٥

١- فى رقم ٦ من ص ٥٩٠.

٢- حكم لواقعه بعد قول موضح فى رقم ٤ من ص ٢٨٩ و ٥ من ص ٥٩٤.

مراعاة للرأى الذى يحتم إضافه «حيث» للجمل ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة.

ومثل المواضع السابقه ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى : (..... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْتِي فَضَّلْتَكُمْ ...) فالمصدر المؤول وهو «تفضيلى» معطوف على المفعول به : «نعمه» ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، أَنَّهَا لَكُمْ ...) ، فالمصدر المؤول ، وهو : استقرارها وكونها ... بدل من إحدى. وهكذا ...

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولا مطلقا ، ولا ظرفا ، ولا حالا ، ولا تمييزا ولا يسد مسد «مفعول به» أصله خبر عن ذات (1) ، نحو : ظننت القادم إنه عالم. فلو فتحت الهمزه لكان المصدر المؤول من : «أنه عالم» ؛ مفعولا ثانيا للفعل : «ظننت» مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمه : «القادم» فيكون التقدير «القادم علم» فيقع المعنى خبرا عن الجئه (2) ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع أن.

د - من الأساليب الفصيحه : «أحقا أن جيرتنا استقلوا (3) ... يريدون ؛ أفى حق أن جيرتنا استقلوا. فكلمه : «حقا» ظرف زمان (4) - فى الشائع - ، والمصدر المنسبك من «أن» مع معموليها مبتدأ مؤخر. ولهذا وجب فتح همزه «أن». أى : أفى حق استقلال جيرتنا.

ويصح أن تكون كلمه ؛ «حقا» ، مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : حق (بمعنى : ثبت) والمصدر المنسبك فاعله ، أى : أحق حقًا استقلال جيرتنا؟ وأحيانا يقولون : «أما أن جيرتنا استقلوا». فكلمه : «أما» (بتخفيف الميم) (5) بمعنى : حقًا ، ويجب فتح همزه «أن» بعدها.

ص : ٥٨٦

١- جئه.

٢- المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكرهتهم فتح الهمزه فى مثل هذا الموضع.

٣- بمعنى : أحقا أن جيراننا ارتحلوا. والجيره جمع : جار.

٤- كما فى الخضرى والتصريح ، آخر باب الظرف - والظرفيه هنا مجازيه. وبيان هذا فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢١ م ٧٩.

٥- إذا كانت «أما» - مخففه الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزه : «إن» بعدها. - كما سيجىء فى ص ٥٨٨ وفى رقم ٣ من ص ٥٩٥.

وخير ما ارتضوه في إعرابها : أنها مركبه من كلمتين ؛ فالهمزه للاستفهام . «ما» ظرف ، بمعنى : شيء . ويراد بذلك الشيء : «حق»  
فالمعنى : «أحقاً» وكلمه : «أما» مبنيه على السكون في محل نصب ، وهي خبر مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر (١).

ه - قد يسدّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليه مسدّ المفعولين إن لم يوجد سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح  
للسكنى . وكذلك في كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجد غيره ، مع عدم مانع يمنع منه ...

و - أشرنا من قبل (٢) إلى وقوع : «أنّ» المفتوحه الهمزه المشدده النون - للترجى ، فتشارك «لعل» في تأديه هذا المعنى وتحتاج  
إلى جملة اسميه بعدها ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولا بد أن يكون لها الصداره في جملتها . ولا يصح أن تسبك مع ما بعدها  
بمصدر مؤول ؛ فهي تخالف «أنّ» المفتوحه الهمزه ، المشدده النون التي معناها التوكيد في أمور : في المعنى ، وفي وجوب  
الصداره ، وفي منع السبك بمصدر مؤول .

ص : ٥٨٧

١- راجع الكلام على هذا الأسلوب في ج ٢ ص ٢٢١ «و» م ٧٩.

٢- راجع رقم ٥ من ص ٤٥٨ حيث الإيضاح.

يجب كسر همزه : «إن» فى كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتى :

١- أن تكون فى أول جملتها حقيقه ، نحو : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ،) وقول الشاعر يمدح محسنا :

يخفى صنائعه ، والله يظهرها

إن الجميل إذا أخفيته ظهرا

وتعتبر فى أول جملتها حكما إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح (١) ؛ مثل : ألا ، وأما (٢) ، نحو : ألا إن إنكار المعروف لؤم - أما إن الرشوه جريمه من الراشى والمرتشى. ومثلهما الواو التى للاستئناف ، كقول الشاعر :

وإنى شقى باللثام ولا ترى

شقىا بهم إلا كريم الشمائل

وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جمله تامه.

فإن سبقها شىء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدين وقايه من الشرور.

٢- أن تقع فى جمله الصله ، بحيث لا يسبقها (٣) شىء منها ؛ نحو : أحترم الذى (إنه عزيز النفس عندى.) ، وكذلك فى أول جمله الصفه التى موصوفها اسم ذات (٤) ؛ نحو : أحب رجلا- (إنه مفيد). وفى : أول جمله الحال أيضا ؛ نحو : أجل الرجل (إنه يعتمد على نفسه) وأكبره (وإنه بعيد من الدنيا).

٣- أن تقع فى صدر جمله جواب القسم وفى خبرها اللام ؛ سواء أكانت جمله القسم اسميه ؛ نحو : لعمر ك إن الحذر لمطلوب ، أم كانت فعلية فعلها

ص: ٥٨٨

١- حرف يدل على بدء الكلام ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكد عند المتكلم.

٢- (انظر رقم ٣ من ص ٥٩٣) ، ثم «ب» من ص ٦٤٤. وفى رقم ٥ من هامش ص ٤٥٨٦

٣- فإن وقعت حشوا (... كأن سبقها شىء من جمله الصله) لم تكسر ؛ نحو : جاء الذى عندى أنه فاضل. ومنه : لا أفعله ما أن فى السماء نجما. أى : ما ثبت أن فى السماء نجما - وقد سبق بيان هذا فى «ح» من ص ٥٨٤ - وكذا فى جمله الصفه والحال التالين.

٤- لأنها لو فتحت لوقع المصدر المؤول صفه لاسم الذات ؛ فيحتاج إلى تأويل لا داعى له لأنه لا يكون نعتا إلا بهذا التأويل



مذكور ؛ نحو : أحلف بالله إن العدل لمحبوب. أو غير مذكور ، نحو : والله إن الظلم لوخيم العقابه.

فإن لم تقع في خبرها اللام لم يجب (١) كسر الهمزة إلا- إذا كانت جملة القسم فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السياحه مفيدة.

يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات التي تظهر فيها اللام في خبر «إن». وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها.

٤- أن تقع في صدر جملة محكيه بالقول (لأن المحكيّ بالقول لا يكون إلا جملة ، - في الأغلب - بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن) (٢). فتكسر وجوبا في مثل : قال عليه السّلام : (إن الدين يسر). ويقول الحكماء : «إن المبالغه في التشدد مدعاه للنفور» ، (فقل للمتشددين : «إن الاعتدال خير») ، وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر :

تعيّرنا أنا قليل عدينا

فقلت لها : إن الكرام قليل

فإن وجد القول ولم تكن محكيه به بل كانت معموله لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالم ، أخصّك القول ؛ أنك فاضل ؛ أي : لأنك فاضل ؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول. وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : الظن ، بقرينه تدل على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين. - نحو : أتقول المراصد أن الجو بارد في الأسبوع المقبل؟ أي : أتظن (٣) (تفتح مع أنها مع معموليها معموله للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى «الظن» ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها في محل نصب يسدّ مسدّ المفعولين) ...

٥- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب (٤) وقد علّق عن العمل ، بسبب

ص : ٥٨٩

١- وإنما يجوز الأمران ؛ طبقا للبيان الذي سيجيء في مواضع الفتح والكسر ص ٥٩٢.

٢- ولا الاعتقاد أيضا. فلا بد من أمرين ؛ أن تكون الجملة معموله للقول ، وأن «القول» ليس بمعنى : «الظن ولا الاعتقاد».

٣- الدليل على أن القول هنا بمعنى «الظن» أن المراصد حين تتكهن بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته ، وعلى أنه سيتحقق حتما ، فقد يقع أو لا- يقع. أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه. فيجىء في ج ٢ باب ظن وأخواتها.

٤- سيجىء في باب ظن وأخواتها تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين. والذي يعنينا الآن هو : «الأفعال القلبية» المتصرفه التي يلحقها التعليق ؛ (وهو ترك العمل لفظا دون معنى ، لمانع فتكون في ظاهرها غير ناصبه للمفعولين - أو لأحدهما - بسبب ذلك المانع. ولكنها في الحكم والتقدير - - ناصبه. نحو : «ظننت لطائر مفرد» فالجملة من : (طائر مفرد) مكونه من مبتدأ وخبر ، في محل نصب. قد سدّت مسدّ المفعولين للفعل : «ظننت» ولم ينصبهما لفظا لاعتراض ما له صدر الكلام وهو هنا :

لام الابتداء. وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق : رأى - علم ، - وجد - درى ... وهذه أفعال تدل على اليقين. وخال - ظن  
- حسب - زعم - عد - حجا - جعل ... وهذه أفعال تدل على الرجحان.



وجود لام الابتداء في خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر. فإن لم يكن في خبرها اللام (١) فتحت أو كسرت : نحو : علمت إن الرياء بلاء - بفتح الهمزة ، أو كسرها (٢).

٦- أن تقع خبرا عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة إنها مثمره (٣) وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا) (٤) ، وَالصَّابِئِينَ (٥) ، وَالنَّصَارَى ، وَالْمَجُوسَ (٦) ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا - إِنَّ (٧) اللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ (٨) ...»

ص: ٥٩٠

١- يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة في جملتها فتتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها. وهنا تأخرت اللام عن مكانها ؛ لوجود «إن» التي لها الصدارة. والعلل الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب.

٢- كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٥٩٣ - فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقا ، وأداه التعليق هي : «إن» مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبان ج ٢ في هذا الموضوع.

٣- لو فتحت لكان المصدر المؤول خبرا عن الجثة ، والتقدير ، الشجرة إثمارها. وهو غير المعنى المطلوب ولا- يتحقق هنا إلا بتكلف لا داعي له.

٤- كانوا يهودا.

٥- المتنقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم.

٦- الذين يعبدون النار.

٧- فكلمه «الذين» الأولى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : «إن» ثم صارت اسمه. وجمله إن الله يفصل بينهم ؛ (وهي مكونه من إن ومعموليه) - في محل رفع خبر «إن» الأولى.

٨- وفي مواضع كسر همزه «إن» يقول ابن مالك : فاكسر في الابتداء ، وفي بدء صله وحيث «إن» ليمين مكمله أي : اكسر همزه «إن» إذا وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكمله لليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم على التفصيل الذي شرحناه. ثم قال : أو حكيت بالقول ، أو حلت محل حال ؛ كزرته ، وإني لذو أمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام ، كاعلم إنّه لذو تقى

١ - يعدّ بعض النحاه مواضع أخرى للكسر ، منها : أن تقع «إنّ» بعد كلمه «كلّا» التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : (كَلَّا ، إِنَّ  
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ، أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ...)

أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ؛ نحو : إن ربك لسريع العقاب.

أو تقع بعد «حتى» التي تفيد الابتداء نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تتراقص - تفيض الصحراء بالخير ، حتى إنها تجود  
بالمعادن الكثيره.

والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود وإن الخمول داء ... والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهو  
أنها واقعه في صدر جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوي - لا إعرابي - بجمله قبلها ؛  
كمثال : «حتى» السابق ... «وكلّا» ، في بعض الأحيان. أما اتصالها الإعرابي فيمنع كسرهما إن كان ما قبلها محتاجا إلى المصدر  
المؤول منها مع معموليها احتياجا لا مناص منه ، كما سبق.

(أى : فتح همزه «إنّ» وكسرها.) وذلك فى مواضع ، أشهرها :

١- أن تقع بعد كلمه : «إذا» الداله على المفاجأه (١) ، نحو : استيقظت فإذا إن الشمس طالعه ، وفتحت النافذه ، فإذا إن المطر نازل. فالكسر على اعتبار : «إذا» حرف - تبعا للرأى الأسهل - مع وقوع «إن» فى صدر جملتها الاسميه المصرّح بطرفيها ؛ بأن يذكر بعدها اسمها وخبرها. والفتح على اعتبار «إذا» حرف أيضا والمصدر المؤول من «أنّ» مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضر ، وفتحت النافذه فإذا نزول المطر حاضر ... ويجوز اعتبار «إذا» الفجائيه ظرف زمان أو مكان أيضا ، خبرا مقديما. والمصدر المنسبك من «أنّ» ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ففى المكان أو فى الوقت طلوع الشمس ، أو نزول المطر ...

٢- أن تقع فى صدر جملته القسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جملته القسم اسميه ؛ نحو : لعمر ك إن الرياء فاضح أهله ، أو فعليه فعلها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغى هالك ببيغه. بفتح الهمزه وكسرها فيهما ، (فإن كان فعل القسم محذوفا فالكسر واجب - كما سبق (٢) - ؛ نحو : بالله إن الزكاه طهاره للنفس). فالكسر بعد جملته القسم الاسميه فى المثال الأول هو على اعتبار : «إنّ» فى صدر جملته ؛ لأنها مع معموليها جملته الجواب لا محل لها من الإعراب. والفتح هو على اعتبار المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ، وشبهه الجمله سد مسد جواب (٣) القسم ، لا محل له. والتقدير : لعمر ك قسمى على فضيحه الرياء أهله. وكذلك فى المثال الثانى بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار «إن»

ص: ٥٩٢

١- أى : هجوم الشىء ووقوعه بغته. والكلام على : «إذا» الفجائيه وشروطها مدون فى رقم ١ من هامش ص ٤٦١.

٢- فى رقم ٣ من ص ٥٨٦.

٣- إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشره لأن جواب القسم لا يكون إلا جملته ولن يترتب على الخلاف فى التسميه أثر فى المعنى أو فى المعنى أو فى صياغه الأسلوب ؛ فهو شكلى محض.

مع معموليها جمله الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول مجرورا بحرف جرّ محذوف (١) ؛ والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغي بيغيه. ويكون الجار مع المجرور قد سد مسد جمله الجواب ؛ وأغنى عنه - كما سبق - .

٣- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وليس في خبرها اللام ، - طبقا لما تقدم بيانه (٢) - ؛ نحو : علمت أن الدّين عاصم من الزلزل.

٤- أن تقع بعد فاء الجزاء (٣) ، نحو : من يرض عن الجريمة فإنه شريك في الإساءه. فكسر الهمزه على اعتبار «إن» مع معموليها جمله في محل جزم جواب أداه الشرط : «من». وفتح الهمزه على اعتبار المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف. والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته في الإساءه حاصله ، أو : الثالث شركته في الإساءه ...

ص: ٥٩٣

١- أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنصب الاسم المجرور بعده ، ليكون نصبه بغير عامل نصب دليلا على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابي الشائع. ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجمله جواب القسم مباشره. وأصل جواز الفتح والكسر راجع - كما جاء في الهمع - إلى الخلاف في جمله القسم والمقسم عليه ؛ أحدهما معموله للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا به أو بمنزله المفعول به لفعل القسم ، أم لا؟ فمن قال : «نعم» فتح ؛ لأن هذا حكم «إن» إذا وقعت مع معموليها مفعولا به. ومن قال : «لا» ، وأن جمله القسم تأكيد للمقسم عليه من غير عمل فيه ، كسر. ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين.

٢- في رقم ٥ من ص ٥٨٧.

٣- هي الفاء الواقعه في صدر جواب الشرط وجزائه ، (أى : في صدر النتيجة المترتبه على تحقق فعل الشرط). ليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخله في جواب أداه شرط ؛ فقد تكون داخله على شىء يشبه الجواب لأداه تشبه الشرط في العموم والإبهام ؛ كاسم الموصول ، وغيره مما سبق بيانه (في ص ٣٥٦) ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ....) فيجوز في «أن» الثانيه الفتح أو الكسر. و «ما» موصوله وليست شرطيه : لأن الشرطيه لها الصداره فلا تدخل عليها النواسخ ؛ والعائد محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه .. فعلى كسر همزه «إن» تكون جملتها هي الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها. مبتدأ خبره محذوف ، أى : فكون خمسه لله ثابت ، أو يكون خبرا لمحذوف ، أى : فالواجب كون خمسه لله ، والجمله خبر «إن» الأولى (راجع حاشيه الخضرى في هذا الموضوع).

٥- أن تقع بعد مبتدأ هو قول ، أو فى معنى القول (١) ، وخبرها قول ، أو فى معناه أيضا ، والقائل واحد ، نحو : قولى : «إنى معترف بالفضل لأصحابه ، وكلامى : إنى شاكر صنيع الأصدقاء». فقولى - وهو المبتدأ - مساو فى مدلوله لخبر «إن» وهو : معترف بالفضل ، وخبر «إن» مساويه فى المدلول كذلك ؛ فهما فى المراد متساويان ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم.

كذلك : «كلامى» ، مبتدأ ؛ معناه معنى خبر «إن» : (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر «إن» معناه معنى المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد. وهمزه «إنّ» فيهما يجوز كسرها عند قصد الحكايه ؛ أى : ترديد الألفاظ ذاتها فتكون «إن» مع معموليها جمله. وقعت خبرا. ومع أنها محكية بالقول نصا تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز فتح الهمزه ذا لم تقصد «الحكايه» ؛ وإنما يكون المقصود هو التعبير عن المعنى المصدرى من غير تقييد مطلقا بنصّ العبارة الأولى المعينه ، ولا- بترديد الجملة السابقه بألفاظها الخاصه فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى ، اعترافى بالفضل لأصحابه ، وكلامى ، شكرى صنيع الأصدقاء.

فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما فى معناه وجب الفتح ، نحو : عملى أنى أزرع الحقل. والمصدر المنسبك خبر المبتدأ. ويجب الكسر إن لم يكن خبر «إن» قولاً- أو ما فى معناه ، مثل كلمه : «مستريح» فى نحو : قولى إنى مستريح. أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر «إن» واحدا ؛ فلا- يتساوى مدلول المبتدأ والخبر ، ولا- يتوافقان. ؛ نحو : كلامى إن المريض يصرخ. ففى هاتين الحالتين يجب كسر الهمزه ، وتكون «إنّ» مع معموليها جمله فى محل رفع خبر المبتدأ (٢) ...

ص: ٥٩٤

١- الذى فى معنى القول هو ما يدل دلالته من غير لفظه ؛ مثل : كلام .... ، حديث ... ، نطق ، ... ولا يراد هنا «للقول» بمعنى : «الظن» وعمله ؛ فقد سبق حكمه فى ص ٥٨٩ وأنه الفتح

٢- ومما سبق نفهم كلام ابن مالك فى جواز الأمرين حيث يقول فى اختصار : بعد إذا فجاءه ، أو قسم لا لام بعده - بوجهين نمى (يريد : نمى (أى : نقل عن السابقين) الوجهان ، هما : لفتح والكسر) بعد إذا فجاءه ، وبعد قسم لا لام فى جمله جوابه ، ثم قال : مع تدو «فا» الجزا وذا يطرد فى نحو : «خير» القول إنى أحمد أى : ومع تلو فاء الجزاء ، فكلمه : «مع» معطوفه على كلمه «بعد» ، التى فى أول البيت السابق بحرف العطف المحذوف ؛ وهو : الواو. يريد : بعد إذا فجاءه ، ومع تلو فاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد فى كل أسلوب على شاكلة : «خير القول إنى احمد» وهى الحاله الرابعه - التى شرحناها. ويلاحظ فى أمثاله أن المبتدأ كلمه ؛ خبر) ليس قولاً ، ولكنه مضاف للقول فهو بمنزله ..

١- سرد بعض النحاه مواضع أخرى يجوز فيها الأمان ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق. فمما سردوه.

١- أن تقع «أن» مع معموليها معطونه على مفرد لا يفسد المعنى بالعطف عليه. نحو : سرّنى نبوغك ، وإنك عالى المنزل. فيجوز فتح همزه : «أن» فيكون المصدر المؤول معطوفا على نبوغ ، والتقدير : سرنى نبوغك وعلو منزلتك. والمعنى هنا لا- يفسد بالعطف. ويجوز كسر الهمزه فتكون «إن» فى صدر جمله مستقله. ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزه : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع. فلو فتحت الهمزه لكان المصدر المؤول معطوفا على «بيت» والتقدير : لى بيت وكثره زروع أخى ، وهو معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئا من تلك الزروع. ومثله ما نقله النحاه : «إن لى مالا. وإن عمرا فاضل» إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو. وهو معنى غير المقصود.

٢- أن تقع بعد «حتى» ، فتكسر بعد «حتى» الابتدائية - كما سبق (١) - فى مثل : تتحرك الريح حتى إن الغصون تتراقص ... لوقوعها فى صدر جمله. وتفتح إذا وقعت بعد «حتى» العاطفه ، أو الجاره ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق ، أى : حتى مسابقتك ، بالنصب على العطف ، أو بالجر والأداه فيهما : «حتى».

٣- أن تقع بعد «أما» (المخففه الميم) ، نحو : أما إنك فصيح ، فتكسر إن كانت «أما» حرف استفتاح وتفتح إن كانت بمعنى : «حقًا» - كما سبق (٢) - .

٤- أن تقع بعد. لا جرم ، نحو : لا جرم أن الله ينتقم للمظلوم (٣).

ص: ٥٩٥

١- فى ص ٥٩١.

٢- فى «د» من ٥٨٦ وفى رقم ٥ من هامشها

٣- فالفتح على اعتبار «لا» زائده ، أو ليست بزائده ، وإنما هى حرف جواب لئفى المعنى السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و «جرم» فعل ماضى بمعنى : «وجب». والمصدر المؤول من - - أن مع معموليها فاعل للفعل : «جرم». وهذا إعراب سيبويه وعليه اقتصر. أما الفراء فيقول : معنى : «لا- جرم» «لا- بد» فلا- نافية للجنس و «جرم» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمصدر المنسبك من «أن» ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضا - وهو متعلق الجار ومجروره - والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ. وهو يجيز كسر الهمزه ويقول فى سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ؛ بدليل وجود اللام فى قولهم : «لا جرم لآتينك» والأحسن فى هذه الحاله أن نعرب «لا» نافية للجنس و «جرم» اسمها متضمنه القسم ، وجمله : «لاآتينك» هى : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر. (راجع حاشيه الصبان فى هذا الموضع من جواز فتح الهمزه وكسرها) ، وستجىء الإشارة لهذا والإفاضة فى القسم وجوابه - فى موضعه المناسب من الجزء الثانى وهو : باب حروف الجر عند الكلام على حروف القسم.

٥- أن تقع في موضع التعليل ، نحو قوله : (إنا كنا ندعوه من قبل ، إنه هو البر الرحيم) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل ؛ أى : لأنه هو البر الرحيم. وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار : «إن» في صدر جملة جديده. ومثله قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ. إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ). فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لأن صلاتك سكن لهم ، والكسر على اعتبار : «إن» في صدر جملة جديده ...

٦- وقوعها بعد «أى» المفسره ؛ نحو : سرنى ابتداعك المفيد ، أى : أنك تبتكر شيئاً جديداً نافعا.

٧- أن تقع بعد حيث الظرفيه ، نحو : أزورك حيث إنك مقيم في بلدك بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار الظرف : «حيث» داخله على الفرد المضاف إليه وهو المصدر الأول. والكسر على اعتبارها داخله على المضاف إليه الجملة ، وهذا هو الأفصح ؛ إذ الأغلب في «حيث» أن تضاف للجملة.

ص: ٥٩٦

(١)

، فائدتها ، ومواضعها

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّى بحرى - قد يشك السامع في صدق الكلام ، أو ينكره ؛ فلجأ إلى الوسائل التي ترشد إليها اللغه لتقويه معنى الجملة ، وتأکید مضمونها ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار. ومن هذه الوسائل تكرار الجملة. لكن التكرار قد تنفر منه النفس أحيانا. فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزيه التكرار في تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : «إنّ» فنقول : والله أصل الماس فحم. إن بعض الحيوانات برّى بحرى. أو : لام الابتداء وتدخل على المبتدأ كثيرا (ولهذا سميت : لام الابتداء) ، نحو : لرجل فقير يعمل ، أنفع لبلاده من غنى لا يعمل. ليد كاسبه خير من يد عاطله. وتدخل على غيره ، كخبر «إنّ» ، نحو : إنّ أبطال السلام لخير من أبطال الحرب. وهكذا باقى الوسائل التي تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها.

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها : توكيد مضمون الجملة المثبتة ، وإزالة الشك عن معناها المثبت ؛ بالتفصيل الذى أوضحناه فيما سبق (٢) ، وأوضحنا معه آثارها النحويه ، والمعنويه.

ولها مواضع تدخلها جوازا ، وأشهرها ما يأتى :

١- المبتدأ ، كالأمثله السابقه. وكقول الشاعر :

وللبين خير من مقام على أذى

وللموت خير من حياه على ذلّ

٢- الخبر المتقدم على المبتدأ ؛ نحو : لصادق أنت.

٣- خبر إنّ (المكسوره الهمزه ، المشدده النون) - دون أخبار أخواتها فى فى رأى الأصح ؛ نحو : إن الشتاء لفصل النشاط (٣) ، وإنه لموسم السياحه فى بلادنا

ص : ٥٩٧

١- سبقت الإشارة إليها والتمثيل لها وبيان آثارها النحويه والمعنويه فى ص ٤٤٥ لمناسبه طارئه ، ونعود لتفصيل الكلام عليها هنا ؛ مجاراه لكثير من النحاه ، اختاروا هذا الموضوع للتفصيل. ولكن لا- غنى عن الرجوع إلى الموضوع السابق الذى انفرد ببعض الأحكام.

٢- سبقت الإشارة إليها والتمثيل لها وبيان آثارها النحويه والمعنويه فى ص ٤٤٥ لمناسبه طارئه ، ونعود لتفصيل الكلام عليها هنا ؛ مجاراه لكثير من النحاه ، اختاروا هذا الموضوع للتفصيل. ولكن لا- غنى عن الرجوع إلى الموضوع السابق الذى انفرد ببعض



## الأحكام.

٣- قد تسمى فى نحو هذا المثال : باسم اللام «المزحلقة». ولا يعنينا بعد ذلك ما يقولونه فى سبب - - التسميه من : أن مكانها فى الأصل الصداره فى الجملة الاسميه. فلما شغل المكان بكلمه : «إن». ولها الصداره أيضا ؛ كلام الابتداء. وتفيد التوكيد مثلها ، وتمتاز بأنها عامله - تقدمت وزحلت اللام إلى الخبر. والسبب الحق هو استعمال العرب.

إِنَّا - على البعاد والتَّفَرُّق -

لنلتقى بالفكر إن لم نلتق (١)

ولكن يشترط في خبر «إنّ» الذي تصدره لام الابتداء ما يأتي :

أن يكون متأخرا عن الاسم ، فلا يجوز دخولها في مثل : إن فيك إنصافا ، وإن عندك ميلا للحق ؛ وذلك لتقدم الخبر (٢).

وأن يكون مثبتا ؛ فلا يصح : إن العمل لما طال بالأمس . أو : إن العمل لما نفعه قليل . بل يجب حذفها قبل «ما» النافية وغيرها من أدوات النفي (٣) الداخلة على خبر «إن».

ألا- يكون جملة فعلية فعلها ماض ، متصرف . غير مقرون بكلمه : «قد (٤)» ؛ فلا يصح : «إن الطياره لأسرعت ... (٥)» بل يجب حذف لام الابتداء . فإن

ص : ٥٩٨

١- وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء ، نحو : إني لوزر يريد «بذات الكسر» صاحبه الكسر ، وهي : «إن» المكسوره الهمزه . و «وزر» أي : ناصر وملجأ لمن يستعين بي .

٢- عرفنا (في ص ٥٧٧) أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم إلا إن كان شبه جملة .

٣- مثل : لم ، لن ، لا ، لما ... فدخل لام الابتداء عليه غير مسموع . وهذا هو التعليل الصحيح . فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبدوءه باللام يثقل النطق بها .

٤- يشترط في الجملة أيضا ألا تكون شرطيه ؛ لأن هذه اللام لا تدخل على أداء الشرط ولا على فعله ولا على جوابه .

٥- في هذا المثال : «إن الطياره لأسرعت» يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينه داله على هذا أو ذاك ، لأن بين المعنيين اختلافا واضحا ؛ وإلا كانت صياغه الأسلوب غير مسايه للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه . ويقول النحاه في التفرقه بين اللامين : إذا جاءت «إن» وبعدها اللام المصاحبه لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضى المتصرف الخالى من : «قد» . فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر داخله على جوابه ، وليست لام ابتداء ؛ مثل : إن الحازم ليباعدن عن المساوى - إن الكفاء لنال جزاءه والسبب في الحاله الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التى تخلص زمن المضارع للحال - ونون التوكيد التى تخلصه للمستقبل . والسبب في الحاله الثانيه : أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضى المتصرف الخالى من «قد» ، منعا لتعارض الزمنين بينهما . أما المقترن «بقد» فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٤٩ - فلا يتعارض مع لام الابتداء وهاتان الصورتان يمتنع فيهما كسر همزه : «إن» إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل فى موضعها مع معموليها ؛ تقول : علمت أن الحازم ليباعدن - عن المساوى . وعلمت أن الكفاء لنال جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق - للقسم ، وليست للابتداء ؛ فهى فى موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها

التقديم قبل مجيء : «إن» ذلك التقديم الذى هو أصلها. بخلافها فى مثل : علمت أن الحازم لمبتعد عن المساوى ؛ فإنها تكسر معها ؛ لأن هذه اللام للابتداء ، وهى من الأدوات التى لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزه «إن» كشأن ماله الصدارة. وهى مقدمه فى الأصل والنيه ، وإنما تأخرت للعله السابقه ، وهى : أنها تفييد توكيد الجملة ، و «إن» كذلك ؛ فبقيت هذه ؛ لأصالتها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ؛ كما يقال ، .... وستأتى فروق أخرى بين اللامين.

كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز - فى غير ليس - دخول اللام وعدم دخولها ؛ نحو : إن القطار لنعم وسيله السفر ، أو نعم وسيله السفر ... وإن إسراع السائق لبئس العمل ، أو بئس العمل . بإدخال اللام على «نعم» ، و «بئس» أو عدم إدخالها ...

وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضيا متصرفا ، ولكنه مقرون بكلمه : «قد» فتصبحها اللام أو لا تصحبها ؛ نحو : إن العلم لقد رفع صاحبه ، أو : رفع ... أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت (1) فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفا أم غير متصرف تصرفا (2) كاملا ، إلا فى حاله واحده وقع فيها الخلاف ؛ هى التى يكون فيها مبدوءا بالسين ، أو سوف . فلا يصح - فى رأى الأحق - أن تقول : «إن الطائره لستحضر ، أو : لسوف تحضر» بل يجب حذف اللام من هذا المضارع (3) المبدوء بالسين ، أو سوف

ص: ٥٩٩

١- أما المنفى فالأكثر والأفصح الذى يجب الاقتصار عليه هو عدم دخولها عليه : كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ\*) .  
٢- غير متصرف تصرفا كاملا مثل الفعل : يدع ويذر ، على رأى القائل : بأنه لا ماضى لهما ، ولا مصدر . أما المضارع الذى لا يتصرف مطلقا فلا وجود له .  
٣- لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما «السين» أو «سوف» فتجعل زمنه للمستقبل ؛ فلو اجتمعتا فى أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان ؛ إحداهما تدل على زمنه للحال ، والأخرى تدل - فى الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معا واجتماعهما على اعتبار آخر ؛ هو : أن تكون اللام للقسم ؛ ففى المثال السابق : إن الطائره لستحضر ، أو لسوف تحضر ، أو لسوف تحضر ...  
فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقريته السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير ما فى الصفحة السابقه ، ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فلكل منهما معنى يخالف الآخر ؛ فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذى له الاعتبار الأول هو المعنى وحده ؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسما جاز إدخال اللام على الجملة المضارعيه المبدوءه بالسين أو سوف ، الواقعه جوابا . وإن لم يقتض قسما لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغه عبثا . وفى شروط الموضوع الثالث من مواضع لام الابتداء يقول ابن مالك باختصار : ولا بلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مه : «قد» ، كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا أى : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفى ؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسميه كما مثلنا . وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماض ، مثل : «رضى» فى أنه ماض ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكلمه : «قد» فإن كان مقرونا بكلمه : «قد» جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا ، أى : غالبا ، مستوليا على ما يريد .

ومن أمثله (١) دخولها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ،) وقوله عليه السلام : «إن العجب (٢) ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب).

وإن كان الخبر جميله اسميه جاز دخول اللام على مبتدئها - وهو الأنسب - أو على خبره ؛ نحو : إنَّ الكهرا لأثرها عميق فى حياتنا ... أو : إنَّ الكهرا أثرها لعميق فى حياتنا.

٤- معمول خبر «إنَّ» بشرطين : أن يكون هذا المعمول متوسطا بين اسمها وخبرها (٣) أو غيرهما من الكلمات الأخرى التى دخلت عليها «إنَّ» ، وأن يكون الخبر خاليا من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها. ففى مثل : إن الشدائد مظهره أبطالا ، وإن المحن صاقله نفوسا ، يصح تقديم معمول الخبر مقرونا بلام الابتداء ؛ فنقول : إن الشدائد - لأبطالا - مظهره ، وإن المحن - لنفوسا - صاقله. فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه ؛ كما فى المثالين السابقين قبل تقديمه.

وكذلك لا- يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملا عليها ، ففى مثل : إن العزيز ليرفض هوانا - لا يصح : إنَّ العزيز لهوانا ليرفض (٤).

ص: ٦٠٠

---

١- سبق بيان موجز عن لام الابتداء ، ومعه بعض هذه الأمثله فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥.

٢- الكبر والاختيال.

٣- سواء أتقدم الاسم كالأمثله المذكوره ، أم تقدم الخبر شيه الجملة نحو : إن عندى لفى البيت ضيوفا ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ؛ نحو : «إن عندى لفى الحديقه ضيفا قاعد». فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعه بعد «إن».

٤- ولا يجوز دخولها أيضا على المعمول المتقدم إن كان حالا ؛ ففى مثل : إن السائح قد عاد إلى بلده مسرورا ، لا يصح : إن السائح لمسرورا قد عاد إلى يله. ومثله ، التمييز والمستثنى ، والمفعول معه دون باقى المعمولات. وكل هذا هو أنسب الآراء.

وكذلك لا- يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالي منها غير صالح لها ؛ كأن يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف ، غير مقرون بكلمه «قد» ؛ ففي مثل : إنَّ الحرَّ رضى كفاحا - لا يصح أن نقول : إن الحرَّ لكفاحا رضى.

٥- ضمير الفصل (١) ؛ نحو : إن العظمه لهى الترفع عن الدنيا ، وإن العظيم لهُو البعيد عن الأذناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

٦- اسم «إن» بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر (٢) شبه الجملة ؛ مثل : إن أمامك لمستقبلا سعيدا ، وإن فى العمل الحرّ لمجالا واسعا ، وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتى لبذل تлады (٣)

دون عرضى . فإن رضيت فكونى (٤)

وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر (٥).

ص : ٦٠١

- ١- سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به فى باب الضمير ص ٢٢٦ وهو هنا يتوسط بين اسم «إن» وخبرها .
- ٢- وقد يبقى الخبر متأخرا ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن فى الدار لضييفا منتظر .
- ٣- مالى الأصيل الذى ليس طارئا .
- ٤- فداومى على حياتك معى .
- ٥- وقد أشار ابن مالك إلى الموضوع الرابع والخامس والسادس بقوله : وتصحب الواسط : معمول الخبر والفصل ، واسما حلّ قبله الخبر يريد أن لام الابتداء تدخل على الواسط ؛ أى : المتوسط . إذا كان معمول لا خبر «إن» وبعبارة أخرى : تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول متوسطا بين اسم إن وخبرها ، أو بين غيرهما مما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل ، أى : ضمير الفصل ... وتدخل اسم «إن» بشرط أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه فى مكان أنسب (ص ٥٧٥) هو : ووصل : «ما» بذى الحروف مبطل أعمالها . وقد يبقى العمل يريد : أن اتصال : «ما» التى هى حرف زائد - بهذه الحروف الناسخه ، - غير الحرف : ليت - يبطل عملها فقط دون معناها ، ومتى بطل عملها صارت غير مختصه بالدخول على الجمل الاسميه ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضا . (ولا بد من وصلها فى الكتابه بالحرف الذى قبلها) . ولكن العمل قد يبقى فى : «ليت» وحدها ، على القول الأرجح الذى يحسن الاقتصار عليه ؛ فيجوز فى «ليت» التى بعدها «ما» الحرفيه الزائده - أن تكون عامله ، وأن تكون مهمله . وهى فى الحالتين لا تدخل إلا على الجمله الاسميه - كما سبق - و «ما» الزائده هذه تسمى : «ما» الكافه . - لأنها كفت - أى : منعت - تلك الحروف عن العمل . ولا تقع بعد «لا» التى للجنس ، ولا «عسى» التى بمعنى : لعل .

«إن» وأخواتها ،

وحكمه إذا توسط بين المعمولين

إن الأقمار دائرت في الفضاء ، والشموس.

إنّ الشعر محمود في موطن - والنثر.

إنّ الإهمال مفسد للأعمال - والجهل.

إنّ الحديد دعامة الصنائه - والنّفط

كيف نضبط الأسماء التي تحتها خط ، وهي : (الشموس - النثر

- الجهل - النّفط ...) وأشباهاها من كل اسم تأخر عن «إن» ومعمولها ، وكان معطوفا

على اسمها (١).....

يجوز أمران ، النصب والرفع. ويكفي معرفه هذا الحكم من غير تعليل (٢). وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح

والأنسب (٣) ؛ لموافقته الظاهرية لاسم «إنّ» ، أي : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهه.

فإن تأخر خبر «إنّ» وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها - فالأحسن اتباع الرأى القائل بجواز الأمرين أيضا ، وبعدم وجوب

النصب (٤). ومع عدم وجوبه فهو الأوضح والأنسب ؛ كما سبق.

ص: ٦٠٢

١- قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتى ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع كما سنعرف.

٢- لا داعى للاهتمام بتعليقه ، وبمعرفه الآراء المختلفه فى سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطا

صحيحا يوافق المعنى. وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفه الحكم السالف ، والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربى الأصيل.

وحسب المتعلمين هذا.

٣- وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشئ من أساليب ؛ فتساير الضبط الواضح ، الذى يسهل إدراك سببه وتوجيهه. وما يقال فى عطف

النسق من جواز الأمرين وإيثار النصب ، يقال فى النعت ؛ وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ؛ مثل : إن محمودا ، قائم الفاضل -

أو : إن محمودا ، قائم أبو البركات أو : أبا البركات ، أو إن محمودا ، قائم نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، ألوانهما -

بالنصب والرفع في كل الأمثلة السالفه ؛ متابعه للرأى الأحسن.

٤- وقد تعرض ابن مالك للحاله الأولى وحدها ؛ وهى حاله العطف بعد مجيء الخبر ، فقال وجائز رفعك معطوفا على منصوب «إنّ» بعد أن تستكملا أى : إذا استكملت «إن» معموليها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح فى هذا المعطوف أن يكون منصوبا ، أو مرفوعا ، أما سبب النصب والرفع فيجىء اللام عليه فى هامش الصفحه التاليه.



وفيما يلي بعض الأمثلة :

إن القاهره ودمشق حاضرتان عظيمتان إن مكه والمدينه

بلدان مكرّمان إنّ العدالة والنصفه كفيلتان بالأمن والرخاء إن الظلم والاستبداد

مؤذنان بخراب العمران

من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع فى كل كلمه من

: (دمشق - المدينه - النصفه - الاستبداد ...) وأشباهاها ، مع الاقتصار ، على

معرفة هذا الحكم دون تعليله

فيكون الحكم فى الحالتين واحدا والقاعده مطرده (1) ، سواء أكان المعطوف متقدما على الخبر متوسطا بينه وبين الاسم ، كهذه الأمثله ، أم متأخرا عنهما معا ، كالأمثله الأولى.

ص: ٦٠٣

١- فتنطبق - فى يسر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثره النحاه فى توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعده السليمه ، فلو أن هذه الكثره لم تشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب. ولم يختلف النحاه فى حكم الحاله الأولى التى يقع فيها المعطوف متأخرا عن : «إن» ومعموليها ، وإنما اختلفوا فى تعليل النصب والرفع ، وفى توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعب الأدله فيه. ولما كانت الغايه المقصوده هى - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه ، وقد عرفناه ، فلا حاجه بعده لاحتمال مشقه التعليل. وبالرغم من هذا نلخصه فى وضوح ودقه للمتخصصين : تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معا : فى المثال الأول (إن الأقمار دائرات فى القضاء ، والشموس) يجوز أن تكون «الشموس» بالنصب معطوفه على «الأقمار» منصوبه مثلها. و «دائرات» خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه. فأصل الكلام «إن الأقمار والشموس دائرات فى الفضاء» فالعطف من نوع عطف الكلمه الواحده على الكلمه الواحده ؛ ويسمونه : «عطف المفرد على المفرد» ، كما فى نحو : «إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان» بعطف كلمه : «التصوير» على كلمه الرسم. ويجوز أن يكون أصل الكلام : إن الأقمار دائرات ، فى الفضاء ؛ وإن الشموس دائرات ... فحذفت «إن» الثانيه مع خبرها لدلاله ما قبلها عليها (وقد سبق فى ص ٥٨٠ الإشاره إلى هذا الحرف وصوره) أحواله) وكلمه : «الشموس» اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ؛ فتكون الجمله الاسميّه الثانيه المكونه من «إن» المحذوفه ومن اسمها وخبرها ، معطوفه على الجمله الاسميّه الأولى المكونه من «إن» المذكوره ومعموليها. والعطف هنا عطف جمله على جمله (راجع ص ٦٧ من الجزء الثامن من شرح المفصل) وهذا هو الإعراب الدقيق. لكن من التيسير فى مثل هذه الصوره إعراب «الشموس» معطوفه على اسم «إن» مباشره مع إرادته التقدير السالف. وفى المثال الثانى : (إن الشعر محمود فى مواطن ، والنثر) - يجوز فى كلمه : «النثر» النصب ولكن على اعتبار أنها اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ إن الشعر محمود فى مواطن وإن النثر محمود فى مواطن .. فحذفت «إن» الثانيه مع خبرها ، والعطف هنا عطف جمله اسميه (مكونه من

«إن» الثانيه ومعموليها) على الجملة الاسميه السابقه المكونه من «إن» المذكوره ومعموليها. ولا يصح فى هذا المثال ما صح فى سابقه من عطف المفرد على المفرد (بعطف كلمه : «النثر» على كلمه : «الشعر» التى هى اسم «إن») ؛ لأن العطف على اسم «إن» مباشره يؤدى هنا إلى تقرير مرفوض ، إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود فى مواطن. فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه متعدد فى حكم المثنى ، فتضيق المطابقه اللفظيه الواجبه بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لا يصح أن يقال : «إن الهواء والماء ضرورى للحياه بإعراب كلمه : «الماء» معطوفه على : «الهواء» - - عطف مفردات ... وهذا يقال أيضا فى المثال الثالث : (إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة على الجملة ؛ فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد ... ولا يصح أن يكون عطف مفرد على مفرد ؛ كى لا يؤدى إلى عدم المطابقه اللفظيه ؛ بجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال ... وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب. أما حيث لا مانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعه عطف الجمل كما فى المثال الأول ... لتعليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضا عن الخبر والاسم معا : يرى بعضهم أن سبب الرفع فى كلمه : (الشموس - النثر - الجهل - النفط) وأشباهاها - هو اعتبار كل واحده منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر «إن» والجملة الاسميه التاليه ، المكونه من المبتدأ وخبره المحذوف معطوف على الجملة الاسميه الأولى المكونه من «إن» ومعموليها ، فأصل الكلام إن الأقمار دائرات (والشموس دائرات) - إن الشعر محمود فى مواطن (والنثر محمود فى مواطن ...) وهكذا ... فالعطف عطف جمله على جمله. ويرى آخرون أن هذه الكلمات المرفوعه معطوفه على الضمير المستتر فى خبر «إن» وخاصه إن كان الخبر مشتقا وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى القائلين بأنه : لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - المستر إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (وهو الضمير). فكلمه «الشموس» يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفه على الضمير المستتر فى «دائرات» وتقدير الضمير : هى. والفاصل بينهما موجود. وكلمه «النثر» يجوز رفعها باعتبارها معطوفه على الضمير المستتر فى كلمه : محمود ، وتقديره : هو. والفاصل موجود أيضا. وكلمه : «الجهل» معطوفه على الضمير المستتر فى كلمه : «مفسد». وتقديره : هو ، والفاصل موجود ، وهكذا ... فالعطف عطف مفردات. ويرى فريق ثالث أن العطف إنما هو على اسم «إن» مباشره ؛ باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ ؛ فيجوز الرفع مراعه لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقه المطلوبه بين معمولى إن. ولكل فريق من الثلاثه - وغيرهم - أدله فى تأييد مذهبه ، وفى الرد على معارضيه. لكن الحق أن كثيرا من الأساليب العربيه الفصيحه ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض. \* \* \* ننتقل بعد ذلك إلى الحاله الثانيه التى يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم «إن». وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضا. ولو لم نأخذ بهذا الرأى لوقعنا فى لجه غامره من التمثل ، والجدل ، والتأويل الذى لا خير فيه ، والذى يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ. وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظه والإدراك ، كما سيتبين مما يأتى :  
تعليل النصب : فى مثل : (إن القاهره ودمشق حاضران ...) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد هو أنها معطوفه على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضران» فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جمله على جمله بإعراب «دمشق» منصوبه اسم «إن» المحذوفه مع خبرها الذى يدل عليه خبر «إن» الموجوده ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهره حاضران - وإن دمشق حاضره - فتختل المطابقه اللفظيه. هذا إلى أننا سنعطف جمله على جمله لم تكمل ولم تتم. والأمران ممنوعان. ولو أعربنا كلمه «حاضران» خبر «إن» المحذوفه لكان التقدير : (إن القاهره حاضره وإن دمشق - - حاضران) وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقه اللفظيه ، كفساده فى مثل : محمود وصالح غائبان ، فلو أعربنا كلمه «صالح» مبتدأ خبره محذوف - لكان التقدير : محمود - وصالح غائب - غائبان ... والفساد واضح هنا كوضوحه لو أعربنا كلمه : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمه : «غائبان» والتقدير

: محمود غائب وصالح غائبان. والأمر بالعكس لو قلنا: إن القاهره ودمشق حاضره، إذ يصح أن تكون دمشق منصوبه إما: على اعتبارها اسم «إن» المحذوفه، وحدها، وكلمه: «حاضره» المذكوره خبرها. ويكون خبر «إن» المذكوره محذوف تقديره: عاصمه. مثلا- فالأصل: إن القاهره عاصمه... وإن دمشق حاضره؛ فالجمله الاسمي الثانيه معطوفه على الجمله الاسمي الأولى. والعطف عطف جمل، ولا يصح أن يكون عطف مفردات؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجمله: «إن القاهره ودمشق حاضره» فتختل المطابقيه اللفظيه - كما تختل في مثل: حامد وأمين قائم - بعطف أمين على: «حامد» -؛ فيقع المفرد خبرا عن المثني أو ما في حكمه؛ وهذا ممنوع. وإما على اعتبارها اسم «إن» المحذوفه مع خبرها أيضا. وأصل الكلام: إن القاهره حاضره وإن دمشق «حاضره» فتقدمت الجمله الثانيه، واعترضت بين اسم «إن» الأولى وخبرها، فهي جمله معترضه، وليست معطوفه؛ إذ لا- يصح عطف جمله على جمله إلا- بعد أن تتم الجمله الأولى، وهي المعطوف عليها. ومما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقيه اللفظيه أمر محتوم؛ فحيث تحققت وتحكمت - كالمثال الأولى - وجب اعتبار العطف عطف مفردات، وحيث اختلت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل، أو اعتبار الجمله الثانيه غير معطوفه، وإنما هي جمله معترضه تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم إن وخبرها. وقد تكون مستأنفه إن اقتضى المعنى ذلك. تعليل الرفع: في المثال الأول ونظائره من نحو: إن العدالة والنصفه كفيلتان بالأمن والرخاء، يجوز رفع كلمه: «النصفه» على أنها معطوفه على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ، والخبر هو كلمه «كفيلتان»، فالعطف عطف مفردات لمطابقيه الخبر لاسم «إن» مع المعطوف. ولا يصح أن يكون عطف جمل، بإعراب كلمه: «النصفه» مبتدأ خبره محذوف، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقيه؛ كما شرحنا. ولما يلزم عليه أيضا من عطف جمله على جمله أخرى لم تكمل. فلو قلنا: إن العدالة والنصفه كفيله بالأمن والرخاء، لجاز الرفع على اعتبار كلمه: «النصفه» مبتدأ خبره، كلمه: «كفيله» الموجوده، وخبر «إن» محذوف. - بعد اسمها - تقديره: كفيله أو ضامنه... أو...، وتقدير الكلام: إن العدالة كفيله بالأمن، والنصفه كفيله بالأمن. فيكون الكلام عطف جمله اسميه لاحقه على نظيرتها السابقه، كما يجوز إعراب كلمه: «كفيله» الموجوده خبر «إن». أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره: كفيله - مثلا- فتكون الجمله المكونه من المبتدأ والخبر جمله اعتراضيه بين اسم «إن» وخبرها، ولا يجوز أن تكون معطوفه؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جمله على جمله إلا بعد أن تتم الأولى وهي التي عطف عليها. هذا ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع في الصور التي لا مطابقيه فيها - وغيرها - فيمنع أن يقال: إن العدالة والنصفه كفيله... كما يمنع أن يقال: إن محمدا وعلى قائم. فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثله ناصعه الفصاحه من القرآن الكريم. والكلام العربي الصحيح، ولم نجد بدا من التمثل المعيب، والتأويل البغيض. وكيف يوجب كثير من النحاه النصب. وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء - - خبر «إن» مع مجيء الرفع في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِئُونَ، وَالنَّصَارَى - مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ...؟) فكلمه الصابئون: وقعت بعد العاطف وقبل خبر «إن» وهو: «من آمن» واسم «إن» هو كلمه: «الذين» ومثلها قراءه من قرأ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصِوُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...) برفع كلمه «ملائكته» بعد العاطف وقبل خبر «إن» وكذلك قول الشاعر: فمن يك أمسى بالمدينه رحله فإني وقيار بها لغريب فكلمه «قيار» (وهي اسم حصان الشاعر) مرفوعه بعد العاطف وقبل خبر «إن». وغير هذا من الشواهد المتعدده. كيف يقبلون أن تؤول الآيه لتطابق القاعده ولا يتصرفوا في القاعده تصرفا صريحا يساير الآيه، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التمثل في الأمثله العربيه الأخرى - وهي كثيره - وترك القاعده بغير إصلاح؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنيه الخفيه من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟ ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثله المسموعه التي تخالف قاعدتهم، أما الأمثله التي هي من كلام المحدثين ففاسده - في رأيهم - فسادا ذاتيا؛ فلا يجوز قبولها، ولا التماس التأويل فيها. وهم يؤولون المرفوع في الأمثله السالفه وأشباهاها بما نعتبه حكما عاما غير مقصور على الوارد المسموع، فيؤولون المرفوع في

الآيه الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف ، والجملة معترضه - بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم «إن» وخبرها. فأصل الآيه - عندهم : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) - (وَالصَّابِتُونَ) كذلك - (من آمن منهم) - وأصل البيت : فيأني - وقيار غريب - لغريب ويفضلون أن تكون الجملة في المثالين اعتراضيه لا- معطوفه ، فرارا من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وفرارا من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآيه الأولى وحدها فيجعلون كلمه : «غريب» المشتمله على لام الابتداء خبر «إن» ولا- يجعلونها خبرا لكلمه «قيار» لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف. فخره هنا محذوف ؛ والتقدير «وقيار غريب» أو «وقيار مثلي» والجملة منهما اعتراضيه. أما في الآيه الثانيه فيلتمسون تأويلا آخر ، فيجعلون خبر «إن» هو المحذوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصلى على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ، إذ لا- يصلح في هذه الآيه التقدير الأول الذى صلح لسابقتها ، لما يترتب عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتختل المطابقه اللفظيه بين اسم «إن» وخبرها ، وهى لازمه كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يعين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان. كل هذا عناء لا مسوغ لاحتماله ، يريحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق ما فيه من راحة أخرى ؛ إذ يجعل القاعده واحده مطرده ؛ فيسوى بين العطف بعد مجيء خبر «إن» وقبل مجيئه. على أننا نقول : حسب الناس فى المسأله السابقيه أن يحاكون أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ، فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفه وفهمها. ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أوّل القرآن ، فليفعل. وعلى ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى حكمين : أولهما : فساد التركيب فى مثل : «إن محمدا وإن عليا منطلقان ؛ لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين ، تكررت فيهما «إن» فيكون معمولا لعاملين مختلفين ، هما : «إن» الأولى و «إن» الثانيه - - وهو بهذه الصوره غير جائز (راجع الهمع ج ١ ص ١٣٥). ثانيهما - توجيه الأسلوب الآتى - تطبيقا على سبق - : «إن رجلا وغلاما حاضرا». فكلمه «غلاما» منصوبه على أنها معطوفه عطف مفردات على اسم «إن» المنصوب لفظه. ولو قلنا : إن رجلا- وغلام حاضرا ، لكانت كلمه «غلام» مرفوعه ؛ لأنها معطوفه عطف مفردات على اسم «إن» باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم «إن» وكلمه : «حاضرا» هى الخبر فى الحالتين ؛ لأنها مثني ؛ فهى مطابقه للمعطوف والمعطوف عليه معا. أما إذا لم تطابق فى مثل : إن رجلا وغلاما حاضر. تريد : إن رجلا حاضر ، وإن غلاما حاضر ، مع قيام قرينه تدل على هذا المراد - فالأصول اللغويه العامه لا تمنع هذا الأسلوب ؛ وإن منعت طائفه نحويه - ؛ فيصح أن تكون كلمه. «حاضر» خبر «إن» المذكوره. وكلمه «غلاما» اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ، والجملة الثانيه معترضه. وكذلك إن لم يتطابق فى مثل : إن رجلا وغلام حاضر. فكلمه «حاضر» خبر «إن» المذكوره «وغلام» مبتدأ خبره محذوف والتقدير : إن رجلا حاضر ، وغلام حاضر ، وتكون الجملة الثانيه معترضه - أيضا - بين اسم إن وخبرها. ويجوز فى المثال الأول : (إن رجلا وغلاما حاضر) اعتبار كلمه : «حاضر» خبر «إن» محذوفه وحدها. وخبر المذكوره محذوف أيضا ، والجملة الثانيه معطوفه على الأولى عطف جمل. ومما يجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات لا يصح الالتجاء إليه بداعى التمحل المحض فى تصحيح كلمه لم يتضح فى السياق مرماها المعنوى ، ولا مهمتها فى توضيح المراد ولا يصح ، تلمس التصويب لمن نطق بها عفوا ، على غير هدى لغوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا- صارت اللغه لعبا ولهوا. وإنما نلجأ إليه حين يكون هو الوسيله لتحقيق المعنى المراد ؛ لقيام قرينه تفرضه وتأبى سواء. وبالرغم من الاعتبارات السالفه فمن الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحه للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم «إن» بضبط المعطوف منصوبا فقط ، سواه. أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، والنهج الواضح الذى يعد اتباعه من أهم مقاصد البلغاء. ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول عنه ؛ كاقضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لا عطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضا غير الذى يؤديه الثانى.











هذا (١)، وكل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خيرها، وقيل استكمالها - يقال أيضا بعد حرفين من أخواتها، هما : أن (المفتوحه الهمزه، المشدده النون) و «لكنّ» المشدده النون، سواء أكان العطف قبل استكمالهما الخبر أم بعده، فالحروف الثلاثة الناسخه : (إنّ - أنّ - لكنّ) مشتركه في الحكم السالف. تقول : علمت أنّ طائرته مسافره وسياره، أو علمت أن طائرته وسياره مسافرتان، ينصب كلمه : «سياره» ورفعها، مع تقدمها على الخبر وحده، أو تأخرها عنه. كما تقول الفواكه كثيره في بلادنا، لكنّ التفاح قليل. والبرقوق. أو لكنّ التفاح والبرقوق قليلا، ينصب كلمه : «البرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه.

أما «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب؛ سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها. مثل : ليت الأخ حاضر والصديق، أو ليت الأخ والصديق حاضران؛ ينصب كلمه : «الصديق» في الحالتين. ومثل : لعل العلاج مفيد والدواء، أو : لعل العلاج والدواء مفيدان. ينصب كلمه : «الدواء» فيهما. ومثل : ليت الصبحه دائمه والثروه، أو : ليت الصبحه «والثروه» دائمتان. ينصب كلمه : الثروه فيهما (٢).

ص: ٦٠٨

- ١- في المسأله التاليه ما في سابقتها من كثره الخلاف، والتشعب؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يساير أصفى الأساليب الفصيحه، وأدق الأحكام اللغويه العامه، وقد أثبتنا في المسألتين ما استصفيناه.
- ٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وألحقت يانّ «لكنّ»، و «أن» من دون «ليت»، و «لعل» وكأن أي : ألحق «يان» في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخواتها؛ وهما : «أن» (المفتوحه الهمزه، المشدده النون) و «لكن»، بتشديد النون، وخالفها ثلاثه أخرى؛ هي : «ليت» و «لعل»، و «كأن» وقد فصلنا ذلك الحكم. وفي بيت ابن مالك خففت النون في «أن» و «كأن» لضروره الشعر التي جعلت النون ساكنه فيهما.

ونستخلص مما تقدم :

أ - أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخه يجوز فيه النصب مطلقا ، (أى : سواء أكان الحرف الناسخ هو : «إن» أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالهِ ومجيئهِ) إلا- «لا» الجنسيه فللعطف على اسمها أحكام خاصه تجيء فى بابها (1).

ب - امتياز : إن ، وأن ، ولكنّ - دون أخواتها - بجواز شىء آخر هو صحه رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطا بين الاسم والخبر أم متأخرا عن الخبر.

ص : ٦٠٩

---

١- ص ٦٣٧.

(١): (إِنَّ، أَنْ، كَأَنَّ، لَكِنَّ)

فأما «إِنَّ» (المكسوره الهمزه ، المشدده النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانيه المفتوحه ، وإبقاء الأولى ساكنه. وعندئذ تصلح «إِنَّ» للدخول على الجمل الاسميه والفعليه ، بعد أن كانت مع التشديد مختصه بالنوع الأول.

(١) فإن خفت ودخلت على جمله اسميه جاز إبقاء معناها وعملها وسائر أحكامها التي كانت لها قبل التخفيف (٢) ، وجاز إبقاء معناها دون عملها فتصير مهمله ملغاه. مثل : إن جريرا لشاعر أموي كبير ، أو : إن جرير لشاعر أموي كبير. ومثل : إن أبا حنيفه لإمام عظيم ، أو : إن أبو حنيفه لإمام عظيم. بنصب كلمتي. جريرا و «أبا» على الإعمال ، وبرفعهما على الإهمال ... وإهمالها أكثر في كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه.

وإذا أهملت - مع دخولها على جمله اسميه - وجب مراعاة ما يأتي :

١- أن يكون اسمها قبل إهمالها - اسما ظاهرا لا ضميرا ؛ مثل : إن بغداد لبلد تاريخي مشهور.

٢- أن تشتمل الجمله التي بعدها على لام الابتداء ؛ لتكون رمزا للتخفيف ، وداله على أنها ليست النافيه ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقه (٣) ؛ لأنها تفرق بين المخففه والنافيه ؛ مثل : إن تونس لرجالها عرب. ويجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينه واضحه تقوم مقامها في تبين نوع «إِنَّ» ، وأنها المخففه.

ص: ٦١٠

١- هذا هو البحث الذي أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠.

٢- إلا العمل في الضمير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشدده ؛ تقول : إنك عدو الطغيان بتشديد «إِنَّ». ولا يجوز التخفيف في اللغه المستحسنه التي هي حسبنا اليوم.

٣- هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف. ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي: (١) فعند دخول «إِنَّ» المخففه على جمله اسميه فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال. (ب) وعند دخول «إِنَّ» المخففه على جمله فعليه فإن الإهمال واجب ، ويكون الفعل بعدها ناسخا - - كما سيجيء في ص ٦١٢ - وتدخل اللام على خبره الحالي ، أو على خبره. بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : إن كنت لناصر المظلوم. والثاني : إن ظننتك لطموحا. فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا ؛ نحو : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه. (فكلمه : «نفس» اسم ظاهر ، فاعل للفعل : «يزين» ، وكلمه : «هي» ضمير بارز فاعل للفعل يشين ، والهاء التي في آخر الضمير هاء للسكت. والمراد : إن نفسك هي التي تزينك ، وهي التي تشينك ، أي : تعيبك - انظر «ا» من ص ٦١٣ - فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إن أحسن لكاتب عمله. أو : إن أحسن لعمله كاتب. وإنما تدخل على السابق

منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا (ظاهرا أو مستترا) فإن كان ضميرا متصلا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر : مثل :  
إن عظمت لعالما نافعا ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إن مدح لعظيما. (فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره) لأن الفاعل في  
المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر.

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل (١). ولا فرق في القرينه بين أن تكون لفظيه في أو معنويه ، والمعنويه أقوى. ومن القرائن اللفظيه أن يكون الخبر فيها منفيًا مثل : إن المجامله لن تضرّ صاحبها. فكلّمه «إن» مخففه ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل في الكلام الفصيح : إذ يمكن مجيء الكلام مثبتا من أول الأمر ، من غير حاجه إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل. ومثال القرينه المعنويه : إن العاقل يتبع سبيل الرشاد. إن المحسن يكون محبوبا. إن الاستقامه تجلب الغنى ؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار «إن» للنفي في هذه الأمثله .. ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابن أباه الضّيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن

فلو كانت «إن» للنفي لكان عجز البيت ذمًا في قبيله مالك ، مع أن صدره لمدهحا (٢).

(٣) أن يكون الخبر من النوع الذي يصلح لدخول اللام عليه وقد سبق ٣ بيانه.

ص: ٦١١

١- إلا لمانع يمنع : كدخولها على حرف نفي.

٢- حذفت اللام هنا لعدم الحاجه إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفي. وفي هذه الحاله يجوز حذفها وإثباتها. ومما يلاحظ أننا لو أردنا إدخالها في المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمه : «كرام» دون الفعل : «كان» ؛ لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من «قد» - كما سبق - في ص ٥٩٨ - سواء أكانت «إن» عامله أم غير عامله. هذا وكلمه «أباه» جمع «آب» بمعنى : كاره. و «مالك» اسم قبيله عرييه ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسره ذلك الزعيم ، وأنها تكره الضيم ؛ (أى : الذل) وأنها قبيله كريمه الأصول. فكلّمه «مالك» الأولى اسم للزعيم ، والثانيه اسم القبيله ؛ ولهذا أنت الفعل معها.

٣- راجع ص ٥٩٨.

(ب) وإن خَفَّفْتَ ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال (١)، وأن يكون الفعل بعدها ناسخا (٢)؛ مثل: الحريه عزه، وإن كانت لأمنيه النفوس الكبيره، وقول أعرابي لأحد الفتيان: رحم الله أباك، إن كان ليملاً العين جمالا، والأذن بيانا، ومثل: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. ومثل: إن وجدنا المناقق لأبعد من إكبار الناس وتقديرهم (٣).

ص: ٦١٢

- ١- ولا داعى للأخذ بالرأى القائل بأعمالها، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف. وهو رأى مقبول أيضا.
- ٢- مثل كان وأخواتها. (ومن أخواتها: أفعال المقاربه وما يتصل بها...) ومثل: ظن وأخواتها - ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا- يكون نافيا؛ مثل: «ليس»، ولا منفيا؛ مثل: ما كان، ما زال، ما برح، لن أبرح، لن أفأ... وأن يكون غير داخل في صله، مثل: ما دام، وتجيء اللام في خبر الناسخ الحالى، أو خبره بحسب الأصل (كما سبق في ب من هامش ص ٦١٠).
- ٣- وفيما سبق يقول ابن مالك: وخَفَّفْتَ: «إن» فقلَّ العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أرادته معتمداً أى: إذا خففت «إن» قل أعمالها وكثر إهمالها. وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها، وقد شرحنا ما يتعلق بمجيئها. ثم أوضح في البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها، والاستغناء عنها إن بدا (أى: ظهر) المراد الذى أرادته المتكلم، معتمداً فى ظهوره على قرينه توضحه - ومعنى (بدا ما ناطق أرادته) ظهر الذى أرادته الناطق - ثم قال: والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه - غالباً - يان ذى موصلاً «ذى» بمعنى: هذه، يريد: أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخه فإنك - غالباً - لا تلفيه (أى: لا تجده) فى الكلام الفصيح متصلاً بالحرف «إن» المخففه فلا- يقع بعدها مباشرة (وكلمه: «غالباً» تعرب ظرف زمان أو مكان. فالمعنى: انتفى فى غالب الأزمنه، أو فى غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلاً مباشرة بالحرف «إن» المخففه).

١ - من الأمثله العربيه المسموعه : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك ليهه. وقد سبق (١) ، ومنها إن قنعت كاتبك لسوطا (٢).  
وقول الشاعر :

شلت (٣) يمينك إن

قتلت لمسلما

حلت عليك عقوبه المتعمد

وهي أمثله يستشهد بها النحاه على وقوع الأفعال غير الناسخه بعد «إن» إذا خفت. ولا داعى لمحاكاه هذه الأمثله القليله. وحسبنا أن نتبين معناها ، والغرض الذى نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحيه.

ب - بمناسبه تخفيف «إن» يعرض النحاه للقواءات التى فى قوله تعالى : (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) ، وتوجيه كل قراءه. وإليك بعض ذلك.

١- (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) بتشديد النون ، وتخفيف «ما» ، فىكون الإعراب : «كلًا» اسم إن. «لما» ؛ اللام لام ابتداء ، «ما» زائده ؛ لتفصل بين اللامين. (لَيُؤْفِقِينَهِمْ) اللام للابتداء ؛ لتوكيد الأولى ، والجمله بعدها خبر «إن».

ويصح إعراب آخر : «كلًا» اسم إن المشدده. «لما» اللام لام الابتداء.

«ما» : اسم موصول خبر «إن» مبنى على السكون فى محل رفع. (لَيُؤْفِقِينَهِمْ) اللام للقسم ، والجمله بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجمله القسم وجوابه صله «ما» ، والتقدير : «لما والله لئوفينهم (٤)». وجمله القسم وإن كانت إنشائية - هي لمجرد التأكيد. والصله فى الحقيقه جوابه. أى : (وإن كلاً- للذين والله ليوفينهم) لهذا لا يقال إن جمله القسم هنا إنشائية مع أن جمله الصله لا تكون إلا خبريه (٥).

ص: ٦١٣

١- فى «ب» من هامش ص ٦١٠.

٢- أى : إنك قنعت كاتبك سوطا ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطه القناع برأس المرأه.

٣- يدعو عليه بشلل يمينه ؛ فالجمله دعائيه.

٤- انظر ص ٣٤١ حيث الأشياء التى يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته.

٥- راجع الصبان فى هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا فى ص ٣٣٧ و ٣٤١ السابقتين.

٢- (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إن» و «ما» مع إعمال «إن» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق ؛ فيصح هنا ما صح هناك.

٣- (وإن كل لما ليوفينهم ...) بتخفيف «إن» و «ما». فكلمه «إن» مهملة. كل : مبتدأ. وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفه في الصورة الأولى مع ملاحظه أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ.

٤- (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إن» وتشديد «لما» والإعراب يجرى على اعتبار «إن» حرف نفى ، و «لما» أداة استثناء بمعنى : «إلا» و «كلًا» مفعول به لفعل تقديره : أرى - مثلا - محذوف ، و (لَيُؤْفَيْنَهُمْ) اللام للقسم ، والجمله ، بعدها جوابه ؛ أى : ما أرى كلاً إلا والله ليوفينهم.

٥- (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتشديد «إن» و «لما» والأحسن اعتبار «لما» حرف جزم ، والمجزوم محذوف ، والتقدير : (وإن كلا لما يوفوا أعمالهم) .. (لَيُؤْفَيْنَهُمْ) اللام للقسم ، والجمله بعدها جوابه ، والقسم وجوابه كلام مستأنف.

وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : (وَإِنْ كُنتُمْ لَمَّا جَمِيعٌ لَمَدِينًا مُخْضَرُونَ) فعند تشديد «لما» تكون بمعنى «إلا» ، و «إن» المخففه حرف نفى. «كل» مبتدأ ، جميع : خبره ، «محضرون» نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، «لدى» ظرف متعلق به ، مضاف ، «نا» مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر. وعند تخفيف «ما» يكون الإعراب ، كما يأتى :

«إن» مهملة «كل» مبتدأ. «لما» اللام لام الابتداء ، «ما» زائده ، «جميع» مبتدأ ثان (١) «محضرون» خبر الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول. «لدى» ظرف متعلق بكلمه «محضرون». «نا» مضاف إلى الظرف. ويجوز فى هذه الآيه وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى (٢).

\*\*\*

ص: ٦١٤

- ١- وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبرا ؛ لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر.
- ٢- سجلها الصبان والتصريح والخضرى فى آخر باب «إن» وأخواتها عند الكلام على تخفيف «إن».



وأما «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانيه المفتوحه ، وترك الأولى ساكنه ؛ نحو : أيقنت أن «علّي شجاع».

ويتحتم اعتبار «أن» مخفّفه من الثقيله متى وجدت علامه مما يأتي :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين (١) والقطع ، مثل : أيقن ، تيقن ، جزم ، علم ، اعترف التي بمعنى : علم ، أو : أقرّ ، اعتقادي ، لا شكّ ... وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين (٢) ؛ نحو : أيقنت أن عدل من الله كلّ جزائه. وقول الشاعر :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجه؟

فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا

٢ - أن تدخل على فعل جامد ، أو ربّ ، أو حرف تنفيس ؛ نحو : اعتقادي أن ليس لشفقه الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

وإني رأيت الشمس زادت محبه

إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد

ومثل :

أجدك ما تدرين أن ربّ ليله

كأن دجاها من قرونك ينشر

وقول الناصح لسامعيه :

فإن عصيتم مقال اليوم فاعترفوا

أن سوف تلقون خزيا ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطال الله عمرك ، وأن هيا لك المستقبل السعيد.

٤ - أن تكون داخله على جمله اسميه مسبوقة بجزء أساسي من جمله - لا- بجمله كامله - بحيث يكون المصدر المؤول من : «أن» المخفّفه والجمله الاسميه التي

ص: ٦١٥

٢- أما التي تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، ... والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبه للمضارع بعدها. ويعينها لأحدهما وجود قرينه لفظيه تقضى بالتعيين ، فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها - قرينه لفظيه على أنها المخففة. ونصب المضارع بعدها قرينه لفظيه على أنها المصدرية الناصبه له. فإن لم تكن مسبوقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبه للمضارع حتما ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبه أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع ؛ نحو : أود إن أشارك في كل عمل نافع - أخشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهنيء الزملاء بما يسرهم - يسرنى أن يزورنى العلماء. (انظر «ا وب» من ص ٣٦٩ و ٥٨٣ ، وستجىء لأنواع «أن» المختلفه بيان شامل فى باب النواصب (ج ٤ ص ٢٢٠ م ١٤٨).

دخلت عليها - مكملًا - أساسيا للجزء السابق. كقوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). فالمصدر المؤول خبر المبتدأ: «آخر» (١).

وقول الشاعر:

كفى حزنا أن لا حياه هنيهة

ولا عمل يرضى به الله - صالح

فالمصدر المؤول فاعل: «كفى» (٢).

ويترتب على التخفيف أربعة أحكام ، يوجب أكثر النحاء مراعاتها:

أولها: إبقاء معنى: «أن» وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف.

ثانيها: أن يكون اسمها ضميرا (٣) محذوفا ، ويغلب أن يكون ضمير شأن (٤) محذوف كالمثال السابق ؛ وهو: أيقنت أن (علی شجاع) (٥).

ثالثها: أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسميه أم فعليه ؛ نحو: علمت أن حاتم أشهر كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبهه كثيرون.

رابعها: وجود فاصل - فى الأ-غلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة (٦) فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء. والفاصل أنواع.

(أ) إما «قد» (٧) نحو: ثبت أن قد ازدهرت الصناعات فى بلادنا ، ونحو قول الشاعر:

شهدت بأن قد خط ما هو كائن

وأنك تمحو ما تشاء وتشبت

(ب) وإما أحد حرفى التنفيس (٨) مثل: أنت تعلم أن سأكون نصير الحق.

ص: ٦١٦

١- سيجىء للآية مناسبة أخرى فى رقم: «أ» ص ٦١٧.

٢- راجع ما سبق فى ص ٥٨٣.

٣- سواء أكان لمتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومنه قوله تعالى: (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) التقدير عند سيبويه: أنك يا

إبراهيم.

٤- سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ص ٢٢٦ وما بعدها.

٥- اسم «أن» ضمير محذوف تقديره «هو». أى : الحال والشأن - والجمله الاسميه بعده فى محل رفع ، خبر : «أن» المخففه.

٦- هذا الفاصل قد يزيد فى توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المخففه من الثقيله ، وليست المصدريه الناصبه للمضارع.

٧- تدخل هنا على الماضى فقط.

٨- وهما : «السين» و «سوف» ويدخلان على المضارع المثبت فقط. وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٥٣.

قول الشاعر :

وإذا رأيت (١) من الهلال

نموه

أيقنت أن سيصير بدرا كاملا

وقول الآخر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه -

أن سوف يأتي كل ما قدرا

(ح) وإما حرف نفى من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا الموضع ؛ وهي (٢) : (لا- لن - لم). نحو : أيقنت أن لا (٣) يغدر الشريف. وأن لن يحدد عن الحق. ووثقت أن لم ينصر الله المبطلين. ومن الأمثلة قوله تعالى : (وحسبوا (٤) أن لا تكون فتنة) في قراءه من رفع «تكون». وقوله : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) ، وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ).

(د) وإما «لو» والنص عليها في كتب النحاه قليل مع أنها كثيرة في المسموع ؛ نحو : أوقن أن لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا.

ومما تقدم (٥) نعلم أن الفصل غير واجب (٦) في الحالات الأخرى التي منها :

(١) أن يكون الخبر جملة اسميه نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ) (٧) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، ونحو : الثابت أن انتقام من الله يحلّ بالباغى. إلا عند إرادته النفي نحو : عقيدتي أن لا كاذب محترم ؛ ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله.

ص: ٦١٧

١- وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نموه ...

٢- وتدخل «لا» على الماضي والمضارع دون «لم» و «لن» فيختصان بالمضارع. وزاد الرضى «ما» وجعلها مثل «لا».

٣- في هذه الصورة - وأشباههما - يجب فصل «أن» ، وإظهار النون في الكتابه دون النطق.

٤- بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا :

٥- لخص بعض النحاه الفواصل السابقه ومواضعها فقال : (الفعل إما مثبت وإما منفي ، وكل منهما إما ماض ، وإما مضارع. فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله : «قد» وإن كان مضارعا ففاصله أحد حرفي التنفيس. والمنفى. إن كان ماضيا ففاصله : «لا» فقط ، وإن كان مضارعا ففاصله : «لا» ، أو : «لن» أو : «لم». وأما «لو» فانها في الامتناع شبيهه بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع). وقد سبق في رقم ٢ من هذا الهامش أن : «الرضى» جعل «ما» مثل «لا».

- ٦- وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل «أن» المصدرية الناصبه للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين المخففه ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزا لا واجبا.
- ٧- على اعتبارها مخففه لا مفسره وقد سبقت مناسبة أخرى للآيه في ص ٦١٦ م.

(ب) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ونحو : وثقت أن ليس للكرامه مكان في نفوس الأدياء.

(ح) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قصد به الدعاء (1) كالذى رواه أعرابي عن أخيه الواقف يدعو : أسأل ربي التوفيق لما يرضيه ، ودوام العافية عليّ - ونظر إليّ وصاح - : وأن كتب الله لك الأمن والسلامه ما حييت ، وأن أسبغ عليك نعمه ظاهره وباطنه في تابل أيامك ، وأن أهلك كلّ باغ يتصدّى لإيذائك.

وفى الرسم التالي بيان للصور السالفه :

صورة

□

(2)

ص: ٦١٨

١- سواء أكان بخير أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد.

٢- وفى أحكام «أن» المخففه يقول ابن مالك : وإن تخفّف «أنّ» فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد «أن» تضمن هذا البيت حكيمين من أحكامها الأربعة التى تترتب على التخفيف ؛ أولهما : أن اسمها استكن أى : استتر واختفى ؛ لأنه لا يظهر فى الكلام ، وإنما يكون ضميرا محذوفا. ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر. وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون فى الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، حيث تكلم عن فعلها قائلا- : وإن يكن فعلا- ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل بقد ، أو : نفى ، أو : تنفيس ، أو : لو. وقليل ذكر «لو» أى : إن يكن صدر الجملة فعلا ، لا يراد منه الدعاء ، ولم يكن جامدا ، فالأحسن الفصل بينه وبين «أن» المخففه بفواصل من الفواصل التى سردها فى البيت الأخير. (إن يكن فعلا ... يريد إن يكن الخبر فعلا- والفعل وحده لا- يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة المكونه من الفعل والفاعل معا. ففى التعبير تساهل. أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلا).

ورد فى بعض النصوص القديمه - اسم «أن» المخففه من الثقيله ضميرا بارزا ، لا ضميرا محذوفا. ومعها الخير جمله فعليه أو مفرد. من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

طلاقك ، لم أبخل وأنت صديق

فقد وقعت «الكاف» اسم : «أن» وخبرها جمله : سألتنى. ومثل قول الآخر :

لقد علم الضيف والمرملون (١)

إذا اغبرّ أفق (٢) وهبت شمالا (٣)

بأنك ربيع (٤) وغيث مريع

وأنك هناك تكون الثّالا (٥)

ففى البيت الثانى تكررت «أن» المخففه مرتين ، واسمها ضمير «بارز» فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمه : «ربيع» ، وخبر الثانى جمله فعليه هى : «تكون الشمال». وقد وصفت هذه الأمثله الشعريه بأنها شاذه ، أو بأنها لضروره الشعر ، كما وصفت نظائرها النثريه بأنها شاذه. فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه ، منعا للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمه. دون أن يحاكوها.

\*\*\*

ص: ٦١٩

- ١- الفقراء. المفرد : مرمل.
- ٢- المراد : اسودت الدنيا فى عين الإنسان : من شده بؤسه وحاجته.
- ٣- أى : هبت الريح شمالا. فكلمه : «شمالا» حال منصوبه. وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : «هب». وهبوب الشمال البادره العاصفه فى بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط.
- ٤- كالربيع موسم النضره ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ؛ فأنت - مثله - محبوب نافع. «مريع» خصيب. والغيث الخصيب ، هو : المطر الغزير الذى يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير.
- ٥- الشمال : الذى يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به.



وأما «كأن» فيجوز تخفيف نونها المشدده (بحذف الثانيه المفتوحه ، وإبقاء الأولى ساكنه) ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

(أ) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب.

(ب) أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميرا للشأن ، أو لغير الشأن ؛ فمثال الأول. كأن عصفور سهم في السرعة (١) ، أى : كأنه (الحال والشأن) عصفور سهم. ومثال الثاني : يدقُّ البرد (٢) النافذه ، وكأن حجر ، أى : كأنه حجر (٣). ولو قلنا : يدق البرد النافذه وكأن «حجر» صغير يدق - لجاز الاعتباران (٤) وقد اجتمعت المشدده والمخففه في قوله تعالى يصف المضلل عن سبيله : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَوَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا ؛ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) (٥).

(ح) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن (٦). فإن كانت اسميه فلا حازه لفاصل بينها وبين «كأن» مثل : كأن سبّاح في سباحته سمكه في انسياها. وإن كانت فعليه (٧) ، فالأحسن الفصل بالحرف : «قد» قبل الماضى المثلث ، وبالحرف : «لم» قبل المضارع المنفى ، نحو : كأن قد هوى الغريق في البحر ؛ كصخره هوت في الماء ، وكأن لم يكن بين الغرق والنجاه وسيله للإيقاظ.

ص: ٦٢٠

١- فاسم «كأن» ضمير الحال والشأن المحذوف. وخبرها الجملة الاسميه بعدها. ولا يصح هنا أن يكون اسمها ضميرا لغير الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه.

٢- ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجيه صغيره.

٣- فاسم «كأن» ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهى جملة لازمه له كما سبق فى شرحه - ص ٢٢٦ وما بعدها -.

٤- أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود ما يصلح قبله أن يكون مرجعا له.

٥- الوقر هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم. وأول الآيه : (وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ. وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا ...)

٦- لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره. وهذه الحاله وحدها هى التى يجب فيها وقوع خبر : «كأن» المخففه جملة. أما باقى الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة وفى بعض أمثله قليله مسموعه جاء اسم «كأن» المخففه اسما ظاهرا ، كقول الشاعر : وصدر مشرق التّحر كأن ثدييه حقّان ولا يقاس على هذا.

٧- فعلها غير جامد ، وغير دعائى.

وأما «لكن» فيجوز تخفيف نونها المشدده (فتحذف الثانيه المفتوحه ، وتبقى الأولى ساكنه).

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها ، وزوال اختصاصها بالجمله الاسميه ؛ فتدخل على الاسميه ، وعلى الفعلية ، وعلى المفرد ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك (١). ومن الأمثله قول الشاعر :

ولست أجازى المعتدى باعتدائه

ولكن بصفح (٢) القادر

المتحلم

وأما «لعل» فلا يجوز تخفيف لامها المشدده (٣).

ص: ٦٢١

---

١- قد سبق شرح معناه فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧١.

٢- الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : «أجازى» أو «أصافح» فتكون «لكن» داخله على جمله فعلية. ويصح تعلقها بمصدر محذوف تقديره : مجازاه - أى : ولكن مجازاته بصفح ... فتكون داخله على جمله اسميه. والأول أوضح.

٣- وفى الأحكام السالفه كلها يقول ابن مالك : وخففت «كأن» فنوى منصوبها ، وثابتا أيضا روى فقد اقتصر على الإشاره إلى تخفيفها وإلى أن اسمها ينوى ؛ أى : يطوى فى النفس ؛ فيكون ضميرا ولا يكون ظاهرا. وقد يكون ظاهرا ثابتا فى الكلام. وهذا قليل ، سبق مثاله.

النافيه للجنس

نسوق بعض الأمثله لإيضاح معناها :

حين نقول : لا- كتاب فى الحقيقه ؛ بإدخال : «لا» على جملة اسميه - فى أصلها - ، ورفع كلمه : «كتاب» - التى للمفرد) يكون معنى التركيب محتملا أمرين :

أحدهما : نفى وجود كتاب واحد فى الحقيقه ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها.

والآخر : نفى وجود كتاب واحد ، وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شىء من الكتب مطلقا. فالتركيب محتمل للأمرين ، ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال.

وكذلك حين نقول : لا مصباح مكسورا ، (بإدخال : «لا» على جملة اسميه - فى أصلها - ورفع كلمه : «مصباح» التى للمفرد) فإن التركيب يحتمل أمرين :

أحدهما : نفى وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أو أكثر.

والآخر : نفى وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضا. فلا وجود لشىء من جنس المصباح المكسوره. فالتركيب يحتمل نفى الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفى الواحد وما زاد عليه.

ومثل هذا يقال فى : لا سياره موجوده ، بإدخال «لا» على جملة اسميه الأصل ، ورفع كلمه : «سياره» - التى للمفرد) حيث يحتمل التركيب الأمرين : نفى وجود سياره واحده ، دون نفى سيارتين وأكثر ، ونفى وجود شىء من جنس السيارات مطلقا ، فلا وجود لواحد منها ؛ ولا لأكثر.

مما سبق نعلم : أن ، «لا» فى تلك الأمثله - وأشباهها - تدل على نفى

ص : ٦٢٢

١- يلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥ - والصحيح أن «لا» ، النافيه غير الزائده لها الصداره فى جملتها ، سواء أكانت نافيه مهمله ، أم نافيه عامله عمل «ليس» أو عمل «إن» وقد سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ وتجىء أيضا فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٥ وفى ج ٢ ص ٢٥ م ٦١.

يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط ، أو على فرد واحد وما زاد عليه. ولَمَّا كان النفي بها صالحا لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاه : «لا» - التي لنفي الوحده (أى : الواحد) وهي إحدى الحروف الناسخه (١) التي تعمل عمل «كان» الناقصه.

فإذا أردنا أن تدل الأمثله السابقه وأشباهاها على النفي الصريح (٢) العام (٣) وجب أن نضبط تلك الألفاظ ضبطا آخر ؛ يؤدي إلى هذا الغرض ؛ فنقول : لا كتاب فى الحقيقه ؛ - لا مصباح مكسور - لا سياره موجوده ، فضبط تلك الكلمات المفرده بهذا الضبط الجديد - وهو بناء الاسم على الفتح ، ورفع الخبر ، كما سيجىء - يجعل النفي فى كل جملة صريحا فى غرض واحد ؛ لا احتمال معه لغيره ، كما يجعله عامًّا ؛ ينصبّ على كل فرد ؛ فيقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الثلاثه ، وما فوقها ، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته.

ومثل هذا يقال فى نحو : لا مهملا عمله فائز - لا راغبا فى المجد مقصير ... ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوبا بعد : «لا» وليس مرفوعا ، والخبر هو المرفوع - على الوجه الذى سنشرحه - فهى تنفى الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشىء الذى دخلت عليه نفيا صريحا وعماما ؛ كما قلنا : وهذا مراد النحاه بقولهم فى معناها :

«إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا (٤)». أو : «إنها لاستغراق (٥) حكم النفي لجنس اسمها كله نصًّا.» ويسمونها لذلك ؛ «لا» - النافيه للجنس (٦). أى : التى قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس

ص: ٦٢٣

١- سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها فى ص ٥٤٤ وقد اقتضى المقام هناك الإشارة إلى «لا» النافيه للجنس ، دون التفصيل الذى مكانه هنا.

٢- أى : القاطع الذى لا مجال معه للاحتمال السالف.

٣- الذى يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد ، وعمّا زاد عليه.

٤- أى : بغير احتمال لأكثر من معنى واحد.

٥- يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذى يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحدا.

٦- ويسميتها بعضهم : «لا» التى للتبرئه ؛ لأنها تدل على تبرئه جنس اسمها كله من معنى الخبر. وبهذا الاسم ترد فى بعض الكتب

القديمه ، وتختص به ، لقوه دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى. والنفي بها قد يكون مطلق الزمن أى : لا

يقع على زمن معين. وإنما يراد منه مجرد نفي النسبه بين معموليها ، وسلب المعنى بغير تفيد بزمن خاص. نحو : لا حيوان حجر -

لا وفاء لغادر ... وقد يراد بها نفي المعنى فى زمن معين حين تقوم قرينه كلاميه أو غير كلاميه تدل على نوع الزمن - ويكثر أن -

- يكون الحال - كقوله تعالى : (لا عاصمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ...) وكأن يسأل سائل : أفى المزرعه الآن أحد؟ فيجاب :

لا أحد فيها. وقد يكون الزمن مستقبلا ، كقوله تعالى عن يوم القيامة (لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) أو ماضيا - كقول الشاعر : تعزّ

فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لو زاد المنون تتابع وغير هذا من الأمثله التى سيجىء بعض منها. فإن لم توجد قرينه فالغالب الحال.

كله. تمييزا لها من : «لا» التي لنفى الواحد ؛ فليست نفيًا ، فى نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتمل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس (١) كله ؛ على ما عرفنا.

ص: ٦٢٤

١- لهذا يصح أن يقال مع «لا» التي لنفى الواحد حين يكون اسمها مفردا: لا كتاب فى الحقيقه ؛ بل كتابان ، أو : بل كتب فيها : فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه. ولا يصح أن يقال هذا مع «لا» النافية للجنس حين يكون اسمها مفردا. وتسوقنا المناسبه إلى بيان أمر هام ؛ هو : أن المراد من النفي لا يختلف فى نوعى «لا» (النافية للجنس ، والنافية للوحده) إذا كان اسمها مثنى أو جمعا : نحو : لا- صالحين خائنان ، أو ؛ لا- صالحين خائنون. ونحو : لا صالحان خائنين ، ولا صالحون خائنين. فالنفي فى هذه الصور لا- يختلف من جهه احتماله أن يكون واقعا فى كل صورته على الجنس كله فردا فردا ، وأن يكون واقعا على القيد الخاص بالاثنتين أو بالجمعيه. فالفرق الصحيح بين المراد من النفي فى نوعى : «لا» إنما يظهر فى موضع واحد ، هو الموضع الذى يكون فيه اسمها مفردا ؛ - لا- مثنى ولا- جمعا - فيكون النفي فى «لا» النافية للجنس نصا وشاملا- ، ويكون فى الأخرى محتملا- أمرين. أما عند تثنيه اسميهما أو جمعه فالنفي لا يختلف باختلاف نوعيهما ؛ فيكون محتملا فى كل منهما نفي الحكم عن الجنس كله ، ونفى قيد التثنيه ، أو قيد الجمع كما قلنا ، فمؤداه واحد عند تثنيه الاسم أو جمعه ، ولكنه مختلف عند أفراد الاسم. وصفوه القول فى هذا المقام. أن «لا» العامله بنوعيهما لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعا ؛ إذ يكون المراد محتملا- نفي الحكم عن الجنس كله فردا فردا ، ونفى القيد الخاص بالتثنيه أو بالجمع ، دون غيرهما. أما إذا كان الاسم مفردا فالفرق بين النوعين يكون كبيرا ، فالتى لنفى الجنس تنفى الحكم عن كل فرد من أفرادها على سبيل التنصيص والشمول ، والتى لنفى الواحد يدور الأمر فيها بين نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ، أو نفيه عن فرد واحد منه ؛ فالنفي فيها محتمل لأمرين

...

«لا» النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : «إن» (١) ينصب الاسم : ويرفع الخبر. ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :

أولها : أن تكون نافية. فإن لم تكن نافية لم تعمل (٢) مطلقا.

ثانيها : أن يكون الحكم المنفى بها شاملا- جنس اسمها كله ، (أى : منصبا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس). فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل «إن» (٣) ، : نحو : لا كتاب واحد كافيا .... إذ أن كلمه : «واحد» قد دلت دلالة قاطعه على أن النفى ليس شاملا أفراد الجنس كله. وإنما هو مقصور على فرد واحد.

ثالثها : أن يكون المقصود بها نفى الحكم عن الجنس نصا - لا احتمالا - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل «إن» (٤) كالأمثله السالفه أول البحث.

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله (٥) (بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها يحتاج لمعمول بعدها) كحرف الجر فى مثل : حضرت بلا تأخير (٦) وقول الشاعر :

متاركة السفيه بلا جواب

أشد على السفيه من الجواب

ص: ٦٢٥

- ١- ومن الفوارق بينهما صحه وقوع : «ما» الزائده بعد : «إن» وأخواتها على الوجه السابق فى بابهما ، ولا يصح وقوعها بعد : «لا».
- ٢- كأن تكون اسما بمعنى ، غير ؛ نحو : فعلت الخير بلا- تردد ، أو : تكون زائده ؛ فلا- تعمل شيئا فى الحالتين ، ولا- تختص بالدخول على الجمل الاسميه ؛ ومن الأمثله للزائده قوله تعالى مخاطبا إبليس : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ...) وقوله : (لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ...) ومثل ؛ «لا» الثانيه فى قوله تعالى : (وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ...) أو تكون ناهيه فتختص بجزم المضارع.
- ٣- وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا- قلم مكسورا ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا- قلم مكسور ، ولا كتاب ضائع. (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد).
- ٤- وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا- قلم مكسورا ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا- قلم مكسور ، ولا كتاب ضائع. (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد).
- ٥- فلها الصداره المباشره فى جملتها ، - كالشأن فى جميع أنواع «لا» النافية غير الزائده كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٤ من هامش ٦٢٥.

٦- تعرب «لا» اسم بمعنى : «غير» مجرور بكسره مقدره على الألف. و «لا» مضاف و «تأخير» مضاف إليه مجرور. وهذا أوضح إعراب. ويجوز أن تكون «لا» حرف نفى باقيه على حرفيتها. وقد تخطاها حرف الجر «الباء». وعمل الجر مباشره فى كلمه «تأخير»

التي بعدها. وهي في هذه الصورة ليست بزائده ، بالرغم من أن العامل تخطاها ، لأن المعنى يفسد على زيادتها.

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين (١) فإن لم يكونا كذلك لم تعمل : مطلقا (٢) ولا تعد من أحوات «إن» ولا «ليس» ؛ كالتى فى قول الشاعر :

لا القوم قومى ، ولا الأعوان أعوانى

إذا ونا (٣) يوم تحصيل

العلا وانى

سادسها : عدم وجود ناصل بينها وبين اسمها. فإن وجد فاصل أهملت (أى : لم تعمل شيئا) وتكررت ؛ نحو : لا فى النبوغ حظ لكسلان ، ولا نصيب (٤). وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها (٥) فلا يجوز أن يتقدم

ص : ٦٢٦

١- إلا- فى أمثله مسموعه يجىء الكلام عليها فى الزيادة والتفصيل (ص ٦٣١) ويدخل فى حكم النكره أمران : (أ) شبه الجمله بنوعيه. (الظرف والجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجمله نفسه هو الخبر (كما تقدم فى ص ٤٣١ وما بعدها) أو على اعتبار أن متعلقه نكره محذوفه ، هى الخبر ، كقولهم : لا قوه فوق الحق ، ولا أمان مع الطغيان. وقول الشاعر : لا خير فى وعد إذا كان كاذبا ولا-خير فى قول إذا لم يحن فعل (ويلاحظ هنا فى إعراب «لا» ومعموليها ما يجىء فى رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه). وقول الآخر : فلا-مجد - فى الدنيا - لمن قل ماله ولا مال - فى الدنيا - لمن قل مجده (ب) الجمله الفعلية (لأنها فى معنى النكره ، وبمنزلتها ؛ كما جاء فى التصريح فى هذا الباب ، عند آخر الكلام على شروطها - وكما فى أبواب أخرى ، والبيان فى رقم ١ من هامش ص ١٩٢) ، وقد اشتملت الأساليب الفصحى على أمثله للجمله الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق (فى ص ٦٢٤) : تعزّ فلا-إلفين بالعيش متعا ولكن لورّاد المنون تتابع ومنها : يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون فجمله «متعا» فى البيت الأول فى محل رفع خبر : «لا» ، وكذلك جملة : «عنّتهم شئون» فى البيت الثانى. والواو التى قبل هذه الجمله هى التى تزداد فى خبر الناسخ. ما لم نأخذ بالرأى الذى يشترط فى «لا» العامله عمل «إن» ألا ينتقض نفيها بإلا. فإن أخذنا به - وهو الأشهر ، كما سيجىء فى هامش الصفحه الآتية - كانت الواو للحال ، والجمله بعدها حاله. والخبر محذوف (وقد سبق فى ص ٥٠٠ وفى ٥٠٨ أن هذه الواو تدخل فى خبر «كان» المنفيه إذا سبقته «إلا» الناقصه للنفى ، ومثله خبر «ليس» المسبوق بإلا على الوجه الذى أوضحناه. وقيل تدخل فى خبر غيرهما كالبيت السابق ، وكقول : الحماسى : «فأمسى وهو عريان». وقولهم : «ما أحد إلا وله نفس إماره».

٢- لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفى الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين.

٣- تباطأ وأهمل فإن لم يكن اسمها نكره أهملت ووجب تكرارها : نحو لا على مقصر ، ولا حامد. ومثل : لا البخل محمود ، ولا الإسراف مقبول ، وإن يكن لم خبرها نكره وجب إهمالها ، والغالب تكرارها أيضا. نحو : لا إنسان هذا ولا حيوان.

٤- ومع تكرارها وعدم إعمالها - بسبب وجود فاصل - يظل معناها هو نفى الجنس كله نصّا ، بشرط وجود النكرتين بعد هذا الفاصل ، فعدم إعمالها فى هذه الحاله لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنويه لنفى الجنس كله بشرط دخولها على النكرتين ... بعد الفاصل.



٥- لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم سيؤدى إلى الفصل بين «لا» واسمها وهو ممنوع. ومن باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها؛ لأن ما يقع في حيز النفي (أى: فى مجاله ودائرته) لا يجوز أن يتقدم على أداه النفي؛ فلها الصدارة حتما - كما سبق فى ص ٥٤٣ وفى رقم ١ من هامش ص ٦٢٢، وفى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٥ - لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده؟ يجيب بعض النحاه: نعم.

الخبر - ولو كان شبه جملة - على الاسم. فإن تقدم مثل : لا لهازل هييه ولا توقير - لم تعمل مطلقا.

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففي مثل : لا جندى تارك ميدانه ... لا تعمل حين نقول ، لا ميدانه جندى تارك.

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها (١) : (إن اقتضى المعنى ذلك ؛ سواء أكانت واحده ، أم متكرره - على التفصيل الذى سنعرفه).

\*\*\*

حكم اسم «لا» المفردة ؛ (أى : المنفردة التى لم تتكرر). لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافا (٢) أو شبيها بالمضاف (٣). وحكمه وجوب إعرابه ، مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها. فمن أمثله المضاف :

لا قول زور نافع .....

كلمه : (قول) اسم «لا» ، منصوبه بالفتحة ، لأنها

اسم مفرد : ومضاف.

لا أنصار خير متنافرون .....

كلمه : (أنصار) اسم «لا» ، منصوبه بالفتحة لأنها

جمع تكسير ، ومضاف.

لا ذا أدب نمام .....

كلمه : (ذا) اسم «لا» ، منصوبه بالألف نيابه عن

الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، مضافه.

لا نصيحتى إخلاص أنفع من نصح الوالدين

كلمه : (نصيحتى ...) اسم «لا» ، منصوبه بالياء

نيابه عن الفتحة ؛ لأنها ، مثنى مضاف.

كلمه : خائنى (... اسم «لا» ، منصوبه بالياء نيابه

عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر ؛ مضاف

لا مهملات عمل مكررات ..... كلمه : (مهملات) اسم «لا» ، منصوبه بالكسره نيابه عن الفتحة : لأنها جمع مؤنث سالم مضاف.

ص: ٦٢٧

١- الشروط الستة منها أربعة فى «لا» مباشره ، هى : (كونها للنفى - للجنس - للتصيص - عدم توسطها بين عامل ومعموله) وواحد فى معموليها ؛ هو : (تنكيرهما معا) وواحد فى اسمها هو : اتصاله بها مباشره). وزاد بعضهم شرطا فيها ، هو : ألا ينتقض نفيها بإلا - طبقا للأشهر - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٦ -

٢- إما لنكره وإما لمعرفه بشرط ألا يكتسب منها التعريف ؛ بسبب توغله فى الإبهام ؛ ككلمه : «مثل» نحو : لا مثل محمود مؤدب ... و «غير» وسواهما مما لا يكتسب التعريف غالبا - كما أوضحنا فى رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٧٨ و ٧٩ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - لأن : «لا» لا تعمل فى معرفه.

٣- هو الذى يجىء بعده شىء يكمل معناه ، بشرط أن يكون ذلك الشىء التالى : إما مرفوعا باسم «لا» ؛ نحو : لا مرتفعا شأن خامل ، وإما منصوبا به ؛ نحو : لا متعهدا أموره مقصر (ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها التى ليست علما ، نحو لا سبعة وأربعين غائبون ، وتمييز العقود وغيرها. نحو : لا عشرين رجلا متكاسلون) وإما جارا ومجرورا متعلقين به ؛ نحو : لا متواكلا فى عمله محمود. فإن كان مجرورا بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، كما عرفنا. والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معربا ومنونا. إلا أن وجد مانع من التنوين. وأجاز فريق من غير - - البصريين عدم تنوينه ؛ محتجا بقوله تعالى : (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) ، لأن المعنى عنده : «ولا جدال فى الحج مقبول» فالجار والمجرور من متممات اسم «لا» والخبر محذوف ؛ فلا تعلق للجار والمجرور به وكذلك قوله عليه السّلام : (لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متممات اسم «لا» فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ، والأصل : «ولا جدال حاصل فى الحج» ، ولا مانع لما أعطيت ؛ فالجار مع المجرور. متمم للخبر المحذوف ، متعلقان به. وهذا تكلف مردود ؛ لتكراره فى فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحسن الترام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذى تتوحد عنده الألسنه - . ولا يدخل شىء من التوابع الأربعة (كالنعت ما عدا صوره العطف السابقه ...) فى الأشياء التى تكمل المعنى ؛ وتجعل الاسم بسببها شبيها بالمضاف : لأن الاسم غير عامل فيها. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٣٩ -

ومن أمثله الشبيه بالمضاف :

لا مرتفعا قدره مغمور ...

كلمه (مرتفعا) اسم «لا» منصوبه بالفتحه

لا بائعا دينه بدنياه رابح ...

" (بائعا) ""

لا خمسه وعشرين غائبون ...

" (خمسه) ""

لا ساعيا وراء الرزق محروم ...

" (ساعيا) ""

لا قاعدا عن الجهاد معذور ...

" (قاعدا) ""

لا سائقين طياره غافلان ...

(سائقين) "" بالياء ؛ لأنها مثنى

لا حارسين بالليل نائمون

... (حارسين) "" لأنها جمع

مذكر

لا راغبات فى الشهره مستريحات

" (راغبات) "" بالكسره ؛ لأنها جمع

مؤنث سالم

ومن الأمثله السالفه يتضح الإعراب مع النصب بالفتحه مباشره فى المفرد (1) وفى جمع التكسير ، (ومثله : اسم الجمع ، كقوم ،

ورھط (٢). إذا كانا من الحاله الأولى المذكوره) ، وبما ينوب عن الفتحه وهو : الألف ، فى الأسماء الستة ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسره فى جمع المؤنث السالم.

الثانيه : أن يكون مفردا (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، واو كان مثنى ، أو مجموعا) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح (٣).

ص: ٦٢٨

- ١- الذى ليس بمثنى ولا جمع.
- ٢- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ١٣٤ - بيان موجز عن اسم الجمع ، وقلنا : إن البيان الوافى موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ - باب جمع التكسير.
- ٣- وهناك حاله يبنى فيها على الضم ستجىء فى «ب» من الزياده - ص ٦٣١ - ويعللون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب «لا» مع اسمها بحيث صاروا كالكلمه الواحده فأشبهها الأعداد المركبه ك (خمسه عشر وغيرها). لكن السبب الحق هو استعمال العرب. ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين. وأنه يكون دائما فى محل نصب : فلفظه مبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحه ، ومحلّه النصب. دائما. ولهذا يراعى المحل - أحيانا - فى التوابع - كما سيجىء -.

أو ما ينوب عنه (١) فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفردا أو جمع تكسير أو اسم جمع ؛ مثل : لا- عالم متكبر - لا- علماء متكبرون - لا قوم للسفيه.

ويبنى على الياء نيابه عن الفته إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما ؛ نحو : لا صديقين متنافران - لا حاسدين متعاونون.

ص: ٦٢٩

١- ولا تنوب الألف هنا عن الفتحه ؛ لأن الألف تنوب عنها فى نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافه. والإضافه - فى الأغلب - تتعارض مع حاله البناء التى نحن بصدددها. ولهذا اضطربت آراء النحاه أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : لا أبالك ... حيث وقع اسم «لا» منصوبا بالألف مع أنه مفرد (أى : غير مضاف) ؛ فقالوا فى تأويله : إن «أبا» مضاف للكاف ، منصوب بالألف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائده. والخبر محذوف. والتقدير : لا أباك موجود. ومع أنه مضاف - ليس معرفه ؛ لأن إضافته غير محضه ؛ فهى كالإضافه فى قولنا : «غيرك» ، و «مثلك» ، ونحوهما مما لا يفيد المضاف تعريفا. وذلك القائل لم يقصد نفى أب معين ، وإنما يقصد نفية ومن يشبهه ؛ إذ هو - غالبا - دعاء بعدم الناصر ، والإضافه غير المحضه ليس مقصوره على إضافه الوصف العامل إلى معموله ؛ فلم تعمل «لا» فى المعرفه. وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه لكرهيه إدخال : «لا» على المضاف إليه الذى يشبه فى صورته الظاهرية المعرفه ، دون حقيقته المراده. وهناك آراء أخرى تقتضى الفائده الإلمام بها (وقد ذكرناها تفصيلا عند الكلام على هذا الأسلوب ومعناه فى ص ١٠٦) وكل رأى يواجه باعتراض. وائته الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمه : «أبا» اسم «لا» مبنية على فتح مقدر على الألف (كما جاء فى الخضرى فى أول باب «لا») ، على لغة القصر التى تلتزم الألف فيها آخر الأسماء الستة. وعلى أساسها لا تكون كلمه «أبا» فى الأسلوب السالف معربه. أما الخبر فالجار والمجرور بعدها. ومن الأساليب المسموعه - بكثره - أيضا قولهم : «لا غلامى لك» «بالثنيه» و «لا خادمى لك» (بالجمع) على اعتبار أن نون المثنى و نون الجمع قد حذفتا للإضافه ، وأن المثنى والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان. فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصله بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لا يجوز فى رأى المعترضين ؛ وقد أوجب بأن النون لم تحذف للإضافه ، وإنما حذف لتخفيف ؛ فالكلمتان مبنيتان على الياء ، لا معربتان ، والجار والمجرور بعدهما خبر. وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال «لك» بهما. والنون محذوفه لتخفيف. وخبرهما محذوف ... إلى غير ذلك من الإجابات. ومن الواجب ألا نحاكى هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاه يبيحه ، - كما سيأتى فى باب الإضافه (ج ٣ ص ١٠ - م ٩٣) لأن الأخذ به فى عصرنا يبعد اللغه عن خص خصائصها ، وهو : الإبانه ، والوضوح ، والفرار من اللبس.

ويبنى على الكسره نيابه على الفتحه إن كان جمع مؤنث سالما ، نحو : لا والذات قاسيات.

ومع أنه مبني في الحالات السالفه ، هو في محل نصب دائما. أي : مبني لفظا منصوب محلا (1).

ص: ٦٣٠

١- وبهذه المناسبه نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم «لا» بأنواعه الثلاثه (المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) تحت حكم واحد هو : «الإعراب والنصب» وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : «إنه منصوب بغير تنوين» ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تيسيرا واقتصارا على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين. فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأى من الخطل والفساد؟ ذلك أن اللغه في مصطلحاتها المشهوره ، لا تعرف اسما معربا بغير تنوين ، إلا- الممنوع من الصرف للأسباب المعروفه ، أو لداع آخر ؛ كالإضافه ، أو البناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بذلك الرأى يوجد في اصطلاحات اللغه قسما جديدا لا تعرفه من الأسماء المعربه الممنوعه من التنوين. على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : «معرب منصوب بغير تنوين». وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخريين. فأين - إذا - الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه «البناء» على الفتح؟ وشيء آخر هام لم يفتنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتما في بعض التوابع فيؤثر فيها كما عرفنا - وكما سيجيء في ص ٦٣٣ - فتصير منصوبه منونه - عند عدم المانع - تبعا لمحله فقط وقد غاب عنهم هذا.

(١) سبق (فى ص ٦٢٦) أن من شروط إعمالها : تنكير معموليها. وقد وردت أمثله فصيحته وقعت فيها عامله مع أن اسمها معرفه. من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده. ومن ذلك قولهم : قضيه ولا أبا حسن (١) لها. وقولهم : لا أميه (٢) فى البلاد ، وقولهم : لا هيثم (٣) الليله للمطى. وقولهم : يبكى على زيد ولا زيد مثله ... وغير هذا من الأمثله المسموعه. وقد تناولها النحاه بالتأويل (٤) كى يخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثله الصريحه ، الداله على أن فريقا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر فى استعمالنا على اللغه الشائعه المشهوره التى تشترط الشروط التى عرفناها ؛ توحيدا لأداه التفاهم ، ومنعا للتشعب بين المتخاطبين بلغه واحده.

ب - قلنا إن حكم اسم «لا» المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يصح بناؤه على الضمه العارضه فى حاله واحده ، هى أن يكون الاسم كلمه :

«غير» - ونظيراتها - فتكون كلمه : «غير» مبنيه على الضمه الطارئه فى محل نصب ،

ص: ٦٣١

١- هى كنيه : على بن أبى طالب ؛ والد الحسن والحسين. وهذه عبارته نثريه من كلام عمر بن الخطاب ، صارت مثلا فى الأمر العسير يتطلب من يحله.

٢- علم على الرجل الذى تنسب إليه الدوله الأمويه.

٣- اسم لص ، أو اسم سائق إبل.

٤- من ذلك قولهم : إن المراد من المعرفه هنا - نكره ، فالمراد من : قيصر ، وأبا حسن ، وأميه ، وهيثم ، وزيد - شخص ، أى شخص ، مسمى بهذا الاسم. فحين تقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين تقول «لا أبا حسن لها : أى : لا- مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا ... فالكلمه معرفه فى الظاهر ، ولكنها نكره تأويلا. وهذا مسوغ لعمل «لا» عندهم. ومن تأويلا-تهم : أن المعرفه كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكره. ثم أقيم المضاف إليه مقامه ؛ فيقدرون فى لا كسرى ... أو : لا قيصر بعده ... لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر ... لا مثل أبى حسن ... ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن ... وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سجلته المطولات. والحق أن مثل هذا التأويل اتعال لا خير فيه ، لعدم مسابريته الحقيقه الناطقه بأن بعض العرب قد يعمل : «لا» مع تعريف اسمها.



بشرط أن تكون مضافه مسبوقة بكلمه : «لا- أو : ليس» - وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفا قدنوى معناه على الوجه المفصل فى مكانه من باب الإضافة (1) نحو : قطعت ثلاثه أميال لا غير - أو ليس غير - أى : لا غيرها ، أو ليس غيرها مقطوعا .

والنحاه يقولون فى إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره الضم العارض للبناء أيضا - فى محل نصب . وفى هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه رغبتهم فى إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم (وهو البناء على الفتح فى محل نصب) عاما مطردا . لكن لا- داعى لهذا التكلف ، إذ لا مانع من أن يقال : إنه مبنى على الضمّ - مباشره - فى محل نصب ، كما فى الصبان والخضرى ، عند كلامها على أحكام : «غير» فى باب الإضافة وستجىء فى الموضوع الذى أشرنا إليه .

ص : ٦٣٢

---

١- ج ٣ ص ٥٥ م ٩٥ .

يجوز فى هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء (٢):

أولها: البناء (٣) على الفتح، أو ما ينوب عن الفتحه؛ فنقول فى المثال الأول: لا- خير مرجو ولا نفع. على اعتبار «لا» المكرره نافية للجنس. «نفع» اسمها، مبنى على الفتح فى محل نصب - وخبرها محذوف (٤) تقديره:

ص: ٦٣٣

- ١- عرفنا - فى ص ٦٢٨ - أن المراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف؛ فيدخل فى المفرد بهذا المعنى، المثنى والجمع. وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٧
- ٢- ولكل إعراب معنى خاص به.
- ٣- وفى حاله البناء لا يدخله التنوين؛ كالأشأن فى كل مبنى.
- ٤- ومما هو جدير بالتنويه أن خبر المكرره قد يكون محذوفا كهذا المثال، وأن العطف فيه من نوع عطف الجمله على الجمله، خضوعا لقاعده المطابقه. وقد يكون الخبر مذكورا والعطف عطف جمله على جمله كقولنا: لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه، ومثله: لا- كرامه لمنافق، ولا- شرف لكذاب، وقولهم: اللهم لا- شكايه من قضائك، ولا استبطاء لجزائك، ولا كفران لنعمتك، ولا- مناصبه لقدرتك وقد يكون الخبر صالحا للثنين معا كالمثال الثانى (لا تقدم ولا رقى مع الجهاله). فالظرف من حيث المطابقه صالح للثنين، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبرا عن المعطوف عليه والمعطوف معا. أما إن جعلناه خبرا لأحدهما فقط، وخبر الثانى محذوفا فالعطف عطف جمل. فلا بد قبل الحكم على نوع العطف (بأنه عطف جمل أو عطف مفردات) من النظر أولا- إلى الخبر، ومطابقته، أو عدم مطابقته للمعطوف والمعطوف عليه معا، وأنه صالح للإخبار به عنهما، أو غير صالح. وهذه من الأمور التى تتطلب يقظه وإدراكا تامين.

مرجؤ (١). - مثلا - والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى ، فعندنا جملتان

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدم ولا رقى مع الجهاله ؛ فتكون كلمه : «رقى» اسم ، «لا» الثانيه على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : «مع» فإنه يصلح خبرا لهما.

ونقول فى الثالث : لا نهر فى الصحراء ولا بحر. فيجرى على هذا المثال ما جرى على الثانى.

ثانيها : الإعراب (٢) مع نصبه بالفتحه أو ما ينوب عنها. فنقول فى المثال الأول : لا- خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفعا ، بإعرابه منصوبا. وهذا على اعتبار : «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها. وكلمه. «نفعا» معطوفه بحرف العطف على محل اسم «لا» الأولى ؛ لأن محله النصب. (فهو مبنى فى اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق) (٣).

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدم ولا رقى مع الجهاله. على الاعتبار السابق أيضا ؛ فتكون «لا» المكرره زائده لتوكيد النفى ، «رقيا» معطوفه على محل اسم «لا» الأولى. وخبر «الأولى» هو الظرف : «مع».

ونقول فى المثال الثالث : لا نهر فى الصحراء ولا بحرا ؛ كما قلنا فى الأول تماما.

ثالثها : الإعراب مع رفعه (٤) بالضمه ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول فى المثال لأول : لا خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفع. برفع كلمه : «نفع» على اعتبار «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها. و «نفع» مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى.

ويصح اعتبار «لا» الثانيه عامله عمل «ليس» وكلمه : «نفع» اسمها

ص : ٦٣٤

١- فى مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمه : «نفع» المبنيه معطوفه على كلمه : «خير» المبنيه ، واكتسبت منها البناء. لا يمكن ذلك ، لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان سببه بناء المتبوع - كما فى «ح» من هامش ص ٦٣٧ وفى «ا» من ص ٦٣٨ -.

٢- الإعراب يقتضى تنوينه. إلا إن وجد ما يمنع التنوين ، كمنع الصرف ..

٣- فى ص ٦٣٠.

٤- ومع تنوينه أيضا ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كمنع الصرف.

مرفوع ، والخبر محذوف ، والجمله من «لا» الثانيه ومعموليه معطوفه على الجمله الأولى.

ويصح اعتبار «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفي ، وكلمه : «نفع» معطوفه على «لا» الأولى مع اسمها (1) ، لأنهما بمنزله المبتدأ المرفوع فالمعطوف عليهما معا يكون مرفوعا أيضا.

ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح في كلمتي رقى ، و «بحر» الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقه.

«ملاحظه» : إذا تكررت «لا» وكل واحده مستوفيه الشروط ، مفرده الاسم ؛ وكانت الأولى لنفى الوحده (أى : عامله عمل ليس) جاز فى اسم المكرره بعد عاطف ، أمران : أن يكون معربا مرفوعا بالضمه أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبيّتا على الفتح أو ما ينوب عن الفتحه ؛ مثل : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون. أو : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون.

(1) فالرفع - فى هذا المثال - إما على اعتبار «لا» المكرره زائده لتوكيد النفي ، والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما هو الظرف : (أمام). وإما على اعتبار «لا» المكرره زائده للنفي أيضا ، والاسم بعدها مبتدأ (2) ، وإما على اعتبار «لا» المكرره عامله عمل «ليس» والمرفوع بعدها اسمها (3).

وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن «لا» المكرره زائده ، والاسم الذى بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، المبنى لفظا المنصوب محلا ، ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعا ، وليس مبيّتا على الفتح

ص : ٦٣٥

١- أو على اسم : «لا» وحده عند بعض النحاه - فى هذه الصوره وأشباهها مما يأتى - باعتباره مبتدأ فى الأصل. ولا أثر للخلاف بين الرايين.

٢- وخبره هو الظرف : «أمام» وخبر الأولى محذوف. أو العكس ؛ فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانيه هو المحذوف. وعلى كلا الاعتبارين تكون الجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى.

٣- والخبر هنا ونوع العطف كالحاله السابقه.

لفظاً. كان غير منصوب محلاً ؛ فلا يجوز العطف على محله (١).

ب - والبناء على على الفتح على اعتبار «لا» المكرره نافية للجنس ، إلى هنا انته الكلام على أحكام اسم «لا» المكرره حين يكون مفرداً بعد كل واحده. وهى أحكام تسرى على اسم «لا» المكرره (٢) مره أو أكثر ، بشرط

ص: ٦٣٦

١- إلى كل الأحكام السابقه يشير ابن مالك إشاره موجزه بقوله : عمل «إن» اجعل «لا» فى نكره مفرده جاءتك ، أو مكرّره يريد : اجعل عمل «إن» من اختصاص «لا» النافيه للجنس المكرره وغير المكرره ؛ فتعمل النصب فى الاسم ، والرفع فى الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكره ، فلا يجوز أن يكون اسمها أو خبرها معرفه ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال : فانصب بها مضافا ، أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه وركب المفرد فاتحا ؛ كلا حول ، ولا قوه. والثان اجعلا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مركبا وإن رفعت أو لا تنصبا - عرض فى هذه الأبيات لأحكام اسم «لا» فقال : انصبه بها ؛ (لأنها العامل الذى يعمل فيه النصب) وذلك حين يكون مضافا ، أو مضارعا له ، أى : مشابها للمضاف. وبعد ذلك الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعا إياه. ويؤخذ من هذا البيت أمران. أولهما : أن اسم : «لا» يكون معربا منصوبا حين يقع مضافا ، أو شبيها بالمضاف. وثانيها : أن الخبر يرفع بشرط أن يجىء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر. ولم يتعرض لبقية الشروط. وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذى ليس مضافا ولا شبيها به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال : «ركب المفرد فاتحا» أى : ركبه مع «لا» ، فاتحا إياه ، بأن تجعله مبني على الفتح ؛ بسبب التركيب. (لأنهم يجعلون سبب البناء هو تركيبه مع «لا» تركيبا جعل الكلمتين بمنزله كلمه واحده ؛ مثل : خمسه عشر ، وغيرها من الأعداد المبنيه على الفتح ، من أجل تركيبها) ومثال المفرد المبني كلمه : «حول» ، وكلمه «قوه» فى نحو : لا- حول ولا قوه أمام قدره الله. وهو مثال أيضا لاسم «لا» المكرره. وبين أن حكم هذا الاسم الرفع أو النصب أو التركيب مع «لا» فيكون مبني معها على الفتح. (أى : أن اسم «لا» المكرره إذا كان مفردا يجوز فيه ثلاثه أشياء الرفع ، أو النصب ، أو البناء على الفتح). ثم أوضح أن هذه الثلاثه جائزه حين يكون اسم «لا» الأولى غير مرفوع فإن كان مرفوعا - لأنها عامله عمل «ليس» ، أو مهمله ؛ لعدم استيفائها الشروط - لم يجز فى اسم «لا» المكرره إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله وعرضنا لأسبابه.

٢- فى مثل : قصدتك يوم لا- حر ولا- برد ... يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتى : «حر ، وبرد» على اعتبار «لا» ملغاه ، أو عامله عمل «ليس». ومنها : بناء الكلمتين على الفتح باعتبار «لا» عامله عمل «إن» - والخبر فى فى كل الصور السالفه محذوف. ومنها جر الكلمتين باعتبار «لا» اسم بمعنى «غير» وهو مضاف ونعت ، منعوته كلمه : «يوم» مع تنوين يوم. والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان. - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافه ، عند الكلام على «إذ» -.

حكم المعطوف على اسم «لا» بغير تكرارها (٢) :

إذا لم تتكرر : «لا» الجنسيه وعطف على اسمها جاز في المعطوف النكره الرفع أو النصب في جميع الحالات (أى : سواء أكان مفردا أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه - ، مفردا أم غير مفرد ، ومن أمثله ذلك :

ص: ٦٣٧

١- أما إذا تكررت «لا» المستوفيه للشروط ولم يكن اسم كل واحده مفردا فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئه من ذلك ؛ وأهمها : ١- أن تكون الأسماء كلها مضافه أو شبيهه بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقل ، ولا بستاني حديقته هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكرره إما النصب على اعتبارها نافيه للجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وخبرها محذوف ، أو : هو المذكور ، وخبر الأولى محذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الأولى في الحالتين. وإما النصب أيضا لكن على اعتبارها زائده لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأولى المنصوب. والظرف ؛ «هنا» خبر عنهما (والعطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جمله ، وكذلك المعطوف عليه). وإما الرفع على اعتبار «لا» مهمله : وبعدها مبتدأ. أو على اعتبارها عامله عمل : «ليس» وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور. والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى (وعند اعتبار المذكور خبرا يكون الخبر الآخر محذوفا). ب - أن يكون الاسم بعد الأولى مضافا أو شبيها بالمضاف ، وبعد المكرره مفردا مثل : لا عمل خير ولا بر أولى من إكرام الوالدين ؛ فيجوز في الاسم المفرد بعد المكرره أن يكون اسمها مبني على الفتح ؛ لأنها نافيه للجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى. ويجوز فيه النصب عطفًا على اسم الأولى المنصوب (عطف مفردات) ويجوز فيه الرفع على اعتبار «لا» نافيه للوحده وهو اسمها. أو على اعتبارها مهمله وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو مذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجمله فيهما معطوفه على الجمله الاسميه الأولى. ح - أن يكون الاسم بعد الأولى مفردا وبعد المكرره مضافا أو شبيها به ، نحو لا بر ولا عمل خير أولى من إكرام الوالدين ... فالاسم بعد الأولى مبني وبعد المكرره يجوز فيه النصب عطفًا على محل اسم الأولى ، وتكون «لا» المكرره زائده لتوكيد النفي ، أو : أن الثانيه نافيه للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها معطوفه على الأولى مع جملتها. وهنا العطف عطف جمل. ويجوز رفعه على أنه اسم لا العامله عمل «ليس» ، أو على أنه مبتدأ وهي مهمله ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكورا على حسب الجمله ، والعطف فيهما عطف جمل. هذا ولا- تراعى حاله البناء في اسم الأولى لأن البناء لا يراعى في التوابع - كما سبق. في رقم ١ من هامش ص ٦٣٤ ويأتى في «ا» من ص ٦٣٨ ومن المفيد التنويه مره أخرى بأن اعتبار العطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أهو خبر للأولى وحدها فيكون خبر الثانيه محذوفاً ويكون العطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر للثانيه وحدها ؛ فيكون خبر الأولى هو المحذوف ، والعطف عطف جمل أيضا؟ أو أنه صالح لهما معا (كما إذا كان شبه جمله) فيصح أن يكون العطف عطف مفردات ، أو جمل ؛ نحو : لا سياره ولا طياره هنا. فإن جعلنا الظرف خبرا لأحدهما فقط فالعطف عطف جمل. فمن المهم

التنبه لهذا كله ، وإلى مطابقه الخبر وعدم مطابقته.

٢- وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم ب «لا» دون أخواتها من الحروف الناسخه فلهن أحكام أخرى سبقت في ص ٦٠٢.

(أ) لا كتاب وقلم فى الحقيبه. أو : لا كتاب وقلم فى الحقيبه. فيجوز فى المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمه : «قلم» ، معطوفه على «لا» مع اسمها ، وهما بمنزله المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضا. أو :  
على الاسم وحده باعتباره مبتدأ فى الأصل - وهذا أحسن -

والنصب على اعتبار أن كلمه : «قلم» معطوفه على محل اسم «لا» المبنى ، لأنه مبنى فى اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه (لأن البناء لا يراعى فى التوابع ، كما سبق) (١).

(ب) لا كتاب هندسه وقلم رصاص فى الحقيبه ، يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم «لا» المنصوب.

(ح) لا كتاب حساب وقلم أو قلم فى الحقيبه. يجوز فى المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين فى : «ب».

(د) لا كتاب وقلم رصاص ، فى الحقيبه. يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين فى : «ا».

فإن كان المعطوف معرفه لم يجر فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ (٢) ...

وعلى ضوء الصور والأساليب السالفه - أفرادا وتركيبا - تضبط الصور الأخرى التى لم نعرضها هنا. ويجب مراعاة الخبر بدقه ، ليظهر المعنى ، وليمكن تمييز نوع العطف إن وجد (٣).

\* \* \*

حكم المعطوف على اسم «لا» المكرره :

يتبع المعطوف عليه ، (أى : يتبع اسمها) فى إعرابه رفعا ونصبا دون أن يتبعه فى البناء كما عرفنا.

ص : ٦٣٨

١- فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٤ وفى آخر «ح» من هامش ص ٦٣٧.

٢- لأن اسم : «لا» بنوعيتها لا يكون معرفه ، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزله الاسم مع عدم صلاحيته لذلك ؛ بسبب تعريفه. هكذا يعللون. والعله الصحيحه هى نطق العرب ، واستعمالهم ؛ فلو لم يلتزم العرب الرفع لم يكن للتعليل قيمه.

٣- سيجىء فى هامش ص ٦٤٠ بيت ابن مالك الخاص بهذا العطف.



لا تاجر خداع ناجح

لا سياره مسرعه مأمونه

لا كتابه ، رديئه ممدوحه

كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهي : (خداع - مسرعه

- رديئه)

وأشباعها من كل كلمه وقعت نعتا ، مفردا ، لاسم : «لا»

النافيه للجنس ، المفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل (١)؟

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثه :

(أ) بناؤه على الفتح أو بما ينوب عن الفتحه ؛ كالأشأن في اسم : لا (٢) ، فنقول : لا تاجر خداع ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه.

(ب) إعرابه منصوبا بالفتح ، أو بما ينوب عنها ؛ مراعاه لمحل اسم «لا». فنقول : لا تاجر خداعا ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه.

(ح) إعرابه مرفوعا بالضمه أو بما ينوب عنها. على اعتباره نعتا لكلمه : «لا» مع اسسها ؛ وهما معا بمنزله المبتدأ المرفوع ؛ فنعتهما مرفوع كذلك. أو لاسمها وحده (٣) نقول :

ص : ٦٣٩

١- فالشروط ثلاثه. أن تكون الكلمه : نعتا مفردا (أى : ليست مضافه ، ولا شبيهه بالمضاف) - وأن يكون اسم : «لا» مفردا ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل. هذا ، والنفي ينصب في الحقيقه على النعت. وسيجيء في الزياده : «أ» ص ٦٤٣ - أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيدكر هنا.

٢- على تخيل أنه ركب مع اسم «لا» قبل مجيئها كتركيب خمسه عشر ، وغيرها من الأسماء المركبه التي صارت بمنزله كلمه واحده ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب. ولا- يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعا لبناء اسم «لا» ؛ لما تقرر من أن بناء المتبوع لا- ينتقل إلى التابع. كما أن وجود نعت لاسم «لا» المفرد لا يخرج الاسم عن حاله الأفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ من

هامش ص ٤٢٧ - ؛ لأنه لا عمل له في النعت.

٣- باعتبار أصله مبتدأ.

لا تاجر خداع ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه (١). فإن اختل شرط من الشروط السالفه لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصحّ أن يكون مرفوعا أو منصوبا. فإذا كان النعت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خداع الناس ناجح ، لا يجوز أن يكون النعت (وهو : خداع) مبتدئا على الفتح (٢) ويجوز أن يكون مرفوعا أو منصوبا على الاعتبار الذى أوضحناه سالفا (فى : «ب وج») وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خشب خداع ناجح ، لم يجز البناء على الفتح أيضا (٣) ، وجاز الرفع أو النصب كسابقه.

وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجر وصانع خداعان ناجحان. فلا يجوز بناء كلمه ، «خداعان» بل يجب رفعها أو نصبها. ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد بأن كان مضافا أو شبيها بالمضاف) فإنه سيجىء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتما.

ص: ٦٤٠

١- وفى هذه الأحكام يقول ابن مالك : ومفردا نعتا لمبنى يلى فافتح أو : انصب ، أو : ارفع تعدل يريد : أن النعت المفرد ، الذى يلى اسم «لا» المبنى ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب. وإن شئت ؛ فارفعه ؛ تكن بذلك عادلا بين الرفع وغيره. أو تكن عادلا بين الثلاثه (والفاء فى : «افتح وائده لتحسين اللفظ ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه. مثل كلمه : «مفردا» هنا).

٢- لأن بناءه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم «لا» كتركيب الأسماء التى يقتضى التركيب بناءها على فتح الجزأين ؛ كسبعة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبه - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش الصفحه ٦٣٩ - وهذا التركيب لا يكون إلا- بين كلمتين فقط. فإذا كان النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ، وهذا مرفوض. وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدى إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين.

٣- وإلى النعت غير المستوفى للشروط يشير ابن مالك بقوله : وغير ما يلى ، وغير المفرد لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد يقول : إذا كان النعت لا- يلى المنعوت ؛ لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد - فلا تبين النعت ، بل انصبه ، أو اقصد إلى الرفع ؛ فأنت مخير بين النصب والرفع - دون البناء. ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم «لا» التى لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول. ذلك الحكم الذى يقضى باختبار النصب أو الرفع دون اختيار البناء. وقد شرحنا حكم ذلك العطف تفصيلا ، ويقول فيه ابن مالك : والعطف إن لم تتكرر : «لا» احكما له بما للنعت ذى الفصل اتمى اتمى ، أى : انتسب. واحكما ، أصلها : احكمن ؛ بنون التوكيد الخفيفه ، وقلبت ألفا عند الوقف.

البدل النكره (وهو الصالح لدخول: «لا») كالنعت المفصول ، نحو ؛ لا أحد ، رجلا ، وامرأه فيها. بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركيبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نيه تكرر العامل : «لا» ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي. وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل - وهو «لا» - يقتضى الفتح (١).

فإن كان البدل معرفه وجب رفعه (٢) ، نحو لا أحد محمد وعليّ فيها. وكذا يقال فى عطف البيان.

وأما التوكيد فالأفضل فى اللفظي منه أن يكون جاريا على لفظ المؤكّد من ناحيه خلوه من التثوين. ويجوز رفعه أو نصبه. وأما المعنوى فيمتنع هنا تبعا للرأى الشائع القائل : إنه لا يتبع نكره ؛ لأن ألفاظه معارف. أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول «لا» على المعرفه (٣).

ص: ٦٤١

---

١- ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى لبس.

٢- على اعتباره بدلا من «لا» مع اسمها وهما بمنزله المبتدأ المرفوع ... ، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ.

٣- حاشيه الخضرى ج ١ باب «لا» عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف.

## المسألة ٥٩: دخول همزه الاستفهام على «لا» النافية للجنس

### إشاره

(١) دخول همزه الاستفهام على «لا» النافية للجنس (١).

إذا دخلت همزه الاستفهام على : «لا» النافية للجنس صار الأسلوب إنشائيًا ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفه كلها . - وهذا أوضح الآراء وأيسرها - يتساوى معه أن تكون «لا» مفردة ، ومكرره ، وأن يكون الاسم مفردا وغير مفرد ، منعوتا وغير منعوت ، معطوفا وغير معطوف ... إلى غير ذلك من سائر الأحكام التي أوضحناها.

ولا- فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزه للاستفهام الصريح عن النفي المحض (أى : دون قصد توبيخ أو غيره ...) ؛ نحو : ألا رجل حاضرا (٢)؟ أو للاستفهام المقصود به التوبيخ (٣) ؛ نحو : ألا إحسان منك وأنت غنى؟. أو للاستفهام المقصود به التمنى (٤) ؛ نحو ألا مال (٥) فأساعد - المحتاج (٦)؟

ص: ٦٤٢

١- وكذلك على «لا» التي لنفى الوحده كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ منقولاً عن الخضرى ...

٢- إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال.

٣- ولا يسمى الآن استفهاما ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ؛ (من التوبيخ ، أو التمنى ، أو : غيرهما) وتسميته استفهاما إنما هى بحسب أصله قبل أن يتحول.

٤- انظر الزيادة والتفصيل ص ٦٤٣.

٥- الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود. (راجع ما يأتى فى الزيادة والتفصيل - ٦٤٣ - خاصا بكلمه : «ألا» التى للتمنى).

٦- وفيما سبق يقول ابن مالك : وأعط «لا» مع همزه استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) من الأساليب الصحيحة فى التمنى : «ألا ماء ماء باردا». فكلمه «ماء» الثانى نعت (١) للأولى : فهو مبنى على الفتح ، لأنه بمنزله المركب المزجى مع اسم «لا» ويجوز نصبه ، ولكن يمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه - على مراعاة محل (لا) مع اسمها ، وأنهما بمنزله المبتدأ ، ويجوز عند المازنى ومن وافقه.

وعلى هذا ، تكون «ألا» التى : للتمنى محتفظه عند بعض النحاه - بجميع الأحكام الخاصه التى كانت لكلمه : «لا» قبل دخول الهمزه. وقبل أن يصبرا كلمه واحده للتمنى. وإذا لم يكن خبرها مذكورا فهو محذوف. ويخالف فى هذا فريق آخر كسيبويه فىرى أنها حين تكون للتمنى - لا- تعمل إلا فى الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزله : أتمنى. فقولك : «ألا ماء» ، كلام تام عنده ؛ حملا- على معناه ، وهو : أتمنى ماء. فلا خبر لها لفظا ولا تقديرا ، واسمها هنا يكون بمنزله المفعول به. ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا. ولا يقع هذا الخلاف فى النعت الأخرى. التى سبق حكمها - فى ص ٦٣٩ والرأى الأول - مع عيبه - أفضل ؛ لأنه مطرد يسائر القواعد العامه ؛ فلا داعى للأخذ بالرأى الثانى.

ويتعين تنوين كلمه : «باردا» ، لأن العرب لم تتركب أربعة أشياء (٢) تركيبا مزجيا ، ولا يصح إعراب كلمه : «ماء» الثانى توكيدا ولا بدلا ؛ إذ يكون مقيدا بالنعت الآتى بعده ، والأول مطلق ؛ فليس مرادفا له حتى يؤكده ، ولا مساويا له حتى يبدل منه بدل مطابقه.

لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى : «لنسفن بالناصيه ناصيه كاذبه» فكذا هنا. وجوز بعضهم أن يكون عطف بيان ؛ لأنه يجيز أن يكون أوضح من متبوعه (٣).

ص: ٦٤٣

١- لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذى يسمى نعتا موطنًا ؛ أى : ممهدا (إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذى بعده) ، وسيجىء بيان هذا فى موضعه الخاص - وهو باب النعت ج ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤.

٢- راجع ص ٢٨١ حيث المركب المزجى.

٣- الخلاف شديد بين النحاه فى كل إعراب من هذه الإعرابات (وتراه ملخصا فى آخر باب «لا النافيه للجنس» فى الجزء الأول من التصريح والصبان وموجزا فى حاشيه الخضرى) والذى يمكن استصفاؤه من الجدل العنيف وما يتضمنه من اعتراضات ودفعها هو صحه الإعرابات - - السالفه كلها وأن أحسنها إعراب الكلمه الثانى نعتا موطنًا كما سيجىء فى باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقا لما أشرنا.

(ب) قد ترد كلمه : «ألا» للاستفتاح والتنبيه (بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام مؤكد عند المتكلم ؛ يجيء بعدها). وهى كلمه واحده. لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسميه والفعلية ؛ نحو : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقوله : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصِيرُهُمْ أَهْلًا) فقد دخلت على «ليس» كما تجيء وهى كلمه واحده للعرض (1) ، والتحضيض ؛ فتختص بالجملة الفعلية ؛ فمثال العرض : ألا تشاركنى فى الرحله الجميله. ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن.

ح - يجرى على خبر «ألا» ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إن دلّ دليل. وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جمله فقد يكون شبه جمله كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحى لجسمى - واجبا

فإصلاح نفسى لا محاله أوجب

أى : لا محاله فى ذلك. وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراهم لهم

ولا سراهم (2) إذا جهّالهم

سادوا

أى : ولا- سراهم إذا جهّالهم سادوا. وقد يكون جمله ؛ كان يقال : هل من جاهل يصلح للسياده؟ فيجاب : لا جاهل. أى : لا جاهل يصلح للسياده ... وقد يكون مفردا كالأمثله الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقاليا ؛ كأن يقال : من المسافر؟ فيجاب : لا أحد. أى : لا أحد مسافر. وقد يكون الدليل مفهوما من المقام والحاله الملايسه ؛ كأن يقال للمريض : لا- بأس ، أى : لا بأس عليك. وللسارق : لا نجاه ، أى : لا نجاه لك. وبغير الدليل لا يصحّ الحذف (3) ...

ومن الأساليب التى حذف فيها الخبر : «لا سيما» وقد سبق الكلام عليها. فى ص ٣٦٣ -

ص : ٦٤٤

١- العرض : طلب الشىء برفق ولين ، والحض : طلبه بشده وقوه : وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : ياب : أما ، ولو لا ، ولو ما.

٢- جمع سرى ، وهو : الشريف ، كريم الحسب.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

ومنها : لا إله إلا الله (١) ؛ ومنها : لا ضير (٢). ومنها : لا ضرر ولا ضرار (٣).

ومنها : لا فوت (٤) ...

وقد يحذف الاسم لدليل ، نحو : لا عليك. أى : لا بأس عليك.

د - بمناسبة الكلام على : «لا» يتعرض بعض النحاه لتفصيل الكلام على الأسلوب الذى يشتمل على : «لا جرم» واعتبار «لا» زائده. أو غير زائده. وقد سبق تفصيل هذا فى رقم ٤ من ص ٥٩٥.

ه - إن جاء بعد «لا» جملة اسميه صدرها معرفه ، أو صدرها نكره لم تعمل فيها - بسبب وجود فاصل ، مثلا - أو جاء بعدها فعل ماض لفظا ومعنى (٥) لغير الدعاء - وجب تكرارها فى أشهر الاستعمالات. فمثال الاسميه التى صدرها معرفه قوله تعالى : (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (٦)

ص : ٦٤٥

١- يصح فى كلمه : «الله» فى هذا المثال - كما سيجىء فى الصفحه التاليه ، الرفع ، إما باعتبار أنها بدل من «لا» مع اسمها ؛ لأنهما فى حكم المبتدأ ، إذ هما فى محل رفع بالابتداء عند سيويوه ... وإما باعتبار أنها بدل من اسم «لا» قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان فى أصله مبتدأ قبل مجىء «لا» وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف - وهذا هو رأى الشائع - وتقدير الضمير «هو» ؛ فتكون كلمه : «الله» بدلا منه : ويصح نصب كلمه : «الله» على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدليه والنصب - كما هو معروف فى أحكام المستثنى - (راجع الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء. حيث عرض الآراء السالفه) وقالوا لا- يجوز فى لفظه : «الله» وأشباهاها - أن تكون بدلا من لفظ «إله» لأنه مستثنى منه منفى ، والمستثنى هنا موجب بسبب وقوعه بعد «إلا» ، والعامل المشترك الذى عمل فيهما معا هو : «لا». فيتربط على هذا الإعراب أن تكون «لا» قد عملت فى الموجب - لأن العامل فى البديل هو العامل فى المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهى لا تعمل فى الموجب. هذا سبب المنع عند أكثرهم. لكن آخرين يقولون بالجواز ؛ بحجه أنه يغتفر فى الثانى ما لا- يغتفر فى الأوائل - طبقا للبيان الذى يجىء فى باب الاستثناء -.

٢- لا ضرر.

٣- لا ضرار : لا ضرر ولا معارضه ولا مخالفه بغير حق.

٤- لا فوت ، ولا ضياع وقت أو غيره.

٥- الماضى لفظا ومعنى هو - كما تقدم فى ص ٤٩ - ما كانت صيغته كالماضى وكذلك معناه فإن كان زمنه للحال أو الاستقبال فهو ماضى اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقاتل : فإنه فعل ماض للدعاء ، والدعاء يجعل معناه مستقبلا وفى هذه الحاله لا يجب تكرار «لا».

٦- إن كانت الجملة الاسميه دعائيه لم يجب معها تكرار «لا» ولو كانت هذه الجملة مستوفيه للشروط ؛ كقولك للمحسن : لا فقر يصيبك.



ومثال النكرة التي لم تعمل فيها قوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ) (١) وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ (٢) ...)

ولم تعمل هنا لوجود فاصل. ومثال الماضي قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ...) وفي الحديث : إن المنبت (٣) لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى.

(و) إذا وقعت كلمه «إلّا» بعد «لا» جاز في الاسم المذكور بعد «إلّا» الرفع والنصب. نحو : لا إله إلا الله ، - بالرفع أو النصب ، ولا سيف إلا ذو الفقار. أو ذا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل «إلّا». والرفع على البدل ؛ إما من محل «لا» مع اسمها ؛ وإما على البدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم «لا» بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريبا (٤).

(ز) إذا لم تعمل : «لا» بسبب دخولها على معرفه ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم - .

ويلزم تكرارها مع اقترانها (٥) بالواو العاطفه إذا وليها مفرد منفى بها وقع خبرا أو نعتا ، أو حالا ؛ نحو : على لا قائم ولا قاعد ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ، ونظرت إليه لا قائما ولا قاعدا.

وتتكرر أيضا إذا دخلت على الماضي لفظا ومعنى ، وكان لغير الدعاء - كما سلف - ، نحو : محمود لا قام ولا قعد. وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى آخر ؛ وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك. ومنه وقول الشاعر : (... فلا هو أباها ولم يتجمجم (٦) ولم تتكرر في نحو : لا نولك أن تفعل كذا ... لأنه بمعنى : لا ينبغي (٧) ...

ص : ٦٤٦

- ١- صداع وضرر ، أو سكر.
- ٢- تسلب عقولهم.
- ٣- الذي انقطع عن رفاقه في السفر ، بسبب إرهاقه دابته في الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الرفاق
- ٤- في رقم ١ من هامش الصفحة السالفه.
- ٥- راجع الصبان أيضا ج ٣ آخر باب النعت.
- ٦- من كلام زهير في معلقته.
- ٧- فكأنها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ٤٠٧ وسيجيء أيضا في الصفحة التاليه -

١- قال الرضى : (يجب تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديرا. وكذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا- مرحبا أى : لا لقيت مرحبا. أو : لا رحب موضعك. أو على اسميه بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا- سلام على الخائن لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل «لا» لا سلم سلاما ، ولذا دخلت على : «نولك» كما مر - يشير إلى ما ذكر فى الصفحة السابقة ، وفى ص ٤٠٧ من قولهم : لا- نولك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك ، ... والنول : العطيه وهو مبتدأ وما بعده مصدر مؤول خبره. وقيل فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن «النول» بمنزله الوصف الذى له مرفوع يسد مسد الخبر - وإنما لم تتكرر «لا» فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَيَّلَ). وثانيهما : أن تكون بمعنى : «غير» مع أحد ثلاثه شروط. أولها : أن تدخل على لفظه : «شئ» سواء انجرت بالإضافه ؛ نحو : هو ابن لا- شئ أو بحرف الجر ، أى حرف كان ، نحو : كنت بلا شئ ، وغضبت من لا شئ ، أو انتصبت ، نحو : نك ولا شيئا ، أو ارتفعت ، نحو أنت ولا شئ. وثانيها : أن ينجر ما بعد «لا» بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا- مال ، ولا ينجر إذا لم يكن «شئ» إلا بها من بين حروف الجر. وثالثها : أن يعطف ما بعد «لا» على المجرور بكلمه «غير» كقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ. وَلَا الضَّالِّينَ ...) اه. راجع التصريح هنا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

